سِلسِلَةُ شُرُوحِ النَّحوِ والصَّرفِ للشَّيخِ سُلَيمانَ العُيُونِي

شَرحُ أَلفِيَّةِ ابنِ مَالِكٍ

رحمه اللهُ تعالى

في النَّحوِ والتَّصريفِ

دُرُوسٌ أَلقَاهَا فَضِيلَةُ الشَّيخِ

سُلَيمانُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ اللهِ العُيُونِي

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزءُ الخامسُ

المفتي اللغوي

سُلَيمانُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ اللهِ العُيُونِي

شرح ألفية ابن مالك في النحو والتصريف

المفتي اللغوي

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء الخامس

المفتي اللغوي

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الثالث والسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم، في ليلة الاثنين الحادي وعشرين من شهر شوال من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث وسبعين من دروس شرح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله.

وكان الشرح قد توقف عند باب **"أبنية المصادر"**، وأبنية المصادر عقدها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سبعة عشر بيتًا، من هذه الأبيات ثمانيةُ أبيات جعلها لأبنية "ثلاثي"، وهي التي سنقرأها إن شاء الله في هذه الليلة، ونشرحها.

وبقية الأبيات جعلها لأبنية غير الثلاثي، واسم المرة والهيئة، وسنتركها إن شاء الله تعالى للدرس القادم، فنبدأ الدرس المعتاد بقراءة ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا الباب

باب أبنية المصادر

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤٤٠. فَعْـلٌ قِيَـاسُ مَصْـدَرِ الْمُعَـدَّى ... مِـنْ ذِي ثَلاَثَـةٍ كَـرَدَّ رَدَّا

٤٤١. وَفَعِـلَ الَّـلازِمُ بَابُـهُ فَعَـلْ ... كَفَـرَحٍ وَكَجَـوًى وَكَشَـلَلْ

٤٤٢. وَفَعَـلَ الَّـلازِمُ مِثْـلَ قَعَـدَا ... لَـهُ فُعُـولٌ بِـاطِّرَادٍ كَغَـدَا

٤٤٣. مَـا لَـمْ يَكُـنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَـالا ... أَوْ فَعَلاَنًـا فَـادْرِ أَوْ فُعَـالا

٤٤٤. فَـأَوَّلٌ لِـذِي امْتِنَـاعٍ كَـأَبَى ... وَالثَّـانِ لِلَّـذِي اقْتَضَـى تَقَلُّبَـا

٤٤٥. لِلـدَّا فُعَـالٌ أَوْ لِصَـوْتٍ وَشَـمَلْ ... سَـيْرًا وَصَـوْتًا الْفَعِيلُ كَصَـهَلْ

٤٤٦. فُعُوْلَـةٌ فَعَالَـةٌ لِفَعُـلاَ ... كَسَـهُلَ الأَمْـرُ وَزَيْـدٌ جَـزُلاَ

٤٤٧. وَمَـا أَتَـى مُخَالِفًـا لِمَـا مَضَـى ... فَبَابُـهُ النَّقْـلُ كَسُـخْطٍ وَرِضَـا

في هذه الأبيات الثمانية تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على **"أوزان الثلاثي"**، وقبل ذلك نقول: إن هذا الباب في **"أبنية المصادر"**، والباب الذي بعده وهو في **"أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة"**، هذان البابان من علم التصريف وليس من علم النحو، فكان ينبغي أن يؤخرهما إلى أبواب التصريف آخر **"الألفية"**، كما فعل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أصل الألفية في **"الكافية الشافية"** فقد أخرهما في موضعهما في **"أبواب التصريف"**، لكنه قدمهما هنا؛ لعله رأى من المناسب أن يذكرهما بعد أن ذكر الكلام على إعمال المصدر والكلام على إعمال أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة، ونحن سنتبعه في هذا الترتيب، فلهذا سنشرح ما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أبنية المصادر.

قال: أبنية المصادر، الأبنية جمع بناء، والبناء مصدرٌ للفعل: "بنى يبني بناءً" والمراد بالأبنية الأوزان، فأبنية المصادر أي: أوزان المصادر، وبعد ذلك ننتقل إلى

أبيات ابن مالك التي قرأناها، وهي كما قلنا في **أبنية الثلاثي**، وقبل الكلام على تفصيلها ننبه على أمورٍ مهمة تتعلق بأبنية الثلاثي فنقول، مصادر الثلاثي أكثرية لا مطردة، لأن الشاذ فيها كثير، فما سنذكره من هذه القواعد، هي قواعد أكثرية، يعني أن أكثر مصادر هذه الأفعال تأتي على هذه الأبنية والأوزان، ولكنها ليست مطردة، ولكنها أكثرية، لأن الخلاف والشاذ فيها كثير، بخلاف ما سيأتي في أبنية غير الثلاثي، في أبنية الرباعي والخماسي والسداسي، فهي أبنية مطردة قياسية، ليس فيها شاذٌّ إلا النادر، فهذا تنبيهٌ أول.

التنبيه الثاني:

عند كلامنا على أبنية المصادر، أن نقول: الأصل في الأبنية السماع، الأصل في كل الأبنية السماع، أبنية المصادر وغير المصادر، فكل ما جاء السماع به فهو الصحيح الأفصح الذي لا يقابل بالقياس، فضلًا أن يُرَدّ بالقياس، وهذا أمرٌ متفقٌ عليه.

فما معنى قولهم: إنَّ القياس في مصدر كذا: كذا؛ فإن جاء مصدره على غير ذلك قيل: إنه مصدرٌ شاذٌّ، **فكما** سيأتي أنَّ القياس في مصدر الثلاثي المتعدي: أن يكون على وزن فعل، كقولك: "ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، أَكَلَ يَأْكُلَ أَكْلًا، وفَهَمَ يَفْهَمُ فَهْمًا"، فإن جاء مصدرٌ لثلاثيٍّ متعدٍّ على غير الفعل، قيل: إنه مصدرٌ شاذٌّ، كمصدر الفعل: "عَلِمَ يَعْلَمُ"، فَعَلِمَ يَعْلَمُ؛ هذا ثلاثي متعدٍّ. يقال: علمه يعلمه، والمصدر: عَلِمَهُ يَعْلَمه عِلْمًا، وليس عَلْمًا، فيقال: إنَّ المصدر **"عَلِمَ"** شاذ، معنى ذلك أنه لن يأتي على الكثير في هذا الباب، لكنه لا يدل من قريبٍ أو بعيد على أنه خطأ، أو ضعيف، أو غيره أقوى منه.

فالمراد بقولهم: إن القياس في الباب كذا وكذا، المراد بذلك أن ما لم يأتي السماع به فيجب أن تأتي بمصدره على القياس، لو جاءت أفعال لا نعرف

مصادرها، لا نعرف كيف نطقت العرب بمصادرها، أو جدَّت أفعال كالأفعال التي تؤخذ من **"الجوامد"**، كيف نأتي بمصادرها؟ يجب أن نأتي بمصادرها على القياس، يعني على الكثير في الباب، كقولهم مثلًا الآن: عربوا كلمة "تلفزيون" إلى "تلفاز"، وهذا تعريب جارٍ على القياس، ثم بعد ذلك اشتقوا منه فعلًا، فقالوا: تلفز الأمر، أي: نقله بالتلفاز، ومباراةٌ متلفزة، يعني اشتقوا من الجامد فعلًا فكيف نعامل هذا الفعل بمصادره ومشتقاته الأخرى، كيف نأخذ باسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان والزمان، كيف نأخذ منه المصدر، نأخذ كل ذلك على ما يذكر أنه "القياس"، يعني الكثير في الباب. ولا نقيس على المصادر التي يقال أنها شاذة، يعني لم تأتي على القياس، على الكثير، **فتلفز** مصدره: تلفزة، "تلفزه يتلفزه تلفزةً"، هذا القياس كما سيأتي في بيان أبنية المصادر وهكذا، فهذا المراد بقولهم: إن القياس كذا: كذا، يعني لو جاء فعلٌ لا تعرف مصدره فإنك تأتي بمصدره على القياس وجوبًا.

أما الأفعال التي سُمِعَت مصادرها عن العرب؛ فلا يجوز أن يُنطق بمصادرها إلا كما سُمِعَت، سواء كانت على القياس أو ليست على القياس، بل لا يجوز أن تأتي بفعلٍ جاء مصدره على غير القياس، فتأخذ منه مصدرًا على القياس.

فإذا قلنا: إنَّ القياس في الثلاثي المتعدي أن يكون مصدره على الفعل كما مثلنا قبل قليل في: "ضَرَبَ ضَرْبًا، فَهِمَ فَهْمًا"، قالت العرب: "عَلِمَ عِلْمًا"، هل يجوز نحن أن نأتي بالقياس "عَلِمَ عِلْمًا"؟ لا؛ لا يجوز، لا يجوز أن تحكم على السماع بالقياس، السماع لا يقابل بشيء لأنه أقوى الأدلة، فهذا معنى قولهم: "القياس فليُعْلَم".

يعني لو قيل مثلًا: الفعل **"فَسَد"** مصدره: "فَسَد، يَفْسُدُ، فسَادًا"، وسيأتي أن القياس في مثله أن يقال: "فَسَدَ، يَفْسُدُ، فُسُودًا"، كـ: "قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا"، لكن ما

يقال هنا: "فُسُودًا" على القياس، لأن مصدره مسموع وهو فسادًا، فلا نتجاوز السماع في نحو ذلك.

القياس في: "فَعُلَ": فَعَالة أو فُعُولة، مثل: عَذُب عُذُوبَة، لكن "كَرُمَ"، قالوا: "كَرُم كَرَمًا"، فلا يجوز أن نأتي بالقياس ونقول: كرُمَ كُرُومةً، فهذا معنى القياس في هذا الباب فليُعْلَم.

وبعد ذلك نبدأ مستعينًا بالله الكلام على **مصادر الثلاثي**:

مصادر الثلاثي: من المعلوم أن الفعل الثلاثي له **ستة أبوابٍ** تفصيلًا، لأن ماضيه إما أن يأتي على: "فَعَلَ" كـ "ذَهَبَ"، أو: "فَعِلَ"، كـ "فرِح"، أو: "فعُل" كـ "كرُم"، فالثلاثي لا يأتي إلا على هذه الأوزان الثلاثة:

طيب نبدأ بالأول وهو أكثرها: "فَعَل"، "فَعَلَ" كم له من مضارع؟ يأتي مضارعه على "فَعَلَ يَفْعُلُ"، ويسمونه باب: "نَصَرَ يَنْصُر"، "قَتَلَ يَقْتُلُ"، "كَتَبَ يَكْتُبُ"، فهذا **الباب الأول**؛ باب: "نَصَرَ يَنْصُر".

ويأتي لـ: "فَعَل مضارعٌ على يَفْعِلُ"، فَعَلَ: يَفْعِلُ، ويسمونه باب: "ضَرَبَ يَضْرِبُ، جَلَسَ يجلِسُ".

الباب الثالث: ويأتي لـ: "فَعَل مضارع بالفتح"، فَعَل يَفْعَلُ، مثل: "ذَهَبَ يَذْهَبُ"، يُسَمُّونه باب: "ذَهَبَ يَذْهَبُ، قَطَعَ يَقْطَعُ"، فهذه ثلاثة أبواب، ماضيها واحد، "فَعَلَ"، والخلاف في المضارع، "فَعَل يَفْعُلُ، نَصَرَ يَنْصُرُ"، و"فَعَل يَفْعِلُ، ضَرَبَ يَضْرِبُ"، و "فَعَل يَفَعَلُ ذَهَبَ يَذْهَبُ".

نتنقل إلى الماضي الثاني: "فَعِل" بالكسر، ولها مضارعان في العربية، الأول: "فَعِلَ يَفْعَلُ" بالفتح، كـ: فرِح يفرح، وضرِب يضرَبُ، غَرِق يغرَقُ، وهذا الأكثر، إذا جاء الماضي "فعِل" فالأكثر في المضارع أن يكون على "يفعَلُ".

الباب الخامس: ويأتي مضارع "فَعِلَ" مثله مكسورًا، "فَعِلَ يَفْعِلُ"؛ وهذا قليلٌ بل نادر مثل: "حسِب يحسِبُ"، هذه خمسة أبواب.

الباب السادس: الماضي الذي على "فَعُل" بالضم وليس له إلا مضارع واحد مثله بالضم: "فَعُلَ يَفْعُلُ"، ويُسمُّونه باب: "كَرُمَ يَكْرُمُ، شَرُفَ يَشْرُفُ، كَبُرَ يكبُرُ".

إذن الفعل الثلاثي له **ستة أبواب**: يُسمُّونها باب: "نَصَرَ يَنْصُرُ، فَعَلَ يَفْعُلُ"، و "ضَرَبَ يَضْرِب، فَعَلَ يَفْعِلُ"، و "فَعَلَ يَفْعَلُ، ذَهَبَ يَذْهَبُ"، وباب: "فَرِحَ يَفْرَحُ، فَعِلَ يَفْعَلُ"، وباب: "حسِب يحسِبُ، فَعِلَ يَفْعِلُ"، وباب: "كَرُمَ يَكْرُمُ أي فَعُلَ يَفْعُلُ".

ترون أننا دخلنا في التصريف، ثم سنعود بعد ذلك إلى "النحو" حتى نُنهيَه ولم يبقَ منه إلا القليل، طيب هذه ستة أبواب، سنُخرج منها باب: "حسِب يحسِبُ، فعِل يفعِل"، فمصادره كلها سماعية ما فيها قياس، ليبقَ لنا بعد ذلك الخمسة أبواب الباقية نتكلم عليها ونقول- هذه الأبواب الخمسة-، خمسة أبواب.

طيب الباب الأول والثاني والثالث والرابع كلها تأتي: **"متعدِّيةً ولازمةً"**، تأتي متعدِّيةً فـ "فعَل يَفْعُل، مثل: نَصَرَهُ يَنْصُرُهُ"، إذا أتيت بالضمير مع الفعل معنى ذلك أنه: **متعدٍّ**؛ فاللازم ما تأتي معه بالضمير: "نصره ينصُره"، ويأتي لازمًا مثل: "قَعَدَ عليه يَقْعُدُ"، اللازم ما يتعدَّى بنفسه للهاء وإنما يتعدَّى بحرف جر "قَعَدَ عليه يَقْعُد".

وكذلك الباب الثاني: "ضَرَبَ يَضْرِبُ، فَعَل يَفْعِلُ"، يأتي متعدِّيًا ولازمًا، فالمتعدي "ضَرَبَهُ يضربه"، واللازم: "جَلَسَ عليه يَجْلِسُ".

والباب الثالث: "فَعَلَ يَفْعَلُ"، يأتي متعدِّيًا ولازمًا، فالمتعدِّي: "قَطَعَه يَقْطَعُهُ"، واللازم: "ذَهَبَ إليه يذْهَبُ".

والباب الرابع: "فَعِل يَفْعَلُ" يأتي متعدِّيًا ولازمًا، فالمتعدِّي: "شَرِبَهُ يَشْرَبُه"، واللازم: "وَلِيَ عليهم يَلِي، وَلِي: فعِلَ، يَلِي أصلها: يَوْلي، يَفْعِل، لكن الفعل مبدوء بالواو، وَلِيَ، ثم مثال، المثال: نحذف واوه في المضارع مثل: "وَقَفَ يَقِف"؛ نحذف الواو، صارت يَلِي.

فهذه **أربعة أبواب** تأتي متعدِّية ولازمة، طيب الباب الأخير وهو "فعُل يفعُلُ" لا يأتي إلا لازمًا. مثل كَرُمَ يَكْرُمُ، وَشَرُفَ يَشْرُفُ".

قدمنا بهذه المقدمة لندخل إلى أبنية المصادر، فنقول: إن الفعل الثلاثي المتعدي بكل أبوابه، عرفنا أنه يأتي من كل الأبواب، إلا "فَعُلَ يَفْعُل" ما يأتي منها.

الفعل المتعدي بكل أبوابه؛ مصدره القياسيُّ على فَعْلٍ، سواءٌ كان من "نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْرًا"، أو كان من: "ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا"، أو كان من: "فَعَلَ يَفْعَلُ، قَطَعَ يَقْطَعُ قَطْعًا"، أو كان من: "فَعِلَ يَفْعَلُ، مثل: "فَهِمَ يَفْهَمُ فَهْمًا".

بقي باب: "حسِب يحْسِبُ" هذا أخرجناه لأن مصادره" كلها سماعية، بقي الباب الأخير: "كَرُمَ يَكْرُمُ" وهذا لا يأتي منه متعدٍّ.

طيب فـ: "فَعَلَ يَفْعُلُ" قلنا: كـ"نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْرًا" و "أَخَذَ يَأْخُذُ أَخْذًا"، "نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْرًا" هذا سالم ما فيه همزة ولا حرف علة، "أَخَذَ يَأْخُذُ أَخْذًا"، هذا مهموز فيه همزة، وكذلك: "أَكَلَ يَأْكُلُ أَكْلًا".

طيب: "مَدَّ يَمُدُّ مَدًّا" ما وزن: "مَدَّ يَمُدُّ مَدًّا"؟ "فَعَلَ يَفْعُلُ فَعْلًا"، مدَّ أصلها: مَدَدَ، ثم صار فيه إدغام بين العين واللام لأنهما من جنسٍ واحدٍ، لأن: يَمُدُّ أصلها: يَفْعُلُ، يَمْدُدُ، ما الذي حدث؟ حدث إدغام بين المتماثلين، إدغام الدال في الدال، والإدغام يُوجب في الحرف الأول: التسكين، الدال الأولى، طب سكناها، الدال الأولى ما حركتها قبل التسكين؟ يَمْدُدُ، ضم.

الضم هذا ماذا تفعل به عند الإدِّغَام؟ ستنقله للساكن الذي قبله، اشمعنا الحرف ساكن، لأنه حرف خالٍ فاضٍ ما فيه حركه، فتنقل الحركة إليه، أدغم الدال في الدال، وانقل حركة الدال الأولى الضم وانقل إلى الساكن، قبل الدال.

كيف تكون الكلمة؟ **"يَمُدُّ"** هذا الذي حدث، إذن **"يَمُدُّ"** أصلها: "يَمْدُدُ، يَفْعُلُ"، "مَدًّا فَعْلًا".

وكذلك: "قَالَهُ يَقُولُهُ قَوْلًا" أيضًا من هذا الباب: "فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا" قال أصلها: قَوَلَ فَعَلَ، كيف عرفنا أن الألف في قال أصلها الواو؟ قَوَلَ، ربما الياء! قَيَلَ، أو حرف آخر، بالنظر إلى المضارع، ما المضارع؟ قال يقول، ليست يَقِيلُ، يقول، رجع الأصل، فالأصل قَوَلَ فَعَلَ.

لكن القاعدة الصرفية تقول: أنَّ حرف العلة إذا تحرَّك وانفتح ما قبله، ينقلب ألفًا، "فَقَوَلَ" تحركت الواو وفتح ما قلبها، فانقلبت ألفًا فصارت "قال".

فما وزن "قال"؟ "فَعَلَ"، لأنك تزن الأصل "قَوَلَ".

طب: "قَالَ فَعَلَ"، "يَقُولُ يفعُلُ"، نحن قلنا: أن الفعل الماضي كم له من باب؟ ستة أبواب، كل الأفعال لابد أن تعيدها إلى من الأبواب الستة، فَقَالَ يَقُولُ قَوْلًا، فَعَل يَفْعُلُ فعَلًا، يقول: أصلها "يَقْوُلُ، يَفْعُلُ" الضمة وقعت على الواو.

"يَقْوُل": والضمة على الواو ثقيلة؛ لأن الضمة بنت الواو، فكأنه اجتمعت واوان، كيف تخلصت العرب من هذا الثِقَل؟ نقلوا الضمة للساكن الذي قبلها فقط، فصارت "يَقُولُ" فالمصدر جاء على القياس، فَعَل، "قَالَ يَقُولُ قَوْلًا".

كذلك حَثَاهُ يَحْثُوهُ حَثْوًا. ومثلُ ذلك: "فَعَلَ يَفْعِلُ"، قلنا: "ضَرَبَه يضْرِبه ضربًا".

طيب: "وَعَدَ فَعَل" لازم ومتعدٍّ، متعدٍّ: "وَعَدَهُ"، إذن صرِّفه ستقول: "وَعَدَهُ

يَعِدُهُ وَعْدًا"، "وَعَدَ فَعَلَ" "وَعْدًا فعْلًا"، طب والمضارع: يَعِدُ وَعَدَ يعِدُ، ما وزن يَعِدُ؟ لكي تعرف الوزن، اعرف الأصل الأصل: "يوْعِدُ" الواو موجودة في "وَعَدَ".

"وَعَدَ يَوْعِدُ". "يَفْعِلُ" الواو هنا يَوْعِدُ ما الحركة التي قبلها؟ فتحة.

الحركة التي بعدها؟ كسرة، والواو ما الذي يناسبها من الحركات؟ الضمة، لا قبلها ضمة ولا بعدها ضمة، وإنما وقعت هنا مسكينة بين عدوتيها، فتآمروا عليها وحذفوها طبعًا تعليل لكلام العرب، العرب هنا يحذفون الواو، قال النحويون: لعل السبب أن الواو وقعت بين عدوتيها يعني ما لا يناسبها فثقُلَت، فتخلصوا من هذا الثقل بالحذف، يَوْعِدُ احذف الواو فقط، "يَعِدُ" ثم جاء المصدر على القياس "وَعْدًا".

الطالب: (@٠٠:٢٩:٤٦) سؤال غير واضح

الشيخ: كل مثال إذا كان الفعل مثال يعني مبدوء بحرفٍ معتلٍّ، فإنه يُحذف في المضارع، نحو: "وَعَدَ يَعِدُ"، "وقَف يَقِفُ"، "وزَن يَزِنُ" وهكذا.

قالوا: باع يبيع بيعًا، كذلك: "فَعَلَ يَفْعِلُ فَعْلًا"، فما أصل باع؟ بَيَعَ أو بَوَعَ؟! "بيَع" بدلالة "يبيع"، إذن "بَيَعَ".

ما الذي حدث للياء؟ تحركت وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا، إذن: "باع" وزنها "فَعَلَ" لأن أصلها: "بَيَعَ".

والمضارع: "يبيع" ما أصله؟ "فَعَل يفْعِلُ" إذن "يَبْيِعُ، يَفْعِلُ"، الذي حدث كالذي حدث في: "يَقْوِلُ"، "يَبْيِعُ"، الكسرة حين وقعت على الياء والكسرة بنت الياء فكأنه اجتمع عندنا ياءان، فسببت الثقل، كيف تخلصت العرب من هذا الثقل؟ إنها نقلت الكسرة إلى الساكن قبلها على الياء، "يَبْيِعُ، فقالت: يَبِيعُ"، ثم جاء المصدر على القياس، "بيْعًا".

وكذلك "رَمَاه يَرْمِيهِ رَمْيًا" ثلاثي معتل فجاء مضارعه على "فَعَل"، وكذلك "فَعَلَ يفعَلُ"، "قَطَعَه يَقْطَعُهُ قَطْعًا"، و "فَتَحَهُ يَفْتَحُهُ فَتْحًا" و "بَدَأَهُ يَبْدَأُهُ بَدءًا" و "وَضَعَهُ يَضَعُهُ وَضْعًا"، هذا فِعْلٍ مثال، مثال يعني مبدوء بحرف علة، "وَضَعَ، فَعَلَ"، ما مضارعه؟ "يَضَعْ أو يَضِعْ، أو يَضُعْ"، يضَع الضاد مفتوحة، إذن أصله: يفعَل، أو يفعِل، أو يفعُل، يفعَل، ما أصل يضع، وضع يوْضَعُ، فحذفت الواو لأن المثال دائمًا تحذف واوه في المضارع، فقط تحذف الواو ما تغير شيئًا آخر، "يَوْضَعُ=يَضَعُ" والمصدر: "وضعًا".

وكذلك: "نَعَاهُ وينعَاه نعيًا"، وكذلك في: "فَعِل يفْعَلُ" تقول: "فهِمَهُ يفهَمُه فهمًا"، و"أمِنَه يأمَنُهُ أمنًا"، وكذلك "مسَّهُ يمَسُّهُ مسًّا، على فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا"، "مسَّ" أصله: مَسَسَ فَعَلَ يمَسَّ، الميم مفتوحة ليست: "يمِس ولا يمُس".

يمَسَّ، في الأصل: "يمسَسْ، أو يمسِسْ، أو يمسُسْ"، يمسَسْ، اجتمع مثلان، سينان، فادَّاغَمَا ونقلنا حركة السين الأولى إلى الساكن قبلها وهي الفتحة فصارت يمَسّ، والمصدر على القياس: "مسًّا، فعْلًا".

وكذلك: "خافه يخافُهُ خوْفًا"، فـ"خَافَ يَخَافُ خَوْفًا" أيضًا على: "فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا"، فَـ"خَافَ فَعَلَ" آسف نحن قلنا: "فَعِلَ يَفْعَلُ، فَهِمَ يَفْهَمُ، وأَمِنَ يأْمَنُ"، فـ"خَافَ يَخَافُ خَوْفًا": على: "فَعِلَ يَفْعَلُ فعْلًا".

فأصل "خاف": "خَوِفَ فَعِلَ"، الواو مكسورة متحركة وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا فصارت "خَافَ"، فجاء المضارع على "يَخَافُ"، "يَخَاف" أصلها: "يَخْوَف، أو يَخْوُف، أو يخوِف"، الأصل يَخْوَف، فنقلنا الفتحة إلى الخاء الساكنة وقلبنا الواو ألفًا، فصارت يخاف.

طيب لماذا لم نقل: أن خاف يخاف على وزنِ "فعَل يفعُل"، أو "فعَل يفعِلُ"،

لو كانت على "فعَل يفعُلُ" لقالوا: "خاف يخُوفُ"، ولو كانت على "فعَل يفِعلُ" لقالوا: "خاف يخيف".

طيب لماذا قلنا على: "فعِل يفعَلُ" ولم نقل أنها على "فعَل يفْعَلُ"؟ هذا باب موجود مثل: "قطَع يقطَع، وذهب يذهَبُ"، قالوا: إنها على "فَعِلَ يفعَلُ" وليست على "فعَل يفْعَلُ" المضارع الآن "يخاف على يفْعَل"، اتفقنا على ذلك، لا نقل على "يفعُل ولا يفعِل"، على "يفْعَل".

طب المضارع "يفْعَل" يأتي الماضي منه "فَعِل" كـ: "فَرِحَ يفرَحُ" ويأتي الماضي منه: "فَعَلَ"، كـ: "ذهَب يذْهَبُ"، فلماذا قالوا: إنَّ "يخاف" مضارعه: "خاف" أصلها "خَوِفَ فَعِلَ" لأنك إذا أسندته إلى ضمير المتكلم كنت تقول: خَفْتُ ولا خِفْتُ؟ خِفْتُ، هذه الكسرة هي الموجودة في "فَعِلَ" انتقلت إلى الخاء فقالوا: إنها فَعِلَ، يفعَلُ.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأبيات السابقة:

فَعْــــلٌ قِيَــــاسُ مَصْــــدَرِ الْمُعَــــدَّى مِــــنْ ذِي ثَلاَثَــــةٍ كَــــرَدَّ رَدَّا

يقول الفعل هو قياس مصدر الأفعال الثلاثية المتعدية بكل أبوابها، ثم ذكر لذلك مثالًا بقوله: "ردَّ ردًّا" "فردَّ" فعلٌ متعدٍّ، تقول: "ردَّهُ يرُدُّه" فمصدره في القياس "ردًّا".

فهذا ما يتعلق بالثلاثي المتعدي بكل أبوابه، انتهينا من الثلاثي المتعدي، ماذا يبقى من الثلاثي؟ يبقى الثلاثي اللازم.

والثلاثي اللازم له تفصيل، على حسب أبوابه، فهو يأتي من "فَعَلَ" بمضارعاتها الثلاث، ويأتي من: "فَعِلَ" ويأتي من: "فَعُلَ". فعَل وفعِل وفعُل كلها فيها لازم فسنفصل.

فنبدأ بـ"فعِل": اللازم الثلاثي الذي على وزن "فعِل" بالكسر، قياس مصدره: "الفَعَلْ" بفتح الفاء وفتح العين، كـ: "فرِحَ، يفرَحُ" وقياس مصدره: "الفرح"، "فرِح يفرَحُ فرَحًا"، و"طرِب يطرِبُ طرَبًا" و"غرِق يغرَقُ غرَقًا"، "تعِب يتعَبُ تعبًا"، "جزِع يجزَعُ جزعًا"، "مرِض يمرَض مرَضًا"، "أسِف يأسَف أسفًا"، "وجِع يوجَعُ وجعًا" وهكذا.

وهذا هو قول ابن مالك في الأبيات السابقة:

وَفَعِـــلَ الَّـــلازِمُ بَابُـــهُ فَعَـــلْ كَفَـــرَحٍ وَكَجَـــوًى وَكَشَـــلَلْ

"فَعِلَ" اللازم من الثلاثي قياس مصدره: "فَعَلْ"، وضرب لذلك ثلاثة أمثلة: كـ"فرحٍ من فرِح يفرح"، وكـ"جوىً من جَوِيَ يجْوَى جوًى"، وكشلل.

وسيأتي أن في هذا الباب شواذ، وفي الباب السابق شواذ أكثر، لكن هذا القياس، وسنشير إلى بعض الشواذ عندما يظهر ابن مالك الكلام على الشواذ عن هذا القياس، فهذا **الباب الأول** من الثلاثي اللازم وهو **"فَعِلَ"**.

الباب الثاني: من الثلاثي اللازم **"فَعُلَ"** بالضم ومصدره القياسي، الفُعُولَة، أو الفَعَالة، فـ"عَذُب يعْذُبُ عُذوبةً"، و"ملُح يملُح مُلُوحةً"، و"صَعُبَ يصعُبُ صُعُوبةً" و"سهُل يسهُلُ سُهُولةً" جاء على **فُعُولة**.

ويأتي على **فعالة**: كـ"فَصُحَ يفصُح فَصَاحَةً" و"صرُحَ يصْرُحُ صَرَاحَةً" و"بلُغَ يبلُغُ بَلَاغةً"، و"جذُل يجذُل جَذالةً" و"نظُف ينظُفُ نَظَافةً" و"ضَخُمَ ضَخَامَةً" و"شجُع شجَاعةً" وهذا هو قول ابن مالك:

فُعُوْلَـــةٌ فَعَالَـــةٌ لِفَعُـــلاَ كَسَـــهُلَ الأَمْـــرُ وَزَيْـــدٌ جَـــزُلاَ

والباب الثالث: من الثلاثي اللازم هو "فَعَل" بالفتح وهو لا شك أكثرها. وقياس مصدره "الفُعُول"، من جميع أبوابه. أي بجميع مضارعاته، "فَعَلَ" يأتي

مضارعه على "يفْعُل" كـ: "قَعَدَ يَقْعُدُ" ويأتي مضارعه على "يفعِل" كـ "جلس يجلِس"، فاللازم مثل لي باللازم ويأتي مضارعه على: "يَفْعَل"، كـ: "ركَع يرْكَع" فالمصدر القياسي لـ: "فَعَلَ" بكل مضارعاته "الفُعُول".

ففي "فَعَل، يَفْعُل"، قَعَد يَقْعُد قُعُودًا، وخَرَج يَخْرُج خُرُوجًا، وسَجَد يسْجُد سُجُودًا، وسَمَا يَسْمُو سُمُوًّا، على وزن: "فَعَلَ يَفْعُل فُعُولًا". (سَمَا) على وزن (فَعَلَ)، (يسْمُو) على وزن (يفْعُل)، (سُمُوًّا) على وزن (فُعُولًا)، إلا أن اللام صارت واوًا. فادغمت في واو الفُعُول، سموًّا.

وكذلك "فَعَلَ يَفعِلُ" كـ: "جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا" وكذلك: "فَعَلَ يَفْعَلُ" كـ: "رَكَعَ يَرْكَعُ رُكُوعًا، وخَضَعَ يَخْضَعُ خُضُوعًا"، وهذا هو قول ابن مالك:

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا ... لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا

يقول: غَدَا يَغْدُو غُدُوًّا، وقوله في البيت: "مثل"، لك فيه النصب فهو حال، ولك فيه الرفع فهو صفة، والحالية أقوى، لأنه حالٌ من قوله: "فَعَلَ" وفعل في البيت نكرة أم معرفة؟ (وفعل اللازم مثل قعدا) كلمة فعل في البيت هل هي معرفة أم نكرة؟ معرفة لأنها علمٌ على هذا الوزن، والدليل على ذلك أنه وصفها بالمعرفة.

قال: (فعل اللازم مثل): يعني حالة كونه. (مثل قعد له فعول باطرادٍ كغدا)، إذن فاللازم الثلاثي فَعَل مصدره القياسي "الفُعُول"، هذه القاعدة العامة، ويُستثنى من ذلك أمور، ويُستثنى من "فَعَل" اللازم من كون مصدره على "الفُعُول" أمور ذكرها ابن مالك في قوله:

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالا ... أَوْ فَعَلَانًا فَادْرِ أَوْ فُعَالا
فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى ... وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا
لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ ... سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهَلْ

قوله: (شمل) فيه لغتان: شمَل بفتح الميم، وشمِلَ بكسر الميم، واختار هنا الفتح في البيت (شمَل) لكي يوافق (صهَل) في آخر الشطر الثاني، ليسلم من عيب السناد.

إذن فقد استثنى من الثلاثي اللازم على وزن "فَعَل" أن يكون مصدره على "الفُعُول" أشياء:

الأول: ما دلَّ على امتناع فمصدره "فِعَال"، إذا كان الثلاثي اللازم "فَعَل" وهو يدل على امتناع، فمصدره الثلاثي ليس على "الفُعُول"، وإنما على "الفِعَال" كـ: "نَفَر ينفِرُ نِفَارًا"، و"فرَّ يفِرُّ فِرَارًا" و"أَبَقَ يأبِق إباقًا" و"جَنَح يَجْنِحُ جِناحًا".

وابن مالك مَثَّل لذلك بقوله:

(فأولٌ لِذِي امتناعٍ كَأَبَى) يقال: "أَبَى يَأْبَى إباءً"، لكن ماذا يريد بـ"أَبَى" هنا؟ يريد بـ:"أَبَى" التي في قولك: أَبَى الشيء عليّ، إذا صَعُب واستعصى، ولا يريد: أَبَى التي في قولك: "أبيت الشيء" لأن: "أبيت الشيء" هي متعدية فقياس مصدرها: "الفَعْل"، وسبق ذلك، وإنما يريد: أبى اللازمة التي في قولك: أبى الشيء عليّ أي: صعُب، فيقال: "أَبَى يَأْبَى إِبَاءًا".

وقالوا: في "شَرَد يَشْرُدُ شُرُودًا وشِرَادًا"، فجعلوا لها مصدرين، وبعض الأفعال لها أكثر من مصدر، مصدران وثلاثة وأربعة. فقولهم: "شَرَد يَشْرُدُ شِرَادًا"، و"شُرُودًا" عادوا إلى "الفُعُول"، عادوا إلى الأصل. كأنهم لم يراعوا ما فيه من معنى "الإباء".

طيب والأمر الثاني: مما يُستثنى من "فَعَلَ" اللازم ما دل على تقلُّب، على اهتزاز، على حركة، فمصدره القياسي على "فَعَلان" مثل: "جَالَ يجُولُ جَوَلانًا" و"فَارَ يَفُورُ فَوَرَانًا" و"غَلَى يَغْلِي غَلَيَانًا" و"طَارَ يَطِيرُ طَيَرانًا" و"لَمَعَ يَلْمَعُ لَمْعَانًا"

وهكذا.

الأمر الثالث: مما يُستثنى من "فَعَلَ" اللازم: ما دلَّ على داء، فمصدره القياسي على "فُعَال"، مثل: "سعَل يسعُل سُعَالًا"، و"رعَفَ يَرْعُف رُعَافًا".

طيب ومَشَى يمشي يدل على داء، مرض! في مشى بمعنى سَارَ، فهذه: "مَشَى يَمْشِي مَشْيًا"، لا في "مشى بطنه"، يعني الإسهال، تقول العرب: مشى بطنه يمشِي، فالمصدر حينئذٍ: مشى بطنه يمشي مُشَاءًا، هكذا تقول العرب، لأنه دل حينئذٍ على داء.

إن قال قائل: "مرِضَ يمرِض مَرَضًا"، هذا يدل على مرض، نقول له: هذا "مَرِضَ، فَعِلَ"، والاستثناءات هنا من "فَعَلَ" اللازم الذي هو أكثر الباب.

أما فَعِلَ فقد سبق أن قياس مصدره "الفَعَلْ" "مرِضَ يمرَض مرَضًا"، جاء على القياس.

طيب ومما يُستثنى أيضًا من "فَعَلَ" اللازم ما دل على سيرٍ؛ فمصدره القياسي: "الفَعِيل"، مثل: "رَحَل عن المكان يرحَلُ رَحِيلًا".

طيب وقالت العرب: "زَمَلَ البَعِيرُ يَزْمُل" ترون البعير أحيانًا إذا كان مرتاح يركض ركضًا لينًا سريعًا، يعني ليس فيه تعرُّج يتعب الذي فوقه، يعني ركضًا ليِّنًا سريعًا، حتى كأنه يكاد يمس الأرض مسًّا، هذا يقول: "زمل البعير يَزْمُل زُمُولًا، وزَمِيلًا، وزَمَلَانًا".

نعم ثلاثة مصادر: "زمل البعير يَزْمُل زُمُولًا، وزَمِيلًا، وزَمَلَانًا". فالمصدر القياسي منها: "زمل البعير يَزْمُل زَمِيلًا". فمن راعى أن الفعل هنا يدل على سير قال: "زمل البعير يَزْمُل زَمِيلًا". ومن راعى أن فيه حركة واضطراب أتى به على الفَعَلان: "زمل البعير يَزْمُل زَمَلَانًا". وأما من لم يراعِ هذا ولا هذا وأتى به على

المصدر الأصلي لـ: "فَعَل" اللازم، فإن "فَعَل" اللازم مصدره الأصلي: "الفُعُول" فقال: "زُمُول"، فهم لا يخرجون بعيدًا عن هذه الأشياء، ومع ذلك قد يأتي الكلام على غير القياس.

ومن ذلك أيضًا قالت العرب: "رَسَمَ البعير يرْسِمُ رَسِيمًا" إذا سار سيرًا فوق "الزميل"، يعني أسرع من "الزميل" الذي وصفناه قبل قليل، يقول: "رَسَمَ البعير يرْسِمُ رَسِيمًا" لأنه يدل على سير.

ومما يُستثنى من "فَعَل" اللازم ما دل على صوت، فإن مصدره "الفُعَال أو الفَعِيل"، و"الفَعِيل" أكثر كما سيأتي فإنهما قد يجتمعان، وقد ينفرد الفعيل، وقد يجتمعان كقولهم: "صَرَخَ يَصْرُخُ صُرَاخًا وصَرِيخًا"، و"نعَبَ ينعُبُ نَعِيبًا ونُعَابًا"، و"نعَق ينعُقُ نعيقًا ونُعاقًا".

وقد ينفرد "الفَعِيل": كقولهم: "صَهَلَ الحصان يصهل صَهِيلًا" و"نهق الحمار نَهِيقًا"، و"زأر الليث زَئِيرًا" و"عوى الذئب عُواءً". ويقال: "نعق نُعاقًا، ورغى رُغاءً"، فما دل على صوت يأتي على "الفُعال، والفَعِيل". وكل ذلك كما ترون ذكره ابن مالك فيما استثناه من الأبيات.

ومما يُستثنى أيضًا من "فَعَل" اللازم ولم يذكره ابن مالك، ما دلَّ على حرفة أو ولاية، فإن مصدره القياسي على "الفِعَالة" في قولهم: "تجَر يتجُر تِجارة" و"نجر ينجُر نِجارة" و"خاط يخيط خِياطةً" و"حاك يحيك حياكةً"، و"صاغ صِياغةً"، و"أمر يأمر إِمارةً" إذا صار أميرًا، و"سفر بينهم سِفارةً"، سفر بينهم إذا تردد بينهما للإصلاح سفارةً، وهكذا.

ثم يختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام على أبنية مصادر الثلاثي بعد أن بيَّن القياس فيها بقوله:

وَمَـا أَتَـى مُخَالِفًـا لِمَـا مَضَـى ... فَبَابُـهُ النَّقْـلُ كَسُـخْطٍ وَرِضَـا

يُقِرُّ بأن هناك مصادر كثيرة جاءت على غير القياس، فيقول: (ما أتى مخالفًا للقياس فبابه النقل) يعني موقوفٌ على النقل لا يقاس عليه، ومثَّل على ذلك بمثالين، (كسُخطٍ ورضا)، السُّخط فعله: "سخِط يسْخَط"، "فَعِل" اللازم، وفَعِل اللازم بابه "فَعَل" ومع ذلك قالت العرب: "سخِطَ يسْخَطُ سُخْطًا وسَخَطًا" أما "السَّخَط" فعلى القياس، "والسُّخْط" فشاذ. وفهمنا ما معنى كلمة شاذ، لا يدل على أي تضعيف لهذا المصدر.

طيب و(رضًا): الرضا فعله: "رَضِيَ يرضى"، أيضًا بابه: "الفَعَل"، فكان القياس أن يقول "رَضِيَ يَرْضَى رَضًا"، لكنهم قالوا: "رِضًا".

ومما شذَّ عما سبق وهو كثير: في "فَعَل" المتعدِّي الذي قياس مصدره "الفَعَل" قالوا: "جَحَدَهُ يَجْحَدُهُ جُحُودًا"، وقالوا "جَحْدًا" على القياس، وقالوا: "شَكَرَهُ يَشْكُرُهُ شُكُورًا، وشُكْرَانًا"، ولم يقولوا: "شَكْرًا" على القياس.

وفي "فَعَلَ" اللازم الذي مصدره القياسي: "الفُعُول". قالوا: "حَكَمَ بينهم يَحْكُمُ حُكمًا" ولم يقولوا: "حُكُومًا"، وقالوا: "مات يمُوت موتًا" و"شاخ يَشِيخُ شيخوخةً".

وفي: "فَعِل" اللازم الذي مصدره القياسي: "الفَعَل" قالوا: "بَخِل يبْخَلُ بُخْلًا وبَخَلًا"، أما البَخَل فعلى القياس، وأما البُخْل فشاذ.

وقالوا: "رغِب يرغَبُ رَغَبًا ورُغُوبةً"، فالرَّغب قياسي والرُّغوبة على غير القياس.

وفي "فَعُل" الذي مصدره القياسي "الفَعَالة أو الفُعُولة" قالوا: "حَسُنَ يَحْسُنَ حُسْنًا" ولم يقولوا: "حُسُونة أو حَسَانة"، وقالوا: "قَبُحَ يقبُح قبحًا".

وأمثلة كثيرة نكتفي بما ذكرناه، ومعرفة هذه المصادر، وأبنيتها القياسية مفيدة جدًا في أبواب مسائل متعددة، فأنت إذا عرفت هذه الأبنية القياسية تستطيع أن تعرف الفعل من المصدر، وتستطيع أن تعرف المصدر من الفعل، وهكذا.

فإذا قلنا مثلًا: "حجَّ" ما مصدره القياسي؟ ننظر هو ثلاثي متعدِّي أم غير متعدِّي، هو متعدٍّ، "حجَّ البيت" فمصدره القياسي: "حجَّ البيت يحُجُّه حَجًّا، والعرب قالت: حَجّ، وحِجّ، وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ (حِجُّ وحَجُّ) قراءتان، فأيهما المصدر، الحَجّ، أم الحِجّ؟ المصدر الحَج، وأما الحِج فهو اسم مصدر، وسنعرف الكلام على اسم المصدر بعد أن نتكلم عن أبنية المصادر.

طيب، قالت العرب: "دار يدُور دَوَرَانًا" وقالت: "دار يدُورُ دُوَارًا" فما الفرق بينهما؟

أما "دار يدُور دَوَرَانًا" فهذا الدوران الحركة، وأما: "دار يدُورُ دُوَارًا" فهذا المرض، كدُوار البحر، أو يصاب الإنسان بدُوار، بالمصدر يقولون: الإظهار والإخفاء والإدغام، ورابعها: الإقلاب، أو القلب، ننظر أما الإخفاء من الفعل أَخْفَى يُخْفِي إخْفاءًا، وأما الإظهار: فمن الفعل أظهر يُظْهِر إظهارًا، وأما الإدغام: فمن الفعل أدغم يُدْغِمُ إدغامًا، طب والإقلاب مأخوذة من أي فعل؟ من قَلَبَ، وقلب ثلاثي متعدي أم لازم؟ متعدٍّ؛ إذن فقياسه: "قَلَبَهُ يَقْلِبُهُ قلبًا"، ولا يقال: "إقلابًا"، لأن: الإقلاب في القياس مصدر: أَقْلب أفعل أقلب يُقْلِبُ إِقْلَابًا وليس هنا في "أَقْلَبَ".

فالإقلاب مما انتشر عند بعض المتأخرين ولا يستعمله المتقدمون من النحويين وأهل التجويد، وإنما انتشر عند بعض المتأخرين، وهذا مما ينبغي التنبيه عليه، لأنه خطأ، والصواب أن نقول: القلب.

"بَرَكَ، وبَارَكَ"، ما المصدر من برَك؟ هذا ثلاثي لازم، وفَعَل اللازم مثل قَعَدَ

له فُعُولٌ، إذن "بَرَكَ يبْرُكُ بُرُوكًا" فهو بارك والمكان مبروكٌ فيه، أما الفعل "بارَك" الرباعي أربعة حروف "بارَكَ"، فمصدره القياسي: "بَارَكَ يُبَارك مباركةً، فهو مُبارِك، أنا مُبارِك، أنا باركت لك فأنا مُبارك، وأنت مبارَك لك النجاح، مبارك لك المولود.

مبارك أم مبروك؟ يعني مبروك عليك! مباركٌ لك أم مبروكٌ عليك! سيختلف المعنى، إذا أردت أن تسُبَّهُ تقول مبروك، يعني مبروك عليك، بعيرك برك عليك!، مبروك فإذا أردت أن تمدحه تقول: "مبارك" يعني مبارك لك، فهذه من الأخطاء المنتشرة أن نقول "مبروك" بمعنى "مبارك"، مبروك لها معنى آخر.

طيب أخيرًا نتأمل في الغروب والشروق، الغروب "فُعُول"، وزن الغروب الفُعُول، الفعول مصدر لأي فعل؟ يعني قمنا نأخذ الفعل من المصدر ونأخذ المصدر من الفعل، طب "الفُعُول" مصدر لأي فعل؟ لـ: "فَعَل" اللازم، و"فَعَل" اللازم مثل: "قعد له فُعُولٌ" إذن ما فِعْل الغروب؟ "غرَب يغرُب غُروبًا" على القياس، طب والشروق أيضًا فُعُول، ما فعله القياسي؟ "شرَق" هل "شرَق" هو فعل الشروق، أم أن الفعل: "أشرق يُشْرِقُ إِشْرَاقًا" والشروق هنا وقع موقع الإِشْرَاق، لا بأس وقع موقع الإشراق، وقال بعض اللغويين: إن "شَرَقَ" مستعمل، "شَرَقَ" بمعنى أشرق.

كيف عرفنا هذه الأشياء، عندما قالوا: الشروق، ما يمكن أن يكون مصدرًا لأشرق، مصدر "أَشْرَقَ يُشْرِقُ إِشْرَاقًا"، فعندما قالوا الشروق: عرفنا أن هناك "شَرَقَ"، فإما أن يقال: أنه مستعمل بقلة كما قال بعض اللغويين، أو يقال: أنه فعل مات، والدليل على أنه موجود المصدر "شروق"، شروق مصدر "شرق"، فـ: "شرق" إما قليل، أو أنه فعلٌ مات.

هذا ما تيسر، ونترك الكلام على باقي الأبيات في الأسبوع القادم.

وصلَّ الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع والسبعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، في هذه الليلة المباركة؛ ليلة الإثنين الخامس من ذي القعدة من سنة ثنتي وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الرابع والسبعين من دروس شرح ألفية بن مالك عليه رحمة الله.

في الدرس الماضي كنا بدأنا بالكلام على باب: **"أبنية المصادر"** وشرحنا من هذا الباب ثمانية أبيات، في هذا الدرس إن شاء الله نحاول أن نشرح الأبيات الباقية، وهي تسعة أبيات، فيها يتكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أمرين، يتكلم على أبنية غير الثلاثي، ويتكلم على اسمي المرة والهيئة، فنبدأ الدرس بقراءة ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ كالمعتاد:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤٤٨. وَغَيْــرُ ذِي ثَلاَثَــةٍ مَقِيــسُ ... مَصْــدَرُه كَقُــدِّسَ الْتَّقْــدِيسُ

٤٤٩. وَزَكِّــهِ تَزْكِيَــةً وَأَجْمِــلاَ ... إِجْمَــالاَ مَــنْ تَجَمُّــلاً تَجَمَّــلاَ

٤٥٠. وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ ... إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ
٤٥١. وَمَا يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا
٤٥٢. بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا
٤٥٣. فِعْلالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ ... وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا
٤٥٤. لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ ... وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ
٤٥٥. وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَةْ ... وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَةْ
٤٥٦. فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالْتَّا المَرَّةْ ... وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَةْ

قلنا في هذه الأبيات تكلم في السبعة الأولى منهم على **"أبنية غير الثلاثي"**، وفي البيتين الأخيرين **"المرة والهيئة"**، فنبدأ مستعينين بالله بالكلام على **أبنية غير الثلاثي**:

وأول ما يقال في ذلك أن يقال أن: **"أبنية غير الثلاثي"** كلها قياسية، وليست كـ: "أبنية الثلاثي" التي كلها أكثرية، وليس فيها شيء مُطّرِدٌ، أما **أبنية غير الثلاثي** أي: الرباعي والخماسي والسداسي فكلها قياسية مطردة، وقلَّما تجد في ذلك شواذ، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ ... مَصْدَرُه كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

يقول: أن غير ذي ثلاثة الأحرف (مقيس مصدره)، (وغير ذي ثلاثة مقيسٌ مصدرُهُ) فـ: "غير" مبتدأ، وأين خبره؟، (غير ذي ثلاثةٍ مقيسٌ)، خبره: "مقيسٌ".

و"مصدره" على ذلك "نائب فاعل"، لأن "مقيس": اسم مفعول.

ويجوز أن يكون تقديرُ الكلام: (وغير ذي ثلاثةٍ مصدرُه مقيسٌ) فـ: "مصدرُهُ": مبتدأ مؤخر، و"مقيس": خبره مقدم.

وقوله: "مصدرُهُ" بالرفع، هذا الذي في كلِّ مخطوطات "الألفية"، وجاء في بعض طبعات "الألفية" المتأخرة "بالجر" أي: (مقيسُ مصدرِهِ) على أنه مضاف إليه، وهو بذلك يَضْعَفُ المعنى، لأن التقدير حينئذٍ يكون: (وغيرُ ذي ثلاثةٍ مقيسُ مصدرِهِ مثلُ قُدِّس التقديس)، فـ: "غيرُ ذي ثلاثةٍ": مبتدأ، "مقيسُ": مبتدأ، و "مصدرِهِ": مضاف إليه، "مثلُ قُدِّس التقديس": خبر "مقيسُ"، والجملة الاسمية: "مقيسُ مصدرِهِ مثل قدس التقديس" خبر للمبتدأ "غير".

قد ترون أننا نقول: "مثلُ قدِّس التقديس" لأن الكاف في قوله: (كقدس التقديس) اسمية بمعنى "مثل"، ولو كان الضبط هكذا لكان الظاهر هو الأفضل؛ أن يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وغيرُ ذي ثلاثةٍ قياس مصدرِهِ مثلُ قدس التقديس)، وممكن أن يُقبل على تكلُّف، ولكن لا حاجة لكل ذلك، لأن الذي في مخطوطة "الألفية": (مقيسُ مصدرُهُ) أي: (مقيسٌ مصدرُهُ).

طيب ثم نقول بعد ذلك:

إن لكل فعلٍ من الأفعال غير الثلاثية مصدرٌ مقيس، فسنبدأ بهذه الأفعال فعلًا فعلًا، ونبين مصادرها المقيسة، أو القياسية.

فنبدأ بـ: "فَعَّل"، فَعَّلَ الصحيح اللام ومصدره: "التفعيل"، كقولنا: "سَلَّمَ تسليمًا، وكلَّم تكليمًا، وطهَّرَ تطهيرًا، وعلَّم تعليمًا، ونظف تنظيفًا" الأمثلة كثيرة، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كَقُدِّس التقديس، "فُعِّل التفعيل").

وأما "فَعَّلَ": المعتلُ اللام، فمصدره "التفْعِلة"، "فَعَّلَ": المعتلُ اللام يعني الذي آخر حروفه حرف علة، فمصدره "التفعلة"، كقولنا: "وصَّى، فعَّل"، "وصَّى توصية تَفْعِلةً"، و "زكّى تزكيةً، ونمَّى تنميةً، ورضَّ ترضيةً"، وهكذا.

و "غنَّى تغنيةً، أم غنَّى غِناءً"؟ غنَّى غناءً؛ هذا لم يأت مصدره على فِعْلِه،

فحينئذٍ لا نقول أن "غِناءً مصدرًا لغنَّى"، كما سيأتي في اسم المصدر، وإنما نقول **اسم مصدر.**

إذا لم يأت المصدر على فعله يعني لم يأت المصدر في حروفه على حروف الفعل، فنسميه اسم مصدر، وسيأتي كلامٌ على ذلك في آخر الدرس.

طيب و "صلَّى صلاةً" كذلك؛ صلاةً اسم مصدر لـ: "صلَّى". صلَّى محمد لله صلاةً خاشعة، وأما: "صلَّى اللحم على النار" قالوا فيها: صليته على النار تصليةً على القياس.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وزكه تزكيةً)، زَكِّه من: "زكَّى تَزْكِيَةً".

طيب وبعد أن قلنا أن "فَعَّلَ" معتل اللام مصدره "التفعلة"، نعود فنقول: إن "التفعلة" مصدر فَعَّلَ المعتل اللام، و "التفعلة" في أصلها "التفعيل"، يعني أصلها "التفعيل" ثم انقلبت إلى "التفعلة"، فـ"التفعيل" في حقيقته هو أصل لـ: "فعَّل" فإن كان صحيح اللام: "تعلَّم تعليمًا"، بَقِيَ على هذا الأصل ولم يتغير شكله. فإن كان معتل اللام تغير "التفعيل" إلى "التفعلة" فما الذي حدث؟ كيف تغيرت "التَّفْعِيل" إلى "التفْعِلة"؟ حذفنا الياء وعوضنا عنها بتاءٍ في الأخير: "التفعِيل" احذف الياء وعوض عنها بتاء في الآخر تكون "التفعلة". هذا الذي حدث.

أما "فَعَّل" المهموزُ اللام: فمصدره "التفعيل والتفعلة"، جَمَع المصدرين إذا كان "فعَّل" مهموزَ اللام فيجمع المصدرين: كـ: "جزأ تجزيئًا وتجزئةً" و"برَّأ تبريئًا وتبرئةً" و"هنَّأ تهنيئًا وتهنئةً" و"خطَّأ تخطيئًا وتخطئةً" هذا ما يتعلق بالفعل "فَعَّلَ".

لننتقل بعد ذلك إلى فعل آخر وهو الفعل: "أفْعَلَ" أي الثلاثي المزيد بهمزة في أوله، أما مصدره القياسي: "أفعل" مصدره القياسي: "الإفعال"، "أفعل" الصحيح

العين، مصدره "الإفعال" نحو: "أكرم إكرامًا" و"أقبل إقبالًا" و"أحسن إحسانًا" و"أظهر إظهارًا"، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأَجْمِلَ إجمالًا) أي أجمل إجمالًا.

وأما "أفْعَل" المعتل العين: فمصدره "الإفعلة"، "أفْعَل" المعتل العين، ما يدل بقولنا المعتل العين يعني حرفه الأصلي الثاني حرف علة، أفْعَل هذه العين في أفْعَل تكون حرف علة، كقولنا: "أقام- ألف-، أنام، أنار" ونحو ذلك.

فالمصدر يكون على: "الإِفَعْلة". فـ:"أقام إقامة"، و"أنار إنارة"، و"أدار إدارة"، و"أهان إهانة" و"أعان إعانة".

ثم نقول: إن أصل "الإفعلة" هنا هو "الإفعال"، فإن "الإفعال" في الحقيقة مصدر لـ: "أفعل" إلا أنه في معتل العين دخله الإبدال، بهذه الطريقة، فـ:"أقام إقامةً" أصله "أفعل إفعالًا"، أي: "أَقْوَمَ إِقْوَامًا"،-"أَقْوَم"- الواو تحركت فانقلبت ألفًا وأُلقِيت حركتُها على الساكن قبلها فصار الفعل "أقام".

طيب: إِقْوَامًا حدث ما حدث في الفعل "إقوَاما" الواو تحركت فانقلبت ألفًا وأُلقِيت حركتها على الساكن قبلها، وعندما قُلبت الواو ألفًا، وبعدها أَلِفًا فاجتمعت ألفان ساكنتان، فحذفت الألف الثانية "إِفْعَال" احذف الألف الثانية وعوض عنها بتاءٍ في الأخير، فصارت: "إقامة، إفعلة" هذا قول الجمهور، هناك قول آخر لا نتعرض له.

وكذلك يقال في: "أَنَارَ إِنَارَةً، أنار يُنِير إنارةً" إذن ما الأصل في: "أَنَارَ إِنَارَةً"؟ أَنْوَرَ أم أَنْيَر، يعني ما أصل الألف؟ الألف ما يكون أصلًا في اسم المعرب، ولا فعل المتصرف، بل تكون دائمًا إما زائدة أو منقلبة عن واوٍ أو ياء.

نور، نعم لا تغتر بالرباعي والخماسي والسداسي، وإنما دائمًا اهرع إلى

"الثلاثي" إلى "كلمة ثلاثية"، نور الأصل واو، الأصل أنور إنوارًا فحدث ما قلنا فصار: "أنار إنارةً".

نعم اللغة إذا فهمت أصولها وما الذي حدث تشعر بلذتها، لأنها صوت، أصوات، هي أصوات ليست شيئًا غريبًا، هي أصواتنا لكن تعرف ما الذي فعلت العرب، والعرب دائمًا تبعث هذه الأمور طلبًا للتخفيف، لا شك أن "أنار" أخف من أَنْوَرَ"، و"إِنارةً" أخف من "إِنْوَار" لأن حروف العلة إذا تحركت يكون فيها ثِقَل.

طيب، فقلنا أن الألف في "إِقْوَام" الألف الثانية حُذفت وعوض عنها بتاء في الأخير فصارت "إقامةٌ" هذه التاء عند الإضافة يجوز حذفها وإثباتها، فقد تقول: "إقامة الصلاة"، وقد تقول: "إقام الصلاة". والأكثر إثباتها لا شك، وجاء في القرآن الكريم: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء:٧٣] وقد تقول: "إنارة الشوارع، وإنار الشوارع" على ذلك.

وهذا هو ما سيذكره ابن مالك بعد ذلك وسنشير إليه في محله،

الطالب: (@١٠:١٨:٠٠) كلام غير واضح.

الشيخ: نعم خطأ لا ما يقال أَنْوَر، إنما يقول هذا أصل: "أنار" الذي يقال: "أنار" لكن ما الأصل؟ بناءً على الأصول والقواعد والأقيسة، الأصل هو "أَنْوَرَ" ثم تقول: "أَقْبَل إِقْبالًا، أَكْرَم إِكْرَامًا، أَنْوَرَ إِنْوَارًا" لكن الحرف حرف العلة هذا اسمه علة، يعتلُّ بقلب، وإبدال، وحذف، نحو ذلك.

انتهينا من فعلين: من "فَعَّلَ" ومن "أَفْعَل"، لننتقل بعد ذلك إلى فعلٍ ثالث وهو الفعل المبدوء بتاءٍ زائدة.

عندك سؤال تفضل. الطالب: (@٠٠:١٨:٥٩) كلام غير واضح.

الشيخ: كيف؟

الطالب: (@٥:١٩:٠٠) (إجمالًا من تجمل تجملًا)

الشيخ: هذا الذي سيأتي الآن.

قلنا الفعل الثالث: هو الفعل المبدوء بتاءٍ زائدة فمصدره يكون بضمِّ رابعه، الفعل إذا بُدىء بتاءٍ زائدة فإن مصدره القياسي المطرد يكون بضمِّ رابعه، والفعل المبدوء بتاءٍ زائدة له أوزان كثيرة، لا تهمنا هذه الأوزان لأن مصدرها قياسه واحد؛ وهو ضمُّ رابعها.

لكن نذكر بعض هذه الأوزان للفعل المبدوء بتاء زائدة، فهناك مثلًا: "تفعَّل يتفعَّل" والمصدر: "تفعُّل" نفس تَفَعَّل لكن ضم الرابع، "تفعَّ" الحرف الرابع هو العين الثانية.

نقول: "تفعَّل تفعُّلًا"، "تعلَّم تعلُّمًا"، "تفهَّم تفهُّمًا"، "تحطَّم تحطُّمًا".

ومن الأفعال المبدوءة بتاء زائدة: تَفَاعَل، فمصدره: "تَفَاعَل يَتَفَاعَل تفاعُلًا" كـ:"تَضَارَبَ تضارُبًا"، و"تَقَاتَل تَقَاتُلًا"، و"تَخَاصَمَ تَخَاصُمًا"، و"تعالم تعالُمًا".

فإن كان هذا "تَفَاعَل تَفَاعُلا"؛ فإن كان هذا معتل اللام كـ: "توانى، وتجارى" فإن الضمة تُقلب إلى كسرة لمناسبة الياء، فيقال في: "تَوَانَى يَتَوَانَى تَوَانِيًا" لا "توانُيًا" "توانِيًا" لمناسبة الياء. وكذلك: "تَجَارَى يتجارى تجارِيًا"، و"تَذَاكَى تَذَاكِيًا ونحو ذلك.

ومن الأفعال المبدوءة بتاء زائدة: "تَفَعْلَلَ" فقياس مصدره: "تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَل تَفَعْلُلًا" نحو: "تدحرج تدحرُجًا، تبعثر تبعثُرًا، تزلزل تزلزلًا" وهكذا.

وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر: أن مصدر الفعل المبدوء بتاءٍ زائدة يكون بضم رابعه

في موضعين في هذه الأبيات مرة بالمثال في قوله: (مَن تجمُّلٍ تجمَّلًا) أي: تَجَمَّل تَجَمُّلًا هذا فعل مبدوءٍ بتاء زائدة. وفي **الموضع الثاني** ذكره ببيان القاعدة فقال: (وضُمَّ ما يَرْبَعُ فِي أمثالٍ قد تلملمَا) تلملمَ تلملُمًا.

طيب انتهينا من "فَعَّلَ" و"أَفْعَل" و"المبدوء بتاء زائدة" لننتقل للفعل الرابع:

وهو كل فعلٍ مبدوء بهمزة وصلٍ، فالفعل المبدوء بهمزة وصل مصدره القياسي يكون بكسر ثالثه وزيادة ألفٍ قبل آخره. الفعل المبدوء بهمزة وصل مصدره القياسي يكون بكسر ثالثه وبزيادة ألفٍ قبل آخره.

والفعل المبدوء بهمزة وصل أوزانه أيضًا كثيرة تصل إلى خمسة وعشرين وزنًا، لا يهمنا أن نذكرها لأن قياس مصدرها واحد. لكن نذكر كما تعلمون من أن: **الفعل الماضي الثلاثي** لا يُمكن أن يبدأ بهمزة وصل، وأن الفعل الماضي **الرباعي** لو بدأ بهمزة فهي قطعًا همزة قطع، وأما "همزة الوصل" فإنما تكون في **الخماسي والسداسي**، الخماسي والسداسي إذا بدأ بهمزة فهمزته "همزة وصل" قطعًا.

إذن فالثلاثي والرباعي لا يبدأن بهمزة وصل، فإن وقعت الهمزة في أولهما، فهذه الهمزة لا شك أنها همزة قطع، كـ: "أكل"، في الثلاثي، و"أقبل" في الرباعي، وإنما تقع في الخماسي والسداسي، فأي خماسي أو سداسي في أوله همزة فهي "همزة وصلٍ" قطعًا، كـ: "انطلق واستخرج".

من الأفعال التي تبدأ بهمزة وصل "انفعل"، فقياس مصدره: "انفعل ينفعل انْفِعَالًا"، كسرنا ثالثه وهي الفاء "انفِ..." وزدنا ألفًا قبل آخره، انْفِعَال، مثل: "انكسر انكسارًا"، و"انفجر انفجارًا"، و"انطلق انطلاقًا".

طيب: ومن ذلك أيضًا: "انحاز انحِيَازًا"، و"انقاد انقِيَادًا" قلنا أن هذا منه، وهو

معتل العين، انقَاد، ما وزن انقاد؟ "انفعل"، أصله: "انْقَوَدَ من القَوَد"، انْقَوَدَ، وحدث ما قلناه اتحركت الواو فانقلبت ألفًا وأُلقِيت على الساكن قبلها، فصارت "انْقَادَ"، والمصدر لم يتأثر هنا فلهذا استثنيناه: "انقاد انقِيَادًا" انفعال، وكذلك: "انحاز انحِيَازا".

ومن الأفعال المبدوءة بهمزة وصل، "افْتَعَلَ" عندما يقول: افْتَعَلَ، يعني الثلاثي المبدوء بهمزةٍ في أوله وبتاءٍ بعد فاءه، افتعل، فقياس مصدره: "افْتَعَلَ يَفْتَعِل افتِعَالًا"، مثل: "افْتَتَحَ افْتِتَاحًا"، "انتَصَر انتِصَارًا"، "اختَتَمَ اخْتِتَامًا"، "اقتَدَر اقْتِدَارًا".

وكذلك معتله نحو: "اخْتَارَ اخْتِيَارًا" و"الْتَاعَ الْتِيَاعًا". اخْتَارَ، ما وزن اخْتَارَ؟ افْتَعَلَ، إذن فأصله: "اخْتَيَرَ اخْتِيَارا"، أما الفعل فدخله الإبدال، فصار: "اختار"، وأما المصدر فلم يدخله إبدال وبَقِي على: "افْتِعَالًا اخْتِيَارًا".

ومن الأفعال المبدوءة بهمزة وصل: افْعَلَّ"، كـ: "احْمَرَّ". فقياس مصدره: "افْعَلَّ افْعِلَالًا"، تقول: "احْمَرَّ احْمِرَارًا، واصْفَرَّ اصْفِرَارًا، واعْوَجَّ اعْوِجَاجًا".

طيب، كل ما قلناه على ما يبدو أنها أفعال خماسية، نعم، هذه أفعال خماسية مبدوءة بهمزة وصل.

ومن الأفعال المبدوءة بهمزة وصل: "اسْتَفْعَل" وهو سداسي، فمصدره: "اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالًا" كسرنا ثالثه وهو التاء، "اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا" "اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالًا" كسرنا التاء وزدنا ألفًا قبل آخره، مثل: "اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا"، "اسْتَغْفَرَ يسْتَغْفِرُ استِغْفَارًا" و"اسْتَعْلَمَ اسْتِعْلَامًا"، و"اسْتَفْهَمَ اسْتِفْهَامًا".

فإن كان "اسْتَفْعَل" معتل العين، كـ: "استقام واستبان" فإنه يعتل كما اعتل

"أقام"، يعني أن مصدره سيصيبه من الإعلال ما أصاب: "أَقَامَ إِقَامَةً"، فنقول في: "اسْتَقَامَ اسْتِقَامةً والأصل: "اسْتَفْعَلَ اسْتِفْعَالًا" أي: "اسْتَقْوَمَ اسْتِقْوَامًا"، "استقوَمَ": الألف تحركت فانقلبت ألفًا وأُلْقِيت حركتها على ما قبلها، فصارت: "استِقَامة" "اسْتَقْوَم اسْتِقَامة" ما هي مشكلة فقط قلب قلبنا الواو ألفًا، أما "اسْتِقْوَامًا" فالواو كذلك تحركت وقلبت ألفًا، وألقيت حركتها على ما قبلها، فعندما انقلبت الواو ألفًا وبعدها ألف، اجتمع ألفان ساكنتان فحذفت الثانية وعُوِّض عنها بتاءٍ في الآخر فصارت: "اسْتَقَامَ اسْتِقَامَة".

وكذلك: "اسْتَبَانَ اسْتِبَانَة". وقولهم: "اسْتَبَانَ اسْتِبْيَان" "اسْتَبَانَ يَسْتَبِينُ اسْتِبْيَانَ"، وهذا استبيان، هذا لحن، والصواب: "اسْتِبَانَة" لأن معتل العين يجب أن يُعَلَّ بهذه الطريقة، ويقال: "اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً" إلى آخره.

ويقال في "تاء العِوَض" هنا ما قيل عن تاء العوض في "أقام إقامة" من جواز حذفها وإثباتها عند الإضافة، والإثبات أكثر.

ومن ذلك ما جاء في حديثٍ لم أراجع صحته ولفظه: "كاستنار البدر" أي كاستنارة البدرِ.

وفي هذا يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا   مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا
بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى

الذي بُدِئ بهمز وصل يقول: ما يلي آخرَه مُدَّهُ، يعني زد مدًّا قبل آخره، واكسر تلو الثان، يعني اكسر الثالث، ومثَّل بـ: "اصطفى"، وذكر أنَّ: معتل العين هنا وفي "أَفْعَل" حكمهما واحد، كما شرحنا فقال:

وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ   إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ

"استعِذِ استعاذةً"، معتل العين، و"أقم إقامةً، أي أقام إقامةً" معتل العين ثم قال: (وغالبًا ذا التا لزم) نعم والأغلب لزومها، ولكن قد يجوز حذفها عند الإضافة.

طيب: بَقِيَ من الأفعال: "فَعْلَلَ" الرباعي، ومصدره القياسي: "الفعللة"، "فَعْلَلَ يُفَعْلِل فَعْلَلَةً" نحو: "دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وبَعْثَرَ بَعْثَرَةً، وطَمْأَنَ طَمْأَنَةً، وكذلك: بَسْمَلَ بَسْمَلَةً، وحَمْدَلَ حَمْدَلَةً".

فإن كان مضعف الرباعيًّا، ونريد بالمضعف الرباعي: ما كان أولُه كثالثه، وكان ثانيه كرابعه، كـ: "زلزل، ووسوس" نقول فإن كان فَعْلل مضعف رباعيًّا، كان مصدره على: "الفَعْلَلَةِ" و"الفِعْلَال" بكسر الفاء، فيقال: "زَلْزَلَ زَلْزَلَةً وزِلْزَالًا، وسَوْسَ وَسْوَسَةً ووِسْوَاسًا، وهكذا: بَلْبَلَ بَلْبَلَةً وبِلْبَالًا، وقَلْقَلَ قَلْقَلَةً وقِلْقَالًا" إلى آخره.

ومما يحسن ذكره هنا أن يقال: إن "فِعْلَال" الأكثر فيه أن يكون مصدر كما رأينا فإذا فُتِحت الفاء منه فقيل: "فَعْلَل" فالأكثر فيه حينئذٍ أن يكون اسم فاعل، يعني بمعنى اسم الفاعل، وبهذا يبين الفرق بين: "الوِسواس والوَسواس"، وَسْوَسَ وِسْوَاسًا، الوِسْوَاس مصدر بمعنى الوَسْوَسَة، "هذه وَسْوَسَة الشيطان"، "هذا وِسواس الشيطان"، "وِسْوَاس بمعنى الوَسْوَسَة"، فإذا فَتَحْتَ الواو "الوَسواس" كان بمعنى اسم الفاعل يعني "المُوَسْوِس".

وعلى ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ﴾ [الناس:٤] أي من شر الوَسْوَسة أم من شر المُوَسْوِس؟ من شر الشيطان المُوَسْوِس، وكذلك يقال: "الزِلْزَال، والزَلْزَال"، "الزِلْزَال" مصدر بمعنى: التزلزل والزلزلة، والزَلْزَال بالفتح: اسم الفاعل أي المُتَزَلْزِل، الشيء المُتَزَلْزِل يسمى "زَلْزَالًا".

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فِعْلَالٌ أوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ   وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لا أَوَّلا

فَـ: "فَعْلَل": قد يأتي على "فِعْلَال فَعْلَلَة" كما رأينا وهذا في المضعف الرباعي، وقد يأتي على "فَعْلَلَةً" فقط في غير المضعف الرباعي، إذن فالمقيس فيه هو "الفَعْلَلَة" أما "الفِعْلَال" فإنه يكون في المضعف الرباعي.

آخر الأفعال: هي "فاعَل" بفتح العين، ومصدره القياسي: "المُفاعلة والفِعَال" نحو: "قاتَل مُقَاتلةً وقِتَالًا" و"جاهد مجاهدةً وجِهَادًا" و"خاصَم مُخاصمةً وخِصامًا" و"ضَاربَ مُضاربةً وضِرابًا"، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَة

وبعد أن بيَّن المصادر القياسية لغير الثلاثي ختم ذلك كله بقوله:

وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

فإن جاء مصدرٌ لرباعيٍ أو خماسي أو سداسيٍ على غير ما بينا وذكرنا، فهو سماعي، شاذ، ما معنى كونه شاذًّا؟ أنه سماعي لا يقاس عليه، ولا يعني أنه ضعيف، هو في قمة الصحة بما أنه مسموع، لكن المراد أنه لا يقاس عليه، وإنما القياس على هذه المصادر المطردة القياسية.

ومما شذَّ مثلًا قوله في: "كَذَّبَ يُكَذِّب تكذيبًا وكِذَّابًا" أما "التكذيب" فمصدرٌ قياسي، وأما "الكِذَّاب" فغير قياسي، سماعي، وهذا وارد في القرآن الكريم، وكذلك: "تحمَّل تحَمُّلًا وتِحِمَّالًا"، "اقشعرَّ اقْشِعْرَارًا" قياسي، وقالوا: "قُشَعْرِيرة" سماعي فهذا ما يتعلق بالأبيات السبعة من هذه الأبيات التسعة التي تكلم فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أبنية غير الثلاثي.

بَقِيَ البيتان الأخيران وتكلم فيهما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على اسمي المرة والهيئة، فنبدأ باسم المرة.

اسم المرة: هو مصدرٌ يدل على حدوث الفعل مرةً واحدة. فلهذا أدخله ابن مالك في "أبنية المصادر".

فـ: "اسم المرة واسم الهيئة" وما سنضيفه بعد قليل، هذا كله مصادر إلا أن بعضها مصادر أصلية، وبعضها يأتي لمعانٍ خاصة كاسم المرة، هو مصدر ولكنه ليس أصليًّا، وإنما يأتي لمعنىً خاص، وهو الدلالة على حدوث الفعل مرة واحدة.

أما المصادر الأصلية التي تكلمنا عليها من قبل فهذه تدل على مطلق حدوث الفعل، تدل على مجرد حدوث الفعل، مجرد الفعل، ولا تدل على كثرةٍ أو قلةٍ أو هيئةٍ معينة، لا تدل على شيءٍ غير مجرد حدوث الفعل، هذه المصادر الأصلية.

ولهذا أرادت العرب أن تضع مصادر خاصة للدلالة على معانٍ خاصة، كعادتها في طلب الدقة في الكلام، واسم المرة يُصاغ من الثلاثي، ومن غير الثلاثي، أما من الثلاثي فيقاس على وزن "فَعْلَة"، كقولك: "جلس جَلْسَة" و"ضرب ضربة" و"مشى مشية" و"نام نومة" و"قال قَيْلَة"، و"رحلت إلى الدمام رَحْلَة" عندما يقال ذلك يُعلم أنك فعلت هذا الفعل مرّةً واحدة.

لو قلت جلست في المسجد جُلُوسًا، لم يُعلم إلا أنك فعلت الجلوس في المسجد، فعلته قليلًا أو كثيرًا، مرةً أو مرَّات ليس هناك دلالة، لكن لو قلت: "جلست عند محمد جَلْسة" عُلِم أنك لم تجلس عنده إلا مرّةً واحدة، وكذلك إذا قلت: "رحلت إلى الدمام رَحْلَة" عُلِم أنك لم ترحل إلى الدمام إلا مرة واحدة.

بخلاف إذا ما أتيت بالمصدر الصريح، لـ: "رحل" الدالّ على "السير"، وهو "الفعيل"، قلت: "رحلت إلى الدمام رَحِيلًا"، يعني أنت رحلت إلى الدمام، مرة

أو مرات كثيرة أو قليلة على هيئات كثيرة لا يدل على شيء من ذلك.

ومن اسم المرة ما جاء في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَّابِيَةً﴾ [الحاقة:١٠]، ما قال فأخذهم أخذًا رابيًا، فالآية هنا تدل على أنه عَزَّوَجَلَّ أخذهم أخذةً واحدة، يعني ما أتاهم العذاب متتابعًا، في أوقات مختلفة، لا وإنما أخذهم مرةً واحدة، نزل بهم العذاب مرةً واحدة.

وكذلك اسم المرة جاء في الحديث: "من قتل وزغة في أول مرة كذا وكذا حسنة" رواه مسلم.

والوزغة هي الحشرات الصغيرة التي تمشي على أربع ولها ذيل، ومن أشهرها عندنا ما يسميه العامة بأسماء كثيرة، البُعرصي أو الزاطورة، أو غير ذلك، اسمه الفصيح "الوزغة"، ويجمع على "وزغ".

ومن ذلك أيضًا قولهم: "لكل عالم هَفْوَة، ولكل جواد كَبْوَة" وتقول: "تدور الأرض في كل يوم وليلة دورةً حول محورها" فَعْلة.

فإن كان مصدر الثلاثي على وزن "فَعْلة" دللنا على "المرَّةِ" بالوصف، نحو: "رحمته رحمةً واحدةً" المصدر "فَعْلة" "رحمة" فهنا مصدر أصلي، فيُدل على المرة بالوصف، "نظرت نظرة واحدة" وهكذا.

وأما غير الثلاثي فإن اسم المرة يقاس من غير الثلاثي، على مصدره القياسي، بزيادة تاءٍ مربوطة في آخره، فاسم المرة من: "انطلق انطلاقًا" هو "الانطلاقة"، فيقول: "انطلق محمد انطلاق" فإذا قلت: "انطلق انطلاقةً" فيعني لم يفعل الانطلاق إلا مرةً واحدة، "استخرج استخراجةً" و"تفهم تفهمًا" واسم المرَّة "تفهَّم تفهمةً" وهكذا.

فإن كان المصدر الأصلي لغير الثلاثي فيه تاء مربوطة، كـ:"إقامة وإنارة

واستقامة" فيُدل على المرَّة بالوصف، فيقال: أقام إقامةً واحدة، واستقام استقامةً واحدة.

وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اسم المرَّة من الثلاثي:

وَفَعْلَــــــةٌ لِمَــــــرَّةٍ كَجَلْسَــــــة

وفي غير الثلاثي:

فِــي غَيْــرِ ذِي الْــثَّلاَثِ بِالْتَّــا المَــرَّة

هذا اسم المرّة، أما اسم الهيئة: فهو مصدرٌ يدل على هيئة الفعل. مصدرٌ يدل على هيئةٍ معينة للفعل، أما المصدر الأصلي كما قلنا فلا يدل على شيءٍ من ذلك، وإنما يدل على مجرد الحدوث.

طيب: وصياغته، صيغته لا تكون إلا من الثلاثي، فيُصاغ من الثلاثي على وزن "فِعْلة" بكسر الفاء يقال: "اجلس جِلسةً معتدلة" هنا تريد هيئة الجلوس، ما تريد مجرد الفعل لو أردت مجرد الفعل لكنت تقول: "اجلس جُلُوسًا"، فأردت الدلالة على هيئة الفعل، فتقول: "اجلس جِلْسَةً معتدلة"، "ضربه ضِربةً شنيعة"، "مشى كمِشية الأسد"،-الله أكبر- و"ركبت الفرس رِكبةَ المتمرس"-مع إني لم أركبه قط-، "قتلته قِتلةً سريعةً"، وهكذا.

ومن اسم الهيئة ما جاء في الحديث: "فإذا قتلتم فأحسنوا القِتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِبحة". رواه مسلم.

فمعنى الحديث على ذلك أنه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يأمر بإحسان هيئة القتل، وهيئة الذبح. نعم.

ومن ذلك قول الأعشى:

كــأن مشــيتها مــن بيــت جارتهــا ... مــر الســحابة لا ريــث ولا عجــلُ

فقال: (كأن مشيتها): إذن يريد أن يُشبَّه ماذا؟ هيئة المشي، شبه هيئة المشي بمرَّ السحابة، فإن كان مصدر الثلاثي على وزن "فِعْلة" دُلَّ على الهيئة بالوصف أو بالإضافة، نحو: "خدمته خِدمةً سريعة"، أو "خدمته خِدمة المحب" و"رحلت رِحلة مريحة" أو" رحلت رِحلة المستعجل"، وهكذا.

ولا يصاغ اسم الهيئة من غير الثلاثي، الرباعي والخماسي والسداسي، إلا ما شذّ وجاء في السماع، ومن ذلك قول العرب: "اختمرت المرأة اختمارًا وخِمرةً" اختمرت هذا خماسي ومع ذلك أخذوا منه هيئة فقالوا: "اختمرت خِمرة حسنة" و"انتقبت انْتِقَابًا ونِقْبة" يقول: "انْتَقَبَت نِقبةً حسنة" و"تعمم تعمُّم وعِمَّة" يقول: "عِمَّة محمد جميلة" يعني هيئة تعمُّمِه، وهكذا.

فهذا شرح الأبيات التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أبنية المصادر، ورأينا أنه ذكر فيها أبنية الثلاثي، وأبنية غير الثلاثي، وأبنية اسم المرة، واسم الهيئة.

ونضيف على ذلك فنقول: هناك مصادر لم يذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في **الألفية**، وإن كان ذكر بعضها في "كتبه الأخرى" لأن **الألفية** ليست من الكتب المبسوطة، فمن المصادر أيضًا ما يُسمَّى: باسم المصدر، ومن المصادر: المصدر الميمي، ومن المصادر: المصدر الصناعي. فسنتوقف عند كل واحدٍ منها بسرعة:

اسم المصدر، والمصدر الميمي، والمصدر الصناعي:

نبدأ باسم المصدر، ماذا يريدون باسم المصدر؟ اسم المصدر هو المصدر الذي لم يجري على حروف فعلِهِ، يعني لم يأتي على قياس مصدر لهذا الفعل، فالفعل "أعطى" رباعي على وزن "أَفْعَلَ" فمصدره "الإِفْعَال"، لكن العرب قالت: "أعطى إِعْطَاءً وعَطاءً". أما "إِعْطَاءً" فمصدرٌ قياسي، وأما "العَطَاء" فليس مصدرًا لـ: "أعطى" لكنه اسم مصدر، وليس هناك عطاء عطى يُعطي، وعطى

يُعطَى، فـ: "عطى" اسم مصدر لـ:"عطاء" لأنه لم يجري على حروفه، لو جرى على حروفه وقياسه لكان الإعطاء.

ومن ذلك "عَاشَر فَاعَل" قياسه: "المُفَاعَلَة والفِعَال"، ومع ذلك قالت العرب: "عَاشَرَهُ مُعَاشَرةً وعِشرة" أما "المعاشرة" فقياسي، أما "العِشرة" فاسم مصدر، و"سلَّم قالوا سلَّم تَسْلِيمًا وسَلامًا" الأول مصدرٌ أصلي والثاني اسم مصدر، وقالوا: "كَلَّم تَكْلِيمًا وكَلَامًا" وقالوا: "قَبَّلَ تَقْبِيلًا وقُبلةً" أما "التقبيل" فمصدر أصلي و"القُبْلَة" اسم مصدر، وقالوا: "أعانوا إِعَانةً وعَوْنًا" فالأول مصدر أصلي والثاني اسم مصدر وهكذا.

وأما نحو: "اغتسل غُسْلًا" أو "غَسَل اغْتِسَالًا" فإن هذا مصدر فعل آخر حلَّ محل مصدر الفعل، "اغتسل غُسْلًا" غُسْلًا هذا اسم مصدر أم مصدر؟ مصدر غَسَلَ، "غَسَلَ يغْسِله غَسْلًا" هذا مصدر غَسَلَ. طيب فإذا قلنا: "غسله غَسْلًا" فمصدرٌ أصليّ، وإذا قلنا: "غَسَل اغْتِسَالًا" فمصدر أصلي، وإذا قلنا: "اغتسل غُسْلًا" فغُسْلًا مصدر فعل آخر حلَّ محل مصدر هذا الفعل.

وكذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح:١٧] فأنبتكم مصدره الأصلي "إِنْبَاتًا"، أما "نبَاتًا" فهو مصدر: "نَبَتَ يَنْبُتَ نَبَاتًا"، فـ "نباتًا" مصدر لفعل آخر وقع موقع مصدر "أنبت".

فهذا ما يتعلق باسم المصدر، لننتقل إلى المصدر الميمي:

فنقول في تعريف المصدر الميمي: هو مصدر مبدوءٍ بميمٍ زائدةٍ يكون بمعنى المصدر الصريح، أو يكون بمعنى المصدر الأصلي، هو مصدر مبدوءٍ بميمٍ زائدةٍ يكون بمعنى المصدر الأصلي، نحو: "انقلب انقِلابًا ومُنْقَلبًا" فـ: "مُنْقَلبًا" بمعنى: "انقِلابًا" و"تاب توبةً ومتابًا" و"رجع رُجُوعًا ومَرجعًا" و"انطلق انطلاقة

ومُنطلقًا" و"أصاب مُصَابًا" و"مات مَمَاتًا" ويقال: "أكرم إكرامًا ومُكرمًا"، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكۡرِمٍۚ﴾ [الحج:١٨]، مُكرِم: اسم فاعل، يعني: ما له من أحدٍ يُكرمه، وجاء في قراءة: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكۡرَمٍۚ﴾ [الحج:١٨] هذه مفعل مصدر ميمي بمعنى المصدر الأصلي إكرام، يعني: ما يُهِن الله فما له من إكرام.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ﴾ [الإسراء:٨٠] المعنى والله أعلم، "أدخلني إِدْخال صدق، وأخرجني إِخْراج صدق" فهذا هو المصدر الميمي، وهو كثيرٌ في كلام العرب والقرآن الكريم.

وأما المصدر الصناعي: فالمصدر الصناعي على صيغة المنسوب المؤنث، المؤنث بالتاء، ولكنه ليس بالمعنى المنسوب، ولكنه بمعنى المصدر الأصلي، فالمنسوب كما نعرف يكون بمعنى "اسم المفعول"، فإذا قلت نسبت شيئًا للبحر، فقلت: "بحريًّا"، فقولك: "بحريٌّ" بمعنى منسوب إلى البحر، وسعودي أي منسوب إلى "السعودية"، وهكذا، فهذا هو المنسوب.

فلهذا يرتفع ما بعده على أنه نائب فاعل، "هذا بحريٌّ لونه"، "هذا سعوديٌّ بلده"، ونحو ذلك.

وأما المصدر الصناعي فليس على هذا المعنى، وإنما هو على معنى المصدر الأصلي، أي على معنى كونه كذا، أو كونك كذا، كقولهم: "الحرية" معنى الحرية، المنسوب إلى الحر؟ لا، الحرية يعني كونك حُرًّا، أما "البحري" فليس معناه: كونك بحرًا، انظر الفرق "الحرية" يعني كونك حرًّا، أما "البحري" فليس كونك بحرًا، "البحري" بمعنى منسوبٌ إلى البحر، "الحرية" ليس بمعنى منسوبٌ إلى الحر.

فالمصدر الصناعي نحو "الرجولية"، أي كونك رجلًا بمعنى الرجولة، "الفروسية" أي كونك فارسًا، وكذلك: "العبودية لله" يعني كونه معبودًا، "الألوهية" أي: كونه "إلهًا"، "الجاهلية": أي كونه جاهلًا، وهكذا.

والمصدر الصناعي في المسموع قليل جدًا بل نادر، ولكن الحاجة زادت إليه كثيرًا منذ العصر العباسي إلى اليوم، فاستعملوه استعمالًا كثيرًا جدًّا خاصة عند الترجمة، فهو يدل على المعنى الدقيق دلالةً لا يدل عليها شيءٌ آخر، دلالته على المعنى الدقيق تفوق كثيرًا من الكلمات العربية حتى المشتقات، فلهذا يلجأ إليه المترجمون ومن في حكمهم، لأنه يعينهم كثيرًا، على الدقة في النقل.

فمن ذلك "الإنسانية" ما معنى الإنسانية؟ كونك إنسانًا، "الوطنية" ليس الوطنية المنسوب إلى الوطن، "الوطنية" مطلوبة "الوطنية" لا تخالف الدين، "الوطنية" يعني المنسوب إلى الوطن مطلوب، والمنسوب إلى الوطن لا يخالف الدين هذا معناه؟ لا كونك مواطنًا، "المسؤولية" كونك مسؤولاً.

طيب ندخل في كلام الفقهاء والقدماء يقول: "الأسبقية" و"المسبوقية" يقول مثلًا، ويحرر مسألة ويقول: هذا قبل هذا، هذا أسبق من هذا، الشارح يبدأ يناقش هل بالفعل هذا أسبق من هذا، أم أن في الأسبقية نظر، يقول "في الأسبقية نظر"، ماذا يقول لكي يعبر على كلمة "الأسبقية"؟ يعني هذه الأسبقية التي ادُّعيت أن هذا أسبق من هذا، ماذا يقول بدل كلمة الأسبقية؟ سيطول: "كون هذا أسبق من هذا فيه نظر"، يقول: "والأسبقية هنا فيها نظر"، ما معنى "الأسبقية" يعني كون هذا أسبق، وفي "المسبوقية" نظر، يعني كون هذا مسبوقًا.

وكذلك "المفهومية" كونه مفهومًا، "الفاعلية" "المفعولية" كونه فاعلًا ومفعولًا، "الشاعرية" كونه شاعرًا، "المحسوبية" "الأفضلية" "الأرجحية" فضل هذا على هذا فتقول "في الأفضلية نظر" "الأرجحية" "المرجوحية" في الخلاصة

أن استعمال المصدر الصناعي كثُر جدًّا منذ العصر العباسي إلى اليوم.

ومن ذلك قولهم: "حيثية" و"عندية" و"قبلية" و"بعدية" ومن ذلك قولهم: "اشتراكية" أي كونه اشتراكيًا، "شيوعية" "ثورية" "تقدُّمية"، ومن ذلك كلمات أعجمية يقول: عُرِّبَت، ترجمت عربت بالمصدر الصناعي كـ: "ديموقراطية" و"سريالية" و"بورجوازية"، كونك برجوازيًا، كونك سرياليًا، كونك ديموقراطيًا، وهكذا، فهذه المصادر الثلاث تدخل أيضًا في المصادر.

فالخلاصة أننا ذكرنا في المصادر الآن الأصلية للثلاثي وغير الثلاثي واسم المرة واسم الهيئة، وهذه ذكرها ابن مالك، وذكرنا بعد ذلك اسم المصدر، والمصدر الميمي، والمصدر الصناعي.

طيب أخبروني يا إخواني: عن مصدر "توضَّأ" عن القياس: "توضأ توضُّأً" فإذا قيل: "توضأ وُضوءًا" اسم مصدر ويقال هنا: "توضأ وُضُوءًا ووَضوءًا" أما الضم فاسم مصدر بمعنى التوضُّأ، وأما "الوَضوء" بالفتح، فإنك لو فتحت نحو ذلك انقلب إلى المفعول، "الوَضوء" هو الذي يتوضأ به.

تقول مثلًا: "إذا ذهبت فتوضأ وُضوءًا جيدًا"، أي: توضأ توضُّأً جيدًا، و"إذا ذهبت بعيدًا فخذ معك وَضُوءًا"، يعني خذ معك ماءً تتوضأ به، ومثل ذلك: "الفُطُور والفَطُور"، و"السُّحور والسَّحور" و"الوُقود والوَقود"، فبالضم المصدر، "الفُطور" يعني الإفطار، عملية الإفطار، وأما "الفَطور" فالذي يؤكل في الفُطور، وكذلك "السُّحور والسَّحُور".

طيب: "صلَّى تصليةً وصلاةً" قلناها، ما الفرق يا إخوان بين "الرِّضا والرِّضاء"؟، الرِّضا هذا مصدرٌ لأي فعل: "رضَا يرضَى رضًا" الثلاثي، وأما "الرِّضاء" فهو مصدر لـ"رَاضَى، فَاعَل يُفَاعِلُ مُفَاعَلَة فِعَالًا"، "رَاضَى يُرَاضَى

مُرَاضَاةً ورِضَاءًا". فإذا أتاك من الكلام: "رِّضاء" فهو مصدر "رَاضَى" وليس مصدرًا لـ: "رضِيَ".

ما مصدر: "خَرَجَ خُروجًا"، و"أَخْرَجَ إِخْرَاجًا"، و"خَرَّجَ تَخْرِيجًا"، و"تَخَرَّجَ تَخَرُّجًا"، و"تَخَارَجَ تَخَارُجًا، و"اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا".

ما الأفعال لهذه المصادر؟

ما الفعل من "العِلْم"؟ عَلِم. ومن "التعليم": عَلَّمَ، أما "التعلُّم": تعلَّم، و"التعَالُم": تعَالَمَ، و"الاستعلام": اسْتَعْلَمَ.

طيب يقال عَلِمَ الطالبُ المسألةَ هاتوا المصدر؟ عَلِمَ الطالب المسألة عِلْمًا.

وأَعْلَمْتُهُ إياها إِعْلامًا، وعَلَّمْته إياها تَعْلِيمًا، وتَعَلَّمَهَا هو تعلُّمًا، واسْتَعْلَمَ عنها اسْتِعْلامًا. وتَعَالَم بها تعالُمًا -ولا تكون مثله-.

طيب ما مصدر رَضِيَ؟ قلنا "الرِّضا"، و"أرضى": إرضاءً، "راضَى": "مراضَاةً ورِضَاءً". و"رضَّ": ترضية. و"استرضى": الاسترضاء.

طيب تكتبوا بحثًا عن صفات الجلوس في الصلاة، الصلاة فيها عدة هيئات الجلوس، فيها التورك، فيها الافتراش، فيها جلسات مشروعة وغير مشروعة، بحثت تلك الصفات، فماذا تسمي بحثك؟ جِلْسات الصلاة أم جَلْسات الصلاة؟ هل بحثت في عددها أم بحثت في هيئاتها؟ اسم المرة أم هيئة؟ فَعْلَة أم فِعْلة؟ فِعْلة، نقول: "جِلسات الصلاة" فإذا سمعت "جِلسات الصلاة" فإنه يحدثك عن "هيئات الجلوس في الصلاة".

طيب مُرْ أحدًا بإصلاح جُلُوسِه، ماذا تقول له؟ أصلح جَلْستك.

طيب مُرْه بالجلوس مع نفسه قبل النوم، اجلس مع نفسك قبل النوم جَلْسة

محاسبة، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:١٦٢]، محياي ومماتي، ما نوعهما؟ مصدران ميميان، بمعنى الحياة والموت.

طيب ﴿قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾ [المؤمنون:١٠٦] شِقْوة، اسم هيئة.

أعظم الناس أجرًا في الصلاة، من؟ أبعدهم إليها ممشًى، هذا نص الحديث: "**أعظم الناس أجرًا في الصلاة، أبعدهم إليها ممشًى**" ممشًى، اسم مكان أم مصدر ميمي؟ بمعنى مشي، يعني: أبعدهم مكانًا أم أبعدهم مَشْيًا، أم كلاهما جائز؟، كلاهما جائز.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة:٣٠]، "المساق: مصدر ميمي" بمعنى السَّوْق.

﴿فَإِنَّمَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ﴾ [الصافات:١٩] زجرة "فَعْلة اسم مرة"، وأَكَّدَهَا بواحدة.

"قد تبرأ طعنة السِّنان ولا تبرأ طعنة اللِّسَان"، "طعنة وطعنة"، اسم مرَّة. والله أعلم.

وصلَّ الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس والسبعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليمًا كثيرًا، أمَّا بعد:-

حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الأثنين الثاني عشر من شهر ذي القعدة من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف، من هجرة المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في جامع الراجحي، في حي الجزيرة بمدينة الرياض، لنعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس والسبعين، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

في هذه الليلة إن شاء الله تعالى نتكلم عن

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة بها

وقد عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عشرة أبيات سنقرئها جميعًا ونشرحها جميعًا إن شاء الله في هذه الليلة قال:

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِيْنَ وَالْـمَفْعُوْلِيْنَ وَالْصِفَاتِ الْـمُشَبَّهَةِ بِهَا

٤٥٧. كَفَاعِلٍ صُغ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُوْنُ كَغَذَا

٤٥٨. وَهْوَ قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

٤٥٩. وَأَفْعَلٌ فَعْلاَنُ نَحْوُ أَشِرِ ... وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

٤٦٠. وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيْلٌ بِفَعُلْ ... كَالْضَّخْمِ وَالْجَمِيْلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ

٤٦١. وَأَفْعَــلٌ فِيْــهِ قَلِيْــلٌ وَفَعَــلْ وَبِسْــوَى الْفَاعِــلِ قَـدْ يَغْنَـى فَعَـلْ
٤٦٢. وَزِنَـةُ الْمُضَــارِعِ اسْــمُ فَاعِـلِ مِـنْ غَيْـرِ ذِي الـثَّلاَثِ كَالْمُوَاصِـلِ
٤٦٣. مَعْ كَسْـرِ مَتْلُـوِّ الأَخِيْـرِ مُطْلَقَـا وَضَــمِّ مِــيْم زَائِــدٍ قَــدْ سَــبَقَا
٤٦٤. وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ صَـارَ اسْـمَ مَفْعُـوْلٍ كَمِثْـلِ الْمُنْتَظَـرْ
٤٦٥. وَفِي اسْمِ مَفْعُوْلِ الثُّلاَثِيِّ اطَّرَدْ زِنَــةُ مَفْعُــوْلٍ كَــآتٍ مِــنْ قَصَــدْ
٤٦٦. وَنَـابَ نَقْـلاً عَنْـهُ ذُو فَعِيْـلِ نَحْــوُ فَتَــاةٍ أَوْ فَتًــى كَحِيْــلِ

هذه الأبيات العشرة التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ السبعة الأولى منها في صوغ اسم الفاعل والصفة المشبهة به، والثلاثة الأبيات الأخيرة في صوغ اسم المفعول.

وسبق الكلام على تعريف اسم الفاعل، وتعريف اسم المفعول في الباب الذي قبل هذا، في باب إعمال اسم الفاعل، تكلمنا هناك على تعريف اسم الفاعل واسم المفعول، وسيأتي الكلام بتوسع على تعريف الصفة المشبهة والفرق بينها وبين اسم الفاعل في الباب القادم إن شاء الله تعالى، وهو باب إعمال الصفة المشبهة.

أما هذا الباب فهو معقود لبيان كيفية صوغ اسم الفاعل، وكيفية صوغ الصفة المشبهة به، وكيفية صوغ اسم المفعول، وسنجد أن الكلام على اسم الفاعل وعلى الصفة المشبهة متداخلًا في سبعة الأبيات الأولى؛ لماذا؟ لأنهما بمعنىً واحد فاسم الفاعل والصفة المشبهة بمعنىً واحد فهما يدلان على أن الموصوف بهما قد فعل الفعل فإذا قلت: "قائم" اسم فاعل فالقائم هو الذي فعل القيام، وكذا "الضارب والمكرم والمستخرج".

وكذلك الصفة المشبهة نحو: "البطل الذي فعل البطولة أو وقعت عليه البطولة" الذي فعل أي: بمعنى اسم الفاعل الذي فعل، وكذلك "الشجاع الذي فعل الشجاعة" "والسهل الذي فعل السهولة" "والشريف" ونحو ذلك.

ولهذا يسمون الصفة المشبهة ماذا؟ يسمونها الصفة المشبهة باسم الفاعل مشبهة باسم الفاعل؛ لأنها كاسم الفاعل من حيث المعنى الإجمالي، ولكنهما يختلفان في الصوغ، في اللفظ وهذا هو الذي سيذكر في هذا الباب، ويختلفان في المعنى الدقيق، وسيأتي بيان المعنى الدقيق لاسم الفاعل وللصفة المشبهة في الباب القادم كما ذكرنا إن شاء الله تعالى.

بخلاف اسم المفعول، فاسم المفعول يدل على أن الموصوف به قد وقع الفعل عليه نحو: "المضروب" أي: الذي وقع الضرب عليه كذلك "المشروب والمكرم والمستخرج" وهكذا، فلهذا سنبدأ إن شاء الله تعالى كما بدأ ابن مالك بالكلام على أبنية اسم الفاعل والصفات المشبهة باسم الفاعل.

إذًا فالكلام الآن على أبنية اسم الفاعل والصفة المشبهة به يعني: على كيفية صوغ اسم الفاعل، وعلى كيفية صوغ الصفات المشبهة، ولنقدم لذلك بالمقدمة فنقول:

الفعل إما ثلاثيٌ وإما غير ثلاثي رباعي خماسي سداسي وهذه قسمة معروفة.

والثلاثي من المعلوم أن له خمسة أقسام:

الأول: فَعَلَ المتعدي كأخذ وضرب وكتب، تقولك: أخذه وضربه وكتبه فهو فَعَلَ متعدي.

الثاني: في الفعل الثلاثي هو فَعَلَ اللازم كجلس وقعد وخرج ودخل ما تقول خرجه؛ لأنه لازم تقول: "خرج منه، ودخل إليه، وجلس عليه".

والثالث: فعِل المتعدي "كشرب" تقول "شربه، وسمع سمعه، وعلمه وفهمه".

والرابع: من أقسام الفعل الثلاثي هو: فعِل اللازم: كفرح وقدم.

والخامس: من أقسام الفعل الثلاثي هو: فعُل بضم العين ولا يكون إلا لازمًا ككرم وصغر وكبر وشرف وعظم ونحو ذلك.

فإذا عرفنا هذه المقدمة نقول: إن اسم الفاعل يصاغ ويؤخذ من الثلاثي وغير الثلاثين ونبدأ بالكلام على صوغه من الثلاثي فنقول:

أما صوغه من فعل المتعدي فيكون على وزن فاعل "كضربه فهو ضارب"، "وكتبه فهو كاتب" "ونصره فهو ناصر" "وشهده وباعه فهو بائع" لأن باع أصلها بيع، وأخذه فهو آخذ إذًا فاسم الفاعل من فعِل المتعدي يكون على وزن فاعل، وقد يأتي على وزن فعيل "كناصر ونصير"، قل: "نصره فهو ناصر ونصير" فناصر اسم فاعل ونصير كذلك اسم فاعل.

وأما فعل اللازم فيؤخذ اسم الفاعل منه أيضًا على وزن فاعل نقول: "دخل فهو داخل" "وخرج فهو خارج" "وجلس فهو جالس" "وقعد فهو قاعد" وسعى" على وزن فعَل أصلها سعيَ فاسم الفاعل على وزن فاعل فاسم الفاعل من سعى ساعٍ وأصلها ساعيٌ ثم حذفت الياء وقيل سعي، وقد يأتي اسم الفاعل منه على وزن فعيل "كقعد فهو قاعد وقعيد" "وجلس فهو جالس وجليس" وهكذا.

وأما فعل المتعدي فيؤخذ اسم الفاعل منه على فاعل أيضًا يقال: "سمعه فهو سامع وعلمه فهو عالم"، "وفهمه فهو فاهم"، "وشربه فهو شارب"، "ورحمه فهو راحم "وهكذا.

وقد يأتي اسم الفاعل منه على فعيل أيضًا يقال: "سامع وسميع"،" وعالم وعليم"، "وراحم ورحيم"، وهكذا.

إذًا ففعل المتعدي، وفعل اللازم، وفعِل المتعدي هذه الثلاثة يصاغ اسم الفاعل منها جميعًا على وزن فاعل، وقد يأتي على وزن فعيل، ماذا يبقى من الفعل

الثلاثي؟ يبقى فعِل اللازم كفرح، وفعُل ولا يكون إلا لازمًا، هذان الوزنان فعُل اللازم وفعُل ولا يكون إلا لازمًا لا يأتي اسم الفاعل منهما على وزن فاعل قياسًا إلا ما سُمع وهو شاذ كقولهم: "حمض فهو حامض" "وطهر فهو طاهر"، "ونعم فهو ناعم" هذه في فعُل، وأما في فعِل اللازم فكقولهم: "أمن فهو آمن"، "وسلم فهو سالم"، "وعقرت المرأة فهي عاقر"، وهذا هو مراد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله:

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُوْنُ كَغَذَا
وَهْوَ قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

يقول: اسم الفاعل يصاغ على وزن فاعل من الثلاثي فأطلق الأوزان، ثم عاد فخصص وقال:

وَهْوَ قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

فَعُلْتُ ما يأتي فيه فاعل إلا قليلًا إلا سماعًا، وكذلك فعِل غير المُعَدى يعني: فعِل اللازم وهذا الذي شرحناه وقلناه، فقد علمنا الآن أن اسم الفاعل لا يأتي على وزن فاعل من فعل اللازم ومن فعل لا يكون إلا لازمًا إلا سماعًا شذوذًا، فالسؤال الآن ما قياس اسم الفاعل من فعِل اللازم ومن فعُل لا يكون إلا لازمًا؟ كيف تأخذ اسم الفاعل من فعِل اللازم كفرح ومن فعُل كعظم؟ الجواب في ذلك يقوله ابن مالك في هذه الأبيات قال:

وَهْوَ قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ
وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشِرِ ... وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ
وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيْلٌ بِفَعُلْ ... كَالْضَّخْمِ وَالْجَمِيْلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ
وَأَفْعَلٌ فِيْهِ قَلِيْلٌ وَفَعَلْ ... وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

أي: أن فعل اللازم قياس اسم الفاعل منه يكون على فعِل وأفعل وفعلان، وهذا قوله:

بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ وَأَفْعَلٌ فَعْلاَنُ

ثم ضرب أمثلة:

نَحْوُ أَشِرٍ وَنَحُوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

"أَشِرِ أَشِرٌ"، ونحو "صديّ فهو صديان"، ونحو "الأجهر جهر فهو أجهر"، وأما فعل ولا يكون إلا لازمًا فقياس اسم الفاعل منه يكون على فعل وفعيل، ويقيل فيه أفعل وفعل وهذا هو قول ابن مالك:

وَفَعْـــلٌ أوْلَـــى وَفَعِيْـــلٌ بِفَعُـــلْ كَالْضَّـخْم وَالْجَمِيْـلِ وَالْفِعْـلُ جَمُـلْ

فعلٌ وفعيلٌ أولى بفعل "كالضخم والجميل الضخم ضخم فهو ضخم"، الجميل جمل فهو جميل قال: والفعل جمل.

وَأَفْعَلٌ فِيْهِ قَلِيْلٌ وَفَعَلْ

قد يأتي اسم الفاعل على فعل وعلى أفعل، ولكن هذا قليل، فنعود بعد أن شرحنا الأبيات نفصل ما فيها ففعل اللازم "كفرح"، فعل اللازم قياسه كما ذكر ابن مالك أن يكون على فعل أو فعلان أو أفعل، على فعِلٍ بكسر العين للأعراض يعني: الأوصاف التي تزول لا تثبت تأتي وتذهب "كفرح فهو فرحٌ" الفرح- عرض- تقول: "فرح فهو فرحٌ" لا فارحٌ تقول: "محمد فارحٌ" تقول: "محمد فرحٌ" يعني: يفعل الفرح لكن اسم الفاعل منه على فعل فرح لا فارح، "ونضر فهو نضر"، "وبطر فهو بطرٌ"،" وأشر فهو أشرٌ".

الوزن الثاني لفعِل اللازم أن يكون اسم الفاعل منه على فعلان، وذلك إذا دل على امتلاء أو حرارة باطن" كعطش فهو عطشان"، "وصديّ فهو صديان"، "وشبع فهو شبعان"، وقد يكون اسم الفاعل منه على أفعل، وذلك يكون في الألوان والخِلق، الألوان جمع لون، والخِلق جمع خلقة نحو "سود فهو أسود"،

"وخضر فهو أخضر"، "وعور فهو أعور"،" وحول فهو أحول"، "وعمي فهو أعمى" وهكذا، فهذا اسم الفاعل من فعل اللازم.

أما فعُل وما يكون إلا لازمًا فاسم الفاعل منه يكون على فعلٍ "كضخم فهو ضخم"، "وسهل فهو سهل"، "وصعب فهو صعب"،" وشهم فهو شهم"، وقد يكون اسم الفاعل من فعل على وزن فعيل نحو "جمل فهو جميل"، "وشرف فهو شريف"، "وكرم فهو كريم"،" وكبر وصغر فهو كبير وصغير"، وقد يأتي اسم الفاعل من فعل اللازم قليلًا على أفعل نحو: "خطب فهو أخطب" إذا كانت فيه خضرة يعني: لون الخضرة فهو أخضر وهذا قليل، وقد يكون اسم الفاعل منه على وزن فعل نحو: "بطل فهو بطل"، بطل يعني: صار بطلًا "بطل فهو بطل" "وحسن فهو حسن" وهذان الوزنان القليلان ذكرهما ابن مالك.

وهناك أوزان أخرى أيضًا متعددة يأتي عليها اسم الفاعل من فعل اللازم بلا قياس فقد يأتي اسم الفاعل من فعل اللازم على فعال كجبن فهو جبان، وقد يأتي على فعِال كشجع فهو شجاع، وهذه سماعية لا قياسية.

وبعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أبنية اسم الفاعل من الثلاثي فعَل متعديًا ولازمًا، وفعِل متعديًا ولازمًا، وفعُل اللازم ختم ذلك بقوله:**

وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

يعني: أن الفعل الثلاثي الذي على وزن فعل الذي عرفنا أن اسم الفاعل منه على وزن فعِل ضرب فهو ضارب، قعد فهو قاعد قد يأتي اسم الفاعل منه على غير وزن فاعل.

وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

يقول: الفعل الثلاثي الذي على وزن فعل قد يأتي منه اسم فاعل على غير وزن

فعل، قد يستغني بوزن آخر عن وزن فاعل وهذا قليل سماعي "كطاب يطيب فهو طيب"، ما وزن طاب يطيب فهو طيب؟ ما أصل ذلك؟ الأصل طيَّب يطْيِّب انقلبت الألف ياءً طاب، يطْيِّب نقلت الكسرة من الياء إلى الساكن قبلها ليتخلص من الثقل الحاصل من اجتماع كسرتين فصارت يطيب "طاب يطيب فهو طيب" ما وزن طيب؟ أهل الأصول عندنا طيب طاء وياء وباء، ثم طيب فيه ياء زائدة فيعل ليس على وزن فعل.

وقال أيضًا "شاخ يشيخ فهو شيخٌ" شيخٌ يشيخ إذًا فالأصل ياء، ما أصل "شاخ يشيخ"؟ "شيَّخ يشيِّخ" ثم قلبت الياء ألفًا في شيخ فصارت شاخ، وأما يشيِّخ فنقلت الكسرة من الياء إلى الساكن قبلها ليتخلص نمن الثقل الناشئ من اجتماع كسرة وياء فصارت يشيخ فهو شيخٌ ما وزن شيخٌ؟ فعلٌ وليس على وزن فعل.

وقالوا: "شاب يشيب شاب الرجل" يشيب فهو أشيب، الأصل ياء هي أيضًا الأصل شيَّب يشيِّب فصار شاب كما ذكرناه قبل قليل فهو أشيب على وزن أفعل، وأما قول الناس شائب فهم يقولوا شايب وأصلها شائب فهذه إما لحن وإما عود إلى القياس المرفوض يعني: العرب رفضوا هذا القياس ولم يقولوا شائب وإنما يقولوا أشيب، وهذا القياس المرفوض يستعمل ممن ضعفت فصاحته أو من الجاهل، موجود عند غير المتعلمين، وموجود عند الأطفال ويسمى في اللغة القياس الخاطئ، أو العود إلى الأصول المرفوضة يعني لو قلنا مثلًا: "محمد قائمٌ" "وهندٌ قائمة"، "وأنا ناجح وهي ناجحة"،" وأنا أحمر وهي أحمرة" قد يقول بعض الأطفال أحمرة؛ لأنه يقيس على أن التأنيث بالتاء هذا قياس لكنه قياس خاطئ، هذا عود إلى القياس المرفوض، وبذلك ننتهي من الكلام على صياغة اسم الفاعل من الثلاثي.

ليتكلم من بعد ذلك ابن مالك على صوغ اسم الفاعل من الغير الثلاثي

الرباعي الخماسي السداسي، وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَزِنَـــةُ الْمُضَـــارِعِ اسْـــمُ فَاعِـــلِ مِـــنْ غَيْـــرِ ذِي الْـثَّلاَثِ كَالْمُوَاصِـــلِ
مَـعْ كَسْـرِ مَتْلُـوِّ الأَخِيْـرِ مُطْلَقَـا وَضَـمِّ مِـيْم زَائِـدٍ قَـدْ سَـبَقَا

يقول: اسم الفاعل يصاغ من غير الثلاثي رباعيًا كان أو خماسيًا أو سداسيًا على وزن مضارعه نأتي بمضارعه، ثم نقلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة ونكسر ما قبل الآخر، وهذه قاعدة مضطردة لا يشذ عنها شيءٌ، وضرب مثالًا على ذلك بالمواصل فالفعل واصل رباعيٌ وليس وصل الثلاثي، يعني: واصل يواصل فهو مواصل، تأتي يواصل ثم تقلب الياء ميمًا مضمومة وتكسر ما قبل الآخر مواصل، وأما الفعل الثلاثي وصل فاسم الفاعل منه وصل فهو واصل، نعم.

وكذلك في "أكرم يكرم فهو مكرِم"، وكذلك في الخماسي "انطلق ينطلق فهو منطلق"، وفي السداسي "استخرج يستخرج فهو مستخرج"، وخرَّج رباعي؛ لأن الراء مشددة "خرَّج فهو مخرِّج وتخرج فهو متخرج"، "وأخرج فهو أخرج يخرج فهو مخرج" الفرق بين مُخرِج ومخرِّج مخرِج من الفعل أخرج يخرج، أما مُخرِّج فمن الفعل خرَّج يخرِّج قلنا إذا عرفنا الفعل نعرف اسم الفاعل منه، وإذا عرفنا اسم الفاعل نعرف الفعل؛ لأنهما مرتبطان على حدٍ سواء قلنا هذه القاعدة مضطردة لكن خربة وليس بها شواذ.

وما سبق هو أبنية اسم الفاعل والصفات المشبهة بها يعني كيفية صوغ اسم الفاعل والصفات المشبهة بها، لكن تلاحظون أننا كنا نقول في أثناء الشرح اسم الفاعل من فعِل المتعدي على وزن فاعل، واسم الفاعل من فعل اللازم على وزن فاعل، واسم الفاعل من فعل المتعدي على وزن فاعل، واسم الفاعل من فعل اللازم على وزن فعِل أو أفعل أو فعلان "كفرح يفرح فهو فرحٌ" أو فرحان انظروا أطلقنا اسم الفاعل على فعل على فرح قلنا: اسم الفاعل من فعل على فعل "فرح

يفرح فهو فرحٌ"، واسم الفاعل من فعُل وما يكون إلا لازمًا على وزن فعِل أو فعيل كضخم فهو ضخم أو جمل فهو جميل، فأطلقنا على كل ذلك اسم فاعل؛ لأنها في الحقيقة كلها أسماء فاعلين إلا أنه في الاصطلاح لا يطلقون اسم الفاعل إلا على ما كان على وزن فعِل فإن لم يكن على وزن فعِل فإنهم يسمونه الصفة المشبهة على وزن فعِل فرح أو فعلان "عطشان" أو أفعل" أحمر" أو على وزن فعْل "كصعب"، أو على وزن فعيل "كعظيم"، أو على وزن فعِال أو فُعال "كجبان وشجاع"، فاسم الفاعل والصفة المشبهة يتفقان في شيء ويختلفان في شيئين، يتفقان في شيء في المعنى الإجمالي فكلاهما يطلقان على من فعل الفعل، فقائم الذي فعل القيام هو شبعان الذي فعل الشِبع وهكذا.

ويختلفان في أمرين:

الأمر الأول: لفظيًا فاسم الفاعل على وزن فاعل والصفات المشبهة على أوزان مختلفة.

والأمر الثاني: الذي يختلفان فيه معنوي، وهذا يحتاج إلى زيادة بيان ستأتي إن شاء الله تعالى في الباب القادم كما وعدنا في أول الدرس في باب إعمال الصفة المشبهة.

لننتقل بعد ذلك بعد أن انتهينا عن الكلام على اسم الفاعل والصفات المشبهة بها إلى الكلام عن اسم المفعول

أسماء المفعولين أي: أوزانها وكيفية صوغها، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ فَتَحْـتَ مِنْـهُ مَـا كَـانَ انْكَسَـرْ ... صَـارَ اسْـمَ مَفْعُـوْلٍ كَمِثْـلِ الْمُنْتَظَـرْ

وَفِـي اسْـمِ مَفْعُـوْلِ الْثُّلاَثِـيِّ اطَّـرَدْ ... زِنَـةُ مَفْعُـوْلٍ كَـآتٍ مِـنْ قَصَـدْ

وَنَـــابَ نَقْـــلاً عَنْـــهُ ذُو فَعِيْـــلِ نَحْـــوُ فَتَـــاة أَوْ فَتًـــى كَحِيْـــلِ

فذكر أيضًا في هذه الأبيات أن اسم المفعول يصاغ من الثلاثي ومن غير الثلاثي إلا أنه بدأ في صوغه من غير الثلاثي فنتبعه في ذلك ونقول: اسم المفعول يصاغ من غير الثلاثي رباعيًا كان أو خماسيًا أو سداسيًا على قاعدة مضطردة وهي أن تأتي بالفعل المضارع ثم تقلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وتفتح ما قبل الآخر أي أنه: كاسم الفاعل من غير الثلاثي إلا أنك في اسم الفاعل تكسر ما قبل الآخر وفي اسم المفعول تفتح ما قبل الآخر وهذا هو قوله:

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَر

لأنه قال هذا البيت بعد القاعدة التي ذكرها في صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي صار اسم مفعول "كمثل المنتظر" المنتظر من انتظر خماسي "انتظر ينتظر فهو منتظِرٌ" اسم الفاعل كسرت ما قبل الآخر وهو منتَظَر فتحت ما قبل الآخر فهو اسم مفعول، وكذلك تقول "مواصِل ومواصَل"، "ومكرِم.ومكرَم"، "ومنطلِق. ومنطَلق"، "ومستخرِج. ومستخرَج"، "ومتخرِج ومتخرَج" "ومخرِّج ومخرَّج" "ومخرِّج ومخرَّج "

ثم ذكر اسم المفعول من الثلاثي فقال:

وَفِـي اسْـمِ مَفْعُـوْلِ الْثُّلاَثِـيِّ اطَّـرَدْ زِنَـةُ مَفْعُـوْلٍ كَـآتٍ مِـنْ قَصَـدْ

نعم اسم مفعول ليس فيه تفصيل كما في اسم الفاعل الذي يأتي من الفعل الثلاثي كله على وزن واحد على وزن مفعول قال:

كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

يعني: مقصود مفعول، تقول: "مقصود" "مضروب" مشروب" "مأخوذ" "مأكول" "مدروس" مفهوم" وهكذا.

إلا أن الذي يجب التنبه له هو: أن اسم المفعول يؤخذ من الفعل المبني للمجهول فهو في معناه ويعمل عمله، أما اسم الفاعل والصفة المشبهة به فهما يؤخذان من الفعل المبني للمعلوم فهما في معناه ويعملان عمله فإذا قلت: "أكرمت الرجل فأنا مكرِم"، "والرجل مكرَم"، وإذا قلنا: "أخرج البخاري هذا الحديث" فالبخاري مخرِج والحديث مخرَج، أما إذا قلنا "خرَّج البخاري هذا الحديث" فالبخاري مُخرِّج والحديث مخرَّج، وإذا قلت: "استخرجت الحديث من صحيح البخاري" فأنا مستخرِج والحديث مستخرَج وصحيح البخاري مستخرَج منه، نعم.

وإذا قلنا "جلس الولد على الكرسي" فالولد جالس اسم فاعل والكرسي مجلوس عليه فمجلوس اسم مفعول، وإذا قلنا: "أعطيت الفقير ريالًا" فأنا مُعطٍ مُفعل على القاعدة أعطى يُعطي نقل الياء من مضموم ونكسر ما قبل الآخر يُعطي مُعطي لكن الاسم إذا كان آخره ياء وقبلها كسرة نحذف الياء وننون كقاضٍ نقول: "مُعطٍ فأنا مُعطٍ"، والريال مُعطًا في معطى مفعل هذه القاعدة، والفقير مُعطًا له، نعم.

وكذلك لو قلنا: "منح المدرس المجتهد جائزة" فالمدرس مانح، والجائز ممنوحة والمجتهد ممنوحٌ له.

بعد أن بيَّن كيفية صوغ اسم المفعول من الثلاثي وغير الثلاثي قال:

وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيْلِ ... نَحْوُ فَتَاة أَوْ فَتًى كَحِيْلِ

أي: أن مجيئ فعيل بمعنى اسم المفعول قليل نقول: لقد جاء فعيل بمعنى مفعول، ولكنه قليل مقتصر فيه على السماع والنقل نحو: رجل جريح. جريح بمعنى فاعل أو مفعول؟ مفعول مجروح.

وقد ذكرنا من قبل أن اسم الفاعل قد يأتي على وزن فعيل في فعل المتعدي" كناصر ونصير" بمعنى فاعل أو مفعول؟ ناصر أو منصور ناصر من فعل اللازم "كقعيد وجليس"، ومن فعل المتعدي كشهد فهو شاهد وشهيد، "وعلم فهو عالم وعليم"، مجيئ فعيل بمعنى فاعل هذا كثير، فلم ينص عليه ابن مالك ولو نص عليه لكان أفضل، ولكنه نص على القليل وهو مجيئ فعيل بمعنى مفعول.

فهذا الكثير وهو فعيل بمعنى فاعل كثير فلهذا يبقى على القاعدة ما معنى يبقى على القاعدة؟ أي: قاعدة التذكير والتأنيث نقول: "أنا شهيد وهي شهيدة" "هذا رجل شهيد وهذه امرأة شهيدة" وهكذا.

وأما فعيل بمعنى مفعول فهذا قليل يقول:

وَنَابَ نَقْلاً

يعني: هذا مختص بالسمع والنقل، ولأنه قليل يستوي فيه المذكر والمؤنث بشرط ذكر الموصوف فتقول: "هذا رجل جريح"، "وهذه امرأة جريح"، ولا تقول: "امرأة جريحة" وتقول: "هذه فتاة كحيل" "وهذا فتىً كحيل" بمعنى كاحل أو مكحول.

وتقول: "هذا رجل قتيل"، "وهذه امرأة قتيل"؛ لأنه بمعنى مفعول وهكذا قلنا يستوي فيه المذكر والمؤنث بشرط ذكر الموصوف، فإن لم يُذكر الموصوف وجب التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث رفعًا للبث فتقول: "رأيت جريحًا هنا"، "ورأيت هناك جريحةً" فعرفنا أن الأول مذكر والثانية مؤنثة؛ لأنك لم تذكر الموصوف ولو قلت: "رأيت هنا رجلًا جريحًا" "ورأيت هناك امرأة جريحةً" لأنك ذكرت الموصوف.

وأما فعيل بمعنى فاعل فهو كثير جدًّا "كنصير وقدير ورحيم وسميع" إلى

آخره...

وأما كثير فهو فعيل بمعنى فاعل أم مفعول؟ مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث ودهين "هذا رأسٌ دهين" بمعنى مدهون، "وطريح الفراش" أيضًا مفعول لو قلنا: مريض؟ "مرض فهو مريض" صفة مشبهة إن قلنا إن فعل اللازم يأتي على فعِل وفعيل.

وَفَعْــــلٌ أوْلَـــى وَفَعِيْــــلٌ بِفَعُـــلْ   بَـلْ قِيَاسُـــهُ فَعِـلْ وَأَفْعَـلٌ فَعْـلاَنُ

فهناك الصفات المشبهة لكن الكلام كله على ما يأتي من فعل هذا الذي يقول إنه فعيل بمعنى فعل أو بمعنى مفعول.

وبذلك نكون يا إخوان قد شرحنا في هذا الدرس بحمد الله كما ترون عشرة أبيات وكنا فيما مضى نشرح في الدرس بيتين أو ثلاثة أبيات وإن بالغنا شرحنا أربعة أبيات أو خمسة أبيات؛ لأن أول النحو كان بحاجة إلى مزيد من الشرح والتأمل، وأما باقي النحو بعد ذلك فإن السير فيه سيكون أسرع؛ لأنه كما ترون يقوم على معلومات سابقة تم شرحها وانتهينا منها، فإما أن نحيل عليها وإما أن نعتمد على أننا شرحناها على أن نطيل الكلام فيها، ولم ننتصف في الألفية بعد.

سننتصف إن شاء الله بعد درسين أو ثلاثة لكن الباقي سيكون أسهل مما مضى إن شاء الله.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

الدرس السادس والسبعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الإثنين، السادس والعشرين من ذي القعدة من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد الدرس الذي يُتم الستين، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

توقفنا في الألفية عند الصفة المشبهة باسم الفاعل وكالعادة نبدأ بقراءة ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب:

الصّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ

٤٦٧. صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنًى بِهَا المُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ

٤٦٨. وَصَوغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ ... كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيْلِ الظَّاهِرِ

٤٦٩. وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَدَّى ... لَهَا عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

٤٧٠. وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيْهِ مُجْتَنَبْ ... وَكَونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

٤٧١. فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ ... وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

٤٧٢. بِهَا مُضَافًا أَو مُجَرَّداً وَلاَ ... تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَلاَ

٤٧٣. وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيْهَا وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

تكلمنا في الدرس الماضي على أبنية أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهة، الكلام في الدرس الماضي كان على الأبنية على الأوزان.

وأما الدرس الليلة إن شاء الله تعالى فعن الصفة المشبهة باسم الفاعل، عن تعريفها وعن عملها وأحكامها، وسبقت في أكثر من درس أن ذكرنا أن الوصف هو كل اسم دل على حدث وصاحبة هذا الذي يسمونه بالوصف أو الصفة، فعلى ذلك يشمل قولنا الوصف اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل واسم المفعول، هذه هي التي تسمى الأوصاف.

فاسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل هذه الأربعة، تدل على حدث وفاعله، وأما اسم المفعول فإنها تدل على حدث ومفعوله، فكلها تدل على حدث وصاحبه، فقولنا "قائم" تدل على حدث وهو القيام وتطلق على فاعله، إذا فقولنا "قائم" دلت على حدث وفاعله، وكذلك قولنا: "قوام" دلت على حدث وهو القيام الكثير وتطلق على فاعله، وكذلك قولنا: "الحسن" تدل على حدث وهو "الحسن" وتطلق على فاعله، وكذلك "الأحسن" تدل على حدث وهو الحسن وتطلق على فاعله، فهذه الأربعة تدل على حدث وفاعله.

وأما اسم المفعول فقولنا: "مشروب أو مضروب" فهي تدل على حدث مشروب تدل على الشرب وعلى مفعوله من وقع عليه.

أما اسم المفعول فتميزه عن اسم الفاعل واضح ولا إشكال بينهما أصلًا وإنما شبه يقع بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل فكلها تدل على حدث وصاحبه بل على حدث وفاعله.

أما صيغ المبالغة فهي في الحقيقة أسماء فاعلين، ولكنها أسماء فاعلين بكثرة الذين فعلوا هذا الفعل بكثرة، ولصيغ المبالغة صيغ محددة معينة وهي: فعال

ومفعال وفعول وفعيل وفعل.

إذًا صيغ المبالغة تتميز عن أسماء الفاعلين لفظًا بهذه الصيغ ومعنىً بدلالتها على من فعل الفعل بكثرة.

وأما أفعل التفضيل فهو يدل على اجتماع شيئين في فعل وأن أحدهما زاد على الآخر فيه وله صيغة معينة وهي أفعل "كأفضل وأسبق".

إذًا فأفعل التفضيل أيضًا لا يلتبس في اسم الفاعل لفظًا؛ لأنه على وزن أفعل، ومعنىً؛ لأنه يدل على اجتماع شيئين في المعنى.

وأما الصفة المشبهة صفة مشبهة باسم الفاعل فهي تشبه اسم الفاعل كثيرًا وكلاهما يدل على حدث وفاعله كما قلنا قبل قليل "كضارب وقائم ونائم وجالس" تدل على حدث وفاعله، وكذلك قولك "سهل" تدل على حدث وهو السهولة، وكلمة سهل تطلق على من فعل السهولة، وقولك "شجاع" تدل على حدث وه الشجاعة وتطلق على من فعلها.

وكذلك قولك: "حسن" تدل على حدث وهو الحسن وتطلق على من فعل الحسن فاسم الفاعل والصفة المشبهة يجتمعان في المعنى العام وهو الدلالة على حدث وفاعله، ويفترقان في خمسة أشياء ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات يختلفان في الضابط، وفي الصياغة، وفي الزمن، ويختلفان أيضًا في أمرين في العمل.

أما الفرق الأول: بينهما فهو من حيث الضابط والعلامة وفي ذلك يقول ابن مالك:

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنًى بِهَا المُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ

يقول: سبق في اسم الفاعل أنه لا يضاف إلا إلى مفعوله ولا يضاف إلى فاعله فتقول مثلًا: "أنا ضاربٌ زيدًا" أو "أنا ضارب زيدٍ" فتضيف إلى المفعول به، ولو

قلت: "زيدٌ ضاربٌ أبوه عمروًا" لم تستطع أن تضيف اسم الفاعل إلى الفاعل فتقول: "زيدٌ ضارب أبيه عمروًا" هذا لا يصح؛ لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله بل يضاف إلى مفعوله.

أما الصفة المشبهة فهي التي يستحسن أن تضاف إلى فاعلها فتقول: "زيدٌ كريمٌ أبوه"، أو "زيدٌ كريم الأب" "زيدٌ كريم أبوه" أي: "زيد كرُم أبوه" ثم تقول: "زيد كريم الأب" وكريم صفة مشبهة، أو تقول: "زيد حسن وجهه" "وزيد حسن الوجه" "زيد منطلق لسانه" "وزيد منطلق اللسان" "وزيد طاهر قلبه" "وزيد طاهر القلب" فبذلك يتبين الضابط الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فمتى ما استطعت أن تضيف الوصف إلى فاعله فهو صفة مشبهة من حيث المعنى، وإذا لم يصح فيه ذلك فليس صفة مشبهه؛ لأن الوصف قد يتردد بين كونه اسم فاعل وبين كونه صفة مشبهة.

والفرق بينهما من حيث الضابط، فإذا اشتبهت عليك الصفة أو الوصف فأضفها إلى فاعلها فإن انضافت إلى فاعلها فهي صفة مشبهة تقول: "كريم الخلق" أي: "كريم خلقه"، "رحيم القلب" أي: "رحيم قلبه" "شريف العرض" "شجاع القلب" "صعب الميراث" "فرح القلب" يعني: "صعُب ميراثه" "فرح قلبه" فأضفت إلى الفاعل ولو كان اسم فاعل لما انضاف إلى فاعله ما يمكن ذلك، فهذا هو الفرق الأول بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

يعني إذا قلت مثلًا: "محمد منطلق" في السباق بسرعة محمد منطلق بسرعة، منطلق هنا اسم فاعل "انطلق ينطلق فهو منطلق"؛ لأنه يفعل هذا الفعل الآن وليس وصفًا لازمًا له قبل ذلك بعد ذلك ما ينطلق لكن إذا قلت: "زيد منطلق اللسان أو منطلق لسانه" هذه صفة مشبهة بهذا الضابط صفة مشبهة؛ لأنها انضافت إلى الفاعل وسيأتي بعد ذلك الفرق بينهما من حيث المعنى سنعرف أنها في منطلق

اللسان صفة مشبهة لدلالتها على الثبات والاستمرار، أما زيد منطلق في السباق فاسم فاعل للدلالة على الحدوث والتجدد ولا يدل على الثبات والاستمرار، فهذا الفرق الأول بين اسم الفاعل والصفة المشبهة من حيث الضابط والعلامة، وبعضهم يقول التعريف؛ لأن النحويين لا يفرقون بين الضابط والتعريف كما يفعل أهل الأصول في ذلك فيجعلون الحد ضابطًا فيجعلون الضابط حدًا هذا هو الفرق الأول بينهما.

الفرق الثاني: بين اسم الفاعل واسم المفعول من حيث الصياغة، الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة من حيث الصياغة ولذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَوغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ

فالصفة المشبهة لا تصاغ إلا من فعل لازم، أما اسم الفاعل فإنه يصاغ من اللازم والمتعدي كما سبق بيانه في الدرس الماضي عندما قلنا إن اسم الفاعل يصاغ من فعَل المتعدي "كضربه فهو ضارب" ومن فعَل اللازم "كـ جلس فهو جالس" ومن فعِل المتعدي" كـ شربه فهو شارب" يصاغ من هذه الثلاثة.

وأما الصفة المشبهة فتصاغ من فعِل اللازم "كفرِح فهو فرحٌ" وتصاغ من فعُل ولا يكون إلا لازمًا "ككرُم فهو كريم" إذًا من حيث الصياغة الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من لازم واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي.

واسم الفاعل كما سبق في الدرس الماضي لا يكون من الثلاثي إلا على وزن فاعل "كشارب وجالس وضارب" ومن غير الثلاثي على وزن المضارع مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر فنقول: في "أكرم فهو مكرم" "وانطلق فهو منطلق" "واستخرج فهو مستخرج".

أما الصفة المشبهة فإنها تأتي على أوزان كثيرة ذكرناها في الدرس الماضي

وإجمالها أنها تأتي من فعِل اللازم على فعِلٌ "كفرِح فهو فرِحٌ" "وغرق فهو غرق" "وطرب فهو طرب" وعلى فعلان "كعطش فهو عطشان" "وصدي فهو صديان" وعلى أفعل "كجهر فهو أجهر" "وعمي فهو أعمى" "وعور فهو أعور" وتأتي من فعُل ولا يكون إلا لازمًا على فعلٍ "كسهل فهو سهل" "وصعب فهو صعب" وتأتي على وزن فعيل "ككرم فهو كريم" "وجمل فهو جميل" "وشرف فهو شريف" هذه أوزانها الخمسة الكثيرة وتأتي وراء ذلك على أوزان قليلة كفعال "كجبان ورزان" وفُعال "كشجاع وفرات" وغير ذلك.

إذًا الصفة المشبهة لها أوزان كثيرة بل إن الصفة المشبهة قد تأتي على وزن اسم الفاعل من الثلاثي وغير الثلاثي ولكن هذا قليل في قولنا: "طاهر القلب" كلمة طاهر هنا في "طاهر القلب" اسم فاعل أم صفة مشبهة؟ صفة مشبهة من حيث الضابط؛ لأنه تنضاف إلى فاعلها طهر قلبه، ومن حيث الصياغة أن طاهر من طهُر وليس من طهِر أو طهَر وفعل لا يأتي منه إلا صفة مشبهة لكنه جاء على وزن فعِل كقولهم "منطلق اللسان" هذا من غير الثلاثي فجاء على وزن اسم الفاعل ولكنه هنا صفة مشبهة؛ لأنه منضاف إلى فاعله "منطلق اللسان" أي: "ينطلق لسانه" وكقولنا: "متوتر الأعصاب" يعني: "توترت أعصابه" أيضًا انضاف إلى فاعله فهذا هو الفرق الثاني بين اسم الفاعل والصفة المشبهة من حيث الصياغة.

الفرق الثالث: بينهما من حيث الزمان وهذا فرق مهم جدًّا من حيث الزمان وإن شئت قل: من حيث المعنى والمعنى يرجع هنا إلى الزمان، وهذا في قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَـــوغُهَا مِـــنْ لاَزِمٍ لِحَاضِـــرِ ... كَطَـــاهِرِ القَلْـــبِ جَمِيْـــلِ الظَّـــاهِرِ

الحاضر هو الزمن الحاضر يعني: الزمن الحال الذي نحن فيه، فاسم الفاعل يأتي للماضي المنقطع الماضي الذي انقطع كأن تقول: "أنا ضارب زيدًا بالأمس"

وللحال تقول: "أنا ضارب زيدٍ الآن" وللمستقبل مستقبل غير المتصل بالحال والماضي مستقبل فقط تقول: "أنا ضارب زيدًا غدًا" وقد يكون اسم الفاعل للفعل المستمر يعني للزمان المستمر الماضي والحاضر والمستقبل كقولك: "الله مالك الملك" مالك بمعنى ملك يملك في الحال وفي المستقبل هذا الزمان مستمر فاسم الفاعل يأتي لكل ذلك.

أما الصفة المشبهة فلا تأتي للماضي وحده يعني: لا تأتي للماضي المنقطع لا تقل: "محمد حسن وجهه بالأمس" ولا للمستقبل فقط، بل الصفة المشبهة تدل على الحال أي: تدل على الحال الدائمة أي: تدل على الفعل الثابت المستمر، وأما اسم الفاعل فالأصل فيه أنه يدل على الفعل الحادث المتجدد، الحادث مرةً بعد مرة، الحادث الذي يحدث وقد ينقطع ثم يحدث ثم ينقطع يعني: اسم الفاعل ما في دلالة على أن الفعل مستمر بل دلالته الأصلية على أنه فعل حادث يعني: لم يكن موجودًا ثم وجد في المستقبل قد ينقطع ثم يوجد ثم ينقطع.

أما الصفة المشبهة فالأصل فيها أنها لا تدل على تجدد ولا حدوث، بل تدل على صفة دائمة ثابتة مستقرة غير حادثة، فإذا قلت مثلًا::زيد حسن الوجه: فتقول ذلك إذا كان الحسن صفة ثابتة لوجهه، يعني: ما يُتصور في قولك:حسن الوجه: أنه الآن حسن وقبل قليل ما كان حسنًا وبعد قليل ما كان حسنًا؛ لأن الحسن صفة ثابتة في الوجه هذا الأصل يعني: ما يتصور في الإنسان أنه الآن حسن الوجه وبعد ساعة ينقطع هذا الحسن ثم بعد ساعة يعود هذا الحسن وهكذا.

تقول: "محمد طاهر القلب" طهارة القلب صفة دائمة في القلب ما يتصور في الإنسان أن قلبه يكون الآن طاهرًا وبعد ساعة يكون خبيثًا وبعد ساعتين يعود طاهرًا وهكذا! إلا إذا كان في الأصل خبيثًا ثم قد يحاول أن يطهره ثم يغلبه الخبث، لكن لو وصفته بأنه محمد طاهر القلب معنى ذلك أن الطهارة صفة ثابتة فيه

وليست متجددة بأن الطهارة تأتي وتذهب تأتي وتذهب بل هي صفة ثابتة، تقول: "زيد شجاع" "وعمرو جبان" هذه صفات ثابتة ما يُتصور أن قلبه يكون مرة شجاع ومرة جبان هذه صفة ثابتة ليست كقولك: "زيد قائم" قولك: "زيد قائم" تدل على أنه فعل القيام حينًا ولا نفهم منه أنه دائم القيام ثابتة؛ لأن القيام صفة ثابتة فيه، الأصل في اسم الفاعل أنه يدل على التجدد يعني: "زيد قائم" أي: نفهم أنه في وقت ما.. ما يكون قائمًا أنه قائم هذه صفة تنقطع ولا يكون قائم ثم بعد ذلك قد يقوم ربما لا يكون قائمًا هذه دلالة اسم الفاعل، فنقول: "محمد جالس وزيد واقف" هذه ليست صفات ثابتة بل الأصل فيها أنها صفات حادثة يعني: هو أحدث هذا الأمر أحدث القيام ولم يكن قائمًا، ودلالتها الأصلية أنه سيقطع هذا القيام في وقت ما بجلوس أو اضطجاع ونحو ذلك.

وفي ذلك نفهم الفرق بين نحو "راحم ورحيم" أيهما أبلغ في الوصف بالرحمة؟ رحيم ما معنى رحيم؟ تدل على أن الرحمة صفة ثابتة في هذا الشيء "محمد رحيم بأولاده" هذه صفة دائمة فيه، ثابتة فيه، أما إذا قلت راحم "محمد راحم أولاده" معنى ذلك أنه فعل الرحمة، لكنك ما أخبرت أن الرحمة صفة ثابتة فيه، وإنما أخبرت أنه فعل الرحمة في ذلك الوقت، قبل ذلك هل كان رحيمًا أو غير رحيم؟ ما في دلالة، بعد ذلك هل هو رحيم أو غير رحيم ما في دلالة.. دلالة اسم الفاعل أنه في أثناء فعله فعل هذا الفعل جدده، قبل ذلك بعد ذلك ليس فيه دلالة فعلى ذلك يصح أن تقول: "إن الله راحم ورحيم" رحيم صفة ثابتة فيه عَزَّوَجَلَّ الله راحم أي: أنه يفعل الرحمة وكلا الصفتين واردة لله عَزَّوَجَلَّ.

وكذلك لو قلت مثلًا: "زيد سريع ومسرع" إذا أردت أن السرعة من الصفات الثابتة زيد دائمًا في مشيه سريع يعني: هذه عادته، هذه صفته فتقول: "زيد سريع" في مشيه فلهذا يجوز أن تضيف سريع إلى الفاعل فتقول: "زيد سريع الخطى"

الخطوات هي التي تسرع فتضيفها للفاعل، فإذا أردت أنه أسرع في هذا الوقت وليس من عادته أن يسرع، لكنه اشترك في سباق أو في أمر ما فتقول: "زيد مسرع" "ورأيت زيدًا مسرعًا" أي: أنه فعل الإسراع وما يدل على أنه سريع قبل ذلك أو بعد ذلك، لكن نقول: "محمد سريع" معنى ذلك أن السرعة صفة ثابتة فيه لإخبارك بقبل وبعد، فهذه ثلاثة فروق.

إلا أننا ننبه إلى أن المعنى الثالث عندما نقول: إن الصفة المشبهة تدل على حال ثابتة مستمرة مستقرة ولا تدل على التجدد لا يعني ذلك أنها لا تنقطع لا، وإنما تدل على أن الصفة ما دامت موجودة في هذا الشيء فهي مستمرة ثابتة ليست تذهب وتجيء "كالقيام كالجلوس كالضرب كالشرب" لا، ما دام هذا "وجهه حسن" ما دام "قلبه طاهرًا" فهذه الصفة دائمة فيه؛ لأنه قد يأتي ما يقطع هذه الصفة؛ لأنها صفة مستمرة ليست متجددة هي صفة مستمرة قد يأتي ما يقطعها! قد يصاب في وجهه فيكون قبيحًا، تقول: "كان زيد حسن الوجه فصار قبيح الوجه" عندما كان حسن الوجه هذه صفة مستمرة فيه، "كان زيد شجاعًا" فصار جبانًا لسبب من الأسباب مرض أو نحو ذلك، وقت شجاعته هذه كانت صفة ثابتة فيه، فأريد بذلك أن أقول: أن الصفة المشبهة نعم هي تدل على ثبات الصفة ما دامت موجودة لكن الصفة قد ترتفع لسبب من الأسباب فلعل الفرق ظهر الآن بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

هذه ثلاثة فروق وسيأتي فرقان آخران أيضًا من حيث العمل نؤخرهما إلى حيث يذكرهما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا ... عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الصفة المشبهة تعامل كاسم الفاعل في العمل يعني: يجوز أن تضاف إلى معمولها، ويجوز أن ترفع معمولها، ويجوز أ، تنصب معمولها

كاسم الفاعل، فأنت في اسم الفاعل يجوز لك أن تضيف فتقول: "أنا مكرم زيد" "أنا ضارب عمرو" ولا يجوز أن ترفع بها الفاعل فتقول: "أنا مسافر أبي إلى مكة" أي: سافر أبي، أو "محمد مسافر أبوه" أي: "سافر أبوه" ولك أنت تنصب المفعول به فتقول: "أنا ضارب زيد" "وأنا مكرم عمرو".

وكذلك الصفة المشبهة لك أن تضيفها إلى معمولها فتجره فتقول: "زيد حسن الوجهِ" ويجوز أن ترفع معمولها بها فتقول: "زيد حسنٌ الوجهُ" ويجوز أن تنصب معمولها بها فتقول: "زيد حسنٌ الوجهَ" بحيث أن نقول: يجوز أن تجر معمولها فتقول: "زيد حسن الوجهِ" وذلك بالإضافة، ويجوز أن ترفع معمولها فتقول: "زيد حسنٌ الوجهُ" على أنه فاعل بمعنى "زيد حسُنَ وجهه" ويجوز أن تنصب المعمول على أنه مشبه بالمفعول به إن كان معرفةً نحو: "زيد حسنٌ الوجهَ" أو على التميز إن كان نكرة نحو: "زيد حسن وجهًا "كل ذلك وارد عن العرب.

وهذه الأوجه كلها واضحة لا إشكال فيها إلا الناصب على التشبيه بالمفعول به وهو مخرج اتخذه النحويون لعدم مخالفة الصناعة النحوية مع ورودها عن العرب فإنهم قالوا: "زيد حسن الوجهَ" فنصبوا على ماذا؟ الوجه من حيث المعنى فاعل؛ لأنه هو الذي حسن لكنه موصوف ما يمكن أن نقول فاعل هو موصوف كأنه مفعول به، ولكن الحسن لم يقع على الوجه فلا يصح أن نقول: مفعول به، لماذا نصبت العرب هنا قال النحويون: تشبيهًا بالمفعول به أي: شبهوا الصفة المشبهة باسم الفاعل حيث تقول: "أنا ضارب زيدًا ومكرم عمروًا" فشبهوا هذا الأسلوب بهذا الأسلوب فنصبوه فقالوا: يشبه بالمفعول به، وأما إذا كان المفعول نكرة "زيد حسن الوجه" فهو تميز ولا إشكال في ذلك، فإن قلت ولماذا لم نقل: "زيد حسن الوجه" بأنه تميز؟ قيل: لأن التميز يشترط فيه التنكير فلهذا لم يقال: إنه تمييز.

المعمول عندما نقول: "زيدٌ حسنُ الوجه" الصفة المشبهة حسن، والوجه نسميه معمول الصفة المشبهة يعني: التي عملت فيه الجر، أو عملت فيه النصب، أو عملت فيه الرفع هذا يسمى معمول، معمول الصفة المشبهة إما أن يكون بأل، وإما ألا يكون بأل، فإن كان بأل فهو الذي سبق وشرحناه زيد حسن الوجهِ، "وزيد حسن الوجهُ"، "وزيد حسن الوجهَ" فإن لم يكن بأل فإما أن يكون مضافًا إلى ضمير، وإما أن يكون مجردًا من أل والضمير نكرة، فإن كان مضافًا إلى ضمير فتجره فتقول: "زيد حسنُ وجهه" وهذا الوجه ممتنع لا يصح كما سيأتي، أو ترفعه على أنه فاعل "زيد حسنٌ وجهه" وهذا فاعل لا إشكال فيه.

وإما أن تنصبه "زيد حسنٌ وجهه" وهذا منصوب على التشبيه بالمفعول به هذا مضاف إلى ضمير، وإما أن يكون المعمول مجرد من الضمير وأل أي: نكرةً كقولك: "وجه" فإذا جررته بالإضافة تقول: "زيد حسنُ وجهٍ" "وزيد حسنٌ وجهٌ" "وزيدٌ حسنٌ وجهًا" أما حسن وجهٍ بالإضافة، وأما حسن وجهٌ ففاعل، وأما حسن وجهًا تميز كما شرحنا هذا من قبل.

كل ذلك إذا كانت الصفة المشبهة نفسها نكرة بلا أل حسنٌ إن كانت الصفة المشبهة نفسها بأل الحسن زيد الحسن الوجه فكذلك يعني: كالتفصيل السابق، إذا كانت الصفة المشبهة بأل فالمعمول إنما أن يكون بأل، وإما أن يكون مضافًا إلى ضمير، وإما أن يكون نكرة طبق ما قلناه قبل قليل: إضافة ورفع ونصب.

الصفة فيها أل والمعمول فيه أل "زيد الحسن الوجهِ" بالإضافة وهذا جائز، ودخلت أل على المضاف لأن الإضافة لفظية والإضافة اللفظية تجامع أل، الرفع "زيد الحسن الوجهُ" أي: "زيد الذي حسن وجهه" فاعل لا إشكال، النصب "زيد الحسن الوجهَ" يشبه بالمفعول به.

الصفة المشبهة بأل والمعمول مضاف إلى الضمير، "زيد الحسن وجههِ" هذا

ممتنع كما سيأتي.

الرفع "زيد الحسن وجههُ" فاعل جاء اسم، "زيد الحسن وجهه" جاء اسم مشبه بالمفعول به.

باقي الحال الأخيرة: الصفة المشبهة بأل والممول نكرة، "زيد الحسن وجهٍ" هذا ممتنع لا يكون المضاف لـ أل والمضاف إليه نكرة حتى في الإضافة اللفظية كما سيأتي.

الرفع "زيد الحسن وجهٌ" جاء اسم يعني: الذي "حسن وجه" منه الناصب "زيد الحسن وجهًا" تمييز لا إشكال في ذلك، هذه أوجه متعددة ومختلفة ولها صور كثيرة جدًّا هذه الصور أوصلها النحويون إلى أربعة عشر ألفًا ومئتين وستًا وخمسين صورة لعمل الصفة المشبهة مع معمولها هذا ملخصه الذي قلناه جمع كل ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة أبيات الأخيرة فقال:

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ ... وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا

فَارْفَعْ بِهَا يعني: بالصفة المشبهة، هذا بيت وشطر البيت، يقول الصفة المشبهة فيها أل، أو من دون أل والمعمول فيه أل أو من دون أل أو مضافًا إذًا فالصفة لها حالتان بأل ومن دون أل، والمعمول له ثلاثة أحوال: بأل ومضافًا ونكرةً مجردًا.

ماذا تعمل الصفة في المعمول حينئذٍ؟ يقول: ارفع وانصب وجر في كل هذه الحالات إلا حالة واحدة يستثنيها يقول:

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلاَ ... تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَلاَ

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيْهَا وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

سما اسم لكلمة اسم فيه لغات من لغات يقول: لا تجرر بها يعني: لا تضيفها،

لا تجرر بها إذا كانت معرفة بأل يعني: الحسن إذا كانت معرفة بأل فلا تضفها إلى اسم خلا من أل، أو خلا من إضافةٍ لـ أل لا تضفها إذا كانت بأل الحسن للمعمول إذا لم يكن فيه أل "زيد الحسن وجه" الحسن أل، وجه ما فيها أل، هنا الحال هذه ممنوعة أن تجر ما تقل "الحسن وجه".

هل نقول: "الحسن وجه أبٍ" أضفناها إلى ما فيه أل إذًا ممتنعة؛ لأنها ما أضيفت إلى ما فيه أل، لكن لو قلت: "زيد الحسن وجه الأب" يجوز؛ لأن وجه هنا أضيفت إلى الأب، فكلمة وجه إذا جاءت هكذا خالية من أل، أو أضيفت إلى ما ليس فيه أل هذا الوجه ممتنع فقط، الوجه الممتنع واحد فقط وهو: أن تكون الصفة المشبهة بأل ومعمولها ليس بأل ولم يضاف إلى ما فيه أل، بقية الصور كلها جائزة وإن كانت تختلف من حيث القوة بعضها حسن وبعضها ضعيف لكن كلها جائزة، يعني: إذا كانت الصفة من دون أل ما فيها أل حسن زيد حسن، فالمعمول يجوز لك فيه كل الأوجه بكل الحالات؛ لأن الاستثناء إنما كان من الصفة المشبهة إذا كانت بأل يعني: الصفة المشبهة التي ما فيها أل يجوز لك في معمولها كل الأوجه بجميع حالته، "زيد حسن الوجهِ" "حسن وجههُ" "حسن وجههِ" "زيدٌ حسنُ وجهٍ" "حسنٌ وجهًا" "حسنٌ وجهٌ"كل ذلك جائز.

وإن كانت بأل فكل الحالات جائزة إلا إذا كان المعمول ليس بأل ولا مضاف لـ أل، تقول: "زيد الحسن الوجهِ" "زيد الحسن الوجهُ" "زيد الحسن الوجهَ" "زيد الحسن وجههُ" "زيد الحسن وجهه" "زيد الحسن وجهٌ" "وزيد الحسن وجهًا" ويمتنع "زيد الحسن وجهٍ" فلهذا قال ابن مالك في الأخير:

وما لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

يعني: المعمول الذي فيه أل لم يخلو من أل فيه أل يعني فهذا يجوز لك فيه الجر.

قال: ابن حمدون وله حاشية مشهورة على شرح المكودي سماها الفتح الودودي قال:

أشار المكودي.. المكودي هو الذي ذكر العدد الذي ذكرته أربعة ألف عشرًا وكسر فقال ابن حمدون أشار المكودي إلى أن ابن مالك جمع هذه الأوجه كلها في بيتٍ وبعض شطر فقال:

أشار المكودي إلى التنويه بقدر الناظم وجلالته في العلم وبلاغته وفصاحته حيث جمع هذه الصور الكثيرة في هذا اللفظ المختصر فلله دره ما أحسنه.

وقال ابن مالك بيتًا قبل هذه الأبيات الثلاثة التي قرأناها في إعمال الصفة المشبهة وهو قوله:

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيْهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

وهذا إكمال لكلامه على إعمال الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل يعني: أن اسم الفاعل عمل تشبيهًا له بالفعل، وأما الصفة المشبهة فعمل تشبيهًا لها باسم الفاعل.

والقاعدة تقول دائمًا: أن الفرع لابد أن ينحط عن الأصل درجة على الأقل.

فلهذا الفعل يعمل دائمًا مقدرًا ومؤخرًا، وظاهرًا ومحذوفًا، وجامدًا وتصرفًا، تعمل على كل حال، واسم الفاعل كما رأينا الآن عمله أقوى من عمل الصفة المشبهة، ومن الفروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل من حيث العمل هذا الفرقان المكتوبان في هذا البيت الأول في قوله:

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيْهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

أي: أن منصوب الصفة المشبهة لا يجوز أن يتقدم عليها كاسم الفاعل، فاسم الفاعل يجوز لك أن تؤخر منصوبها فتقول: "أنا مكرمٌ زيدًا" ويجوز أن تقدم

المفعول به يعني المنصوب فتقول: "أنا زيد مكرم" أما الصفة المشبهة فيجب أن تؤخر منصوبها فتقول: "زيد حسن الوجهَ" ولا يجوز أن تقدم المنصوب عليه فتقول: "زيد الوجه حسنٌ" فهذا أيضًا ينضاف إلى الفروق الثلاثة التي ذكرناها من قبل بين الصفة المشبهة واسم الفاعل.

والفرق الثاني: بين الصفة المشبهة واسم الفاعل من حيث العمل ما ذكره في قوله:

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيْهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

يعني: أن اسم الفاعل يعمل في السببي نحو: "زيدٌ ضارب أخاه" ويعمل في غير السببي نحو: "زيدٌ ضارب عمروًا"

وأما الصفة المشبهة فلا تعمل إلا في السببي نحو: "زيد حسن وجهُه" أو "حسن وجهَه" ما المراد بالسببي؟ شرحناه قبل ذلك، أما المراد بالسببي هو الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود إلى الموصوف، هو اسم ظاهر لكن اتصل به ضمير يعود إلى الموصوف إذًا فالضمير سيربطه بالموصوف كقولك: "زيد ضارب أخاه" فالهاء تعود إلى زيد الموصوف بالمعنى العام ليس إلى الصفة النعت، الموصوف يعني: الوصف يشمل الخبر، يشمل النعت، يشمل الحال.

غير السببي "زيد ضارب عمروًا" فعمروً لم يتصل بضمير يعود إلى موصوفه أما الصفة المشبهة لا تعمل إلا في السببي كقولك: "زيد حسن وجهه" اتصل بالهاء العائد إلى زيد، هذا الضمير إما أن يكون ملفوظًا به كما سبق، "زيد حسن وجهه" "حسن وجهه" أو مقدرًا؛ لأن المقدر كالموجود كقولك: "زيد حسن الوجهِ" أو "حسن الوجهُ" أو "حسن الوجهَ" "زيد حسن الوجهُ" أي: "زيد حسن الوجهُ منه"

وقال بعض النحويين: إن أل في مثل ذلك نائبة مناب الضمير، على كل حال

الضمير موجود؛ لأن المقدر كالموجود والمقدر غير المعدوم، المعدوم ليس موجود أصلًا، أما المقدر أو المحذوف معناه أنه موجود في الجملة، ولكنه حذف لسبب من الأسباب فتقدره قولنا نقدره دليل على أنه موجود أو غير موجود؟ دليل على أنه موجود ولهذا قدرناه دليل على أنه موجود.

من الشواهد في هذه التقديرات لو قلنا مثلًا: «كان رسول الله ﷺ حسن الصفات كريم الأخلاق، صعب الميراث في الحروب، ليِّن الجانب للمؤمنين» "فحسن وكريم وصعب ولين" هذه صفات مشبهة إن شئت من ضابط فهي انضافت إلى فاعلها، "حسن الصفات" يعني: "حسنت صفاته" "كريم الأخلاق" يعني: "كرمت أخلاقه" وإن شئت من حيث الزمن هذه الصفات تدل على الثبات ولا تدل على التجدد.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَثَلُ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ وَٱلۡبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِۚ﴾ [هود:٢٤].

أعمى وأصم وبصير وسميع هذه صفات مشبهة أم غير ذلك؟ صفات مشبهة، أعمى على وزن أفعل صفة مشبهة أم أفعل تفضيل؟ هنا صفة مشبهة مثل الأعمى تقول: "أنت أعمى القلب" يعني: عمي قلبك فتضيفه إلى الفاعل بخلاف ما إذا قلنا مثلًا "فلان أعمى من فلان" فهنا اسم تفضيل، وكذلك الأصم إذًا فالمعنى هو الذي يحدد النوع، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾ [الإسراء:٧٢].

أما أعمى الأولى فهي صفة مشبهة عمي قلبه فهو في الآخرة أعمى إن قيل أنها صفة مشبهة فالمعنى والله أعلم أنه في الآخرة كذلك، وإن قيل والله أعلم أنها أفعل تفضيل فالمعنى أنه أشد عمىً المعنيان محتملان.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة:٦٨].

فارض، وبكر. بكر عندما تكون البقرة بكرًا مثلًا بقيت سنتين بكرًا في هذه السنتين الصفة هذه تتغير أم ثابتة؟ إذًا قوله هنا بكر صفة مشبهة أم لا؟ صفة مشبهة وقلنا الصفة المشبهة تدل على الثبات ما دامت موجودة لكنها قد تنقطع، وفارض صفة مشبهة أم اسم فاعل؟ هنا صفة مشبهة؛ لأنها بعد ما زالت بكارتها صارت فارضًا الصفة الآن ثابتة أو الآن فارض ثم بكر وبعده فارض ثم بكر صفة ثابتة ليست كاسم الفاعل "كقائم وجالس" هو قائم لكن هذه الصفة قد تنفك عنه، وجالس هذه الصفة قد تنفك عنه اسم فاعل، أما الصفة الثابتة المستمرة هذه صفة مشبهة إذًا هذه فارض أيضًا صفة مشبهة "كطاهر القلب".

﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة:٦٨] عوان فعال كقولهم "جبان" في الوزن ليس في المعنى، عوان هذه أيضًا صفة مشبهة.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١] الرحمن على وزن فعيل، والرحيم على وزن فعيل هاتان الصفتان مشبهتان أما فعلان رحمان فهو صفة مشبهة لا إشكال في ذلك، وأما رحيم فصفة مشبهة أم صيغة مبالغة؟ أما هنا فلا شك أنها صفة مشبهة لأن مثل هذه الصفات مع الله عَزَّوَجَلَّ صفة مشبهة؛ لأنها تدل على الثبات والاستمرار أما مع الخلق فقد تكون صفة مشبهة إذا كانت صفة ثابتة فيهم، وقد تكون مبالغة كقولك: "كريم" أي: أن الإنسان يتطبع بالكرم حتى لا ينفك عنه تكون فيه صفة ثابتة لا يتكلفها فهو كريم صفة مشبهة، قد تكرم أخلاقه بحيث تقول: "هو كريم خلقه" فترفع بها الفاعل، ثم "هو كريم الخلقِ" فتجر بها الفاعل والصفة متى ما جرت الفاعل كانت صفة مشبهة، أما إذا كان الكرم فيه

يعني: يفعله فعلًا يفعله وقتًا بعد وقت يعني: يتكلفة هو كريم لكنه يفعله فعلًا لا يفعله طبعًا فهنا كريم صفة مبالغة.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر:١٢].

هذا عذب من عذُب الماء عذب فعل مثل سهل وصعب، والصفة المشبهة، فرات كفعال "كشجاع" صيغة مبالغة، ﴿وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [الفرقان:٥٣] ملحٌ فعلٌ صفة مشبهة، وأجاج فُعال كشجاع صفة مشبهة، ﴿سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ﴾ [فاطر:١٢] سائغ الماء العذب الفرات كونه سائغ الشرب صفة ثابتة فيه أم حادثة؟ صفة ثابتة يعني: مرة يكون سائغًا ومرةً لا يكون سائغًا؟ ثابتة فلهذا ترفع بها فاعلها ﴿سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ﴾ [فاطر:١٢] يعني: يسوغ شربه.

وجاء في الأثر أن أبا بكر رجل أسيف يعني: كثير البكاء أو سريع الدمعة فعيل أسيف هنا هل هي صفة مشبهة أم صيغة مبالغة لأبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؟ صفة مشبهة؛ لأنها صفة عُرف بها وصارت ثابتة فيه، قال حسان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: في صفة أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا:

حَصَانٌ رَزانٌ ما تُزِنُّ بِرِيبَةٍ   وَتُصبِحُ غَرثى مِن لُحومِ الغَوافِلِ

أما حصان ورزان فعلى وزن فعال كجبان فهما صفتان مشبهتان حصان صفة ثابتة فيها الرزانة صفة ثابتة فيها

وَتُصبِحُ غَرثى مِن لُحومِ الغَوافِلِ

غرثى صفة مشبهة أم ماذا؟ صفة مشبهة فعلى من أوزان الصفة المشبهة فعلى؟ كيف كانت صفة مشبهة؟ غرثى هذا مؤنث مذكره أغرث أفعل مثل "أجهر" ومثل "أعمى" ومثل "أعور وأحمر" صفات مشبهة إذا قلت: "عمي فهو أعمى" "وحمر

فهو أحمر" صفات مشبهة "أحمر وحمرى" "وأفضل وفضلى" "وأغرث وغرثى" فهذه صفة مشبهة؛ لأنها من أغرث وأغرث أفعل صفة مشبهة.

هذا ما تيسر شرحه في الصفة المشبهة اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع والسبعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة الطيبة ليلة الإثنين، الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة، من سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله توفيقه الدرس السابع والسبعين، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

ونحن الآن نكاد نقترب إلى منتصف الألفية، نصلها إن شاء الله في الدرس القادم أو الذي بعده، أما في هذه الليلة المباركة إن شاء الله تعالى فسيكون الكلام على [**باب التعجب**]

بعد أن انتهينا في الدرس السابق من الكلام على [**باب أفعل التفضيل**] [**باب التعجب**] أخذه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته في أحد عشر بيتًا، نبدأ الدرس كالمعتاد بقراءة هذه الأبيات:

قال الإمام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

التَّعَجُّبُ

٤٧٤. بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا ... أَو جِىءْ بِأَفْعِلَ مَجْرُورٍ بِبَا
٤٧٥. وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَمَا ... أَوفَى خَلِيْلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا
٤٧٦. وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ
٤٧٧. وَفِي كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا
٤٧٨. وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
٤٧٩. وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيْلَ فُعِلاَ
٤٨٠. وَأَشْدِدَ أو أَشَدَّ أَو شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِ
٤٨١. وَمَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ
٤٨٢. وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ
٤٨٣. وَفِعْلُ هَذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا ... مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الزَمَا
٤٨٤. وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَرّ ... مُسْتَعْمَلٌ وَالخُلفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

التعجب معنىً من المعاني التي تكون في النفس وهو فعال يحدث في النفس لأمرٍ ذي مزية ظاهرة وله في العربية أساليب كثيرة، فله ألفاظ وصيغٌ سماعية وقياسية.

فالألفاظ والصيغ السماعية كثيرة جدًّا، وهذه في المعتاد تُذكر في كتب اللغة كقوله مثلًا "لله دره فارسًا" وكقولهم: "عجبًا" وقولهم " قاتله الله ما أشجعه" وكقولك " شاهدت منظرًا ناهيك به من منظر" وكقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة:٢٨] وكقوله: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح:١٣،١٤]، وكقول النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ «**سبحان الله إن**

المؤمن لا ينجس» ومن ذلك قول حسان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

لله دَرُّ عِصَابَةٍ نَادَمْتُهُمْ ... يوْماً بجِلّقَ في الزّمانِ الأوّلِ

ومن ذلك قول أحمد شوقي:

لِلَّهِ أَنتِ فَما رَأَيتُ عَلى الصَفا ... هَذا الجَلالَ وَلا عَلى الأَوتادِ

ومن ذلك قول القديم:

واهاً لسلمى ثُمَّ واهاً واهاً ... هِيَ المُنى لَو أَنَّنا نِلناها

وهذه الأساليب السماعية كثيرة جدًّا، وقلنا أن الذين يهتمون بها أهل اللغة، أما النحويون فإنهم لا يعقلون هذا الباب[**باب التعجب في النحو**] إلا للصيغ القياسية المضطردة.

والصيغ القياسية المضطردة للتعجب صيغتان:

الأولى: ما أفعله.

والثانية: أفعل به.

وقد ذكر ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ هاتين الصيغتين في البيت الأول في هذا الباب فقال:

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا ... أَوْ جِيءْ بِأَفْعِلَ مَجْرُورٍ بِبَا

فالشطر الأول ذكر فيه الصيغة الأولى ما أفعله كقولك: "ما أحسن العلم" "ما أجمل القمر" "ما أقوى زيدًا" "ما أغنى الحليب بالفوائد" وتقول أيضًا" العلم ما أحسنه" "والقمر ما أجمله" "وزيد ما أقواه" "والحليب ما أغناه بالفوائد".

وفي الشطر الثاني ذكر الصيغة الأخرى وهي: أفعل به نحو "أحسن بالعلم" وأجمل بالقمر" "وأقوى بزيد" "وأغني بالحليب بالفوائد" والصيغة الأولى لا شك أنها هي الأكثر استعمالًا قديمًا وحديثًا.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:١٧٥].

وقال الشاعر:

ما أَحْسَنَ الدِّيْنَ والدُّنْيا إذا اجْتَمَعَا وأقبحَ الكفرَ والإفلاسَ بالرجلِ

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم:٣٨].

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إعراب الصيغة الأولى فقال:

وَتِلوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ

فذكر أن ما بعد ما أفعل موصول يعني: أنه موصول على أنه مفعول به سواء كان اسمًا ظاهرًا نحو "ما أحسن زيدًا" أو ضمير نحو "زيد ما أحسنه" فالهاء مفعول به في محل نصب، ثم أكمل البيت الثاني في قوله:

كَمَا أَوفَى خَلِيْلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا

بقية البيت الثاني تتعلق بالبيت الأول، ولا تتعلق بأول البيت الثاني؛ لأنه ذكر في آخر البيت الثاني مثالين:

أحدهما للصيغة الأولى ما أفعله، وهي قوله:

كَمَا أَوفَى خَلِيْلَيْنَا

والمثال الثاني مثال على صيغة أفعل به وهي قوله:

وَأَصْدِقْ بِهِمَا

وتلحظون أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ سكت عن إعراب ما أفعله، وسكت عن إعراب الصيغة الأخرى، هو فقط تكلم عن إعراب ما بعد ما أفعله، لكنه سكت عن إعراب ما أفعله، وسكت عن إعراب الصيغة الأخرى أفعل به.

فلهذا نقول: أما الصيغة الأولى وهي "ما أفعل زيد" فما نكرة تامة بمعنى شيء فصارت اسمًا في أول الجملة فهي مبتدأ، وأحسن فعل ماضٍ لكنه جامد، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى ما التي قدرناها بذاكرة تامة شيء، وزيدًا سبق أنه مفعول به، والجملة الفعلية "أحسن زيدًا" أحسن وفاعله ومفعوله خبر لما، والمعنى العام لنحو قولنا: "ما أحسن زيدًا" شيء عظيم أحسن زيدًا، أو شيء ذكرنا بحسن زيد، أو شيء جعلنا نتعجب من حسن زيد، أو نحو ذلك.

فعلى ذلك قولهم: "ما أحسن زيدًا" جملة اسمية، إذ تكونها من مبتدأ وخبر هذا هو قول الجمهور سيبويه ومن تابعه أنه مبتدأ" وأحسن زيدًا " جملة فعلية خبر.

وقال بعض النحويين كالأخفش: إن ما اسم موصول فتكون بمعنى ماذا؟ بمعنى الذي، وأحسن فعل ماضٍ جامد كما قال السابقون، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما الموصولة، وزيد مفعول به، والجملة الفعلية "أحسن زيدًا" الفعل والفاعل والمفعول ما علاقتها بما الموصولة؟ صلة الموصول.

"ما" اسم موصول وقع في أول الجملة فهو مبتدأ "وأحسن زيدًا" صلة الموصول فأين الخبر؟ قال: إن الخبر في مثل هذا الأسلوب محذوف والمعنى العام: الذي أحسن زيدًا شيء عظيم فهي عندهم أيضًا جملة اسمية؛ لتكونها من مبتدأ وخبر والقولان في المعنى العام متقاربان.

وأحب أن أنبه عن أمر مهم جدًّا هنا وفي مواطن كثيرة من كلام النحويين إذا قالوا: والمعنى كذا هم لا يريدون بذلك المعنى اللفظي لهذه الجملة كذا وكذا، وإنما يريدون المعنى العام يعني: المعنى المفهوم، يعني: اللازم الحاصل فلهذا يمكن أن نقدم أي معنى عام يناسب هذه الجملة والمعاني العامة تختلف أيضًا من جملة إلى جملة وإن كان موادها واحدًا.

فمثلًا لو قلنا "ما أحسن زيدًا" قد نقدر في التقدير العام" شيء عظيم أحسن زيدًا" "أو شيء عظيم جعلنا نتعجب من حسن زيد" أو شيء عظيم نبهنا أو أعلمنا أو ذكرنا بحسن زيد" وهكذا.

لكن لو قلنا مثلًا: "ما أعظم الله" هذا أيضًا أسلوب تعجب "ما أعظم الله" تتعجب من عظمة الله جل جلاله، ولكن لا يمكن أن تطبق على ذلك المعنى العام المذكور في نحو "ما أحسن زيدًا" فتقول: "ما أعظم الله" معناها كما يقول النحويون في معنى التعجب عمومًا يقولون: شيء عظيم ما أحسن زيدًا" ولكن نقول في "ما أعظم الله" "شيء عظيم أعظم الله" يعني: جعله عظيمًا.

وإنما نقدر معاني أخرى مناسبة كأن نقول: "ما أعظم الله" أي: شيء عظيم جعلنا نتعجب من عظمة الله، أو شيء عظيم أعلمنا أو ذكرنا بعظمة الله؛ لأن المتكلم لا يقول أسلوب التعجب إلا إذا رأى شيئًا يجعله يتعجب أي: ينفعل بسبب هذه المزية الظاهرة، فنحن نعلم جميعًا أن الله عظيم، ونعلم أنه ما أعظم الله، ومع ذلك نقول أحيانًا ما أعظم الله، وذلك عندما نرى شيئًا يذكرنا بعظمة الله عَزَّوَجَلَّ.

فالمعنى "ما أعظم الله" أو "ما أحسن زيدًا" هذه المعاني عامة عند النحويين لا تستطيع أن تطبقها على كل شيء حتى تفهم المعنى الخاص وتقدر بحسب المعاني المناسبة، ولذلك أمثلة كثيرة في كلام النحويين عندما يقولون: والمعنى كذا ولعلنا نبهنا على أمثال ذلك من قبل، وسننبه على أمثال ذلك من بعد.

ومما يحكى في ذلك أن أحدهم أتى إلى حلقة عالم من العلماء قال: "وما أحسن زيد" أي: شيء عظيم أحسن زيدًا" فكانت بينه وبين الآخرين منافسة لكونه من بلد آخر فأوقعوه في هذه الورطة فقالوا: ما إعراب "ما أعظم الله"؟ فأعربها، فقالوا وما معناها؟ قال: شيء عظيم أعظم الله!! يعني: جعله عظيمًا فسحبوه

وأخرجوه من الحلقة؛ لأن هذا لا يناسب أن تقوله مع الله عَزَّوَجَلَّ.

وإن كان المعنى بقولك: شيء عظيم أعظم الله أي: جعله عظيمًا، كل شيء من مخلوقاته وإنما قدرته مثلًا أو قوته أو نحو ذلك يعني: أيضًا هذه الأمور لا تتناسب مع الله عَزَّوَجَلَّ.

وكما رأينا فإن أفعل على الإعرابين إعراب الجمهور وإعراب الأخفش فعل ماضٍ ولكنه جامد يعني: لا يتصرف، لا تستعمل منه المضارع أو الأمر في هذه الصيغة ما أفعله بل جمد على صيغة أفعله، ومما يدل على أنه فعل وليس اسمًا أو حرفًا أنه يعامل معاملة الأفعال، ومن ذلك أن نون الوقاية تتصل به كالأفعال فأنت تقول في الأفعال: "زيد أكرمني وأعطاني" وتقول في أسلوب التعجب "ما أفقرني إلى الله" إذا اتصلت ياء المتكلم بفعل التعجب، "ما أفقرني إلى الله" "وما أغناني عما في أيدي الناس" وأيضًا يدل على أنه فعل لاتصال نون التوكيد به، ونون التوكيد لا تتصل إلا بالفعل فتقول مثلًا: "أحسن بزيد" "وأحسنن بزيد"، ومن ذلك قول الشاعر:

فأحر به من طول فقر وأحريا

هذه أفعل به

فأحر به من طول فقر وأحريا

أين الشاهد ووجه الاستشهاد في البيت؟ لو ضربنا هذا الشاهد مثالًا على اتصال نون التوكيد بفعل التعجب مما يدل على أنه فعل أين نون التوكيد؟ في قوله:

فأحر به من طول فقر وأحريا

وأحريا" أصلها" وأحرين" مؤكد بنون التوكيد الخفيفة التي من أحكامها التي إن وقفت عليها وجب قلبها ألفًا بخلاف نون التوكيد الثقيلة فأنت إذا أكدت بنون

التوكيد الثقيلة تقول مثلًا "قفن طويلًا" وإذا وقفت على الخفيفة تقول: "قفا طويلًا" كما قال امرؤ القيس:

قفا نبك من ذِكرى حبيب ومنزل بسِقطِ اللِّوى بينَ الدَّخول فحَوْملِ

فإنه يحدث واحدًا "قفا نبكي" كان يحدث صاحبه أي::قف" لكنه ثم قدر الوقوف عليها.

ومثلنا لذلك بأبيات كثيرة خاصة ذكرها ابن مالك نفسه، يأتي فعل مثلًا مجزوم ومع ذلك نجده في الأخير عليه فتحة وألف فتقول: أنه متصل بنون التوكيد التي قلبت عند الوقف ألفًا، ومن ذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥].

هذه "نسفع" اتصلت بنون التوكيد الخفيفة ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ ولو وقفت هنا على الفعل كنت تقولك "لنسفعا" ولهذا كتبت في المصحف بالألف؛ لأن الأصل القاعدة في الإملاء أنها تكتب على ما توقف عليه.

هذا الشاهد ووجه الاستشهاد للبيت وقول أفعل فعلًا كما ذكرنا قبل قليل قول الجمهور وهو الصحيح لا شك فيه، وقال بعض الكوفيين أنه اسم واستدلوا على ذلك مما جاء تصغيره في بعض الأبيات كقول الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا

أميلح فصغر، والتصغير كما نعرف من خصائص الأسماء كالتسمية والجمع والتصغير، وأيضًا التنوين هذه كلها من خصائص الأسماء فقالوا: إنها اسم لدخول التصغير هنا، ويرد على هذا البيت بأنه شاذ، ويرد عليه بأنه حسنه كون فعل التعجب صار جامدًا مثل: "ما أحسن زيدًا" "أحسن" في الأصل فعل متصرف "أحسن محمد إلى الفقراء" يحسن محمد إلى الفقراء" "أحسِن إلى الفقراء" في الأصل فعل متصرف لكن إذا نقلت أي فعل إلى التعجب فإنه يعود جامدًا، فجمود

الفعل يقربه إلى الأسماء فكأن الشاعر عامله معاملة الأسماء لهذا السبب، هذا ما يتعلق بالصيغة الأولى "ما أفعل زيد، أو ما أفعله".

أما الصيغة الأخرى: ما أفعل به "أو أفعل بزيد" فإعرابها أن نقول: "ما أحسن بزيدٍ" أحسن بزيد" "أحسن" هذا فعل ماضٍ جامد يدل على التعجب، ولكنه جاء على صيغة الأمر، "والباء" حرف جر زائد، "وزيد" فاعل حكم الفاعل الرفع أم الجر؟ الرفع، إذًا فاعل مرفوع محلًا مجرور لفظًا بالباء الزائدة هكذا حروف الجر الزائدة تؤثر في اللفظ ولا تغير في الإعراب، وقوله: " أحسن بزيد" معناه "حسن زيد" أعظم بعمرو" أي: عظم عمرو فهو فعل ماضٍ وفاعل ثم غير ذلك إلى هذه الصيغة أفعل به لفعلها صيغة خاصة في التعجب.

يعني لو قلت "حسن زيد" فهذه الجملة على أصلها تدل على الإخبار أنها جملة إخبارية "حسن زيد" أخبرت أن زيدًا حسن، وليس فيها معنى التعجب، فلو جعلوها على معنى الإخبار وعلى معنى التعجب بصيغة واحدة لالتبس الأمر فلهذا نقلوها إلى صيغة أفعل به؛ لتكون الصيغة هي الدالة على التعجب وهذه هي اللغة، اللغة هي دلالة الألفاظ على المعاني، الألفاظ كالكلمات مفردات جملًا وأساليب.

ثم بعد ذلك تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على بعض أحكام هذا الباب باب التعجب، وبدأ بالكلام على حكم حذف المتعجب منه فقال:

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

قوله: يضح أي: يتضح وجاء في بعض نسخ الألفية

إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَصِحْ

كلاهما يدل على معنًى متقارب أي: أن المتعجب منه يجوز حذفه على

القاعدة العامة للحذف، يعني: حذفه ليس له أحكام خاصة، بل هو يدخل في القاعدة العامة للحذف، والقاعدة العامة للحذف ماذا تقول؟ كل معلوم يجوز حذفه، أو تقول: لا يحذف إلا المعلوم هذا هو قوله:

إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

يعني: إذا كان معلومًا واضحًا جاز لك أن تذكره وجاز لك أن تحذفه؛ لأن اللغة العربية لغة قائمة على الإيجاز والاختصار وهذا من أوجه بلاغتها، وأوجه البلاغة والاختصار في اللغة العربية كثيرة جدًّا لا تستطيع أن تحصرها سواءً في الألفاظ أو في التراكيب أو في المعاني.

سواء في التراكيب، التركيب يجوز أن تحذف بعض أجزاءه كما هو الآن تكاد تحذف المتعجب منه يجوز أن تحذف الفاعل، يجوز أن تحذف المبتدأ، يجوز أن تحذف الخبر، يجوز أن تحذف كل ما هو معلوم، يجوز أن تحذف الجملة كاملة إن دل عليها دليل فإذا قيل لك: "هل جاء محمد" تقول في الجواب "نعم" أي: "نعم جاء محمد" فحذفت "جاء محمد" لدلالة السؤال على ذلك، وكذلك في الكلمة وكذلك في الحروف أيضًا، وفي الإملاء فلهذا قد يكون من خصائص اللغة العربية أنها تعبر عن الأصوات بالحروف وتعبر عن الحركات في رسوم مختلفة وهي "الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، والشدة، والمد" إلى آخره.....

هذه الاصطلاحات الإملائية أيضًا وهي "الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، والشدة، والمد والإمالة" هذه أيضًا من أوجه إيجاز واختصار اللغة العربية فكثير من اللغات كاللغة الإنجليزية مثلًا المعروفة للكثير تعبر عن الأصوات بحروف وتعبر عن الحركات أيضًا بحروف.

ولهذا تجد الرسم الواحد ينطق مرة حرفًا كالألف العربي" ألف مد" وينطق

أحيانًا "ألف صغيرة" يعني: فتحة فالرسم واحد وهذا يسبب إلباس، وكذلك بقية حروف العلة عندهم، فلهذا تجد مثلًا وأنت تكتب كلام الإنجليزية تأخذ مثلًا صفحة بالإنجليزية إذا كان المترجم متقن للغتين تأخذ مثلًا نصف صفحة ما عندهم حذف حتى كتابتهم طويلة تجد كلمة صغيرة ومع ذلك كتابتها سبعة أحرف، ثمانية أحرف، عشرة أحرف اثنا عشر حرف وهكذا، وإذا أردت أن تترجم صفحة باللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية قد تحتاج إلى صفحتين أو ثلاث صفحات.

إذًا ضرب في اللغة العربية مكونة من ستة أصوات "الضاد والراء والباء وفتحة الضاد وفتحة الراء وفتحة الباء" ومع أنها تكتب في اللغة العربية بثلاثة رسوم "ضرب" والحركات تضعها فوق أو تحت وتبقى الكتابة صغيرة والحركات أنت مختار فيها يعني: ليست واجبة كالحروف.

إن كان هناك لبس أو حاجة تضعها، وإلا فليست واجبة إلا عند اللبس والحاجة، أما في اللغة الإنجليزية فلابد أن تكتب الحروف كلها سواء كانت أصواتًا أو حركات.

والمراد بالمتعجب منه في أسلوب التعجب هو: المنصوب يعني: أفعل فيما "أفعل زيدًا"، والمجرور فيما بعد الباء في: "أحسن بزيد" هذا هو المتعجب منه.

وذكر ابن مالك في هذا البيت أن المتعجب منه يجوز حذفه بشرط كونه معلوم أي: يكون دليل لفظي أو معنوي عليه، فلك أن تقول: "ما أحسن زيدًا وأجمله" ولك أن تقول: "ما أحسن زيدًا وأجمل" المتعجب منه في قولك "وأجمل" وتقول: "ما أكبر هذا المشروع وأورع" أي: "وأروعه" وتقول: "أحسن بزيد وأجمل" أي: " وأجمل به" وتقول: "أخبر بهذا المشروع وأروع" أي: وأروع به"

قال الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه الكريم: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم:٣٨] والمعنى والله أعلم "أسمع بهم وأبصر بهم" لذا الأول على الثاني.

وقال امرؤ القيس:

أرى أمّ عمرو دمعها قد تحدرا ... بُكَاءً على عَمرٍو وَمَا كان أصْبَرَا

أي: "وما كان أصبرها" وقول الشاعر وينسب لعلي ابن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

جزى الله عنّي، والجزاء بفضله ... ربيعة خيرا ما أعفّ وأكرما

أي: ما أعفها وأكرمها، وهذا مضطرد كما ذكرنا ذلك.

ثم بعد ذلك تكلم ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ على جمود فعلي التعجب فقال:

وَفِي كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

وهذا أشرنا إليه من قبل، ونعيده تبعًا لأبيات الألفية ففعل التعجب وهو أفعل فيما أفعله وأفعل في أفعل به فعلان جامدان غير متصرفين لا يستعمل من أفعل الماضي لا يأتي على صورة المضارع ولا الأمر، ولا يأتي أفعل في أفعل به على صورة الماضي أو المضارع.

وقد نقل ابن مالك في بعض كتب أن هذا مما لا خلاف فيه بين النحويين أي: أن فعلي التعجب جامدين.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ شروط الفعل الذي يصاغ منه فعل التعجب فقال:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيْلَ فُعِلاَ

ففعلا التعجب لا يصاغ من كل الأفعال بل يصاغان مما اجتمعا فيه سبعة شروط ذكرها ابن مالك في هذين البيتين.

الشرط الأول: أن يكون ثلاثيًا نحو: "ما أحسنه من حسن" "وما أعظمه من عظم" "وما أجمله من جمل" فلا يبنيان أو فلا يصاغان مما زاد على الثلاثي أي: الرباعي والخماسي والسداسي "كانطلق ودحرج واستخرج" إلا أن سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوز صوغهما من أفعل أي: كمن الثلاثي لمزيد همزة في أوله من أفعل ومن ذلك قوله: "ما أعطاه للما من أعطى" "وما أولاه للمعروف من أولى" "وما أظلمه لليل من أظلم" وما أقفر المكان من أقفر".

الشرط الثاني: أن يكون فعلًا متصرفًا لا جامدًا، فلا يبنيان من فعل جامد غير متصرف، لا يبنيان من "نعم، وبئس، وعسى، "وليس" يعني لا تقول في التعجب: "ما أليس زيدًا كريما"؛لأن فعل التعجب لا يصاغ من فعل جامد.

الشرط الثالث: أن يكون معناه قابلًا للمفاضلة والتفاضل فلا يبنيان مما لا يقبل التفاضل والتفاوت يعني: فعل له درجات له أصناف وأنواع بعضها أشد من بعض، لابد أن يكون فيه تفاوت ومفاضلة "كالحسن" "الحسن" تفاضل "الجمال، القوة، الضعف" ونحو ذلك.

أما الأمور التي لا تتفاضل في حقيقتها فإنهم يقولون: إن فعلي التعجب لا يصاغان منه "كماتن وفني، وهلك" فهذه أفعال لا تقبل في أصلها وحقيقتها التفاوت، يعني ما تقول: "ما أموت الباطل" لا تقول: "ما أفنى المال".

الشرط الرابع: أن يكون فعلًا تامًا لا ناقصًا، فلا يصاغان من الفعل الناقص، والمراد بالفعل الناقص كما تعلمون كان وأخواتها، كاد وأخواتها، يعني لا تقول: ما أكون زيدًا كريمًا" أو "ما أصبح زيدًا نشيطًا" تريد التعجب، وهذا قول الجمهور وأجازه الكوفيون قياسًا، هذا الشرط هو قول الجمهور وعليه المسموع، وأما الكوفيون فأجازوا قساسًا أن تصوغ فعل التعجب من الفعل الناقص فتقول: "ما أكون زيدًا كريمًا" "وما أصبح زيدًا نشيطًا" وهم أجازوا ذلك قياسًا لا سماعًا

يعني: لم يأتِ شيئًا عن العرب في ذلك.

الشرط الخامس: أن يكون فعلًا مثبتًا لا منفيًا، الفعل المنفي هو المسبوق بنافٍ، والمثبت هو الذي لم يسبق بنافٍ، فلا يصاغان من فعل منفي سواء كان النفي لازمًا أي: لا يستعمل هذا الفعل إلا مع حرف النفي كقولهم: "ما عاج زيد بالدواء" يعني: ما انتفع، أو كان النفي غير لازم كقولك: "ما ضربت زيدًا".

الشرط السادس: ألا يكون الوصف من هذا الفعل على وزن أفعل ومصطلح الوصف تكلمنا عنه كثيرًا قلنا: الوصف جمعه أوصاف والمراد بالوصف كل اسم دل على حدثٍ وصاحبه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة والتفضيل هذه يسمونها الأوصاف ومفردها وصف، بخلاف الصفة فالصفة جمعها الصفات وهي تستعمل في الإعراب في النحو الصفة معناها النعت.

قال: ألا يكون الوصف منه على أفعل؛ لأن أغلب الأفعال كما درسنا في باب اسم الفاعل يأتي الوصف منه اسم فاعلٍ، الوصف من "ضرب زيد" فهو ضارب ما تقول: "ضرب زيد فهو أضرب" "ضرب زيد فهو ضارب" "وقام فهو قائم" "وجلس فهو جالس".

إلا أن هناك أفعالًا فصلنا كما فيها ومتى يكون الوصف على أفعل وذلك في باب الصفة المشبهة، وذلك إذا كان الفعل على وزن الثلاثي فعل وهو لازم، أو فعُل ولا يكون إلا لازمًا، ومن ذلك أفعال الألوان والعيوب أفعال الألوان "كسود فهو أسود" ما تقول: "سود فهو ساود أو سائد" "سود فهو أسود" "وحمر فهو أحمر".

وكذلك أفعال العيوب كقولك: "حول فهو أحول"، "وعمي فهو أعمى"، "وعور فهو أعور" فلا يقال في الألوان فلا يصاغ فعل التعجب من الألوان لا

تقول: "محمد ما أسوده"، "وما أحمره"، "وما أصفره"، تتعجب من لونه هذا، ولا يصاغ من أفعال العيوب، لا تقول: "محمد ما أعوره"، "وما أعمشه" ونحو ذلك، هذا قول البصريين.

وجوز بعض الكوفيين صوغ فعلي التعجب من هذا الفعل أي: الفعل الذي يكون وصفه على أفعل الكوفيون جوزوا ذلك، أن تقول على كلامهم مثلًا: "هذه الوردة ما أحمرها"، "وهذا القلم ما أبيضه"، "وهذا البحر ما أزرقه"، وتقول: "محمد ما أعوره" تتعجب من عوره.

هذه المسألة ستأتي بتفصيل أكثر مع شواهدها؛ لأنه سمع بذلك عن العرب سماعًا ليس قليلًا فستأتي هذه المسألة بشواهدها في الباب التالي وهو باب أفعل التفضيل؛ لأن الخلاف هناك خلاف هنا سيذكر ابن مالك باب أفعل التفضيل أنه يصاغ مما يصاغ منه فعل التعجب فشروطهما سواء، والخلاف في هذه المسألة سواء هنا وهناك فستأتي إن شاء الله بشواهد في الباب التالي إن شاء الله.

الشرط السابع: أن يكون الفعل مبني للمعلوم لا للمجهول فلا يكون من فعل مبني للمجهول لا تصوغ فعلي التعجب من "ضُرب زيد" ولو أردت أن تصوغ فعلي التعجب من "ضُرب زيد" لكنت تقول: ما أفعله أو أفعل به تقول: "ما أضربه أو ما أضرب زيدًا" ما أضرب زيدًا تريد أنه فاعل أو مفعول؟ تتعجب من الضرب الذي فعله أم تتعجب من الضرب الذي وقع عليه؟ "ما أضرب زيدًا" الأصل بناء على هذا الشرط أنه لا يصاغ إلا من فعل مبني للمعلوم "ما أضرب زيدًا" تتعجب من ضربه هو الفاعل تقول: "ما أضرب زيدًا للصوص"، "ما أضرب زيدًا للأطفال" وهكذا، ولو قلت: لا أنا أريد "ما أضرب زيدًا" من "ضُرب زيدًا" تتعجب من الضرب الذي وقع عليه لمنع ذلك؛ لأن كل ما يؤدي إلى اللبس في اللغة فهو ممنوع.

وكل هذه الشروط السبعة التي ذكرناها ذكرها ابن مالك في البيتين السابقين قال:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلِ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيْلَ فُعِلاَ

(مِنْ ذِي ثَلاَثٍ) هذا الثلاثي، (صرفًا) هذا المتصرف (قابل فضل) قابل للتفاضل والتفاوت، (تم) فعل تام، (غير ذي انتفا) مثبت غير منفي،

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ

ليس الوصف على وزن أفعل.

وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيْلَ فُعِلاَ

ليس مبنيًا للمجهول على وزن فُعل.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ طريقة التعجب من فاقد شروط التعجب، لو أردت أن تتعجب من فعل فقد شيئًا من هذه الشروط فكيف تتعجب منه؟ فقال ابن مالك:

وَأَشْدِدَ أو أَشَدَّ أَو شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَ
وَمَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ

يذكر أنه توصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بفعل تعجب من مستوفي الشروط، تأتي بفعل تعجب مأخوذ من فعل مستوفي الشروط "كأحسن، وأجمل، وأقوى، وأشد" ثم تأتي بعد ذلك بمصدر هذا الفعل الفاقد للشروط وتجعله فيما أفعله منصوبًا، وفي أفعل به مجرورًا، فلو أردنا أن نتعجب من استخراج زيد "استخرج زيدٌ الذهب" تعجب من استخراج زيد الذهب "استخرج" سداسي فكيف تصوغ ما أفعله وأفعل به من "استخرج"؟ تقول: "ما

أكثر استخراج زيد الذهب"، "ما أكثر "، الفعل المساعد أتينا بفعل مستوفي للشروط.

ثم أتينا بمصدر الفعل فاقد الشروط وهو "استخرج يستخرج استخراجًا" ونصبناه قلنا: "ما أكثر استخراج زيد الذهب" وكذلك أفعل به نقول: "أكثر باستخراج زيد للذهب".

وكذلك تقول: "ما أجمل حمرة هذه الوردة" "وما أشد عور محمدٍ" وهكذا إلا أنه ينبه إلى أن الأفعال الجامدة والأفعال التي لا تقبل التفاوت هذه لا يتعجب منها البته لا مباشرةً ولا بوساطة.

ثم بعد ذلك يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم ما جاء في السماع عن العرب مخالفًا لما سبق تقريره من الشروط، ولكنه جاء عن العرب كلمات قليلة تخالف هذه الشروط فبين حكم هذه الكلمات التي جاءت عن العرب مخالفة للشروط فقال:

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

يعني: أن هذه الكلمات التي جاءت عن العرب مخالفة للشروط هي كلمات فصيحة صحيحة بليغة؛ لأنها صادرة من أهل اللغة ونحن لهم في ذلك تبع، ولكنها نادرة كونها نادرة هذا ليس حكمًا بالضعف وإنما حكم موضوعي واقعي نادر يعني: أقل القليل.

تقول: الأكثر عن العرب أنهم التزموا هذه الشروط فيما يصغون منه فعلي التعجب، هذه الكلمات التي خالفت هذه الشروط هي كلمات قليلة بل أقل من القليل هذا ليس فيه تضعيف ولا يمكن للنحوين أن يضعفوا شيئًا جاء عن العرب؛ لأن كلام العرب هو الأدلة والشواهد ولا يمكن لأحد أن يضعف شواهده وأدلته.

ثم يقول:

وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

فهو في نفسه فصيح صريح ولكنه قليل بل أقل من القليل ولهذا لا تقس عليه، يعني: من حيث القياس لا تقس عليه بل الواجب أن تقيس على الكثير وهكذا في اللغة عمومًا القياس لا يكون إلا على الكثير ولا يكون على القليل.

ومما ورد عن العرب مخالفًا لبعض الشروط السابقة قولهم عن الكلام "ما أخصره" من اختصر الخماسي، وكقولهم "ما أحمقه" فبنوا من فعل وصفه أفعل أحمق، وكقولهم: "ما أعساه" "وأعسي به" فبنوا من عسى وهو فعل جامد.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيتين ختم بهما هذا الباب باب التعجب، ذكر فيهما رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم معمولي فعل التعجب من حيث تقدمه على فعله ومن حيث فصله عنه فقال:

وَفِعْلُ هَذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا   مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الزَمَا
وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَرّ   مُسْتَعْمَلٌ وَالخُلفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

فذكر في هذين البيتين حكم معمولي فعل التعجب، ما المراد بالمعمول؟ يعني: الذي عمل فيه فعل التعجب سواء نصبه وهو " زيد فيما أحسن زيدًا" أو جره أو رفعه في "أحسن بزيدٍ" المعمول هو ما وقع عليه العمل يعني: نحو "زيد في ما أحسن زيدًا" "وزيد في أحسن بزيدٍ" ما حكم تقدمه على فعل التعجب، وما حكم انفصاله عن فعل التعجب؟ وهذه الأحكام قائمة على أن فعلي التعجب فعلان جامدان غير متصرفين، والفعل الجامد غير المتصرف فعل ضعيف لا يعمل كالفعل المتصرف، الفعل المتصرف قوي يعمل على كل الأوجه يعني: يعمل في الذي أمامه وفي الذي خلفه.

تقول: "أكرمت زيدًا" فنصب الذي بعده، وتقول: "زيدًا أكرمت" فنصب الذي قبله، وتقول: "أكرمت زيدًا" فنصبت زيدًا بالفعل الظاهر، وإذا قلت لك: "من أكرمت"؟ تقول في الجواب" زيدًا" "زيدًا" مفعول به بفعل محذوف تقديره "أكرمت" إذًا فأكرمت عمل ظاهرًا ومحذوفًا فالفعل المتصرف قوي يعمل على كل الحالات، محذوفًا ومذكورًا ومتقدمًا ومتأخرًا وعلى كل الصور.

أما الفعل الجامد غير المتصرف فهو ضعيف لا يعمل إلا إذا جاءت الجملة على أصلها الأول، ولهذا لابد أن يكون معموله بعده ولا يجوز أن يتقدم معموله عليه فلا تقول هنا في قولك: "ما أحسن زيدًا" لا تقول: "ما زيدًا أحسن" ولا تقول: "زيدًا ما أحسن" لا يقال هكذا زيدًا نصبته على أنه مفعول أحسن هذا لا يجوز.

ولو قال قائل زيدٌ ما أحسنه" بالرفع لجاز مبتدأ وخبر "زيدٌ" مبتدأ" "ما أحسنه" جملة التعجب كلها خبر، "زيدٌ ما أحسن" أنت تريد بذلك التعجب هذا يجوز "فزيد" مبتدأ "وما أحسن" جملة التعجب وقد حذفنا المتعجب منه وقلنا المتعجب منه يجوز حذفه إذا دل عليه الدليل.

إذًا فالتقدم تقدم المعمول على فعلي التعجب لا يجوز حتى في الصيغة الثانية في قولك: "أحسن بزيد" لا تقول: "بزيدٍ أحسن" وأنت تريد التعجب، لكن لو لم تريد التعجب تريد "أحسن محمد إلى زيد" "يحسن محمد إلى زيد" ثم مره بذلك فقل: "أحسن إلى زيد" أو "إلى زيد أحسن" هذا فعل متصرف يعمل متقدمًا ومتأخرًا.

لكن إذا أردت التعجب لا يتقدم معمول التعجب عليه هذا ما يتعلق بتقديم المعمول على فعلي التعجب.

وأما الفصل بين المعمول وبين فعلي التعجب فهو أيضًا ممتنع؛ للسبب السابق وهو أن الفعل الجامد ضعيف لا يعمل إلا في الذي بعده فتقول مثلًا: "ما أحسن زيدًا هادئًا" زيدًا" مفعول به "وهادئًا" حال، لا يجوز أن تقول: "ما أحسن هادئًا زيدًا" فتفصل بالحال بين فعل التعجب ومعموله، هذا لا يجوز ولا يسمع عن العرب.

وتقول: "ما أصبر زيدًا طلبًا للعلم" "طلبًا" مفعول لأجله فلا يجوز أن تقول بذلك "ما أصبر طلبًا للعلم زيدًا" فتفصل بالمفعول لأجله بين فعل التعجب ومعموله إلا إن كان الفاصل شبه جملة أو نداءً، شبه جملة أي: الجار والمجرور وظرف الزمان وظرف المكان، فهذه أي: شبه الجملة والنداء قاعدة عامة في النحو دائمًا تُذكر وهو أن العرب تتسمح في شبه الجملة والنداء ما لا تتسمح في غيرها.

يعني: في أشياء كثيرة لا تجوز إلا إذا كانت شبه جملة؛ لأنهم يتسمحون في ذلك ما لا يتسمحون في غيرها فإذا كان الفاصل شبه جملة أو نداء جاز أن تفصل في ذلك بين فعل التعجب ومعموله كقولك مثلًا: "ما أحسن الصدق بالرجل" لك أن تقدم الجار والمجرور فتقول: "ما أحسن بالرجل الصدق" فتفصل به بين فعل التعجب ومعموله، ولك أن تقول: "ما أجمل الجو اليوم" "اليوم" ظرف زمان لك أن تقدمه فتقول: "ما أجمل اليوم الجو" فتفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله.

ومن ذلك أي: من الشواهد على ذلك قول علي ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو من أفصح العرب عندما رأى عمار ابن ياسر مقتولًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال:

أَعْزِزْ عَليّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجندلاً

الأصل أعزز بأن أراك "أعزز" أفعل، "بأن أراك" الباء حرف جر وأن حرف

مصدري، "أراك" صلة الحرف المصدري، ما معنى قولهم حرف مصدري؟ أي: ينسبق منه ومما بعده اسم مصدر والتقدير مثلًا "أعزز برؤيتي إياك صريعًا" هذا اسم ثم أول بأن أراك والرؤية اسم صريح وكلاهما يتفقان في الأحكام، فترون أن عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فصل بشيئين بالجار والمجرور "عليَّ" وبالنداء أبا اليقظان.

أَعْزِزْ عَليّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجندلاً

ومن ذلك قول عمرو بن معد كرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

لله در بنـــــي سُـــــلَيم مـــــا أَحســـــن في الهيجـــــاءِ لقاءهـــــا
وأكثـــــر في اللزبـــــات عطاءَهـــــا وأثبـــــتَ في المكرمـــــات مقامهـــــا

فقال: ما أَحسن في الهيجاءِ لقاءها أي: "ما أحسن لقاها في الهيجاء، ثم قدم الجار والمجرور فقال بهما بين فعل التعجب ومعموله.

ومن ذلك قول أوس ابن حجر وهو من الشعراء الجاهلين:

أقـيم بـدار الحـزم مـا دام حزمهـا وأحـر إذا حالـت بـأن أتحـولا

وأحر إذا حالت بأن أتحولا أي: وأحر بأن أتحول إذا حالت، قلنا أن أتحول هذا اسم ما نقول جملة اسم مؤول فلهذا الباء دخلت عليه؛ لأن حروف الجر تدخل على الأسماء، ثم قدم الظرف وهو قوله: "إذا" لأنه ظرف زمان، فقال:

وأحر إذا حالت بأن أتحولا

وخالف بعض النحويين كالأخفش والمبرد في الفصل بين شبه الجملة والنداء فمنعوا ذلك أيضًا، والصحيح في ذلك قول الجمهور لهذه الشواهد وغيرها.

وهي من ناحية ليست قليلة ومن ناحية أخرى وهذا أهم أنها لا تخالف القياس، وقد ذكرنا من قبل أن القليل لا يقاس عليه، قلنا في ذلك تفصيل: القليل إن كان مخالف للقياس هذا لا يقاس عليه وإن كان غير مخالف للقياس فلا بأس

بالقياس عليه، فلو أنه لم يأتِ شيء من الأدلة والشواهد على الفصل بشبه الجملة لكان لتجويزه قياسًا وجه قوي؛ لأن العرب في أبواب كثيرة جدًا في النحو يتسمحون في شبه الجملة ما لا يتسمحون في غيرها.

نعيد بيتا ابن مالك في هذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفِعْلُ هَذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا ... مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الزَمَا

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَرّ ... مُسْتَعْمَلٌ وَالخُلفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

أي: آت عن العرب آت في الاستعمال، والخلف في ذاك استقر، "الخلف" أي: الخلاف وقد ذكرنا ذلك، ولم يذكر ابن مالك كثير من النحويين كما ترون الفصل بالنداء، وإلحاق النداء بشبه الجملة مما تقرر عند النحويين.

نستفيد ببقية الوقت إن بقي وقت بإعراب قول الشاعر الذي ذكرناه قبل قليل وهو من الأبيات الجميلة:

ما أَحْسَنَ الدِّيْنَ والدُّنْيا إذا اجْتَمَعَا ... وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

وهذا معناه جميل إذا اجتمع الدين والدنيا اجتمعت الحسنيان، وإذا اجتمع الكفر والإفلاس لا استفاد لا في الدنيا ولا في الآخرة.

يذكر أحدهم قصة قرأتها وسمعتها يقول: كنا في رمضان فخرجت أمي تخرج كيس القمامة إلى خارج البيت، يقول: ففتحت الباب وأخرجت الكيس ثم أغلقت الباب وهي تبكي! يعني: فجأة فتحت الباب ووضعت الكيس ثم بكت، ثم أغلقت الباب وكان هو خارجًا فسألها عن ذلك ما الذي أبكاكِ؟ فانظر إلى الذين يفهمون هذه المعاني ويعطونها حقها، فقالت: ندما فتحت الباب ووضعت الكيس وجدت عامل البلدية وهو يأكل فعلمت أنه ليس بمسلم يعني: كافر ولم يحصل من الدنيا على شيء تقول: فبكيت رحمة له وشفقة عليه.

نعرب على قول الجمهور:

ما أَحْسَنَ الدِّيْنَ والدُّنْيا- هذا عربناه وانتهينا منه، "إذا" ما إعراب إذا؟ ظرف إذا دائمًا ظرف زمان تتضمن الشرطية كثيرًا، هنا ظرف زمان "ما أحسن الدين والدنيا في وقت اجتماعهما يعني: حين يجتمعان.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن والسبعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الإثنين، الثالث من المحرم، من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة وألف، ونحن في جامع الراجحي، في حي الجزيرة بمدينة الرياض، لنعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن والسبعين، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

وقف بنا الدرس عند الكلام على باب نعم وبئس وما جرى مجراهما، وفي البداية كالمعتاد نقرأ ما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال:

نِعْمَ وبِئْسَ وما جرى مَجْرَاهُمَا

٤٨٥. فِعْــلاَنِ غَيْـــرُ مُتَصَـــرِّفَيْنِ ... نِعْــمَ وَبِـــئْسَ رَافِعَـــانِ اسْـــمَيْنِ

٤٨٦. مُقَــارِنَيْ أَلْ أَوْ مُضَــافَيْنِ لِمَـــا ... قَارَنَهَــا كَـــنِعْمَ عُقْبَـــى الكُرَمَـــا

٤٨٧. وَيَرْفَعَــانِ مُضْــمَرَاً يُفَسِّـــرُهْ ... مُمَيِّـــزٌ كَـــنِعْمَ قَومَـــاً مَعْشَـــرُهْ

٤٨٨. وَجَمْــعُ تَمْيِيــزٍ وَفَاعِــلٍ ظَهَــرْ ... فِيْــهِ خِــلاَفٌ عَــنْهُمُ قَــدِ اشْــتَهَرْ

٤٨٩. وَمَــا مُمَيِّــزٌ وَقِيْــلَ فَاعِــلُ ... فِــي نَحْــوِ نِعْــمَ مَــا يَقُــولُ الفَاضِــلُ

٤٩٠. وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَــرَ اسْــمٍ لَــيْسَ يَبْــدُو أَبَــدَا

٤٩١. وَإِنْ يُقَــدَّمْ مُشْــعِرٌ بِــهِ كَفَــى ... كَــالعِلمُ نِعْــمَ المُقْتَنَــى وَالمُقْتَفَــى

٤٩٢. وَاجْعَل كَبِئْسَ سَاء وَاجْعَل فَعُلاَ ... مِـــنْ ذِي ثَلاَثَـــةٍ كَـــنِعْمَ مُسْـــجَلاَ
٤٩٣. وَمِثْـلُ نِعْـمَ حَبَّـذَا الفَاعِـلُ ذَا ... وَأَنْ تُـــرِدْ ذَمًّـــا فَقُـــل لاَ حَبِّـــذَا
٤٩٤. وَأَوِلِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ ... تَعْـدِل بِـذَا فَهْـوَ يُضَـاهِي المَـثَلاَ
٤٩٥. وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَو فَجُرّ ... بِالبَـا وَدُونَ ذَا انْضِـمَامُ الحَـا كَثُـرْ

نعم وبئس وما جرى مجراهما رأينا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد الباب في أحد عشر بيتًا، بدأ هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ ببيان نوع نعم وبئس في المدح والذم فقال:

فِعْـــــلاَنِ غَيْـــــر مُتَصَـــــرِّفَيْنِ ... نِعْـــمَ وَبِـــئْسَ رَافِعَـــانِ اسْـــمَيْنِ

أي: أن نعم وبئس في المدح والذم فعلان ماضيان جامدان غير متصرفين، جامدان أي: لا يستعمل منهما غير ماضي لا المضارع ولا الأمر، ودليل كونهما فعلين ماضيين دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما تقول: "نعم الرجل زيد" "ونعمت المرأة هند" "وبئست المرأة هند" وفي الحديث "فبها ونعمت" وفي الأثر "نعمت البدعة" وهذا هو مذهب جمهور النحويين أنهما فعلان ماضيان.

وعزي إلى جماعة من الكوفيين منهم الفراء أن نعم وبئس اسمان، واستدل لذلك بدخول حرف الجر عليهما مثل ما في قول بعض العرب " نعم السير على بئس العير "

وكقول بعض أهل الجاهلية عندما بُشر بأنثى قال:

والله ما هي بنعم الولد

ومعروف أن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء، والجمهور يخرجون نحو ذلك على أن حرف الجر فيه قد دخل على اسم مقدر، فيقدرون في "نعم السير على بئس العير" يقدرون "نعم السير على عيرٍ" مقولٍ فيه "بئس العير" ويقدرون في قولهم "والله ما هي بنعم الولد" يقدرون "والله ما هي بولد " مقولٍ فيه

" نعم الولد" ومع ذلك فالذي نص عليه الفراء في كتابه المطبوع معاني القرآن الذي نص عليه فيه أنهما فعلان ككلام بقية جمهور النحويين، لكن يُذكر في كتب النحو أن الفراء يقول: إنهما اسمان فلعله قال ذلك في كتاب آخر، أو تراجع عن هذا القول.

وبعد أن بيَّن ابن مالك أن نعم وبئس فعلان جامدان بيَّن لنا أن فاعل نعم وبئس لا يكون إلا أسماءً معينة ثلاثة أسماء فقط يجوز أن تقع فاعلًا لنعم وبئس فقال في ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

مُقَارِنَيْ أَل أَو مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا
وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرَاً يُفَسِّرُهْ ... مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَومَاً مَعْشَرُهْ

فذكر أن فاعل نعم وبئس لا يكون إلا ثلاثة أسماء.

الأول: الاسم الظاهر المعرف بأل، نحو "زيد نعم الرجل" فالرجل فاعل نعم وهو معرف بأل، أو تقول "نعم الرجل زيد" فنعم فعل ماضٍ والرجل فاعله وهو معرف بأل، وتقول: "عمرو بئس الرجل" "والصدق نعم الخلق" "والكذب بئس الخلق" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ﴾ [الحجرات:١١] "بئس" فعل ماضٍ "الاسم" فاعله وهو معرف بأل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال:٤٠] "نعم المولى" فعل وفاعل "نعم النصير" فعل وفاعل والفاعل معرف بأل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ [الحج:١٣] وهذا هو قول ابن مالك:

مُقَارِنَيْ أَل

أي: اسم ظاهر معرف بأل.

والاسم الثاني الذي يقع فاعلًا لنعم وبئس هو: الاسم الظاهر المضاف إلى ما فيه أل

نحو "الصدق نعم خلق الرجل" نعم فعل ماضٍ، خلق فاعل وهو مضاف إلى الرجل، أو تقول "نعم خلق الرجل الصدق" وتقول "الكذب بئس خلق الرجل" وتقول "الإكرام نعم عقبى الكرماء" وهذا مثال ابن مالك مثل بقوله: "نعم عقبى الكرماء" وتقول "العقاب بئس عاقبة الخائنين" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل:٣٠] نعم فعل ماضٍ، دار فاعل وهو مضاف إلى المتقين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومأويهم النار وبئس مثوى الظلمين﴾ [آل عمران:١٥١] وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

...................أَو مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا

الاسم الثالث الذي يقع فاعلًا لنعم وبئس هو: الضمير المستتر المميز بتمييز

والتمييز كما هو معروف لابد أن يكون نكرةً منصوبًا نحو "زيدٌ نعم رجلًا" أو "نعم رجلًا زيدٌ" فنعم رجلًا نعم فعل ورجلًا تمييز منصوب والفاعل ضمير مستتر.

وتقول "عمرو بئس رجلًا" "والصدق نعم خلقًا" وهذا هو قول ابن مالك:

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَومًا مَعْشَرُهْ

"معشره نعم قومًا" نعم فعل ماضٍ "قومًا" تمييز والفاعل مستتر ومعشره هو المخصوص بالمدح، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف:٥٠] أي: والله أعلم بئس بدلًا للظالمين، بئس فعل ماضٍ، بدلًا تمييز، للظالمين جار ومجرور متعلق بدلًا، بدلًا للظالمين فأين فاعل بئس؟ ضمير مستتر.

ومن ذلك قول الشاعر وأظنه زهير ابن أبي سلمى:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة   إلا وكان لمرتاع بها وزرا

الشاهد: نعم امرأ هرم نعم فعل ماضٍ، امرأ تمييز، الفاعل ضمير مستتر، وهرم هو المخصوص بالمدح، ومن ذلك قول الراجز:

تقول عرسي وهي لي في عومره   بئس امرأ، وإنني بئس المرة

عرسي أي: زوجتي تقول: بئس امرأ أي: بئس امرأ أنت فحذفت المخصوص وسيأتي أن المخصوص يجوز حذفه، بئس امرأ بئس فعل ماضٍ، وامرأ تمييز، والفاعل ضمير مستتر، بئس امرأ أنت" يعني: زوجها، وإنني بئس المرة أي: "بئس المرة أنا" فحذفت المخصوص أيضًا، "بئس" فعل ماضٍ "والمرة" فاعل؛ لأنه معرف بأل هنا من النوع الأول ويقال: "امرأة ومرأة ومرة" كل ذلك يقال بمعنىً واحد.

فهذه ثلاثة أنواع لفاعل نعم وبئس ذكرها ابن مالك، يبقى نوع رابع لفاعل نعم وبئس سيذكره ابن مالك بعد قليل ويذكر الخلاف فيه وهو "ما" التي بمعنى الشيء أو بمعنى شيء كقولك: "نعم ما تقول" أو "نعم ما عملت" أو "بئس ما عملت" فما هنا فاعل على قول وسيأتي الخلاف فيها قريبًا.

ولا يكون فاعل نعم وبئس غير ما ذكر ذكرنا أربعة أسماء تكون فاعلًا لنعم وبئس سوى ذلك من الأسماء لا يجوز أن تكون فاعلًا لنعم وبئس كأسماء الإشارة لا تقول: "زيد نعم هذا الرجل" ولا تكون ضميرًا بارزًا، لا تقول "الرجل نعم أنت" ولا يكون الفاعل اسمًا مضافًا إلى ضمير نحو "الصدق نعم صدقكم" لا يكون فاعل نعم وبئس إلا معرفًا بأل، أو مضافًا لما فيه أل، أو ضميرًا مميزًا بنكرة، أو كلمة "ما" على خلاف ما سيأتي.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم الجمع بين الفاعل الظاهر وبين التمييز فقال:

وَجَمْــعُ تَمْيِيْــزٍ وَفَاعِــلٍ ظَهَــرْ فِيْــهِ خِـلاَفٌ عَــنْهُمُ قَــدِ اشْــتَهَرْ

نحن عرفنا في فاعل نعم وبئس أنه إما أن يكون اسمًا ظاهرًا فيه أل، أو مضاف لما فيه أل، وإما أن يكون ضميرًا فإن كان ضميرًا مستترًا لابد له من تميز، فهذه أنواع فاعل نعم وبئس، هل يجوز أن تجمع بين هذه الأنواع؟ يعني: هل يجوز أن تجعل الفاعل اسمًا ظاهرًا ومع ذلك تأتي له بتمييز فتقول على أن تجعل الفاعل اسمًا ظاهرًا معرفًا بأل تقول "نعم الرجل زيد"

وأن تجعل الفاعل ضميرًا مميزًا بنكرة فتقول: "نعم رجلًا زيدٌ" هل يجوز بين جعل الفاعل اسمًا ظاهرًا وتجعل له تميز فتقول "نعم الرجل رجلًا زيدٌ"؟ "نعم الفارس فارسًا زيدٌ" "نعمت الفتاة فتاة هند"

يقول: إن الجمع بين الفاعل الظاهر يعني: الفاعل الذي هو اسم ظاهر، وبين التمييز فيه خلاف بين النحويين مشهور على ثلاثة أقوال:

القول الأول: الجواز

يجوز أن تجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز فتقول "نعم الرجل رجلًا زيدٌ" وتقول "بئس الخلق خلقًا الكذب" وهذا قول المبرد وابن السراج والفارسي.

القول الثاني: في المسألة: المنع عدم الجواز بل الواجب أن تأتي بأحدهما

إما بالفاعل الظاهر فتقول "نعم الرجل زيدٌ" أو بالفاعل المستتر وتأتي بالتمييز فتقول: "نعم رجلًا زيدًا" وهذا هو المنقول عن سيبويه.

القول الثالث: الجواز إذا اختلف لفظ الفاعل الظاهر عن لفظ التمييز

فيجوز في نحو "نعم الرجل فارسًا زيدٌ" لاختلاف لفظ الفاعل عن التمييز، ولا يجوز في نحو "نعم الرجل رجلًا زيد" لاتفاق لفظ الفاعل مع لفظ التمييز.

الثالث: الجواز إذا اختلف لفظ الفاعل عن لفظ التمييز

يعني: اختلف لفظهما نحو "نعم الرجل فارسًا زيدٌ" الفاعل الرجل والتمييز فارسًا اختلف اللفظان فهذا يجوز عندهم.

أما إذا اتفق لفظ الفاعل والتمييز نحو "نعم الرجل رجلًا زيدٌ" فلا يجوز عندهم ويشترط الإفادة باختلاف اللفظ، كيف تحدث الإفادة؟ يعني: يكون له إفادة جديدة باختلاف اللفظ؛ لأنه إذا كان اللفظ واحدًا "نعم الرجل رجلًا" هل سيحمل معنىً جديدًا؟ لا إذًا سيكون معناه التأكيد، أما إذا اختلف اللفظ فإن معناه سيكون فائدة جديدة.

والراجح من هذه الأقوال الثلاثة هو القول الأول الجواز لورود ذلك بالسماع، ومن ذلك قول الشاعر جرير يمدح عمر ابن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

تـــزود مثـــل زاد أبيـــك فينـــا فـــنعم الـــزاد زاد أبيـــك زادا

فنعم الزاد زاد أبيك زادا أي: فنعم الزاد زادًا زاد أبيك.

ومن ذلك قول الآخر:

نعـــم الفتـــاة فتـــاة هنـــد لـو بـذلت رد التحيـة نطقًـا أو بإمـاء

فقالوا: نعم الفتاة فتاة هند.

ومن ذلك قول جرير يهجو بني تغلب قال:

والتغلبيـــون بـئس الفحـــل فحلهـــم فحـــلا، وأمهـــم زلاء منطيـــق

قال: بئس الفحل فحلهم فحلًا أي: بئس الفحل فحلًا فحلهم.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وذكر اختلاف النحويين في ما إذا جاءت بعد نعم وبئس فقال:

وَمَـــا مُمَيِّـــزٌ وَقِيْـــلَ فَاعِـــلُ   فِـي نَحْـوِ نِعْـمَ مَـا يَقُـولُ الفَاضِـلُ

ونقول: كلمة ما تأتي بعد نعم وبئس كثيرًا فتكون بمعنى الشيء أو شيء، تكون بمعنى الشيء يعني: اسم معرفة بمعنى الشيء، أو تكون بمعنى شيء أي: اسم نكرة بمعنى شيء، ويكون بعدها حينئذٍ اسم أو فعل فوقوع الاسم بعد ما نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُبْـدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِـمَّا هِيَۖ﴾ [البقرة:٢٧١] نعمَّا هي "نعم ما" لأن ما إذا جاءت بعد كلمة نعم جاز لك في ذلك الفك يقول: للإظهار نعم ما، ويجوز لك في ذلك الإدغام فتقول: "نعمَّا وتدغم الميم من ما بالميم من نعم، فقوله تعالى: ﴿إِن تُبْـدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِـمَّا هِيَۖ﴾ مكونة من نعم ومن ما والذي بعد ما اسم وهو الضمير هي.

ومن ذلك أي: مما جيء الاسم بعد ما الواقع بعد نعم وبئس أن تقول: "إن اتقيت الله فنعمَّا أنت وإن عصيته فبئسما أنت" ومنه قولك: "إن ساعدت الناس فنعمَّا ذلك، وإن خذلتهم فبئسما فعلك" فهذه أمثلة على وقوع الاسم بعد ما الواقعة بعد نعم وبئس فما نوع ما حينئذٍ إذا وقع بعده الاسم؟ الجواب أن ما حينئذٍ أن ما اسم تام معرفة بمعنى الشيء والاسم الوقع بعدها هو المخصوص بالمد أو الذم فقوله: ﴿إِن تُبْـدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِـمَّا هِيَۖ﴾ المعنى والله أعلم فنعم الشيء هي، نعم فعل ماضٍ الشيء فاعل هي المخصوص بالمدح فما في الآية حينئذٍ فاعل.

وإذا قلت: "إن اتقيت الله فنعمَّا أنت" أي: فنعم الشيء أنت، "وإن عصيته فبئس أنت" أي: فبئس الشيء أنت وهكذا.

فهذا تفسيرها إذا وقع بعدها اسم، وإن وقع بعدها فعل فمثل ماذا؟ مثل قولك

"نعم ما عملت" ويجوز أن تدغم فتقول "نعمَّا عملت" "وبئسما قلت" ومن ذلك مثال ابن مالك: **نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ**

ولك أن تقول: نعمَّا يقول الفاضل، فإذا وقع بعد "ما" هذه فعل فما نوع هذه حينئذٍ وما إعرابها؟ الجواب ما ذكره ابن مالك في هذا البيت فقال:

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيْلَ فَاعِلُ ... فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ

إذًا "ما" هذه إذا وقع بعدها فعل فيها للنحويين أقوال أشهرها قولان:

القول الأول: أنها بمعنى الشيء أي: أنها اسم تام معرفة بمعنى الشيء، فهي "كما" التي بعدها اسم وإعرابها حينئذٍ فاعل والتقدير في قولك "نعم ما عملت" أي: "نعم الشيء شيء عملته" نعم فعل ماضٍ "ما" فاعل بمعنى الشيء "نعم الشيء" شيء عملته" هذا المخصوص وتقول: "بئس ما عملت" أي: بئس الشيء شيء عملته.

وفي مثال ابن مالك "نعم ما يقول الفاضل" أي: نعم الشيء شيء يقوله الفاضل، وهذا القول هو المنسوب إلى سيبويه.

القول الثاني في "ما": قال فيه ابن مالك: وَمَا مُميَّزٌ، فالقول الثاني في "ما" أنها بمعنى "شيء" أي: أنها اسم نكرة بمعنى شيء فتكون تمييزًا، والفاعل ضمير مستتر، والتقدير في قولك "نعم ما عملت" التقدير: "نعم شيئًا عملته" وفي قولك "بئسما قلت" أي: "بئس شيئًا قلته" بئس فعل، شيئًا تمييز والفاعل ضمير مستتر فعلى القول الأول: أنم ما بمعنى الشيء فما فاعل، فهي نحو "بئس الرجل زيد" "نعم الشيء" أي: نعم الشيء شيء قلته" "نعم الرجل زيد" وعلى هذا القول تكون ما" من الأشياء التي تقع فاعلًا لنعم وبئس كما قلنا قبل قليل.

وعلى القول الثاني: أن "ما" بمعنى شيء والتقدير نعم شيئًا قلته" أن هذا

الأسلوب هو من وقوع الفاعل ضميرًا مميزًا بنكرة كقولك "نعم رجلًا زيد" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة:٩٠] وقعت "ما" بعد بئس، وبعد "ما" فعل ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ فعلى القول الأول: أن "ما" بمعنى شيء يكون التقدير والله أعلم "بئس الشيء شيءٌ اشتروا به أنفسهم" وعلى التقدير الثاني أن "ما" نكرة بمعنى شيء يكون التقدير "بئس شيئًا اشتروا به أنفسهم ومن ذلك قزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء:٥٨] وقعت "ما" بعد "نعم" والذي بعد "ما" فعل "يعظكم" على القولين على تقدير "نعم الشيء شيء يعظكم به" أو "نعم شيئًا يعظكم به".

والذي يظهر من كلام ابن مالك في هذا البيت أنه يقدم ويرجح كون "ما" في هذا الأسلوب تمييزًا نكرة؛ لأنه قال: (وما مميز) على سبيل الإخبار، ثم ساق الخلاف فقال: (وقيل فاعل) ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إعراب المخصوص بالمدح والذم فقال:

وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

المخصوص بالمدح هو "زيد" في نحو قولك "نعم الرجل زيدٌ" وهو "زيد" في قولك "زيد نعم الرجل" والمخصوص بالذم كعمرو في قولك "بئس الرجل عمرو" فنعم الرجل، وبئس الرجل سبق أن قلنا: إن إعرابها فعل وفاعل نعم فعل والرجل فاعل، بئس فعل والرجل فاعل.

وأما المخصوص بالمدح أو الذم ففي إعرابه تفصيل؛ لأنه إما أن يتقدم وإما أن يتأخر إن تقدم قلنا "زيد نعم الرجل" وإن تأخر قلنا: "نعم الرجل زيد" فنبدأ بالحالة الأولى إذا تقدم فنقول: إذا تقدم المخصوص كقولك "زيد نعم الرجل" "وعمرو بئس الرجل" فالمخصوص مبتدأ، وقولك "نعم الرجل" جملة فعلية خبر

المبتدأ فنعرب قولنا "زيد نعم الرجل" "زيد مبتدأ" "ونعم" فعل ماضٍ" والرجل" فاعله والجملة الفعلية من الفعل والفاعل "نعم الرجل" خبر المبتدأ فقولنا "زيد نعم الرجل" كقولنا "زيد قام أبوه".

أما إن تأخر المخصوص فقلنا "نعم الرجل زيد" "وبئس الرجل عمرو" فيجوز لك في إعرابه وجهان: الوجه الأول: أن يكون مبتدأ مؤخرًا، "فنعم الرجل" جملة فعلية خبر مقدم، وعلى هذا الإعراب نقول "نعم الرجل زيد" نعم فعل والرجل فاعله وهي جملة فعلية خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر فتكون هذه الجملة كقولنا: "قام أبوه زيد" أي: "زيد قام أبوه ثم أخرت المبتدأ وهذا الإعراب متفق على جوازه عند النحويين، بل إن بعض النحويين لا يذكر غيره.

والإعراب الآخر للمخصوص إذا تأخر: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف التقدير "نعم الرجل هو زيد" وكلمة هو تعود إلى الممدوح أي: "نعم الرجل الممدوح زيد" "فنعم الرجل" فعل وفاعل "وهو زيد" يعني: الممدوح زيد جملة اسمية مبتدأ وخبر ثم حذفنا المبتدأ واتصلت الجملتان فقيل "نعم الرجل زيد" إذًا فنعم الرجل على ذلك جملتان: فعلية واسمية، وهذا الإعراب يجوزه بعض النحويين، وبعض النحويين يجوزون وجهًا ثالث يقوم على الوجه الثاني وهو: أن يكون "زيد" مبتدأ والخبر محذوف أي: "نعم الرجل زيد الممدوح" وهذا أضعف من الإعراب السابق.

وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيته ذكر الوجهين دون ترجيح ولكنهما في المخصوص المؤخر؛ لأنه قال:

وَيُــذْكَرُ المَخْصُــوصُ بَعْــدُ مُبْتَـدَا　　　أَو خَبَــرَ اسْــمٍ لَــيْسَ يَبْــدُو أَبَــدَا

أي: المخصوص المتأخر إما مبتدأ وإما خبر اسم ليس يبدو أبدًا يعني: أن المبتدأ على القول الثاني محذوف حذفًا واجبًا.

ثم بعد ذلك يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المخصوص بالمدح والذم يجوز حذفه فيقول:

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرُ بِهِ كَفَى   كَالعِلمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى

يريد أن المخصوص بالمدح أو الذم يجوز حذفه إن تقدم دليل عليه أو نقول: إن قام دليل عليه، وأشهر دليل يقوم عليه أن يتقدم ذكره في الكلام وهذا قوله:

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرُ بِهِ كَفَى

وذلك أن تقول مثلًا: "رأيت محمدًا المجتهد في دروسه نعم الطالب" أي: "نعم الطالب هو" يعني: نعم الطالب محمد فحذفت المخصوص؛ لأنه تقدم ذكره من قبل وأمثلة ذلك كثيرة كأن تقول مثلًا: "الجنة دار المتقين ونعمت الدار" أي: "ونعمت الدار هي" وكأن يقال لك: "جاء زيد" فتقول: "نعم الرجل" أي: "نعم الرجل هو" ومن ذلك قوله تعالى في أيوب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿إِنَّا وَجَدۡنَٰهُ صَابِرٗاۚ نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ﴾ [ص:٤٤] المعنى والله أعلم "نعم العبد هو" أي: نعم العبد أيوب" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣] أي: نعم الوكيل هو، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ فَبِئۡسَ ٱلۡقَرِينُ﴾ [الزخرف:٣٨] أي: "فبئس القرين أنت".

ومثل ابن مالك بمثال مشكل فقال:

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرُ بِهِ كَفَى   كَالعِلمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى

أين المخصوص بالمدح؟ العلم، العلم هنا تقدم أم حُذف؛ لأنه تقدم مشعر به؟ المخصوص هنا تقدم قلنا من قبل أن المخصوص يجوز أن يتقدم "زيد نعم الرجل" فيكون مبتدأ ويجوز أن يتأخر "نعم الرجل زيد" فيجوز فيه إعرابان، ثم الآن نقول: ويجوز أن يحذف كأن تقول: "زيد أخي ونعم الرجل" أي: نعم الرجل

هو يعني: يحذف في جملته، ففي قوله " العلم نعم المقتنى" المخصوص لم يحذف وإنما تقدم فلهذا أخذ عليه كثير من الشراح هذا المثال وخطأوه فيه، والصحيح أن يقال مثلًا: "العلم عزيز نعم المقتنى" فهكذا يمشي، وحاول بعضهم تصحيح مثال ابن مالك في جر العلم، كالعلم نعم المقتنى" فيصح المثال حينئذٍ كالعلم جار ومجرور، ثم نبدأ جملة جديدة وهو المثال المراد "نعم المقتنى" فيكون المخصوص محذوفًا.

وحاول بعضهم تصحيح المثال بالنصب "كالعلم نعم المقتنى" على أن "العلم" منصوب بالاختصاص يعني: من فعل محذوف تقديره نحو "الزم العلم نعم المقتنى" وبهذا أيضًا يصح المثال، ولكن العلم في جميع نسخ الألفية جاء بالرفع وهكذا في نسخ الشراح بل لهذا أخذوه عليه والله أعلم.

كل ما سبق من هذه الأبيات تكلم فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على نعم وبئس والعنوان الذي عقده للباب نعم وبئس وما جرى مجراهما فباقي الأبيات سيتكلم فيها على ما يجري مجرى نعم وبئس فيبدأ ذلك بقوله وهي أربعة أبيات يبدأ ذلك بقوله:

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلاَ ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ

فذكر هنا شيئين يجريان مجرى نعم وبئس في الدلالة على المدح والذم وفي أخذ أحكامهما فأول الأشياء تكون بمعنى المدح والذم هو الفعل ساء، فالفعل ساء قد يأتي فعلًا متصرفًا كبقية الأفعال فتقول: "ساء عملك" "وعملك يسوء" فيتصرف ولا علاقة لنا به حينئذٍ.

ولكنه قد يأتي بأسلوب كأسلوب بئس فتقول: "ساء الرجل زيد" بمعنى: "بئس الرجل زيد" فيأخذ أحكام بئس" مكن حيث أنواع الفاعل وحذف

المخصوص ونحو ذلك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات:١٧٧] أي: ساء صباح المنذرين صباحهم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [الأعراف:١٧٧]، ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [الأعراف:١٧٧] فساء كبئس ومثلًا" تمييز والفاعل ضمير مستتر، ﴿ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ هو المخصوص بالذم كقولك: "بئس مثلًا القوم الذين كذبوا بآياتنا" وتأتي "ما" بعدها أيضًا كما تأتي بعد "بئس" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [الأنعام:٣١] فتكون ما" هنا على القولين المذكورين في "ما" الواقعة بعد بئس" إما أن تكون بمعنى الشيء أي: شاء الشيء شيء يذرونها، أو تكون بمعنى شيئًا أي: ساء شيئًا يذرونه".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَـٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء:٣٨] فهذا كقولك: "بئس رجلًا" فهذا الأمر الأول الذي يجري مجرى بئس.

وأما الأمر الثاني الذي يجري مجرى بئس ونعم فهو في قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلاَ ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ

مسجلًا أي: مطلقًا، يقول: يجوز لك أن تجعل الفعل الماضي على وزن فعل فيكون بمعنى بئس ونعم تحول ما شئت من الأفعال الماضية إن كانت على وزن فعل أو فعُل فتحولها إلى فعُل، وإن كانت على وزن فُعل فإنها تستعمل حينئذ بمعنى نعم وبئس، ومن ذلك أن تقول: "شرف الرجل زيد" تمدحه بذلك وتقول: "لئم الرجل ذلك" تذمه، وتقول: "شرف غلام الرجل زيد" ولك أن تقول: "شرف رجلًا زيد" كما تقول "نعم رجلًا زيد".

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف:٣] كبر مقتًا" كقولك في الكلام: "بئس مقتًا أن تقول ما لا تفعل" وكبر"

هذا فعل يدل على الذم، "مقتًا" تمييز والفاعل ضمير مستتر، "أن تقولوا" هذا اسم مؤول فهو المخصوص بالذم، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء:٦٩]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ﴾ [الكهف:٥] كبرت كلمة تخرج من أفواههم أي: كبرت كلمة تخرج من أفواههم كلمتهم، أو كبرت كلمة تخرج من أفواههم الذي قالوه، فالمخصوص هنا بالذم محذوف والله أعلم.

فذكر ابن مالك في هذا البيت شيئين يجريان مجرى نعم وبئس

الأول: ساء وهو لا يجري إلا مجرى بئس.

والثاني: الفعل المحول إلى وزن فعُل وهذا يأتي كنعم في المدح ويأتي كبئس في الذم.

ثم يذكر ابن مالك أيضًا شيئًا آخر يجري مجرى نعم وبئس في المدح والذم فيقول:

وَمِثْــلُ نِعْــمَ حَبَّــذَا الفَاعِــلُ ذَا ... وَأَنْ تُــرِدْ ذَمًّــا فَقُــل لاَ حَبَّــذَا

إذًا ذكر في هذا البيت أن مما يجري مجرى نعم وبئس قول العرب "حبذا، ولا حبذا" ففي المدح تقول: "حبذا زيد" كقولك: "نعم الرجل زيد" وفي الذم تقول: "لا حبذا عمرو" كقولك: "بئس الرجل عمرو" وهذا كثير في كلام العرب.

ومن ذلك قول الشاعر:

ألا حبــذا عــاذري في الهــوى ... ولا حبــذا الجاهــل العــاذل

ومن ذلك قول الشاعرة أم سلمة:

أَلا حَبَّــذا أَهــلُ المَــلا غَيــرَ أَنَّــهُ ... إِذا ذُكِــرَت مَــيٌّ فَــلا حَبَّــذا هِيــا

يقول: "فلا حبذا هيا" كان يجوز أن تقول: "وإن ذكرت ميٌّ فلا حبذا" لكن صرحت هنا بالمخصوص بالذم وهذا يبين أن حذف المخصوص وإن دل عليه دليل جائز.

ومن ذلك قول العرجي:

يـا حبـذا تلـكَ الحمـولُ، وحبـذا ... شَـخْصٌ هُنَـاكَ، وَحَبَّـذَا أَمْثَالُـهُ

ومن ذلك قول جرير:

يـا حبـذا جبـلُ الريـانِ مـنْ جبـلٍ ... وَحَبّـذا سـاكِنُ الرّيّـانِ مَـنْ كَانَـا
وَحَبّـذا نَفَحَـاتٌ مِـنْ يَمَانِيـةٍ ... تأتيـكَ مـن قبـلَ الريـانِ أحيانـا

فمع اتفاقهم على أن حبذا ولا حبذا في المعنى كبئس ونعم إلا أن النحويين اختلفوا في إعراب "حبذا زيد، ولا حبذا زيد" على ثلاثة أقوال:

القول الأول: "أن حبذا زيد" كقولك: "نعم الرجل زيد" معنىً وإعرابًا، فحبذا زيد مكونة من الفعل الماضي "حب" ومن اسم الإشارة "ذا" فحب" فعل ماضٍ و "ذا" فاعله، وزيد" هو المخصوص بالمدح فيُعرب كإعراب المخصوص في نعم وبئس فتقول: "حبذا زيد" زيد هنا مبتدأ مؤخر وخبره الجملة الفعلية "حبذا" وهذا القول هو قول الجمهور قال به أبو علي الفارسي وابن...وابن خاروف وهو القول المنسوب إلى سيبويه.

القول الثاني في إعراب هذا الأسلوب: أن حبذا تركبت فصارت كلمة واحدة أن حبذا تركبت فصارت اسمًا فهي مبتدأ وزيد خبره "حبذا زيد" يقولون: "حبذا تركبت فصارت كلمة واحدة اسم كقولك: "الممدوح زيد" فحبذا مبتدأ وزيد خبره، أو بالعكس "فحبذا خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا قول المبرد أنه خبر وقول ابن السراج في الأصول وقول ابن عصفور في شرح الجمل.

وهناك قول ثالث وهو أضعف هذه الأقوال وهو: أن حبذا تركبت فصارت كلمة واحدة تركبت فصارت فعلًا حبذا تركبت فصارت فعلًا ماضيًا وزيد فاعله وقال بذلك بعض ضعفة النحويين فهذه ثلاثة أقوال أقواها الأول، أما القول الثالث فضعيف وأما القول الثاني فهو ادعاء؛ لأن ادعاء التركيب ادعاء لا حاجة له مع إمكان إبقاء الكلام على أصله ولا يصار إلى غير الأصل مع إمكانه.

ثم يذكر ابن مالك بعد ذلك حكمًا يتعلق بحبذا ولا حبذا يذكر حكمًا من أحكام حبذا ولا حبذا فيقول:

وَأَولِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ   تَعْدِل بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

يقول في هذا البيت: إن هذا الأسلوب حبذا ولا حبذا التزمت فيه العرب بلفظ ذا مع المذكر والمؤنث ومع المفرد والمثنى والجمع فيقال مع المذكر: "حبذا زيد" ومع المؤنث يقال: "حبذا هند" ولا يقال: "حبذي هند" وكذلك مع المفرد: "حبذا زيد" ومع المثنى: "حبذا الزيدان" ولا يقال: "حبذان الزيدان" فهذا قوله:

وَأَولِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ

يعني: بعد ذا تذكر المخصوص أيًا كان مذكرًا أو مؤنثًا، مفردًا أو مثنىً أو مجموعًا، لماذا التزمت العرب هذا مع الجميع؟ قال:

فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

يعني: هذا الأسلوب صار يضاهي المثل والمثل لا يغير.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع والسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الإثنين، العاشر من المحرم، بحسب تقويم أم القرى وليلة التاسع بحسب الرؤية وبهذه المناسبة أحث نفسي وإخواني على اغتنام يوم عاشوراء بصيامه ولا يخفى عليكم فضل صيامه ونحن في جامع الراجحي، في حي الجزيرة بمدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع والسبعين، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

في هذه الليلة إن شاء الله تعالى سنشرح باب أفعل التفضيل الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته في عشرة أبيات، ونبدأ الدرس كالمعتاد بقراءة ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب قال:

أفْعَلُ التَّفْضِيلْ

٤٩٦. صُغْ مِنْ مَصُوغ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

٤٩٧. وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِل ... لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِل

٤٩٨. وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا ... تَقْدِيرَاً أو لَفْظَاً بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا

٤٩٩. وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَو جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيرَاً وَأَنْ يُوَحَّدَا

٥٠٠. وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ
٥٠١. هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ
٥٠٢. وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَدَاً مُقَدِّمَا
٥٠٣. كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى ... إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْرَاً وَرَدَاً
٥٠٤. وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى ... عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيْرَاً ثَبَتَا
٥٠٥. كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيْقِ ... أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيْقِ

هذه عشرة أبيات عقد ابن مالك الباب عليها.

اسم التفضل هو: اسم مشتق مصوغ للدلالة غالبًا على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصفة، فالزائد منهما يسمى مفضلًا، والآخر يسمى المفضل عليه أو المفضول.

فقولك:: "فلان أفضل من فلان" يدل على وجود الفضل فيهما، وقوله تعالى: ﴿هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص:٣٤] يدل على وجود الفصاحة في موسى وهارون عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ إلا أنها في هارون أزيد.

وليس من معني اسم التفضيل نفي الصفة هن المفضل عليه فلهذا ليس من الصواب أن يفهم من هذه الآية أن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يكن فصيحًا!، بل يفهم منها أنه كان فصيحًا إلا أن أخاه هارون كان أفصح منه، ولهذا لا يصح أن تقول عن أمر حسن وأمر قبيح أن الأول أحسن من الثاني، وإنما تقول عن أمرين حسنين إن أحدهما أحسن من الآخر.

كما قال المتنبي وابن الطيب:

أَلَـمْ تَـرَ أَنَّ السَّـيْفَ يَـنقصُ قـدْرُهُ ... إذا قيل إنَّ السيفَ أمضى من العصا

لأن التفضيل هنا لا يصح في المعنى؛ لعدم المضاء في العصا فهذا هو معنى

اسم التفضيل.

وأفعل التفضيل هو اسم ممنوع من الصرف؛ للوصفية ووزن الفعل ومثله مؤنثه فُعلى، ومن اسم التفضيل كلمة "خير" وكلمة "شر" إذا كانا بمعنى التفضيل نحو "زيد خيرٌ من عمرو وشرٌ من بكر" فعلى ذلك فهما على وزن أفعل، إلا أن الهمزة حذفت منهما سماعًا؛ لكثرة الاستعمال.

وقد ورد على وزن أفعل حقيقةً أخير وأشر في القليل من المسموع ومن ذلك قراءة ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشَرُّ﴾ [القمر:٢٦] الأشر على وزن أفعل وأما قراءة الجمهور ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾ الأشِر على وزن فعِل فهو صيغة مبالغة كفرح.

وقال رؤبة يمدح بلال: (خير الناس وابن الأخير) فقال "الأخير" لضرورة الشعر، بخلاف ما لو لم يدل على التفضيل فلا يكونان اسمي تفضيل كأن تقول: "عندي خير كثير" "وفيه شر كثير" فهما هنا اسمان على وزن فعلن "خير" "كـ بيتٍ" "شر" "كـ عدٍ" اسمان على وزن فعل وليسا اسمي تفضيل على وزن أفعل وحذفت الهمزة منهما.

إذًا لهما استعمالان فهذه مقدمة قبل أن نبدأ في شرح كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد بدأ هذه الأبيات ببيان كيفية صوغ اسم التفضيل.

نعم، بقيَّ من نعم وبئس بيتان نعود إليهما قبل نكمل شرح يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر نعم وبئس:

وَأَولِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ تَعْدِل بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ
وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَو فَجُرّ بِالبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ

يتكلم هنا على حبذا ولا حبذا، وقد تكلمنا على إعراب حبذا ولا حبذا

والخلاف في ذلك.

فيقول ابن مالك:

وَأَولِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ

أي: كلمة "ذا" في حبذا اذكر بعدها المخصوص بالمدح فتقول: "حبذا زيد" "حبذا هند" فهذا معنى:

وَأَولِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ تَعْدِلِ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

أي: اذكر المخصوص بعد كلمة ذا أيًا كان هذا المخصوص مذكرًا أم مؤنثًا، مفردًا أم مثنًا أم مجموعًا، فتقول: "حبذا زيد وحبذا هند" ولا تقول حبذي هند" وتقول: "حبذا الزيدان" ولا تقول: "حبذان الزيدان" "وحبذا الزيدون" ولا تقول: "حبذون الزيدون" فالمخصوص يذكر بعد "ذا" و "ذا" لا يعدل عنها.

ثم يقول:

فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

يعلل لماذا لم تغير العرب كلمة "ذا" مع المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع! فيعلل ذلك بأن هذا الأسلوب حبذا ولا حبذا جرى عندهم مجرى الأمثال، والأمثال لا تغير حتى ولو اختلف مضربها.

يعني: قولهم مثلًا: (الصيف ضيعتي اللبن) هذا قاله رجل كبير في السن تزوج امرأة صغيرة، وكان غنيًا فيسقيها مما تشاء، ولكنها كرهته وطلبت الطلاق فطلقها فتزوجت من ابن عم لها صغير فعندما أتاهم الشتاء قرصهم الجوع فأرسلت إلى زوجها السابق تطلب منه طعامًا وشرابًا وكان في نفسه شيء فأرسل إليها يقول:

(الصيف ضعتِ اللبن) أي: ضيعتي اللبن في الصيف، فالصيف ظرف زمان

وتقدم وقال: ضيعتي لأنه يخاطب أنثى فلما بلغها ذلك ضربت على كتف ابن عمها وقالت: هذا ومزقه خير منك) المزق وهو الشربة من اللبن يعني: هذا وقليله خير منك ومن كثيرك.

فإذا أردت أن تضرب هذا المثل لإنسان ضيع شيئًا في فرصته ثم تحسر بعد ذلك فإنك ستقول له: الصيف ضيعتي اللبن ولا تقول: ضيعت؛ لأن المثل لا يغير.

وكذلك أن تلوم إنسانًا لم يحكم عمله فلِيم بعد ذلك على عمله تقول له: "يداك أوكتا وفوك نفخ" سواء كان مذكرًا أو كان مؤنثًا، ولهذا المثل قصة أيضًا لكنه سيق على أنه لمذكر فهذا معنى قوله:

فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

ثم قال:

وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرّ ... بِالبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ

يذكر أن هذا الأسلوب له استعمالان:

الاستعمال الأول: هو الذي شرحناه من قبل أت تأتي "ذا" مع الفعل "حب" وتقدمت أحكامه، فتقول: "حبذا زيد" فليس لك في ذلك إلا أن تأتي بالفعل "حب" ثم تأتي بـ "ذا" فاعلًا.

والأسلوب الثاني: أن تأتي بـ "حب" من دون "ذا" فتقول: "حب زيد" بمعنى "حبذا زيد" تمدحه تستعمل "حب" بلا "ذا" وهذا قوله: (وما سوى ذا) يعني: إذا استعملت "حب" من دون "ذا" إذًا الأسلوب الثاني ماذا تفعل؟ ارفع بحب أو فجر بالبا إذًا في الأسلوب الثاني لك وجهان إما أن ترفع فتقول: "حب زيد" وإما أن تجره بالباء فتقول: " حب بزيد" وكلاهما بمعنى "حبذا زيد"

تقول: "حبذا الربيع فصلًا" هذا الأسلوب الأول.

الأسلوب الثاني: ألا تأتي بذا فتقول: "حب الربيع فصلًا" أو "حب بالربيع فصلًا".

ثم قال:

وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ

الأسلوب الأول إذا استعملت ذا مع إذا أردت أن تستعمل ذا مع حب فتقول: "إلا فتح الحاء "حَـ" "حبذا زيد" والأسلوب الثاني إذا لم تستعمل ذا مع حب لك في الحاء الضم وهو أكثر والفتح فتقول: "حُب زيد" وحَب زيد" "وحُب بزيد" "وحَب بزيد هذا شرح البيتين الأخيرين من باب نعم وبئس.

نعود إلى أفعل التفضيل وقد ذكرنا مقدمة في أفعل التفضيل ثم نبدأ الآن مستعينًا بالله بأبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بدأ ابن مالك ببيان كيفية صوغ اسم التفضيل.

سنلاحظ في هذا الباب أن ابن مالك ذكر في هذا الباب صوغ اسم التفضيل وأنواع اسم التفضيل من حيث الاستعمال، وإعمال اسم التفضيل عمل فعله، بينما في اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر وهذه كلها أسماء عاملة عمل أسمائها.

ميز وفصل فجعل أبوابًا خاصة لكيفية صوغها (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين)(وأبنية المصادر) وذكر أبوابًا أخرى لبيان إعمالها عمل فعلها، أما في أفعل التفضيل فإنه ذكر كل ذلك في باب واحد فبدأ هذه الأبيات ببيان كيفية صوغ اسم التفضيل فقال:

صُـغْ مِـنْ مَصُـوغٍ مِنْـهُ لِلتَّعَجُّـبِ   أَفْعَـلَ لِلتَّفْضِـيْلِ وَأْبَ اللَّـذْ أُبِـي

يذكر أن اسم التفضل في أحكام صوغه كفعلي التعجب، وقد ذكرنا صوغ فعلي التعجب وشروط ما يصاغان منه في الباب السابق فكل ما قيل هناك من شروط

فإنها تذكر أيضًا في اسم التفضيل، فما جاز التعجب منه جاز أخذ اسم التفضيل منه، وما لا فلا.

نقول: "فلان أفضل من فلان وأحسن منه وأكبر منه وأكرم منه" كما نقول في التعجب: "ما أفضله وأحسنه وأكبره وأكرمه".

ولا يؤخذ اسم التفضيل من فاقد الشروط فلا يؤخذ من غير الثلاثي كـ "دحرج واستخرج، ولا يؤخذ من غير متصرف كـ "نعم وبئس" ولا مما لا يقبل المفاضلة كـ " مات وفني" ولا من فعل ناقص كـ "كان وسبق الخلاف في ذلك، ولا من فعل منفي، ولا من فعل مبني للمجهول، ولا مما الوصف منه على أفعل وسبق الخلاف في ذلك.

وشذ عن ذلك قول العرب: هو أخصر من كذا" فأخذوه من الفعل اختُصر وهو خماسي مبني للمجهول، وقد اختلف النحويون اختلافًا كبيرًا في صوغ اسم التفضيل وكذلك فعلي التعجب من الفعل الذي وصفه على أفعل، وأشرنا إلى ذلك في باب التعجب وما قيل هناك يقال هنا، كأفعال الألوان والعيوب "كـ حمر فهو أحمر وعور فهو أعور" فقال الجمهور ولا يؤخذ من ذلك اسم تفضيل، ولا فعل تعجب.

وقال بعض النحويين: بل يؤخذ اسم التفضيل وفعل التعجب من ذلك مطلقًا، وقد سُمع من العرب قولهم: "هو أسود من حنك الغراب وأبيض من اللبن" فصاغوا اسم التفضيل من سود فهو أسود، وبيض فهو أبيض وهذا مسموع لا سبيل إلى دفعه أو رده.

وقيل قول ثالث: وهو الوسط في المسألة: إن اسم التفضيل وفعل التعجب لا يؤخذ من ذلك إلا في أمرين:

الأمر الأول: الأبيض والأسود؛ لورود السماع بهما.

والثاني: ما كان معنويًا من هذا الباب داخليًا يعني الفعل الذي الوصف منه على أفعل، معنويًا ليس حسيًا داخليًا لا خارجيًا نحو: هو أبيض من فلان وأحمق من فلان وأرعن منه وأهوج منه وأخرق منه بعض ذلك مسموع كـ "أحمق منه.

القول الثالث: هو القول الأرجح؛ لأنه الأنسب للمسموع، وعلى قول من أجاز ذلك مطلقًا فإنك ستقول "هو أزرق من البحر أو أزرق من السماء"، "وهو أحمر من الوردة" ونحو ذلك وهذا يأباه الجمهور.

ثم بعد ذلك يقول ابن مالك:

وَأبَ اللَّذْ أبِي

"اللذ" لغة من اللغات في "الذي" وجاء في بعض الروايات وأب ما أُبي قال ابن هشام: وهي أحسن يعني: أحسن في اللفظ وإلا فالمعنى واحد.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا بِهِ إلَى تَعَجُّبٍ وُصِل ... لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيْلِ صِل

فذكر في هذا البيت أن فاقد الشروط في التفضيل يؤخذ منه اسم التفضيل كما في باب التعجب أي: بوساطة اسم تفضيل من جامع الشروط فتقول: "فلان أشد استخراجًا من فلان" "وفلان أحسن حمرة من فلان" وهكذا.

ثم بعد ذلك يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنواع اسم التفضيل من حيث الاستعمال وحكم كل نوع فيقول:

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيْلِ صِلهُ أَبَدَا ... تَقْدِيْرَاً أو لَفْظَاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا
وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَو جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيْرَاً وَأَنْ يُوَحَّدَا
وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ ... أُضِيْفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

هَــذَا إِذَا نَوَيْــتَ مَعْنَــى مِــنْ وَإِنْ   لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

❁ **فذكر أن اسم التفضيل من حيث الاستعمال ثلاثة أنواع:**

الأول: المجرد من أل" ومن الإضافة نحو "زيد أفضل من عمرو".

الثاني: المحلى "بأل" نحو "زيد الأفضل".

الثالث: المضاف وهو قسمان:

المضاف إلى نكرة نحو "زيد أفضل رجل".

والمضاف إلى معرفة نحو "زيد أفضل الرجال.

فهذه أنواع اسم التفضيل من حيث الاستعمال، أما أحكامها فنبدأ بالنوع الأول وهو: اسم التفضيل المجرد من "أل" ومن الإضافة فبين ابن مالك حكمه بقوله:

وَأَفْعَــلَ التَّفْضِــيْلِ صِــلهُ أَبَــدَا   تَقْــدِيْرَاً أو لَفْظَــا بِمِــنْ إِنْ جُــرِّدَا
وَإِنْ لِمَنْكُــورٍ يُضَــفْ أَوْ جُــرِّدَا   أُلْــزِمَ تَــذْكِيْرَاً وَأَنْ يُوَحَّــدَا

فذكر أن اسم التفضيل المجرد يجب فيه أمران:

الأول: أن يذكر وأن يوحد أي: أن يلزم التذكير والإفراد مهما كان صاحبه.

والثاني: الواجب فيه أن تأتي بعده من جارة للمفضول نحو "زيد أفضل من عمرو" "وهند أفضل منه" ولا تقول: "فضلى منه" يعني: ما تتطابق وإنما تلزم اسم التفضيل التذكير والإفراد وتأتي بعده بمن "هند أفضل منه" "والزيدان أفضل منه" ولا تقول "الزيدان أفضلان منه" "والزيدون أفضل منه لا أفضلون منه" "والهندات أفضل منه لا فضليات منه ولا فُضل منه" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف:٨].

وقال: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى:٤]فالتزم الإفراد والتذكير وأتى

بمن بعد اسم التفضيل.

وقول النحويين: أنه يجب من جارة للمفضول بعد اسم التفضيل يعني: يجب وجودها، ولم يوجبوا التلفظ بها؛ فلهذا يجب أن توجد سواء لفظ بها أم كانت محذوفة مقدرة، فيجوز أن تحذف وتقدر، والمحذوف المقدر كالملفوظ؛ لاجتماعهما في الوجود فكلاهما من حيث الوجود موجود إلا أن الأول ملفوظ به يعني: لفظه ظهر في الكلام، والآخر حذف لفظه فلم يبرز في الكلام.

وهذه القاعدة نبهت عليها أكثر من مرة: أن المحذوف موجود بخلاف المعدوم، المعدوم هو الذي لم يوجد في الجملة أصلًا هذا معدوم ليس موجودًا في الجملة لو قلت "جاء محمد" الجملة فيها ظرف زمان محذوف أم معدوم؟ هذا معدوم ما فيها ظرف زمان معدوم، لكن لو قلت مثلًا "جاء الذي أحب" هنا عائد من الصلة على الموصول؟ فيه والتقدير "جاء الذي أحبه" الضمير موجود في الجملة ولكنه لم يظهر في اللفظ يعني: حذف لفظه.

ونمثل كثيرًا نمسك بالقلم ونقول "القلم موجود في المسجد"، "القلم موجود في المسجد" من حيث الوجود هو موجود لكن في الصورة الأولى هو موجود ظاهر وفي الصورة الثانية موجود غير ظاهر كونه غير ظاهر لا يعني أنه غير موجود هذا واضح، بل قولهم محذوف يدل على أنه موجود؛ لأن الحذف لا يقع إلا على موجود هل يمكن تذهب إلى معدوم وتحذفه؟ لا، وإنما تأتي إلى شيء موجود وتحذفه، الحذف بمعنى عدم الإظهار تخفيه فأخفيته، فلهذا فإن من يجوز أن تحذف ومع ذلك هي موجودة في الكلام؛ لأنها مقدرة.

المحذوف موجود هذه قاعدة المحذوف كالملفوظ لاجتماعهما في الوجود، إلا أن الحذف لا يطلق على الفاعل ونائب الفاعل فيطلق عليهما ضمير مستتر نحو "محمد قام" أين الفاعل في قام؟ ما نقول محذوف وإنما ضمير مستتر، وإن كانا

اشتركا في عدم الظهور إلا أن الفاعل لا يحذف؛ لأنه عمدة ويقال فيه مستتر؛ لأنه ضمير مستتر، والضمير المستتر موجود في الكلام إلا أن العرب لم تضع له لفظًا.

وأكثر ما تحذف من بعد اسم التفضيل إذا كان اسم التفضيل خبرًا كقولك "زيد أكبر منك وأطول" أي: "زيد أكبر منك وأطول منك" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف:٣٤] أي: وأعز نفرًا منك.

وعندما نقول: أكثر ما تحذف من إذا كان اسم التفضيل خبرًا يعني: سواء كان خبر عن مبتدأ أم كان خبرًا عن غيره يعني: سواء كان خبرًا في الأصل أم كان خبرًا حقيقة، يعني: سواء كان خبرًا أو كان ما أصله الخبر فيشمل خبر كان؛ لأن أصله خبر مبتدأ، ويشمل خبر إن فأصله مبتدأ، ويشمل المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها؛ لأن أصله الخبر فتقول: "كان زيد أكبر منك وأطول" "وإن زيد أطول منك وأكبر" "وظننت زيدًا أطول منك وأكبر" كل ذلك يكثر فيه الحذف.

فأكثر ما تحذف من بعد اسم التفضيل إذا كان اسم التفضيل خبرًا، وقد تحذف بغير ذلك يعني: تحذف واسم التفضيل ليس خبرًا وهو قليل.

ومن ذلك أن تقول: "رأيت زيدًا أطول منك وأعرض" أي: أطول منك وأعرض منك، وأطول هنا حال، ومن ذلك قول الشاعر:

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا ... فظل فؤادي في هواك مضللا

يقول: دنوت أجمل وقد خلناك كالبدر دونتِ أجمل من البدر، وقد خلناكِ كالبدر، ثم قدم فقال: دنوتِ وقد خلناكِ كالبدر أجملا أي: دنوتِ أجملا من البدر فحذف.

وأما قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾ [الأعلى:١٧] فالمعنى والله أعلم والآخرة خير من الأولى وأبقى منها كما قالت الآيات الأخرى: ﴿وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لَّكَ

مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى:٤] والحذف هنا على الكثير؛ لأن اسم التفضيل وقع خبرًا، ومن أجل أن اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة قلنا: يجب فيه الإفراد والتذكير ويجب فيه أن تأتي بعده من جارة للمفضول من أجل ذلك لحن كثير من النحويين ـ أبا نواس في قوله:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها   حصباء در على أرض من الذهب

يقصد الخمرة،كأن صغرى وكبرى من فقاقعها صغرى وكبرى هنا اسم تفضيل مجرد من أل ومن الإضافة فكان الواجب فيه التزام الإفراد والتذكير فيقول: كأن أصغر وأكبر من فقاقعها هذا هو الواجب، وخُرِّج على أنه لم يرد معنى التفضيل فيلزم ذلك، وإنما أراد كأن صغيرة وكبيرة من فقاقعها وسيأتي أن اسم التفضيل إذا لم يرد به التفضيل وإنما أريد به معنى الوصف يعني: معنى اسم الفاعل فإنه يؤخذ فيه حكم اسم الفاعل فتجب فيه المطابقة كاسم الفاعل ويخرج هنا ويخرج حينئذٍ عن أحكام اسم التفضيل وسيأتي ذلك إن شاء الله.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ النوع الثاني من أنواع اسم التفضيل وهو المحلى أو المقترن بأل فقال:

وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ   أُضِيْفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

أي: أن اسم التفضيل المحلى بأل يجب أن يطابق صاحبه في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والتسوية والجمع فتقول: "زيد الأفضل" "وهند الفضلى" ولا تقول: "هند الأفضل" وتقول: "أنتما الأفضلان" ولا تقول: "أنتما الأفضل" وتقول: "الهندان الفضليان" ولا تقول: "الأفضل" وتقول: "أنتم الأفضلون" ولا تقول: "أنتم الأفضل" وتقول: "الهندات الفضليات أو الفضل" ولا تقول: "الأفضل" إذا أردت بذلك اسم التفضيل، تقول: "نحن الأفضلون في السوق" ولا تقول: "نحن الأفضل في السوق" "لسنا الوحيدون ولكننا الأفضل" ترى هذه كلها خطأ

والصواب أن يقول: "لسنا الوحيدين ولكننا الأفضلون" خبر ليس.

قلنا في اسم التفضيل المحلى بأل لا تجوز فيه عدم المطابقة بل تجب فيه المطابقة، ويكثر عند بعض الناس أن يقول: "نحن الأفضل وأنتم الأفضل وما زلنا الأفضل" فما يطابق وهذا يسمونه في أصول النحو القياس الخاطئ؛ لأن السبب في ذلك أنهم قاسوه على اسم التفضيل المجرد، اسم التفضيل المجرد يلزم الإفراد والتذكير ولا يطابقه فتقول: "أنا أفضل وهما أفضل ونحن أفضل وهن أفضل من غيرهن" فليزم في الإفراد والتذكير فقاسوا هذا على هذا وهذا من القياس الخاطئ.

إذًا فالمحلى بأل تجب فيه المطابقة ولا يؤتى بعده بمن جارة للمفضول يعني: لا تقول: "زيد الأفضل من عمرو" "وأنت الأكبر من أخيك" وسُمع هذا قليلًا في ضرورة الشعر كقول الأعشى:

ولســـت بـــالأكثر مـــنهم حصـــى وإنمـــــا العـــــزة للكـــــاثر

فقال: ولست بالأكثر منهم حصل ضرورة شعرية ولو قال على القياس لقال: ولست بالأكثر منهم حصل، أو ولست بالأكثر حصل.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ النوع الثالث من اسم التفضيل وهو المضاف فذكر أولًا: المضاف إلى نكرة فقال في بيت قرنه من قبل:

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَو جُرِّدَا أُلزِمَ تَذْكِيْرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

فاسم التفضيل المضاف إلى نكرة يلزم التذكير والإفراد ولا تأتي بعده من جارة للمفضول، فتقول: "زيد أفضل رجل"، و"هند أفضل امرأة" ولا تقول: "فضلى امرأة" "وأنتما أفضل رجلين" ولا تقول: "أنتما أفضلا رجلين" "وأنتم أفضل رجال" "والهندان أفضل امرأتين" "والهندات أفضل النساء" ولا تقول: "زيد أفضل رجل من عمرو" "ونحن أفضل رجال من زيد" فلا تأتي بمن جارة

للمفضول بعد المضاف إلى نكرة، فهذا هو قول ابن مالك:

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَو جُرِّدَا   أُلْزِمَ تَذْكِيرَاً وَأَنْ يُوَحَّدَا

ثم يذكر بعد ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ اسم التفضيل المضاف إلى معرفة فيقول:

وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيْفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ   لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

فيذكر أن اسم التفضيل المضاف إلى معرفة إذا قصد به التفضيل يجوز فيه الوجهان: أن يطبق قواعد المطابقة

الأول: عدم المطابقة أي: التزام التذكير والإفراد.

والوجه الثاني: المطابقة ولا تأتِ بعده من جارة للمفضول.

تقول: "الزيدان أفضل قومي" الزيدان مثنى، أفضل مفرد مذكر، أفضل قومي أضفته إلى معرفة تجوز عدم المطابقة، وتجوز المطابقة فتقول: "الزيدان أفضلا قومي" "والزيدون أفضل قومي" "والزيدون أفضل قومي أصلها أفضلون ثم حذفت النون للإضافة "أفضل قومي أو أفاضل قومي" تجمعه جمع مذكر سالم أو تجمعه جمع تذكير، "وهند أفضل قريباتي" عدم المطابقة، والمطابقة "هند فضلى قريباتي" "والهندان أفضل قريباتي" "والهندان فضليا قريباتي" ذكر ابن مالك أن اسم التفضيل المضاف إلى معرفة إذا قصد منه التفضيل جاز لك فيه المطابقة وعدم المطابقة، وهذا هو قوله:

وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيْفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

الذي أضيف إلى معرفة ذو وجهين عن ذي معرفة، وذكرنا الأمثلة على ذلك، ومن الشواهد على المطابقة قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود:٢٧] هم جمع، أراذلنا ولو أردت عدم المطابقة في الكلام لكنت تقول: "هم أرذلنا" ومن

ذلك أيضًا من المطابقة في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُواْ فِيهَاۖ﴾ [الأنعام:١٢٣] بالمطابقة وتجوز عد المطابقة فتقول في الكلام "وكذلك جعلنا في كل قرية أكبر مجرميها".

ومن شواهد عدم المطابقة أي: التزام التذكير والإفراد قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة:٩٦] لتجدنهم جمع، ثم قال: أحرص مفرد فلم يطابق، والمطابقة جائز فتقول في الكلام: إن جمعت أحرص جمع مذكر سالم أحرصون أحرصين فتقول: "ولتجدنهم أحرصي الناس" بأحرصين ثم تحذف النون، أو تجمع جمع تكسير فتقول: ولتجدنهم أحارص الناس كل ذلك جائز.

ومن ذلك قول الشاعر:

وميَّــة أَحســن الثقلــين جيــداً ... وســالفةً وأَحســنهم قــذالا

مية مؤنث فجاء باسم التفضيل مذكرًا مية أحسن الثقلين؛ لأنه أضافه إلى معرفة، ولو طابق التفضيل لكان ذلك جائزًا فيقول: "ومية حسنى الثقلين".

قلنا المطابقة وعدم المطابقة هنا جائزة في اسم التفضيل المضاف إلى معرفة إن قصدت التفضيل وقد اجتمعا المطابقة وعدم المطابقة في قوله عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ في الحديث المشهور: «**إنَّ مِن أحبِّكم إليَّ وأقربِكُم منِّي مجلسًا يومَ القيامةِ أحاسنكُم أخلاقًا..الحديث**».

ففي قوله: أحبكم وأقربكم لم يطابق حذف الجمع الآن فقال: أحب وأقرب لم يطابق ولو طابق لجمع فكان يقول: ألا أخبركم بآحابكم إليّ وأقاربكم، ثم قال: أحاسنكم أخلاقًا فطابق جمع ولو لم يطابق لجاز فكان يقال: أحسنكم أخلاقًا.

ثم قال ابن مالك:

هَـــذَا إِذَا نَوَيْـــتَ مَعْنَـــى مِـــنْ وَإِنْ لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

يقول: إن اسم التفضيل المضاف إلى معرفة يجوز فيه الوجهان: المطابقة وعدم المطابقة إذا نويت به التفضيل هذا معنى:

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ

يعني: إذا نويت التفضيل أن شيئًا أفضل من شيء، وإذا لم تنوِ التفضيل يعني: أردت باسم التفضيل معنى الوصف يعني: أردت بمعنى اسم التفضيل معنى اسم الفاعل فحينئذٍ تجب المطابقة؛ لأنه صار بمعنى اسم الفاعل كما أن اسم الفاعل يطابق تقول: "محمد قائم" "وهند قائمة" المطابقة وجوبًا، "والزيدان قائما" بالمطابقة "والزيدون قائمون" بالمطابقة اسم الفاعل يطابق أو لا يطابق يجب أن يطابق في كل أحواله وهكذا كل اللغة يجب أن تطابق إلا في اسم التفضيل المذكور هنا فإذا لم ترد باسم التفضيل معنى التفضيل، وإنما أردت به معنى الوصف يعني اسم الفاعل أو الصفة المشبهة فحينئذٍ يخرج عن كونه اسم تفضيل، ولو كان على وزن أفعل إلا أن المراد به معنى اسم الفاعل والصفة المشبهة.

لذلك مثلًا قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧] وهو أهون عليه يعني: الإعادة أهون من البدء وهو الذي بدأ الخلق في البداية، فإذا ماتوا يوم القيامة سيعيدهم هذا رد على منكري البعث أقررتم بأن الله الآن هو الذي خلقكم في البداية ثم أنكرتم أن يعيدكم يوم القيامة والإعادة في العقل أسهل من البداية قال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ أهون هنا على بابها يعني: الإعادة يوم القيامة أهون على الله من البدء فالبدء أصعب من الإعادة؟ ليس الكلام على بابه وإنما أهون هنا بمعنى هين بمعنى الصفة المشبهة يعني: وهو هين عليه؛ لأن كل الأشياء أمام قدرة الله عَزَّوَجَلَّ

متساوية ليس شيء أهون من شيء أو شيء أصعب من شيء، وإنما كلها إذا قال لها كن فتكون؛ فلهذا قرروا أن أهون هنا ليست أفعل تفضيل وإنما يراد به الصفة المشبهة هين.

وكذلك نحو قوله تعالى: ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ [الإسراء:٥٤] أو ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأنعام:٥٣] أعلم هنا ليس اسم تفضيل ليس المراد ربكم أعلم منكم بكم، فيقارن ويوازن بين علمه عَزَّوَجَلَّ وعلم البشر ويقول لا الله أعلم لا، لا موازنة ولا مفاضلة بين علم الله عَزَّوَجَلَّ وعلم البشر، نعم الله عَزَّوَجَلَّ له علم يليق به وبعض مخلوقاته لها علم يليق بها لا ينكر هذا الأمر، لكن الذي ينكر الموازنة بالتفضيل أن تقول: هذا أعلم من هذا وذكرنا ذلك في بداية اسم التفضيل وذكرنا قول المتنبي:

أَلَـمْ تَـرَ أَنَّ السَّـيْفَ يَـنقصُ قـدْرُهُ إذا قيـل إنَّ السيفَ أمضى مـن العصا

ما يصح ذلك في المعنى، وكذلك لا يصح في المعنى أن الله أعلم من عباده على معنى التفضيل، وإنما المعنى والله أعلم "ربكم عالم بكم أو عليم بكم" ينسب تمام العلم له عَزَّوَجَلَّ بذلك، ولكنه خاطبهم بما يعرفون من لغتهم.

ومن ذلك قول الشنقرى وقول الصعاليك قال:

وإن مـدتْ الأيـدي إلى الـزاد لـم أكـن بـأعجلهم، إذ أجْشَـعُ القـوم أعجـل

هنا بأعجلهم أعجل على صيغة أفعل ولكنهم قرروا أن هذا الاسم ليس باسم تفضيل، وإنما المراد بعاجلهم بمعنى اسم الفاعل؛ لأنه يمدح نفسه فيقول:

إذا اجتمعنا على الزاد على الأكل لم أكن بأعجلهم أعجل واحد هذا مذموم هو يريد أن يمدح نفسه يقول: إذا اجتمع الأكل لم أكن من الأولين، بل أتركهم يأكلون ثم أكون آخرهم، فهو لا يدعي لنفسه أنه الأول بل ينفي عن نفسه أنه الأول

وأنه الثاني وأنه الثالث بل يقول: أقدمهم على نفسي ثم أكون الأخير، ولا يكون المدح إلا بذلك؛ لأنه يمدح لا يخبر مجرد إخبار وإنما هو يمدح نفسه ففي ذلك يكون المعنى لم أكن بعاجلهم يعني: لم أكن من المتعجلين منهم الأول متعجل والثاني متعجل والثالث متعجل فهو ينفي عن نفسه هذه الصفة أصلًا.

ومن ذلك قول الفرزدق يمدح نفسه ويذم جريرًا يقول:

إنّ الذي سَمَكَ السّماءَ بَنى لَنَا   بَيْتًا، دَعَائِمُهُ أعَزُّ وَأطْوَلُ

فأعز وأطول هنا ليسا اسم تفضيل، وإنما صفات بمعنى عزيزة وطويلة بيتًا دعائمه عزيزة وطويلة، ولو قلنا إن اسم التفضيل على معناهما لكان في البيت مدحًا لجرير، والفرزدق كما هو معلوم لا يقر بجرير بالفضل ولا يقر لجرير ببيت له دعائم عزيزة وطويلة إلا أن بيته أعز وأطول، فلو قلنا أن المعنى على ذلك بيتًا دعائمه أعز وأطول يعني: جرير له بيت دعائمه عزيزة وطويلة ولكن بيتي دعائمه أعز وأطول من جرير ومعلوم أن جرير نسبه ليس بذاك.

فمعرفة المعنى مهمة لتحديد نوع الوصف فليس كل اسم جاء على وزن أفعل كان اسم تفضيل حتى يكون المعنى على معنى من هذا إذا نويت معنى من يعني: إذا كان المعنى على التفضيل.

بعد أن ذكرنا أن اسم التفضيل قد يأتي بمعنى اسم الفاعل فيخرج عن معنى التفضيل اختلفوا هل هذا ينقاس أم لا ينقاس؟ يعني: نقف على ما سمع ولا نقيس أم يجوز أن نقيس عليه؟ اختلفوا في ذلك فقيل لا ينقاس، فقال المبرد والمحققون إنه ينقاس إذا دل على ذلك دليل من قرينة أو عرفٍ أو نحو ذلك، أي دليل نحو أن يمدح إنسان عندك بالكرم فتقول: الله أكرم" أنت لا تدرك أن تقارن بين كرم الله وبين كرم هذا الرجل ثم تفضل كرم الله!، وإنما تريد أن تقول الله هو الكريم حقًا الكرم الحقيقي المطلق وهذا لا ينفي وجود كرم عند غيره كرم يناسب ذلك

المخلوق.

فهذا هو معنى قول ابن مالك:

هَــذَا إِذَا نَوَيْــتَ مَعْنَــى مِــنْ وَإِنْ ... لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

والسؤال: هذا البيت:

هَــذَا إِذَا نَوَيْــتَ مَعْنَــى مِــنْ وَإِنْ ... لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

كم رقمه في الألفية؟ هو البيت الأول بعد الخمسمائة فبتمامه تكتمل نصف الألفية وبذلك نكون بحمد الله تعالى قد انتهينا من شرح نصف الألفية.

نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يطرح فيما سبق البركة والنفع والفائدة، وأن يكون مفهومًا مفهمًا، وأن يجعله خيرًا لقائله وحافظه وسامعه، وأن يجعله خيرًا لنا في الدنيا والآخرة وفي الحياة وبعد الممات، وأن يجعل خيره في الآخرة يوم نلقاه أعظم وأكثر وأفرح منه في الآخرة إنه على كل شيء قدير.

ويبقى على ذلك نصف الألفية والباقي في المعتاد أقل من الماضي، فإنك لو نظرت في شروح الألفية لوجدت أننا قد تجاوزنا الآن قرابة الثلثين أو أكثر بقليل أو أقل بقليل؛ لأن ما سبق أبواب نحوية الكلام فيها واسع، وأحكامها متعددة وأساليبها كثيرة والذي سيأتي فيه نحو وأكثره صرف والكلام فيه أقل مما سبق والخلاف فيه أقل مما سبق فلهذا لعلكم تلحظون منذ بداية هذا الفصل أننا صرنا نشرح أبياتًا كثيرة وكنا من قبل ربما نشرح في الدرس الواحد بيتين أو ثلاثة أو أربعة أبيات وصرنا في هذا الفصل نشرح عشرة أبيات أو أقل أو أكثر.

ثم قال ابن مالك بعد ذلك:

وَإِنْ تَكُــنْ بِتِلْــوِ مِــنْ مُسْــتَفْهِمَا ... فَلَهُمَــا كُــنْ أَبَــدًا مُقَــدِّمَا

كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْرَاً وَرَدَاً

يتكلم في هذين البيتين على مسألة سهلة واضحة فقد قررنا من قبل أن اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة يجب أن يأتي بعده من جارة للمفضول، ومن هذه لا يجوز أن تتقدم على اسم التفضيل، تقول: "زيد أفضل من عمرو" ولا يجوز أن تقول: "زيد من عمرو أفضل" علل من ذلك بتعليلات لا تهمنا الآن، فمن مع مجرورها لا تتقدم على اسم التفضيل؛ إلا في موضعين مذكورين في هذين البيتين:

الموضع الأول: إذا جرت من اسم استفهام وهذا هو قوله:

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا

كأن تقول: "زيد ممن أفضل" زيد مِن هذا حرف الجر مَن اسم استفهام، أفضل اسم التفضيل الأصل "زيد أفضل مِن مَن؟ إلا أن الاستفهام تجب له الصدارة في جملتها فلهذا يتقدم اسم استفهام وما جره على اسم التفضيل فتقول: "زيد ممن أفضل".

ونكمل الشرح إن شاء الله في الدرس القادم.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثمانون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته في هذه الليلة؛ ليلة الإثنين السابع عشر من المحرم من سنة (ثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف)، في جامع الراجحي في مدينة الرياض، نعقد بحمل الله وتوفيقه الدرس المتم للثمانين من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-.

في الدرس الماضي يا إخوان كنا تكلمنا على باب (أفعل) التفضيل، وشرحنا ستة أبيات من هذا الباب، وبقي لنا أربعة أبيات منه، نبدأ هذا الدرس-إن شاء الله تعالى- بشرحها، ثم ننتقل بعد ذلك إلى الباب التالي، نقرأ هذه الأبيات الباقية من باب (أفعل) التفضيل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر باب أفعل التفضيل:

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَدَاً مُقَدِّمَا
كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى ... إِخْبَارِ التَّقْدِيْمُ نَزْرَاً وَرَدَاً
وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى ... عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيْرَاً ثَبَتَا
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيْقِ ... أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيْقِ

رَضِيَٱللَّهُعَنهُ وأرضاه، يتكلم رَحِمَهُٱللَّهُ في البيت السابع والثامن على ما كنا ذكرناه من قبل؛ من أن أفعل التفضيل المجرد لا بدَّ أن يأتي بعده (من) جارةً للمفضول، كأن تقول: محمدٌ أفضل من زيد، وعمروٌ أطول من خالد، وهكذا.

و(من) ومجرورها لا يجوز أن يتقدم على أفعل التفضيل؛ فتقول: زيدٌ من عمروٍ أفضل، وخالدٌ منك أكثر مالًا، وهكذا، إلا في موضعين: فإن (من) ومجرورها يتقدمان على أفعل التفضيل، وذكر ذلك ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ في هذين البيتين.

المسألة الأولى: التي يتقدم فيها (من) ومجرورها على أفعل للتفضيل إذا جرت (من) اسم استفهام، فحينئذٍ يجب أن تتقدم (من) واسم الاستفهام الذي جرته على أفعل التفضيل، فتقول: زيدٌ ممن أفضل؟! أي: زيدٌ ممن أفضل، (من) هذه التي تأتي بعد أفعل التفضيل، (من) هذا اسم استفهام جرته (من).

فحينئذٍ يجب وجوبًا أن تقدم (من) واسم الاستفهام؛ للقاعدة المعروفة أن لأسماء الاستفهام الصدارة في جملتها، لا نقول في الكلام، وإنما في جملتها في الجملة التي يقع فيها اسم الاستفهام، اسم الاستفهام لا بدَّ أن يكون في أول هذه الجملة.

فقولك: زيدٌ أفضل من عمروٍ، زيدٌ مبتدأ، وأفضل من عمروٍ هذا خبر، فإذا قلت زيدٌ ممن أفضل؟ فإن اسم الاستفهام لا بدَّ أن يتصدر الخبر، فتقول: زيدٌ ممن أفضل؟ وتقول: مشروعنا من ماذا أصغر؟ فتُقدم من ماذا على أفعل التفضيل.

وهذا قول ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا

أي: الجار (من)، والمجرور اسم الاستفهام.

كُنْ أَبَدَاً مُقَدِّمَا

أي: وجوبًا، ثم مثَّل لذلك بقوله:

كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ

الأصل: أنت خيرٌ ممن؟ ثم تقدم الجار واسم الاستفهام الذي جره، فقال:

مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ

ويُلحظ على مثال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قدم الجار واسم الاستفهام على المبتدأ، فقال:

مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ

ولم يكتفِ بتقديمه على الخبر على أفعل التفضيل فقط، فيقول: أنت ممن خيرٌ، فهذه هي المسألة الأولى التي يتقدم فيها (من) ومجرورها على أفعل التفضيل.

والمسألة الثانية: التي يتقدم فيها (من) ومجروها على أفعل التفضيل في ضرورة الشعر، ففي الشعر يجوز ذلك، ومن ذلك قول الفرزدق:

فقالت لنا أهلًا وسهلًا وزودت ... جنى النحل بل ما زودت منه أطيب.

والأصل: بل ما زودت أطيب منه، ثم قدم منه على أفعل التفضيل.

ومن ذلك قول ذو الرُومة:

ولا عيب فيها غير أن سريعها قطوفٌ ... وألا شيء منهن أكسلُ.

أي: ولا شيء أكسل منهن.

ومن ذلك قول جرير:

إذا سايرت أسماءُ يومًا ظعينةً ... فأسماء من تلك الظعينة أملحُ.

أي: أسماء أملح من تلك الظعينة، ففي هذين البيتين بيَّن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم تقدم (من) ومجرورها على أفعل التفضيل.

الخلاصة: أن (من) ومجرورها يجب أن يتأخرا على أفعل التفضيل إلا في موضعين:

الأول: إذا جرت اسم استفهام، فيجب تقديمها على أفعل التفضيل.

والثاني: في ضرورة الفعل، وهذا جائز؟

ثم يختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب بالكلام على إعمال اسم التفضيل عمل فعله، فيقول:

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى ... عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيْراً ثَبَتَا
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيْقِ ... أَولَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيْقِ

وكنا أشرنا في الدرس الماضي إلى أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كل الأسماء العاملة عمل فعلها كان يفصل، فيجعل لعملها بابًا خاصًا، كإعمال اسم الفاعل، وإعمال المصدر، ونحو ذلك، ثم يجعل بابًا آخر خاصًا بأبنيتها وأوزانها وصياغتها.

أما في أفعل التفضيل فإنه جمع كل ذلك في بابٍ واحد، فذكر في هذا الباب وزن أفعل التفضيل، وطريقة صياغته، وشرحنا ذلك في الدرس الماضي، وذكر في آخر هذا الباب أيضًا إعمال اسم التفضيل عمل فعله؛ والسبب في ذلك -والله أعلم- ما يأتي:

وهو أن إعمال اسم التفضيل قليلٌ، ليس كإعمال بقية الأسماء العاملة عمل فعلها، فإن إعمالها كثير، أما إعمال اسم التفضيل فكما سيأتي أنه قليلٌ نزرٌ، ولإعمال اسم التفضيل عمل فعله حالتان؛ اسم التفضيل من حيث إعماله عمل فعله له حالتان:

الحالة الأولى: ألا يقع فعله موقعه.

والحالة الثانية: أن يقع فعله موقعه.

نبدأ بالحالة الأولى؛ الحالة الأولى ألا يقع فعله موقعه، يعني لا يصح أن تنزع أفعل التفضيل وأن تضع مكانه فعله الذي صيغ منه، مثال ذلك أن تقول: محمدٌ أفضل من عمرو، لا يصح أن تقول: محمدٌ يفضل من عمروٍ، لا يستقيم الكلام بذلك، فأفعل التفضيل هنا لا يقع فعله موقعه، وحكمه حينئذٍ أنه لا يعمل في اسمٍ ظاهر.

أفعل التفضيل إذا لم يقع فعله موقعه لا يعمل في اسمٍ ظاهر؛ يعني لا يرفع اسمًا ظاهرًا، ولا ينصب اسمًا ظاهرًا، الاسم الظاهر كما قلنا أكثر من مرة يقابل الضمير، بل يكتفي برفع الضمير المستتر، الضمير المستتر كل الأسماء العاملة عمل فعلها تعمل فيه، لا إشكال في ذلك، حتى ولو ما توافرت الشرط فيها، فإنها تعمل في الضمير المستتر.

فأنت تقول في: محمدٌ أفضل من عمروٍ، محمدٌ مبتدأ، وأفضل خبر، طيب، أفضل هذا اسم تفضيل مصوغ من فضُل يفضل، فلا بدَّ له من فاعل، فاعله ضميرٌ مستتر تقديره هو، يعني أفضل هو من عمروٍ.

وهكذا في بقية الأسماء العاملة عمل فعلها، كاسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، حتى لو لم تتوافر فيها شروط الإعمال فإنها تعمل في الضمير المستتر؛ فقولك في اسم الفاعل: محمدٌ قائمٌ، محمدٌ مبتدأ، وقائمٌ خبر، قائم اسم فاعل من قام يقوم، فأين فاعله؟ ضمير مستتر تقديره قائمٌ هو، وهكذا.

فلهذا لا يجوز مثلًا أن تقول: زيدٌ أفضل أبوه من عمروٍ، لا تقل: زيدٌ أفضل أبوه من عمروٍ، كما تقول: زيدٌ قائمٌ أبوه، ومحمدٌ مكرمٌ أبوه، انظر، قائمٌ أعملته في

الاسم الظاهر أبوه، لكن في أفعل التفضيل قلنا: لا يعمل إذا لم يقع فعله موقعه، فلا تقل: محمدٌ أفضل أبوه من عمروٍ، تريد محمدٌ يفضل أبوه، لا، ما يصح؛ لأن الفعل لا يقع موقعه.

وأشار ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى هذه الحالة بقوله:

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ

أي: نادرٌ، يشير بذلك إلى لغةٍ قليلةٍ جدًا ذكرها سيبويه عن بعض العرب؛ أنهم يُعمِلون أفعل التفضيل في الظاهر مطلقًا حتى في هذه الحالة، لكنها لغةٌ نادرة، أما جمهور العرب فإنهم لا يُعمِلون أفعل التفضيل إذا لم يقع فعله موقعه، نعم.

طالب: (@٢٣:١٤:٠٠)؟

لغات العرب يُقال عنها، يعني يُحكم عليها حكمًا موضوعيًا، أو كما يقولون: وصفيًا، يعني يقولون: هذه لغة قليلة، هذه لغة نادرة، هذه لغة كثيرة، وهكذا، هذا من حيث الحكم، كل العرب حُجة، إلا أن هؤلاء كثيرون، وهؤلاء قليلون، وقد يكونوا نادرين، يعني هؤلاء لغتهم وصلتهم إلى حد النزر، يعني شيء نادر جدًا، هذا الحكم على اللغة.

طيب، فإن قلنا: ما حكم القياس عليها؟ هذا شيء آخر، القياس عليها، القياس عن البصريين لا يُقاس إلا على الكثير، فاللغة نفسها محترمة، لكنه لا يُقاس عليها.

طيب، هذه الحالة الأولى لأفعل التفضيل من حيث العمل.

الحالة الثانية لأفعل التفضيل من حيث العمل أن يقع فعله موقعه؛ يعني يمكن أن تنزع أفعل التفضيل، وأن تضع مكانه فعله، فحينئذٍ يجوز ويصح أن يعمل عمل فعله، فيعمل في الظاهر، يرفع الفاعل الظاهر، وذلك في كل موضعٍ وقع فيه اسم التفضيل بعد نفيٍ أو نهيٍ أو استفهام، وكان مرفوعه -يعني فاعله- أجنبيًا مفضلًا

على نفسه باعتبارين.

انظر الضابط ما أطوله! فيه طول؛ وذلك في كل موضعٍ وقع فيه اسم التفضيل بعد نفيٍ أو نهيٍ أو استفهام، وكان مرفوعه أجنبيًا مفضلًا على نفسه باعتبارين، اختصر النحويين هذا الضابط، ويسمون هذه المسألة بمسألة..؟ مسألة مشهورة في النحو، يسمونها مسألة الكحل في النحو.

مسألة الكحل في النحو: هي المسألة الوحيدة التي يعمل فيها أفعل التفضيل عمل فعله، ماذا يُراد بها؟ أن يقع أفعل التفضيل بعد نفيٍ أو شبهه، يعني نفيٍ أو نهيٍ أو استفهام، ويكون مرفوعه أجنبيًا مفضلًا على نفسه باعتبارين، هذا أسلوب من الأساليب العربية الفصيحة، كأن تقول مثالهم: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، هذه مسألة الكحل.

ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فقولك: ما رأيت رجلًا أحسن، هذا أفعل التفضيل، أحسن: أفعل، في عينه الكحل: الكحل فاعل، فاعلٌ بماذا؟ بأحسن؛ لأنها بمعنى يحسُن، يعني ما رأيت رجلًا يحسُن في عينه الكحل منه في عين زيد.

طيب، ومن ذلك الحديث المشهور في فضل العامل الصالح في أيام عشر ذي الحجة، في بعض رواياته قال عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**ما من أيامٍ أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة**»، هنا يفضل الصوم، وفُضِل على نفسه باعتبارين: الصوم في أيام عشر ذي الحجة، والصوم في غيرها، ففضل الشيء على نفسه باعتبارين؛ قال: هو باعتبار الأول أفضل منه في الاعتبار الثاني.

طيب، الشاهد في قوله: أحب «**ما من أيامٍ أحب..**»، أحب أفعل تفضيل، بمعنى يحب، يعني ما من أيامٍ يحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة، ومنه قول

سُحيم بن أُثيل الرياحي، قال:

مررت على وادي السباع

وادي مشهور عند العرب.

مـررت علـى وادي السـباع ولا أرى	**كـوادي السـباع حـين يظلـم واديًـا**
أقـل بـه ركـبٌ أتـوه تئيـةً	**وأخـوف إلا مـا وقـي الله سـاريا**

الشاهد في قوله: أقل به ركبٌ، أي يقل به ركبٌ، أتوه تئيةً يعني يمشون الهوينة، هذا يقل فيه؛ لأن أكثر الناس إذا أتوا إلى هذا الوادي المظلم المخيف يجدون السير حتى يجاوزه.

وهذه الحالة هي التي أشار إليها ابن مالك في قوله:

وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيْرَاً ثَبَتَا

يعني ثبت إعمال فعله في هذه الحالة ثبوتًا كثيرًا، مثَّل لذلك بقوله:

كَلَـنْ تَـرَى فِـي النَّـاسِ مِـنْ رَفِيْـقِ	**أَولَـى بِـهِ الفَضْـلُ مِـنَ الصِّـدِّيْقِ**

نعم، فالفضل مع الصديق أفضل وأكثر منه مع غيره، والصديق هو أبو بكر الصديق الأكبر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والخلاصة في إعمال اسم التفضيل أن يُقال أن اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر على كل حال، الضمير المستتر يرفعه أفعل التفضيل على كل حال، نحو: زيدٌ أفضل من عمرو، أي: أفضل هو، وكقولك: زيدٌ الأفضل، أي: زيدٌ الأفضل هو، ولا يرفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل إلا في أسلوبٍ واحد، يسميه النحويون مسألة الكحل، فإعمال اسم التفضيل قليلٌ جدًا؛ ولعل هذا هو السبب الذي جعل ابن مالك لا يخصه ببابٍ مستقل، وإنما يُدرجه في بابٍ واحد مع صياغة أفعل التفضيل.

انتهينا الآن من أفعل التفضيل، وبانتهائنا منه -بحمد الله تعالى- ننتهي من نصف الألفية كما ذكرنا في الدرس الماضي؛ لأن نصفها في قوله:

هَـــذَا إِذَا نَوَيْـــتَ مَعْنَـــى مِـــنْ وَإِنْ ... لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

هذا نصف الألفية، وأشرنا إلى ذلك في الدرس الماضي، وبنهاية الكلام على أفعل التفضيل أيضًا ينتهي الكلام على الأسماء العاملة عمل فعلها، أو الأسماء التي تعمل عمل فعلها؛ لأن ابن مالك كان يرتب النحو كما رأيتم؛ الجملة الإسمية وأحكامها: المبتدأ والخبر، والنواسخ التي تدخل على الجملة الإسمية؛ كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظن وأخواتها، وأعلم وأرى، ثم الجملة الفعلية وأحكامها: الفاعل ونائب الفاعل، والمفاعيل الخمسة، ثم انتقل بعد ذلك إلى الأحكام المشتركة، بدأ بالمنصوبات: الحال والتمييز والاستثناء، ثم ذكر المجرورات: الاسم المجرور بحرف الجر، ثم الاسم المجرور بالإضافة.

ثم بعد ذلك ذكر الأسماء العاملة عمل فعلها، وخلط في أثنائها الكلام على بعض الأساليب العربية، فتكلم على إعمال المصدر، وإعمال أسماء الأفعال، وإعمال اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وأفعل التفضيل، وفي أثناء هذه الأبواب أدخل الكلام على باب التعجب، وباب نعم وبئس.

ابن هشام في أوضح المسالك مع أنه شرحٌ لألفية ابن مالك، إلا أنه حاول أن يُرتب بعض الأشياء التي يرى فيها خلل، فأخر نعم وبئس والتعجب بعد أبواب الأسماء العاملة عمل فعلها؛ لكي تكون الأسماء العاملة عمل فعلها متتابعة، ثم يأتي بعد ذلك الكلام على نعم وبئس.

الشاهد: أننا الآن انتهينا من مجموعة أبواب تجتمع في الأسماء العاملة عمل أفعالها، فلينتقل بعد ذلك ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ إلى موضوعٍ آخر من موضوعات

النحو وأبوابه الكبرى، ليتكلم لنا على التوابع، سيبدأ الكلام الآن على التوابع، والتوابع متعددة كما سيأتي، فسيذكرها تباعًا حتى تنتهي، فإذا انتهت هذه التوابع تجده سينتقل بعد ذلك إلى الكلام على النداء، ثم إعراب الفعل المضارع.

طيب، ننتقل بعد ذلك إلى الكلام على التوابع، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأن الألفية كمتن ابتدأ مباشرة بالكلام على النعت، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول بيتٍ من أبيات هذا الباب.. مع أنه عقد هذا الباب في أربعة عشر بيتًا، قال في أول بيتٍ من أبيات هذا الباب:

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءِ الأُوَل　　　نَعْتٌ وَتَوكِيْدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَل

فالنعت.. إلى آخر كلامه، فأول بيتٍ في هذا الباب ذكر فيه التوابع؛ فلهذا نتكلم على التوابع إجمالًا قبل أن نبدأ بالكلام على النعت.

سبق يا إخوان أن تكلمنا في باب المعرب والمبني، وقلنا إن الأسماء كل الأسماء لا بدَّ لها من حكمٍ إعرابيٍ رفعٍ أو نصبٍ أو جر، الأسماء كلها معربة أو مبنية بجميع أنواعها.

الأسماء كلها لا بدَّ لها من حكمٍ إعرابي رفعٍ أو نصبٍ أو جر، ثم نقول الآن: هذه الأسماء التي لا بدَّ لها من حكمٍ إعرابي حكمها الإعرابي إما أن يكون ثابتًا لها، لا يتغير، وهذا هو الأصل والأكثر في اللغة في النحو، والأمثلة على ذلك كثيرة وكلها مرت أو أغلبها مر، كالمبتدأ ما حكمه الإعرابي؟ الرفع، هل يتغير مرة النصب ومرة الجر؟ لا، الرفع، حكم ثابت للمبتدأ ولا يتغير.

الاسم إذا كان مبتدأً فحكمه ثابت وهو الرفع، وكذلك الخبر والفاعل ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، كل هذه الأسماء حكمها الرفع، ولا يمكن أن يتغير عن الرفع، وكذلك المفاعيل الخمسة: به، وفيه، وله، ومعه،

والمطلق، وكذلك الحال والتمييز، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، هذه الأسماء كلها حكمها النصب، حكمٌ ثابتٌ لا يتغير، لا يكون أبدًا الرفع أو الجر.

وكذلك الاسم المسبوق بحرف جر، أو الاسم الواقع مضافًا إليه، حكمهم الجر ولا يتغير، فهذه أسماءٌ لها أحكامٌ إعرابية، ولكنها أحكامٌ إعرابية ثابتة لا تتغير، وهناك أسماءٌ في اللغة العربية لها أحكام، لا بدَّ لها من حكم، لكن لها حكمٌ إعرابيٌ غير ثابت، ولها حكم إعرابي ولكنه ليس ثابت، يتغير بتغير حكم متبوعه؛ لأنه يتبع متبوعه في حكمه الإعرابي رفعًا ونصبًا وجرًا، وكذلك جزمًا.

هذه الأسماء التي لها حكمٌ إعرابي ولكنه ليس ثابتًا بل يتغير، يسمونها التوابع؛ وهي النعت والعطف والتوكيد والبدل، يسمونها التوابع، لماذا سموها التوابع؟ لأن لها حكمًا إعرابيًا ولكنه ليس ثابتًا، بل تتبع في حكمها الإعرابي لمتبوعها، إن كان مرفوعًا فحكمها الرفع، أو منصوبًا فحكمها النصب، أو مجرورًا فحكمها الجر، وكذلك إن كان مجزومًا فحكمه الجزم؛ فلهذا يسميها بعض المتأخرين بإمعات النحو؛ لأن لها حكمٌ، ولكنها لا تستقل به ولا تختص به، بل تتبع متبوعه في ذلك.

فعلى ذلك لو أردنا أن نعرف التابع في النحو، نقول: التابع هو الاسم الذي يتبع متبوعه في الإعراب، وأنواع التوابع أربعة عدها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الشطر الثاني فقال:

نَعْتٌ وَتَوكِيْدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَل

فالأول: هو النعت، وسيأتي أنه يسمى الصفة، والنعت قسمان: النعت الحقيقي، والنعت السببي.

والتابع الثاني: التوكيد، وهو قسمان: التوكيد المعنوي، والتوكيد اللفظي؟

والتابع الثالث: العطف، يقولون العطف يعنون المعطوف، وهو نوعان: عطف البيان، وعطف النسق.

والرابع: البدل، وهو أقسامٌ ستأتي-إن شاء الله تعالى-.

ثم إن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ سيذكر هذه التوابع مرتبةً كما ذكرها في البيت؛ نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدل، فبدأ بالنعت، فعقده رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما قلنا في أربعة عشر بيتًا، نبدأها بقراءتها، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

النَّعْتُ

٥٠٦. يَتْبَعُ فِي الإعْرَابِ الأَسْمَاء الأوَل ... نَعْتٌ وَتَوكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَل

٥٠٧. فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ... بِوَسْمِهِ أَو وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

٥٠٨. وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلاَ كَامْرُرْ بِقَومٍ كُرَمَا

٥٠٩. وَهُوَ لَدَى التَّوحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَو ... سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوا

٥١٠. وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالمُنْتَسِبْ

٥١١. وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكّرَاً ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَراً

٥١٢. وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ

٥١٣. وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيْرَاً ... فَالتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

٥١٤. وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ ... فَعَاطِفَاً فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ائتَلَفْ

٥١٥. وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيْدَيْ مَعْنَى ... وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

٥١٦. وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِرَاً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

٥١٧. وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا أَو بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

٥١٨. وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَاً ... مُبْتَدَأً أَو نَاصِبَاً لَنْ يَظْهَرَا

٥١٩. وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ

فبدأ الكلام على النعت كما رأيتم بتعريفه، فقال:

فَالنَّعْــتُ تَــابِعٌ مُــتِمٌّ مَــا سَــبَقْ   بِوَسْــمِهِ أَوْ وَسْــمِ مَــا بِــهِ اعْتَلَــقْ

الوسم: الصفة؛ فلهذا يُعرِفون النعت، فيقولون: النعت هو التابع الذي يُكمل متبوعه ببيان صفةٍ من صفاته، نحو: مررت برجلٍ كريم، أو ببيان صفةٍ من صفات شيءٍ يتعلق به، نحو: مررت برجلٍ كريمٍ أبوه، النعت هو التابع الذي يُكمِل متبوعه ببيان صفةٍ من صفاته، أو صفةٍ من صفات شيءٍ يتعلق به.

ننتبه، هو التابع، والتابع عرفنا التابع يعني يتبع المتبوع في الإعراب، التابع الذي يُكمِل متبوعه، يعني أن المتبوع الآن يأتي النعت فقط ليُكمِله بذكر صفةٍ من صفاته، مهمة النعت أنه فقط يذكر صفةً من صفاته، فقولك: جاء محمد، وقولك: جاء محمدٌ الكريم، انتبهوا لكلامي جيدًا يا إخوان، هما في المعنى العام شيءٌ واحد، أردت أن تُسند المجيء إلى محمد، جاء محمد أو جاء محمدٌ الكريم شيء واحد، فأنا وأنت إذا كنا نعرف محمدًا هذا، أنا وأنت نعرف محمدًا، هذا اسمه محمد، فأقول لك: جاء محمد، فهمت ماذا أريد أن أقول.

ثم قلت لك: جاء محمد الكريم، هو نفس المعنى، أني أُسند المجيء إلى محمد، لكنني في قولي: جاء محمد الكريم أضفت شيئًا، أنني وصفته بصفةٍ من صفاته، وهي الكرم، فالكرم هل هو أمرٌ كان يعمله في أثناء المجيء أم أن الكرم مجرد صفة من صفاته؟ صفة من صفاته.

ولذلك لا يكون النعت إلا بصفةٍ معروفةٍ في الموصوف، فتقول: جاء زيدٌ السريع، إذا كان معروفًا بالسرعة، أما إذا كان معروفًا بالبطيء إلا أنه في ذلك الوقت جاء مسرعًا، هو معروف أنه بطيء، لكن في هذه اللحظة جاء مسرعًا، هل تقول: جاء زيدٌ السريع؟! خطأ، إذا قلت: جاء زيدٌ السريع، معنى ذلك أنك جعلت السرعة صفةً من صفاته المعروفة، يعني المتكررة المعروفة فيه.

وكذلك لو قلت: جاء زيدٌ الطويل، فمعنى ذلك أنك تصفه بصفةٍ معروفةٍ فيه، والطول ليست صفةً معروفة فقط بل صفةٌ ثابتة؛ لأن الصفات إما أن تكون صفات ثابتة ملازمة كالطول والقصر، والعور والعمى ونحو ذلك، هذه صفات إذا وُجدت دامت، طبعًا قد تنقطع لكن ما دامت موجودة فهي متصلة، قد تنقطع مثلًا بعملية، لكن ما دامت موجودة فهي مستمرة، أو صفات عارضة طارئة؛ كالمجيء، كالركض ونحو ذلك، فهذه صفات تأتي وتذهب.

وبهذا يتبين لنا الفرق بين النعت والحال، الفرق بينهما من حيث النحو واضح؛ النعت تابع، والحال منصوب، أريد الفرق بينهما من حيث المعنى وليس فقط من حيث النحو، من حيث المعنى الفرق بينهما: دلالتهما متعاكسة، دلالة النعت والحال متعاكسة، فالنعت يدل على أن الصفة معروفةٌ في المنعوت، ولا يدل على وجودها في أثناء الفعل.

فإذا قلت: جاء زيدٌ السريع، فمعنى ذلك أم السرعة صفة من الصفات المعروفة لزيد، لكنه في أثناء المجيء، جاء زيدٌ، هل كان مسرعًا؟! هل قولك: جاء زيدٌ السريع، هنا هذه صفة نعت: السريع، هل يدل على أنه في أثناء المجيء كان مسرعًا؟! لا تدل على ذلك، طبعًا لا تدل عليه ولا تنفيه، ما تدل على ذلك، وإنما تدل على أن هذه الصفة من الصفات المعروفة فيه.

وأما الحال بالعكس، الحال تدل على أن هذه الصفة موجودةٌ في الموصوف في أثناء الفعل، ولا تدل على أن هذه الصفة من الصفات المعروفة لهذا الموصوف، فإذا قلت: جاء زيدٌ سريعًا أو مسرعًا، فمعنى ذلك أنه في وقت المجيء في وقت الفعل كان متصفًا بالسرعة، طيب، في غير وقت المجيء يعني قبله أو بعده!!

هل قولك: مسرعًا في هذا المثال: جاء زيدٌ مسرعًا أو سريعًا، تدل على أنه من قبله متصف بالسرعة، ومن بعده متصف بالسرعة، يعني أن السرعة صفة معروفة

له؟ ما تدل على ذلك، قولنا: لا تدل على ذلك يعني أنها لا تثبت ولا تنفي، ليس معناه أنها تنفي، لا، هي لا تدل ولا تنفي، هي فقط تدل على إثبات صفة السرعة لزيد وقت المجيء، هذه دلالة الحال.

إذًا فدلالة النعت ودلالة الحال في أصلهما دلالةٌ متعاكسة، وقد تأتي قرائن أخرى تدل على أن الصفة النعت موجود في أثناء الفعل، وقد تأتي قرائن على أن صفة الحال أيضًا موجودة قبل أو بعد، هذه قرائن أخرى، القرائن لا بدَّ من الأخذ بها، والأدلة يجب أن يؤخذ بها، لكن الكلام على المعنى الأصلي للنعت والمعنى الأصلي للحال.

طيب، وعليه إذا كان زيدٌ هذا معروفًا بالسرعة، وجاء غير مسرع، وأنت تريد أن تصفه بالسرعة، فيجب أن تقول: جاء زيدٌ السريع، ولا يصح حينئذٍ أن تقول: جاء زيدٌ مسرعًا أو سريعًا؛ لأن قولك: السريع لا تدل على أنه في أثناء المجيء كان متصفًا بهذه الصفة، إذًا قولك: جاء زيدٌ السريع، السريع ما فائدتها؟!

فقط تبين صفة من صفات زيد، تكمله، ما معنى تكمله؟ يعني إن كان غير واضح عند المخاطب، ربما أنك لم تعرف زيدًا هذا من هو، جاء زيدٌ؛ لأنك ربما تعرف أكثر من زيد، في ثلاثة، أربعة، خمسة، فأنا أذكر هذه الصفة من باب تكميله لك، يعني توضيحه لك، أذكر صفة من الصفات التي تميزه عن غيره، جاء زيدٌ السريع، جاء زيدٌ المجتهد، جاء زيدٌ التاجر، جاء زيدٌ النجار، أنا لا أريد أنه الآن يفعل هذه الصفة، وإنما أريد أن أُكمله، أُكمل معناه عندك، وستأتي معاني النعت بعد قليل.

طيب، فإن كانت الصفة ثابتةً في الموصوف، قلنا قبل قليل: الصفة قد تكون ثابتة أو طارئة، فإن كانت الصفة ثابتة كالطول والقصر، والعور والعمى، فهذه تأتي بها على أنها نعت أم حال؟ أم يجوز فيها الوجهان؟ هذه لا تأتي إلا نعتًا، هذه لا تأتي

حالًا، لا تأتي إلا نعتًا، تقول: جاء زيدٌ الطويل، جاء زيدٌ الأعور، جاء زيدٌ القصير، ولا يصح أن تقول: جاء زيدٌ طويلًا.

لأن قولك: جاء زيدٌ طويلًا، معنى ذلك أن طويلًا لا تدل على أنه من قبل طويل أو قصير، وقولك: طويلًا، لفظها يدل على ذلك ولا ما يدل أنه طويل من قبل؟! قولك: طويل، يعني من قبل أنه طويل ولا ما هو بطويل؟! قلت: طويل معنى ذلك أنه قبل ساعة كان قصير؟!! وقبل سنة كان قصير؟!! طويل طويل، تقول: قصير قصير، هذه صفة دائمة.

إذًا فانتقد معنى الكلمة مع معنى الحال، معنى الحال يعني أن هذا الموصوف يتصف بالصفة وقت الفعل فقط، ولا دلالة فيها على إثبات الصفة له من قبل أو بعد، والصفة الدائمة الثابتة تدل على ثبات الصفة من قبل ومن بعد أو لا تدل؟ تدل، فتناقض معنى الصفة الثابتة مع معنى الحال؛ فلهذا الصفة الدائمة لا تأتي حالًا، فيقولون في شروط الحال: من شروط الحال أن تكون صفةً منتقلة، يعني طارئة، يعني يمكن تأتي وتذهب، كالجلوس، كالقيام، كالركض، ونحو ذلك، لكن ما تأتي الحال للصفات الثابتة.

طيب، فإن كان زيدٌ هذا معروفًا بالسرعة، وجاء مسرعًا، وجاء في هذه الحالة مسرعًا، ماذا تقول؟

طالب: (@٠٠:٤٥:٢٨).

نعم، لكن ما تدل على أنه في ذلك في هذا الوقت مسرع، جاء زيدٌ السريع مسرعًا، جميل.

هنا يُقال يعني ننظر إلى قصدك الأول، هل تريد أن تبين أن السرعة صفةٌ من صفاته، فتقول: جاء زيدٌ السريع، أم أن اعتناءك الأول ببيان صفته وقت المجيء،

فتقول: جاء زيدٌ مسرعًا؟! فإذا قلت: لا، أنا أريد أن أبين الأمرين، أنه في وقت مجيئه كان مسرعًا، وأن السرعة من صفاته المعروفة، فنقول: اجمع بين النعت والحال، فتقول: جاء زيدٌ السريع مسرعًا.

لأنك يمكن أن تقول-إن كان زيدٌ هذا معروفًا بالبطيء- جاء زيدٌ البطيء مسرعًا، هل في هذا خطأ أو تناقض؟ هل تقول لا هذا متناقض كيف جاء زيدٌ البطيء مسرعًا؟! ما في تناقض، التناقض أن تقول: جاء زيدٌ البطيء السريع، هذا تناقض، أو جاء زيدٌ بطيئًا مسرعًا، هذا تناقض.

لكن جاء زيدٌ البطيء مسرعًا، يعني جاء زيدٌ الذي من صفته المعروفة أنه بطيء، لكن في هذا الوقت خالف صفته وجاء مسرعًا، فهذا معنًى صحيح، فإذا جاز أن تقول: جاء زيدٌ البطيء مسرعًا، جاز أن تقول: جاء زيدٌ السريع مسرعًا؛ لتبين هذين الأمرين.

طيب، فإن قلت: هل الجمع بين النعت والحال في هذا المثال: جاء زيدٌ السريع مسرعًا من باب التوكيد؟ التوكيد هو أن تأتي بكلمة معناها معروف من قبل، ثم تأتي بها فقط لتقوي هذا المعنى المعروف من قبل، هذا يسمونه توكيد، أما إذا جاءت الكلمة دالةً على معنى جديد لا يعرف إلا من لفظها ما تسمى تأكيدًا، فهل الجمع بينهما من باب التوكيد؟

طالب: (@٠٠:٤٧:٥٧)

أحسنت، نعم، الظاهر لي أنه ليس من باب التوكيد؛ لاختلاف دلالتهما، فالسريع نعت له دلالة يدل على أن السرعة من صفاته المعروفة، ولا يدل على أنه في وقت الفعل كان متصفًا بالسرعة، والحال بالعكس يدل على أنه في وقت المجيء متصفًا بالسرعة، ولا يدل على أن السرعة من صفاته المعروفة.

وتأمل في نحو قولك: رأيت زيدًا الخطيب، الخطيب هل يدل أنه كان يخطب في أثناء رؤيتك له؟ لا، وإنما أن الخطابة من صفاته المعروفة، وقولك: رأيت زيدًا خطيبًا، يعني أنه في أثناء رؤيتك إياه كان يفعل ذلك، فلك أن تقول: رأيت زيدًا الخطيب خطيبًا، نعم.

بعد أن تكلمنا على تعريف النعت، نعود فنقول: وهذا التعريف الذي شرحناه هو الذي قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيته:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ   بِوَسْمِهِ أَو وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

يقول: النعت تابعٌ يتم أي يكمل، ما سبقه: أي متبوعه، بوسمه: أي ببيان صفةٍ من صفاته، أو وسم ما به اعتلق: أي ببيان صفةٍ في شيءٍ يتعلق به، وفي البيت إشارةٌ إلى أن النعت قسمان: النعت الحقيقي والنعت السببي.

النعت الحقيقي: وهو ما دلَّ على صفةٍ في المتبوع؛ نحو: جاء زيدٌ الكريم، أو جاء رجلٌ كريم.

والنعت السببي: هو ما دلَّ على صفةٍ في شيءٍ يتعلق بالمتبوع؛ نحو: جاء زيدٌ الكريم أبوه، أو جاء رجلٌ كريمٌ أبوه.

وسيأتي-إن شاء الله- قريبًا الكلام على حكم النعت الحقيقي والنعت السببي، لكنني أحب أن أذكر الآن فائدة النعت، ما فائدة النعت؟

فالنعت-كما سبق- للدلالة على صفة من الصفات المعروفة في الموصوف، ولا تدل على أن هذا الموصوف بهذه الصفة المعروفة فيه، النعت لا يدل على أن هذا الموصوف كان يفعل هذا الصفة في أثناء الفعل، جاء زيدٌ السريع، قولنا: السريع لا يدل على أن زيدًا كان يفعل السرعة في أثناء المجيء، هو لا يدل على ذلك، طيب، يدل على ماذا؟ ما معناها؟ هذا معنى المكمل، هذا معنى أنه يكمل

صاحبه، يكمل المتبوع.

فائدة النعت: يعني يمكن أن نعيدها إلى فائدتين كبيرتين أو إجماليتين؛ لأن المتبوع إما أن يكون متعينًا قبل النعت، يعني أنه معروف واضح أو لا، فإن لم يكن معروفًا قبل النعت، يعني لو قلت لك: جاء محمد، لم تعرف من محمد هذا؛ لأنك تعرف أكثر من إنسان محمد، أو قلت لك: افتح الباب، طيب، الباب يعني يمكن أن يُطلق على أشياء كثيرة الباب، هذا الباب وهذا الباب وهذا الباب.

فإذا كان المتبوع لم يتعين، ففائدة النعت تبينه وتوضيحه وتخصيصه، يقولون: توضيحه إذا كان المتبوع معرفة، ويقولون: تخصيصه إذا كان المتبوع نكرة، فإذا قلت مثلًا: مررت بزيدٍ، وفي الحي أكثر من واحد اسمه زيد، فقلت: مررت بزيدٍ الخياط، قولك: الخياط هنا لماذا؟ تريد فقط أن توضحه وأن تبينه، يعني أن تميزه عن غيره من الزيدين.

وإذا كان المتبوع نكرة ولم تتبين، فيأتي النعت لتخصيصها؛ كأن أقول لك: اشتري قلمًا أحمر، إن فهمت القلم الذي أريد انتهى الأمر، إن ما فهمته وقلت لك: أحمر، فقلت لك: أحمر لكي أخصصه، أخصص القلم الذي أريد، اشتري قلمًا أحمر، فأحمر هذه نعت، ما فائدة النعت هنا؟ التخصيص، تخصيص هذه النكرة.

إذًا فإذا كان المنعوت المتبوع غير متعين وغير واضح، فالنعت إنما يأتي لتبيينه وتوضيحه، يقولون: توضيح إذا كان منعوته معروفة، والتخصيص إذا كان نكرة، طيب.

فإذا كان المنعوت معروفًا بين المتكلم والمخاطب، بين المتكلم والسامع، جاء محمدٌ، وأنت تعرف محمدًا هذا الذي أريد، ما في لبس فيه، تعرف أني أريد محمد هذا، فهل اتضح لك وبان وتعين أم لا؟ تعين، ومع ذلك يصح ويجوز أن

يقول العربي: جاء محمد، وأن يقول: جاء محمدٌ الكريم، حتى ولو كان محمدٌ هذا عُرِف بين المتكلم والمخاطب.

فلماذا يأتي بالنعت مع أن المنعوت معروف ومتعين بين المتكلم والمخاطب؟! لفوائد؛ يمكن أن نأخذها ونتتبعها نحن، يفهمها العربي حتى لو ما قيلت، لكن يمكن أن نذكر أشهرها أو أهمها؛ منها مثلًا: المدح، جاء محمدٌ الكريم، لا أريد أن أُعينه عن محمدين آخرين، وإنما أردت أن أمدحه بهذه الصفة مثلًا، جاء محمدٌ الطويل، إن كان معروفًا.

وإن لم يكن معروفًا، فأقول: الطويل؛ لتوضيحه وتمييزه عن بقية المحمدين مثلًا، وإن كان معروفًا بيني وبينك فلماذا تقول: الطويل؟ إما لمدحه إن كان الطول عنده هؤلاء مدح، أو لذمه إن كان الطول عند هؤلاء ذمًا، فهذه فائدة النعت: المدح.

ومن ذلك لا شك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١]، بسم الله: لفظ الجلالة الله واضح هذا، لا يحتاج إلى توضيح ولا إلى نعت يوضحه، فقولك: الرحمن، هل لتمييز الله عن شيء آخر؟! سبحان الله عن ذلك، لا، وإنما هو لمجرد المدح، لمدحه عَزَّوَجَلَّ بهذه الصفة، وكذلك الرحيم.

ومن المعاني للنعت: الذم؛ كقولك: مررت بزيدٍ الفاسق، الذم هنا واضح، طيب، لو قلت مثلًا: مررت بزيدٍ.. أخشى أن آتي بصفة ثم يعني تُفهم على غير المراد، لكن مثلًا: مررت بزيدٍ يعني دعونا نقول كناس مثلًا، مررت بزيدٍ الكناس، الكناس هنا للذم أم لشيءٍ آخر؟ يختلف بحسب زيدٍ هذا، هل هو زيد معروف بيني وبينك أم ليس معروفًا؟

إن لم يُعرف بيني وبينك، ما عرفت زيد، مررت بزيدٍ فما عرفت، فأردت أن

أُبينه لك من زيد هذا، فقلت: الكناس، أنا لم أقل الكناس هنا ذمًا، وإنما قلته تعيينًا للتعريف به، فإن كان معروفًا بيني وبينك، لماذا تقول الكناس؟ ليس للتعيين، لشيءٍ آخر، والظاهر أنه للذم.

فعند العامة الآن عندما يقول مثلًا: فلان وفلان، وما عُرِف، يقول: الأعور، الأعور تعريفًا لا ذمًا، حتى بعض العامة يقول ذلك، يقول: تعريفًا لا ذمًا، يعني فقط أريد أن أُعرفه لك بهذا الأمر، لا أن أذمه بهذه الصفة؛ لأن العربي يعرف أن النعت قد يأتي لمجرد التعريف، لا يُراد به ذمًا ولا مدحًا ولا شيئًا آخر، فقط يريد به التوضيح إن لم يكن المنعوت واضحًا.

وقد يأتي لمعاني آخر غير التوضيح كالذم والمدح؛ ومن ذلك لا شك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل:٩٨]، أعوذ بالله من الشيطان، الشيطان معروف عند المسلمين وغير المسلمين، فالرجيم ليست لتعيينه وتوضيحه، وإنما لذمه بذلك.

ومن فوائد النعت-إذا كان المنعوت متعينًا واضحًا-: الترحم، كأن تقول: مررت بزيدٍ المسكين، أو بزيدٍ المريض، أو بزيدٍ المكسور، وهناك أيضًا فوائد ومعاني أخرى للنعت كالتعميم؛ كقولك مثلًا: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، لماذا قلت: الطائعين والعاصين؟ لتُعلمني وتبين لي عباد الله؟ نعرف عباد الله، عباد الله معروفين، كل مخلوق هو عبدٌ لله، فلماذا قلت: الطائعين والعاصين؟ للدلالة على التعميم.

ومن معاني وفوائد النعت الإبهام؛ كقولك: تصدق بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرة، تريد أن تُبهِم أي صدقة.

ومن معاني النعت-وهو المعنى الثامن وهو الأخير-: التأكيد؛ كأن تقول:

أمس الدابر لا يعود، أمس يكون القادم؟! ما يمكن أن يكون القادم، لماذا قلت: الدابر؟ أعرف أنه الدابر، وأمس معروف، فقلت: الدابر من باب التأكيد؛ لأن أمس لا يكون إلا دابرًا.

والتوكيد-كما قلنا أكثر من مرة- كل كلمةٍ معناها معروفٌ قبل التلفظ بها، أي كلمة معناها مرعوف قبل التلفظ بها، فإنك إنما تذكرها وتتلفظ بها للتأكيد، لا لمعنًى جديد، وهذا يكون في كل أبواب النحو، يكون في النعت، يكون في الحال، يكون في التمييز، يكون في المفعول المطلق؛ لأن التوكيد من أهم وأعظم المعاني التي يقصد إليها العربي.

ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة:١٣]، كم نفخة حينئذٍ؟ نفخةٌ يعني نفختين!! لا شك أنها واحدة، فلماذا وصفهاعَزَّوَجَلَّ بنفخةٌ واحدةٌ؟ ليخبرنا أنها واحدة ليست اثنتين، أو فقط للتأكيد؟ للتأكيد؛ لأن نفخةٌ فعلةٌ تدل على الوحدة من لفظها.

كل هذه المعاني السبعة الأُول يسمون النعت فيها النعت الكاشف، أو النعت المؤسس، أي: النعت الذي يكشف عن معنًى لا يُعرف إلا بلفظها، لو قلت مثلًا: جاء زيدٌ العالم، لا نعرف أنه عالم حتى تقول العالم، يسمى الكاشف، يكشف عن شيء لا يُعرف إلا بالتلفظ بالنعت، والمؤسس يعني يؤسس لمعنًى جديد.

وأما النعت في المعنى الأخير التأكيد فإنه يسمى التأكيد، ولا يسمى كاشفًا ولا مؤسسًا، وهذا كثير في الكلام، يعني لو قلت مثلًا: أكلت من التفاح الأحمر تفاحةً حمراء، لماذا قلت: حمراء؟ تأكيدًا؛ لأنه معروف أن التفاحة حمراء، لن تكون تفاحةً صفراء وأنت أكلت من التفاح الأحمر! فقلت: لماذا قال العربي هنا: حمراء؟ فقط للتأكيد، ليس لمعنى من المعاني السابقة.

وتقول مثلًا: أعرف من الرومِ رجلًا روميًا، روميًا: نعت، ما فائدته؟ التأكيد، وهكذا يكون في كل أبواب النحو حتى في التمييز؛ التمييز كأن تقول مثلًا: أيام الشهر ثلاثون يومًا، يومًا تمييز، لكن ما فائدة التمييز هنا؟ الكشف والتأسيس عن معنى جديد أم التأكيد؟ التأكيد، قولك: أيام الشهر واضحة أنه ثلاثون يومًا.

وكذلك في الحال؛ لو قلت مثلًا: تبسم زيدٌ ضاحكًا، فتبسم ضاحكًا من قولها، ما يمكن تبسم باكيًا، تبسم يعني ضاحكًا، فضاحكًا جاءت لتأكيد التبسم، وإن كان بينهما فرق دقيق في المعنى اللغوي، وهكذا.

إذًا فهذه هي معاني وفوائد النعت، أحب أن أختم هذا الدرس -لأنه لا يتسع أن نشرح أبياتًا أخرى في باب النعت- بمسألة؛ وهي أن هناك ثلاثة مصطلحات يكثر دورها واستعمالها، وقد تخفى معانيها والعلاقة بينها، وهي: النعت، والصفة، والوصف، ولعلي أشرت أحيانًا إلى الفرق بينها بسرعة، ولكني أريد أن أبين، هذا أوان تبيين الفرق بينها.

النعت والوصف والصفة، فنبين الفرق بينها باختصار؛ فنقول: أما النعت؛ النعت من حيث المعنى اللغوي يعني عند العرب في الجاهلية في المعاجم اللغوية، النعت عند العرب أكثر المعاجم اللغوية تجعل النعت للوصف بالحسن، إذا أردت أن تصف إنسان بصفة حسنة تقول: نعته بالكرم، نعته بالمروءة، لا تقول: نعته بالجبن، لا، النعت يكون للأمور الحسنة.

والصفة في اللغة: عامة، تكون للحسن والقبيح، تقول: وصفته بالكرم، ووصفته بالجبن، هذا الذي عليه أكثر المعاجم اللغوية.

أما من حيث الاصطلاح النحوي: الاصطلاح عند علماء النحو؛ فالنعت هو الذي شرحناه قبل قليل؛ التابع الذي يُكمِل متبوعه ببيان صفةٍ من صفاته، أو صفةٍ

من صفات شيءٍ يتعلق به، هذا النعت.

وأما الوصف وجمعه أوصاف فأكثر النحويين يريدون به الاسم الدال على حدثٍ وصاحبه، الوصف في النحو هو الاسم الدال على حدثٍ وصاحبه، ويشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، هذه هي الأسماء التي نسميها بالأوصاف، اسم الفاعل وصف، واسم المفعول وصف، والصفة المشبهة وصف، وصيغ المبالغة وصف، واسم التفضيل وصف؛ لأنها تدل على وصفٍ في الموصوف.

وهذه الأسماء-كما رأيتم- الخمسة: اسم الفاعل والمفعول.. إلى آخره، قد تقع خبرًا: محمدٌ راكضٌ، وتقع نعتًا: جاء محمدٌ الراكض، وتأتي حالًا: جاء زيدٌ راكضًا، وتأتي غير ذلك، فإذا تبين ذلك تبين لنا أن النعت.. مصطلح النعت هذا إعراب، مصطلح إعراب، النعت مصطلح إعراب مثل: مبتدأ وخبر وحال وتمييز ونعت، هذا مصطلح إعراب.

أما وصف هذا ليس مصطلح إعراب، وإنما هو نوع من أنواع الاسم، الاسم له أنواع، قد يكون علمًا، قد يكون معرفةً، قد يكون نكرةً، قد يكون وصفًا، ما معنى وصفًا؟ أي: اسمًا دالًا على حدثٍ وصاحبه، كاسم الفاعل، فقولك: راكض يعني يدل على الحدث وهو الركض، وعلى صاحبه وهو فاعله، كلمة راكض تدل على الركض وعلى من فعله، فهناك فرقٌ واضح بين النعت والوصف.

بقيت الصفة، الصفة وجمعها صفات، الصفة استعمالها عند النحويين واسع، فيُطلقونها على النعت، فتكون مرادفًا للنعت، يُقال: نعت أو صفة، جاء محمدٌ الكريم، الكريم: نعت أو صفة، فالكوفيون من النحويين يستعلمون مصطلح النعت فقط، وأما البصريون فإنهم يستعملون المصطلحين: النعت والصفة.

تقول: جاء زيدٌ السريع، أعرب السريع؟ تقول: نعت، أو تقول: صفة، فإن قلت: نعتٌ قلت نعتٌ مرفوع، وإن قلت: صفة قلت صفةٌ مرفوعة، وتُطلق الصفة عند النحويين أيضًا على الوصف بمعناه السابق الاسم الدال على حدثٍ وفاعله، يُطلقونها على هذا ويُطلقونها على هذا، والاستعمال هو الذي يبين المراد.

وعليه إذا قيل: جاء زيدٌ السريع، السريع نعت؟ نعم، صفة؟ نعم، وصف؟ نعم، طيب، وإذا قلت: محمدٌ قائمٌ، قائمٌ نعت؟ خبر، ليس نعتًا، النعت إعراب، محمدٌ قائمٌ، هذا خبر وليس نعتًا، طيب هل هو وصف؟ وصف لأنه اسم فاعل، هل هو صفة؟ صفة بمعنى وصف لا بمعنى نعت.

تأمل في هذا الكلام، وراجعه على بال صلاة العصر -إن شاء الله- وستجد أنه واضح، أما الوقت لا يتسع لأكثر من ذلك.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الحادي والثمانون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة الطيبة، ليلة الإثنين (الرابع والعشرين من شهر المحرم من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائةٍ وألف)، نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد-بحمد الله وتوفيقه- الدرس (الحادي والثمانين) من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-.

في الدرس الماضي يا إخوان كنا توقفنا عند باب النعت، قرأنا الأبيات في هذا الباب، ثم شرحنا منها بيتين فقط؛ البيت الأول والثاني، نبدأ الدرس-إن شاء الله تعالى- بقراءة الأبيات كلها، ثم نشرح ما تيسر مما بقي منها.

قال ابن مالك-عليه رحمة الله-:-

النَّعْتُ

يَتْبَعُ فِي الإعْرَابِ الأَسْمَاء الأوَل ... نَعْتٌ وَتَوكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَل

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ... بِوَسْمِهِ أَو وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلاَ كَامْرُرْ بِقَومٍ كُرَمَا

وَهُــوَ لَـدَى التَّوحِيْـدِ وَالتَّـذْكِيْرِ أَو ... سِـوَاهُمَا كَالفِعْـلِ فَـاقْفُ مَـا قَفَـوا
وَانْعَـتْ بِمُشْـتَقَ كَصَـعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِـبْهِهِ كَـذَا وَذِي وَالمُنْتَسِـبْ
وَنَعَتُـوَا بِجُمْلَـةٍ مُنَكَّـرَاً ... فَأُعْطِيَـتْ مَـا أُعْطِيَتْـهُ خَبـراً
وَامْنَـعْ هُنَـا إِيْقَـاعَ ذَاتِ الطَّلَـبِ ... وَإِنْ أَتَـتْ فَـالقَولَ أَضْـمِرْ تُصِـبِ
وَنَعَتُـوا بِمَصْـدَرٍ كَثِيْـرَاً ... فَـالتَزَمُوَا الإِفْـرَادَ وَالتَّـذْكِيْرَا
وَنَعْـتُ غَيْـرِ وَاحِـدٍ إِذَا اخْتَلَـفْ ... فَعَاطِفَـاً فَرِّقْـهُ لاَ إِذَا ائْتَلَـفْ
وَنَعْـتَ مَعْمُـولَيْ وَحِيْـدَيْ مَعْنَـى ... وَعَمَـلِ أَتْبِـعْ بِغَيْـرِ اسْـتِثْنَا
وَإِنْ نُعُـوتٌ كَثُـرَتْ وَقَـدْ تَلَـتْ ... مُفْتَقِـرَاً لِـذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَـتْ
وَاقْطَـعْ أَوَ اتْبِـعْ إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنَـا ... بِـدُونِهَا أَو بَعْضِـهَا اقْطَـعْ مُعْلِنَـا
وَارْفَـعْ أَوِ انْصِـبْ إِنْ قَطَعْـتَ مُضْـمِرَاً ... مُبْتَـدَأً أَو نَاصِـبَاً لَـنْ يَظْهَـرَا
وَمَـا مِـنَ المَنْعُـوتِ وَالنَّعْـتِ عُقِـلْ ... يَجُـوزُ حَذْفُـهُ وَفِـي النَّعْـتِ يَقِـلّ

ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ كما ترون عقد الباب على أربعة عشر بيتًا؛ أما البيت الأول فذكر فيه التوابع وعدها، وشرحنا هذا البيت، وفي البيت الثاني تكلم رَحِمَهُ اللَّهُ على تعريف النعت، وشرحنا هذا البيت أيضًا بشيءٍ من التفصيل.

أما في هذه الليلة-إن شاء الله- فنكمل ما تيسر من باقي هذه الأبيات، وقبل أن نبدأ أحب أن أذكر بأن هذه الليلة-إن شاء الله تعالى- ستكون آخر ليلةٍ في هذا الفصل.

هذا الدرس هو آخر درسٍ في هذا الفصل-إن شاء الله تعالى- لأن الامتحانات على الأبواب، وسنعاود الدرس-إن شاء الله تعالى- مع أول أسبوع من أسابيع الدراسة في الفصل القادم-إن شاء الله تعالى-.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ الأشياء التي يتبع فيها النعت المنعوت، فقال:

وَلـيُعْطَ فِـي التَّعْرِيـف وَالتَّنْكِيـرِ مَـا ... لِمَــا تَــلاَ كَــامْرُرْ بِقَــوم كُرَمَــا
وَهُــوَ لَــدَى التَّوحِيْــدِ وَالتَّــذْكِيْرِ أَو ... سِــوَاهُمَا كَالفِعْــلِ فَــاقْفُ مَــا قَفَــوا

سبق يا إخوان أن النعت كبقية التوابع يجب أن يتبع منعوته في الإعراب رفعًا أو نصبًا أو جرًا، هذا لا كلام فيه، وكذلك في التعريف والتنكير يجب أن يتبع النعت المنعوت في التعريف والتنكير على كل حال.

يعني سواءٌ أكان النعت حقيقًا، نحو: جاء رجلٌ كريمٌ، وجاء الرجل الكريم، أم كان النعت سببيًا نحو جاء رجلٌ كريمٌ أبوه، وجاء الرجل الكريم أبوه، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَليُعْطَ فِي التَّعْرِيف وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلاَ

أي يُعطى النعت أيًا كان في التعريف والتنكير، التعريف أو التنكير في الذي تلاه النعت، أي: أن النعت يتبع المنعوت في التعريف أو في التنكير، ثم مثَّل لذلك بقوله:

كَامْرُرْ بِقَومٍ كُرَمَا

أي: فامرر بقومٍ كرماء، قومٍ: هذا منعوت، كرماء: هذا نعتٌ، وقد تبع المنعوت-كما ترون- في الإعراب، فصار مجرورًا وعلامة جره الفتحة نيابةً على الكسرة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف، وتبعه أيضًا في التنكير.

إذًا النعت يجب أن يتبع المنعوت في الإعراب، رفعًا أو نصبًا أو جرًا، ويجب أن يتبع المنعوت أيضًا في التعريف أو التنكير، هذه خمسة أمور لا بدَّ أن يتبع النعت أيًا كان المنعوت في شيئين من هذه الخمسة؛ رفعًا أو نصبًا أو جرًا واحدًا منها، والتعريف أو التنكير واحدًا منها.

طيب، انتهينا من الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا، وانتهينا من التعريف والتنكير،

هذه الأمور لا بدَّ فيها من المتابعة، يبقي لنا الإفراد والتثنية والجمع، ويبقى لنا التذكير والتأنيث.

نبدأ بالإفراد والتثنية والجمع، وكذلك التذكير والتأنيث، الحكم في هذه الخمسة واحد؛ وهو أن النعت أيًا كان يأخذ في هذه الخمسة حكم الفعل وجوبًا، يعني تضع النعت.. تنزع النعت وتضع مكانه فعله، ثم تعامل النعت معاملة الفعل، في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث، هذه القاعدة التي ذكرها ابن مالك في بيته، فقال:

وَهُــوَ لَــدَى التَّوحِيْــدِ وَالتَّــذْكِيْرِ أَو سِــوَاهُمَا كَالفِعْــلِ..................

وهو لدى التوحيد: يعني الإفراد والتذكير أو سواهما، التوحيد ما سواه؟ التثنية والجمع، والتذكير ما سواه؟ التأنيث، طيب، ما حكم النعت في التوحيد وفي التذكير وسواهما؟ يقول: كالفعل، تعامله كما تعامل فعل النعت.

فَاقْفُ مَا قَفَوا

يعني اتبع العرب في لغتها، هذه القاعدة، دعونا نطبقها، إن طبقناها على الإفراد والتثنية والجمع فإننا سنجد أن النعت الحقيقي سيختلف عن النعت السببي فيها، أما النعت الحقيقي فيجب أن يتبع المنعوت فيها، إفرادًا أو تثنيةً أو جمعًا.

فتقول: جاء رجلٌ راكضٌ؛ لأنك في الفعل تقول: جاء رجلٌ يركض، وتقول: جاء رجلان راكضان؛ لأنك تقول: جاء رجلان يركضان، وجاء رجالٌ راكضون؛ لأنك تقول في الفعل: جاء رجالٌ يركضون، وجاءت امرأةٌ تركض، فتقول: جاءت امرأةٌ راكضةٌ، وتقول: جاءت امرأتان راكضتان؛ لأنك تقول في الفعل: تركضان، وتقول: جاءت نساءٌ راكضات؛ لأنك تقول في الفعل: يركضن.

فالنعت الحقيقي يُطابق المنعوت في الإفراد، أو التثنية، أو الجمع، وكذلك في

التذكير أو التأنيث، سنجد النعت الحقيقي أيضًا يطابق المنعوت، كما رأينا في الأمثلة السابقة، فإذا قلت: جاء رجلٌ راكض أي يركض، أما جاءت امرأةٌ راكضة أي تركض، إذًا فالنعت كالفعل.

فالنعت الحقيقي: يطابق المنعوت في الإفراد أو التثنية أو الجمع، ويطابق المنعوت في التذكير أو التأنيث، هذا النعت الحقيقي.

أما النعت السببي: سيختلف عن النعت الحقيقي، والقاعدة واحدة؛ لأن النعت السببي من حيث الإفراد والتثنية والجمع سنجده يلزم الإفراد على كل حال، ولا يأتي مثنًى ولا مجموعًا.

نطبق القاعدة؛ نقول: جاء رجلٌ قائمٌ أبوه، هات فعل النعت؟ جاء رجلٌ يقوم أبوه، طيب، جاء رجلان قائمٌ أبوهما؛ لأنك تقول في الفعل: جاء رجلان يقوم أو يقومان أباهما؟ يقوم أبوهما، طيب، جاء رجالٌ قائمٌ أبوهم؛ لأنك تقول: جاء رجالٌ قام أبوهم.

ونحن نعلم أن الفعل مع الفاعل الظاهر يلزم الإفراد، الفعل إذا كان فاعله اسمًا ظاهرًا فإنه يلزم الإفراد، تقول: قام محمد، وقام المحمدان، وقام المحمدون، قام أخي، وقام أخواي، وقام إخوتي، فالفعل يلزم الإفراد، متى ما كان فاعله ظاهرًا، لا يُثنى ولا يُجمع.

طيب، والنعت؟ يعامل معاملة الفعل؛ نتيجة ذلك أن النعت السببي سيلزم الإفراد، كما أن الفعل مع الفاعل يلزم الإفراد، هذا من حيث الإفراد والتثنية والجمع، والنعت السببي من حيث التذكير والتأنيث؟ نطبق القاعدة، نعطيه حكم الفعل، فسنجد أن النعت السببي في التذكير والتأنيث يتبع ما بعده.

أو إذا أردنا الدقة في التعبير ما نقول: يتبع الذي بعده، نقول: يؤثر فيه ما بعده، لا

ما قبله، فتقول مثلًا: جاء رجلٌ قائمةٌ أمه؛ لأنك تقول في الفعل: جاء رجلٌ قامت أمه، وتقول: جاءت امرأةٌ قائمٌ أبوها؛ لأنك تقول: جاءت امرأةٌ قام أبوها.

إذًا ففي التأنيث والتذكير سيتأثر بما بعده، لماذا؟ لأن النعت هنا كالفعل، طيب، والفعل ما الذي يؤثر في تذكيره وتأنيثه؟ فاعله، وفاعله قبله أو بعده؟ بعده، في محمد تقول: قام محمدٌ، وفي هند تقول: قامت هندٌ، فالذي يؤثر في الفعل تذكيرًا وتأنيثًا الذي بعده.

والنعت السببي كالفعل، إذًا فالذي سيؤثر في تذكيره وتأنيثه الذي بعده، تقول: جاء رجلان قائمةٌ أمهما، كما تقول: قامت أمهما، وجاء رجالٌ قائمةٌ أمهم، كما تقول: قامت أمهم، وجاءت امرأتان قائمٌ أبوهما، كما تقول: قام أبوهما، وجاءت نساءٌ قائمٌ أبوهن، كما تقول: قام أبوهن، نبغي جاء رجلٌ قائمٌ أبوه؟

طالب: (@٣:١٦:٠٠).

تمام، هذه ما فيها إشكال؛ لأنك تقول: جاء رجلٌ قام أبوه، وجاءت امرأةٌ قائمةٌ أمها؛ لأنك تقول: جاءت امرأةٌ قامت أمها، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَهُوَ لَدَى التَّوحِيْدِ وَالتَّذْكِيْرِ أَو ... سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوا

وبعد هذا الطواف نخلص الكلام؛ فنقول: الخلاصة مما سبق، يعني فيما يتبع النعت والمنعوت، الخلاصة في ذلك أن النعت الحقيقي يتبع المنعوت في كل شيء، يقولون: يتبع المنعوت في أربعةٍ من عشرةٍ.

طبعًا هذا مجرد تطبيق القاعدة، يعني ليس شيئًا جديدًا، القاعدة واحدة قلناها؛ أن النعت كالفعل، فالنعت الحقيقي يتبع المنعوت في أربعةٍ من عشرة؛ في الإعراب رفعًا أو نصبًا أو جرًا، هذه ثلاثة، سيتبع بواحدٍ منها. طيب، وفي التعريف والتنكير واحدٍ منها، وفي الإفراد والتثنية والجمع في واحدٍ منها، وفي التذكير والتأنيث في

واحدٍ منها. إذًا سيتبعه في أربعةٍ من عشرة.

النعت الحقيقي يتبع المنعوت في كل شيء، وأما النعت السببي فإنه يُطابق المنعوت في اثنين من خمسة؛ في الإعراب رفعًا أو نصبًا أو جرًا، وفي التعريف أو التنكير- لا بدَّ أن يتبعه في اثنين من هذه الخمسة، طيب، وأما في الإفراد والتثنية والجمع فإنه يلزم الإفراد، وأما في التذكير والتأنيث فإنه سيتأثر بما بعده.

طيب، هذه الخلاصة في النعت الحقيقي وفي النعت السببي، وبعد ذلك كله أيضًا أُنبه على أمرٍ لا يفوتكم، لكن التنبيه عليه مفيد؛ وهو أنه قد يجوز في بعض أمثلة النعت السببي أن تجعل النعت خبرًا مقدمًا، فترفعه دائمًا، وتجعل الذي بعده مبتدأً مرفوعًا، خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، أصبح ماذا؟!

أصبح جملةً إسميةً، والجملة الإسمية حينئذٍ نعتٌ للمنعوت، فإذا قلت مثلًا في النعت السببي: جاء رجلٌ كريمٌ أبوه، جاء رجلٌ: فعلٌ وفاعلٌ، كريمٌ أبوه: على أنه نعت مفرد، نقول: كريمٌ نعتٌ لـ(رجلٌ)، نعت سببي، وأبوه: فاعل لكريم، يعني كرُم أبوه، كريم، النعت يكون بالمشتق بالأوصاف، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة.. إلى آخره.

وهذه الأوصاف تعمل عمل فعلها، فترفع الفاعل وتنصب المفعول، طيب، ويجوز أن تجعل النعت من النعت بالجملة، فحينئذٍ تقول: جاء رجلٌ كريمٌ أبوه، كريمٌ: خبرٌ مقدم، وأبوه: مبتدأٌ مؤخر، كأنك قلت: جاء رجلٌ أبوه كريمٌ، أبوه كريمٌ: جملة إسمية نعتٌ لرجل، وسيأتي أنه نعت بجملة.

وَنَعَتُوَا بِجُمْلَةٍ مُنَكّرَاً

ثم قدمت الخبر، فقلت: جاء رجلٌ كريمٌ أبوه، والخبر يجوز أن يتقدم كما سبق في باب المبتدأ والخبر، والأصل في الأخبار أن تُؤخر، وجوزوا التقديم إذ لا ضرر.

وكذلك لو قلت مثلًا: مررت برجلٍ كريمٍ أبوه، هذا نعتٌ سببي، كريمٍ: نعتٌ لرجلٍ، وأبوه: فاعل، من باب النعت المفرد، ويجوز أن تجعل ذلك من النعت بالجملة، فستقول حينئذٍ: مررت برجلٍ كريمٌ أبوه، مررت برجلٍ كريمٌ: خبرٌ مقدم، أبوه: مبتدأ مؤخر، كأنك قلت: مررت برجلٍ أبوه كريمٌ، ثم قدمت الخبر، فيكون: كريمٌ أبوه جملة إسمية نعتٌ لرجل.

وكذلك لو قلت: رأيت رجلًا كريمًا أبوه، نعتٌ سببي، طيب، اجعل النعت من النعت بالجملة؟ ستقول: رأيت رجلًا كريمٌ أبوه، كأنك قلت: رأيت رجلًا أبوه كريمٌ، ثم قدمت الخبر، طيب.

شواهد وتمرينات:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان:١٠] أين النعت؟ تفضل، المنعوت والنعت؟

طالب: (@٠٠:٢٢:٤٢)

المنعوت: يومًا، والنعت: عبوسًا، وقمطريرًا؟ نعتٌ آخر، نعم، كما سبق في الخبر أنه يتعدد.

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

أيضًا الحال كما سبق تعدد، وأيضًا النعت يتعدد، وقلنا هنا وهناك وهنالك، وسنردد ذلك الآن، قلنا: إن الخبر والحال والنعت هذه الثلاثة من وادٍ واحد، وأصلها واحد؛ فلهذا تتشابه في الأحكام، وسيأتي كلامه بعد قليل على ذلك.

طيب، ﴿إِنِّيَ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام:١٥]؟

طالب: (@٠٠:٢٣:٣٢)

عظيم، طيب، لو قيل في الكلام: إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يومٍ عظيمٍ؟ فعظيمٌ نعتٌ لماذا؟

طالب: (@٠٠:٢٣:٣٢)

للعذاب، نعم.

طيب، قال: تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة:٢٣٣]؟

طالب: (@٠٠:٢٣:٥٥).

الوالدات: مبتدأ، يُرضعن: خبر، أولادهن: مفعولٌ به، حولين: ظرف زمان، وهو منعوت، والنعت؟ كاملين، طيب، هنا النعت ما فائدته؟

طالب: (@٠٠:٢٤:١٠).

لا، لا، توكيد، لا ليس تأسيس، التوضيح والتخصيص والتأسيس والمدح والذم، هذه كلها معاني مؤسسة، يعني لا يُعرف هذا المعنى إلا بذكر النعت، أما التأكيد إذا كان معناه معروفًا من قبل، فإذا قيل: حولين يعني واحد ولا ثلاثة؟ اثنين، ثم قال: كاملين من باب التأكيد.

نعم، طيب، ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود:١٠٣]؟ ارفع صوتك.

طالب: (@٠٠:٢٤:٥٨).

ذلك: مبتدأ، يومٌ: خبر، مشهودٌ: نعت، هناك نعتٌ آخر في الآية؟ ذلك يومٌ مجموعٌ له الناس، مجموعٌ: نعت، والمنعوت؟ يوم، ما إعراب الناس؟ ذلك يومٌ مجموعٌ له الناسُ.

طالب: (@٠٠:٢٥:٢٦).

نائب فاعل، مجموع: اسم مفعول يعمل عمل فعله، يعني ذلك يومٌ يُجمعُ له الناس، اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول.

طيب، ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ [القلم:١٠-١٢]، خمسة نعوت، ولا تطع كل حلافٍ هذا المنعوت، مهينٍ، همازٍ، مشاءٍ بنميم، مناعٍ للخير، معتدٍ، أثيم، ستة صارت.

طالب: (@٠٠:٢٦:٢٦).

أيضًا بعد، ما شاء الله، ستة، سبعة، ثمانية ما شاء الله.

طيب، ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ [الرحمن:٦٦] ما إعراب عينان؟

طالب: (@٠٠:٢٦:٤٦).

فيهما عينان، فيهما: شبه جملة خبر مقدم، وعينان: مبتدأ مؤخر مرفوع، ونضاختان: نعت، طيب، أحسنت.

طيب، والأمثلة كثيرة، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [النحل:٦٩] تفضل يا محمد؟

طالب: (@٠٠:٢٧:٢٦).

أين المنعوت؟ شرابٌ، والنعت: مختلفٌ، نعت سببي أم حقيقي؟ مختلفٌ ألوانه سببي، إذًا تبعه في الإعراب وفي التعريف والتنكير ما قبله، ومفرد، لا بدَّ أن يكون مفردًا، وتبعه في التذكير والتأنيث ما بعده.

طيب، ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء:٧٥]، أين الموصوف يا شباب؟ تفضل.

طالب: (@٠٥:٢٨:٠٠).

القرية، والنعت؟ الظالم، وأهلها؟ من هذه القرية الظالم أهلها، يعني التي يظلم أهلها، فاعل، ما الذي رفعه؟ الوصف نعم، طيب.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقَ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِيْ وَالمُنْتَسِبْ
وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكّرَا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً
وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ
وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيْراَ ... فَالتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيْرَا

هذه أربعة أبيات ذكر فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأشياء التي يُنعت بها، فليس كل شيءٍ في اللغة يُنعت به، وإنما الأشياء التي يُنعت بها أربعة أشياء:-

الأول: المشتق.

والثاني: الجامد المشابه للمشتق.

والثالث: الجملة.

والرابع: المصدر.

وقد ذكرها في هذه الأبيات واحدًا واحدًا، فنشرحها واحدًا واحدًا تبعًا لكلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال عن الأول، الشيء الأول الذي يُنعت به؛ وهو المشتق، قال:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقَ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ

والمراد بالمشتق هنا الوصف، وعرفنا الوصف من قبل، الوصف جمعه أوصاف، ويُراد بالوصف كل اسمٍ دلَّ على حدثٍ وصاحبه، شرحنا ذلك أكثر من

مرة، والأوصاف خمسة أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، هذه خمسة أشياء تسمى الأوصاف.

طيب، هي المرادة هنا، فهذه الأوصاف كلها تقع نعتًا، وهي الأصل في النعت، والثلاثة الباقية: الجامد المشابه للمشتق، والجملة، والمصدر، هذه الثلاثة إنما تقع نعتًا لأنها مؤولةٌ بالمشتق، كما سيأتي فيها، إذًا فالنعت بالمشتق هو الأصل في النعت.

ومن النعت بالمشتق: قولك: جاء رجلٌ راكضٌ: اسم فاعل، جاء رجلٌ مضروبٌ: اسم مفعول، جاء ولدٌ لعابٌ: صيغة مبالغة، جاء رجلٌ حسنٌ: صفةٌ مشبهة، جاء الطالب الأفضل: اسم تفضيل، ومثَّل ابن مالك لذلك بقوله:

كَصَعْبٍ وَذَرِبْ

وهما صفتان مشبهتان، وجاء في بعض نسخ الألفية: "كصعبٍ ودرب" بالدال المهملة، فذرب بالذال الحاد من كل شيء، الحاد من كل شيء يسمى ذرب، والدرب بالدال الماهر الحاذق، تقول: هذا مثلًا عاملٌ درِب، هذا رجلٌ درِب، هذا لسانٌ درِب، إذا كان ماهرًا حاذقًا.

تأتي بالذال الذرِب بمعنى الحاد من كل شيء، وتأتي الدال الدرِب بمعنى الماهر الحاذق، طيب، وكلا ذلك جاء في نسخ الألفية، وقد قيل ونقول: كان الأحسن بابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يقول في هذا البيت، أو في هذا الشطر من البيت، أن يقول: وانعت بوصفٍ مثل صعبٍ وذرب، ولم يقل: وانعت بوصفٍ، وإنما قال: وانعت بمشتقٍ، ما الفرق بين المشتق والوصف؟ بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه، ولا عمومٌ وخصوص؟

طالب: (@٠٠:٣٣:٠٦).

عام؛ لأن المشتق عام، الاسم المشتق هو ما أُخذ من المصدر، كل اسمٍ أُخذ من المصدر فهو مشتقٍ منه، فالمشتق يشمل الوصف، وهي الخمسة المذكورة، وهو ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه، ويشمل غيره مما لا يُنعت به، كأسماء المكان وأسماء الزمان وأسماء الآلة، فهذه أيضًا مشتقات، ولكنه لا يُنعت بها، وإنما النعت يكون بالوصف.

وحاول بعضهم الدفاع عن لفظ ابن مالك، وقال: إنما أراد بالمشتق الوصف، وهذا لا شك فيه، وعيَّن هذا المعنى بالمثال، فقال:

كَصَعْبٍ وَذَرِبْ

يعني انعت بمشتقٍ اشتقاقًا كاشتقاق صعبٍ وذرِب، وهذا كأنه مقبول؛ لأن ابن مالك يفعله كثيرًا في ألفيته، فكثيرًا ما يُعمم الحكم ثم يخصه بالمثال، ولكن لا شك أنك إذا استطعت أن تخصص الحكم، وأن تخصص المثال، فهذا هو المطلوب والأفضل، وهذا ممكن بنحو قولنا: وانعت بوصفٍ مثل صعبٍ وذَرِب.

فهذا هو الأمر الأول الذي يُنعت به، وهو الوصف، الذي قال عنه ابن مالك: مشتق.

الأمر الثاني مما يُنعت به قلنا: الجامد الذي يُشبه المشتق، يعني الجامد الذي يؤول بالمشتق، وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِيْ وَالمُنْتَسِبْ

شبهه يعني وشبه المشتق، شبه المشتق ما فيه معنى المشتق دون لفظه، يعني هو الاسم الجامد الذي يؤول بمشتق، هو في الأصل اسم جامد، لكن المعنى الذي تريده منه في هذا المثال تريد معنى اسمٍ مشتق.

مثَّل على ذلك بثلاثة أمثلة: قال: كذا، يريد أسماء الإشارة، كقولك: مررت

بزيدٍ هذا، زيدٍ: منعوت، هذا: نعت، طيب وهذا ليس وصفًا، ولكنه مؤولٌ بالوصف؛ لأنه يؤول بنحو الحاضر، مررت بزيدٍ الحاضر، أو بزيدٍ المشار إليه، تؤول بمشتق.

والمثال الثاني: كذا وذي، ذي: يريد ذو التي بمعنى صاحب من الأسماء الخمسة أو الستة بمعنى صاحب، تقول: مررت برجلٍ ذي مالٍ، ورأيت رجلًا ذا مالٍ، وجاء رجلٌ ذو مالٍ، ذو هنا اسم جامد، ولكنه وقع نعتًا لأنه بمعنى صاحب، وصاحب مشتق.

والمثالث الثالث: قال: والمنتسب، يعني الاسم المنسوب؛ لأن الاسم المنسوب دائمًا بمعنى اسم المفعول، فقولك: قُرشي أي منسوبٌ إلى قريش، ودمشقي أي منسوبٌ إلى دمشق، فالمنسوب دائمًا حكمه حكم اسم المفعول، تقول: مررت برجلٍ قرشيٍ، برجل: منعوت، قرشي: نعت، ما معنى قرشي؟ أي مررت برجلٍ منسوبٍ إلى قريش.

فلو قلت مثلًا: مررت برجلٍ قرشي أبوه، ما إعراب أبوه؟ الأدق أنه نائب فاعل، يعني منسوبٌ إلى قريشٍ أبوه، ولو قلت فاعل لصح، لكن ستُقدر منتسب، قرشي يعني منتسبٌ إلى قريش، منتسبٌ إلى قريشٍ أبوه، كما قال ابن مالك:

وَالمُنْتَسِبْ

منتسب أو منسوب، منسوب: اسم مفعول، ومنتسب: اسم فاعل، والمعنى واحد، فهذا الشيء الثاني الذي يُنعت به، وهو الجامد الذي بمعنى المشتق، يعني الذي يؤول بالمشتق، أما إذا كان الجامد غير مؤولٍ بمشتق فلا يمكن أن يقع وصفًا، لا تقول: رأيت رجلًا كأسًا، أو رأيت رجلًا قلمًا!! ما يصح النعت هنا.

لكن يمكن أن تقول: رأيت رجلًا جدارًا، إذا لم ترد حقيقة الجدار الاسم

الجامد هذا، وإنما أردت أن تقول: رأيت رجلًا صلبًا أو قويًا أو صامدًا أو نحو ذلك، حينئذٍ يصح، حينها يصح، كما لو قلت: رأيت رجلًا أسدًا، أسد هذا جامد أو مشتق؟ هذا جامد، إذا أردت حقيقة الأسد ما صح الوصف.

لكن لو أردت بقولك: رأيت رجلًا أسدًا، أو جاء رجلٌ أسدٌ، يعني رأيت رجلًا قويًا، أو رأيت رجلًا مشابهًا للأسد، هنا صح؛ لأن الجامد هنا بمعنى المشتق، يعني هذا المعنى الذي يريده المتكلم، والعربي لا شك أن لغته واسعة في هذه الأمور.

الأمر الثالث مما ينعت به، من يُذكرنا به يا إخوان؟

طالب: (@٠٠:٣٩:٤١)

الجملة؛ قال فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَعَتُــــوَا بِجُمْلَـــــةٍ مُنَكَّـــــرَاً ... فَأُعْطِيَـــتْ مَـــا أُعْطِيَتْـــهُ خَبَـــراً
وَامْنَــعْ هُنَـــا إِيْقَـــاعَ ذَاتِ الطَّلَـــبِ ... وَإِنْ أَتَـــتْ فَـــالقَولَ أَضْـــمِرْ تُصِـــبِ

الشيء الثالث الذي يُنعت به الجملة، وفيها قال ابن مالك: ونعتوا بجملةٍ منكرة، أي: أن النعت بالجملة لا يكون إلا لمنعوتٍ منكر، تقول: جاء رجلٌ يركض، ورأيت طالبًا يكتب، ورأيت رجلًا يصلي، وهكذا.

ولا تقع الجملة نعتًا لمعرفة، فإن قلت مثلًا: جاء الرجل يركض، ورأيت الطالب يكتب، ورأيت محمدًا يصلي، فهذه جملةٌ فعلية جاءت بعد معرفة، فالجملة حينئذٍ تكون حالًا، لا نعتًا، والسبب في ذلك أن الجمل وكذلك أشباه الجمل في حكم النكرات، لا نقول نكرات، وإنما نقول في حكم النكرات.

لأن التعريف والتنكير من خصائص الأسماء، الاسم هو الذي يوصف بأنه معرفة أو نكرة، أما غير الاسم من الأفعال والحروف والجمل وأشباه الجمل، هذه لا توصف بأنها معارف ولا نكرات، إلا أن الجمل وأشباه الجمل في حكم

النكرات؛ فلهذا تأخذ حكم النكرة، فإذا وقعت بعد منعوتٍ نكرة فهي نعتٌ، وإذا وقعت بعد معرفة صارت حالًا.

كالاسم؛ فإن الاسم النكرة إذا وقع بعد نكرة كقولك: جاء رجلٌ راكضٌ، رأيت طالبًا كاتبًا، رأيت رجلًا مصليًا، صار نعتًا، وإذا جاء هذا النعت المنكر بعد معرفة، كقولك: جاء الرجل راكضًا، ورأيت الطالب كاتبًا، ورأيت محمدًا مصليًا، صارت حالًا، فالنعت في ذلك كالاسم.

ولأن الجملة في حكم النكرات وقعت خبرًا، ووقعت حالًا، وقعت خبرًا كقولك: محمدٌ يقوم، ومحمدٌ يصلي، ووقعت حالًا كما مثلنا: جاء محمدٌ يركض، وذلك أن الخبر والحال والنعت من وادٍ واحد، بل هي في حقيقة المعنى شيءٌ واحد، فأنت إذا قلت: محمدٌ راكضٌ، أو قلت: جاء محمدٌ الراكض، أو قلت: جاء محمدًا راكضًا، خبر وحال ونعت.

فكلها على معنًى واحد، وهو وصف محمدٍ بالركض، لكن مرة عن طريق الخبرية، ومرة عن طريق الحالية، ومرة عن طريق النعت، المعاني الدقيقة تختلف، نعم، معنى الحال يختلف عن معنى النعت عن معنى الخبر، لكن المعنى العام هنو وصف محمدٍ بالركض؛ فلهذا نجد أن هذه الثلاثة من وادٍ واحد؛ فلهذا تشترك كثيرًا في الأحكام.

وهذا الذي ذكره ابن مالك لنا، فقال:

وَنَعَتُوَا بِجُمْلَةٍ مُنَكّـرَاً فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبـراً

يعني حكم الجملة النعتية كحكم الجملة الخبرية، والجملة الخبرية تقدمت في باب المبتدأ والخبر، وقلنا هناك في أحكامها: إن الجملة إذا وقعت خبرًا اشتُرط فيها أن يكون فيها ضميرٌ يربطها بالمبتدأ، وهنا نقول: الجملة إذا وقعت نعتًا

فيُشترط أن يكون فيها ضمير يربطها بالمنعوت.

لأن الجملة في الأصل يعني جملة مستقلة عن المنعوت، فلا بدَّ أن يكون فيها ضمير يربطها بالمنعوت ليصح الكلام، فتقول مثلًا: جاء رجلٌ يركض، أين فاعل يركض؟ جاء رجلٌ يركض هو، ضميرٌ مستتر هو، وهو هذا الضمير المستتر يعود إلى من؟ إلى رجل، فيركض هو: جملة فعلية نعتٌ لرجل.

أما إذا قلت: جاء رجلٌ يركض أبوه، فأين فاعل يركض؟ أبوه، أب هذا ليس ضميرًا، طيب، أين الرابط بين الجملة النعتية والمنعوت؟ الهاء في أبوه، أي ضمير، نحن ما اشترطنا ضميرًا معينًا، اشترطنا وجود ضمير.

وكذلك في الجملة الإسمية، لو قلت: جاء رجلٌ أبوه كريمٌ، جاء رجلٌ ثيابه نظيفةٌ، نعم يستقيم الكلام، لكن ما يستقيم الكلام بلا ضمير، لا تقول: جاء رجلٌ محمدٌ زيدٌ، ما يصلح، جاء محمدٌ زيدٌ كريمٌ!! ما يستقيم الكلام بهذه الطريقة، لا بدَّ من الجملة الواقعة نعتًا أن يكون فيها ضمير يربطها بالمنعوت.

طيب، قلنا يا إخوان يُشترط في الجملة النعتية وجود ضميرٍ فيها يربطها بالمنعوت، ثم أكرر عليكم-وانظر النحو كله تكرير- ما أقول نحن اشترطنا الوجود، ولم نشترط التصريح والظهور، يعني لا يُشترط في هذا الضمير أن يكون ظاهرًا في الجملة ملفوظًا به، وإنما نشترط أن يكون موجودًا؛ فلهذا حتى لو حُذف الجملة مستقيمة.

فلهذا يصح أن تقول: جاء رجلٌ أحبه، أو تقول: جاء رجلٌ أحب، أحبه: هذه جملة نعتية، والرابط الهاء، يجوز أن تحذف هذا الرابط، فتقول: جاء رجلٌ أحب، أين الرابط؟ الهاء المحذوفة، طيب، هذه الهاء المحذوفة موجودة في الجملة أم غير موجودة؟ هذا السؤال سألته كثيرًا.

الهاء موجودة؛ ولهذا نقول: محذوفة، قولنا: محذوفة يعني موجودة؛ لأن الحذف لا يقع إلا على موجود، هل يُتصور أن توقع الحذف على معدود، فرق بين المحذوف والمعدوم؛ المعدوم يعني كلمة غير موجودة أصلًا في الجملة، كقولك: جاء رجلٌ أحب، هذه الجملة فيها ظرف زمان؟ لا، طب هل هو محذوف؟ يعني موجود وحُذف؟

هذا معدوم غير موجود أصلًا، لكن الضمير الرابط موجود فيها ولا هو غير موجود؟ هو موجود، ولكننا حذفناه، يعني لم نلفظ به، وقولك: محذوف دليلٌ على أنه موجود، ومثلنا أكثر من مرة بالقلم، وقلنا: هذا القلم موجود في المسجد؟ موجود في المسجد، طيب، الآن موجود في المسجد ولا غير موجود؟ موجود في المسجد، الفرق أنه في الصورة الأولى موجودٌ ظاهر، وفي الصورة الثانية موجود غير ظاهر.

كونه غير ظاهر لا يدل على أنه معدوم، بل يدل على أنه غير ظاهر فقط؛ ولهذا كلما قلنا يُشترط وجود الشيء يعني أنه موجود، سواء كان ملفوظ به أم كان موجودًا ثم حُذف.

ومن ذلك قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة:٤٨]؛ واتقوا يومًا: مفعولٌ به، ثم نعته بالجملة الفعلية: لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا، أين الرابط بين الجملة النعتية والمنعوت؟ ضميرٌ محذوف، والتقدير -والله أعلم-: واتقوا يومًا لا تجزي فيه نفسٌ عن نفسٍ شيئًا.

ومن ذلك قول الشاعر:

ومـــا أدري أغيـــرهم تنـــائن   وطـــول الـــدهر أم مـــالٌ أصـــابوا.

أي: أم مالٌ أصابوه، ثم حذف هذا الرابط.

طيب، في النعت بالجملة بقيت فائدة؛ وهي أن المنعوت المنكر يكون نعته الحقيقي نكرة والسببي، طيب، والمنعوت المعرف يجب أن يكون نعته معرفة، ماشي.

نعود إلى مسألةٍ شبيهةٍ بالمسألة التي ذكرتها قبل قليل، أن تكون الكلمة لها معنيان، فإن كانت الكلمة معرفةً في قوة النكرة؛ يعني لفظها وشكلها وجرمها معرفة، لكنها في معناها وحقيقتها نكرة، يعنون بذلك الاسم المعرف بـ(ال) الجنسية، وهذا درسناه في المعرف بـ(ال)، (ال) إما عهدية وإما جنسية، فالعهدية يُراد بها شيءٌ معين واحد، هذه عهدية معرفة لا شك في ذلك.

طيب، والجنسية؟ هي الداخلة على جنس، كأن تقول: الرجل أقوى من المرأة، تريد رجلًا معينًا؟ طيب، جنس الرجل شيء معين أو في أفراد كثيرون؟ طيب، تريد كل هذا الجنس؟ هل كل رجل أقوى من كل امرأة؟ ما توجد امرأة أقوى من رجل من الرجال! بلى.

إذًا ليس المراد العهد، ليس كل رجل أقوى من كل امرأة، وإنما الجنس، يعني هذا الجنس عمومًا أقوى من هذا الجنس عمومًا، فهذه (ال) الجنسية، فـ(ال) المعرفة بـ(ال) الجنسية هو نعم معرفة، لكنه في قوة النكرة، فإذا نعته بجملة فهذه الجملة أم حال؟!

طالب: يصح الوجهان.

يصح الوجهان، كذا يقول كثيرٌ من المتأخرين كابن هشام وغيره، ومن ذلك قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني ... فمضيت ثم قلت لا يعنيني

اللئيم لا يعني به رجلًا معينًا، وإنما يعني به هذا الجنس من الناس، كأنه قال: ولقد أمر على لئيمٍ يسبني، لو قال: لئيمٍ يسبني، فيسبني جملة نعتية لا شك، لكن

عندما قال: ولقد أمر على اللئيم يسبني، هل هي حال؟ يعني ولقد أمر على اللئيم حالة كونه يسبني؟ أم نعت يعني ولقد أمر على لئيمٍ يسبني؟

نعم، المعنيان صحيحان، وجائزان عند المتأخرين، أما أكثر المتقدمين فإنهم يراعون في ذلك اللفظ، يعني الجملة بعد ذلك تكون نعتًا أو حالًا؟ تكون حالًا؛ ولهذا إنما يذكر المتأخرون الخلاف في نحو ذلك في الجمل، لكن في الاسم، الوصف لو مثلًا ما قلت: يسبني، لو قلت: سابًا إياي، أتيت باسم الفاعل، ماذا تقول؟ ولقد أمر على اللئيم سابٍ إياي، أم ولقد أمر على اللئيم سابًا إياي؟

تقول: سابًا، هذا سابًا قولًا واحدًا، وإنما الكلام في الجملة، والجملة كما قلنا في حكم النكرة، فتأخذ حكم الاسم؛ فلهذا يعني كثيرٌ من المتأخرين المحققين يذكرون جواز الوجهين، كابن مالك وابن هشام وغيرهم، نعم.

طالب: (@٠٠:٥٣:٤٦)؟

لا أدري، أنا لا أدري، ظاهر كلام المتقدمين على أن الحكم واحد في الجملة وفي الوصف، لكني ما تتبعت المسألة.

طالب: (@٠٠:٥٤:٠٠)؟

العلم أوسع من ذلك، وخاصةً أن هناك مسائل ليس فيها نصوص كالشريعة، الشريعة فيها نص فينتهي الأمر، لكن اللغة فيها أساليب كثيرة جدًا؛ ولهذا يعني يصح في اللغة أن تقول كم ترك الأول للآخر، هي مسائل كثيرة يعني ما تكلم فيها المتقدمون بتوسع، تكلموا فيها كلام يعني قد تجد لهم كلامًا، لكن ليس متوسعًا.

وعندما تعود إلى اللغة بعد ذلك تجد فيها سماعًا كثيرًا، آيات وأشعار، فتستطيع أن تضيف أشياء كثيرة جدًا على ما قاله المتقدمون، وهذا الذي فعله كثيرٌ من المتأخرين؛ فلهذا ابن مالك هذا قمة في النحو، ومجتهد، وأتى بأقوال جديدة كثيرة لم يقل بها المتقدمون، وكذلك ابن هشام، وكذلك أبو حيان، وكذلك

السيوطي، وغيرهم من العلماء الكبار.

قال ابن مالك:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ

بجملةٍ، نكر يعني يشمل جميع أنواع الجمل الفعلية والإسمية، وهذا واضح، وإطلاقه أيضًا يشمل الخبرية وغير الخبرية، الخبرية كالأمثلة السابقة كلها، وغير الخبرية هذا الذي يشمله التعميم؛ فلهذا قيد في البيت التالي، فماذا قال؟

قال:

وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ

هنا في النعت يُمنع أن يقع الطلب نعتًا، طيب، وقال ذلك بعد أن قال:

فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً

في الخبر يجوز أن يقع الطلب خبرًا، في الخبر يجوز أن تقول: محمدٌ، ثم تخبر عنه بجملة خبرية أو بجملة إنشائية طلبية، فتقول: محمدٌ اضربه، محمدٌ اكرمه، محمدٌ لا تُهنه، محمدٌ هل سافر؟ هذه إنشاء طلبي، أما في النعت لا يجوز أن تقعد الجملة الطلبية نعتًا، لا تقول: جاء رجلٌ أكرمه، جاء رجلٌ لا تُهنه، جاء رجلٌ هل سافر؟ هذا لا يصح.

وانظر، النحوي هنا يقول: لا يصح ويمشي، لكن أنت لا بدَّ أن تدرس النحو كله لتعرف، فإذا جعلت هذه الجملة نعتًا لم يصح الكلام، لكن لو جعلته جملة مستقلة، جملة مستأنفة جديدة، كأن تقول: جاء رجلٌ..، ثم تستأنف اكرمه، لم تجعل اكرمه نعتًا، وإنما جعلته جملة مستأنفة، هذا يصح، لا إشكال في ذلك.

أما الوقت لا يتسع لأكثر من ذلك، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني والثمانون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:-

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة؛ ليلة الإثنين (الرابع عشر من شهر ربيعٍ الأول من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف) من هجرة المصطفى ﷺ، ونحن في جامع الراجحي في مدينة الرياض، نعقد-بحمد الله وتوفيقه- الدرس (الثاني والثمانين) من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-.

وكنا قد وصلنا يا إخوان في الدروس إلى باب النعت من هذه الألفية المباركة، وشرحنا من هذا الباب ثلاثة الأبيات الأولى، نقرأها ثم بعد ذلك نكمل ما بعدها- إن شاء الله تعالى-.

افتتح ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بقوله:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ... بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلاَ كَامْرُرْ بِقَوم كُرَمَا

وَهُوَ لَدَى التَّوحِيْدِ وَالتَّذْكِيْرِ أَو ... سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوا

ففي هذه الأبيات ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمرين:

الأول: تعريف النعت.

والثاني: نوعا النعت، وحكم كل نوع.

وقد شرحنا كل ذلك، وتكلمنا عليه من قبل، ثم يذكر ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك الأشياء التي يُنعت بها، وهي أربعة أشياء كما سيأتي، فيقول في ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقَ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِيْ وَالمُنْتَسِبْ

وَنَعَتُوَا بِجُمْلَةٍ مُنَكّرَاً ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً

وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيْرَاً ... فَالتَزَمُوَا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيْرَا

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأشياء التي يُنعت بها أربعة؛ وهي:

الأول: الاسم المشتق.

والثاني: الاسم الشبيه بالمشتق.

الثالث: الجملة.

الرابع: المصدر.

وخصَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كل واحدٍ منها بكلام، فنقرأ ما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها ونشرحه، ونبدأ بالأول مما يُنعت به؛ وهو الاسم المشتق، فقال عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقَ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ

قوله: وانعت بمشتقٍ، يريد بالمشتق هنا الوصف، والوصف كما سبق تعريفه أكثر من مرة كل اسمٍ دلَّ على حدثٍ وصاحبه، ويُراد به اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل، هذه هي الأوصاف.

والنعت بالوصف هو الأصل في النعت؛ لأن النعت كما سبق في تعريفه يدل على صفةٍ في الموصوف، والصفة إنما يدل عليها الوصف، والأشياء الثلاثة الأُخر التي يُنعت بها، إنما وقعت نعتًا لأنها مؤولةٌ بالوصف، كما سيأتي فيها-إن شاء الله تعالى-.

فمن النعت بالمشتق قولك: جاء رجلٌ راكضٌ، راكضٌ اسم فاعل، وقد وقع نعتًا، وقولك: جاء رجلٌ مضروبٌ، اسم مفعول وقد وقع نعتًا، وقولك: جاء ولدٌ لعابٌ، فلعابٌ صيغة مبالغة وقد وقعت نعتًا، وقولك: جاء رجلٌ حسنٌ، فحسنٌ صفةٌ مشبهة، وقد وقعت نعتًا، وقولك: جاء الطالب الأفضل، الأفضل اسم تفضيل، وقد وقع هنا نعتًا.

أما ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد مثل للاسم المشتق بقوله: كصعبٍ وذرب، وهما صفتان مشبهتان، فالأولى على وزن فعْلٍ كصعبٍ وسهلٍ وجلدٍ، والأخرى على وزن فعلْ كذربْ وحذرْ، وجاء في بعض نسخ الألفية: ودَرِبْ بالدال بدل وذَرِبْ، فالذرب بالذال المعجمة هو الحاد من كل شيء، وأما الدَربْ بالدال المهملة فهو الماهر الحاذق.

وكان الأحسن بابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يقول في هذا الشطر: وانعت بوصفٍ مثل صعبٍ وذرب، فكلمة (وصفٍ) هنا أدق وأحسن من قوله (مشتق)، لما؟ لأن قوله: مشتق يشمل الوصف ويشمل غير الوصف من المشتقات.

فالمشتقات كل اسمٍ اشتُق من أصله، أي من المصدر، والمشتقات نوعان:

الوصف: وهو كل اسمٍ دل على حدثٍ وصاحبة، وهي الخمسة المذكورة، اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

وغير الوصف: من المشتقات مما لا يُنعت به، كاسم المكان، واسم الزمان،

واسم الآلة، فهذه كلها مشتقات، ولكنها لا تسمى وصفًا، والمراد بما يُنعت به هو الوصف، أما هذه المشتقات غير الأوصاف فلا يُنعت بها.

وقد حاول بعض الشُراح الدفاع عن عبارة ابن مالك، فقالوا: إن تمثيله بصعبٍ وذرب يُريد به إخراج غير الوصف، عندما قال: كصعبٍ وذرب يعني كأنه قال: أريد المشتق الذي هو كصعبٍ وذرب، فهذا هو الشيء الأول الذي يُنعت به، وهو الاسم المشتق، أي الاسم الوصف.

الشيء الثاني الذي يُنعت به؛ هو الاسم المشبه للمشتق، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِيْ وَالمُنْتَسِبْ

شببه أي شبه الاسم المشتق، وشبه المشتق ماذا يُراد به؟ يُراد به الاسم غير المشتق الذي في معنى المشتق، اسمٌ ليس بمشتق ولكنه في معنى المشتق، كما قلنا قبل قليل: الأسماء المشتقة هي الأسماء التي أُخذت من أصلها من المصدر، وهي الخمسة المذكورة إن كانت أوصافًا، أو غيرها مما ذكرنا من اسم المكان والزمان واسم الآلة.

طيب، هناك أسماءٌ أُخر هي ليست مشتقةً، يعني ليس لها فعل، ليس لها مصدر تُشتق منه، ومع ذلك فإن معناها معنى المشتق، يعني فيها معنى المشتق دون حروفه، وقد مثَّل ابن مالك للأسماء التي تشبه الأسماء المشتقة بقوله:

وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِيْ وَالمُنْتَسِبْ

إذًا فذكر ثلاثة أمثلة؛ الأول: من الأسماء التي تشبه المشتق وليست بمشتقة، أسماء الإشارة، وهذا قول ابن مالك: (كذا)، يعني كاسم الإشارة ذا، كقولك: مررت بزيدٍ هذا، فهذا اسم إشارة مكون من ذا اسم الإشارة، وها حرف تنبيه،

تقول: مررت بزيدٍ ذا، أو مررت بزيدٍ هذا.

وهذا اسم إشارةٍ ليس بمشتق، ليس له مصدر، ولكنه بمعنى اسمٍ مشتق، وهو الحاضر، وقولك: مررت بزيدٍ هذا، أي: مررت بزيدٍ الحاضر، فصح أن يقع نعتًا، ونحوه بقية أسماء الإشارة، كقولك: اقرأ الصحيفة هذه، أي: اقرأ الصحيفة الحاضرة، واكرم الرجال هؤلاء، أي: اكرم الرجال الحاضرين، وهكذا.

والمثال الثاني الذي ذكره ابن مالكٍ للأسماء غير المشتقة التي تشبه الأسماء المشتقة: ذو، وهذا قول ابن مالك: (وذي)، يريد ذو التي بمعنى صاحب، التي تُعرب إعراب الأسماء الستة، ذو بالفرع، وذا بالنصب، وذي بالجر، كقولك: هذا رجلٌ ذو مالٍ، وإنما صح النعت بكلمة (ذي)؛ لأنها بمعنى صاحب، صاحب اسم فاعل، فقولك: هذا رجلٌ ذو مال، أي: هذا رجلٌ صاحب مالٍ.

ومثل (ذو) مؤنثها وتثنيتها وجمعها، يعني ذو وذات، وذوا، وذوو، وذواتا، وذوات، كلها في حكمٍ واحد، تقول: مررت بامرأةٍ ذات فضلٍ، أي: صاحبة فضلٍ، ورجالٍ ذوي رأيٍ، أي: أصحاب رأيٍ، وهكذا.

ومثل (ذو) التي بمعنى صاحب كلمة (أولو)، ومؤنثها (أولات)، وهي أيضًا بمعنى أصحاب وصاحبات، كقولك: مررت برجالٍ أولي رأيٍ، أي: أصحاب رأيٍ، ونساءٍ أولات فضلٍ، فكل هذه الكلمات تقع نعتًا؛ لأنها بمعنى أسماءٍ مشتقة.

والمثال الثالث الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ للاسم غير المشتق الذي يشبه المشتق، هو الاسم المنسوب، وهذا قول ابن مالك: (والمنتسب)، يعني الاسم المنسوب، نحو: مررت برجلٍ قرشيٍ، قرشيٍ نعت لرجل، طيب، قرشي هذا وصفًا! يعني ليس اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا صيغة مشبهة، ولا صيغة مبالغة، ولا اسم تفضيل، ومع ذلك وقع نعتًا، وإنما صحَّ وقوعه نعتًا؛ لأنه بمعنى

اسم المفعول.

فقولك: قرشيٌ، بمعنى منسوبٌ إلى قريش، ونحوه: اشتريت ثوبًا بحريًا، أي منسوبًا إلى البحر، ورأيت رجلًا عربيًا، أي منسوبًا إلى العرب، وسبق لنا يا إخوان في باب اسم المفعول، عندما تكلمنا على إعماله، قلنا: إن المنسوب يعمل عمل اسم المفعول؛ لأنه بمعناه، تقول: جاء رجلٌ مضروبٌ أخوه، أخوه: نائب فاعل لمضروب.

كذلك: جاء رجلٌ قرشيٌ أبوه، ما إعراب أبوه؟ أيضًا نائب فاعل، يعني منسوبٌ أبوه إلى قريش، تمام، وقد يُقال إن الاسم المنسوب يكون بمعنى اسم الفاعل، لا بمعنى اسم المفعول، على معنى المنتسب، كما قال ابن مالك: (والمنتسب)، فقولك: قرشيٌ أي منتسبٌ إلى قريش، فإذا قلت: جاء رجلٌ قرشيٌ أبوه، فأبوه: فاعل، يعني منتسب أبوه إلى قريش، والمعنى لا يتغير.

طالب: والإعراب؟

الإعراب متقارب، نائب الفاعل في معنى الفاعل، نعم يصح أن تقول: نائب فاعل على معنى منسوبٌ إلى قريش، أو فاعل على معنى منتسبٌ إلى قريش.

فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها ابن مالك للاسم غير المشتق الذي يُشبه المشتق في معناه، وأمثلته ليست للحصر، فهناك أسماءٌ كثيرة ليست مشتقةً، ومع ذلك يوصف بها؛ لأنها بمعنى الأسماء المشتقة، منها مثلًا الأسماء الموصولة، تقول: جاء الرجل الذي يقول الحق، ما إعراب الذي؟ نعتٌ للرجل، مع أنه اسم موصول ليس مشتقًا؛ لأنه بمعنى المشتق.

قال-تعالى-: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ﴾ [الرعد:٣٥]، المعنى اللغوي لمثل هذا الأسلوب، مثل الجنة التي وُعد أي مثل الجنة الموعود بها المتقون؛

فلهذا المعنى على معنى اسمٍ مشتق؛ فلهذا أخذ حكمه في اللغة، طيب، وهناك أيضًا كلماتٌ أُخر كثيرة، ككلمة ابن وابنة وبنت، هذه كلها تقع نعوتًا، تقول: جاء محمد بن زيد، رأيت محمد بن زيد.

وكذلك كلمة (غير)، تقول: جاء محمدٌ ورجلٌ غيره، وجاء محمدٌ ورجلٌ مثله، هذه كلها كلمات ليست مشتقة، ومع ذلك تقع نعوتًا لكونها بمعنى المشتق.

شرحنا إلى الآن شيئين من الأشياء التي يُنعت بها، نقل إلى الشيء الثالث الذي يُنعت به، وهو الجملة، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَاً ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَراً
وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ

الجملة لا توصف بأنها معرفةٌ ولا نكرة؛ لأن الذي يوصف بالتعريف والتنكير هو.. ما الذي يوصف بأنه معرفة أو نكرة؟ هو الاسم فقط دون الفعل، ودون الحرف، ودون الجملة، ولكن الجملة وكذلك شبه الجملة في حكم النكرة، ما معنى في حكم النكرة؟!

يعني تقع وتُعرب كالنكرة، تقع في مواقع النكرة في الكلام، فحينئذٍ تعامل وتعرب كالنكرة، فتقع خبرًا، وتقع حالًا، وتقع نعتًا كالنكرة، فتقع خبرًا نحو: محمدٌ يقوم، ومحمدٌ يقوم أبوه، ومحمدٌ أبوه قائم، هذه جمل وقعت خبرًا؛ لأنها في حكم النكرة، وتقع حالًا -أي الجملة- نحو: جاء الرجل يركض، وجاء الركض يركض أبوه، وجاء محمدٌ يده فوق رأسه، فهذه الجمل وقعت حالًا.

وتقع أيضًا نعتًا؛ نحو: جاء رجلٌ يركض، وجاء رجلٌ يده على رأسه، ورأيت طالبًا يكتب، ورأيت طالبًا كتابه نظيف، وسبق في أكثر من باب أن قلنا إن الخبر والحال والنعت هذه الثلاثة من وادٍ واحد، يعني معناها واحد؛ فلهذا اشتركت

وتشابهت في الأحكام؛ لأن حقيقتها واحدة، فأنت إذا قلت: زيدٌ راكضٌ خبر، جاء زيدٌ راكضًا حال، جاء زيدٌ الراكض نعت، كل هذه الأمثلة فيها وصف زيدٍ بالركض، معناها الإجمالي كلها وصف زيدٍ بالركض، إلا أنك في الأولى وصفته بالركض من طريق الخبرية، وفي الثانية وصفته بالركض من طريق الحالية، وفي الثالثة وصفته بالركض من طريق النعتية.

وسبق في أول الكلام على باب النعت أن فصلنا الكلام في الفرق بين النعت والحال، فلا نعيد ذلك؛ ولأن الجملة في حكم النكرة-كما سبق- لا يُنعت بها إلا نكرة، نعم؛ لأن الموافقة في التعريف والتنكير هذه واجبة بين النعت والمنعوت، فالجملة في حكم النكرة، إذًا سيُنعت بها ماذا؟ لا يُنعت بها إلا النكرة.

فلهذا قال ابن مالك:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكّرَاً

نحو: جاء رجلٌ يركض، جاء: فعلٌ، ورجلٌ: فاعلٌ، ويركض: فعلٌ مضارع وفاعله مستترٌ بعده، يركض هو، طيب، يركض هو صارت جملة فعلية، ما إعرابها؟ نعتٌ لرجل في محل رفع، أو جاء رجلٌ يركض أخوه، أو رأيت طالبًا يلعب، مررت بعصفورٍ يرفرف بجناحيه، بعصفورٍ: جارٍ ومجرور، يرفرف بجناحيه: جملةٌ فعلية، ما إعرابها؟ نعتٌ لعصفور في محل جر.

إذا وقعت الجملة بعد النكرة صارت كما رأينا نعتًا، طيب، وإذا وقعت الجملة بعد معرفة ماذا ستكون؟ ستكون حالًا؛ لأن الجملة في حكم النكرة، طيب، النكرة بعد المعرفة ماذا تكون؟ تكون حالًا، نحو: جاء الرجل يركض، جاء: فعلٌ، والرجل: فاعلٌ، ويركض: فعل مضارع، وفاعله: هو، طيب والجملة الخبرية يركض هو؟ جملة بعد معرفة، فما إعرابها؟

حال، في محل رفع أو نصب؟ جاء الرجل، الرجل: فاعل مرفوع!! نصب، فالحال دائمًا محله النصب، ليس تابعًا، وتقول: رأيت الطالب يلعب كذلك، ومررت بالعصفور يرفرف بجناحيه، ما إعراب جملة يرفرف بجناحيه؟ حالٌ من العصفور.

ولهذا يقول المعربون في ضابط المشهور المفيد؛ الجملة وشبهة الجملة بعد النكرات نعوت، وبعد المعارف أحوال، هذا ضابطٌ مشهورٌ في الإعراب، إذا جاءت نكرة وبعدها جملة أو شبه جملة، فما إعراب الجملة؟ نكت لهذه النكرة، وإذا جاءت معرفة وبعدها جملة أو شبه جملة حال.

وهذا صحيح، فإذا قلت: جاء رجلٌ يركض، أو جاء رجلٌ يضحك، فهو بمعنى جاء رجلٌ ضاحكٌ، نعت، جاء رجلٌ يضحك أي جاء رجلٌ ضاحكٌ، المعنى واحد، إذًا فهي نعت، طيب، جاء رجلٌ على قدميه، ما إعراب شبه الجملة على قدميه؟ نعتٌ لرجل، وصف الرجل بأنه على قدميه.

وأما إذا قلنا: جاء الرجل يضحك، بمعنى جاء الرجل ضاحكًا، المعنى والإعراب واحد، جاء الرجل يضحك، يضحك جملةٌ حالية، طيب، وجاء الرجل على قدميه، أو جاء محمدٌ على قدميه، أو جاء أخي على قدميه، ما إعراب شبه الجملة على قدميه؟ حال، يعني جاء محمدٌ حالة كونه على قدميه.

عرفنا ذلك، وبقي ما إذا وقعت الجملة أو شبه الجملة بعد معرفةٍ في قوة النكرة، اسم معرفة ولكنه في قوة النكرة، يعني لفظه معرفة، لكن معناه نكرة، ويُراد بذلك الاسم المعرف بـ(ال) الجنسية، درسنا ذلك في المعرف بـ(ال)، التعريف بـ(ال) الجنسية أضعف التعريف، الجنسية تريد جنس، ففيه معنى الإبهام.

طيب، إذا وقعت الجملة أو شبه الجملة بعد معرفةٍ في قوة النكرة، أي الاسم

المعرف بـ(ال) الجنسية؟ كقول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبُني فمضيت ثُمَّت قلت لا يعنيني.

يسُبني جملةٌ فعلية ما إعرابها؟ إعرابها يتبين بعلاقتها باللئيم، من الذي يسب؟ السب هنا من صفة من؟ من صفة اللئيم، طيب، اللئيم معرفة أو نكرة، لفظه معرفة، هل تريد لئيمًا معينًا أو جنس اللئيم؟ إذًا هذا معرف بـ(ال) الجنسية لا تريد إنسانًا معينًا، وإنما تريد جنس اللئيم، فيجوز أن تجعل الجملة هنا حالًا، وهذا هو الظاهر، وهو المشهور عند المعربين مراعاةً للفظه.

ويجوز أن تجعل الجملة هنا نعتًا مراعاةً للمعنى، يعني ولقد أمر على لئيمٍ يسبني، وجعلوا من ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس:٣٧]، الليل: مبتدأ، وآيةٌ لهم: الخبر، الليل آيةٌ لهم، طيب، نسلخ منه النهار؟ جملةٌ فعلية، ما إعرابها وعلاقتها بالليل؟ الليل هنا لا يُراد به ليلٌ معين، وإنما جنس الليل، يعني الليل الآن، والليل الماضي، والليل القادم، جنس الليل، فيجوز لك في (نسلخ منه النهار) أن تكون جملة حالية، وهذا هو الظاهر المشهور، ويجوز أن تجعلها جملةً نعتية.

ومن ذلك قولك: يعجبني الطالب يجتهد في دروسه، واضح، ومن ذلك: أحب المؤمن يدع ما لا يعنيه، ومن ذلك: القلم يكتب خيرٌ من القلم لا يكتب، نعم، ثم قال ابن رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الجملة الواقعة نعتًا، قال:

فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً

فبعد أن ذكر أن الجملة تقع نعتًا، وعرفنا وأكدنا أن الجملة تقع نعتًا؛ لأنها كالخبر وكالحال، والخبر والحال سبق فيهما أنهما يقعان مفردًا ويقعان جملة، فالثلاثة من بابٍ واحد.

فعندنا ذكر أن الجملة تقع نعتًا قال:

فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً

فبدل أن يذكر كل أحكام الجملة النعتية، يقول: الأحكام التي ذكرناها في الجملة الواقعة خبرًا سنعطيها للجملة الواقعة نعتًا، فأُعطيت ما أعطيته خبرًا، وهناك في الجملة الخبرية ذكرنا لها شروطًا، أهمها شرطان:

الشرط الأول: أن يكون فيها رابطٌ يربطها بالمبتدأ، وهنا نقول: أن يكون في الجملة النعتية رابطٌ يربطها بالمنعوت.

الشرط الثاني: أن تكون الجملة خبرية لا إنشائية.

فتقول: جاء رجلٌ يركض، فيركض جملة نعتية فيها رابط يربطها بالمنعوت، وهو الضمير المستتر، فاعل يركض هو يعود إلى رجل، جاء رجلٌ هذه جملة، طيب، يركض؟ جملة، إذا لم يكن بينهما رابط تقطع الكلام وانفصل، ما يمكن، كيف هكذا الكلام متقطع! إلا إذا أردت الاستئناف، لكن إرادة الاستئناف معنًى آخر غير النعتية، النعت معنى ذلك أن الكلام جملة واحدة، جاء محمدٌ الطويل، جاء محمدٌ الضاحك، تريد أن الكلام واحد، أما الاستئناف هذه جملة انتهيت منها وخلصت، ثم بدأت بجملة أخرى.

فتقول: جاء رجلٌ يركض أبوه، يركض أبوه: جملة نعتية لرجل، ما الرابط بينهما؟ الضمير البارز الهاء في أبوه، وإذا قلت: جاء رجلٌ أبوه راكضٌ، فأبوه راكض: جملة اسمية نعتٌ لرجل، والرابط الضمير البارز الهاء، طيب، وإذا قلنا: جاء رجلٌ أبوه يركض، يركض هذه جملة فعلية، ما إعرابها؟ خبرٌ لأبوه، إذًا لا بدَّ فيها من رابط، ما رابط الخبر بالمبتدأ؟!

أبوه يركض، الضمير المستتر فاعل يركض: هو، يعود إلى أبوه، طيب، أبوه

يركض صارت جملة اسمية، أبوه: مبتدأ، ويركض: الخبر، الجملة الاسمية كلها (أبوه يركض) لا بدَّ أن يكون فيها رابط يربطها بالمنعوت (رجل)، ما الضمير الذي يعود منها إلى رجل؟ الهاء في أبوه، أبوه يعني أبو الرجل، فهكذا يكون الكلام مترابطًا.

طيب، ويجوز في هذا الضمير الرابط أن يُحذف، كما ذكرنا من قبل في الجملة الخبرية، وفي الجملة الحالية، وفي غيرهما كالجملة الواقعة صلةً؛ لأن الشرط في هذا الضمير الوجود، يعني يُشترط فيه أن يوجد، ولم نشترط فيه أن يكون بارزًا مثلًا؛ فلهذا قد يكون بارزًا، جاء رجلٌ يركض أبوه: الهاء، وقد يكون مستترًا: جاء رجلٌ يركض، يعني يركض هو.

وقد يكون محذوفًا؛ لأن المحذوف موجودٌ أم غير موجود؟ هذه شرحناها كثيرًا، المحذوف موجود؛ لأن الحذف لا يقع إلا على موجود، لا يقع على معدوم، فإذا قلت: محذوف، معنى ذلك أنه موجود؛ فلهذا وقع عليه الحذف، كأن تقول: جاء رجلٌ أحب، ما الرابط بين الجملة النعتية أحب والمنعوت رجل؟ ضميرٌ محذوف، أي: جاء رجلٌ أحبه.

وتقول: فعلت فعلًا أكره، أي فعلت فعلًا أكرهه، ومن ذلك قول الشاعر:

ومـــــا أدري أغيـــــرهم تنــــــائن ... وطــول الــدهر أم مــالٌ أصــابوا.

أي: أم مالٌ أصابوه، ومن ذلك قوله -عَزَّ اسمه-: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة:٤٨]، يومًا نكرة، طيب، نكرة وقعت بعدها جملة: لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا، ما إعراب هذه الجملة الواقعة بعد النكرة؟ نعتٌ ليومًا، نعت يومًا بأنه لا يجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا، لكن ما الرابط بين الجملة النعتية والمنعوت؟ ضميرٌ محذوف، أي: واتقوا يومًا لا تجزي فيه نفسٌ عن نفسٍ شيئًا،

والله أعلم.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا البيت:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكّرَاً

عمم الجملة ولم يقيدها؛ ليشمل نوعي الجملة، الجملة الاسمية والفعلية، كلاهما يقعان نعتًا، فالجملة الفعلية كقولك: جاء رجلٌ يركض، والجملة الاسمية كقولك: جاء رجلٌ أبوه راكض، أو جاء رجلٌ أبوه يركض، والخلاصة من قوله:

فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً

الخلاصة: أنه يُشترط في المنعوت بالجملة أن يكون نكرة أو معرفة؟ أن يكون نكرة، ويُشترط في الجملة الواقعة نعتًا أن يكون فيها رابط يربطها بالمنعوت، وأن تكون خبريةً لا إنشائية، إذًا فقوله: فأُعطيت ما أُعطيته خبرًا فيه تعميم، تعميم كل أحكام الجملة الخبرية تكون للجملة النعتية، إلا حكمًا واحدًا، فاحتاج إلى أن ينص على إخراج هذا الحكم، واستثنائه.

فقال بعد ذلك:

وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ   وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ

لما ذكر أن الجملة النعتية كالجملة الخبرية في الأحكام، ذكر هنا أن الجملة النعتية تخالف الخبرية في هذا الحكم، فلا تقع طلبية، الجملة النعتية لا تقع طلبية، وهذا قوله: وامنع هنا إيقاع ذات الطلب، فلا تقول في النعت: جاء رجلٌ أكرمه! لا تقول: جاء رجلٌ أكرمه على أن جملة (أكرمه) نعتٌ رجل، ولا تقول: جاء رجلٌ لا تضربه، ولا تقول: جاء رجلٌ هل أكرمته! على أن جملة (هل أكرمته) نعتٌ لرجل، وعلى أن جملة (لا تضربه) نعتٌ لرجل.

بينما هذا جائزٌ في الجملة الخبرية كما سبق؛ تقول: زيدٌ أكرمه، وزيدٌ لا تضربه،

وزيدٌ هل أكرمته، فالجملة النعتية تخالف الجملة الخبرية في هذا الحكم، فوجب أن ينص ابن مالكٍ على هذه المخالفة، وقد فعل، فإن قلت: منعتم قبل قليل أن يُقال: جاء رجلٌ أكرمه، جاء رجلٌ لا تضربه، على أن جملة (أكرمه) نعتٌ لرجل، ألا تجوز هذه العبارة على تخريجٍ آخر؟!

فالجواب: نعم، العبارة جائزة على تخريجٍ آخر، على أن جملة (أكرمه) جملةٌ مستأنفة، وليس جملةً نعتية، يعني أردت أن تقول: جاء رجلٌ، أخبرت أنه جاء، ثم استأنفت كلامًا جديدًا، فقلت: أكرمه، ثم في الكلام ربط بين الجملتين في الكلام في اللفظ، فقلت: جاء رجلٌ أكرمه؛ فلهذا فب اللفظ يتبين أن فيه وقفة، وهذا كله يعود إلى المعنى.

فلهذا إذا كان الكلام منطوقًا به يتبين الأمر، فلو كانت نعتًا كقولك: جاء رجلٌ كريمٌ، فإنك تقول: جاء رجلٌ كريم، أو جاء رجلٌ أكرمته، أكرمته تقع نعتًا لا إشكال؛ لأنها خبرية، لكن لو جعلتها طلبية كالأمر والنهي والاستفهام، فتقول: جاء رجلٌ أكرمه، أنت تقول: جاء رجلٌ أكرمه، أو تقف وقوفًا تامًا، تقول: جاء رجل أكرمه، دلالةً على أن الجملة الثانية مستأنفة.

والمانع من ذلك المعنى، فإن طلب النهي والأمر والاستفهام لا يحمل الوصف، لا يحمل الوصفية، والدليل على ذلك أن لا يؤول بالمشتق، نحن قلنا قبل قليل: الأصل في النعت أن يكون بالوصف المشتق، والأشياء الأخرى التي يُنعت بها، وهي شبه المشتق والجملة والمصدر، إنما نُعت بها لأنها مؤولةٌ بالمشتق.

طيب، جاء رجلٌ أكرمته، يعني جاء رجلٌ مكرمٌ مني، مؤول بمشتق، ماشي، لكن جاء رجلٌ أكرمه، كيف ستؤولها؟ جاء رجلٌ مكرمٌ، يعني أكرمته، لا، أكرمه يعني في المستقبل، كيف؟! جاء رجلٌ أكرمه يعني مطلوبٌ إكرامه، لا، ليس

مطلوب إكرامه بمعنى أكرمه، أكرمه أنت تأمر لا تخبر، إذا قلت: مطلوبٌ إكرامه يعني تخبر، لكن أكرمه هنا تأمر وتطلب.

فلهذا يعني نهتم دائمًا بالمعاني، فإذا قلنا: يُمنع كذا من هذا الوجه لا يعني أن العبارة ممنوعة من كل الوجوه، قد تجوز على وجهٍ آخر، والنحويون ربما لا ينبهون على ذلك، بناءً على أن الأمر مثلًا واضح، أو نبهوا عليه في موضعٍ آخر، فهنا مثلًا تجد في كتب النحو أن المسألة ممنوعة، يعني لا يجوز النعت بالجملة الطلبية، كقولك: جاء رجلٌ أكرمه.

يعني لا يجوز إذا كانت (أكرمه) نعتًا، لكن تجوز إذا كانت (أكرمه) مستأنفة، طيب، يعني إذا قلنا: جاء رجلٌ أكرمه، إن قلنا أنها مستأنفة فالكلام جملتان منفصلتان، طيب، لو قلنا إن (أكرمه) نعت، وهذا لا يجوز، لو قلنا إنه لنعت لكان قولك: جاء رجلٌ أكرمه جملةً واحدة، لكنه جملةٌ كبرى في داخلها جملةٌ صغرى، لعل الأمر الواضح؛ لأننا شرحنا ذلك أكثر من مرة.

وقد جاء في السماع عن العرب ما ظاهره وقوع الجملة الطلبية نعتًا في شواهد قليلة، تأملوا فيها تجدون ما شرحناه قبل قليل، ومن ذلك قول الراجز:

بتنا بعمرٍو ومعزاه تئط

حتى إذا جن الظلام واختلط ... جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط.

جاءوا بمذقٍ، والمذق هو القليل من اللبن، جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط، كأنه قال: جاءوا بمذقٍ يشبه الذئب في لونه، يقول: جاءوا بمذق، والمذق لبن مشوب بماء، فليس بياضه خالصًا، وإنما كلون الذئب، فقوله: هل رأيت الذئب قط؟ استفهام، جملةٌ طلبية، وفي ظاهرا وقعت نعتًا لمذقٍ، فماذا قال ابن مالك؟

قال:

وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ

يعني وإن جاءت في السماع في مثل هذا القليل، وإن أتت فالقول أضمر تصب؛ فلهذا خرَج الجمهور مثل هذا البيت على إضمار قولٍ، والتقدير: جاءوا بمذقٍ مقولٍ فيه عل رأيت الذئب قط، فيكون النعت محذوفًا؛ لكونه معلومًا في مثل هذا الأسلوب، مقدرًا بمقولٍ، مقولٍ فيه هذا نعتٌ محذوف.

طيب، هل رأيت الذئب قط؟ هذه جملة، ما إعراب هذه الجملة (هل رأيت الذئب قط)؟ هذه مقول القول، وبعض المحققين من النحويين كابن هشام في بعض كتبه، يجعلون التقدير في نحو ذلك: فجاءوا بمذقٍ مثل الذئب، هل رأيت الذئب قط؟ يعني تقدير الكلام: جاءوا بمذقٍ مثل الذئب، أو جاءوا بمذقٍ مشبهٍ للذئب، هل رأيت الذئب قط؟

كقولك: مررت برجلٍ مثل الأسد، هل رأيت الأسد؟ الأسلوب واحد، وفي الحديث: «**كلاليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم شوك السعدان؟! قالوا: نعم يا رسول الله، فقال: فإنها مثل شوك السعدان**»، فعلى هذا التقدير يكون النعت أيضًا محذوفًا؛ لكونه معلومًا في هذا الأسلوب، طيب، والجملة: هل رأيت الذئب قط، ماذا تكون؟ جاء بمذقٍ مثل الذئب، هل رأيت الذئب قط؟

استئنافية، تكون استئنافية، وهذا التقدير هو الأقرب للمعنى، وقد يكون هو المتحتم؛ لأنه يعيد الكلام إلى جادته، التي ذكرناها قبل قليل، فإذا قلت: جاء رجلٌ أكرمه، على النعتية لا يجوز، وعلى الاستئنافية يجوز، نعم.

والعامة تستعمل هذا الأسلوب كثيرًا، كأن تقول في كلامهم مثلًا: تعرف البس؟! ثم يسكتون، أرادوا التشبيه، فلانٌ كالقط، هل تعرف القط؟! فالكلام هذا أسلوب عرب معروف يُراد به التشبيه، بذلك يكون ابن مالكٍ قد انتهى من الكلام على الشيء الثالث الذي يُنعت به، وهو الجملة.

طيب، ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الشيء الرابع الذي يُنعت به؛ وهو المصدر، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَاً   فَالتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

المصدر اسمٌ جامد، فالأصل فيه ألا يقع نعتًا؛ لأن النعت لا يكون إلا بما يدل على صفة، ولكنه وقع نعتًا في كلام العرب لكونه يشبه المشتق، أي: يؤول بالمشتق، ولا شك أن المعنى هو المتحكم الأكبر في الكلام، فكما كثُر مجيء المصدر خبرًا، كما سبق كقولهم: زيدٌ عدلٌ، ومحمدٌ رضًا.

وكما كثُر مجيء المصدر حالًا، كما سبق كقولهم: جاء زيدٌ ركضًا، وذهب مشيًا، كثُر استعمال المصدر نعتًا؛ لكا قلنا من قبل: إن الخبر والحال والنعت من وادٍ واحد، ومن ذلك قولك: هذا رجلٌ عدلٌ، وهذا رجلٌ رضًا، وهذا رجلٌ زورٌ، وهذا رجلٌ فطرٌ، أي: عادل، ومرضي، وزائر، ومفطر، تقول: هذا رجلٌ عدلٌ، ومررت برجلٍ عدلٍ، وأريد رجلًا عدلًا، وهكذا.

والمصدر إذا وقع خبرًا أو حالًا أو نعتًا فإنه يلزم الإفراد والتذكير، يلزم الإفراد فلا يُثنى ولا يُجمع، ويلزم التذكير فلا يؤنث، وهذا قوله:

فَالتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

تقول: جاء رجلٌ عدلٌ، وجاء رجلان عدلٌ، ومررت برجلين عدلٍ، وبرجالٍ عدلٍ، وبامرأةٍ عدلٍ، وبامرأتين عدلٍ، وبنساءٍ عدلٍ، قال الشاعر:

إذا كذب الوشاة فإن عندي   على صدق الوفا شهداء عدل.

طيب، ولماذا لزم المصدر الإفراد والتذكير هنا؟ لأن المصدر في الحقيقة ليس المنعوت، الأصل في النعت أنه المنعوت، تقول: جاء زيدٌ الراكض، من الراكض؟ زيد، وزيد هو الراكض، صفته، لكن إذا قلت في المصدر: زيدٌ عدلٌ، هل زيد هو

العدل؟ عدل يعدل عدلًا، العدل ضد الظلم، زيدٌ ظلمٌ، هل زيدٌ هو الظلم؟! أو زيدٌ هو العدل؟!

لا؛ لأن المصدر في الحقيقة ليس هو المنعوت، فالعدل ليس الرجل، كما أن الرجل هو الراكض في جاء رجلٌ راكضٌ، وبعد اتفاقهم -أي النحويين- على جواز ذلك، وعلى سماعه، ووروده في كلام العرب، اختلفوا في تخريجه، ما تخريج مثل هذا الأسلوب؟! محمدٌ عدلٌ خبر أو حالًا؟ جاء زيدٌ ركضًا أو نعتًا؟ جاء رجلٌ عدلٌ ما تخريجه؟

على ثلاثة أقوال مشهورة:-

- **فقال الكوفيون:** هو مؤولٌ بمشتقٍ، أي على وضع عدلٍ موضع عادل، فقولك: زيدٌ عدلٌ، أي: زيدٌ عادل، وجاء رجلٌ عدلٌ، أي: جاء رجلٌ عادلٌ.

- **وقال البصريون:** هو مؤولٌ على حذف مضاف، الكلام عندهم على حذف مضاف، والأصل: مررت برجل ذي عدلٍ، أي: صاحب عدلٍ، مررت برجل صاحب عدل، زيدٌ عدلٌ، أي: زيدٌ ذو عدل.

- **وقال كثيرٌ من المحققين:** الكلام في كل ذلك على حقيقته، فليس هو بمؤولٍ بالمشتق كما يقول الكوفيون، ولا هو على حذف مضاف كما يقول البصريون، وإنما الكلام على حقيقته، والمراد به المبالغة بجعل المنعوت عين النعت مجازًا أو ادعاءً، والمبالغة بابٌ واسع في الكلام، وتقصد العرب إليه قصدًا.

فإذا قلت: زيدٌ عدلٌ، أو جاء رجلٌ عدلٌ، أنت تريد أن تبالغ حتى تجعل هذا الرجل هو العدل، ولو أولناها سواءً بالمشتق أو بالمضاف، لخرج الكلام عن إرادة المبالغة، وعاد إلى إرادة الحقيقة، رجلٌ عادل، رجلٌ ذو عدل، هذه حقيقة وليس فيه مبالغة في الكلام، وكلام هؤلاء المحققين هو الذي يأخذ به أهل البلاغة، وكثيرٌ من المفسرين المحققين في ذلك.

طيب، وبذلك يكون ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد انتهى من ذكر ما يُنعت به؛ وهو كما ذكرنا أربعة أشياء: الاسم المشتق، والاسم غير المشتق المؤول بالمشتق، والجملة، والمصدر، هنا لعله يناسب أن نذكر هذه المعلومة المفيدة، فنقول: إن الأشياء من حيث النعت أربعة أقسام:

القسم الأول: ما يُنعت ولا يُنعت به، لا يُنعت أي لا يقع منعوتًا، ولا يُنعت به أي لا يقع نعتًا، نحو: الضمائر، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وكم الخبرية، ما التعجبية، وكلمة: الآن، وقبل، وبعد، هذه كلها لا تقع نعتًا ولا منعوتًا.

القسم الثاني: ما يُنعت ويُنعت به، بالعكس، يقع نعتًا ويقع منعوتًا، وهي أسماء الإشارة، والاسم المعرف بـ(ال)، اسم الإشارة يقع نعتًا، تقول: جاء هذا المجتهد، وقع منعوتًا، ويقع نعتًا كقول: جاء محمدٌ هذا، وكذلك المعرف بـ(ال) يقع منعوتًا، تقول: جاء الطالب المجتهد، وقع نعتًا ومنعوتًا.

القسم الثالث: ما يُنعت ولا يُنعت به، ما يُنعت يقع منعوتًا، ولا يُنعت به لا يقع نعتًا، وهو العلم كمحمد، تقول: جاء محمدٌ الطويل، فوقع منعوتًا، لكن لا يقع نعتًا، فإذا قلت مثلًا: جاء أخي محمدٌ، محمدٌ: بدل أو عطف بيان، لا يكون نعتًا، طيب، جاء عبد الله بن عمر؟ كما قلنا قبل قليل: ابن عمر إن جعلتها علمًا فليست نعتًا، بدل أو عطف بيان، وإن لم تجعلها علمًا فهي نعتٌ.

القسم الرابع: ما يُنعت به ولا يُنعت، ما يُنعت به أي يقع نعتًا، ولا يُنعت أي لا يقع منعوتًا، وهو ماذا؟!

طالب: الأسماء المشتق.

لا، المشتقة تقع نعتًا ومنعوتًا، والمصدر يقع نعتًا ومنعوتًا، وإنما الجملة، الجملة تقع نعتًا، كما عرفنا قبل قليل: جاء رجلٌ يركض، لكن لا تقع منعوتًا.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثالث والثمانون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:-

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته في هذه الليلة؛ ليلة الإثنين (الثامن والعشرين شهر ربيعٍ الأول من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف) من هجرة المصطفى ﷺ، ونحن في جامع الراجحي بحي الجزيرة بمدينة الرياض؛ لنعقد- بحمد الله وتوفيقه- الدرس (الثالث والثمانين) من دروس شرح ألفية ابن مالك- عليه رحمة الله-.

وما زال الكلام موصولًا على باب النعت، فابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد باب النعت في الألفية في أربعة عشر بيتًا، وقد شرحنا منها ثمانية أبيات فيما سبق، وبقي منها على ذلك ستة أبيات، نشرحها-إن شاء الله تعالى- في هذه الليلة بعون الله ومشيئته.

نبدـ الدرس كالمعتاد بقراءة الأبيات التي سنشرحها-إن شاء الله-، قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب النعت:

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ	فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ائتَلَفْ
وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى	وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا
وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ	مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

وَاقْطَـعْ أَوَ اتْبِـعْ إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنَـا بِـدُونِهَا أَو بَعْضِـهَا اقْطَـعْ مُعْلِنَـا
وَارْفَـعْ أَوِ انْصِـبْ إِنْ قَطَعْـتَ مُضْـمِرَاً مُبْتَـدَأً أَو نَاصِـبًا لَـنْ يَظْهَـرَا
وَمَـا مِـنَ المَنْعُـوتِ وَالنَّعْـتِ عُقِـلْ يَجُـوزُ حَذْفُـهُ وَفِـي النَّعْـتِ يَقِـلّ

تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعدد النعت.

والمسألة الثانية: قطع النعت.

والمسألة الثالث: حذف النعت وحذف المنعوت.

سنبدأ بهذه المسائل -إن شاء الله- مسألةً مسألة، نبدأ بالمسألة الأولى، وهي مسألة تعدد النعت، وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَعْـتُ غَيْـرِ وَاحِـدٍ إِذَا اخْتَلَـفْ فَعَاطِفًـا فَرِّقْـهُ لاَ إِذَا ائتَلَـفْ
وَنَعْـتَ مَعْمُـولَيْ وَحِيْـدَيْ مَعْنَـى وَعَمَـلِ أَتْبِـعْ بِغَيْـرِ اسْـتِثْنَا

وقوله: (ونعت غير واحدٍ) فيه روايتان، نعت بالنصب فهو منصوبٌ على الاشتغال، ودليل الفعل المحذوف قوله: فرقه، والرواية الثانية: الرفع، ونعت غير واحدٍ فهو مبتدأ، وسبق أن قلنا كثيرًا إن المنصوب على الاشتغال يجوز رفعه على الابتداء، وإن كان في بعض المواضع يترجح النصب على الاشتغال، وفي بعض المواضع يترجح الرفع على الابتداء، وفي بعض المواضع يجب النصب، وفي بعض المواضع يجب الرفع، وفي بعض المواضع يجوزان جوازًا مستويًا، وسبق كل ذلك في باب الاشتغال.

في هذين البيتين قلنا: تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألة تعدد النعت، وهذه المسألة تعدد العت واضحةٌ بينةٌ لصاحب السليقة العربية، ولكن لا بدَّ من ضبطها بقواعدها؛ فلهذا نقول في بيانها: المنعوت إما أن يكون مفردًا نحو زيد، وإما أن

يكون متعددًا نحو زيدٍ وعمرو، ونحو الزيدان، ونحو الزيدون.

المنعوت إما أن يكون مفردًا كأن تنعت زيدًا، وإما أن يكون متعددًا، المتعدد كأن يكون المنعوت زيدًا وعمرًو، أو أن يكون المنعوت الزيدان، أو أن يكون المنعوت الزيدون، طيب، فإن كان المنعوت مفردًا كزيدٍ، فنعته أيضًا إما أن يكون مفردًا أو متعددًا.

إن نعت المفرد بمفرد قلت: مررت بزيدٍ الكريم، وإن نعت المفرد بمتعدد- يعني بأكثر من نعت- جاز لك عطف النعوت، وجاز لك عدها بلا عطف، جاز لك عطف النعوت كقولك: مررت بزيدٍ الكريم والشجاع، المنعوت زيد، والنعت الكريم الشجاع، وعطفتهما، وجاز لك في النعت المتعدد حينئذٍ أن تعدده بلا عطف، فتقول: مررت بزيدٍ الكريم الشجاع.

فعطف النعوت كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى:١-٢] النعت الأول، ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى:٢-٤]، إذًا الذي نعتٌ للرب، وقد عطف هذه النعوت بعضها على بعض، وذكر النعوت بلا عطفٍ كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم:١٠-١٣]، ثمانية نعوت لحلاف، وقد أتى بها بلا تعدد.

فقد أتى بها متعددةً بلا عطف، وقد سبق بحث مسألة التعدد في باب المبتدأ والخبر، فعندما قلنا أن الخبر يجوز أن يتعدد، كقولك: زيدٌ كريمٌ شجاعٌ، ويجوز أن تعطف بعضه على بعض، فتقول: زيدٌ كريمٌ وشجاعٌ؛ فلهذا لا نتوسع في المسألة أكثر من ذلك.

وكل ذلك واضح، أعني إذا كان المنعوت مفردًا؛ فلهذا لم يذكر ابن مالك كل

ذلك في الألفية، لم يتكلم على المنعوت المفرد، ثم ننتقل إلى المنعوت المتعدد، إذا كان المنعوت متعددًا؛ المنعوت المتعدد إما أن يكون متعددًا في اللفظ والمعنى، كزيدٍ وعمرٍو، كأن تنعت زيدًا وعمرًو، زيدٌ وعمرٌو متعددان لفظًا ومعنى، لكل كلمة معنى.

وإما أن يكون التعدد معنًى لا لفظًا، نحو: الزيدان والزيدون، فالزيدان متعدد معنًى؛ لأنه يدل على اثنين، شخصين، لكنه من حيث اللفظ واحد، هذه كلها أشياء واضحة، لكن نريد فقط أن نضبطها بهذه الضوابط، فنقول: إن كان المنعوت متعددًا لفظًا ومعنًى كزيدٍ وعمرٍو، فإما أن يُنعت بنعتٍ مختلفٍ، فيجب تفرقيه وعطفه، نحو: مررت بزيدٍ الكريم، وعمرٍو البخيل.

المنعوت متعدد: زيد وعمرو، والنعت متعدد مختلف ولا متفق؟! مختلف، الكريم والبخيل، حينئذٍ يجب أن تفرق النعت وأن تعطفه، مررت بزيدٍ الكريم وعمرٍو البخيل، وإن نعتهما، أو نقول: إن نعت المنعوت المتعدد لفظًا ومعنًى بمؤتلف، جاز تفريقه وعطفه، كقولك: مررت بزيدٍ الكريم وعمرٍو الكريم، المنعوت متعدد لفظًا ومعنًى، والنعت متعدد لكنه مؤتلف، لك أن تفرقه كما قلنا.

ويجوز تثنيته وجمعه، فتقول: مررت بزيدٍ وعمرٍو الكريمين، طيب، هذا في المتعدد لفظًا ومعنًى، فإذا كان المنعوت متعددًا معنًى لا لفظًا، كالزيدان والزيدون، فإما أن تنعته أيضًا بمختلف أو متفق، فإن نعته بمختلفٍ فيجب تفريقه وعطفه، كقولك: مررت بالزيدين الكريم والبخيل.

فقولك: الكريم والبخيل فرقتهما، وعطفت أحدهما على الآخر، وإن نعتهما بمؤتلف ثنيت وجمعت، فقلت: مررت بالزيدين الكريمين، أو مررت بالزيدين الكرماء، وهكذا، فكل ما سبق أمورها واضحة.

ابن مالك قال في بيته:

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ائتَلَفْ

تكلم على ماذا؟ تكلم على المنعوت المتعدد، إذا نعته بنعتٍ متعددٍ مختلف، المنعوت المتعدد إذا نعته بنعتٍ متعددٍ مختلف، ماذا يجب فيه؟ يجب فيه التفريق والعطف.

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ائتَلَفْ

فرقه واعطفه، لا إذا ائتلف، إذا ائتلف أي إذا كان النعت المتعدد مؤتلفًا، الكريم الكريم، فله حكمٌ آخر لم يذكره ابن مالك وذكرناه، فيجوز لك في المؤتلف أن تُثني وتجمع، ويجوز لك تفرق وتعطف.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلِ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

ما زال الكلام على تعدد النعت، إلا أن المتعددين أو المتعددات في البيت السابق الذي شرحناه وانتهينا منه، كانت في جملةٍ واحدة؛ جاء زيدٌ الكريم وعمرو البخيل، أو جاء زيدٌ وعمرٌو الكريمان، كل ذلك كان في جملةٍ واحدة.

أما الذي يتكلم عليه ابن مالك في هذا البيت:

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلِ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

فهو تعدد النعت إذا كان في جملتين، كأن تقول: ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو، ثم تريد أن تنعت زيدًا وعمرًو بنعت، الكلام على مثل هذه المسألة، فنقول: إذا كان تعدد النعت في جملتين، فالذي يتحكم في ذلك هو النظر في العامل في المنعوت، العامل في المنعوت.

يعني الفعل، إن كان المنعوت فاعلًا ننظر للفعل مثلًا، فإن كانا المنعوتان

لعاملين متحدين في المعنى والعمل، أي: معناهما واحد وعملهما واحد، معناهما واحد، واضح، وعملهما واحد يعني يعملان الرفع، أو يعملان النصب، أو يعملان الجر، فإن كان المنعوتان لعاملين متفقين في المعنى والعمل، فإنك تتبع على التفصيل السابق الذي سبق.

كقولك: ذهب زيدٌ وذهب عمرٌو الكريمان، اعرب الكريمان؟ نقول: نعتٌ لزيدٍ وعمرو مرفوع، أو تقول: ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو الكريمان، طبعًا ذهب وانطلق بمعنًى واحد، وعملهما واحد، أو تقول: عاد زيدٌ ورجع عمرٌو الكريمان، عاد ورجع بمعنى أنه عمل، تقول: عملت زيدًا وفهمت عمرًو الكريمين، تتبع، رأيت زيدًا وشاهدت عمرًو الكريمين، ذهبت إلى زيدٍ ومشيت إلى عمرٍو الكريمين، وهكذا، هذا نعت تُتبعه، وهذا هو قول ابن مالك:

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى ... وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

إن كان العاملان متفقين في المعنى والعمل، فلك في منعوتهما الإتباع، فإن اختلف معنى العاملين وعملهما، أو اختلفا المعنى فقط، أو اختلف العمل فقط، العامل في المنعوت، نجد أن العاملين يختلفين في المعنى والعمل، أو يختلفين في المعنى، أو يختلفين في العمل، فحينئذٍ ليس لك في النعت إلا القطع.

لأن الإتباع ممتنع؛ كأن تقول: جاء زيدٌ وأكرمت عمرًو، ثم تريد أن تنعت زيدًا وعمرًو، جاء زيدٌ وأكرمت عمرًو، زيدٌ: فاعل مرفوع، وعمرًو: مفعول به منصوب، إذًا فجاء عمل الرفع، وأكرمت عمل النصب، فاختلفا في العمل، وجاء معناه يختلف عن معنى أكرمت، إذًا فجاء وأكرمت مختلفان في المعنى والعمل.

طيب، كيف تنعت حينئذٍ زيدًا وعمرًو في هاتين الجملتين؟ ليس لك إلا القطع، وسيأتي بعد قليل أنك إذا قطعت النعت فلك أن ترفعه على أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوف تقديره هو، ولك أن تنصبه على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوف تقديره نحو أعني،

فتقول: جاء زيدٌ وأكرمت عمرًو الكريمان، أي: جاء زيدٌ وأكرمت عمرًو هما الكريمان.

أو تقول: جاء زيدٌ وأكرمت عمرًو الكريمين، أي: جاء زيدٌ وأكرمت عمرًو أعني الكريمين، وتقول: انطلق زيدٌ وأكرمت عمرًو الظريفان أو الظريفين، ومررت بزيدٍ، وجاوزت خالدًا الكاتبين أو الكاتبان، فجاء زيدٌ وذهب عمرٌو، جاء وذهب متفقان في العمل، ومختلفان في المعنى، وانطلق زيدٌ وكلمت عمرًو، انطلق وكلمت مختلفان في العمل والمعنى، ومررت بزيدٍ وجاوزت خالدًا، مررت وجاوزت متفقان في المعنى، مختلفان في العمل.

فهذه هي المسألة الأولى، الآن انتهينا من المسألة الأولى؛ وهي تعدد النعت؛ لننتقل بعد ذلك إلى المسألة الثانية، وهي مسألة قطع النعت، الكلام على قطع النعت، وفيها يقول ابن مالك:

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا أَو بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا ... مُبْتَدَأً أَو نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

قوله: (أو بعضها اقطع معلنًا) فيه روايتان، أو بعضها بالجر، والأخرى أو بعضها بالنصب، سيأتي الكلام على اختلاف الروايتين، واختلاف المعنى بناءً عليهما.

طيب، ثم نقول: الكلام على قطع النعت، إذا كان المنعوت لا يتضح إلا بالنعت، لا يتبين إلا بالنعت، فيجب في النعت الإتباع، إذا كان المنعوت لا يتبين ولا يظهر إلا بنعته، فليس لك في نعته إلا الإتباع، كأن تقول: جاء زيدٌ الطويل، إذا كان المخاطب يعرف أكثر من زيد، جاء زيدٌ الطويل.

تقول لي: جاء زيدٌ الطويل، أنا أعرف أكثر من زيد، فلا يتبين لي زيدٌ هذا إلا بقولك الطويل، فليس لك في الطويل إلا الإتباع، وكقولك: جاء زيدٌ الطويل الشجاع، إذا كان المخاطب يعرف أكثر من زيدٍ طويل، يعرف أكثر من زيد، ثلاثة أربعة، واثنان منهما طويلان، فقولك: جاء زيدٌ الطويل، لم يتبين زيدٌ المراد إلا بقولك الشجاع، إذًا فالشجاع ليس لك فيه إلا الإتباع، هذه المعاني التي تقصد إليها العرب.

وأيضًا كقولك: جاء زيدٌ الطويل الشجاع الشاعر، إذا كان المخاطب الذي تخاطبه يعرف أكثر من زيدٍ طويلٍ شجاع، وهكذا، كلما كان المنعوت مفتقرًا للنعت، محتاجًا إلى النعت، لا يتبين إلا بنعته، فليس لك في نعته إلا الإتباع، وهذا هو قول ابن مالك-رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ-:

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

الجواب: أُتبعت، طيب، وإذا كان المنعوت متضحًا من دون النعت، لا يحتاج المنعوت في بيانه واتضاحه إلى النعت، فلك في النعت حينئذٍ الإتباع والقطع بوجهيه، فتقول: جاء زيدٌ الطويل، الطويل: نعتٌ، ولك أن تقطع، وسيأتي أن القطع إلى الرفع: جاء زيدٌ الطويل، أو إلى النصب: جاء زيدٌ الطويلَ.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا

إن كان المنعوت متعينًا من دون النعت، فماذا لك في النعت؟ لك القطع والإتباع، واقطع أو اتبع.

طيب، ويجوز إتباع بعض النعوت وقطع بعضها، بشرط كون النعت المتبع قبل النعت المقطوع، إذا كان المنعوت متضحًا لا يحتاج إلى النعت، وقلت: جاء

زيدٌ الطويل الشجاع، زيد هنا متضح للمخاطب، لا يحتاج إلى النعت، ماذا لك في النعت؟ القطع والإتباع.

طيب، القطع، لك أن تقطع الجميع، ولك أن تُتبع الجميع، ولك أن تقطع بعض النعوت، وإن تُتبع بعض النعوت، لكن في الحالة الثالثة إذا أتبعت بعضها وقطعت بعضها، يجب أن تقدم النعت المتبع، وأن تؤخر النعت المقطوع، وسيأتي بيان ذلك.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَاقْطَـعْ أَوَ اتْبِـعْ إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنَـا ... بِـدُونِهَا أَو بَعْضِـهَا اقْطَـعْ مُعْلِنَـا

اقطع أو اتبع إن كان المتعين من دون النعت، أو بضعها اقطع معلنًا إذا كان المنعوت متعينًا، ولا يحتاج إلى النعت، فلك أن تقطع بعضها دون بعض، هذا معنى البيت برواية النصب: (أو بعضَها اقطع) يعني اقطع بعضهَا، بعضهَا: مفعولٌ به مقدم.

طيب، وإن قطعت النعت فلك فيه وجهان: أن ترفعه على أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوف تقديره هو، ولك أن تنصبه على أنه مفعولٌ به منصوب بفعلٍ محذوف تقديره نحو أعني، أو أقصد، أو أريد، أو نحو ذلك، وهذا هو قول ابن مالك:

وَارْفَـعْ أَوِ انْصِـبْ إِنْ قَطَعْـتَ مُضْـمِرَاً ... مُبْتَـدَأً أَو نَاصِـبًا لَـنْ يَظْهَـرَا

إن رفعت تُضمر مبتدأً، وإن نصبت تُضمر ناصبًا يعني فعلًا ناصبًا، مثال ذلك: البسملة، بسم الله الرحمن الرحيم، المنعوت لفظ الجلالة الله، والنعت هنا متعدد، نعتان: الرحمن الرحيم، طيب، المنعوت لفظ الجلالة هل هو محتاجٌ للنعت، أم متضحٌ من دون النعت؟

متضح غير محتاجٍ للنعت، النعت هنا يأتي يعني لمعاني أخرى غير التوضيح،

وأخذنا في أول باب النعت فوائد النعت أو أغراض النعت، قد يأتي لمجرد التوضيح، لمجرد التخصيص، قد يأتي لمجرد المدح أو الذم أو الترحم، يأتي لمعاني، فالنعت في الآية لمجرد المدح لا للتوضيح؛ لأن المنعوت هنا متضح.

طيب، ماذا لك في النعوت؟ لك الإتباع، بسم الله الرحمن الرحيم، ولك القطع إلى الرفع بسم الله الرحمن الرحيمُ، والتقدير: بسم الله هو الرحمن هو الرحيم، مبتدأ وخير، مبتدأ وخبر، ولك القطع إلى النصب: بسم الله الرحمنَ الرحيمَ، أي: بسم الله أعني الرحمن أعني الرحيم، وماذا لك أيضًا؟

ولك أيضًا أن تقول: بسم الله الرحمنَ الرحيمُ، فتُتبع الأول وتقطع الثاني إلى الرفع، ولك أن تقول: بسم الله الرحمن الرحيمَ، تُتبع الأول وتقطع الثاني إلى النصب، ولك أن تقول: بسم الله الرحمنُ الرحيم، تقطع الأول إلى الرفع والثاني إلى النصب، ولك أن تقول: بسم الله الرحمنَ الرحيمُ، تقطع الأول إلى النصب والثاني إلى الرفع.

فهذه سبعة أوجهٍ في البسملة، من الناحية النحوية جائزة، ولا يجوز أن تقول في البسملة بسم الله الرحمن الرحيم، فتقطع الأول وتُتبع الثاني، ولا يجوز أن تقول: بسم الله الرحمن الرحيمِ، فتقطع الأول وتُتبع الثاني؛ لأن النعت المتبع لا يأتي بعد النعت المقطوع، لماذا؟

نعم؛ لأن النعت المتبع حينئذٍ سيُفصل بينه وبين متبوعه بماذا؟ بأجنبيٍ؛ لأن النعت المقطوع قلنا هو خبرٌ لمبتدأ، أو مفعولٌ به لفعل، إذًا فالنعت المقطوع في الحقيقة جملة، جملةٌ اسمية إذا رفعت، وجملةٌ فعليةٌ إذا نصبت، ففصلت بهذه الجملة بين النعت والمنعوت وهذا لا يجوز.

ونحو البسملة الاستعاذة، ويجوز فيها ثلاثة أوجه لأن النعت واحد، أعوذ بالله

من الشيطان الرجيمِ، الرجيمُ، الرجيمَ، طيب، قد تكون عندكم بعض الأسئلة، لكن أرجو أن تتمهلوا لأني سأتبعها ببعض المسائل تبين كثيرًا من هذه الإشكالات؛ لأن النعت بابه واسع جدًا في اللغة، وفي كلام الناس قديمًا وحديثًا؛ لأن النعت لا يكاد الكلام يستغني عنه.

طيب، نقول مسألةٌ: فإن كان المنعوت محتاجًا في تعيينه إلى بعض النعوت دون بعض، فيجب إتباع النعت الذي يُعين المنعوت، ويجوز في غيره من النعوت الإتباع والقطع، وهذا واضح، نحو: جاء زيدٌ الطويلُ الكريم الشجاع، إذا كان المخاطب يعرف أكثر من زيد، وليس بينهما طويلٌ إلا واحد، فإذا قلت: جاء زيدٌ الطويل، فالطويل يُعين ولا ما يُعين المنعوت؟

يُعينه، إذًا فيجب فيه الإتباع، طيب، وقولك: الكريم الشجاع؟ لا يحتاج المنعوت في تعيينه إليهما، فلك فيهما الإتباع، ولك فيهما القطع، وهذا معنى قول ابن مالك:

أَو بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

على رواية الجر، أو بعضِها اقطع معلنًا على رواية الجر، إذا قلنا: بعضِها بالجر، فيكون معنى البيت: واقطع أو اتبع إن يكن المنعوت معينًا بدونها، يعني المنعوت، انتهى، ثم قال: أو بعضها اقطع معلنًا؛ يعني إذا كان المنعوت متعينًا ببعضها، فقوله: أو بعضها بالجر عطفًا على بدونها المجرورة، يعني إذا كان المنعوت متعينًا بدون النعوت، أو متعينًا ببعضها فلك الإتباع والقطع.

لك الإتباع والقطع في غير النعت الذي عين المنعوت، وأما برواية النصب أو بعضها، فهذا شرحناه قبل قليل؛ يكون معنى البيت: يعني واقطع أو اتبع النعت إذا يكن المنعوت معينًا بدونها، أو اقطع بعضها واتبع بعضها، والمعنيان متقاربان،

لكنهما ليسا متفقين، وكلامهما صحيح، كلا المعنيين على الرواية الأولى وعلى الرواية الثانية كلاهما صحيح.

سؤال: وهل يجوز في المثال السابق: جاء زيدٌ الطويل الكريم الشجاع على المعنى السابق، أي أنك تقول ذلك لمخاطبٍ يعرف أكثر من زيد ليس منهم طويلٌ إلا واحد، هل لك أن تقول له: جاء زيدٌ الكريم الشجاع الطويل؟ فتؤخر الطويل مع أن الطويل هو النعت الذي عيَّن المنعوت، السؤال واضح أو أُعيده؟

طالب: واضح.

طيب، الجواب؟

طالب: يصح.

طيب، جوابٌ آخر؟

طالب: لا يصح.

لا يصح، وليس هناك تعليل!

طالب: (٠٠:٤٠:٦٠٢@)

هو لا يتضح إلا بالطويل؛ لأنه لا يتضح إلا به، نعم، يقول: إن أتبعت الجميع، أتبعت كل النعوت جاز لك أن تقدم وأن تؤخر ما تشاء من النعوت، تقول: جاء زيدٌ الطويل الكريم الشجاع، أو جاء زيدٌ الكريم الشجاع الطويل، إذا أتبعت فلا إشكال في التقديم والتأخير، لا إشكال في ذلك.

وأما إذا قطعت وأتبعت، يعني قطعت بعضها وأتبعت بعضها، فحينئذٍ يجب أن تقدم الطويل وتتبعه، وتقطع ما بعده.

طالب: (٠٠:٤١:٠٦@)

سنعود إلى كلامك لكي لا يُفصل بين النعت المتبوع ونعته بأجنبي.

طالب: ثم يعود على المعنى؟

هذا السؤال الذي سيأتي الآن، طيب، قولنا قبل قليل: إذا أتبعت الجميع فلك حينئذٍ أن تقدم منها ما تشاء، نعم، هذا كلامٌ صحيح، لكن السؤال: هل الجواز هنا على إطلاقه؟

الجواب عن ذلك: أجبنا على ذلك كثيرًا، وأيضًا سنجيب عنه في كل مناسبة، فنقول: إن الجواز هنا نحويٌ، جوازٌ نحويٌ، يعني من حيث الصناعة النحوية يجوز أن تقدم هذا النعت أو هذا النعت، يعني يجوز لك في هذا الأسلوب أن تقدم ما شئت إذا أتبعتها جميعًا.

أما بخصوص كل مثالٍ على حدة، فالمتحكم في الاختيار من الجائزات هو مراعاة المقام؛ لأن البلاغة كما تعرفون: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، يعني إذا كان المراد سرعة تعيين المنعوت، المتكلم يقصد من كلامه هذا سرعة تعيين المنعوت؛ لأن الحال يقتضي ذلك مثلًا، فحينئذٍ يقول ماذا؟

يقول: جاء زيدٌ الطويل الكريم الشجاع، طيب، وإذا كان المراد مثلًا التشويق، أو شد الأعصاب كما يقولون، كما في المسابقات، لا يريد أن يبينه منذ البداية، فالبلاغة حينئذٍ أن يقول: جاء زيدٌ الكريم، فلا يُعرف، يعني في أكثر من زيد كريم، الشجاع فلا يعرف، الطويل فيعرف.

إذًا فنقول وقلنا وسنقول: إن هذه الجوازات المذكورة في كتب النحو هي تجويزاتٌ نحوية، يعني جائزةٌ في هذا الأسلوب، أما في كل مثالٍ على حدة، فالنظر في الاختيار من هذه الجائزات هو البلاغة، وهذا الذي يتفاضل فيه المتكلمون، البُلغاء يُراعون هذه المعاني، ويقصدون إليها، ويتفاضلون فيها، وغير البليغ هو

الذي يخبط في كلامه خبط عشوائي.

طيب، مسألةٌ أخرى: ما معنى قول ابن مالك: (لن يظهرا) في قوله:

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَاً   مُبْتَدَأً أَو نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

ابن مالك يعني أنه يجب حذف المبتدأ، وحذف الفعل أعني قبل النعت المقطوع، إذا قطعت إلى الرفع تقدر هو، هذا هو المبتدأ المقدر الذي يجب حذفه، يعني لا يجوز التصريح به، وكذلك إذا قطعت إلى النصب بتقدير أعني كذا، فالفعل أعنى يجب أن يُحذف، هذا معنى قوله: (لن يظهرا).

وهذا صحيحٌ إذا كان النعت لمجرد المدح، كما في البسملة، وكقولك: مررت بزيدٍ الكريم، أو لمجرد الذم، كما في الاستعاذة، وكما في قولك: مررت بعمرٍو الخبيث، أو لمجرد الترحم، كقولك: مررت بزيدٍ المسكين، إذا كان المراد يعني مجرد هذه المعاني المقصودة.

أما إذا كان المراد مجرد الإيضاح أو مجرد التخصيص، مجرد الإيضاح في المعارف ومجرد التخصيص في النكرات، كما سبق بيانه في فائدة النعت في أول الباب، يعني أنت ماذا تريد من النعت؟ تريد من النعت أن تبين المنعوت، لا تريد فقط أن المنعوت واضح وبيَّن ثم تريد أن تمدحه، لا، تريد أن تبينه بهذا النعت.

فإذا كان النعت لمجرد التوضيح، لمجرد الإيضاح أو مجرد التخصيص، فيجوز لك أن تظهر هو وأعني، ويجوز أن تحذف هو وأعني، كأن تقول: مررت بزيدٍ النجار، ماذا أردت بقولك: النجار؟ لم ترد أن تذمه، ولم ترد أن تمدحه، أنت أردت أن تبينه، أن توضحه، عندما تقول: مررت بزيدٍ، نعرف أكثر من زيد، موجود أكثر من زيد، وأردت أن تبين من زيد هذا، مررت بزيدٍ النجار، لماذا قلت النجار؟ لماذا نعته بالنجار؟

لكي توضحه، إذًا ما الغرض هنا؟ ليس الذم ولا المدح، هو التوضيح، مجرد التوضيح؛ فلهذا العامة-لا أدري قلنا ذلك أو لا- الآن مثلًا فيما يسمونه بالمعايير قديمًا، بعض الألقاب يعني الناس تركوها الآن، لكن ما زال بعضها عالقًا في الذهن، فقد يعرف الإنسان بإنسان آخر، فلان بن فلان بن فلان، فنا يعرفوه! فيقول: ولا أذمه الأعور، ولا أذمه الكذا القصير، يعني أنا أقول القصير لا من باب الذم، لا لمجرد الذم، ليس المراد بالنعت الذم، وإنما المراد بكلامي هنا التوضيح.

إذًا فالنعت يختلف الغرض منه، تختلف الفائدة منه، قد يكون للذم والمدح، وقد يكون لمجرد التوضيح، فتقول: إذا كان النعت لمجرد الإيضاح، أو لمجرد التخصيص، فيجوز أن تظهر هو وأعني، ويجوز أن تحذف هو وأعني، كأن تقول: مررت بزيدٍ الكاتب، تقول: مررت بزيدٍ الكاتبِ، مررت بزيدٍ الكاتبُ، مررت بزيدٍ الكاتبَ، مررت بزيدٍ هو الكاتب، مررت بزيدٍ أعني الكاتب، كل ذلك جائز.

ومن التصريح بهو قول ابن مالك في أول ألفيته:

قَالَ مُحَمَّد هُوَ ابنُ مَالِكِ

احذف هو؟ قال محمدٌ ابن مالكِ، صارت كلمة ابن نعتًا لمحمد، طيب، لماذا نعت نفسه بأنه ابن مالك؟ لا لكي يمدح ولا يذم، وإنما ليوضح نفسه؛ فلهذا يجوز أن يُتبع: قال محمد ابن مالك، ويجوز أن يقطع: قال محمدٌ ابن مالك، ويجوز أن يظهر هو: قال محمدٌ هو ابن مالك، ويجوز أن يظهر أعني: قال محمدٌ أعني ابن مالكِ.

طيب، مسألةٌ: كل الأمثلة السابقة للمعرفة، والمنعوت النكرة مثل ذلك في الأحكام، إلا الأمثلة التي ذكرناها من قبل كان المنعوت فيها معرفة، جاء زيدٌ الكريم، جاء زيدٌ النجار، وإذا كان المنعوت نكرة: جاء رجلٌ كريمٌ، اشتريت قلمًا

جديدًا، هل أحكام النعت هنا كأحكام النعت مع المعرفة؟ نعت النكرة كنعت المعرفة في الإتباع والقطع؟

الجواب: نعم، إلا أنه يجب في نعت النكرة إتباع النعت الأول دائمًا، النكرة إذا نعتها، فإن نعتها بنعتٍ واحد فليس لك فيه إلا الإتباع، وإن نعتها بأكثر من نعتٍ فيجب في النعت الأول الإتباع، ولك فيما سوى ذلك أحكام نعت المعرفة، إن كان المنعوت يحتاج إليه في التعيين، فليس فيه إلا الإتباع، وإلا جاز فيه الإتباع والقطع.

لماذا يجب في النعت الأول بعد النكرة الإتباع؟ لأن النكرة لا تتضح، النكرة لا يمكن أن تصل إلى حد الإتضاح أبدًا، وإنما النكرة تتخصص، ولا تتخصص إلا بنعتٍ على الأقل، فلا بدَّ من نعتٍ معها لكي يخصصها، كقولك: جاءني رجلٌ كريمٌ شجاعٌ، فكلمة رجل لا يتخصص هنا إلا بقولك كريمٌ، الآن يعني اكتسب شيئًا من التخصص، فإذا اكتسب شيئًا من التخصص يعني ظهر بعض ظهور، فلك فيما سوى النعت الأول القطع أو الإتباع على الأحكام السابقة.

طيب، مسألةٌ مهمةٌ جدًا: ما ذكرناه من جواز الإتباع والقطع على الأحكام السابقة، ما ذكرناه من هذا الجواز هو جوازٌ نحويٌّ، أي: جائزٌ في الأسلوب عمومًا، أما في كل مثالٍ على حده، فنقول: إن الذي يتحكم بالقطع والإتباع في النعوت هو قصد المتكلم ومراده.

فإن أراد جادة الكلام، أي: أراد نعت المنعوت بهذا النعت، أراد أن ينعت المنعوت بهذا النعت، فحينئذٍ يجب وجوبًا أن يُتبع النعت بالمنعوت، وإن قصد قطع النعت عن المنعوت، أي: أراد قطع الكلام على المنعوت، يعني أراد أن يقف، أراد أن يقطع الكلام على المنعوت، أراد أن يقول: جاء زيد، أراد أن يقطع الكلام على المنعوت، ثم بدا له أن يوضح المراد، فإنه يأتي بكلامٍ جديد يوضح المنعوت.

طيب، بالمثال يتضح المقال، نحو: مررت بمحمدٍ النجار، إن كان المراد نعت محمدٍ بكونه نجارًا، أنت أردت أن تنعت محمدًا بأنه نجار، وهذه جادة الكلام، فلا يجوز لك إلا الإتباع، مررت بمحمدٍ النجار، وليس لك القطع، فإن قطعت فقد لحنت وأخطأت.

فإن أردت بقول: مررت بمحمدٍ النجار، أردت أن تقول: مررت بمحمد، وأن تقف، وأن تقطع الكلام على ذلك، ثم ظننت أن المخاطب عندما وصلت إلى آخر مررت بمحمد، لما وصلت إلى آخر هذه الجملة ظننت أن المخاطب لم يعرف محمدًا هذا، وسيسأل عنه، فيقول: من هو؟ فتُبادر فتقول: النجار، تريد هو النجار، إلا أنك تحذف هو، ثم تصل النجار بما أردت الوقوف عليه وقطعه، فيكون ككلامٍ واحد.

ولهذا عند النطق بهذه الجملة، يكون المعنى أكثر إتضاحًا؛ لأن العربي –حتى العامي الآن– يقف هُنيهةً بين النعت والمنعوت، مررت بمحمدٍ، آه النجار، يعني أنت قصدت أن تقطع الكلام ثم كملته من أجل أن تبينه وأن توضحه، لكنك وصلت الكلام ببعضه ببعض مع الحذف.

أو عندما قلت: مررت بمحمدٍ بدا لك أن محمدًا هذا لم يتضح إلى المخاطب، فأردت أن تنبه وأردت أن تبينه له، فقلت: النجار، أي: أعني أو أقصد أو أريد النجار، ثم حذفت الفعل ووصلت الكلام بعضه ببعض، مررت بمحمدٍ النجار، أي: أعني النجار، فقولك: مررت بمحمدٍ النجار على الإتباع، جملةٌ واحدة، فعل وفاعل، وجارٌ ومجرور، ومنعوتٌ ونعت، جملةٌ واحدة.

وأما قولك: مررت بمحمدٍ النجارُ على القطع، أو مررت بمحمدٍ النجارَ على القطع بالنصب، فهما جملتان: الأولى: مررت بمحمدٍ، وأردت الوقوف عليها وقطع الكلام؛ فلهذا يسمون الحكم هنا بالقطع، ثم أتيت بجملةٍ أخرى، هو النجار

أو أعنى النجار، ثم حذفت صدر هاتين الجملتين، هو وأعني، وواصلت الكلام، فهما جملتان إلا أنك وصلتهما في النطق معًا.

أما مررت بمحمدٍ، فهذه جملة ابتدائية، مررت بمحمدٍ، النجار: قلنا هذه جملة اسمية هو النجار، هذه الجملة الاسمية ما إعرابها؟ مررت بمحمدٍ هو النجار.

طالب: (@٠٠:٥٨:٤٩)

لا، هذه استئنافية، قيل: نعت، لكن ليس الصحيح أنها نعت، بل هي استئناف، هذه جملة استئنافية تبيينية للتوضيح، أو إذا قلت: مررت بمحمدٍ النجار، تقصد: أعني النجار، فهي أيضًا جملةٌ استئنافية للتوضيح.

قلنا: والنطق يبين ذلك أكثر من الكلام؛ فلهذا تجد أن القطع، النعت المقطوع يكثر في الكلام المرتجل، عندما تتكلم مع الناس، أو تخطب مثلًا وكذا، تجد أنك تحتاج، كنت تقصد أن تقف ثم وصلت الكلام، فهذا يكثر في الكلام المرتجل، وفي كلام الناس اليوم كثير؛ لكون هذا المعنى المقصود، أي: أنك تنعت بعد أن أردت القطع والوقف، هذا يرد كثيرًا في كلام المرتجل.

ولكن يقف في الكلام غير المرتجل، قلنا: يقل، ولا يمتنع؛ لأنه قد يأتي لأوجهٍ بلاغية؛ ولهذا كانت الجادة، جادة الكلام عند العرب قديمًا وحديثًا، الجادة هي الإتباع، والقطع قليلٌ، لا يقصد إليه إلا البلغاء العارفون بمعنى القطع.

طيب، فمن قطع النعت وهو يريد جادة الكلام، ولم يقصد معنى القطع، قال: سلمت على محمدٍ المسرع، تقول: لا، خطأ المسرع، أردت القطع، تقول: لا، هنا أخطأت ولحنت؛ لأنك لم تقصد القطع، القطع لا يأتي إلا بالقصد، وإنما أنت تكلمت وأردت جادة الكلام، يعني أردت أن تنعت هذا بهذا، فليس لك إلا الإتباع، ولا تقطع إلا إذا قصدت القطع، يعني قصدت أن تقف.

والنعوت في القرآن الكريم على كثرتها الكاثرة جاء ألغبها على الجادة، على الإتباع، ولم يأتي منها على القطع إلى القليل، أما النعت المتبع فهذا كثيرٌ جدًا في القرآن ولا يحتاج إلى تمثيل، وإنما سنمثل للنعت المقطوع؛ من ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد:٣-٤]، حمالة فيها قراءتان سبعيتان، حمالةُ بالرفع، وحمالةَ بالنصب.

أما حمالةُ بالرفع ففيها أوجه، أظهرها أن المعنى -والله أعلم بمراده- يعني سيصلى أبو لهب نارًا ذات لهب وامرأته، يعني هو سيصلاها وامرأته، كأن تقول: ذهبت أنا وزيدٌ، ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد:٣-٤]، حمالة الحطب نعتٌ متبع، كأن تقول: ذهبت أنا وزيدٌ الكريم، فهو نعتٌ متبع، وفيه أوجهٌ أخرى في الإعراب.

والقراءة السبعية الثانية بالنصب: حمالةَ الحطب، وأظهر الأعاريف فيها أن المعنى -والله أعلم- سيصلى نارًا ذات لهبٍ وامرأته أعني حمالة الحطب، فهو نعتٌ مقطوع لماذا؟ للذم، مرادٌ به الذم؛ فلهذا تجد بعض المفسرين يُقدر هنا ويقول: أذم حمالة الحطب، طبعًا هذا يريد المعنى، يعني وامرأته أعني حمالة الحطب، فهو نعتٌ يُراد به الذم.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون:٩١-٩٢]؛ عالمُ الغيب والشهادة، عالمِ الغيب والشهادة، قراءتان سبعيتان، فعالمُ بالرفع نعتٌ، وعالمِ بالجر نعتٌ، أيهما المتبع؟ سبحان الله عالمِ، وعالمُ هذا نعتٌ مقطوع.

طبعًا فهمتم من الشرح يا إخوان الآن عندنا نقول: نعتٌ مقطوع، هو في الحقيقة

ليس نعتًا، وإنما هو جملةٌ اسمية، أو جملةٌ فعلية مستأنفة، ليست نعتًا، مستأنفة للتبيين والتوضيح، لكن اصطلحوا على تسميتها بالنعت المقطوع، ومن شواهد القطع: قول خرنق بنت بدر بن هافان، وهي أخت طرفة بن العبد الشاعر الجاهلي المعروف، قال:

لا يبعد القوم الذين همُ ... سموا العداة وآفة الجذر
النازلون بكل معتركٍ ... والطيبون معاقد الأُزُرِ

النازلون والطيبون فيها روايتان: بالرفع النازلون والطيبون، وبالنصب النازلين والطيبين، قالت: لا يبعد القوم الذين همُ سموا العداة، همُ: مبتدأ، سموا العداة: خبر، النازلون: هذا نعت متبع، والطيبون: عطفٌ عليه، همُ سموا العداة النازلين: نعتٌ مقطوع، يعني أعني النازلين.

طيب، هذه هي المسألة الثانية في هذه الأبيات، وهي مسألة قطع النعت.

المسألة الثالثة.. يعني كنت أحب، ولعلنا ننتهي من النعت في هذا الدرس، المسألة الثالثة في هذه الأبيات هي حذف النعت وحذف المنعوت، وفيها يقول ابن مالك:

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ

قوله: (عُقل) أي عُلِم، فالنعت والمنعوت كغيرهما من أبواب النحو، يجوز أن يُحذف كل واحدٍ منهما إذا كان معلومًا؛ لأن المعلوم في اللغة العربية يجوز حذفه.

طيب، نبدأ بالمنعوت، المنعوت يجوز حذفه، وحذفه في العربية كثيرٌ جدًا، وإذا حُذف المنعوت قام النعت مقامه وأخذ إعرابه، كقولك: جاء فارسٌ، أي: جاء رجلٌ فارسٌ، جاء: فعل، رجلٌ: فاعل، فارسٌ: نعتٌ، احذف المنعوت؟ جاء فارسٌ، كيف يكون الإعراب؟! فعلٌ وفاعل، ما تقول: نعتٌ لمنعوتٍ محذوف.

تقول: رأيت مجتهدًا، مجتهدًا: مفعولٌ به، والأصل: رأيت طالبًا مجتهدًا، تقول: مررت بحاملٍ، أي: مررت بامرأةٍ حاملٍ، تقول: أبصرت كاتبًا، وركبت صاهلًا، أي إنسانًا كاتبًا، وفرسًا صاهلًا، هذا الحذف كثُر جدًا في العربية حتى كاد يكون هو الأصل.

ومن الشواهد على ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾ [الصافات:٤٨]، المعنى -والله أعلم- عندهم نساءٌ قاصرات الطرف، قال -تعالى-: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ﴾ [القلم:١٠] المعنى -والله أعلم- ولا تطع كل رجلٍ حلافٍ، أو كل إنسانٍ حلافٍ، قال -تعالى-: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ:١١] المعنى -والله أعلم- أن اعمل دروعًا سابغاتٍ، فكل ذلك من حذف المنعوت، وهو كثيرٌ جدًا.

أما النعت فيجوز حذف أيضًا، إن دلَّ عليه دليل، ولكن حذفه قليل، حذف النعت قليل، وهذا هو قول ابن مالك:

وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ

أي الحذف يقل في النعت، والعرب تفهم هذا النعت المحذوف، يعني لا يُحذف إلا إذا كان مفهومًا معلومًا، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة:٧١] في قصة بني إسرائيل مع نبيهم في البقرة، قالوا: الآن جئت بالحق، المعنى -والله أعلم- الآن جئت بالحق البين؛ لأن التقدير لو لم يكن كذلك لكان المعنى أنهم كانوا كافرين به، ولم يؤمنوا إلا الآن، مع أن المراد أنهم كانوا مؤمنون به، ولكنهم كانوا يتعنتون، فالمعنى -والله أعلم- الآن جئت بالحق البين.

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود:٤٦] في قصة نوح مع ابنه في الغرق، إنه ليس من أهلك! ابنه ليس من أهله! لو أخذنا الآية على ظاهرها

يقول: إنه ليس من أهلك، ابنه ليس من أهله! لا، العربي يفهم، إنه ليس من أهلك أي ليس من أهلك الناجين أو الصالحين ونحو ذلك.

قال: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ﴾ [الأنعام:٦٦]، هذا الكلام للنبي ﷺ، هل قومه كذبوا به؟ قومه كذبوا به؟ وكذب به قومك يعني وكذب به قومك المعاندون، نعم، هذا واضح من المعنى، قال: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف:٤]، المعنى وكم من قريةٍ عاصيةٍ، لم تُهلك أي قرية، يعني أشياء واضحة جدًا، لكن من وضوحها قد تخفى على الإنسان.

طيب، قال العباس بن مرداس السُلمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من الصحابة الذي أسلموا متأخرين، في قصةٍ معروفة في حُنين، بعد أن قسم النبي ﷺ الغنائم، فأعطى رجلًا مائةً من الإبل، وأعطاه أقل من ذلك، فقال العباس بن مرداس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ للنبي ﷺ: "أتجعل نهبي ونهب العُبيد-العُبيد فرسه- دون عُيينة والأقرعي".

عُيينة والأقرع أعطاهم مائة من الإبل، وأعطاه أقل من ذلك، قال: "فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداس في مجمعي"، يقول: أنا فعلت مثلما فعلوا، "وقد كنت في الحرب ذا تُدرئٍ فلم أُعطى شيئًا، ولم أُمنع" يعني كنت في الحرب قويًا وشجاعًا، وأبليت بلاءً حسنًا، فلم أُعطى شيئًا ولم أُمنعِ، يقول للنبي ﷺ: لم أُعطى شيئًا، مع أنه أعطاه أقل من أصحابه، ما معنى لم؟! والنبي عربي وهذا عربي، ويفهمون الكلام العربي، المعنى لم أُعطى شيئًا كاملًا، أو موازيًا لما أُعطى غيري وهكذا.

وهذا عند الناس الآن يقولونه، قد تعطيه شيئًا، يقول: ما أعطاني شيئًا، يقصد أنه لم يعطني شيئًا كثيرًا، أو شيئًا ذا بال، "وما كنت دون امرؤٍ منهما، ومن تضع اليوم لا يُرفع".

طيب، مسألةٌ: قد يُحذف النعت والمنعوت معًا، إذا دلَّ عليهما دليل، النعت والمنعوت معًا محذوفان، نحو ماذا؟ كقول العباس بن مرداس السابق: "وقد كنت في الحرب ذا تُدرئٍ فلم أُعطى شيئًت، ولم أُمنعِ"، أي ولم أُعطى شيئًا موازيًا أو مساويًا، ولم أُمنع، يعني ولم أُمنع شيئًا موازيًا.

طيب، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [الأعلى:١٣]، طيب، هناك منزلة بين الحياة والموت؟! لا، إما ميت وإما حي، يقول: ثم لا يموت فيها ولا يحيا، فماذا يكون!! يعني ثم لا يموت فيها ولا يحيا حياةً نافعة أو حياةً طيبة، هذا المعنى مفهوم.

طيب، مسألة حكم تقدم النعت على المنعوت، الأصل أن النعت يأتي بعد المنعوت، جاء زيدٌ الفاضل، طيب ما حكم تقدم النعت على المنعوت؟ كأن تقول: جاء الفاضل زيدٌ؟ الجواب: هذا جائز، إلا أن الإعراب سيختلف، نقول: إن تقدم نعت المعرفة عليها وقع الإعراب على النعت المتقدم، وصار المنعوت بدلًا منه، كقولك: جاء الفاضل زيدٌ، جاء الفاضل: فعلٌ وفاعلٌ، صار الفاضل فاعلٌ، وزيدٌ بدل، وتقول: جاء الملك زيدٌ، وتقول: جاء الشيخ عمرٌو، وتقول: جاء الفقيه بكرٌ، كل هذا من هذا.

طيب، وإن تقدم نعت النكرة عليها؟ انتصب النعت المتقدم وصار حالًا، وبقي الإعراب على المنعوت، كقولك: جاء رجلٌ خائفٌ على الأصل، قدم النعت، جاء خائفًا رجلٌ، خائفًا: حالٌ منصوبة، وكانت نعتًا، ورجلٌ فاعل، وتقدم شرح ذلك في باب الحال، قلنا: الحال.. تذكرون الحال لا يأتي من النكرة إلا في مواضع، ومنها هذا الموضع.

طيب، تقول: ذهبت إلى الرياض عاصمة المملكة، ما إعراب عاصمة؟ نعت، تقول: ذهبت إلى عاصمة المملكة الرياض، الرياض: بدل، إذًا من هذه المسألة.

طيب، مسألةٌ: يجوز نعت المضاف، كقولك: جاء عبد الله المسكين، عبد الله: مضاف ومضاف إليه، المسكين: نعتٌ للمضاف أم للمضاف إليه؟ فلهذا ترفع، وتقول: هذا مسجد القرية الجميل، الجميل نعتٌ للمضاف أم للمضاف إليه؟ للمضاف للمسجد، ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ [مريم:٥٢]، الأيمن نعتٌ للجانب أم للطور؟! للجانب المضاف.

قال-تعالى-: ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ ٱلَّذِي حَرَّمَهَا﴾ [النمل:٩١]، الذي نعتٌ لماذا؟! للمضاف أم للمضاف إليه؟ الذي نعتٌ **لرَبَّ**، للمضاف، ويجوز أن يكون النعت للمضاف إليه، كل ذلك بحسب المعنى، ويجوز أن يُنعت المضاف إليه كقولك: جاء عبد الله الخالقي، الخالقي نعتٌ لعبد أم لله؟ لله؛ فلهذا يجب أن يُجر.

وتقول: هذا مسجد القريةِ الجميلةِ، نعتٌ للمضاف إليه، القرية؛ فلهذا يجب تأنيثه، ومن ذلك قوله: ﴿فَأَخَذَتۡهُمۡ صَٰعِقَةُ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡهُونِ﴾ [فصلت:١٧]، الهونِ نعتٌ للصاعقة للمضاف أم للعذاب المضاف إليه؟! للمضاف إليه، ويجوز أن يكون النعت لأيهما، نحو: هذه مدرسة القرية الجميلة، الجميلة للمدرسة أم للقرية؟! يجوز، فإذا قلت: هذه مدرسة القرية الجميلةُ فللمضاف، وإن قلت: هذه مدرسة القرية الجميلةِ فللمضاف إليه.

ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٥]، المجيدُ والمجيدِ، على قراءتين سبعيتين، أما على قراءة المجيدُ، يعني هو الغفور الودود ذو العرش المجيدُ فالمجيد خبر، هو الغفور الودود ذو العرش: خبر ثالث، المجيد: خبر رابع، طيب، فإن جررت المجيد صار نعتًا للعرش.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع والثمانون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:-

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة الطيبة؛ ليلة الإثنين (الخامس من شهر ربيعٍ الآخر من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف) في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض؛ لنعقد-بحمد الله وتوفيقه- الدرس (الرابع والثمانين) من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-.

وكنا قد تكلمنا في الدرس الماضي على باب النعت، وكدنا أن ننتهي منه إلا أنه بقي فيه صُبابةٌ قليلة، وبقيةٌ باقية نذكرها في أول هذا الدرس قبل أن نبدأ بالباب التالي؛ وهو باب التوكيد.

بقي فيه مسألةٌ واحدة، وهي أن النعت قد يكون للمضاف، وقد يكون للمضاف إليه، لو جاءت كلمة، أو لو جاء مركبٌ إضافيٌ مكونٌ من مضافٍ ومضافٍ إليه، ثم جئت بالنعت، فيجوز أن يكون هذا النعت للمضاف أو للمضاف إليه، ويجوز أن يكون لأحدهما، والذي يحكم كل ذلك هو المعنى.

فإذا قلنا مثلًا: جاء عبد الله المسكين، فالمسكين نعتٌ للمضاف أم للمضاف

إليه؟ للمضاف، وعلى ذلك نرفع فنقول: جاء عبد الله المسكينُ، ولو قلنا: هذا مسجد القرية الجميل، لكان الجميل نعتًا للمضاف، للمسجد، فنقول: هذا مسجد القرية الجميل، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ [مريم:٥٢]، الأيمن: نعت، فهل هو للمضاف جانب أم للمضاف إليه الطور؟

الجواب: هو للمضاف؛ لأن الأيمن نعتٌ للجانب، وليس للطور الجبل، وعلى ذلك جاءت الآية: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ ٱلَّذِي حَرَّمَهَا﴾ [النمل:٩١]، الذي: نعت، فهل هو نعتٌ لرب أم لهذه البلدة؟ الجواب: نعتٌ للمضاف، رَبَّ، طبعًا لتوافقهما في التذكير الذي، ولو كان نعتًا للبلدة لكان يُقال: إنما أُمرت أن أعبد رب هذه القرية التي حرمها.

فهذه أمور يتحكم فيها المعنى، ولو قلنا مثلًا: جاء عبد الله الخالق، لكان الخالق صفةً للمضاف العبد أو للمضاف إليه الله؟ لله، وعلى ذلك نقول: جاء عبد الله الخالقِ، ولو قلنا: هذا مسجد القرية الجميلة، لكانت الجميلة نعتًا للقرية، ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿فَأَخَذَتۡهُمۡ صَٰعِقَةُ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡهُونِ﴾ [فصلت:١٧]، الهون نعتٌ للصاعقة المضاف أم للعذاب المضاف إليه؟ الجواب: للمضاف إليه؛ للتوافق في التذكير، فجاءت الآية: ﴿فَأَخَذَتۡهُمۡ صَٰعِقَةُ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡهُونِ﴾.

ويجوز أن يكون النعت لأيهما من حيث اللفظ، ومن ذلك أن تقول: هذه مدرسة القرية الجميلة، الجميلة نعتٌ للقرية المضاف إليه أم للمدرسة المضاف؟ من حيث المعنى يجوز الأمران، إذًا لا حاكم هنا إلا معرفة المعنى، قد تقول: هذه مدرسة القرية الجميلةُ، فتجعلها نعتًا للمدرسة، أو تقول: هذه مدرسة القرية الجميلةِ، فتجعلها وصفًا ونعتًا للمضاف إليه.

ونحو ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٥]، هو الغفور: مبتدأ وخبر، الودود: خبرٌ ثانٍ، ذو العرش: خبرٌ ثالث لهو، ثم قال: المجيد، المجيد هل هو خبرٌ رابع لهو يعني هو المجيد؟ أم نعتٌ للعرش؟ من حيث المعنى الوجهان جائزان، فإن جعلته خبرًا رابعًا لهو، قلت: المجيدُ، هو الغفور الودود ذو العرش المجيدُ، أي: هو المجيدُ، وإن جعلت المجيد نعتًا للعرش، كنت تقول: ذو العرشِ المجيدِ، والمجيد بالرفع والمجيدِ بالجر، قراءتان سبعيتان في الآية، وهذا توجيههما.

طيب، ونحو ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة:٧٤]، العظيم نعتٌ، فهل هو نعتٌ للمضاف اسم؟ أم نعتٌ للمضاف إليه الرب؟ الجواب: من حيث المعنى يجوز الوجهان؛ لأنهما يوصفان بالعظمة. طيب، وهل يمكن أن نقول: إن العظيم في هذه الآية ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ إنه نعتٌ للكاف في ربك؟ الكاف عائدة إلى النبي ﷺ.

قلنا: العظيم يصح أن يكون صفةً للمضاف اسم، أي: الاسم العظيم، ويصح أن يكون نعتًا للرب، فهل يصح أن يكون نعتًا للمضاف إليه الثاني الكاف؟ الجواب: لا؛ لأن الضمير لا يُنعت، الضمير لا يجوز أن يُنعت.

ونحو ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، هذه قراءة السبعة بل العشرة، ذو، فذو: نعت، نعتٌ للمضاف الوجه، أم نعتٌ للمضاف إليه الرب؟ الجواب: نعتٌ للمضاف الوجه؛ لأن مرفوع فصار مرفوعًا مثله، ويبقى وجه ربك ذو الجلالِ، ومن حيث المعنى يجوز أن يكون ذو الجلال نعتًا للمضاف إليه الرب، وعلى ذلك كان يُقال في الكلام: ويبقى وجه ربك ذي الجلال والإكرام، وهذه قراءةٌ شاذة في الآية.

طيب، ولو قلنا مثلًا: جاء بعض الطلاب، ثم أردت أن تنعتهم بالاجتهاد، كنت تقول: جاء بعض الطلاب المجتهدين، أم جاء بعض الطلاب المجتهدون؟ يعني تجعل النعت للطلاب المضاف إليه، أم تجعل النعت للمضاف البعض؟ فالجواب: من حيث المعنى الوجهان جائزان في نحو هذا المثال، يجوز أن تقول: جاء بعض الطلاب المجتهدين، نعتٌ للطلاب، وجاء بعض الطلاب المجتهدون نعتٌ للبعض.

والمعنى الدقيق يختلف؛ فإذا قلت: جاء بعض الطلاب المجتهدين بالجر، كان معنى الكلام جاء بعضٌ من الطلاب المجتهدين، هؤلاء الطلاب المجتهدون جاء بعضهم، ولو رفعت: جاء بعض الطلاب المجتهدون لكان المعنى جاء البعض المجتهد من الطلاب، يعني الطلاب جاء بعضهم المجتهد، فهناك فرق دقيق من حيث المعنى، لكنه فرقٌ في المعنى التفصيل، أما المعنى الإجمالي فمتقارب.

بخلاف قولك مثلًا: جاء طلاب علمٍ مجتهدون، فمجتهدون هنا نعتٌ للمضاف الطلاب فترفع، ولا يصح أن يكون نعتًا للمضاف إليه العلم؛ لأن العلم لا يُنعت بأنه مجتهدون.

طيب، ونحو ذلك العدد المضاف إلى تمييزه، كثلاثة طلاب، وسبع بقرات، لو قلت مثلًا: جاء ثلاثُ طلابٍ مجتهدون أو مجتهدين؟ هل نجعل النعت للعدد ثلاثة، أم نجعل النعت للمعدود التمييز؟ الجواب: من حيث المعنى الوجهان جائزان؛ لأن الثلاثة هم الطلاب، والطلاب هم الثلاثة، فالعدد والمعدود في حقيقتهما شيءٌ واحد، ثلاثة طلاب، الثلاثة هم الطلاب، والطلاب هم الثلاثة.

فمن حيث المعنى يجوز أن تجعل النعت لأيهما، لكن من حيث الاستعمال، يعني العرب ماذا تفعل في هذا الاستعمال بالذات؟ يعني العدد المضاف إلى

تمييزه، الأغلب عند العرب، الأغلب في الاستعمال العربي أن يكون النعت للمعدود، للتمييز، فتقول: جاء ثلاثة طلابٍ مجتهدين، ويجوز على قلة أن تقول: جاء ثلاثة طلابٍ مجتهدون.

وتقول: عندي سبع بقراتٍ سمانٍ، نعتٌ للمضاف إليه البقرات، ويجوز أن تقول: عندي سبع بقراتٍ سمانٌ نعتٌ للسبع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ﴾ [يوسف:٤٣]، فجعل السمان نعتًا للبقرات المضاف إليه، ولو جعله نعتًا للعدد لجاز ذلك في الكلام على قلة، فتقول: إني أرى سبع بقراتٍ سمانًا، هذا من حيث الاستعمال.

أما من حيث المعنى: فيُقال فيه ما قيل في المثال السابق، فإذا قلت: عندي سبق بقراتٍ سمانٍ، فالمعنى عندي سبعٌ من البقرات السمان، يعني الكلام يدور عن البقرات السمان، البقرات السمان عندي سبٌ منهن، وإذا جعلت النعت للعدد: عندي سبع بقراتٍ سمانٌ، فالمعنى عندي سبعٌ سمانٌ من البقرات، إذا الكلام على البقرات، البقرات عندي منهن سبعٌ سمان.

هذه بعض التمرينات السريعة، سنمر بها بسرعة على باب النعت، قال الشاعر:

بكيــت ومــا بُكــى رجــلٍ حــزينٍ ... علــى ربعــين مســلوبٍ وبــالي.

الشاهد هنا بسرعة؟ رجلٍ حزينٍ: نعت ومنعوت، هذا منعوت لمفرد، طيب مسلوبٍ وبالي؟ هذا نعتٌ متعدد لمنعوتٍ متعددٍ معنًى لا لفظًا، ربعين: هذا متعدد معنًى، ربعين: يعني ربع وربع، لكن من حيث اللفظ كلمة أو كلمتين؟ كلمة، فأتبع على ربعين مسلوبٍ وبالي.

قال-تعالى-: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة:٥]، هنا حذف النعت أم المنعوت؟ **قال المفسرون:** معنى الآية-والله أعلم- وذلك دين الملة القيمة، إذًا ما الذي

حُذف؟ المنعوت، وقلنا: هذا كثيرٌ جدًا في الكلام، قال-تعالى-: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف:٢٥]، هنا حذف نعت أم منعوت؟ حُذف النعت، يعني تدمر كل شيءٍ أُمرت بتدميره.

ولهذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥]، إذًا ما دُمرت المساكن؛ لأنها ما أُمرت بتدميرها، وهكذا قلنا العربي يفهم كلامهم، يفهم الكلام حتى ولو كان فيه حذف، وأما الأعجمي الذي لا يفهم اللغة العربية فتأتي منه مصائب كثيرة؛ فلهذا قد يقول: كل شيء يعني كل شيء، هذا ظاهر الآية.

لكن الآية جاءت على لغة العرب، فيجب وجوبًا أن تُفهم على مقتضى كلام العرب، ولا يُقال إن هذا إخراجٌ لها عن مقتضى الظاهر، لا، بل يُقال: هذا هو الظاهر؛ لأن الظاهر هو أن تأخذ بكلام العرب لفظًا ومعنًى، فتفهم كما كانت العرب تفهم لغتها، وهكذا.

طيب، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى﴾ [المائدة:٦٨]، ما المحذوف؟ النعت أو المنعوت؟ النعت، يعني لستم على شيءٍ صحيحٍ، أو شيءٍ مقبولٍ، هم على شيء، هم على دين.

طيب، قال الشاعر:

رجال الغد المأمول إنا بحاجةٍ ... إلى قادةٍ تبني وشعبٍ يُعمر.

إلى قادةٍ تبني، هنا النعت بجملة، قادةٍ: منعوت، وتبني: نعت، لكن نعتٌ بالجملة الفعلية، وشعبٍ يُعمر: شعبٍ منعوت، ويُعمر: جملة فعلية وقت نعتًا.

قال-تعالى-: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الشورى:٣٢]، هنا فيه نعت؟ منعوت أم نعت؟ المنعوت، والمعنى-والله أعلم- ومن آياته السفن

الجواري.

ولعبدٌ مؤمن خيرٌ من مشرك، هنا واضح المحذوف المنعوت، ولعبدٌ مؤمن خيرٌ من عبدٍ مشرك، طيب، وتقول العرب: سألت فلانًا، سألت زيدًا فوجدته رجلًا، وهل كان يظن أن زيدًا امرأة!! طيب، ما المعنى؟ طبعًا وجد زيدًا الرجل، أوجده امرأة!! لكن لا يريد هذا الظاهر، لا يريد أنه وجده رجلًا لا امرأة، لا، هنا نعت محذوف، يعني سألت زيدًا فوجدته رجلًا كريمًا مثلًا، وجدته رجلًا شهمًا، وهكذا.

وفي الحديث: «**لا صلاة لمنفردٍ خلف الصف**»، هنا النعت، طيب، ما النعت المحذوف؟ صحيحة أم كاملة؟ صحيحة، إن قلنا: النعت المحذوف صحيحة، فصلاة المنفرد خلف الصف باطلة، وإن قلنا: كاملة، فهي صحيحة، ولكنها ليست كاملة، خلافٌ بين الفقهاء، هذا خلاف مشهور بين الفقهاء لاختلافهم في النعت المحذوف كيف يكون تقديره، فكلٌ قدره بما يره الأنسب لظواهر الأدلة الشرعية.

طيب، ندخل الآن في باب التوكيد، ما زال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتكلم على أبواب التوابع في النحو، وأبواب التوابع كما ذكرناها من قبل أربعة؛ وهي: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، أما النعت فانتهينا منه، والآن نبدأ بالباب الثاني من أبواب التوابع، وهو

باب التوكيد

وقد عقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ باب التوكيد في الألفية في أربعة عشر بيتًا، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٥٢٠. بِالنَّفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا

٥٢١. وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلِ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

٥٢٢. وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا ... كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا

٥٢٣. وَاسْتَعْمَلُوَا أَيْضَـاً كَكُلَ فَاعِلَهْ ... مِـنْ عَـمَّ فِـي التَّوكِيْـدِ مِثْـلَ النَّافِلَـهْ
٥٢٤. وَبَعْـدَ كُـلَ أَكَّـدُوا بِأَجْمَعَـا ... جَمْعَــاءَ أَجْمَعِــيْنَ ثُــمَّ جُمَعَــا
٥٢٥. وَدُونَ كُـلَ قَـدْ يَجِـيْءِ أَجْمَـعُ ... جَمْعَــاءُ أَجْمَعُــونَ ثُــمَّ جُمَــعُ
٥٢٦. وَإِنْ يُفِـدْ تَوكِيْـدُ مَنْكُـورٍ قُبِـل ... وَعَـنْ نُحَـاةِ البَصْـرَةِ المَنْـعُ شَـمِل
٥٢٧. وَاغْـنَ بِكِلتَـا فِـي مُثَنَّـى وَكِـلاَ ... عَــنْ وَزْنِ فَعْــلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَــلاَ
٥٢٨. وَإِنْ تُؤَكِّـدِ الضَّـمِيْرَ المُتَّصِـل ... بِــالنَّفْسِ وَالعَــيْنِ فَبَعْـدَ المُنْفَصِـل
٥٢٩. عَنَيْـتُ ذَا الرَّفْـعِ وَأَكَّـدُوَا بِمَـا ... سِــوَاهُمَا وَالقَيْــدُ لَــنْ يُلتَزَمَــا
٥٣٠. وَمَـا مِـنَ التَّوكِيْـدِ لَفْظِيٌّ يَجِـي ... مُكَــرَّرَاً كَقَولِــكَ ادْرُجِــي ادْرُجِــي
٥٣١. وَلاَ تُعِـدْ لَفْـظَ ضَـمِيْرٍ مُتَّصِـل ... إِلاَّ مَــعَ اللَّفْــظِ الَّــذِيْ بِــهِ وُصِـل
٥٣٢. كَـذَا الحُـرُوفُ غَيْـرَ مَـا تَحَصَّـلاَ ... بِـــهِ جَـــوَابٌ كَـــنَعَمْ وَكَبَلَـــى
٥٣٣. وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَـدِ انْفَصَـل ... أَكِّــدْ بِــهِ كُــلَّ ضَــمِيْرٍ اتَّصَــل

فهذا هو باب التوكيد، يُقال: التوكيد والتأكيد، فالتوكيد من وكد يوكد توكيدًا، والتأكيد من أكد يؤكد تأكيدًا، وهما بمعنى واحد، فقيل: الأصل فيهما الواو وكد، والهمزة بدلٌ من الواو، وقيل العكس: أي الأصل أكد تأكيدًا، والواو بدل من الهمزة.

وقيل: هما أصلان أكد ووكد، وهذا القول الثالث هو أظهر الأقوال؛ لأن الفعلين يتصرفان تصرفًا تامًا، يُقال: أكد يؤكد تأكيدًا، فهو مؤكِد ومؤكَد، وكذلك وكد يوكد توكيدًا، فهو موكَد وموكِد، وهكذا، وأفصح هذه اللغات التوكيد، وهو الوارد في القرآن الكريم في قوله-تعالى-: ﴿بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ [النحل:٩١].

والمراد بالتوكيد هنا باب التوكيد، وهو تابعٌ يُذكر تقريرًا لمتبوعه؛ لرفع احتمال التجوز أو السهو، سيأتي بيانٌ لمعناه أكثر، وهذا التوكيد نوعان:

توكيدٌ لفظي: ويكون بتكرار المؤكد؛ نحو جاء محمدٌ محمدٌ، أو جاء جاء

محمد، أو جاء محمدٌ جاء محمدٌ.

والنوع الثاني: التوكيد المعنوي، ويكون بألفاظٍ معينة، وهي النفس والعين، وكلا وكلتا، وكل وجميع وعامة، وأجمع وإخوانه.

فهذا المراد بالتوكيد هنا، ويُسمونه التوكيد النحوي، وقد يستعمل النحويون التوكيد بالمعنى اللغوي، يعني بمعنى التقوية والتقرير، أي أن الغرض والفائدة من هذا الشيء هو تأكيد المعنى وتقويته وتقريره، وهذا كثيرٌ جدًا عند النحويين، فنفرق بين الاستعمالين.

باب التأكيد المراد به التأكيد النحوي، وهما الضربان أو النوعان المذكوران: اللفظي والمعنوي، أما التوكيد بكونه غرضًا وفائدة من الكلام، من الأسلوب، من اللفظ، فهذا معنًى لغوي، المتكلم قد يقصد من كلامه أن يوكد المعنى، كما قالوا مثلًا في حروف التوكيد، (إن) الغرض منها التوكيد.

كما قالوا في: إن، وأن، ولام الابتداء، كقولك: إن محمدًا قائم، ولمحمد قائم، ما الغرض والفائدة من هذه الحروف؟ قالوا: التأكيد، يعني تأكيد المعنى السابق قبل دخولها، فإن محمدًا قائم، الكلام قبل إن ماذا كان؟ كان: محمدٌ قائم، طيب، ما الفرق بين محمدٌ قائم، وإن محمدًا قائم؟

من حيث المعنى الإجمالي لا فرق، وهو إسناد القيام إلى محمد، إذًا إن هنا ما فائدتها؟ ما لها فائدة في الكلام؟ لا، فائدتها التأكيد، ما معنى التأكيد؟ يعني لا تأتي بمعنًى جديد يسمونه معنى مؤسس، لا تأتي بمعنًى جديد، ولكن تؤكد المعنى المعروف قبل الإتيان بها، هذا هو التأكيد، والتأكيد معنًى يقصد إليه المتكلم كثيرًا.

وكقول النحويين أيضًا في الحروف الزائدة، إن الغرض من زيادتها التوكيد، نحو: كفى بالله شهيدًا، وكقولك: ما جاءني من رجل، أصل العبارة: كفى الله

شهيدًا، وما جاءني رجلٌ، وهذا الحرف الزائد لماذا زيد؟! زيد لمعنى التأكيد.

وكما يقول النحويون أيضًا مثلًا في المفعول المطلق غير الموصوف ولا المضاف، ولا الدال على العدد، إنه لغرض التوكيد، نحو: ضربته ضربًا، وكلم الله موسى تكليمًا، ما الغرض والفائدة من المفعول المطلق في نحو كلم الله موسى تكليمًا؟! التأكيد، كلم الله موسى، كلمه ماذا؟

تكليمًا، أكيد تكليمًا كلمه، فتكليمًا لم تأتِّ بمعنًى زائدٍ؛ لأن المعنى المفهوم منها مفهومٌ من قوله كلم، وإنما جيء به للتأكيد، وهذا المعنى من أهم المعاني التي يقصد إليها المتكلم وهي التأكيد.

وكما يقول النحويون أيضًا مثلًا في النعت والحال والتمييز، يقولون: إنها تأتي مؤسسة، وتأتي مؤكدة، تأتي مؤسسةً لمعنًى جديدٍ، وتأتي مؤكدةً لمعنًى سابق، فتأتي مؤسسةً لمعنًى جديد كقولك: جاء محمدٌ الخائف، عرفت أني سأصفه بالخائف قبل أن أقول الخائف؟! إذًا كلمة الخائف أسست عندي معنًى جديدًا، هذا نعت مؤسس، ما تعرف معناه حتى يُلفظ به.

وكقولك: جاء محمدٌ خائفًا، وكقولك: جاء عشرون ماذا؟ ما تدري، حتى آتي بالتمييز، فأقول: جاء عشرون رجلًا، إذًا فالنعت والتمييز والحال هنا جاءت لمعنًى جديد، لمعنًى مؤسس، وقد تأتي هذه الثلاثة للتأكيد، كأن تقول مثلًا: جاء من الخائفين محمدٌ الخائف، الخائف هنا للتأكيد، وكأن تقول: ابتسم محمدٌ ضاحكًا، وكقولك: جاء من الرجال عشرون رجلًا.

قد تقول هذا لغو، لماذا نقول: رجلًا؟!! نحن نعرف أنه رجل، لا، هذا للتوكيد، وهذا معنًى يقصد إليه أفصح الفصحاء؛ قال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرًا﴾ [التوبة:٣٦]، أكيد شهرًا من إفراد الشهور، لكن

هذا معنى يقصد إليه المتكلم الفصيح.

إذًا المراد بالتوكيد في هذا الباب هو التوكيد النحوي؛ أي: التوكيد اللفظي أو التوكيد المعنوي، وهو تابعٌ، الغرض منه تقرير المؤكد لرفع احتمال التجوز أو السهو، قلنا قبل قليل: إن التوكيد النحوي هذا الباب قسمان نوعان:

التوكيد اللفظي: وسيأتي في آخر هذا الباب.

والتوكيد المعنوي: ويكون بألفاظٍ معينة عُرفت بالاستقصاء والتتبع، وهي على ضربين؛ التوكيد المعنوي على ضربين:

- **الضرب الأول**: ما يدل على إرادة الحقيقة، ويكون بلفظين: النفس والعين.

- **الضرب الثاني**: من التوكيد المعنوي ما يدل على الإحاطة والشمول، ويكون بستة ألفاظ: كلتا، وكلا، وكل، وجميعٌ، وعامة، وأجمع، وإخوانه.

وفي الضرب الأول، وهو ما يدل على إرادة الحقيقة، يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا
وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلِ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدَاً تَكُنْ مُتَّبِعَا

يقول: الاسم يؤكد بالنفس أو بالعين أو بهما، إذا أُريد الحقيقة من الكلام، نحو: جاء محمدٌ نفسه، أو جاء محمدٌ عينه، أو جاء محمدٌ نفسه عينه، إذا أُريد دفع توهم غير الحقيقة من هذا الكلام، يعني أن تدفع توهم إرادة مضافٍ محذوف مثلًا، لا تفهم من جاء محمدٌ يعني جاء خبره، أو جاء رسوله، أو جاء عطاؤه، أو جاء شره، وهذا يستعمله الناس، يقولون: جاء محمد، يعني جاء خبره أنه مات مثلًا، ونحو ذلك.

ونحو ذلك قولك: بل هو القلم نفسه؛ ردًا على من قال: ليس هذا القلم المطلوب، وقولك: بل هو القلم نفسه يعني هو القلم، وليس قلمًا يُشبهه، أو لست

أمزح معك، هذا التأكيد، يدل على إرادة الحقيقة من الكلام؛ لأن الكلام قد يُخرَج من حقيقته إلى معاني أخرى.

وقد ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الضرب من التوكيد حكمين في البيتين السابقين: الحكم الأول في قوله:

مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا

أي يجب في هذا التوكيد في النفس والعين، أن يُضاف لفظ النفس، ولفظ العين إلى ضميرٍ يطابق المؤكد ويعود إليه، كالأمثلة السابقة، جاء محمدٌ نفسه، جاءت هندٌ نفسها، وهكذا.

بخلاف قولك مثلًا: نفس محمدٍ كريمةٌ، وعينه جميلةٌ، أو لقد أزهقت نفسًا بريئةً، أو كحل محمدٌ عينه، فكل ذلك ليس من التوكيد؛ لعدم إرادة التوكيد، أو عدم إضافته إلى الضمير.

والحكم الثاني للتوكيد بالنفس والعين الذي ذكره ابن مالك في قوله:

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلِ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

يقول: إذا أردت أن توكد بالنفس أو بالعين ما ليس واحدًا، أي أن تؤكد المثنى أو الجمع، فإنك تجمع النفس والعين في هذا الأسلوب، أسلوب التوكيد على أفعُل فقط، يعني لا تثنيهما ولا تجمعهما على غير أفعُل.

فإذا أردت التوكيد، فإنك تقول في توكيد المجموع: جاء الرجال أنفسهم، ولا تقول: جاء الرجال نفوسهم؛ لأن النفس والعين في باب التوكيد لا يُجمعان إلا على أفعُل، جاء الرجال أنفسهم، وجاء النساء أنفسهن، ولا تقول: نفوسهن، وفي التثنية تقول في الجمع: جاء المحمدان أنفسهما، وجاءت الهندان أنفسهما.

أما في الجمع فباتفاق، وأما في التثنية: فإن بعض النحويين يُجوز على قلة أن

تقول: جاء المحمدان نفساهما، أو جاء المحمدان نفسُهما، يعني إذا أردنا أن نجمل الكلام في ذلك نقول: إذا أكدت بالنفس والعين المفرد، فليس لك في النفس والعين إلا الإفراد، جاء محمدٌ نفسه عينه، وجاءت هند نفسها عينها.

وإذا أكدت بالنفس والعين المجموع، فليس لك إلا أن تجمع النفس والعين على أفعُل، جاء المحمدون أنفسهم، وجاءت الهندات أنفسهن، وإذا أكدت المثنى، فالأفصح أن تجمع النفس والعين أيضًا على أفعُل، تقول: جاء المحمدان أنفسهما، وجاءت الهندان أنفسهما، ويجوز على قلة أن تقول: نفساهما أو نفسهما، ثم اختلفوا يعني في هذا القليل أيهما أحسن، نفساهما أو نفسهما على خلافٍ بين النحويين.

لكنهم متفقون على أنه لا يجوز إلا على قلة، يعني إذا كان الإنسان يتكلم ابتداءً فينبغي أن يقول: جاء المحمدان أنفسهما، ولو سُئلت عن الحكم، تقول: قل جاء المحمدان أنفسهما، ولو كنت تصحح مثلًا تفعل ذلك، لكن لو قال قائلٌ آخر شاعر أو ناثر، أو كتب كاتبٌ آخر: جاء المحمدان نفساهما، اشتريت السيارتين نفسيهما، أو اشتريت سيارتين نفسهما!

هنا ما تُخطيء، تقول: هذا إنما يجوز في اللغة على قلة عند بعض النحويين، لكن لو أنت ابتدأت وتكلمت أو سُئلت، فينبغي أن تأخذ بالمتفق على صحته، فهذا هو الضرب الأول من التوكيد المعنوي، وهو التوكيد الذي يُراد به الدلالة على إرادة الحقيقة.

طيب، الضرب الثاني من التوكيد المعنوي هو ما يدل على إرادة الإحاطة والشمول:

وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلاَ ... كِلتَا جَمِيْعًا بِالضَّمِيْرِ مُوصَلاَ
وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلَ فَاعِلَهْ ... مِنْ عَمَّ فِي التَّوكِيْدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

وَبَعْــدَ كُــلَ أَكَّــدُوا بِأَجْمَعَــا جَمْعَــاءَ أَجْمَعِــيْنَ ثُــمَّ جُمَعَــا
وَدُونَ كُــلَ قَــدْ يَجِــيْءِ أَجْمَــعُ جَمْعَــاءُ أَجْمَعُــونَ ثُــمَّ جُمَــعُ
وَإِنْ يُفِــدْ تَوكِيْــدُ مَنْكُــورٍ قُبِــل وَعَــنْ نُحَــاةِ البَصْــرَةِ المَنْــعُ شَــمِل
وَاغْــنَ بِكِلْتَــا فِــي مُثَنًّــى وَكِــلاَ عَــنْ وَزْنِ فَعْــلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَــلاَ
وَإِنْ تُؤَكِّــدِ الضَّــمِيْرَ المُتَّصِــل بِــالنَّفْسِ وَالعَــيْنِ فَبَعْــدَ المُنْفَصِــل
عَنَيْــتُ ذَا الرَّفْــعِ وَأَكَّــدُوا بِمَــا سِــوَاهُمَا وَالقَيْــدُ لَــنْ يُلتَزَمَــا

كل ذلك في الضرب الثاني من التوكيد المعنوي، وهو ما يدل على إرادة الإحاطة والشمول، فهي عدة ألفاظ ذكرها ابن مالك في هذه الأبيات، وقبل ذلك نقول في قول ابن مالك:

وَكُلاًّ اذْكُرْ

كلًا مختوم بالتنوين، والتنوين كما تعرفون نونٌ ساكنة، إذًا فهذه الكلمة مختومة بساكن، اذكر: فعل أمر مبدوءٌ بهمزة وصل، وهمزة الوصل ما بعدها ساكن، وهي تسقط في درج الكلام، فمعنى ذلك أنه سيلتقي عندنا ساكنان: التنوين في كلاً، والذال في اذكر بعد حذف همزة الوصل.

والتخلص من التقاء الساكنين يكون في الأصل بالكسر، وهذا جائزٌ هنا، فتكسر التنوين، التنوين هو نونٌ ساكنة، هذه النون الساكنة اكسرها، وكلاٍ اذكر، ويجوز هذا التخلص من التقاء الساكنين بالضم؛ نظرًا إلى أن فعل الأمر بعدها اذكر مضموم العين، فلك حينئذٍ أن تتخلص بالضم، فتقول: وكلاٌ اذكر، وهذا الحكم في كل ما يشابه ذلك.

طيب، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول ذلك:

وَكُــلاًّ اذْكُــرْ فِــي الشُّــمُولِ وَكِــلاَ كِلتَــا جَمِيْعَــا بِالضَّــمِيْرِ مُوصَــلاَ

فذكر في هذا البيت أربعة ألفاظ من ألفاظ التوكيد المعنوي، التي يُراد بها الدلالة على الإحاطة والشمول، وهي كل وكلا وكلتا وجميع، وكان الأفضل أن يجمع ابن مالك بين كلٍ وجميع، ولا يفصل بينهما، إلا أن ضرورة الشعر اقتضت ذلك.

أما كلٌ وجميعٌ فيؤكد بهما ما كان ذا أجزاء، ماذا يؤكد بهما؟ لا يؤكد بهما إلا ما كان ذا أجزاء، كقولك: جاء الركب كله أو جميعه، وجاءت القبيلة كلها أو جميعها، وجاء الرجال كلهم أو جميعهم، وجاءت الهندات كلهن أو جميعهن، ولا تقول: جاء زيدٌ كله، لماذا؟

لأن زيدًا ليس ذا أجزاء، زيد أجزاء أو مجزأ؟ له أجزاء؟ لا، ليس له أجزاء، وسبق أن شرحنا الفرق بين الجزء والبعض، ونعيد ذلك بسرعة، فنقول: المجزأ أو الجزء المجزأ هو الذي يتكون من أشياء مستقلة بنفسها كالجيش، الجيش يتكون من ماذا؟! من رجل، ورجل، ورجل، ورجل إلى آخره، الرجل هذا مستقل بنفسه، فتأخذ رجل وتضم إليه أمثاله فيكونون الجيش، إذًا كل جزء من أجزاء الجيش مستقل بنفسه، فإذا ضممت إليه مثله ومثله ومثله كون الكل.

فهمنا الآن، فيمكن أن نقول: الجزء هو الذي إذا انضاف إليه أمثاله كونوا الكل، الجزء لو أضفت إليه أمثاله رجل ورجل ورجل كونوا الجيش، أما البعض أو المبعض هو الذي يتكون من أبعاضٍ لا تستقل بنفسها كالإنسان، الإنسان يتكون من يدين ورجلين، ورأس، وظهر، وبطن.. إلى آخره، لكن اليد، هل اليد تستقل بنفسها؟! لا تستقل بنفسها.

الجزء هو الذي إذا انضاف إليه مثله لا يكون الكل، لو أتيت بعشرين يد، هل تكون إنسانًا؟! البعض لو انضاف إليه مثله يد، يد، يد، لا تكون إنسانًا، هذا الفرق بين الجزء والبعض؛ فلهذا الإنسان مُبعض، ولا نقول: مجزأ، هذا اصطلاح

عندهم؛ فلهذا ما يُقال: جاء زيدٌ كله، ويُقال: جاء الجيش كله، وجاء الطلاب كلهم، ونحو ذلك.

طيب، نقول: ولا يجوز أن تقول جاء زيدٌ كله، لا يجوز نحويًا، طيب، وبلاغيًا؟ قد يجوز أن تقول جاء زيدٌ كله، إذا أردت الإشارة إلى شدة سمنه مثلًا أو نحو ذلك، فهذه أمور بلاغية قد يخرج الكلام إليها، لا إشكال فيها، لكن عندما تريد الحكم النحوي فلا تقول ذلك.

إذًا فكل وجميع يؤكد بهما ما كان ذا أجزاء، وأما كلا وكلتا فكلا يؤكد بها المثنى المذكر، تقول: جاء الزيدان كلاهما، واشتريت المنزلين كليهما، وأما كلتا فيؤكد بها المثنى المؤنث، تقول: جاء الهندان كلتاهما، واشتريت الدارين كلتيهما، ثم ذكر ابن مالك في آخر هذا البيت حكمًا يتعلق بهذه الألفاظ الأربعة التي ذكرها، فقال:

بِالضَّمِيْرِ مُوصَلاَ

أي: أنه لا بدَّ من إضافتها إلى ضميرٍ يطابق المؤكد كما مثَّلنا؛ جاء الركب كله، وجاء الطالبان كلاهما، فعلى ذلك لو قلنا مثلًا: جاء الرجال جميعهم، فجميعهم توكيدٌ معنوي، ولو قلنا مثلًا: جاء الرجال جميعًا، فجميعًا ليس توكيدًا لعدم إضافته إلى الضمير، بل ينقلب إلى حال ويختلف المعنى.

في النحو نقول: إن قلت جاء الرجال جميعهم فتوكيد، وإن قلت جاء الرجال جميعًا فحال، هذا من حيث الصناعة النحوية والأحكام النحوية، أما المعنى الدقيق فلا بدَّ أن يُنظر إليه، هل أنت تريد أن تؤكد فتقول: جاء الرجال جميعهم، أم تريد أن تبين حالتهم، فتقول: جاء الرجال جميعًا، يعني لا يجوز هكذا على الإطلاق، هو يجوز نحويًا، نعم يجوز نحويًا، لكن من حيث المعنى الذي تريد،

هل جاءوا مجتمعين؟ تريد أن تقول: جاءوا مجتمعين، فتقول: جاءوا جميعًا.

أو غرضك أن تبين لنا أنه لم يتخلف أحدٌ منهم؟! فتقول: جاء الرجال جميعهم، فهناك فرق في المعنى، وإن كان الأسلوبان جائزين نحويًا، طيب، ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاسْــتَعْمَلُوا أَيْضَــا كَكُــلَ فَاعِلَــهْ   مِـنْ عَـمَّ فِـي التَّوكِيْـدِ مِثْـلَ النَّافِلَـهْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن العرب استعملوا من الفعل عمَّ على وزن فاعلة، فماذا قالوا؟ عامَّة؛ للدلالة على التوكيد الدال على الإحاطة والشمول، وأصل عامة فاعلة، عاممة، ثم حدث بين الميمين إدغام، فصارت عامَّة، طيب، لماذا لف ابن مالك كل هذه اللفة؟!

فقال:

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضَـا كَكُلَ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ

كان يمكن أن يختصر كل ذلك، ويقول: واستعملوا عامة، ولكن ما صرح بكلمة عامة، وإنما قال: واستعملوا أيضًا ككلٍ فاعلة من عمَّ، ما فاعلة من عمَّ؟ هي عامة، لماذا ما قال عامة؟ لأن عامة فيها اجتماع ساكنين، عامة، الألف ساكنة والميم ساكنة، والساكنان لا يلتقيان في حشو الشعر، في حشو الشعر لا يجوز مطلقًا أن يجتمع ساكنان.

بخلاف النثر، النثر الأصل ألا يلتقيا ساكنان إلا في مواضع، من هذه المواضع في نهاية الكلام، يعني شهر ساكنان، مسلمين ساكنان، وكذلك لو كان قبل الساكنين حرف مد، مثل: ضالين، يجتمع ساكنان، وفي مواضع قليلة قد يجتمع الساكنان في النثر، أما في الشعر فلا يجتمع الساكنان أبدًا في حشو الشعر؛ لأن الشعر يعتمد على الوزن، والوزن لو اجتمع فيه ساكنان في الحشو انكسر مباشرة في السمع.

طالب: (@٠٦:٥٤:٠٠)؟

نعم، هذا الأمر فقط يعني وزن، بخلاف آخر الشعر، آخر الشعر قد يجتمع فيه ساكنان، لو قلت مثلًا في آخر الشعر مسلمين، اجتمع ساكنان.

طيب، وعامة المستعملة في التوكيد بمعنى كل، وتستعمل استعمالها، أي: أنه يؤكد بها ذو الأجزاء مضافةً إلى ضميره، نحو: جاء القوم عامتهم، أي: كلهم، وجاء القبيلة عامتها، أي: كلها، وجاء المحمدون عامتهم، وجاء الهندات عامتهم، هذا معنى كلمة عامة هنا في التوكيد، وإن كان بعض العامة الآن يستعمل كلمة عامة للأكثر، فيقول: جاءت عامة الناس، عامة الناس يقولون، مع أن كلمة عامة في التوكيد يُراد بها الإحاطة والشمول ككل، وإنما تقول: أكثر الناس، أغلب الناس، وهكذا.

طيب، وقول ابن مالك في آخر البيت:

مِثْلَ النَّافِلَهْ

ما معنى هذه العبارة؟ واستعملوا أيضًا كل فاعلة من عمَّ في التوكيد، يعني استعملوا عامة في التوكيد مثل النافلة، النافلة الزائدة، قيل: المراد بالنافلة هنا الزائدة؛ لأن كلمة عامة قلت من ذكرها من النحويين في ألفاظ التوكيد، فكأن ابن مالك يعني زادها على أكثر النحويين.

وقيل: إن المراد بذلك أن التاء في عامة لازم، كالتاء في نافلة لازمة، وهذا هو الأظهر؛ لأن التاء تاء التأنيث لها مواضع ومعاني، أشهر هذه المواضع وأهمها أن تأتي فرقًا بين المذكر والمؤنث، تقول: قائمةٌ وقائم، وجالسةٌ وجالس، وعالمةٌ وعالم، معنى ذلك أنها ليست لازمة للكلمة، قد تقول: قائم، وتقول: قائمة، ليست لازمة، قد تُحذف التاء.

لكن هناك كلمات لا تُبنى ولا تُستعمل إلا بالتاء، فنقول: إن التاء حينئذٍ لازمة، لا يمكن أن تسقط عنها، مثل: رحمة، ما تقول: رحم، مثل: عامة، ما تقول: عام، جاء القوم عامهم!! ما يُستعمل هذا، فهذا هو القول الثاني، وهو الأظهر في المراد بقول ابن مالك:

مِثْلَ النَّافِلَهْ

ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْــــدَ كُــــلَ أَكَّــــدُوا بِأَجْمَعَــــا ... جَمْعَــــاءَ أَجْمَعِــــيْنَ ثُــــمَّ جُمَعَــــا

وَدُونَ كُــــلَ قَــــدْ يَجِــــيْءِ أَجْمَــــعُ ... جَمْعَــــاءُ أَجْمَعُــــونَ ثُــــمَّ جُمَــــعُ

في هذين البيتين يذكر أيضًا لفظًا من ألفاظ التوكيد المعنوي الدال على الإحاطة والشمول، وهو أجمع وتثنيته وجمعه، وفي التأنيث: جمعاء، وفي التثنية: أجمعان وجمعاوان، وفي الجمع أجمعون وجُمع.

طيب، فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأكثر في اللغة عند التوكيد بأجمع وفروعه، أن تأتي بعد كل، أن تأتي بعد التأكيد بكل، نحو: جاء الجيش كله أجمع، وجاءت القبيلة كلها جمعاء، وجاء الرجال كلهم أجمعون، وجاءت النساء كلهن جُمع، ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر:٣٠].

وتأخير أجمع بعد كل واجب، يعني إذا أتيت بأجمع يجب أن تجعلها بعد كل، ولا يجوز أن تقدمها على كل، هذا هو المسموع في اللغة، ما تقول: جاء الرجال أجمعون كلهم، ويجوز أن تؤكد بأجمع وفروعه من دون كل، وهو أقل من التوكيد بها بعد كل، نحو: جاء الجيش أجمع، والقبيلة جمعاء، والرجال أجمعون، والنساء جُمع.

ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص:٨٢]، ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ

﴿وَالْغَاوُونَ ۝٩٤ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء:٩٤-٩٥]، ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل:٩]، ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الدخان:٤٠]، ومن ذلك قول الراجز:

ليتني كنت صبيًا مرضعًا ... تحملني الذلفاء حولًا أكتع
إذا بكيت قبلتني أربعا ... إذًا ظللت الدهر أبكي أجمعا

نظر للفظ، نظر للمعنى، الذلفاء هي المرأة التي أنفها صغير، وهو مما يُستحسن في المرأة، ولم يقل: كله أجمع، وإنما قال: إذًا ظللت الدهر أبكي أجمع، طيب، وفي ادعاء كون التوكيد بأجمع وفروعه دون كلٍ قليلًا، في هذا الادعاء نظر، فقد جاء في القرآن والكلام الفصيح التوكيد بأجمع وفروعه دون كل، في مواضع عدة.

حتى قال أبو حيان في البحر المحيط: "وقد كثُر التوكيد بأجمعين غير تابعٍ لكلهم في القرآن الكريم، فكان ذلك حُجةٌ على ابن مالك في زعمه أن التأكيد بأجمعين قليل"، وذكرنا بعض الآيات، وهناك آياتٌ أُخر أيضًا عدة لم نذكرها جاء التوكيد فيها بأجمعين من دون التوكيد بكل.

طيب، وهناك ما يُسمى بتوابع أجمع، فإن بعضهم إذا أراد المبالغة بالتأكيد يأتي بعد أجمع بألفاظٍ تشابهها، وهي أكتع وأبتع وأبصع، وكلها بمعنى أجمع، فيقولون مثلًا: جاء الجيش أجمع أكتع أبصع أبتع، كلها بمعنًى واحد، نعم، تأتي بها أو ببعضها، وهذا يسمى من الإتباع، كلمات ما لها معاني، فقط هي يعني كلمات يأتون بها مشابهة في اللفظ لمجرد التأكيد فقط.

طيب، ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ ... وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

وَاغْـــنَ بِكِلْتَـــا فِـــي مُثَنًّـــى وَكِـــلاَ ... عَـــنْ وَزْنِ فَعْـــلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَـــلاَ

هذان بيتان، وكان الأحسن بابن مالك أن يقدم البيت الثاني منهما، وهو قوله: وأغنى بكلتا، أن يقدمه على ما قبله، لماذا؟ لكي يتصل كلامه على ألفاظ التوكيد، فإذا انتهى من ذكر ألفاظ التوكيد ينتقل بعد ذلك إلى ذكر بعض أحكام التوكيد المعنوي.

وقد جاء هذا البيت مقدمًا على البيت الذي قبله في بعض النسخ النادرة للألفية، المهم قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاغْـــنَ بِكِلْتَـــا فِـــي مُثَنًّـــى وَكِـــلاَ ... عَـــنْ وَزْنِ فَعْـــلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَـــلاَ

يقول: إن المثنى كما سبق لا يؤكد إلا بالنفس أو العين أو كلا وكلتا، نحو: جاء المحمدان أنفسهما أو كلاهما، وجاءت الهندان أنفسهما أو كلتاهما، ومذهب البصريين أن المثنى لا يؤكد بغير ذلك، المثنى لا يؤكد بغير ذلك، يعني لا يؤكد إلا بالنفس أو بالعين أو كلا أو كلتا.

فلا تقول: جاء الجيشان أجمعان، ولا جاءت القبيلتان جمعاوان، لماذا؟ استغناءً بكلا وكلتا عنهما، كلا وكلتا في تأكيد المثنى أغنيا عن أجمع أفعل، وعن جمعاء فعلاء، وهذا الذي اختاره ابن مالك أيضًا في هذا البيت، فقال:

وَاغْنَ بِكِلتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ

اغنى بهما في التوكيد عن ماذا؟ عن وزن فعلاء جمعاء، ووزن أفعل أجمع، يعني أجمع وجمعاء ما تأتي في توكيد المثنى، وأجاز الكوفيون والأخفش ما منعه البصريون، فتقول على مذهبهم: جاء الجيشان أجمعان، وجاءت القبيلتان جمعاوان، ويعوذهما السماع، إلا أنهم جوزوا ذلك قياسًا.

طيب، ثم قال ابن مالك.. بل قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ   وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

ذكر في هذا البيت حكم توكيد النكرة، فتوكيد المعرفة متفقٌ على جوازه لا إشكال في ذلك، المعرفة معروفة وواضحة فتؤكدها، أنت تؤكد شيئًا واضحًا بيِّنًا تؤكده، أما الشيء الغامض يحتاج إلى نعت، يحتاج إلى أمر يوضحه ويبينه، ولا يحتاج إلى أمر يؤكده، هو غامض، كيف تؤكد الغامض؟!

التأكيد كما عرفنا لا يأتي بمعنًى جديدًا، هو فقط المعنى السابق يؤكده، طيب، المعنى السابق هو غامض، نكرة غامض كيف تؤكده؟ فالنكرة تحتاج إلى أمرٍ يوضحها ويبينها، ولا تحتاج إلى تأكيد؛ فلهذا اختلفوا في توكيد النكرة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم الجواز مطلقًا، لا يجوز سواءٌ أكانت النكرة محدودة لها بداية ونهاية، كيوم وشهر وسنة، أم كانت غير محدودة أي ليس لها بداية ونهاية واضحة محددة، كزمن ووقت ومدة، هذه ألفاظ نكرة وليست محدودة، وهذا هو قول البصريين بعدم الجواز.

القول الثاني: الجواز مطلقًا، وهذا قول بعض الكوفيين.

القول الثالث: جوازه إن كانت النكرة محدودةً، نحو: صمت شهرًا كله، ومشيت يومًا أجمع، وانتظرتك أسبوعًا كله، وهذا هو قول الأخفش وأكثر الكوفيين، وهو اختيار ابن مالك، لماذا قلنا إن هذا القول هو قول ابن مالك، ولم نقل إن قوله هو القول الثاني الجواز مطلقًا؟!

لأنه قال في البيت، ونصَّ في البيت على الإفادة، قال:

وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ

والنكرة متى تفيد؟ إذا كانت محدودة، إذا كانت محدودة أفادت هذه الفائدة

المحددة، والقول الثالث هو القول الراجح؛ لمجيئه في السماع، ومن ذلك قول الشاعر:

لكنـــه شـــاقه أن قيـــل ذا رجـــبٌ   يـا ليـت عـدة حـولٍ كلـه رجـبُ.

قالوا: هذا رجب، وكان الوقت جميلًا وجيدًا، فقال: ليت السنة كلها رجب، يا ليت عدة حولٍ كُله رجل، فكله: نعت لحول، وحولٌ: نكرة، ومن ذلك قول الراجز السابق:

ليتنـــي كنـــت صـــبيًا مرضـــعًا   تحملنـــي الـــذلفاء حـــولًا أكتـــع.

حولًا: نكرة، أكتع فأكد النكرة، ومن ذلك قول الراجز:

قد سرت البكرة يومًا أجمعا

سرت البكرة أي أخرجت صوتًا يومًا أجمعا.

فهذا ما يتعلق بتوكيد النكرة، يبقى لنا بيتان في التوكيد المعنوي، نجعلهما مع بقية الأبيات إلى الدرس القادم-إن شاء الله تعالى- ونختم الدرس.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع والثمانون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:-

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة الطيبة؛ ليلة الإثنين (الخامس من شهر ربيعٍ الآخر من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف) في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض؛ لنعقد-بحمد الله وتوفيقه- الدرس (الرابع والثمانين) من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-.

وكنا قد تكلمنا في الدرس الماضي على باب النعت، وكدنا أن ننتهي منه إلا أنه بقي فيه صُبابةٌ قليلة، وبقيةٌ باقية نذكرها في أول هذا الدرس قبل أن نبدأ بالباب التالي؛ وهو باب التوكيد.

بقي فيه مسألةٌ واحدة، وهي أن النعت قد يكون للمضاف، وقد يكون للمضاف إليه، لو جاءت كلمة، أو لو جاء مركبٌ إضافيٌ مكونٌ من مضافٍ ومضافٍ إليه، ثم جئت بالنعت، فيجوز أن يكون هذا النعت للمضاف أو للمضاف إليه، ويجوز أن يكون لأحدهما، والذي يحكم كل ذلك هو المعنى.

فإذا قلنا مثلًا: جاء عبد الله المسكين، فالمسكين نعتٌ للمضاف أم للمضاف

إليه؟ للمضاف، وعلى ذلك نرفع فنقول: جاء عبد الله المسكينُ، ولو قلنا: هذا مسجد القرية الجميل، لكان الجميل نعتًا للمضاف، للمسجد، فنقول: هذا مسجد القرية الجميل، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم:٥٢]، الأيمن: نعت، فهل هو للمضاف جانب أم للمضاف إليه الطور؟

الجواب: هو للمضاف؛ لأن الأيمن نعتٌ للجانب، وليس للطور الجبل، وعلى ذلك جاءت الآية: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَـٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا﴾ [النمل:٩١]، التي: نعت، فهل هو نعتٌ لرب أم لهذه البلدة؟ الجواب: نعتٌ للمضاف، رَبَّ، طبعًا لتوافقهما في التذكير الذي، ولو كان نعتًا للبلدة لكان يُقال: إنما أُمرت أن أعبد رب هذه القرية التي حرمها.

فهذه أمور يتحكم فيها المعنى، ولو قلنا مثلًا: جاء عبد الله الخالق، لكان الخالق صفةً للمضاف العبد أو للمضاف إليه الله؟ لله، وعلى ذلك نقول: جاء عبد الله الخالقِ، ولو قلنا: هذا مسجد القرية الجميلة، لكانت الجميلة نعتًا للقرية، ومن ذلك قوله-تعالى-: ﴿فَأَخَذَتْهُمْ صَـٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ﴾ [فصلت:١٧]، الهون نعتٌ للصاعقة المضاف أم للعذاب المضاف إليه؟ الجواب: للمضاف إليه؛ للتوافق في التذكير، فجاءت الآية: ﴿فَأَخَذَتْهُمْ صَـٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ﴾.

ويجوز أن يكون النعت لأيهما من حيث اللفظ، ومن ذلك أن تقول: هذه مدرسة القرية الجميلة، الجميلة نعتٌ للقرية المضاف إليه أم للمدرسة المضاف؟ من حيث المعنى يجوز الأمران، إذًا لا حاكم هنا إلا معرفة المعنى، قد تقول: هذه مدرسة القرية الجميلةُ، فتجعلها نعتًا للمدرسة، أو تقول: هذه مدرسة القرية الجميلةِ، فتجعلها وصفًا ونعتًا للمضاف إليه.

ونحو ذلك قولهسُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٥]، هو الغفور: مبتدأ وخبر، الودود: خبرٌ ثانٍ، ذو العرش: خبرٌ ثالث لهو، ثم قال: المجيد، المجيد هل هو خبرٌ رابع لهو يعني هو المجيد؟ أم نعتٌ للعرش؟ من حيث المعنى الوجهان جائزان، فإن جعلته خبرًا رابعًا لهو، قلت: المجيدُ، هو الغفور الودود ذو العرش المجيدُ، أي: هو المجيدُ، وإن جعلت المجيد نعتًا للعرش، كنت تقول: ذو العرشِ المجيدِ، والمجيد بالرفع والمجيدِ بالجر، قراءتان سبعيتان في الآية، وهذا توجيههما.

طيب، ونحو ذلك قولهسُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة:٧٤]، العظيم نعتٌ، فهل هو نعتٌ للمضاف اسم؟ أم نعتٌ للمضاف إليه الرب؟ الجواب: من حيث المعنى يجوز الوجهان؛ لأنهما يوصفان بالعظمة. طيب، وهل يمكن أن نقول: إن العظيم في هذه الآية ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ إنه نعتٌ للكاف في ربك؟ الكاف عائدة إلى النبي ﷺ.

قلنا: العظيم يصح أن يكون صفةً للمضاف اسم، أي: الاسم العظيم، ويصح أن يكون نعتًا للرب، فهل يصح أن يكون نعتًا للمضاف إليه الثاني الكاف؟ الجواب: لا؛ لأن الضمير لا يُنعت، الضمير لا يجوز أن يُنعت.

ونحو ذلك قولهسُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، هذه قراءة السبعة بل العشرة، ذو، فذو: نعت، نعتٌ للمضاف الوجه، أم نعتٌ للمضاف إليه الرب؟ الجواب: نعتٌ للمضاف الوجه؛ لأن مرفوع فصار مرفوعًا مثله، ويبقى وجه ربك ذو الجلالِ، ومن حيث المعنى يجوز أن يكون ذو الجلال نعتًا للمضاف إليه الرب، وعلى ذلك كان يُقال في الكلام: ويبقى وجه ربك ذي الجلال والإكرام، وهذه قراءةٌ شاذة في الآية.

طيب، ولو قلنا مثلًا: جاء بعض الطلاب، ثم أردت أن تنعتهم بالاجتهاد، كنت تقول: جاء بعض الطلاب المجتهدين، أم جاء بعض الطلاب المجتهدون؟ يعني تجعل النعت للطلاب المضاف إليه، أم تجعل النعت للمضاف البعض؟ فالجواب: من حيث المعنى الوجهان جائزان في نحو هذا المثال، يجوز أن تقول: جاء بعض الطلاب المجتهدين، نعتٌ للطلاب، وجاء بعض الطلاب المجتهدون نعتٌ للبعض.

والمعنى الدقيق يختلف؛ فإذا قلت: جاء بعض الطلاب المجتهدين بالجر، كان معنى الكلام جاء بعضٌ من الطلاب المجتهدين، هؤلاء الطلاب المجتهدون جاء بعضهم، ولو رفعت: جاء بعض الطلاب المجتهدون لكان المعنى جاء البعض المجتهد من الطلاب، يعني الطلاب جاء بعضهم المجتهد، فهناك فرق دقيق من حيث المعنى، لكنه فرقٌ في المعنى التفصيل، أما المعنى الإجمالي فمتقارب.

بخلاف قولك مثلًا: جاء طلاب علمٍ مجتهدون، فمجتهدون هنا نعتٌ للمضاف الطلاب فترفع، ولا يصح أن يكون نعتًا للمضاف إليه العلم؛ لأن العلم لا يُنعت بأنه مجتهدون.

طيب، ونحو ذلك العدد المضاف إلى تمييزه، كثلاثة طلاب، وسبع بقرات، لو قلت مثلًا: جاء ثلاثُ طلابٍ مجتهدون أو مجتهدين؟ هل نجعل النعت للعدد ثلاثة، أم نجعل النعت للمعدود التمييز؟ الجواب: من حيث المعنى الوجهان جائزان؛ لأن الثلاثة هم الطلاب، والطلاب هم الثلاثة، فالعدد والمعدود في حقيقتهما شيءٌ واحد، ثلاثة طلاب، الثلاثة هم الطلاب، والطلاب هم الثلاثة.

فمن حيث المعنى يجوز أن تجعل النعت لأيهما، لكن من حيث الاستعمال، يعني العرب ماذا تفعل في هذا الاستعمال بالذات؟ يعني العدد المضاف إلى

تمييزه، الأغلب عند العرب، الأغلب في الاستعمال العربي أن يكون النعت للمعدود، للتمييز، فتقول: جاء ثلاثة طلابٍ مجتهدين، ويجوز على قلة أن تقول: جاء ثلاثة طلابٍ مجتهدون.

وتقول: عندي سبع بقراتٍ سمانٍ، نعتٌ للمضاف إليه البقرات، ويجوز أن تقول: عندي سبع بقراتٍ سمانٌ نعتٌ للسبع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ﴾ [يوسف:٤٣]، فجعل السمان نعتًا للبقرات المضاف إليه، ولو جعله نعتًا للعدد لجاز ذلك في الكلام على قلة، فتقول: إني أرى سبع بقراتٍ سمانًا، هذا من حيث الاستعمال.

أما من حيث المعنى: فيُقال فيه ما قيل في المثال السابق، فإذا قلت: عندي سبق بقراتٍ سمانٍ، فالمعنى عندي سبعٌ من البقرات السمان، يعني الكلام يدور عن البقرات السمان، البقرات السمان عندي سبٌ منهن، وإذا جعلت النعت للعدد: عندي سبع بقراتٍ سمانٌ، فالمعنى عندي سبعٌ سمانٌ من البقرات، إذا الكلام على البقرات، البقرات عندي منهن سبعٌ سمان.

هذه بعض التمرينات السريعة، سنمر بها بسرعة على باب النعت، قال الشاعر:

بكيت وما بُكى رجلٍ حزينٍ ... على ربعين مسلوبٍ وبالي.

الشاهد هنا بسرعة؟ رجلٍ حزينٍ: نعت ومنعوت، هذا منعوت لمفرد، طيب مسلوبٍ وبالي؟ هذا نعتٌ متعدد لمنعوتٍ متعددٍ معنًى لا لفظًا، ربعين: هذا متعدد معنًى، ربعين: يعني ربع وربع، لكن من حيث اللفظ كلمة أو كلمتان؟ كلمة، فأتبع على ربعين مسلوبٍ وبالي.

قال-تعالى-: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة:٥]، هنا حذف النعت أم المنعوت؟ قال المفسرون: معنى الآية-والله أعلم- وذلك دين الملة القيمة، إذًا ما الذي

حُذف؟ المنعوت، وقلنا: هذا كثيرٌ جدًا في الكلام، قال-تعالى-: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف:٢٥]، هنا حذف نعت أم منعوت؟ حُذف النعت، يعني تدمر كل شيءٍ أُمرت بتدميره.

ولهذا قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡۚ﴾ [الأحقاف:٢٥]، إذًا ما دُمرت المساكن؛ لأنها ما أُمرت بتدميرها، وهكذا قلنا العربي يفهم كلامهم، يفهم الكلام حتى ولو كان فيه حذف، وأما الأعجمي الذي لا يفهم اللغة العربية فتأتي منه مصائب كثيرة؛ فلهذا قد يقول: كل شيء يعني كل شيء، هذا ظاهر الآية.

لكن الآية جاءت على لغة العرب، فيجب وجوبًا أن تُفهم على مقتضى كلام العرب، ولا يُقال إن هذا إخراجٌ لها عن مقتضى الظاهر، لا، بل يُقال: هذا هو الظاهر؛ لأن الظاهر هو أن تأخذ بكلام العرب لفظًا ومعنًى، فتفهم كما كانت العرب تفهم لغتها، وهكذا.

طيب، قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ حَتَّىٰ﴾ [المائدة:٦٨]، ما المحذوف؟ النعت أو المنعوت؟ النعت، يعني لستم على شيءٍ صحيحٍ، أو شيءٍ مقبولٍ، هم على شيء، هم على دين.

طيب، قال الشاعر:

رجال الغد المأمول إنا بحاجةٍ ... إلى قادةٍ تبني وشعبٍ يُعمر.

إلى قادةٍ تبني، هنا النعت بجملة، قادةٍ: منعوت، وتبني: نعت، لكن نعتٌ بالجملة الفعلية، وشعبٍ يُعمر: شعبٍ منعوت، ويُعمر: جملة فعلية وقت نعتًا.

قال-تعالى-: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلۡجَوَارِ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ﴾ [الشورى:٣٢]، هنا فيه نعت؟ منعوت أم نعت؟ المنعوت، والمعنى-والله أعلم- ومن آياته السفن

الجواري.

ولعبدٌ مؤمن خيرٌ من مشرك، هنا واضح المحذوف المنعوت، ولعبدٌ مؤمن خيرٌ من عبدٍ مشرك، طيب، وتقول العرب: سألت فلانًا، سألت زيدًا فوجدته رجلًا، وهل كان يظن أن زيد امرأة!! طيب، ما المعنى؟ طبعًا وجد زيدًا الرجل، أوجده امرأة!! لكن لا يريد هذا الظاهر، لا يريد أنه وجده رجلًا لا امرأة، لا، هنا نعت محذوف، يعني سألت زيدًا فوجدته رجلًا كريمًا مثلًا، وجدته رجلًا شهمًا، وهكذا.

وفي الحديث: «**لا صلاة لمنفردٍ خلف الصف**»، هنا النعت، طيب، ما النعت المحذوف؟ صحيحة أم كاملة؟ صحيحة، إن قلنا: النعت المحذوف صحيحة، فصلاة المنفرد خلف الصف باطلة، وإن قلنا: كاملة، فهي صحيحة، ولكنها ليست كاملة، خلافٌ بين الفقهاء، هذا خلاف مشهور بين الفقهاء لاختلافهم في النعت المحذوف كيف يكون تقديره، فكلٌ قدره بما يره الأنسب لظواهر الأدلة الشرعية.

طيب، ندخل الآن في باب التوكيد، ما زال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتكلم على أبواب التوابع في النحو، وأبواب التوابع كما ذكرناها من قبل أربعة؛ وهي: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، أما النعت فانتهينا منه، والآن نبدأ بالباب الثاني من أبواب التوابع، وهو باب التوكيد.

وقد عقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ باب التوكيد في الألفية في أربعة عشر بيتًا، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا
وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلِ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا
وَكُلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا ... كِلْتَا جَمِيْعًا بِالضَّمِيْرِ مُوصَلَا
وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلَ فَاعِلَهْ ... مِنْ عَمَّ فِي التَّوكِيْدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

وَبَعْـــدَ كُـــلَ أَكَّـــدُوا بِأَجْمَعَـــا جَمْعَـــاءَ أَجْمَعِـــيْنَ ثُـــمَّ جُمَعَـــا
وَدُونَ كُـــلَ قَـــدْ يَجِـــيْء أَجْمَـــعُ جَمْعَـــاءُ أَجْمَعُـــونَ ثُـــمَّ جُمَـــعُ
وَإِنْ يُفِـــدْ تَوكِيْـــدُ مَنْكُـــورٍ قُبِـــل وَعَـــنْ نُحَـــاةِ البَصْـــرَةِ المَنْـــعُ شَـــمِل
وَاغْـــنَ بِكِلتَـــا فِـــي مُثَنًّـــى وَكِـــلاَ عَـــنْ وَزْنِ فَعْـــلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَـــلاَ
وَإِنْ تُؤَكِّـــدِ الضَّـــمِيرَ المُتَّصِـــل بِـــالنَّفْسِ وَالعَـــيْنِ فَبَعْـــدَ المُنْفَصِـــل
عَنَيْـــتُ ذَا الرَّفْـــع وَأَكَّـــدُوا بِمَـــا سِـــوَاهُمَا وَالقَيْـــدُ لَـــنْ يُلتَزَمَـــا
وَمَـــا مِـــنَ التَّوكِيْـــدِ لَفْظِـــيٌّ يَجِـــي مُكَـــرَّرَاً كَقَولِـــكَ ادْرُجِـــي ادْرُجِـــي
وَلاَ تُعِـــدْ لَفْـــظَ ضَـــمِيْرٍ مُتَّصِـــل إِلاَّ مَـــعَ اللَّفْـــظِ الَّـــذِيْ بِـــهِ وُصِـــل
كَـــذَا الحُـــرُوفُ غَيْـــرَ مَـــا تَحَصَّـــلاَ بِـــهِ جَـــوَابٌ كَـــنَعَمْ وَكَبَلَـــى
وَمُضْـــمَرَ الرَّفْـــع الَّـــذِي قَـــدِ انْفَصَـــل أَكِّـــدْ بِـــهِ كُـــلَّ ضَـــمِيْرٍ اتَّصَـــل

فهذا هو باب التوكيد، يُقال: التوكيد والتأكيد، فالتوكيد من وكد يوكد توكيدًا، والتأكيد من أكد يؤكد تأكيدًا، وهما بمعنى واحد، فقيل: الأصل فيهما الواو وكد، والهمزة بدلٌ من الواو، وقيل العكس: أي الأصل أكد تأكيدًا، والواو بدل من الهمزة.

وقيل: هما أصلان أكد ووكد، وهذا القول الثالث هو أظهر الأقوال؛ لأن الفعلين يتصرفان تصرفًا تامًا، يُقال: أكد يؤكد تأكيدًا، فهو مؤكِد ومؤكَد، وكذلك وكد يوكد توكيدًا، فهو موكَد وموكِد، وهكذا، وأفصح هذه اللغات التوكيد، وهو الوارد في القرآن الكريم في قوله-تعالى-: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل:٩١].

والمراد بالتوكيد هنا باب التوكيد، وهو تابعٌ يُذكر تقريرًا لمتبوعه؛ لرفع احتمال التجوز أو السهو، سيأتي بيانٌ لمعناه أكثر، وهذا التوكيد نوعان:

توكيدٌ لفظي: ويكون بتكرار المؤكد؛ نحو جاء محمدٌ محمدٌ، أو جاء جاء محمد، أو جاء محمدٌ جاء محمدٌ.

والنوع الثاني: التوكيد المعنوي، ويكون بألفاظٍ معينة، وهي النفس والعين، وكلا وكلتا، وكل وجميع وعامة، وأجمع وإخوانه.

فهذا المراد بالتوكيد هنا، ويُسمونه التوكيد النحوي، وقد يستعمل النحويون التوكيد بالمعنى اللغوي، يعني بمعنى التقوية والتقرير، أي أن الغرض والفائدة من هذا الشيء هو تأكيد المعنى وتقويته وتقريره، وهذا كثيرٌ جدًا عند النحويين، فنفرق بين الاستعمالين.

باب التأكيد المراد به التأكيد النحوي، وهما الضربان أو النوعان المذكوران: اللفظي والمعنوي، أما التوكيد بكونه غرضًا وفائدة من الكلام، من الأسلوب، من اللفظ، فهذا معنًى لغوي، المتكلم قد يقصد من كلامه أن يوكد المعنى، كما قالوا مثلًا في حروف التوكيد، (إن) الغرض منها التوكيد.

كما قالوا في: إن، وأن، ولام الابتداء، كقولك: إن محمدًا قائم، ولمحمد قائم، ما الغرض والفائدة من هذه الحروف؟ قالوا: التأكيد، يعني تأكيد المعنى السابق قبل دخولها، فإن محمدًا قائم، الكلام قبل إن ماذا كان؟ كان: محمدٌ قائم، طيب، ما الفرق بين محمدٌ قائم، وإن محمدًا قائم؟

من حيث المعنى الإجمالي لا فرق، وهو إسناد القيام إلى محمد، إذًا إن هنا ما فائدتها؟ ما لها فائدة في الكلام؟ لا، فائدتها التأكيد، ما معنى التأكيد؟ يعني لا تأتي بمعنًى جديد يسمونه معنى مؤسس، لا تأتي بمعنًى جديد، ولكن تؤكد المعنى المعروف قبل الإتيان بها، هذا هو التأكيد، والتأكيد معنًى يقصد إليه المتكلم كثيرًا.

وكقول النحويين أيضًا في الحروف الزائدة، إن الغرض من زيادتها التوكيد، نحو: كفى بالله شهيدًا، وكقولك: ما جاءني من رجل، أصل العبارة: كفى الله شهيدًا، وما جاءني رجلٌ، وهذا الحرف الزائد لماذا زيد؟! زيد لمعنى التأكيد.

وكما يقول النحويون أيضًا مثلًا في المفعول المطلق غير الموصوف ولا المضاف، ولا الدال على العدد، إنه لغرض التوكيد، نحو: ضربته ضربًا، وكلم الله موسى تكليمًا، ما الغرض والفائدة من المفعول المطلق في نحو كلم الله موسى تكليمًا؟! التأكيد، كلم الله موسى، كلمه ماذا؟

تكليمًا، أكيد تكليمًا كلمه، فتكليمًا لم تأتي بمعنًى زائد؛ لأن المعنى المفهوم منها مفهومٌ من قوله كلم، وإنما جيء به للتأكيد، وهذا المعنى من أهم المعاني التي يقصد إليها المتكلم وهي التأكيد.

وكما يقول النحويون أيضًا مثلًا في النعت والحال والتمييز، يقولون: إنها تأتي مؤسسة، وتأتي مؤكدة، تأتي مؤسسةً لمعنًى جديد، وتأتي مؤكدةً لمعنًى سابق، فتأتي مؤسسةً لمعنًى جديد كقولك: جاء محمدٌ الخائف، عرفت أني سأصفه بالخائف قبل أن أقول الخائف؟! إذًا كلمة الخائف أسست عندي معنًى جديدًا، هذا نعت مؤسس، ما تعرف معناه حتى يُلفظ به.

وكقولك: جاء محمدٌ خائفًا، وكقولك: جاء عشرون ماذا؟ ما تدري، حتى آتي بالتمييز، فأقول: جاء عشرون رجلًا، إذًا فالنعت والتمييز والحال هنا جاءت لمعنًى جديد، لمعنًى مؤسس، وقد تأتي هذه الثلاثة للتأكيد، كأن تقول مثلًا: جاء من الخائفين محمدٌ الخائف، الخائف هنا للتأكيد، وكأن تقول: ابتسم محمدٌ ضاحكًا، وكقولك: جاء من الرجال عشرون رجلًا.

قد تقول هذا لغو، لماذا نقول: رجلًا؟!! نحن نعرف أنه رجل، لا، هذا للتوكيد، وهذا معنًى يقصد إليه أفصح الفصحاء؛ قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة:٣٦]، أكيد شهرًا من إفراد الشهور، لكن هذا معنى يقصد إليه المتكلم الفصيح.

إذًا المراد بالتوكيد في هذا الباب هو التوكيد النحوي؛ أي: التوكيد اللفظي أو التوكيد المعنوي، وهو تابعٌ، الغرض منه تقرير المؤكد لرفع احتمال التجوز أو السهو، قلنا قبل قليل: إن التوكيد النحوي هذا الباب قسمان نوعان:

التوكيد اللفظي: وسيأتي في آخر هذا الباب.

والتوكيد المعنوي: ويكون بألفاظٍ معينة عُرفت بالاستقصاء والتتبع، وهي على ضربين؛ التوكيد المعنوي على ضربين:

- **الضرب الأول**: ما يدل على إرادة الحقيقة، ويكون بلفظين: النفس والعين.

- **الضرب الثاني**: من التوكيد المعنوي ما يدل على الإحاطة والشمول، ويكون بستة ألفاظ: كلتا، وكلا، وكل، وجميعٌ، وعامة، وأجمع، وإخوانه.

وفي الضرب الأول، وهو ما يدل على إرادة الحقيقة، يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلِ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

يقول: الاسم يؤكد بالنفس أو بالعين أو بهما، إذا أُريد الحقيقة من الكلام، نحو: جاء محمدٌ نفسه، أو جاء محمدٌ عينه، أو جاء محمدٌ نفسه عينه، إذا أُريد دفع توهم غير الحقيقة من هذا الكلام، يعني أن تدفع توهم إرادة مضافٍ محذوف مثلًا، لا تفهم من جاء محمدٌ يعني جاء خبره، أو جاء رسوله، أو جاء عطاؤه، أو جاء شره، وهذا يستعمله الناس، يقولون: جاء محمد، يعني جاء خبره أنه مات مثلًا، ونحو ذلك.

ونحو ذلك قولك: بل هو القلم نفسه؛ ردًا على من قال: ليس هذا القلم المطلوب، وقولك: بل هو القلم نفسه يعني هو القلم، وليس قلمًا يُشبهه، أو لست أمزح معك، هذا التأكيد، يدل على إرادة الحقيقة من الكلام؛ لأن الكلام قد يُخرج

من حقيقته إلى معاني أخرى.

وقد ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الضرب من التوكيد حكمين في البيتين السابقين: **الحكم الأول في قوله:**

مَعَ ضَمِيْرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا

أي يجب في هذا التوكيد في النفس والعين، أن يُضاف لفظ النفس، ولفظ العين إلى ضميرٍ يطابق المؤكد ويعود إليه، كالأمثلة السابقة، جاء محمدٌ نفسه، جاءت هندٌ نفسها، وهكذا.

بخلاف قولك مثلًا: نفس محمدٍ كريمةٌ، وعينه جميلةٌ، أو لقد أزهقت نفسًا بريئةً، أو كحل محمدٌ عينه، فكل ذلك ليس من التوكيد؛ لعدم إرادة التوكيد، أو عدم إضافته إلى الضمير.

والحكم الثاني للتوكيد بالنفس والعين الذي ذكره ابن مالك في قوله:

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلِ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

يقول: إذا أردت أن توكد بالنفس أو بالعين ما ليس واحدًا، أي أن تؤكد المثنى أو الجمع، فإنك تجمع النفس والعين في هذا الأسلوب، أسلوب التوكيد على أفعُل فقط، يعني لا تثنيهما ولا تجمعهما على غير أفعُل.

فإذا أردت التوكيد، فإنك تقول في توكيد المجموع: جاء الرجال أنفسهم، ولا تقول: جاء الرجال نفوسهم؛ لأن النفس والعين في باب التوكيد لا يُجمعان إلا على أفعُل، جاء الرجال أنفسهم، وجاء النساء أنفسهن، ولا تقول: نفوسهن، وفي التثنية تقول في الجمع: جاء المحمدان أنفسهما، وجاءت الهندان أنفسهما.

أما في الجمع فباتفاق، وأما في التثنية: فإن بعض النحويين يُجوز على قلة أن تقول: جاء المحمدان نفساهما، أو جاء المحمدان نفسُهما، يعني إذا أردنا أن

نجمل الكلام في ذلك نقول: إذا أكدت بالنفس والعين المفرد، فليس لك في النفس والعين إلا الإفراد، جاء محمدٌ نفسه عينه، وجاءت هند نفسها عينها.

وإذا أكدت بالنفس والعين المجموع، فليس لك إلا أن تجمع النفس والعين على أفعُل، جاء المحمدون أنفسهم، وجاءت الهندات أنفسهن، وإذا أكدت المثنى، فالأفصح أن تجمع النفس والعين أيضًا على أفعُل، تقول: جاء المحمدان أنفسهما، وجاءت الهندان أنفسهما، ويجوز على قلة أن تقول: نفساهما أو نفسهما، ثم اختلفوا يعني في هذا القليل أيهما أحسن، نفساهما أو نفسهما على خلافٍ بين النحويين.

لكنهم متفقون على أنه لا يجوز إلا على قلة، يعني إذا كان الإنسان يتكلم ابتداءً فينبغي أن يقول: جاء المحمدان أنفسهما، ولو سُئلت عن الحكم، تقول: قل جاء المحمدان أنفسهما، ولو كنت تصحح مثلًا تفعل ذلك، لكن لو قال قائلٌ آخر شاعر أو ناثر، أو كتب كاتبٌ آخر: جاء المحمدان نفساهما، اشتريت السيارتين نفسيهما، أو اشتريت سيارتين نفسهما!

هنا ما تُخطيء، تقول: هذا إنما يجوز في اللغة على قلة عند بعض النحويين، لكن لو أنت ابتدأت وتكلمت أو سُئلت، فينبغي أن تأخذ بالمتفق على صحته، فهذا هو الضرب الأول من التوكيد المعنوي، وهو التوكيد الذي يُراد به الدلالة على إرادة الحقيقة.

طيب، الضرب الثاني من التوكيد المعنوي هو ما يدل على إرادة الإحاطة والشمول:

وَكُـلاًّ اذْكُـرْ فِـي الشُّـمُولِ وَكِـلاَ ... كِلتَـا جَمِيْعَـًا بِالضَّـمِيْرِ مُوصَـلاَ
وَاسْـتَعْمَلُوا أَيْضَـًا كَكُـلِّ فَاعِلَـهْ ... مِـنْ عَـمَّ فِـي التَّوكِيْـدِ مِثْـلَ النَّافِلَـهْ
وَبَعْـدَ كُـلِّ أَكَّـدُوا بِأَجْمَعَـا ... جَمْعَـاءَ أَجْمَعِـيْنَ ثُـمَّ جُمَعَـا

وَدُونَ كُلَ قَدْ يَجِيْء أَجْمَعُ ... جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ
وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ قُبِل ... وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِل
وَاغْنَ بِكِلتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ ... عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ
وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيْرَ المُتَّصِل ... بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِل
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْع وَأَكَّدُوا بِمَا ... سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَا

كل ذلك في الضرب الثاني من التوكيد المعنوي، وهو ما يدل على إرادة الإحاطة والشمول، فهي عدة ألفاظ ذكرها ابن مالك في هذه الأبيات، وقبل ذلك نقول في قول ابن مالك:

وَكُلاًّ اذْكُرْ

كلًا مختوم بالتنوين، والتنوين كما تعرفون نونٌ ساكنة، إذًا فهذه الكلمة مختومة بساكن، اذكر: فعل أمر مبدوءٌ بهمزة وصل، وهمزة الوصل ما بعدها ساكن، وهي تسقط في درج الكلام، فمعنى ذلك أنه سيلتقي عندنا ساكنان: التنوين في كلاً، والذال في اذكر بعد حذف همزة الوصل.

والتخلص من التقاء الساكنين يكون في الأصل بالكسر، وهذا جائزٌ هنا، فتكسر التنوين، التنوين هو نونٌ ساكنة، هذه النون الساكنة اكسرها، وكلاٍ اذكر، ويجوز هذا التخلص من التقاء الساكنين بالضم؛ نظرًا إلى أن فعل الأمر بعدها اذكر مضموم العين، فلك حينئذٍ أن تتخلص بالضم، فتقول: وكلاٌ اذكر، وهذا الحكم في كل ما يشابه ذلك.

طيب، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول ذلك:

وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلاَ ... كِلتَا جَمِيْعًا بِالضَّمِيْرِ مُوصَلاَ

فذكر في هذا البيت أربعة ألفاظ من ألفاظ التوكيد المعنوي، التي يُراد بها

الدلالة على الإحاطة والشمول، وهي كل وكلا وكلتا وجميع، وكان الأفضل أن يجمع ابن مالك بين كلٍ وجميع، ولا يفصل بينهما، إلا أن ضرورة الشعر اقتضت ذلك.

أما كلٌ وجميعٌ فيؤكد بهما ما كان ذا أجزاء، ماذا يؤكد بهما؟ لا يؤكد بهما إلا ما كان ذا أجزاء، كقولك: جاء الركب كله أو جميعه، وجاءت القبيلة كلها أو جميعها، وجاء الرجال كلهم أو جميعهم، وجاءت الهندات كلهن أو جميعهن، ولا تقول: جاء زيدٌ كله، لماذا؟

لأن زيدًا ليس ذا أجزاء، زيد أجزاء أو مجزأ؟ له أجزاء؟ لا، ليس له أجزاء، وسبق أن شرحنا الفرق بين الجزء والبعض، ونعيد ذلك بسرعة، فنقول: المجزأ أو الجزء المجزأ هو الذي يتكون من أشياء مستقلة بنفسها كالجيش، الجيش يتكون من ماذا؟! من رجل، ورجل، ورجل، ورجل إلى آخره، الرجل هذا مستقل بنفسه، فتأخذ رجل وتضم إليه أمثاله فيكونون الجيش، إذًا كل جزء من أجزاء الجيش مستقل بنفسه، فإذا ضممت إليه مثله ومثله ومثله كون الكل.

فهمنا الآن، فيمكن أن نقول: الجزء هو الذي إذا انضاف إليه أمثاله كونوا الكل، الجزء لو أضفت إليه أمثاله رجل ورجل ورجل كونوا الجيش، أما البعض أو المبعض هو الذي يتكون من أبعاضٍ لا تستقل بنفسها كالإنسان، الإنسان يتكون من يدين ورجلين، ورأس، وظهر، وبطن.. إلى آخره، لكن اليد، هل اليد تستقل بنفسها؟! لا تستقل بنفسها.

الجزء هو الذي إذا انضاف إليه مثله لا يكون الكل، لو أتيت بعشرين يد، هل تكون إنسانًا؟! البعض لو انضاف إليه مثله يد، يد، يد، لا تكون إنسانًا، هذا الفرق بين الجزء والبعض؛ فلهذا الإنسان مُبعض، ولا نقول: مجزأ، هذا اصطلاح عندهم؛ فلهذا ما يُقال: جاء زيدٌ كله، ويُقال: جاء الجيش كله، وجاء الطلاب

كلهم، ونحو ذلك.

طيب، نقول: ولا يجوز أن تقول جاء زيدٌ كله، لا يجوز نحويًا، طيب، وبلاغيًا؟ قد يجوز أن تقول جاء زيدٌ كله، إذا أردت الإشارة إلى شدة سمنه مثلًا أو نحو ذلك، فهذه أمور بلاغية قد يخرج الكلام إليها، لا إشكال فيها، لكن عندنا تريد الحكم النحوي فلا تقول ذلك.

إذًا فكل وجميع يؤكد بهما ما كان ذا أجزاء، وأما كلا وكلتا فكلا يؤكد بها المثنى المذكر، تقول: جاء الزيدان كلاهما، واشتريت المنزلين كليهما، وأما كلتا فيؤكد بها المثنى المؤنث، تقول: جاء الهندان كلتاهما، واشتريت الدارين كلتيهما، ثم ذكر ابن مالك في آخر هذا البيت حكمًا يتعلق بهذه الألفاظ الأربعة التي ذكرها، فقال:

بِالضَّمِيْرِ مُوصَلاَ

أي: أنه لا بدَّ من إضافتها إلى ضميرٍ يطابق المؤكد كما مثَّلنا؛ جاء الركب كله، وجاء الطالبان كلاهما، فعلى ذلك لو قلنا مثلًا: جاء الرجال جميعهم، فجميعهم توكيدٌ معنوي، ولو قلنا مثلًا: جاء الرجال جميعًا، فجميعًا ليس توكيدًا لعدم إضافته إلى الضمير، بل ينقلب إلى حال ويختلف المعنى.

في النحو نقول: إن قلت جاء الرجال جميعهم فتوكيد، وإن قلت جاء الرجال جميعًا فحال، هذا من حيث الصناعة النحوية والأحكام النحوية، أما المعنى الدقيق فلا بدَّ أن يُنظر إليه، هل أنت تريد أن تؤكد فتقول: جاء الرجال جميعهم، أم تريد أن تبين حالتهم، فتقول: جاء الرجال جميعًا، يعني لا يجوز هكذا على الإطلاق، هو يجوز نحويًا، نعم يجوز نحويًا، لكن من حيث المعنى الذي تريد، هل جاءوا مجتمعين؟ تريد أن تقول: جاءوا مجتمعين، فتقول: جاءوا جميعًا.

أو غرضك أن تبين لنا أنه لم يتخلف أحدٌ منهم؟! فتقول: جاء الرجال جميعهم، فهناك فرق في المعنى، وإن كان الأسلوبان جائزين نحويًا، طيب، ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاسْـــتَعْمَلُوا أَيْضَـــا كَكُـــلَ فَاعِلَـــهْ مِـنْ عَـمَّ فِـي التَّوكِيْـدِ مِثْـلَ النَّافِلَـهْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن العرب استعملوا من الفعل عمَّ على وزن فاعلة، فماذا قالوا؟ عامَّة؛ للدلالة على التوكيد الدال على الإحاطة والشمول، وأصل عامة فاعلة، عاممة، ثم حدث بين الميمين إدغام، فصارت عامَّة، طيب، لماذا لف ابن مالك كل هذه اللفة؟!

فقال:

وَاسْتَعْمَلُوَا أَيْضَـا كَكُلَ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ

كان يمكن أن يختصر كل ذلك، ويقول: واستعملوا عامة، ولكن ما صرح بكلمة عامة، وإنما قال: واستعملوا أيضًا ككلٍ فاعلة من عمَّ، ما فاعلة من عمَّ؟ هي عامة، لماذا ما قال عامة؟ لأن عامة فيها اجتماع ساكنين، عامة، الألف ساكنة والميم ساكنة، والساكنان لا يلتقيان في حشو الشعر، في حشو الشعر لا يجوز مطلقًا أن يجتمع ساكنان.

بخلاف النثر، النثر الأصل ألا يلتقيا ساكنان إلا في مواضع، من هذه المواضع في نهاية الكلام، يعني شهر ساكنان، مسلمين ساكنان، وكذلك لو كان قبل الساكنين حرف مد، مثل: ضالين، يجتمع ساكنان، وفي مواضع قليلة قد يجتمع الساكنان في النثر، أما في الشعر فلا يجتمع الساكنان أبدًا في حشو الشعر؛ لأن الشعر يعتمد على الوزن، والوزن لو اجتمع فيه ساكنان في الحشو انكسر مباشرة في السمع.

طالب: (@٠٦:٠٤:٥٠:٠٠)؟

نعم، هذا الأمر فقط يعني وزن، بخلاف آخر الشعر، آخر الشعر قد يجتمع فيه ساكنان، لو قلت مثلًا في آخر الشعر مسلمين، اجتمع ساكنان.

طيب، وعامة المستعملة في التوكيد بمعنى كل، وتستعمل استعمالها، أي: أنه يؤكد بها ذو الأجزاء مضافةً إلى ضميره، نحو: جاء القول عامتهم، أي: كلهم، وجاء القبيلة عامتها، أي: كلها، وجاء المحمدون عامتهم، وجاء الهندات عامتهم، هذا معنى كلمة عامة هنا في التوكيد، وإن كان بعض العامة الآن يستعمل كلمة عامة للأكثر، فيقول: جاءت عامة الناس، عامة الناس يقولون، مع أن كلمة عامة في التوكيد يُراد بها الإحاطة والشمول ككل، وإنما تقول: أكثر الناس، أغلب الناس، وهكذا.

طيب، وقول ابن مالك في آخر البيت:

مِثْلَ النَّافِلَهْ

ما معنى هذه العبارة؟ واستعملوا أيضًا كل فاعلة من عمَّ في التوكيد، يعني استعملوا عامة في التوكيد مثل النافلة، النافلة الزائدة، قيل: المراد بالنافلة هنا الزائدة؛ لأن كلمة عامة قلت من ذكرها من النحويين في ألفاظ التوكيد، فكأن ابن مالك يعني زادها على أكثر النحويين.

وقيل: إن المراد بذلك أن التاء في عامة لازم، كالتاء في نافلة لازمة، وهذا هو الأظهر؛ لأن التاء تاء التأنيث لها مواضع ومعاني، أشهر هذه المواضع وأهمها أن تأتي فرقًا بين المذكر والمؤنث، تقول: قائمةٌ وقائم، وجالسةٌ وجالس، وعالمةٌ وعالم، معنى ذلك أنها ليست لازمة للكلمة، قد تقول: قائم، وتقول: قائمة، ليست لازمة، قد تُحذف التاء.

لكن هناك كلمات لا تُبنى ولا تُستعمل إلا بالتاء، فنقول: إن التاء حينئذٍ لازمة،

لا يمكن أن تسقط عنها، مثل: رحمة، ما تقول: رحم، مثل: عامة، ما تقول: عام، جاء القوم عامهم!! ما يُستعمل هذا، فهذا هو القول الثاني، وهو الأظهر في المراد بقول ابن مالك:

مِثْلَ النَّافِلَهْ

ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـــدَ كُـــلَ أَكَّـــدُوا بِأَجْمَعَـــا　　جَمْعَــاءَ أَجْمَعِــيْنَ ثُــمَّ جُمَعَــا
وَدُونَ كُــلَ قَــدْ يَجِــيْءِ أَجْمَــعُ　　جَمْعَــاءُ أَجْمَعُــونَ ثُــمَّ جُمَــعُ

في هذين البيتين يذكر أيضًا لفظًا من ألفاظ التوكيد المعنوي الدال على الإحاطة والشمول، وهو أجمع وتثنيته وجمعه، وفي التأنيث: جمعاء، وفي التثنية: أجمعان وجمعاوان، وفي الجمع أجمعون وجُمع.

طيب، فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأكثر في اللغة عند التوكيد بأجمع وفروعه، أن تأتي بعد كل، أن تأتي بعد التأكيد بكل، نحو: جاء الجيش كله أجمع، وجاءت القبيلة كلها جمعاء، وجاء الرجال كلهم أجمعون، وجاءت النساء كلهن جُمع، ومن ذلك قوله–تعالى–: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر:٣٠].

وتأخير أجمع بعد كل واجب، يعني إذا أتيت بأجمع يجب أن تجعلها بعد كل، ولا يجوز أن تقدمها على كل، هذا هو المسموع في اللغة، ما تقول: جاء الرجال أجمعون كلهم، ويجوز أن تؤكد بأجمع وفروعه من دون كل، وهو أقل من التوكيد بها بعد كل، نحو: جاء الجيش أجمع، والقبيلة جمعاء، والرجال أجمعون، والنساء جُمع.

ومن ذلك قوله–تعالى–: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص:٨٢]، ﴿ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء:٩٤–٩٥]، ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ

أَجۡمَعِينَ ﴾ [النحل:٩]، ﴿إِنَّ يَوۡمَ ٱلۡفَصۡلِ مِيقَـٰتُهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾ [الدخان:٤٠]، ومن ذلك قول الراجز:

ليتني كنت صبيًا مرضعًا تحملني الذلفاء حولًا أكتع.
إذا بكيت قبلتني أربعا إذًا ظللت الدهر أبكي أجمعا.

نظر للفظ، نظر للمعنى، الذلفاء هي المرأة التي أنفها صغير، وهو مما يُستحسن في المرأة، ولم يقل: كله أجمع، وإنما قال: إذًا ظللت الدهر أبكي أجمع، طيب، وفي ادعاء كون التوكيد بأجمع وفروعه دون كلٍ قليلًا، في هذا الادعاء نظر، فقد جاء في القرآن والكلام الفصيح التوكيد بأجمع وفروعه دون كل، في مواضع عدة.

حتى قال أبو حيان في البحر المحيط: "وقد كثُر التوكيد بأجمعين غير تابعٍ لكلهم في القرآن الكريم، فكان ذلك حُجةٌ على ابن مالك في زعمه أن التأكيد بأجمعين قليل"، وذكرنا بعض الآيات، وهناك آياتٌ أُخر أيضًا عدة لم نذكرها جاء التوكيد فيها بأجمعين من دون التوكيد بكل.

طيب، وهناك ما يُسمى بتوابع أجمع، فإن بعضهم إذا أراد المبالغة بالتأكيد يأتي بعد أجمع بألفاظٍ تشابهها، وهي أكتع وأبتع وأبصع، وكلها بمعنى أجمع، فيقولون مثلًا: جاء الجيش أجمع أكتع أبصع أبتع، كلها بمعنًى واحد، نعم، تأتي بها أو ببعضها، وهذا يسمى من الإتباع، كلمات ما لها معاني، فقط هي يعني كلمات يأتون بها مشابهة في اللفظ لمجرد التأكيد فقط.

طيب، ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ
وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

هذان بيتان، وكان الأحسن بابن مالك أن يقدم البيت الثاني منهما، وهو قوله: وأغنى بكلتا، أن يقدمه على ما قبله، لماذا؟ لكي يتصل كلامه على ألفاظ التوكيد، فإذا انتهى من ذكر ألفاظ التوكيد ينتقل بعد ذلك إلى ذكر بعض أحكام التوكيد المعنوي.

وقد جاء هذا البيت مقدمًا على البيت الذي قبله في بعض النسخ النادرة للألفية، المهم قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاغْنَ بِكِلتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ ... عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

يقول: إن المثنى كما سبق لا يؤكد إلا بالنفس أو العين أو كلا وكلتا، نحو: جاء المحمدان أنفسهما أو كلاهما، وجاءت الهندان أنفسهما أو كلتاهما، ومذهب البصريين أن المثنى لا يؤكد بغير ذلك، المثنى لا يؤكد بغير ذلك، يعني لا يؤكد إلا بالنفس أو بالعين أو كلا أو كلتا.

فلا تقول: جاء الجيشان أجمعان، ولا جاءت القبيلتان جمعاوان، لماذا؟ استغناءً بكلا وكلتا عنهما، كلا وكلتا في تأكيد المثنى أغنيا عن أجمع أفعل، وعن جمعاء فعلاء، وهذا الذي اختاره ابن مالك أيضًا في هذا البيت، فقال:

وَاغْنَ بِكِلتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ

اغنى بهما في التوكيد عن ماذا؟ عن وزن فعلاء جمعاء، ووزن أفعل أجمع، يعني أجمع وجمعاء ما تأتي في توكيد المثنى، وأجاز الكوفيون والأخفش ما منعه البصريون، فتقول على مذهبهم: جاء الجيشان أجمعان، وجاءت القبيلتان جمعاوان، ويعوذهما السماع، إلا أنهم جوزوا ذلك قياسًا.

طيب، ثم قال ابن مالك.. بل قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ ... وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

ذكر في هذا البيت حكم توكيد النكرة، فتوكيد المعرفة متفقٌ على جوازه لا إشكال في ذلك، المعرفة معروفة وواضحة فتؤكدها، أنت تؤكد شيئًا واضحًا بيِّنًا تؤكده، أما الشيء الغامض يحتاج إلى نعت، يحتاج إلى أمر يوضحه ويبينه، ولا يحتاج إلى أمر يؤكده، هو غامض، كيف تؤكد الغامض؟!

التأكيد كما عرفنا لا يأتي بمعنًى جديد، هو فقط المعنى السابق يؤكده، طيب، المعنى السابق هو غامض، نكرة غامض كيف تؤكده؟ فالنكرة تحتاج إلى أمرٍ يوضحها ويبينها، ولا تحتاج إلى تأكيد؛ فلهذا اختلفوا في توكيد النكرة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم الجواز مطلقًا، لا يجوز سواءٌ أكانت النكرة محدودة لها بداية ونهاية، كيوم وشهر وسنة، أم كانت غير محدودة أي ليس لها بداية ونهاية واضحة محددة، كزمن ووقت وومدة، هذه ألفاظ نكرة وليست محدودة، وهذا هو قول البصريين بعدم الجواز.

القول الثاني: الجواز مطلقًا، وهذا قول بعض الكوفيين.

القول الثالث: جوازه إن كانت النكرة محدودةً، نحو: صمت شهرًا كله، ومشيت يومًا أجمع، وانتظرتك أسبوعًا كله، وهذا هو قول الأخفش وأكثر الكوفيين، وهو اختيار ابن مالك، لماذا قلنا إن هذا القول هو قول ابن مالك، ولم نقل إن قوله هو القول الثاني الجواز مطلقًا؟!

لأنه قال في البيت، ونصَّ في البيت على الإفادة، قال:

وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ

والنكرة متى تفيد؟ إذا كانت محدودة، إذا كانت محدودة أفادت هذه الفائدة المحددة، والقول الثالث هو القول الراجح؛ لمجيئه في السماع، ومن ذلك قول

الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجبٌ   يا ليت عدة حولٍ كله رجبُ.

قالوا: هذا رجب، وكان الوقت جميلًا وجيدًا، فقال: ليت السنة كلها رجب، يا ليت عدة حولٍ كُله رجل، فكله: نعت لحول، وحولٌ: نكرة، ومن ذلك قول الراجز السابق:

ليتني كنت صبيًا مرضعًا   تحملني الذلفاء حولًا أكتع.

حولًا: نكرة، أكتع فأكد النكرة، ومن ذلك قول الراجز:

قد سرت البكرة يومًا أجمعا

سرت البكرة أي أخرجت صوتًا يومًا أجمعا.

فهذا ما يتعلق بتوكيد النكرة، يبقى لنا بيتان في التوكيد المعنوي، نجعلهما مع بقية الأبيات إلى الدرس القادم-إن شاء الله تعالى- ونختم الدرس.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس والثمانون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الإثنين الثاني عشر من شهر ربيعٍ الآخر من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، ونحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس والثمانين من دروس شرح [ألفية] ابن مالك-عليه رحمة الله-، ولا زال الكلام موصولًا-يا إخوان- على **باب التوكيد**.

باب التوكيد ذكرنا أنّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته عقده في أربعة عشر بيتًا، شرحنا في الدرس الماضي ثمانية أبيات، فيبقى من هذه الأبيات ستة أبياتٍ نشرحها إنْ شاء الله تعالى في هذا الدرس، ونبدأ الدرس كالمعتاد بقراءة الأبيات التي سنشرحها إنْ شاء الله.

قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر باب التوكيد:

وَإِنْ تُؤَكِّـدِ الضَّمِيْرَ المُتَّصِلْ ... بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا ... سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَا

وَمَا مِنَ التَّوكِيْدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ... مُكَرَّرَاً كَقَولِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ
كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى
وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

أما البيتان الأولان من هذه الأبيات فهي تابعةٌ للتوكيد المعنوي، الذي بدأنا بشرحه في الدرس الماضي فنكمل الكلام على التوكيد المعنوي بشرح هذين البيتين، قال فيهما رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَا

ذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين توكيد الضمير توكيدًا معنويًا، كيف يؤكد الضمير توكيدًا معنويًا؟ فذكر أنّ ضمير الرفع المتصل إذا أكدته بالنفس أو بالعين فلا بُدَّ من فاصلٍ بينهما، أي لا بُدَّ من فاصل بين ضمير الرفع المتصل وبين التوكيد المعنوي أي لفظ النفس والعين، وعندما نقول: فاصل نعني أي فاصل: إما بتوكيدٍ لفظيٍ بضميرٍ منفصل أو غيره، نحو: **ذهبت أنت نفسك**، **فذهبت** المراد الآن أنْ نؤكد الضمير المتصل وهو تاء الفاعل **تاء المخاطب**، فلا تقل: ذهبت نفسك، بل لا بُدَّ من فاصل بين الضمير ضمير الرفع المتصل وبين لفظ النفس والعين.

كأنْ تفصل بضميرٍ منفصل، فتقول: **ذهبت أنت نفسك**، وسنعرف عند الكلام على التوكيد اللفظي أنّ قولك **أنت** في هذا المثال من التوكيد اللفظي، فإذا قلت: **ذهبت أنت نفسك**، فالتاء حينئذٍ أُكِد توكيدًا لفظيًا بأنت، وتوكيدًا معنويًا بالنفس، وتقول: **ذهبوا هم أنفسهم**، ولا يُقال: ذهبوا أنفسهم، وتقول: **ذهب هو نفسه، واذهبوا أنتم أعينكم، واذهب أنت عينك.**

ومن ذلك: أنْ تقول: **ذهبوا اليوم أنفسهم**، **فأنفسهم** توكيدٌ لواو الجماعة وهو

ضمير رفعٍ متصل، وحدث الفاصل بظرف الزمان، أو تقول: **ذهبت إليهم نفسك، فنفسك** توكيدٌ لتاء الفاعل، وقد فصل بينهم بشبه الجملة الجار والمجرور، أو تقول: **اذهب مسرعًا أنت،** ففصلت بالحال، وتقول: **اذهبوا جميعًا أنفسكم،** ففصلت بالحال.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَإِنْ تُؤَكِّـــدِ الضَّـــمِيْرَ الْمُتَّصِـــل بِــالنَّفْسِ وَالعَــيْنِ فَبَعْــدَ الْمُنْفَصِــل
عَنَيْــتُ ذَا الرَّفْــعِ........................

يعني الضمير المتصل للرفع ضمير الرفع المتصل إذا أكدته بالنفس أو العين فلا بُدَّ من فاصل، وما سوى ذلك يجوز لك في توكيده توكيدًا معنويًا الفصل وعدم الفصل، **ماذا نريد بقولنا: سوى ذلك؟** يعني إذا كان المؤكد ضمير رفعٍ متصلًا، وإذا كان التوكيد بالنفس أو العين.

فإذا كان المؤكد ليس ضمير رفعٍ متصلًا، أو كان التوكيد بغير النفس والعين، فلك الفصل ولك عدم الفصل، كأنْ تقول: **أكرمتك نفسك،** فالمؤكد هنا ضمير نصب، فلك أنْ تفصل: **أكرمتك أنت نفسك،** أو لا تفصل **أكرمتك نفسك** جائز، أو تقول: **أنا نفسي سآتي،** فالمؤكد **أنا** ضميرٌ منفصل، وليس ضمير رفعٍ متصلًا، فيجوز أنْ تفصل ويجوز ألا تفصل، وكأنْ تقول: **أنت نفسك خائف** وهكذا.

وكذلك لو قلنا: **ذهبوا كلهم جميعًا، ذهبوا:** ضمير رفعٍ متصل، **كلهم**: التوكيد ليس بالنفس والعين ولكن بكل، فيجوز أنْ تفصل **ذهبوا هم كلهم،** أو لا تفصل **ذهبوا كلهم،** بذلك نكون قد انتهينا من الكلام على التوكيد المعنوي تبعًا لكلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فنتبع ذلك ببعض المسائل المتعلقة بالتوكيد المعنوي، **ولعل ما ستسأل عنه يأتي في مسألةٍ من هذه المسائل:**

فنقول: مسألة: لم يرد التوكيد بلفظ العين والنفس في القرآن الكريم قطعًا، يعني لم يرد في آيةٍ بصورةٍ قطعية، ولكنه جاء محتملًا في آيتين، آيتان يعني يُحتمل أنْ تكون من التوكيد بالنفس، **ويُحتمل ألا تكون من ذلك:**

- **الآية الأولى:** قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة:٢٢٨]، **في الآية قولان:**

- **القول الأول:** أنّ معناها والله أعلم والمطلقات يتربصن أنفسهن، فالباء حرف جرٍ زائد داخلٌ على لفظ التوكيد، فإنْ قلت: المؤكد هنا نون النسوة ضمير رفعٍ متصل، ولفظ التوكيد النفس، فلا بُدَّ من فاصل، وقد حدث الفاصل بحرف الجر الزائد.

- **والقول الثاني في الآية:** أنّ الباء هنا حرف جرٍ أصلي على بابه ومعناها السببية، معنى حرف الجر هنا السببية ومعنى الآية والله أعلم: والمطلقات يتربصن من أجل أنفسهن، يعني من أجل مصلحتهن حتى يتبين الحمل وغير الحمل وهكذا.

فهذه الآية الأولى التي تحتمل التوكيد بالنفس، والآية الأخرى التي تحتمل التوكيد بالنفس: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس:٤٤]، في قوله: ﴿أَنفُسَهُمْ﴾ **في الآية قولان:**

- **القول الأول:** أنه مفعولٌ به مقدم ليظلمون، والمعنى حينئذٍ والله أعلم: ولكن النَّاس يظلمون أنفسهم، ثم قدِم المفعول به.

- **والقول الثاني:** أنّ أنفسهم هنا توكيدٌ للفظ النَّاس، ومعنى الآية حينئذٍ: ولكن النَّاس يظلمون؛ لأنّ التوكيد تقوية للمعنى ولا يدخل معنًى جديدًا، ولكن النَّاس يظلمون يعني على إرادة أو على عدم إرادة المفعول به، المفعول به أحيانًا لا تريد

أنْ تذكره، كأنْ تقول: **محمدٌ الحمد لله يأكل ويشرب**، أنت لا تريد أنْ تذكر المفعول به يأكل ماذا ويشرب ماذا، مع أنّ هذان فعلان متعديان، لكن لا تريد أنْ تذكر المفعول به **محمدٌ يأكل ويشرب** وهكذا.

وربما يقوي أنّ أنفسهم توكيد وأنّ المفعول به غير مقصودٍ ذكره قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف:٧٦]، أي: ولكن كانوا الظالمين، فهم في الآية ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، **هم** هنا ضمير رفع، وليس ضمير نصب، ولو كانت الآية هذه ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، على قياس قولك: **ولكن كانوا يظلمون أنفسهم**، ثم قدم المفعول به، لكان يُقال: **ولكن كانوا إياهم الظالمين**، يعني ولكن **كانوا الظالمين إياهم أنفسهم**، ثم قُدم المفعول به، ولكن هذه الآية لا تحتمل المفعول به.

فلو حملنا الآية الأولى عليها لقوى ذلك كون أنفسهم توكيدًا، ولكن يبقى أنّ القول بأنّ أنفسهم توكيد يبقى محتملًا وليس قطعيًا.

مسألةٌ أخرى:

أما التوكيد بكلا وكلتا فلم يرد في القرآن الكريم لا قطعيًا ولا محتملًا، مع أنّ كلا وكلتا وردتا في القرآن، ولكن لا على أسلوب التوكيد.

مسألةٌ: وأما التوكيد بكلٍ فقد جاء في عدة آيات، كقوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود:١٢٣]، ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا﴾ [يس:٣٦]، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة:٣٣]، طبعًا جاء بالرفع والنصب والجر.

مسألةٌ: وأما التوكيد **بأجمع** فقد جاء في القرآن الكريم في عدة آيات، ذكرت في الدرس الماضي منها أربع آيات عندما تكلمنا على اشتراط بعض النحويين أنْ

يكون التوكيد بأجمع بعد التوكيد بكل، كما ذكَر ابن مالك، وأنّ التوكيد **بأجمع** من دون التوكيد **بكل** قليل، **وقال بعض النحويين**: إنّ هذا لا يُشترط، بل التوكيد **بأجمع** وحدها جائزٌ كثير، وذكرنا حينذاك عدة شواهد من القرآن وغيره.

ومن الآيات أيضًا التي جاء فيها التوكيد بأجمع سوى -ما ذكرنا من قبل- قوله تعالى: ﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف:٩٣]، وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر:٩٢].

مسألة: أما التوكيد بجميعِ التوكيد **بجميعٍ وبعامةٍ** فلم يردا في القرآن، وهما في كلام العرب قليل، ومن ذلك قول الشاعر:

فِـــدَاكَ حَـــيُّ خَـــوْلاَنْ جَمـــيعهم وهَمْـــدَانْ

فالتوكيد بجميعٍ -كما قلنا من قبل- قليل، وكذلك التوكيد بعامة وهما بمعنًى، أو نقول: وهما سواءٌ معنًى واستعمالًا، فيجوز لك أنْ تقول: **جاء القوم جميعهم، وجاء القوم عامتهم** على التوكيد، ويجوز أنْ تقول: **جاء القوم جميعًا، وجاء القوم عامةً** على النصب بالحالية.

وهنا نستدرك على معلومةٍ ذكرناها في الدرس الماضي في التوكيد بعامة عندما قال ابن مالك: (**مثل النافلة**)، فذكرنا أنّ التوكيد بعامة ذكره عند النحويين قليل، وممن ذكَر التوكيد بعامة يعني ممن ذكر أنّ كلمة عامة من ألفاظ التوكيد المعنوي سيبويه نصَّ أنّ **عامة** من ألفاظ التوكيد المعنوي بمعنى جميع.

وعلى ذلك يكون قولنا: **جاء القوم عامتهم**، معناه: **جاء القوم جميعهم**، فهو من ألفاظ التوكيد المعنوي وتبعه على ذلك ابن مالك، وبعض النحويين واللغويين كأبي العباس المبرد يرى أنّ لفظة عامة ليست من ألفاظ التوكيد المعنوي، ولكنها بمعنى الأكثر، فإذا قلت: **جاء القوم عامتهم** معناه: **جاء القوم أكثرهم**، وكذلك لو

قلنا: **جاء عامة القوم**، عند سيبويه وابن مالك **جاء عامة القوم**، يعني جميعهم، وعند المبرد جاء عامة القوم، أي أكثرهم.

فعلى قول المبرد أنّ معنى عامة أكثر وليس جميع، **فما إعراب عامة في قولك: جاء القوم عامتهم؟** يكون بدلًا لا توكيدًا، بدل بعضٍ من كل، يكون من بدل البعض من الكل ولا يكون من ألفاظ التوكيد.

مسألةٌ: في كل ما تقدَّم كان لفظ التوكيد بعد المؤكد، وهذه هي الجادة في كلام العرب تقول: **جاء محمدٌ نفسه، وجاء القوم كلهم** وهكذا، فهل يجوز أنْ تقدم لفظ التوكيد على المؤكد، فتقول: **جاء نفس زيدٍ** تريد **جاء زيدٌ نفسه، وجاء كل القوم، وجاء جميع القوم** وهكذا؟

فالجواب: أما ألفاظ التوكيد المعنوي سوى النفس والعين، يعني ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول **كل وجميع وعامة وكلا وكلتا**، فهذه لا خلاف في جواز تأخرها وتقدمها، فتقول: **جاء القوم كلهم وجاء كل القوم**، والأمثلة على ذلك والشواهد كثيرةٌ جدًّا في القرآن الكريم وفي الحديث وفي كلام العرب قديمًا وحديثًا، فلا حاجة للاستشهاد عليها، وإنَّما الكلام على التوكيد بالنفس والعين.

فيُقال في ذلك: إنّ التوكيد بالنفس والعين لم يرد عند العرب إلا مؤخرًا، تقول: **جاء زيدٌ نفسه، ورأيت محمدًا عينه** وهكذا، وجوَّز بعض النحويين قياسًا تقديمه على المؤكد، كالفارسي أبي علي وغيره، وهذا الأسلوب استعمله كثيرون جدًّا كسيبويه ومَن بعده، كلهم يستعمل هذا الأسلوب، قلنا: وابن مالك نص على جوازه في كتبه.

فتقول: **جاء محمدٌ نفسه أو جاء نفس محمد** تريد التوكيد وهكذا، وبعض

المجوزين لتقديم النفس والعين على المؤكد يحتجون على ذلك بقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر:٧]، يقولون: المعنى ثم لترونها اليقين عينه، وفي هذا الاستدلال نظر والله أعلم.

فإنّ الأقرب والظاهر في الآية: أنّ العين هنا ليست من ألفاظ التوكيد، وليس المعنى ثم لترون اليقين عينه، وإنَّما المراد بالعين هنا الحقيقة، كقولك: **رأيت حقيقة الأمر، رأيت أوضح اليقين، رأيت أبين اليقين**، فلهذا يقسمون اليقين إلى مراتب، أو يجعلون اليقين على مراتب.

الطالب: [@٢٦:٢٠].

الشيخ: يجعلون اليقين على مراتب منها: حق اليقين وعين اليقين، معنى ذلك: أنها مراتب مختلفة وليس شيئًا واحدًا.

ومَن قال: إنّ عين اليقين من ألفاظ التوكيد، قال: عين اليقين بمعنى اليقين؛ لأنّ المعنى يختلف تقول: **جاء محمد أو جاء محمدٌ نفسه**، المعنى العام لا يختلف وإنَّما فقط تؤكد، ومَن قال: إنّ المراد بالعين هنا الحقيقة، فحقيقة الشيء ليست الشيء نفسه، يعني أوضح اليقين ليس اليقين، بل هو بعض اليقين، هل كل اليقين واضحًا تمام الوضوح أو بعضه أوضح من بعض؟ بعضه أوضح من بعد.

إذًا أوضح اليقين ليس اليقين، ولكنه بعض اليقين.

فإذا كان الأمر هكذا فليس المعنى في الآية على التوكيد، وعلى كل حال-كما قلنا- أجاز كثيرٌ من النحويين المسألة قياسًا، وإنَّما النظر فقط في الاستدلال بهذه الآية، والله أعلم.

الطالب: [@٢٧:٥٠-٢٧:٥١].

الشيخ: إذا تقدَّم لفظ التوكيد وقع الإعراب عليه، وصار مضافًا والمؤكد

مضافٌ إليه، تقول: **جاء القوم كلهم** فعلٌ وفاعلٌ وتوكيد، لكن **جاء كل القوم**، فعلٌ وفاعلٌ مضافٌ والقوم مضافٌ إليه، والمعنى على التوكيد، التوكيد هنا مأخوذ من المعنى.

الطالب: [@٢٨:٣٠-٢٨:٣٥].

الشيخ: نعم، المعنى على التوكيد **جاء جميع القوم**، يعني أنهم كلهم جاءوا فالمعنى على التوكيد، يعني قولك: **جاء جميع القوم**، ما الفرق بين جاء جميع القوم وجاء القوم؟ المعنى العام واحد، المعنى التفصيلي يختلف، المعنى التفصيلي **جاء جميع القوم** هنا نص على عدم تخلف أحدًا منهم، لكن **جاء القوم**، معناه العام أنهم جاءوا، لكن ليس نصًا في عدم تخلف أحدٌ منه، قد يتخلف أحد [@٢٩:١٦] أنت تقول: **جاء القوم**، يعني جاء مثلًا أكثرهم ولا أهمهم، أو الذي جاء يكفي تحتمل هذه المعاني، ولكن ظاهر الكلام في **جاء القوم** أنهم جاءوا جميعًا.

فإذا قلت: **جاءوا جميعًا، جاءوا جميعهم**، أو قلت: **جاء جميع القوم** فهذا نص، فالفرق في المعنى التفصيلي ليس في المعنى الإجمالي، فهو على معنى التوكيد، وإعراب الباء حينئذٍ كيف يكون؟ تعرب كإعراب الحروف الزائدة حرف جرٍ زائد، وحرف الجر الزائد لا يغير الإعراب والمعنى، وإنَّما يغير اللفظ فقط.

فعلى ذلك: كيف نعرب **أنفسهن** في الآية على أنه توكيد، ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة:٢٢٨] كإعراب يتربصن أنفسهن، لكن **يتربصن أنفسهن**، **أنفسهن**: توكيدٌ لنون النسوة مرفوع، وأما ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾، **فالباء**: حرف جرٍ زائد، **وأنفسهن أنفس**: توكيدٌ لنون النسوة في محل رفع، أو نقول: مرفوعٌ محلًا مجرورٌ لفظًا.

يعني لا نقول: ﴿بِأَنفُسِهِنَّ﴾ جارٌ ومجرور، وإنَّما يبقى على الإعراب السابق،

الإعراب لا يتغير بحرف الجر الزائد، وقد نبهنا على ذلك مرارًا.

مسألةٌ: **ما الفرق بين قولنا: جئنا جميعًا، وجئنا أجمعون، وجئنا جميعنا؟** أما **جئنا أجمعون وجئنا جميعنا فأجمعون وجميعنا** من ألفاظ التوكيد المعنوي، فالكلام حينئذٍ على التوكيد، **جئنا** يعني كأنك قلت: **جئنا كلنا**، وأما قولك: **جئنا جميعًا، فجميعًا** هنا-كما سبق- حال؛ لأنّ لفظ التوكيد المعنوي لا بُدَّ أنْ يكون فيه ضمير: إما ظاهر **جميعهم** أو مقدر **كأجمعون**، حال **جئنا جميعًا** حال بمعنى جئنا مجتمعين، يعني جئنا في هذه الحالة.

فالفرق من حيث المعنى: حينئذٍ يتضح، **فجئنا جميعًا** يعني جئنا في هذه الحالة، جئنا ونحن مجتمعون، يعني أتينا معًا، أتينا مع بعض، أتينا جميعًا مع بعض، لكن **جئنا أجمعون** أو **جئنا جميعنا**، يعني كلنا جاء وحضر الآن، لكن ربما بعضنا جاء قبل بعض، بعضنا جاء الآن، وبعضنا جاء قبل نصف ساعة، وبعضنا جاء قبل ربع ساعة، لكن النتيجة أننا جئنا أجمعون، هذا معنى الدلالة على الشمول والإحاطة.

الطالب: [@٣٢:٥٤-٣٢:٥٦].

الشيخ: لا، أما الفرق بين **معًا وجميعًا** فهذا فيه كلام لثعلب وهو يُضعَف، يعني فيه شيءٌ من الضعف، لكن **جميعًا** تدل على الاجتماع عمومًا بمعنى مجتمعين، **جئنا مجتمعين**، وكذلك **معًا** معناها الأصلي اللغوي وهي الدلالة على المعية أننا جئنا معًا.

الطالب: [@٣٣:٢٤].

الشيخ: لا الإعراب نعم، إعراب **معًا** حال إذا انتصبت ونونت **جئنا معًا** حال، لكن إذا أضيفت **جئت مع زيد** فهو ظرف، **مع** الأصل أنه ظرف زمان أو مكان، **جئت مع الصباح** ظرف زمان، **جئت مع زيد** ظرف مكان، فإذا نونت جئنا معًا

صارت حالًا بمعنى جئنا جميعًا.

فإنْ قال قائل: هل يجوز أنْ نقول: **جئنا أجمعين؟ جئنا أجمعون** هذا توكيد مرفوع؛ لأنه توكيدٌ للفاعل، **وجئنا جميعنا** توكيدٌ مرفوع، **جئنا جميعًا** حال انتصب، هل نقول: **جئنا أجمعين** على الحالية؟ **الجواب:** لا، أجمع لا يأتي حالًا، فليس مثل جميع لأمرين:

- **الأول:** أنّ الأصل في ألفاظ التوكيد أنها معارف على نية مضافٍ إليه محذوف، **فأجمعون وأجمعين** بمعنى جميعهم.

- **والأمر الثاني وهو أوضح:** أنّ أجمعين لو كان تابعًا لمرفوع لقيل: **أجمعون**، كالآيات الذي ذكرناها من قبل ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر:٣٠]، ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء:٩٤-٩٥]، وفي الحديث قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**لآمنوا أجمعون**»، فهذا يدل على أنها من ألفاظ التوكيد من التوابع، وليست حالًا تلزم النصب.

مسألةٌ أخيرة في التوكيد المعنوي: هل كلمة **ذات** من ألفاظ التوكيد المعنوي؟ فإنّ بعض النَّاس اليوم يستعملها من ألفاظ التوكيد المعنوي (**ذات**)، يقولون: **جاء محمدٌ ذاته**، وإذا قيل: **أهو فلان؟** يقول: **هو ذاته**، وبالعامية يقولونها بلفظٍ آخر فيجعلون ذاتًا من ألفاظ التوكيد المعنوي، **فالجواب:** أنّ هذا لم يُسمع من كلام العرب، هذا ما يتعلّق بالتوكيد المعنوي

هذا كله فيما يتعلّق بالتوكيد المعنوي، والآن ننتقل مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الكلام على التوكيد اللفظي الذي خصَّه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأربعة أبيات في آخر هذا الباب وفيها يقول:

وَمَا مِنَ التَّوكِيْدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ... مُكَرَّرَاً كَقَولِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

وَلاَ تُعِـــدْ لَفْـــظَ ضَـــمِيْرٍ مُتَّصِـــل   إِلاَّ مَـــعَ اللَّفْـــظِ الَّـــذِيْ بِـــهِ وُصِـــل
كَـــذَا الحُـــرُوفُ غَيْـــرَ مَـــا تَحَصَّـــلاَ   بِـــهِ جَـــوَابٌ كَـــنَعَمْ وَكَبَلَـــى
وَمُضْـــمَرَ الرَّفْـــعِ الَّـــذِي قَـــدِ انْفَصَـــل   أَكِّـــدْ بِـــهِ كُـــلَّ ضَـــمِيْرٍ اتَّصَـــل

ابتدأ كلامه على التوكيد اللفظي بتعريفه والتمثيل له، فقال:

وَمَا مِنَ التَّوكِيْدِ لَفْظِيٌّ يَجِي   مُكَرَّرَاً

إذًا فالتوكيد اللفظي هو ما يجيء مكررًا من اللفظ الأول، **فيُقال في تعريف التوكيد اللفظي**: هو تكرير اللفظ السابق، نحو: **ذهب ذهب محمد، وذهب محمدٌ محمدٌ، وذهب محمدٌ ذهب محمدٌ، وذهبت ذهبت**، ومثَّل ابن مالك على ذلك بقوله: (كَقَولِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي)، (ادْرُجِي ادْرُجِي) هل هو خطابٌ للمؤنث فتثبت ياء المخاطبة وأصله ادرجي ادرجي، أم هو خطابٌ للمذكر فلا نثبت ياء المخاطبة، وأصله: ادرج ادرج؟ الوجهان محتملان، ولكن الذي في نسخ [الألفية] إثبات الياء (ادْرُجِي ادْرُجِي)، إلا في نسخٍ قليلةٍ جدًّا جاءت بحذف الياء، وهذا كأنه اجتهاد من الكاتب.

ومن التوكيد اللفظي وهو كثير- قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢١-٢٢]، **فدكًا الثانية وصفًا الثانية** توكيدٌ لفظي، ومن ذلك قوله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**فنكاحها باطلٌ باطلٌ باطل**»، «**فنكاحها**»: مبتدأ، «**وباطلٌ**»: خبر، و«**باطلٌ**» الثانية: توكيدٌ أول للخبر، و«**باطلٌ**» الثالثة: توكيدٌ آخر للخبر.

قال بعض النحويين كالدماميني: غاية ما يصل إليه التوكيد اللفظي التوكيد بتكراره مرتين، يعني يكون مرتين مع المؤكد ثلاث مرات، هذا أقصى ما سُمع عن العرب، وإنْ كان القياس لا يمنع أنْ تزيد على ذلك إذا رأيت المعنى محتاجًا إلى

ذلك.

ومن ذلك قول الشاعر:

فَـــأَيْنَ إِلَـــى أَيْـــنَ النَّجَـــاةُ بِبَغْلَتِـــي   أَتَـاكِ أَتَـاكِ اللاحِقُـونَ احْـبِسِ احْـبِسِ

فأكد مرتين، ومن ذلك قول الشاعر:

كـــم عـــالمٍ عـــالمٍ تلقـــاه مفتقـــرًا   وجاهـــلٍ جاهـــلٍ تلقـــاه مرزوقًـــا

فالظاهر من البيت: أنّ **عالم الثانية** توكيد، **وجاهل الثانية** توكيد، وقال ربيعة بن مقرون:

أخـــوك أخـــوك مَـــن يـــدنو وترجـــو   مـــــودته وإنْ دُعِـــــيَ اســـــتجابا

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، والأمثلة على ذلك والشواهد كثيرة، وقولنا في التعريف للتوكيد اللفظي: هو تكرير اللفظ السابق، سواءٌ كان هذا التكرير لفظًا ومعنى كالأمثلة السابقة، أو كان معنًى لا لفظًا كقولك: **أنا به جديرٌ قمن، فجديرٌ**: هو الخبر، **وقمن**: توكيدٌ للخبر وليس خبرًا آخر.

فالتوكيد اللفظي على ذلك يكون في الاسم، **محمدٌ ناجحٌ ناجح**، وفي الفعل: **نجح نجح محمدٌ**، والحرف: كقولك: **لا لا أريد**، والجملة: **كذهبت ذهبت**، وشبه الجملة: **كمحمدٌ في البيت في البيت**، ويكون في المعرفة، ويكون في النكرة بلا خلاف، كقوله: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا﴾ [الفجر:٢١]، الخلاف في توكيد النكرة توكيدًا معنويًا كما سبق، أما في التوكيد اللفظي لا خلاف.

ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلاَ تُعِـــدْ لَفْـــظَ ضَـــمِيرٍ مُتَّصِـــل   إِلاَّ مَـــعَ اللَّفْـــظِ الَّـــذِيْ بِـــهِ وُصِـــل

يقول: إذا أردت توكيد الضمير المتصل توكيدًا لفظيًا، فيجب تكرير ما اتصل معه، فإذا قلت: **ذهبت**، فأردت أنْ تؤكد التاء توكيدًا لفظيًا بضميرٍ متصل، تريد أنْ تؤكد التاء بتاء، فيجب أنْ تكرر مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد، فتقول: **ذهبت ذهبت، مررت بك بك، هذا كتابك كتابك**، ولا تقول: **مررت بكك**، وهذا واضح، لكن وجب أنْ يُنبه عليه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَـذَا الحُـرُوفُ غَيْـرَ مَـا تَحَصَّـلاَ بِـهِ جَـوَابٌ كَـنَعَمْ وَكَبَلَـى

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا أدرت توكيد الحرف توكيدًا لفظيًا، فيجب أنْ تكرر ما اتصل به، يقول: (**كَذَا الحُرُوفُ**) يعني: الحروف حكمها حكم الضمير المتصل، إذا أردت أنْ تؤكد حرفًا توكيدًا لفظيًا فيجب أنْ تكرر ما اتصل به، هذا معنى قول ابن مالك: (**كَذَا الحُرُوفُ**)، فإذا أردت أنْ تؤكد إنّ في قولك: **إنّ زيدًا ناجحٌ**، فيجب أنْ تقول: **إنّ زيدًا إنّ زيدًا ناجحٌ**، فتكرر إنّ وما اتصل بها، ولا تقول: **إنّ إنّ زيدًا ناجحٌ**، وتقول: **محمدٌ في البيت**، فإذا أردت أنْ تكرر في، فتقول: **محمدٌ في البيت في البيت**، ولا تقول: **محمدٌ في في البيت**، هذا معنى كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وشذَّ عن ذلك قول الشاعر:

إنّ إنّ الكـريم يحُلـم مـا لـم يـرَين مَـن أجـارَهُ قـد ضـيما

فكرر إنّ ولم يكرر ما اتصل بها، ويُستثنى من الحروف حروف الجواب، الحروف التي يُجاب بها، فإذا أردت أنْ تؤكدها توكيدًا لفظيًا فلا يجب فيها ذلك، يجوز أنْ تكررها وحدها، وأنْ تكرر معها ما شئت، **والمراد بحروف الجواب: كنعم ولا وبلى وأجل وإي**، ونحو ذلك من حروف الجواب.

فإذا قيل: **هل جاء محمد؟** تقول: **نعم، نعم**، أو تقول: **لا، لا**، أو تقول: **أجل،**

أجل، أو تقول: **إي**، **إي**، ونحو ذلك.

ومن ذلك قول جميل لبثينة وهو جميل بن عبد الله بن معمر العذري قال:

لا لا أبـــــوح بحـــــب بثنـــــة إنهـــــا   إنهـــا أخـــذت علـــيّ مواثقًـــا وعهـــودا

كلام شعراء، يقول: (**لا أبوح بحب**) مع أنه ذكَر ذلك في الشعر، والشعر أسير كلامًا عند العرب، والذي جعلهم يفرِّقون بين حروف الجواب وغيرها السمع، فإنّ السمع جاء بتكرير حروف الجواب دون غيرها إلا ما ذكرنا شذوذه قبل قليل.

ثم يختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامه على التوكيد اللفظي ومعه يختم كلامه على باب التوكيد بقوله:

وَمُضْـــمَرَ الرَّفْـعِ الَّـذِي قَـدِ انْفَصَـل   أَكِّـــدْ بِـــهِ كُـــلَّ ضَـــمِيْرٍ اتَّصَـــل

يقول: يجوز أنْ تؤكد بالضمير المنفصل كل ضميرٍ متصل، سواءٌ كان ضمير رفع أم ضمير نصب أم ضمير جر، ضمير الرفع المنفصل وهو **أنا** **وأنت** **وهو** كما نعرف ذلك، لكن أنْ تؤكد به كل ضميرٍ متصل، سواءٌ كان ضمير رفع **كقمت أنا**، **أو قمت أنت**، **أو قام هو**، **قمت أنا** التوكيد **أنا**، والمؤكد **التاء**، **قمت أنت**، التوكيد: **أنت**، والمؤكد **التاء**.

قام هو، التوكيد: **هو**، والمؤكد: الضمير المستتر **فاعل قام** الذي يقولون فيه: ضميرٌ مستتر تقديره هو، فهو الظاهرة ليست هي الفاعل؛ لأنّ الضمير هنا مستتر والمستتر لا يبرز، المستتر ليس له لفظ، ولكن هذا الظاهر توكيدٌ للضمير المستتر الواقع فاعلًا، هذا في ضمير الرفع وكذلك تؤكد بضمير الرفع المنفصل ضمير النصب المتصل، تقول: **أكرمتك أنت**، **وأكرمته هو**، **ومحمدٌ أكرمني أنا**.

فإذا قلت: **أكرمتك أنت**، **فأنت** نقول: توكيدٌ لفظيٌ؛ للكاف لأنّ ضمير الرفع المنفصل **أنت** يجوز أنْ تؤكد به كل الضمائر المتصلة، فهو من ألفاظ التوكيد

اللفظي.

الطالب: [@٤٤:٥٠].

الشيخ: نعم، سيأتي، سيأتي، لا تستعجل.

وكذلك في الجر، تقول: **مررت بك أنت، ومررت به هو، ومحمدٌ مر بي أنا،** وهكذا، نقول: يجوز أنْ تؤكد بالضمير بضمير الرفع المنفصل كل ضميرٍ متصل، يجوز ولا يجب، يجوز أي يجوز وجهٌ آخر، يجوز هذا أنْ تؤكد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل، ويجوز أنْ تؤكد ضمير النصب المتصل بضمير نصبٍ منفصل.

فتقول حينئذٍ: **أكرمتك إياك، وأكرمته إياه، أكرمتك إياك، الكاف** توكيدٌ لفظيٌ **إياك** توكيدٌ لفظيٌ للكاف، هذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك، وهو الظاهر والأقرب، وأما البصريون فإنهم يرون في هذا المثال أنّ **إياك** بدل، وليس من التوكيد اللفظي.

إذًا يجوز هذا ويجوز هذا.

ويجوز وجهٌ ثالثٌ ذكرناها من قبل: **قمت** أنْ تؤكده بضميرٍ مثله، **قمت،** ثم تؤكد التاء بتاء، فحينئذٍ يجب أنْ تعيد ما اتصل بالضمير المتصل، تقول: **قمت، قمت، يجوز، قمتُ قمتُ، قمتَ قمتَ.**

❁ نختم الكلام على التوكيد اللفظي بذكر بعض المسائل أيضًا:

فنقول: مسألةٌ: يجوز في التوكيد اللفظي للجملة إذا كان التوكيد اللفظي جملةً، فيجوز أنْ يقترن بحرف العطف **ثم**، وهو الأكثر في كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (٤) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ:٤،٥]، ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ الأخرى: توكيدٌ لفظيٌ ل﴿كَلَّا

﴿سَيَعۡلَمُونَ﴾ الأولى، و﴿ثَمَرَةٍ﴾: هنا نقول: حرف عطفٍ دخل على التوكيد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ ٣٤ ثُمَّ أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰٓ﴾، ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ﴾ الثانية توكيدٌ للأولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار:١٧،١٨]، ويجوز في التوكيد اللفظي للجملة ألا تأتي معها بحرف عطف، هذا هو الأصل من حيث القياس.

لكن في السماع هو الأقل، يعني الأكثر في السماع أنّ تأتي الجملة المؤكد بها مقترنةً **بثم**، وألا تأتي مقترنةً **بثم** هذا هو القليل وإنْ كان هو الأصل هو القياس، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ٥ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا﴾ [الشرح:٥،٦]، ومن ذلك قوله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**والله لأغزون قريشًا، والله لأغزون قريشًا، والله لأغزون قريشًا**».

ومن ذلك الحديث المشهور: «**ألا وشهادة الزور، ألا وشهادة الزور**»، فما زال يكررها، ويجب عدم العاطف عند الإيهام، لو أوقع العاطف في إيهام فيجب حذفه وعدم الإتيان به؛ لأنّ كل ما يسبب اللبس يجب دفعه، كقولك: **ضربت زيدًا ضربت زيدًا**، وأنت تريد التأكيد فقط تأكيد الأمر، **ضربت زيدًا ضربت زيدًا**.

فلو قلت: **ضربت زيدًا، ثم ضربت زيدًا**، لأوهم ذلك أنك ضربته مرتين بينهما مهلة، وأنت لا تريد ذلك، تريد أنك ضربته ولكن أنْ تؤكد المعنى، فتقول: **ضربت زيدًا ضربت زيدًا**.

فإنْ قال قائل: قوله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**والله لأغزون قريشًا، والله لأغزون قريشًا**»، هذا توكيدٌ لفظيٌ بجملة بعاطف أم بغير عاطف؟ بغير عاطف، والواو هذه واو القسم وليست الواو العاطفة، وقال بعض النحويين: إنّ نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا

﴿سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ:٤،٥]، ليس من التوكيد اللفظي لوجود العاطف، بل هو من أسلوب العطف، هذا من أسلوب العطف وليس من أسلوب التوكيد عند بعض النحويين.

لكن أكثر النحويين يجعلون ذلك من باب التوكيد أخذًا بالمعنى، فإنّ ظاهر الآيات والله أعلم أنّ المراد بها التأكيد، وليس المراد بها العطف، ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾، ليس المعنى أنهم سيعلمون، ثم بعد مدة سيعلمون مرةً أخرى، وإنَّما المعنى والله أعلم لمراده تأكيد الأمر.

مسألة أخرى: إذا كان المؤكد ضميرًا منفصلًا، وأردت أنْ تؤكده تأكيدًا لفظيًا، فإنك تكرره وحده، يعني لا يجب أنْ تكرر معه شيئًا، تقول: **أنا ناجح**، فتؤكد فتقول: **أنا أنا ناجح**، وتقول: **أنت أنت أخي**، وتقول: **إياك إياك نعبد**، وتقول: **لم أرَ إلا إياه إياه.**

مسألة: إذا كان المؤكد ضمير رفعٍ متصلًا، هذه المعلومة سبقت من قبل، الآن فقط نريد أنْ ننسقها وأنْ نعرضها بطريقةٍ أخرى، إذا كان المؤكد ضمير رفعٍ متصلًا، فكيف تؤكده توكيدًا لفظيًا، يجوز أنْ تؤكده بضمير رفعٍ منفصل، فتقول: **قمت أنا**، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء:٥٤]، ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام:٩١]، ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا﴾ [البقرة:٣٥]، ويجوز أنْ يؤكد بضمير رفعٍ متصل، فيجب حينئذٍ أنْ تكرر ما اتصل به، فتقول: **قمت قمت**.

مسألة: إذا كان المؤكد ضمير نصبٍ متصلًا، **كأكرمتك**، فيجوز أنْ تؤكده بضمير نصبٍ متصل، فيجب حينئذٍ أنْ تكرر معه ما اتصل به، نحو: **أكرمتك أكرمتك**، ويجوز أنْ تؤكده بضمير رفعٍ منفصل، فتقول: **أكرمتك أنت**، ويجوز أنْ

تؤكده بضمير نصبٍ منفصل، فتقول: **أكرمتك إياك**، وهذه المسألة **أكرمتك إياك** قلنا فيها خلاف، الكوفيون وابن مالك يرون أنّ **إياك** توكيد، والبصريون يرون أنه بدل، والأقرب في ذلك أنه توكيد.

مسألة: إذا كان المؤكد ضمير جرٍ متصلًا **كمررت بك**، فيجوز أنْ تؤكده بضمير جرٍ متصل، فيجب أنّ تكرر ما اتصل به، فتقول: **مررت بك بك**، ويجوز أنْ تؤكده بضمير رفعٍ منفصل، فتقول: **مررت بك أنت**، كل ذلك شرحناه لكن فقط الآن نحاول أنْ نرتب هذه المسائل.

مسألة: نحو قولنا: أكرمتك أكرمتك، تحتمل أمرين:

- أنْ تكون **أكرمتك الثانية** من توكيد الجملة، يعني أردت أنْ تؤكد جملة **أكرمتك** فقلت: **أكرمتك أكرمتك**.

- ويجوز أنْ تكون من تأكيد الضمير المتصل بضميرٍ متصل، فوجب أنْ تكرر مع الضمير المتصل ما اتصل معه، **أكرمتك أكرمتك**، وهذا يعود إلى نية المتكلم.

الطالب: [@٠١:٠٢:١٥-٠١:٠٢:١٧].

الشيخ: في فرق في المعنى التفصيلي أنت أردت أنْ تؤكد الجملة أم أردت أنْ تؤكد الضمير فقط.

مسألة: نحو قولك: مررت بك، مررت بك بك، يحتمل أيضًا أمرين:

- أنْ يكون من توكيد شبه الجملة، يعني قصدت أنْ تؤكد الجار والمجرور معًا.

- ويحتمل أنْ يكون من توكيد الضمير المتصل، يعني أردت أنْ تؤكد الضمير المتصل وحده، لكن وجب حينئذٍ أنْ تكرر معه ما اتصل به.

ومن ذلك قول الشاعر:

عليـــك عليـــك معتمـــدي وإني إليك إليك قد وجهت وجهي

مسألة: عند تكرير الاسم الظاهر، التوكيد اللفظي يعتمد على التكرير، عند تكرير الاسم الظاهر يجوز أنْ تعيده بلفظه، ويجوز أنْ تعيده بضميره كل ذلك في التوكيد اللفظي، فيجوز أنْ تقول: **أكرمت زيدًا، أكرمت زيدًا**، ويجوز أنْ تقول: **أكرمت زيدًا أكرمته**، وهذا من التوكيد اللفظي، وتقول: **إنّ زيدًا إن زيدًا ناجحٌ**، أو تقول: **إن زيدًا إنه ناجحٌ**، وكلما طال التكرير أفضل، كقولك: **إنّ زيدًا الذي يرغب في التخرج بتوفق إنه ناجح**، قال تعالى: ﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡهِم مِّن قَبۡلِهِۦ لَمُبۡلِسِينَ﴾ [الروم:٤٩].

مسألة: نحو قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة:١١٧]، ماذا يجوز في **أنت** في نحو الآية؟ ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾، يجوز في **أنت** أنْ يكون ضمير فصل، فلا محل له من الإعراب، وأنْ يكون توكيدًا لفظيًا، فهو في محل رفع، وأما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمۡ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنبياء:٦٤]، **فيجوز في (أنتم) ثلاثة أوجه:**

- أنْ يكون ضمير فصل، فلا محل له من الإعراب.
- وأنْ يكون توكيدًا لفظيًا لكاف المخاطب.
- وأنْ يكون مبتدأً والظالمون خبره، وهذا الوجه الثالث وهو أضعفها.

مسألة: ليس من التوكيد اللفظي نحو قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:١٣]، وقوله: ﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾، بل كل واحدةٍ ترجع لما قبلها، وذلك أنّ الله عَزَّوَجَلَّ يذكر معنًى من المعاني، ثم يقول: ﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾، أي لمن يكذب بهذا المعنى المذكور، يبقى الكلام على إعراب التوكيد اللفظي، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

الدرس السادس والثمانون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فحياكم الله وبياكم في هذه الليلة المُباركة ليلة الإثنين التاسع عشر من شهر ربيعٍ الآخر من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، لنعقد في جامع الراجح بحي الجزيرة في مدينة الرياض الدرس السادس والثمانين من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-، وقد كان الكلام في الدرس الماضي يا إخوان على **باب التوكيد**، وانتهينا منه بحمد الله.

بقية فيه بقية نُذكر فيها فقط بإعراب التوكيد اللفظي؛ فالتوكيد اللفظي بجميع أنواعه تابعٌ للمؤكد فإذا قلت مثلًا: **"جاء مُحمدٌ محمدٌ"** ف:

جاءَ: فعلٌ ماض.

محمدٌ: فاعلٌ ل (جاء).

محمدٌ الثانية: نقول توكيدٌ لفظيٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

فلو قلت: **"جاء جاء مُحمد"** ف:

جاء الأولى: فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

وفاعله: **محمد**.

وجاء الثانية: توكيدٌ لفظيٌ ل(جاء) الأولى مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وليس له فاعل.

وجاء الثانية: ليس لها فاعل؛ لأنه لم يؤتى بها هنا على أنها فعلٌ ماضٍ، وإنما جيء بها هنا على أنها توكيدٌ لفظيٌ للفعل الماضي.

ولو قلت: **"جاءَ مُحمدٌ، جاءَ محمدٌ"** ف:

جاءَ: فعلٌ ماضٍ.

ومحمدٌ: فاعله، ثم نقول:

و"جاء محمدٌ" الثانية: توكيدٌ لفظيٌ ل**"جاء محمدٌ"** الأولى.

وهكذا يُعرب التوكيد اللفظي، توكيدٌ لفظيٌ للمؤكد.

أما درس الليلة فهو (باب العطف)، والعطف هو التابعُ الثالث؛ لأننا مازلنا نتكلمُ على التوابع، وهي النعت والتوكيد وانتهينا منهما، والعطف نتكلم عليه من الآن، وأخيراً البدل.

وقد تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على العطف في بابين، عقد للعطف بابين في الألفية، الباب الأول سماه (العطف)، وفي بعض النُسخ القليلة اسم هذا الباب (عطف البيان)، وهو في ستة أبيات في البيت الأول ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ انقسام العطف إلى:

-عطف بيان.

-عطف نسق.

وفي الأبيات الخمسة الباقية تكلم على: (عطف البيان).

والباب الثاني سماه: (عطف النسق) أي العطفُ بحروف الجر، وفي هذا الباب خمسةٌ وعشرون بيتًا؛ فمجموع الأبيات في البابين، أي مجموع الأبيات في موضوع

العطف على ذلك واحدٌ وثلاثون بيتًا، والآن نشرع بحمد الله وتوفيقه في شرح الباب الأول من بابي العطف، ونقرأ ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال ابن مالك:

العطف

٥٣٤. لَلعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَو نَسَقْ   وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

٥٣٥. فَذُو البَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَةْ   حَقِيْقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

٥٣٦. فَأَولِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ   مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

٥٣٧. فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ   كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

٥٣٨. وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى   فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلامُ يَعْمُرَا

٥٣٩. وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ البَكْرِيِّ   وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيِّ

فهذا الباب كما قرأنا وذكرنا من قبل سماه ابن مالك: (باب العطف) وفي بعض النُسخ القليلة جاء اسمه: باب عطف البيان وهذا أنسب؛ لأن أغلب الأبيات تكلم فيها ابن مالكٍ على (عطف البيان) إلا البيت الأول الذي ذكر فيه أن العطف ينقسم إلى عطف بيان وعطف نسق، قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لَلعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَو نَسَقْ   وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن العطف ضربان:

-الأول: عطف البيان.

-والثاني: عطفُ نسق: وهو العطف بحروف العطف وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله في الباب القادم، وقول ابن مالك: «وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ»: أي الغرضُ في هذا الباب بيان النوع السابق من نوعي العطف وهو: (عطف البيان)، فباقي الأبيات سيُبين فيها الكلام على (عطف البيان)؛ فلهذا قال ابن مالك بعد ذلك:

فَـذُو البَيَـانِ تَـابِعٌ شِـبْهُ الصِّـفَهْ حَقِيْقَـةُ القَصْـدِ بِـهِ مُنْكَشِـفَهْ

فعرَّف ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عطف البيان بأنه تابعٌ يُشبه الصفة: أي يُشبه النعت، يُشبه النعت في ماذا؟ في أنه يوضح متبوعه إن كان معرفة، ويُخصصه إن كان نكرة لأن هذه فائدة النعت كما ذكرنا ذلك في باب النعت، النعت: فائدتُه إيضاح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة، وهذا هو قول ابن مالك: «حَقِيْقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ».

القصد: أي المقصود.

حقيقة المقصود: حقيقة المقصود بالمتبوع، حقيقة المتبوع، حقيقة القصد، حقيقة المقصود منكشفة، منكشفةٌ بماذا؟ مُنكشفةٌ به: يعني مُنكشفةٌ بعطف البيان، يعني مُنكشفةٌ بنفس عطف البيان: أي مُنكشفةٌ بلفظ عطف البيان، وهذا هو الفرق بين عطف البيان والصفة النعت؛ فالنعت الصفة كيف تُبين المتبوع الموصوف؟

تُبينهُ بما فيها من وصف، الصفة تُبين الموصوف بما فيها من وصف، كما قال ابن مالك: «بِوَسْمِهِ أَو وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ»، فليست الكلمةُ بذاتها بلفظها هي التي تُبين المتبوع وإنما تُبين المتبوع بما فيها من وصف؛ أما عطفُ البيان فلا، عطف البيان هو نفسه هو نفسه يُبين المتبوع؛ لأن عطف البيان جامد، ذات كـ"مُحمد"، ذات كـ"حديد" ذات؛ بخلاف النعت الصفة فلا يكون كما درسنا إلا بوصف، إلا بوصف من الوصاف المُشتقة، كـ:

اسم الفاعل: خائف.

أو المفعول: مضروب.

أو الصفة المُشبهة: حسن، وهكذا.

فإذا جاء اسمٌ جامدٌ كأنه نعتٌ للمتبوع، كأنه نعتٌ للمتبوع بأن وضحه وبيَّنه

فهو عطفُ بيان؛ ولذا يُسمونه عطف البيان لأنه يُبين المتبوع.

ولذا يقول كثيرٌ من النحويين عن عطف البيان يقولون: عطف البيان هو النعتُ بالجامد، نحنُ في النعت قلنا: إن النعت لا يكون إلا بالوصف أو ما يؤول بالوصف أو ما فيه معنى الوصف، أما عطفُ البيان فهو النعتُ بالجامد؛ كل ذلك في تعريف (عطف البيان) ولم ننتهي إلى الآن، سنتكلم في تعريف (عطف البيان)، عطف البيان كأن تقول مثلًا:

"أحبُ أبا حفصٍ عُمر"، "أحبُ أبا حفصٍ"، ثم قُلتُ: **"عُمر"**، لماذا قلتُ: **عُمر**؟ لكي أُبيَّن وأُوضح أبا حفص، إذًا فقولنا: **عُمر**، مُبينٌ وموضحٌ للمتبوع، مُبينٌ وموضحٌ للمتبوع وهذه فائدةُ النعت إلا أن الإيضاح هنا جاء باسمٍ جامد **"عُمر"**، **"عُمر"**: تدلُ على جامد ما تدلُ على وصف.

ولهذا يُعرف النحويون (عطف البيان) بقولهم: هو التابعُ الجامدُ الذي يُشبه النعت، هو التابعُ الجامدُ الذي يُشبه النعت في إيضاح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة وعدم استقلاله، هو التابعُ الجامدُ الذي يُشبه النعت في إيضاح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة وعدم استقلاله.

ومن أمثلته وشواهده قول الراجز عبد الله بن كيسبة عندما جاء إلى عُمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وطلب منه ناقة من نوق الصدقة؛ لأن ناقته كانت مريضة فقال له عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "لا أرى في ناقتك مرضًا"، فقال عبد الله:

أقسم بالله أبو حفص عمر ... ما مسها من نقب ولا دبر.

فاغفر له اللهم إن كان فجر.

ثم إن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سأل عنه (@١٢:١٥:٠٠) وتأكد من الأمر فوجد أن ناقته مريضة فأعطاه ناقةً أُخرى.

فقوله: **"أقسم بالله أبو حفصٍ عُمر"**، **"عُمر"** هنا عطفُ بيان؛ لأنه موضحٌ ومُبينٌ لقوله أبي حفص، ولكنه توضيحٌ بنفس الكلمة؛ لأن الكلمة تدلُ على ذات، فوضح بذات عُمر المُراد بقوله: "أبي حفص"، لا بوصفٍ من أوصافِ أبي حفص.

وقولهم: "التابع الجامدُ"، التابعُ الجامدُ ماذا يُخرج؟ يُخرج النعت؛ لأن النعت كما عرفنا لا يكون إلا بالوصف المُشتق أو ما في معناه.

وخرج بقولهم: "الذي يُشبه النعت في إيضاح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة"، خرج التوكيد، وعطفُ النسق، فالتوكيد وعطف النسق لا يوضحان متبوعهما، التوكيد عرفنا فائدته، وفائدته على نوعين:

-إما رفع المجاز وإرادة الحقيقة.

-وإما الدلالة على الشمول والإحاطة.

وأما عطف النسق فواضح أنه لا يوضح المتبوع وإنما يعطفُ عليه آخر.

وقولهم في الأخير: وعدم استقلاله، وعدم استقلاله يُخرجُ البدل؛ لأن البدل في حقيقته مُستقلٌ بالكلام، وسيأتي بيان أوسع لذلك عند الفرق بين عطف البيان والبدل، **فعطفُ البيان** من جُملة المتبوع، يعني هو والمتبوع من جُملةٍ واحدة، كالنعت.

وأما البدل، فالبدل في حقيقته مُستقلٌ لأنه من جُملةٌ أخرى، فالبدل والمُبدل منه جُملتان، وسيأتي بيانٌ لذلك إن شاء الله، ومن مواضع عطف البيان، من مواضع عطف البيان:

-**الموضع الأول**: الثاني من الاسم واللقب والكُنية إذا اجتمعت نحو: **"جمع القرآن الكريم أبو بكرٍ الصديقُ وعُثمانُ ذو النورين"**، ف:

الصديق: عطفُ بيان.

وذو النورين: عطفُ بيان.

- **الموضع الثاني**: العلمُ إذا أُخر عن نعته، العلمُ إذا أُخر عن نعته، يعني قُدم النعت وأُخر المنعوت، وكان المنعوت علمًا، كقولنا: **"جاء المُجتهدُ محمدٌ"**.

جاء المُجتهدُ: فعلق وفاعل.

محمدٌ: عطف بيان.

وكقولك: **"قال بذلك العالمُ ابن عُثيمين، والشيخُ ابن باز"**، وذكرنا ذلك في باب النعت، ومن مواضع عطف البيان:

-**الموضع الثالث**: الاسم الجامد المُعرفُ ب(أل) إذا جاء بعد اسم الإشارة، الاسم الجامدُ المُعرفُ ب(أل) إذا قع بعد اسم إشارة، كقولك: **"أكرم هذا الرجل"**:

أكرم: فعلٌ وفاعل.

هذا: مفعولٌ به.

الرجُل: عطفُ بيان.

- وكقولك: **"خذ تلك المجلة"**.

- قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة:٢].

- وقال: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾ [الإسراء:٩].

﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾:

ذلك: مبتدأ.

والكتابُ: عطفُ بيانٍ منه، ولم يأت لخبر، أين الخبر؟

الخبر في قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢]، جُملةٌ اسمية مبدوءة ب(لا) النافية للجنس.

بخلاف الوصف المُعرفِ ب(أل) إذا وقع بعد اسمِ إشارة، كقولك: **"أكرم هذا المُجتهد"**، ف:

المُجتهد: هذا وصف مُعرفٌ ب(أل) وقع بعد اسم إشارة فيكون إعرابهُ نعتًا، نعتًا وهذا يدخلُ في التعريف، نقول إن النعت وعطف البيان في حقيقتهما شيءٌ واحد، إلا أن النعت نعتٌ بالوصف، وعطفُ البيان نعتٌ بالجامد؛ فهذه من أشهر مواضع عطف البيان، ثم ذكر ابن مالك-عليه رحمة الله- شيئًا من أحكام عطف البيان، فقال:

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ	**مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي**
فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ	**كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ**

لأن عطف البيان كما سبق في التعريف في حقيقتهُ نعتٌ ولكنه نعتٌ بالجامد، أخذَ حُكم النعت، فيلزمُ في عطف البيان أن يوافق متبوعه في كل شيء، كالنعت: أي النعت الحقيقي؛ فيتبعهُ في الإعراب، ويتبعهُ في التعريف أو التنكير، ويتبعهُ في التذكير أو التأنيث، ويتبعهُ في الإفراد أو التثنيةِ أو الجمع.

وهذا هو قول ابن مالك: «**فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ**»، أولِه هذا الحُكم وهو موافقة الأول، «**مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي**»، يعني ما أوليت النعت من موافقة الأول: أي من موافقة المتبوع، فالنعت وعطفُ البيان في هذا الحُكم سواء؛ هذا كُله لا خلاف فيه إلا كون عطف البيان نكرة فهذه المسألة فيها خلاف، فلهذا نص عليها ابنُ مالك، فقال:

فَقَـــدْ يَكُونَــــانِ مُنَكَّـــرَيْنِ كَمَــــا يَكُونَــــانِ مُعَــــرَّفَيْنِ

فوقوع عطف البيان ومتبوعه مُعرفين لا خلاف فيه، كما يكونان مُعرفين وإنما الخلافُ بين النحويين في وقوع عطف البيان ومتبوعه نكرتين، فذهب البصريون إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، قالوا: "إن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف"، وذهب الكوفيون وجماعةٌ من النحويين كالفارسي وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور وابن مالك إلى جواز ذلك، وهؤلاء العُلماء الذين ذكرناهم من مُحققي النحويين، وقولهم هو الراجح.

واستدلوا على ذلك بعدة شواهد؛ قبل أن نذكر هذه الشواهد نستدل لصحة قولهم بالقياس، فالقياس يدلُ على صحة قولهم، كيف كان ذلك؟ نعم، لأننا قررنا من قبل كما قرر النحويون أن عطف البيان كالنعت في الحقيقة فأخذ حُكمه، فقياسًا ينبغي أن يأخذ حُكمه أيضًا في ذلك، وكما أن النعت يقع في المعارف ويقع في النكرات نقول: **"جاءني الطالبُ المُجتهدُ، وجاءني طالبٌ مجتهدٌ"**، فقياسُ ذلك أن يقع أيضًا في عطف البيان؛ فالمعارف كما ذكرنا لذلك عدة أمثلة في المواضع وغيرها.

ووقوعه في النكرات استشهدوا عليه بشواهد منها قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور:٣٥]، ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾.

قوله "مُباركةٍ": هذا نعت؛ لأنه وصف.

وقوله **"زيتونةٍ"**، **"شجرةٍ زيتونة"**: زيتون، تعرفون الزيتون؟ الزيتون ذات أم وصف؟ ذات؛ إذًا فهو اسمٌ جامد، ولكنه وصف الشجرة ونعتها بأنها زيتونة، إذًا فقد وصف بالجامد، فنقول: إن زيتونةٍ حينئذٍ عطفُ بيان؛ وهذا في النكرات.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم:١٦]، من ماءٍ: الماءُ معروف، صديدٍ: الصديد هو السائل الذي يخرجُ من الجُرح وهذا السائل الذي يخرجُ من الجُرح ذاتٌ أم وصف؟ ذات، فوصف الماء بذات، فيكون حينئذٍ من عطف البيان، ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾، يعني **صديد**: وإن كان على وزن فعيل، وفعيلٌ قد تأتي في الأوصاف كما في صيغ المُبالغة وكما في الصفة المُشبهة، نعم قد تأتي في الأوصاف ولكن ليس كل فعيلٍ وصفًا حتى يحمل الوصف، لو قلت: كريم، شريف، عظيم، سريع؛ هذه أوصاف.

-**كريم**: يعني يعمل الكرم.

-**شريف**: يعمل الشرف.

-**سريع**: يعمل السُرعة، يفعل؛ فهذه أوصاف، لكن لو قلت حديد وصفٌ أم ذات؟ ذات، وكذلك صديد، طيب.

ومن ذلك أيضًا: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة:٩٥]، في الآية قراءتان سبعيتان في سورة المائدة، ﴿أَوْ كَفَّارَةُ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾، على الإضافة، والأخرى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ هنا **"طعامُ مساكين"**: عطف بيان من كفارة؛ لأنه وصف الكفارة أي وضحها وبينها بقوله: ﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ فهو عطف بيان.

أما الفريقُ الأول البصريون الذين منعوا عطف البيان في النكرات فإنهم يُخرجون نحو هذه الآيات على أحد أمرين:

- **الأول: على أنه بدل لا عطفُ بيان**، وسيأتي بعد قليل أن كُل عطف بيان، يجوز أن يكون بدل كلٍ من كُل إلا في موضع، إما أن يُخرجوه على أنه بدل.
- وإما أن يخرجوه **على أنه نعتٌ بالجامد المؤول بالمُشتق**، ففي نحو قوله

تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾، يعني يُسقى من ماءٍ كريه، أو قبيح أو مُر ونحو ذلك.

ثم يختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بقوله:

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلاَمُ يَعْمُرَا
وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ البَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيِّ

نعم.

طالب: (@٢٩:٣٠:٠٠).

الشيخ: سؤالكُ ينبغي أن يكون بهذه الطريقة: هل للكوفيين أصولٌ تخالفُ أصول البصريين؟ والجوابُ: نعم، لأن النحو أول ما نشأ نشأ في البصرة، تعلمون أن العرب في جاهليتهم كانوا يتكلمون بسليقتهم، وعندما خرجوا من جزيرتهم لنشر الإسلام أول ما خرجوا خرجوا إلى العراق؛ فمنذ أن خرجوا من جزيرة العرب أول ما خرجوا من جزيرة العرب توقفوا وبنوا مدينة؛ لتكون أقرب مدينة إلى جزيرة العرب وتكون قاعدة للانطلاق بعد ذلك إلى ما هو أبعد عن جزيرة العرب، وهذه المدينة هي "البصرة".

فالبصرة: هي أول مدينة أنشأت بعد خروج المُسلمين من جزيرة العرب وهي أقرب المُدن إلى جزيرة العرب؛ فلهذا البصرة في ذلك الوقت كانت كُلها من قبائل العرب الفصيحة المعروفة، وقد خطوها أي جعلوها خططًا أقسامًا لكل قبيلةٍ منها خُطة أو جزء أو حي أو نحو ذلك، ثم صارت قاعدة بعد ذلك لانطلاق المُسلمين لفتح ما ورائها.

وفيها نشأ الاهتمام بالنحو بعد أن بدأ خروج اللحن والخطأ في الكلام في وقت يعني بدأ الاهتمام به من بداية عهد عُمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لكن كان اهتمامًا واضح في عهد

علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، على يد تابعيٍ جليل من أصحاب علي بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو أبو الأسود الدؤلي، ثم بعد ذلك انتقل إلى تلاميذه وتلاميذهم ثم الجيل التالي وهم شيوخ سيبويه، ثم الجيل الثالث سيبويه.

وبعد مائة سنة من خروج النحو في البصرة أُنشأت الكوفة بعد ذلك، والكوفة أبعد من البصرة عن جزيرة العرب، وهي قريبةٌ جدًّا من بغداد الآن، ونشأ فيها النحو بعد ذلك، وكان أكثر أهل الكوفة من أهل الرأي؛ ولهذا أكثرهم على مذهب أبي حنيفة في ذلك الوقت، وكان اهتمامهم بالرأي والقياس أكثر من اهتمامهم بالرواية والسماع والحديث.

ولهذا المُحدثون تقوى عندهم رواية البصريين وتضعُف عندهم روايات الكوفيين؛ لأنهم يهتمون بالرأي أكثر من اهتمامهم بالسماع والرواية، وأكثرهم كانوا من أهل الجُند يعني من الجنود، أي ليس من طلبة العلم والعلماء وأهليهم.

والعلماء الذين كانوا في الكوفة حينذاك كان أكثرهم من مُعلمي الأُمراء والرؤساء والجُند ونحو ذلك، حتى أُنشأت بعد ذلك بغداد غيرُ بعيدةٍ عنها فانتقل هؤلاء الجند تبعًا لخليفتهم إلى بغداد؛ فضعُف بعد ذلك شأن الكوفة إلى اليوم، فاليوم ما تكاد تسمع عن الكوفة، إنما هي قريةٌ صغيرة في العراق الآن؛ بخلاف البصرة التي مازالت مُنذُ أنشأت إلى اليوم من أعظم مُدن العراق.

فبعد أن نشأ النحو في الكوفة كان لهم بعض الأصول التي خالفوا فيها البصريين، من أشهرها: الأخذ عن أعراب العراق، والبصريون لا يأخذون إلا من أعراب جزيرة العرب، ومن أشهرها أنها الكوفة يقيسون على القليل، وأهل البصرة لا يقيسون إلا على الكثير؛ نعود إلى موضوعنا.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصَـــالِحًا لِبَدَلِيَّـــةٍ يُـــرَى فِـي غَيْـرِ نَحْـوِ يَـا غُـلاَمُ يَعْمُـرَا
وَنَحْـــوِ بِشْـــرٍ تَـــابِعِ البَكْـــرِيِّ وَلَـــيْسَ أَنْ يُبْـــدَلَ بِالمَرْضِـــي

كل ما جاز أن يُعرب عطف بيان جاز جوازًا نحويًا أن يُعرب بدل كلٍ من كل، وهذا قوله: «وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى»، أي يُرى عطف البيان صالحًا للبدلية، يعني صالحًا أن يُعرب بدلًا، فكل عطف بيان يجوز جوازًا نحويًا أن يُعرب بدل كلٍ من كُل نحو: **"أحبُ أبا حفصٍ عُمر"، "أحبُ عُمر أبا حفص"، "أحبُ الفاروقَ أبا حفص"، "سافرتُ إلى عاصمة السعودية الرياض"**.

الرياض: هذا منعوت أُخر عن نعته، الأصل: **"سافرتُ إلى الرياض عاصمة السعودية"**، عاصمة: نعت، ثم قدمنا النعت: **"سافرتُ إلى عاصمة السعودية الرياضِ"**.

تقول:

-**"جاء الفاضلُ مُحمدٌ"** أيضًا من تقديم النعت على المنعوت.

-و**"جاء الرئيسُ زيدٌ"**.

-و**"قال المُذيعُ فلانٌ"**.

-وتقول: **"قال بذلك الشيخُ النوويُّ"**.

-و**"قال بذلك إمام المُحدثين ابن حجر"**، كلُ ذلك يجوز فيه جوازًا نحويًا أن يكون عطف بيان وأن يكون بدل كلٍ من كُلٍ.

إذًا فكُل عطف بيان يجوز أن يكون بدل كلٍ من كُل ولا يُستثنى من ذلك إلا مسألةٍ واحدة، يدخُل فيها صورٌ متعددة، فيُستثنى من ذلك ما إذا لم يجز تكرار

العامل مع المتبوع، يُستثنى من ذلك إذا ما لم يجز تكرار العامل مع المتبوع، فالتابع حينئذٍ لا يكون إلا عطف بيان، ولا يكون بدلًا وبالمثال يتضح المقال، فإذا قلنا مثلًا: **"أُحبُ أبا حفصٍ عُمر"**.

العامل: يُحب.

أبا حفصٍ: مفعول به.

عُمر: تابع، هل يجوز أن تكرر العامل قبل التابع فتقول: **"أحبُ أبا حفصٍ، أحبُ عُمر"** أم لا يجوز؟ هل يجوز أن تُكرر العامل "أُحب"، مع التابع، فتقول: **"أحبُ أبا حفص، أحبُ عُمر"**، أم لا يجوز؟-أنتم عرب تكلموا!- يجوز لماذا لا يجوز؟ لماذا لا يجوز أن تقول: **"أحبُ أبا حفص أحبُ عُمر"**؟ لا يجوز أن تقول ذلك؟!

طالب: (@٢٤:٣٩:٠٠).

الشيخ: لماذا؟ ألست تقول: **"أكرمتُ زيدًا أكرمتُ زيدًا"**؟! خلاص طيب هو نفس الأمر، والآن هو هذا الأمر نفسُهُ إلا أن أحبُ زيدًا، أحبُ زيدًا"، تكرار اللفظ والمعنى، "وأحبُ أبا حفصٍ أحبُ عُمر"؛ تكرارهُ بالمعنى دون اللفظ، هو شيءٌ واحد، فتكرار العامل هنا مع التابع جائز، جائز؟ إذًا فيجوز لك في التابع أن تجعله عطف بيان، وأن تجعلهُ بدلًا، أن تجعلهُ عطف بيان وأن تجعله بدلاً.

أن تجعلهُ بدلًا إذا كان المقصود بالكلام تكرار العامل: أي إذا كان المُراد: **"أحبُ أبا حفصٍ أُحبُ عُمر"**، ويقولون: إذا كان المُراد طرحُ المتبوع، يعني إذا كان الكلام إذا كان نيةُ الكلام على طرح المتبوع، يعني قولك: **"أحبُ أبا حفصٍ عُمر"** تريد حُب عُمر هذا هو البدل.

أما عطف البيان فهو كالنعت فليس الكلام على تكرار العامل وإنما الكلام

على أنك تقول: **"أحبُ أبا حفص"**، ثم بينت أبا حفصٍ هذا بقولك عُمر، كما لو قُلت: **"أحبُ أبا حفصٍ الكريم"**، الكريم هذا بدل أو نعت؟ نعت، أردت أن تقول: **"أحبُ أبا حفص"**، ثم وصفته بأنه الكريم؛ فإذا أردت هذا المعنى بقولك: "عُمر"، أردت أن تقول: "أحبُ أبا حفص"، ثم بينته ووضحته بقولك: "عُمر" فهذا عطفُ بيان، وسنُكرر في هذه المسألة حتى تفهموها إن شاء الله؛ لأنها أهمُ ما في الباب.

فإذا قلنا: **"مُحمدٌ قام خالدٌ أخوه"**، "خالدٌ أخوه" بيَّنت خالد ووضحتهُ بأنه أخوه، وخالد هو أخوه بدل أم عطفُ بيان؟ ننظر هل الكلام على تكرار العامل؟ هل يجوز أن تُكرر العامل كرر العامل؟ هل يجوز أن تقول: مُحمدٌ قام خالدٌ، محمدٌ قام أخوه؟

"محمدٌ قام أخوه" جائزة لا إشكال في ذلك لكن مُحمدٌ قام خالدٌ هل هذا جائز؟ ليس بجائز، لا يجوز، لا يجوز لماذا لا يجوز؟ لأنك أخبرت عن مُحمد بأنه قام خالد، يعني أخبرت عن مُحمدٍ بجُملة فعلية ليس فيها رابط، والجملةُ الفعلية أو الجُملة إذا وقعت خبراً فلابد فيها من رابط يربطها بالمُبتدأ.

فلو جعلت الكلام على نية تكرار العامل لكان المُراد: **"مُحمد قام خالد، محمدٌ قام أخوه"** فهذا فاسد؛ إذاً لا يكون أخوه بدلًا بل هو عطفُ بيان، الآن نفرق بين عطف البيان والبدل من حيثُ الإعراب، من حيثُ المعنى سيأتي ما الفرق بين البدل وعطف البيان من حيثُ المعنى؟

طالب: (@٤٦:٤٣:٠٠).

الشيخ: كيف لا النعت لا يكون إلا بالوصف، لا يكون إلا بالوصف المُشتق.

طالب: (@٥١:٤٣: ٠٠).

الشيخ: كيف أخوه جملة، أخوه مُضاف ومُضاف إليه ليس جملة، جملة اسمية مبتدأ وخبر، وفعلية: فعل وفاعل.

أما لو قُلنا: "يا شيخُ الحارثُ"، رجل اسمهُ الحارث تعلم حتى صار شيخًا، ناده، تقول: "يا شيخُ الحارثُ"، كما لو ناديت مثلًا إنسان اسمه مُحمد وهو شيخٌ ماذا تقول له؟ يا شيخُ محمد، أما هذا اسمه الحارث ماذا تقول له؟ يا شيخُ الحارثُ، يا شيخُ؛ هذه مُنادى مبني على الضم لأنه نكرةٌ مقصودة، والنكرةُ المقصودة في النداء من المعارف كما سبق ذلك في المعارف يعني مقصود، مقصود يعني مُعين مُحدد، هو معرفة.

"يا شيخُ الحارث" هل التابع هنا على نية تكرار العامل؟ هل الكلام على قولك: يا شيخُ، يا الحارثُ، هل يجوز أن تقول: يا الشيخُ يا الحارثُ، يجوز أن تقول ذلك؟ يجوز أن تُدخل (يا) على ما فيه (أل) في النداء؟ ما حدث ما قال يا شيخُ حارثُ، لو قال يا شيخُ حارثُ ماشي، وإنما قال: "يا شيخُ الحارثُ"، هنا لا يجوز أن يكون الحارثُ بدلًا؛ لأن العامل لا يجوز أن يُكرر مع التابع وإنما الحارثُ عطفُ بيان، لماذا عطفُ بيان؟ لأنه ليس على نية تكرار العامل، أين العامل في يا شيخُ؟

الشيخ: هذا مُنادى، أين العامل؟ حرف النداء: يا شيخُ، الحارثُ هل العامل حرف النداء يُمكن أن تكرره في التابع؟ ما يُمكن إذًا عطفُ بيان، بخلاف **"أحبُ أبا حفصٍ أحبُ عُمر"**، يجوز أن تُكرر العامل وهو الفعل، **"أحبُ أبا حفص، أحبُ عُمر"** هنا يجوز وهنا لا يجوز.

طالب: (@٢٠:٤٦: ٠٠).

الشيخ: لا يجوز.

طالب: (@٢٢:٤٦:٠٠)

الشيخ: لا، أنت قصدت بهذه قصدت أن تُبين الشيخ هذا أنه الحارث، يا شيخُ، ثم أردت أن تُبينه من هو؟ فقلت الحارث وهذا عطف بيان بينت قولك: **"يا شيخ"** بأنه الحارث، عطفُ بيان.

ومثلُ ذلك ما لو قلت مثلًا: **"يا الشيخُ النوويُ"**، أو **"يا أستاذ التميميُّ"** أستاذك اسمه التميمي، أردت أن تناديه فقلت: **"يا أستاذ التميميُّ"**.

يا أستاذُ: هذا منادى مبني على الضم؛ لأنه نكرةٌ مقصودة.

التميميُ: عطفُ بيان؛ لأنك أردت شخصه بذلك هو عطفُ بيان، والعامل هنا لا يجوز أن يُكرر مع التابع.

لو قلنا: **"يا شيخُ مُحمد"**، هذا الرجل اسمه محمد، قلت: يا شيخُ محمد، هنا بدل أو عطفُ بيان، لأنه يجوز أن تقول: **"يا شيخُ، يا محمد"** إلى الآن تمام؛ فإذا قلنا في هذه الجُملة: **"يا شيخُ محمدُ أخبرني بكذا وكذا"**، فماذا يكون محمدُ؟ لا، يكون بدلًا ولا يكون عطف بيان، فإن قُلت: "يا شيخُ محمدٌ أخبرني بكذا وكذا"، أو "يا شيخُ محمدًا أخبرني بكذا وكذا"، فهو عطفُ بيان، نعم، هذه قواعد أنتم تعلمونها لكن فقط طبقوها.

إذا قلنا: **"يا شيخُ محمد"** أنت تريد أن مُحمد بدل؟ تقول: نعم، أريد أنه بدل، البدل على نية تكرار العامل، كرر العامل ماذا تقول في نداء مُحمد، يا مُحمدُ، أم يا محمدٌ، أم يا مُحمدًا؟ تقول: **"يا محمدُ"**؛ إذًا فإذا أردت أنه بدل يجب أن تقول: يا شيخُ محمدُ؛ لأنك أردت أن تقول: "يا شيخُ يا محمد"؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فإن قلت: لا، لا أريد أنه بدل على نية تكرار العامل وإنما أردت أنه عطف بيان، يعني أردت أن أصفه، أن أنعته، أن أوضحهُ بأنه مُحمد، أنه ماذا؟

عطفُ بيان، وعطف البيان في حقيقته، في حقيقته ماذا؟ عطف البيان في حقيقته ماذا؟ عطفُ البيان؟ صفة نعت؛ هذا الذي شرحناه في أول الدرس، عطفُ البيان في حقيقته نعت ويأخذُ أحكام النعت، وكيف تنعتُ المُنادى المبني؟ المنادى المبني عمومًا، لو ناديت مثلًا: يا خالدُ، ثم وصفتهُ بالكرم ماذا تقول؟ هذا سيأتي في باب النداء هذا ما درسناه إلى الآن.

تقول: **"يا خالدُ الكريمُ" أو "يا خالدُ الكريمَ"**، يجوز الوجهان، يجوز أن تُراعي اللفظ؛ لأنه مبني على الضم تقول: **"يا خالدُ الكريمُ"**، ويجوز أن تراعي المحل؛ لأن المُنادى في أصله مفعولٌ به أدعو مُحمدًا، أدعو خالدًا فتقول: **"يا خالدُ الكريمَ"**، يجوز الوجهان، وستأتي الشواهد على ذلك إن شاء الله في باب النداء.

فإذا كان النعت يجوز فيه إذا وقع نعتًا لمبنيٍ لمنادىً مبني؛ يجوز فيه الرفع والنصب فعطفُ البيان أيضًا يجوز فيه الوجهان الرفعُ والنصب، الرفع ليست بناء على الضم.

-**الرفع فعند رفعه** ماذا نقول؟ "يا شيخُ محمدٌ"، فمُحمدٌ عطفُ بيان تابعٌ للفظ المُنادى.

-**وعند النصب نقول:** "يا شيخُ محمدًا" عطفُ بيان تابعٌ لمحل المُنادى؛ وأشار إلى ذلك ابن مالك، أشار إلى هذه الصورة ابن مالك في قوله:

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلامُ يَعْمُرَا

يعمر: يُقال في الفعل منه "عَمِرِ يعمرُ" بالفتح "عمرَ بيته"، "عمرَ يعمرُ" بالفتح، و"عمُر يعمرُ" بالضم، اللغتان فصيحتان في الفعل، وأما في الاسم في العلم؛ فإنه بالفتح على الأكثر يعمرَ، والمُرادُ بهذا المثال: **"يا غُلامُ يعمرا"**، أن يعمرَ اسم

هذا الغلام، فكيف تُناديه؟ تقول: **"يا غُلامُ يعمر"**.

وكيف تضبط **"يعمرَ"** تقول: **"يا غلام يعمرَ"**، أو **"يا غُلامُ يعمرُ"**، فإن جعلته بدلًا؟ فليس لك فيه إلا البناءُ على الضم؛ لأن العامل حرف النداء في النية مُكرر، فتقول: **"يا غُلامُ يعمرُ"**، كأنك قلت: **"يا غلامُ يا يعمرُ"**، يعمرُ حينئذٍ مبني على الضم.

وإن كان عطف بيان جاز لك فيه الرفعُ ما نقول: الضم، جاز لك فيه الرفعُ والنصب.

-**فعند النصب نقول:** "يا غلامُ يعمرَ تعال (@٠٥:٥٣:٠٠) ولا ننون لأنه ممنوع من الصرف؛ لأنه علمٌ على وزن الفعل، "يا غُلامُ يعمرَ تعال"(@٠٥:٥٣:٠٠).

-**وعند الرفع نقول:** **"يا غُلامُ يعمرُ تعال"**، إذًا **"يا غُلامُ يعمرُ"** هنا يعمرُ صورة واحدة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف، فقد يكون بدلًا على نية تكرار العامل، وقد يكون عطف بيان على نية التوضيح.

وإذا قُلت: **"جاء المُكرمُ الطالب فهدٍ"**، هذا الرجل الذي أكرم الطالب فهدً جاء، فتقول عنه: **"جاء المُكرمُ الطالبِ فهدًا"**:

جاء: فعلُ ماضٍ.

المُكرمُ: فاعل وهو اسم فاعلٍ يعمل عمل فعله، اسم الفاعل إذا كان ب(ال) فيجوز أن يعمل عمل فعله مُطلقًا، فلك فيه حينئذٍ الوجهان:

-أن تُعمله عمل الفعل فتنصب مفعوله؛ فتقول: **"جاءَ المُكرمُ الطالبَ فهدًا"**.

-ويجوز أن تُضيفه إلى معموله فتقول: **"جاء المُكرمِ الطالبِ فهدٍ"** هذا

شرحناه في باب اسم الفاعل وإعماله.

فإن نصبت: أي إذا أعملته إعمال الفعل فقلت: **"جاء المُكرمُ الطالب فهدًا"** جاز لك في فهدًا أن يكون بدلًا وأن يكون عطف بيان، أن يكون عطف بيان على أنه توضيحٌ للطالب: **"جاء المُكرمُ الطالب"** من الطالب هذا؟ أردت أن تبينه تقول: "فهدًا" كما لو قُلت: **"جاء المُكرمُ الطالب المُجتهد"** ويجوز أن يكون بدلًا على نية تكرار العامل كأنك تقول: **"جاء المُكرمُ الطالبَ جاء المُكرمُ فهدًا"** لا إشكال في ذلك وإنما الإشكالُ في الإضافة.

إذا أضفت إلى معموله فقلت: **"جاء المُكرمُ الطالبِ فهدٍ"**، المُكرم هنا وصف، وقد أضفته إلى معموله المُكرمُ الطالبِ؛ فصارت إضافةً لفظية، الإضافة اللفظية يجوز أن تُجامع (أل) فتقول: "المُكرمُ الطالبِ" ولا يجوز ذلك إلا في مواضع درسناها في باب (الإضافة).

وَوَصْـلُ أَلْ بِـذَا الْمُضَـافِ مُغْتَفَـرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ

إذًا فمُجامعة الإضافة اللفظية ل(أل) جائزة إذا كان المُضافُ إليه فيه (أل)، أو مُضافًا لما فيه (أل)، وإذا لم يكن المُضافُ إليه كذلك؛ فالإضافةُ غيرُ جائزة كما في العلم؛ فلا يجوز أن تقول: **"جاء المُكرُم زيدٍ"** بالإضافة وإنما تقول: **"جاء المُكرمُ زيدًا"**، أما **"جاء المُكرمُ الطالبِ"** فهذا جائز لا إشكال **"المُكرمِ الطالبِ"** أضفنا إلى ما فيه (أل) جائز.

"فهدٍ" ماذا تكون للطالب؟ تكون عطف بيان، بينا الطالب بأنه "فهد"، وهل يجوز أن يكون "فهدٍ" بدلًا؟ لا يجوز لأن البدل على نية تكرار العامل كأنك قُلت: **"جاء المُكرمِ الطالب، جاء المُكرمُ فهدٍ"**، فأضفت إلى ما ليس فيه (أل) وهذا لا يجوز، لا يجوز إلا على مذهب الفراء الذي درسناه حينذاك أنه يُجيز الإضافة

اللفظية إلى العلم ب(أل) وهذا هو قول ابن مالك عندما بيَّن الموضع الثاني الذي يمتنع فيه البدل، فقال:

وَنَحْـــوِ بِشْـــرٍ تَـــابِعِ البَكْـــرِيِّ   وَلَـــيْسَ أَنْ يُبْـــدَلَ بِالمَرْضِـــي

يُشير إلى قول الشاعر وهو المرار الأسدي قال:

أنـــا ابـــن التـــارك البَكْـــرِيِّ   بِشْـــرٍ عليـــه الطيـــر ترقُبـــهُ وقوعًـــا

يفتخرُ أن أباه جرح هذا الفارس البطل بشر ابن عمر حتى جعل الطير ترتقبُ موته، فقال: **"أنا ابن التارك البَكْرِيِّ بِشْرٍ"**:

أنا: مُبتدأ.

ابن: خبر.

ابن التاركِ: مُضافٌ إليه، ثم أضاف التارك إلى البكري، **"التارك البكريِّ"** إضافةٌ لفظية ب(أل) وهي إضافةٌ جائزة لأن المُضاف إليه فيه (أل) **"التاركُ البكرِيِّ"** وإنما الكلام في بشرٍ **"التاركِ البكريِّ بشرٍ"** ما علاقةُ بشرٍ بالتارك؟ عطفُ بيان، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنه لو كان بدلًا لكان على نية تكرار العامل وكان التقدير **"أنا ابن التارك البكريِّ التاركِ بشرٍ"**، وهذا لا يجوز.

وأشار بقوله: «**وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِي**»، إلى تجويز الفراء (أل) في الإضافة اللفظية إلى العلم؛ فالفراء يجيز أن نقول: **"أنا المُكرم زيدٍ"** فتأتي ب(أل) مع الإضافة اللفظية إلى العلم، فعلى قوله يجوز في بشرٍ أن يكون بدلًا، وهذا المذهب ليس مرضيًا عند النحويين، بعد ذلك نُنبه على أمرين:

- **التنبيه الأول**: كما يجبُ كونُ التابع في مواضع عطف بيان لا بدلًا؛ فيجبُ أن يكون بدلًا لا عطف بيان في مواضع، هناك مواضع يجب أن يكون التابع فيها بدلًا ولا يجوز أن يكون عطف بيان منها:

- **قولنا**: "يا شيخُ محمدُ أخبرني بكذا وكذا" كما سبق قبل قليل، فإذا قُلت: **"يا شيخُ محمدُ"** فبنيت على الضم فمُحمدُ لا يكون إلا بدلًا على نية يا شيخُ يا مُحمدُ، ولو قلت: **"يا شيخُ محمدٌ"** فهو عطفُ بيان ولا يجوز أن يكون بدلًا.

- **ومن ذلك قوله** تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة١:٢]، **"الذي"** ماذا تكون الذي ل"هُمزة"؟ ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾؟

طالب: (@٢٧:٦١:٠٠).

الشيخ: كيف هل يكون نعتًا؟ هل يجوز أن يكون الذي نعتًا ل هُمزة؟ لا، لاختلافهما في التعريف والتنكير، ف هُمزة نكرة والذي معرفة لا يكون نعتًا، هل يكون عطف بيان؟ عطفُ البيان في حُكم النعت يجب أن يوافق كما قُلنا إذًا لا يجوز أن يكون عطف بيان إذًا فلا يكون إلا بدل لأن البدل لا تُشترط فيه المُتابعة كما سيأتي، لا تُشترط في المُتابعة في التعريف والتنكير، ولا التذكير والتأنيث، ولا الإفراد والجمع لا يُشترط فيه المُتابعة.

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق١٦:١٥].

فناصيةٍ: بدل لأنها نكرة، والناصية معرفة.

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ﴾ [سبأ:١٥]، ما علاقة جنتان بآيةٌ؟ ليس عطف بيان؛ لأن جنتان مُثنى، وآية مُفرد وإنما هو بدل... إلى آخره؛ هذا التنبيه الأول.

- **التنبيه الثاني وهو المُهم**: بعد أن ذكرنا أن كُل عطف بيان يجوز جوازًا

نحويًا، أن يكون بدل كلٍ من كُل إلا في هذا الموضع الواحد الذي ذكرناه وذكرنا صورًا له نقول: ما الفرق إذًا بين عطفُ البيان والبدل؟ كل عطفٍ بيان يجوز جوازًا نحويًا أن يكون بدل كلٍ من كُل فما الفرقُ من حيثُ المعنى بين عطف البيان والبدل؟ هذا الذي يهُمنا، **نقول**: هناك أكثر من فرقٍ نتوقف عند فرقين فقط:

○ **الفرقُ الأول:**-وهو الذي أشرنا إليه من قبل- أن عطف البيان نعتٌ للمتبوع ولكنه نعتٌ بالجامد؛ فهو حينئذٍ بقيةُ المتبوع ومن جُملته أليس الوصف من الموصوف؟! أليس الكرم من الكريم؟! الوصف من الموصوف؛ فهو من بقية الموصوف ومن جُملته فإذا قُلت في النعت: **"جاء مُحمدٌ الكريم"**، فهذه جُملة واحدة، فعلُ وفاعل ثم وصفته بالكرم.

وكذلك في عطف البيان، لو قلت: **"جاء مُحمدٌ"** صفه بجامد؟ **"جاء مُحمدٌ أخي"**، أخي ليس وصفًا وإنما جامد أخوك جامد، **"جاء محمدٌ أخي"**، أخي عطفُ بيان من نفس الجُملة، بخلاف البدل فالبدل كما قُلنا على نية تكرار العامل، فهو من جُملةٍ أخُرى.

فإذا قُلت: **"جاء محمدٌ أخي"** وأردت أن أخي بدلًا، وأردت أن أخي بدل فكأنك قُلت الكلام على تقدير **"جاء محمد جاء أخي"**، ثم حذفت جاء الأخرى، إذًا فهُما في الحقيقة جُملتان، فالبدل من جُملة والمُبدل منه من جُملةٍ أخرى في تقدير الكلام ونيته، وطبق ذلك على ما شئت...

لو قلنا: **"رضي الله عن أبي حفصٍ عُمر"** هنا يجوز جوازًا نحويًا أن يكون عُمر عطفَ بيان؛ فهو نعتٌ وموضحٌ لأبي حفص، ويجوز أن يكون بدلًا فهو على تكرار العامل كأنك قُلت: "رضي الله عن أبي حفص، رضي الله عن عُمر"، هذا الفرق الأول وذكرناه من قبل.

○ **الفرقُ الثاني وهو الأهم لأنه من حيثُ المعنى:** فالبدل هو المقصودُ بالكلام، والمُبدل منه ليس مقصودًا بالكلام وإنما يُذكرُ توطئةً وتمهيدًا فقط؛ إذًا فالبدل هو المقصود، والمُبدل وهو الذي قبله المتبوع غيرُ مقصود إذًا فبتركيب البدل في أسلوب البدل عندنا تابع بدل ومتبوع، مُبدل منه أيُهما المقصود الأول أو الثاني؟ الثاني البدل، والأول ليس مقصودًا بالكلام يعني ليس هو المقصود الأول بالكلام وإنما يُذكر فقط توطئةً وتمهيدًا للكلام.

وأما عطفُ البيان فبعكس ذلك فإن المقصود بالكلام هو المتبوع أي الأول أي المعطوف عليه، وأما الثاني وهو التابع: أي عطفُ البيان فهو تكملة فقط تكملة لتوضيحه وتبينه، إذًا فالأول هو المقصود بالكلام ويأتي الثاني فقط لتكملته وتوضيحه ووصفه بجامد، وهذه أمثلةٌ تطبيقيةٌ لذلك، وهذا أهمُ ما في الباب.

لو قلنا: **"جاء المُجتهدُ محمدٌ"**، النحويون يقولون: يجوز لك في مُحمد أن يكون بدلًا أو عطف بيان، لابد أن نفهم هذه المسألة، وأنا كررتُ عليكم كثيرًا ما المُراد بالجواز النحوي؛ يجوز جوازًا نحويًا أما من حيثُ المعنى لا، المعنى يختلف أنت ماذا تُريد؟ تُريد هذا فيجب أن تُعرب هكذا، أم تُريد هذا المعنى فيجب أن تُعرب الإعراب الثاني، ولا يجوز أن تُعرب الأول بحسب المعنى، فالمعنى يعودُ إلى البلاغة شيء آخر.

"فجاء المُجتهدُ محمدٌ" طيب ماذا تُريد أنت بقولك: **"المُجتهدُ مُحمدٌ"**؟ هل كان المقصود أن تقول لي "جاء محمدٌ"؟ أنت أردت أن تُخبرني بأنه **"جاء محمد"** هذا يكون هذا المقصود؟ أنت أردت أن تُخبرني بأن الذي جاء من؟ مُحمد، فهو بدل وقولك: المُجتهد في **"جاء المُجتهدُ محمد"**، فقط توطئة له، أن أردت أن تنبه على أنه مُجتهد تُثني عليه كذا؛ فقد (@٤٤:٦٨:٠٠) إلى الكلام لكن مقصودك أن تُعلمني بأنه مُحمد،(@٥٢:٦٨:٠٠) بالأمثلة شيئًا يعني يكون

مثال أوضح من الذي قبله.

أم أردت أن تُخبرني أن الذي جاء هو المُجتهد وليس الكسول مثلًا أو غيره، أردت أن تُخبرني بـأن الذي جاء المُجتهد، انتبه جاءك المُجتهد، ثم كأنك يعني رأيت أن المُجتهد لم يتضح له، المُجتهدون كثيرون مثلًا في هذا الفصل أو في هذه المدرسة؛ فأردت أن توضحه وأن تُبينه من هو المُجتهد هذا، فقلت: **"جاء المُجتهدُ محمدٌ"** أليس هناك فرقًا بين المعنيين؟ نعم، هناك فرق ففي الأول بدل، وفي الثاني عطفُ بيان لأنه صار كالنعت.

ومثل ذلك إذا قُلت: اشتريت مركوبًا سيارةً، سيارةً بدل أم عطفُ بيان؟ حسب المعنى، هل أردت أن تُخبرني أنك اشتريت سيارة فهذا بدل، ثُم قلت: مركوبًا فقط تُبين يعني أنه شيء يُستعمل في الركوب، لكن الغرض من كلامك أن تُخبرني بأنك اشتريت سيارة.

أم أردت أن تُخبرني أنك اشتريت مركوبًا الحمد لله؟ شيء يحملُك اشتريت مركوبًا؛ فأخبرتني أنك اشتريت مركوبًا الحمد لله، ثم أردت أن توضح ما المركوب؟ فرس أو ماذا أو سيارة؟ فقلت: سيارةً نعم، فيكون حينئذٍ عطف بيان كأنك قلت: اشتريت مركوبًا سريعًا مركوبًا جيدًا.

لو قلت: **"سافر أخي مُحمدٌ"**، جاءك إنسان وقال: **"سافر أخي مُحمدٌ"**، أو قلت لإنسان: **"سافر أخي محمدٌ"**، أنت ماذا تقصد بذلك؟ إذا قُلت: **"سافر أخي محمدٌ"**، إن كان المُخاطب يعرف أن المُسافر أخوك؛ -حياك الله- يا أخي أهلًا وسهلًا تذهب إن شاء الله وتعود بالسلامة من السفر- وهو عندك يعرف أنهُ مُسافر أخوك ثم سافر ماذا تقول له؟ تقول: **"سافر أخي مُحمدٌ"** عندما أقول: **"سافر أخي"** هل أفدته بما يُريد بالذي يريد أن يعرفه؟ أم أخبرته عن شيءٍ يعرفه؟

إذًا ما جاء المقصود به الكلام، أنت لم.... –طبعًا الإنسان ما يتكلم– ليُخبر الآخر بشيءٍ يعرفهُ، ما إن قُلت (@٣٥:٧١:٠٠) نحنُ في المسجد، ما نقول: "نحن في المسجد الآن"؛ فهذا كلام لا فائدة منه، إلا إذا أردت أن تبني عليه شيء آخر، وإنما أردت أن تقول له: "سافر مُحمدٌ"، ولكنك ذكرت أخي قبل ذلك توطئة "سافر أخي" يعني هذا الذي رأيته أخي هذا فتوطئة للكلام "سافر أخي"، لكن المقصود محمدٌ، إذًا فمُحمدٌ حينئذٍ بدل هو المقصود، والمقصود هذا بدل.

أم أن هذا المُخاطب لا يعرفُ هذا المُسافر؟ لا يعرفُ أنه أخوك، يعرف أنه سافر لكن لا يدري من هو فقلت: **"سافر أخي"**، أخبرته الآن بشيءٍ يجهله؟ نعم، **"سافر أخي"** أخبرته بشيءٍ يجهلُه إذًا فمقصودك أن تُخبرهُ بأن الذي سافر أخوك **"سافر أخي"**، ثم أردت أن تُبين أخوك هذا من؟ ف"سافر أخي مُحمدٌ" فيكون عطف بيان، كأنك قُلت: سافر أخي المُسمى بمُحمد، فهُناك فرقٌ من حيثُ المعنى وإن كان دقيقًا.

وعكسُ ذلك لو قُلت: **"سافر مُحمدٌ أخي"** المثال السابق: **"سافر أخي مُحمدٌ"** وأما هذا المثال: ف**"سافر مُحمدٌ أخي"** أخي بدل أم عطفُ بيان؟ بحسب المعنى، فإن كان المُخاطب يعلمُ أن هذا مُحمد يعرف أن اسمهُ مُحمد، لكن ما يعرف علاقتهُ بك فقُلت له: سافر مُحمد"، أخبرتهُ بشيءٍ يجهله بالمقصود الذي تُريد أن توصلهُ إليه، لا هو يعرف أنه مُحمد، ولا يحصُل المقصود حتى تقول: **"سافر محمدٌ أخي"**، أن تُخبرهُ بأنه أخوك فهو بدل، لأن أخي هو المقصود بالكلام.

أما إذا كان لا يعرف هذا المُخاطب لا يعرف هذا المُسافر ما اسمُه ولا ما علاقته لا يعرف فلو قلت: "سافر مُحمدٌ"؛ هنا أفدته شيئًا لا يعرفُه أوصلت إليه المقصود "سافر مُحمدٌ"، ثم وصفت مُحمدٌ هذا بأنه أخوك.

وإذا قُلت لكم:-خليها هنا خالد(@٢٩:٧٤:٠٠) علي، **"أحبُ عليًّا"** عرفتُم المقصود؟ يختلف أن بعضكم ربما عرف وبعضكُم ما عرف حسب المُخاطب، أنا أُريد **"أحبُ عليًّا أبا الحسنين"**، الآن عرفتموه جميعًا، لكن بعضُكم عرفهُ بقولي: "عليًّا"، وبعضكُم عرفهُ بقول: "أبا الحسنين".

فإن كان المُخاطب عرَفَ أن المقصود عرف المقصود بقولي: "عليًّا"، عرف المقصود من قولي: "عليًّا، أحبُ عليًّا" عرفهُ؛ إذًا وصلهُ المقصود فالمقصود عليًّا، فأبا الحسنين فقط تكملة له، تكملة فهو عطف بيان، وصفتهُ بأنه أبو الحسنين.

فإن قُلت: **"أحبُ عليًّا"** لم يصل المقصود، **"أبا الحسنين"** وصل المقصود؛ فالمقصود بالكلام أبا الحسنين فهو بدل، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع والثمانون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أما بعد:**

حياكم الله وبياكم في هذه الليلة المُباركة الليلة الطيبة ليلة الإثنين السادس والعشرين من شهر ربيعٍ الآخر من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجح في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السابع والثمانين من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-، وقبل أن نبدأ بدرس الليلة نستكملُ شيئًا من الدرس السابق الذي كان في باب عطف البيان.

فنحنُ ختمنا الباب بالكلام على الفرق بين عطف البيان والبدل، وذكرنا أن أهم الفروق فرقين وتوقفنا في أثناء الكلام على الفرق الثاني، الفرق الثاني هو الفرقُ المعنوي، الفرقُ في المعنى بين عطف البيان والبدل فإن المعنى في البدل على أن يكون البدل أي التابع هو المقصود بالكلام، وأما المُبدلُ منه وهو المتبوع فإنه ليس مقصودًا بالكلام وإنما يُذكرُ تمهيدًا وتوطئةً، وأما المعنى في عطف البيان فهو بعكس ذلك، فالمقصود بالكلام هو المتبوع: أي المعطوفُ عليه، أي الأول.

وأما التابع وهو عطفُ البيان: فإنه ليس المقصود بالكلام وإنما يُذكرُ كتكملةٍ وكنعتٍ بالجامد للمتبوع الذي قبله، وذكرنا عدة أمثلة على ذلك المثال واحد ولكن المعنى يختلف من عطف البيان إلى البدل، فلو قلت مثلًا: **"جاء الأستاذُ محمدٌ"**، مجموعة من الطلاب جالسون في الفصل أو في القاعة ثم قال أحدهم

لزملائه: **"جاء الأستاذُ محمدٌ"** فمُحمدٌ من حيثُ الحُكم النحوي كما قُلنا: يجوز أن يكون بدلًا ويجوز أن يكون عطف بيان والمعنى يختلف.

فإن كان مقصوده بهذا الكلام أن يقول: **"جاء الأستاذ"**؛ فانتبهوا، كفوا عن الكلام، استعدوا للدرس؛ فهو يُريد أن يُنبههم بأن الذي جاء الأستاذ وليس طالبًا، إذًا فمقصودُه يتحقق بماذا؟ بقوله: **"جاء الأستاذ"**، خلاص يفهمون مقصوده، يعني انتبهوا جاء الأستاذ فاستعدوا للدرس.

ثم يُكمل فيقول: **"جاء الأستاذ مُحمدٌ"**، محمدٌ هنا صارت كالبيان والتوضيح للأستاذ من الأستاذ؟ مُحمد، فمُحمد صارت توضيحًا وتبينًا صارت كالنعت، نعت الأستاذ ووصفهُ بأنه مُحمد فعلى هذا يكون مُحمدٌ عطف بيان.

وأما إذا قُلنا: إن مُحمدٌ في هذا المثال بدل؛ فإن المعنى يختلف، فإن هؤلاء الطُلاب الذين في القاعة لا يهُمهم أي أستاذ وإنما يهُمهم أستاذٌ بعينه وهو مُحمد، بحيثُ لو جاءهم أستاذٌ آخر لم يهتموا به، يعني لم يستعدوا للدرس، ولم يتحفظوا في كلامهم، لا يهمهم إلا هذا الأستاذ محمد، فإذا قال لهم هذا الطالب: **"جاء الأستاذُ"** هل تم المقصود الذي يُريده هذا المُتكلم أن يُخبرهم بأنه جاءهم الأستاذ مُحمد؟ لا يتم، **"جاء الأستاذ"**؛ لأنه لا يهُمهم أي أستاذ.

وإنما يتم مقصوده عندما يقول: **"مُحمد"** أي يُخبرهم بأن الذي جاء هو **"مُحمد"**، فمُحمد حينئذٍ هو المقصود بالكلام فيكون بدلًا؛ لأن البدل: هو المقصود بالكلام، وأما قولُه: **"الأستاذ"** فإن ما ذكرهُ فقط تمهيدًا وتوطئةً **"جاء الأستاذ مُحمدٌ"**، فمقصوده لا يتم ولا يُعرف إلا بقوله: **"مُحمد"** فهذا بدل.

وذكرنا على ذلك أيضًا أمثلةً أخرى كقولهم مثلًا: **"جاء أخي مُحمدٌ"** محمدٌ يجوز أن يكون بدلًا، وأن يكون عطف بيان جوازًا نحويًا إلا أن المعنى يختلف من

البدل إلى عطف البيان، **"جاء أخي محمدٌ"**، فإذا كان المُخاطب الذي تُخاطبه وقلت له: **"جاء أخي"** يعرف أن الجائي أخوك، يعرف أن هذا الجائي أحد أخوتك ولكنه يجهل اسمه، فمتى يتم مقصودك بالكلام بقولك: **"أخي"** أم بقولك: **"مُحمد"**؟ محمد، إذًا ما إعراب مُحمد حينئذٍ؟ بدل؛ لأن المقصود لا يتم إلا بمُحمد.

وأما قولك أخي جاء أخي فهذا توطئة وتمهيد لمحمد، وإن كان المُخاطب لا يعرف هذا الجائي، لا يعرف علاقته بك فقُلت له: جاء أخي؛ فعرف شيئًا لم يكن يعرفه من قبل وصله المقصود بالكلام، أن تُخبره أن الذي جاء أخوك وليس رجلًا آخر ليس أخاك **"جاء أخي"**.

ثم أردت أن تُبين وأن تحدد وأن توضح وأن تُكمل قولك أخي من هو فقلت: **"جاء أخي مُحمد"** فصار محمد هنا كالنعت كالتوضيح لأخي، لكن المعنى المقصود بالكلام جاء في قولك: **"جاء أخي"**، وهكذا.

وعكس ذلك لو قلت: **"جاء محمدٌ أخي"** عكس المثال السابق، **"جاء محمدٌ أخي"** ما إعراب أخي؟ يجوز نحويًا أن يكون بدلًا وأن يكون عطف بيان باختلاف المعنى، فإن كان المُخاطب يعلم أن هذا الجائي اسمه محمد لكنه لا يعرف العلاقة بينه وبينك فقل: **"جاء محمد"**، هو يعرف أن الجائي محمد فهل تم المقصود حينئذٍ؟ لا.

متى يتم المقصود؟ عندما تقول: "جاء محمدٌ أخي"؛ فأخي حينئذٍ بدل لأنه المقصود بالكلام، وإذا كان المُخاطب لا يعرف من هذا ما يعرف اسمه ولا يعرف علاقته بك، فقلت: **"جاء محمدٌ"** عرف أن الجائي محمد، ثم وضحته وكملته بأن نعته بقولك: "محمدٌ" **"جاء أخي محمدٌ"** ولكنه نعتٌ بالجامد.

وذكرنا على ذلك أمثلةٌ كثيرة كقولك مثلًا: **"قال هذا القول شيخُ الإسلام ابن تيمية"**، ابن تيمية يجوز نحويًا أن يكون بدلًا وأن يكون عطف بيان باختلاف المعنى، فمثلًا عندنا في مُجتمعنا مثلًا إذا قُلت: **"قال ذلك شيخ الإسلام"** فهم المقصود، عُرف أن المُراد ابن تيمية؛ لأننا نُطلق شيخ الإسلام هنا على ابن تيمية، فإذا قلت: **"قاله شيخ الإسلام"** وصل المقصود أو ما وصل المقصود؟ وصل.

فإذا قلت: **"قاله شيخ الإسلام ابن تيمية"** فابن تيمية تكملة لما قبله أو هو المقصود بالكلام؟ تكملة لأن المعنى فُهم بقوله: قاله شيخ الإسلام ابن تيمية يكون عطف بيان، يعني كلمة تُبين ما قبلها.

وإذا قلت: **"قاله شيخُ الإسلام"** ولا اتضح من شيخُ الإسلام هذا في مُجتمع مثلًا يعني يُطلق شيخُ الإسلام على ابن تيمية، وعلى ابن حجر، وعلى يعني عدد من عُلماء الإسلام أيضًا لُقب بشيخ الإسلام، فإذا قُلت: **"قاله شيخُ الإسلام ابن تيمية"** متى يتم مقصودك بالكلام؟ بابن تيمية إذًا ابن تيمية بدل هو المقصود بالكلام، أما شيخُ الإسلام فذُكر توطئةً وتمهيدًا للكلام.

والأمثلةُ على ذلك كثيرةُ جدًا؛ فمعنى ذلك أن قول النحويين في مواضع كثيرة في أبواب النحو إنه يجوز لك كذا وكذا، يجوز الرفعُ والنصب، يجوز أن يكون حالًا وأن يكون مفعولًا لأجله وأن يكون مفعولًا مُطلقًا؛ هذا من التجويز النحوي، لا يعني أن كل ذلك يجوز على معنىً واحد، وإنما المعنى أنه يجوز جوازًا نحويًا على اختلاف المعنى؛ فعلى كل معنى لا يجوز إلا إعرابًا واحدًا، وتدقيق المعاني ليس من عمل النحوي:

-إما أن يكون من عمل المُفسر في القرآن؛ فالمفسر هو الذي يُدقق المعنى، ثم يختار الإعراب المُناسب.

-وإما يعود إلى البلاغة والأدب.

-أو يعود إلى المُتكلم نفسه، أنت ماذا تقصد بكلامك؟ تقصدُ كذا فالإعراب كذا، تقصدُ كذا فالإعرابُ كذا، فإن لم يتبين قصدُك كلمة، جُملة كُتبت مثلًا أو رويت نقول: يجوز أن يكون كذا ويجوز أن يكون كذا.

وقد ذكر شيخُ مشايخنا مُحمد عبد الخالق عُظيمةرَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه العظيم [دراسات لأسلوب القرآن الكريم] أربعين شاهدًا من القرآن الكريم يجوز فيها عطفُ البيان والبدل على ما ذكرناه قبل قليل.

والتجويز النحوي أشرنا إليه في أبوابٍ كثيرةٍ من قبل، وأشرنا إليه الآن وسنشير إليه في المُستقبل للتنبيه على هذه المسألة المُهمة التي نشأت بسبب الفصل بين العلوم، لكن ينبغي على طالب العلم أن يتنبه لها.

فمثلًا يقول النحوي والمُعرب في نحو قولهسُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ﴾ [الأنعام:١١٥]، ما إعراب صدقًا وعدلًا؟ ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ﴾، قالوا: يجوز أن يكون حالًا، ويجوز أن يكون مفعولًا مُطلقًا مصدرًا، ويجوز أن يكون مفعولًا له، أي مفعولًا من أجله؛ كذا يقول المُعرب والنحوي والمعنى يختلف، لا تجوز على معنىً واحد بل لكل إعراب معنىً واحد.

- فإذا قُلنا: إنها حال فالمعنى حينئذٍ "تمت كلمة ربك صادقةً عادلة": أي حالة كونها صادقةً عادلة.

- وإن قُلنا: إن **"صدقًا وعدلًا"** مفعولٌ مُطلق فيكون المعنى تمت كلمة ربك تمام صدقٍ وعدل.

- وإذا قُلنا: إنه مفعولٌ من أجله فالمعنى: "وتمت كلمة ربك من أجل

الصدق والعدل".

- وجوزوا أيضًا فيها وجهًا رابعًا نحويًا وهو-يعني هو قريب من نزع الخافض- ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ تمييز، وجوزوا فيها أن تكون تمييزًا، والتمييز كما تعرفون على معنى مِن، فيكون معنى الآية إذا قُلنا إنها تمييز: "وتمت كلمة ربك من جهة الصدق والعدل".

ولهذا التشابُه الدقيق الذي ذكرناه وحاولنا أن نُبين الفرق بين معنييه: بين عطف البيان والبدل رأى بعضُهم قلة جدوى هذا الباب باب عطف البيان في النحو، ودعا بعضُهم إلى إلغائه، وبعضُهم أنكره، وبالغ في ذلك بعض المتأخرين حتى قالوا: إن إثباته لغو لا فائدة منه؛ لأنه هو البدل.

وبعض المتقدمين أشار إلى شيءٍ من ذلك ومن هؤلاء: الرضي في [شرح الكافية] [الكافية] لابن الحاجب أشهر وأعظم شروحها شرح الرضي على الكافية، قال: "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جلي بين بدل الكُل من الكُل، وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهرُ كلام سيبويه فإنه لم يذكر عطف البيان.

وقال أبو جعفرٍ النحاس وهو قبل الرضي متقدم في القرن الرابع قال: "ما علمت من أحدٍ فرقًا بينهما أي البدل وعطف البيان إلا ابن كيسان، إلا ابن كيسان من علماء بغداد الذين جمعوا بين المذهبين البصري والكوفي.

قلتُ: بل فرق بينهما وذكرهما جماهير النحويين قديمًا وحديثًا، وليس الأمر كما ذكرهُ الرضي بأن سيبويه لم يذكر عطف البيان، بل سيبويه ذكر عطف البيان ونص عليه، وذكر الفرق بين معناه ومعنى البدل، وليس الأمر كما قاله أبو جعفرٍ النحاس من أنه لم يُفرق بينهما إلا ابن كيسان، بل فرق بينهما جماهير النحويين

قديمًا وحديثًا.

ويرى بعضُ المُحدثين أن التخفُف من هذا الباب باب عطف البيان من تيسير النحو وتقليل أبوابه، والتيسير في الحقيقة لا يجوز أن يكون على حساب المعنى، قد يكون على حساب إيصال الحُكم إلى المُتعلمين، واختصار القواعد بما لا يمس الأحكام والمعاني.

أما إذا كنا سنحذفُ أحكامًا تمسُ المعاني فهذا لا يحقُ لأحد؛ لأن هذه لغة العرب وليست لغة فلان وفلان لكي يحذف منها ما يشاء، وإنما التيسير له حدود مضبوطة ومعروفة، ومازال العُلماء منذُ القدم يؤلفون في تيسير النحو، والكُتب المُختصرة في النحو، ويتساهلون في قواعد في صوغِ قواعده بما يوصل المعنى والحُكم إلى المُتعلم.

ولذا نرى أهل المعاني وعلماء البلاغة والأدب يذكرون عطف البيان ويحفلون به ويُفرقون بينه وبين البدل من حيثُ المعنى ولا يحفلون بمُجرد التشابه اللفظي بينهما، نعم.

"جاء مُحمدٌ أخي" على عطف البيان وعلى البدل اللفظُ واحد ولكن المعنى يختلف، وهناك أشياءُ كثيرة في اللغة مُتشابهة اللفظ مُختلفةُ المعنى والإعراب؛ لعلنا نختمُ الكلام على عطف البيان بذكر بعض الشواهد التي تحتاجُ إلى تنبيه.

فمن ذلك مثلًا قولهُ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾ [آل عمران:٩٧]، هل يصح أن نقول إن مقام إبراهيم عطفُ بيان من آياتٌ بينات: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ﴾ هذا كلمةٌ عامة، ثُم بينها وخصصها بقوله: "مقامُ إبراهيم" بدل؟ نعم، لا إشكال في ذلك، لكن هل يصح أن يكون عطف بيان؟

لا يصح، لأننا قُلنا: إن عطف البيان كالنعت في الأحكام يجب أن يوافق

المتبوع في كل شيء: في الإعراب، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، وفي الإفراد والتثنية والجمع، ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ [البقرة:٩٩] جمع، و﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [البقرة:١٢٥] مُفرد، ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ نكرة، و﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ معرفة، فلا يجوز في ذلك أن يكون عطف بيان وإنما يكون بدلًا، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أو خبرًا لمبتدأ محذوف؛ يعني آياتٌ بينات هي مقام إبراهيم، أو آياتٌ بينات منها مقامُ إبراهيم، نعم.

والزمخشري أبو القاسم صاحب [الكشاف] أعرب مقام إبراهيم: عطف بيان؛ فأخذ ذلك عليه النحويون كابن هشام في [مُغني اللبيب]، ابن هشام في [مُغني اللبيب] وضع بابًا كاملًا عن الأشياء التي يدخُل منها الاعتراضُ على المُعرب منها:

- عدم التنبه إلى الشروط الخاصة ببعض أبواب النحو، وذكر أمثلةً على ذلك منها هذا المثال، أعربها عطف بيان ولم يتنبه إلى شرط عطف البيان من كونه تجبُ موافقته للمتبوع، طيب.

ونحو ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ في سورة النبأ: ﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ٣١ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا﴾ [النبأ:٣٢]، هل يصح أن نقول إن حدائق عطفُ بيان على مفازًا؟ الجواب: لا، لأن حدائق جمع ومفازًا مفرد، وحدائق: اسم ذات، الحديقة الحدائق اسم ذات، والمفاز: أي الفوز معنى مصدر وهذا أيضًا من عدم التوافق لابد أن يتوافق في كل شيء نعم.

طالب: (@١٤:٢٥:٠٠).

الشيخ: مفازًا: أي فوزًا، هذا مصدر مُفرد، فاز يفوز فوزًا مفازًا، نعم، فهذه تكملة لباب عطف البيان قبل أن ندخل في درسنا الجديد وهو الكلام على باب

عطف النسق.

(باب عطف النسق) مد ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ النفس في هذا الباب فعقدهُ في ستةٍ وعشرين بيتًا نبدأ الدرس -إن شاء الله تعالى- بقراءة ما نرجو أن نشرحه في هذا الدرس، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عَطْفُ النَّسَقِ

٥٤٠. تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ ... كَاخْصُصْ بِوُدٍ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ
٥٤١. فَالعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا ... حَتَّى أَمَ أو كَفِيك صِدْقٌ وَوَفَا
٥٤٢. وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَل وَلاَ ... لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤ لكِنْ طَلاَ
٥٤٣. فاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَو لاَحِقًا ... فِي الحُكْمِ أَو مُصَاحِبًا مُوَافِقًا
٥٤٤. وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ ... يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي
٥٤٥. وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ بِاتِّصَالِ ... وَثُمَّ لِلتَّرْتِيْبِ بِانْفِصَالِ
٥٤٦. وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ ... صِلَه عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

فهذه سبعةُ أبيات لعلنا نشرحُها في هذا الدرس -إن شاء الله تعالى-، **في البيت الأول**: ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعريف عطف النسق، **وفي البيتين الثاني والثالث**: قسم أحرف العطف من حيث تشريكُها في المعنى واللفظ.

ثم بعد ذلك **في أربعة عشر بيتًا** من البيت الرابع إلى البيت السابع عشر ذكر حروف العطف، ومعنى كل حرف، والأحكام التي يختصُ بها كلُ حرف.

وفي الأبيات الثمانية الأخيرة: أي من البيت الثامن عشر إلى البيت السادس والعشرين ذكر أحكام عطف النسق؛ فنستعينُ بالله ونبدأ مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيتًا بيتًا، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول الأبيات:

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ ... كَاخْصُصْ بِوُدٍ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

فعرف ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عطف النسق: بأنه التابعُ الذي يكون بينه وبين متبوعه حرفٌ من حروف النسق التي سيذكُرها فيما بعد والتابع الذي يكون بينه وبين متبوعه حرفٌ من حروف النسق، ثم مثَّل لذلك بقوله: «**اخْصُصْ بِوُدَ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ**»، «**اخْصُصْ بِوُدَ وَثَنَاءٍ**».

فثناءٌ: معطوف.

وود: معطوفٌ عليه.

والواو: حرف العطف.

إذًا أسلوب العطف يتكون من ثلاثة أركان:

-المعطوف عليه: وهو المتبوع.

-وحرفُ العطف.

-والمعطوف وهو التابع.

وسُمي عطف النسق عطف النسق؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب متساويان فكأنهما على نسقٍ واحد، ويُسمى أيضًا: العطف بالحرف، ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَالعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا   حَتَّى أَمَ أو كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ   وَلاَ لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤ لكِنْ طَلاَ

أحرف العطف كم؟ أحرف العطف تسعةُ أحرف، وقد قسمها ابنُ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين بحسب تشريكهما في المعنى واللفظ قسمين، قسمها بحسب ذلك قسمين:

- **القسمُ الأول**: أحرف العطف التي تُشركُ في المعنى واللفظ، أي تجعلُ

المعطوف مثل المعطوف عليه مُطلقًا، **مُطلقًا**: أي في المعنى واللفظ، **في المعنى**: أي معناه كمعنى المعطوف عليه، **واللفظ**: أي في الإعراب، وهي ستةُ أحرف: **(الواو، والفاء، وثُم، وأو، وحتى، وأم)**.

كقولك: **"جاء زيدٌ وعمروٌ"**، فعمروٌ المعطوف مثل زيدٍ المعطوف عليه في المعنى، في المعنى؛ ف"زيدٌ" فعل المجيء، و**"عمروٌ"** أيضًا مثلهُ فعل المجيء فهُما في المعنى سواء كلاهما فعل المجيء، ومثلهُ في اللفظ: أي في الإعراب؛ فهو مرفوعٌ وزيدٌ مرفوعٌ، ونحو: **"جاء زيدٌ فعمرٌ"**، **"جاء زيدٌ ثم عمرٌ"** كذلك.

وقولك: **"جاء زيدٌ أو عمروٌ"**، **"جاء زيدٌ أو عمروٌ"**، هنا أيضًا فيه تشريك في اللفظ والمعنى، في اللفظ واضح، وفي المعنى أنك نسبت الفعل إليهما على حدِ السواء، نسبت الفعل إليهما على حد السواء، **"جاء زيدٌ أو عمرٌ"**، وتقول: **"جاء الحُجاجُ حتى المُشاتُ"**، **"جاء الحُجاجُ حتى المُشاتُ"**:

حتى: هنا حرف جر كما سيأتي.

والمُشاةُ كالحُجاجُ: في اللفظ مرفوعان وفي المعنى كلاهما فعل المجيء.

وتقول: **"أزيدٌ حضر أم عمروُ"**: أم هنا حرفُ عطف، وقد شرَّكت بين زيدٍ وعمرٍ في تساوي الإسناد إليهما، فهي أيضًا تُشرك في اللفظ والمعنى، فهذه الأحرف الستة من أحرف العطف تُشركُ المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ والمعنى.

- **والقسم الثاني**: هي أحرف العطف التي تُشركُ في اللفظ دون المعنى، أي تجعلُ المعطوف كالمعطوف عليه في اللفظ: أي في الإعراب، طيب والمعنى؟ لا، لا تجعلهُ مثلهُ في المعنى بل تجعلهُ عكسهُ كما سيأتي وهي ثلاثةُ أحرف وهي: (لا، وبل، والحرفُ لكن) نحو: **"جاء زيدٌ لا عمروٌ"**.

جاء زيدٌ: فعل وفاعل.

لا: هنا حرفُ عطفٍ ونفيٍ.

عمروٌ: معطوفٌ على زيدٌ مرفوعٌ مثله.

فحرف العطف شرك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ في الإعراب، لكن والمعنى: لا، لم يجعلهُ مثلهُ في المعنى، فحرفُ العطف (لا) يُثبتُ المعنى لما قبله **"جاء زيدٌ"** وينفيهِ عما بعدهُ (لا) عمروٌ فشرك في اللفظ دون المعنى.

وتقول: **"لا تُكرم عمرًا بل زيدًا"**:

لا تُكرم: لا ناهية.

وتُكرم: فعل مُضارع مجزوم، والفاعل مستترٌ وجوبًا تقديرُه أنت.

عمرًا: مفعولٌ به منصوب "لا تُكرم عمرًا".

بل: حرفُ عطفٍ وإضرابٍ واستدراك.

بل زيدًا: زيدًا معطوفٌ على عمرًا منصوبٌ مثلهُ.

إذًا فالحرفُ (بل) شرك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ في الإعراب، وأما في المعنى فلم يجعله مثلهُ في المعنى بل جعلهُ عكسهُ في المعنى، فالحرفُ (بل) يُثبتُ المعنى، يُثبتُ الحُكم لما قبلهُ أو لما بعده؟ لما بعده، وينفيه عما قبله يعني عكس (لا).

وكذلك (لكن) تقول: **"لا تُكرم عمرًا لكن زيدًا"**، الكلامُ في ذلك كالكلام على (بل) إلا أن لكن حرفُ عطفٍ واستدراك؛ فهذا هو معنى قول ابن مالك في البيتين اللذين قرأناهما قال: «**فَالعَطْفُ مُطْلَقًا**» ماذا يعني بقوله: **"مُطلقًا"**؟ أي في اللفظ والمعنى، «**فَالعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ أو**» هذه ستةُ أحرف ذكرها وحذف حرف العطفِ من بينها، وأصل الكلام: «**فَالعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ، وثُمَّ، وفَاءٍ،**

وحَتَّى، وأَمَ، وأو»، ثم حذف حرف العطف، وحرف العطف يُحذفُ في ضرورة الشعر.

وقد يُحذفُ في النثر إذا قصدت التعداد، إذا قصدت أن تُعدد الشيء تعدادًا لا عطفًا؛ فلك أن تحذف حرف العطف كأن تقول: **"كُل تُفاحةً، برتقالةً، موزةً"** الآن أنت لا تُريد أن تعطف وإنما تُريدُ أن تُعدد وسيأتي الكلام على حذف حرف العطف إن شاء الله.

ثم قال: «**وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَل وَلاَ لَكِنْ**»، «**وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ**»: أي أتبعت في اللفظ دون المعنى «**بَل وَلاَ لَكِنْ**»: أي (بل، ولا، ولكن) ثم حذف حرف العطف قبل (لكن).

«**كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤ لكِنْ طَلاَ**»، مثل بقوله: «**لَمْ يَبْدُ امْرُؤ**»: أي لم يظهر رجلًا.

«لكِنْ طَلاَ»، والطلا: هو الصغير من ذوات الظلف، وأشهر ما يُطلق عليه على ولد الظبي، أو البقر الوحشي.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَو لاَحِقًا ... فِي الحُكْمِ أَو مُصَاحِبًا مُوَافِقًا
وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ ... يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي

الآن بدأ ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر أحرف العطف، سيذكُرها حرفًا حرفًا، ومع كُل حرف سيُبين معناه ويُبين الأحكام التي تختصُ به؛ فبدأ بالكلام على حرف العطف (الواو) لأن (الواو) هي أم حروف العطف، فهي أكثرُها استعمالًا في لغة العرب وأكثرُها تصرفًا وأحكامًا فذكر لنا في هذين البيتين معنى حرف العطف (الواو)، وذكر لنا حُكمًا من الأحكام التي تختصُ بها الواو.

أما المعنى معنى الواو فقال فيه:

فـاعْطِفْ بِـوَاوٍ سَـابِقًا أَو لاَحِقَـا   فِـي الحُكْـمِ أَو مُصَـاحِبًا مُوَافِقَـا

أي أن واو العطف معناها مُجردُ الجمع والتشريك، معناها مُطلقُ الجمع والتشريك دون دلالةٍ على الترتيب، ولذا يُعطفُ بها المُصاحب واللاحق والسابق، يُعطفُ بها المُصاحب كأن تقول: **"جاء زيدٌ وعمرٌ معه"**، جاءا معًا واستعملت الواو.

قال تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَـٰهُ وَأَصْحَـٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت:١٥]، إنجاؤهم كان معًا في وقتٍ واحد، أم أن إنجاءه كان قبل إنجاء أصحاب السفينة؟ معًا؛ إذًا ف(الواو) هنا استُعملت في عطف المُصاحب على المعطوف عليه، وعُطف بها اللاحق يعني الذي جاء بعدهُ في الترتيب في الزمن تقول: **"جاء زيدٌ وعمرٌ بعدهُ"**.

قال تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا لَهَا﴾ [الزلزلة١:٣]، هذه الأشياء مُترتبة: زلزلة الأرض، بعد ذلك إخراجُ الأرض أثقالها، وبعد ذلك يقول الإنسان: مالها؟ فالواو هنا استُعملت في العطف اللاحق على ما قبله.

قال تعالى: (@١٧:٤٤٠٠) ﴿ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾ [الحج:٧٧] فعطف اللاحق على ما قبله، ويُعطفُ بها السابق، يُعطفُ بها السابق تقول: **"جاء زيدٌ وعمرٌ قبله"** هناك مانع؟ لا مانع، معنى ذلك أن الواو تُستعمل في هذا المعنى ولا تُنافيه، **"جاء زيدٌ وعمرٌ قبله"**.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٣]، لفظ الجلالة فاعل يوحي، ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ﴾ الله ﴿إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾، فعطف على النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شيئًا قبلهُ أو شيئًا بعده؟ شيئًا قبله إذًا عطف السابق.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمِنكُمْ﴾، يُخاطب النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب:٧]، نعم عطف عليه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنبياء قبلهُ.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص:٧]عن أم موسى، ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ﴾، سنرد إليك موسى ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، طيب هل جُعل مرسلًا قبل الرد أم بعد الرد؟ جُعل مرسلًا قبل الرد أم بعد الرد؟ قبل الرد كيف؟ رده متى رده؟ ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، متى رجع إلى أُمه وأعترف بأنها أمُهُ وتبين الأمور وظهرت الحقائق؟ لأن الأول فقط هو عاد إليه لإرضاعه، نعم، طيب؛ وهذا أمرٌ كثير يعني الشواهد عليها كثيرة.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران:٤٣]، فعطف الركوع على السجود.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حكايةً عن الكُفار المُنكرين للبعث: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [المؤمنون:٣٧]، ﴿حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾، طيب أيُهما أسبق الآن؟ الموت أم الحياة؟ الحياة، وبعد ذلك يموتون، فإن قال قائل: طيب لماذا لا تكون الآية على ظاهرها؟ والمقصود يعني نموت ثم بعد ذلك نحيا للبعث، هم منكرون للبعث ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾، فما يصلُح هذا الأمر، نعم.

طيب هذه آيات وأما كلامُ العرب فكثيرٌ على ذلك، ومن ذلك قول حسان ابن ثابت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

بهاليلُ منهم جعفرٌ وابنُ أمه ... عليٌ ومنهم أحمدُ المُتخيرُ

يُثني على...يمدح المُسلمين المُهاجرين والأنصار، قال: «**البهاليلُ منهم جعفرٌ**»: جعفر بن أبي طالب «**وابن أمه عليٌّ**» عليٌّ هو ابن أم جعفر، فماذا يكون له؟ يكون أخاه ابن أمه، ابن أمه ابن أمك ماذا يكون لك؟! «**وابن أمه عليُ ومنهم أحمد المُتخيرُ**»، فعطف بالواو، فدل ذلك على (@٤٦:٤٨:٠٠) تم ترتيب، لا يتقدم جعفر على علي، ولا يتقدم عليٍ على النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فدل ذلك على أن الواو عند العرب لا تدلُ على الترتيب، طيب.

- وقال آخر: "**فملتُنا أننا مُسلمون على دين صديقنا والنبي**"، والواو ليست للترتيب.

-وقال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ انتبهوا سأتلوَا آيتين مُتشابهتين في ذكر الأقوام ومع ذلك جاء الترتيبُ مختلفًا من آيةٍ إلى أُخرى: قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَعَادٞ وَفِرۡعَوۡنُ ذُو ٱلۡأَوۡتَادِ ۝١٢ وَثَمُودُ وَقَوۡمُ لُوطٖ وَأَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَحۡزَابُ﴾ [ص:١٣].

وقال عَزَّ وَجَلَّ في الآية الأُخرى: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَأَصۡحَٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ ۝١٢ وَعَادٞ وَفِرۡعَوۡنُ وَإِخۡوَٰنُ لُوطٖ ۝١٣ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡأَيۡكَةِ وَقَوۡمُ تُبَّعٖ﴾ [ق١٤:١٢]،(@٠٧:٥٠:٠٠) الآيتين لكن واضح أن الترتيب ليس مقصودًا والواو لا تدُل عليه.

بخلاف أحرفِ العطف المُقتضية الترتيب، وهي (الفاء وثًم) فإنك لا تقول: "**جاء زيدٌ فعمرٌ قبله**"، ويأتي ولا تقول: "**جاء زيدٌ ثم عمرٌ قبله**" ما يأتي لأن الفاء وثُم يدلان على الترتيب، وقولك قبلهُ يُناقض هذه الدلالة فهذا جمعٌ بين متناقضين، أما (الواو) فهي لا تدلُ على الترتيب، وقولك: "جاء زيدٌ وعمرٌ قبله" لا مانع منه لعدم وجود التناقُض.

طيب وكذا لو قُلت: "**جاء زيدٌ وعمروٌ**"، لأنه لو كانت هناك قرينة أو دليل فلا شك أن الحُكم للدليل وللقرينة، كأن تقول: ومع قبله بعدهُ، طيب ولو لم تأتي

بقرينةٍ أو دليل؟ فقلت: **"جاء زيدٌ وعمروٌ"** من جاء من الضيوف يا ولدي؟ "جاء عمي محمد وخالي زيدٌ وعبد الله وجارنا"، عندما يقول هذا الكلام أيضًا لا دليل فيه، لا دلالة فيه ولا اقتضاء على الترتيب، قد يكونون على الترتيب، وقد يكون بعضهم قد جاء قبل بعض.

هذا من حيثُ الاقتضاءُ والدلالة الواجبة يعني (الواو) لا تقتضي ذلك اقتضاءً أي لا توجبهُ إيجابًا لا تدُل عليه دلالةً واجبة، وأما من حيثُ المُتبادرُ وكثرة الاستعمال في المُترتبات، فالأكثرُ والمُترتبُ فيها كما ذكر ابن مالكٍ في التسهيل أن تكون للمعية أي المُصاحبة في الأكثر، ثم للترتيب، ثم لعكس الترتيب قليلًا.

المُتبادر والأكثر في الاستعمال في المُترتبات في الأشياء التي بينها ترتيب، فالمُتبادر والأكثر في (الواو) أن تُستعمل وأن تكون للمُصاحبة والمعية، يعني أن يكون ما بعدها مُصاحبًا لما قبلها في الفعل، هذا مُتبادر منها وأكثر استعمالاتها، بعد ذلك أن تكون للاحق يعني دلت على الترتيب.

والاستعمال الثالث: أن تكون لعكس الترتيب؛ وهذا قليل ولكنه وارد وفصيح وبليغ ولا إشكال فيه.

يعني هذا الذي سمعناه من العرب والذي جاءنا في الكلام الفصيح من القرآن وغيره أكثر ما جاءت فيه (الواو):

- **للمُصاحبة والمعية.**
- **بعد ذلك من حيثُ الكثرة للترتيب.**
- **بعد ذلك لعكس الترتيب.**

وكل ذلك فصيحٌ ووارد ولا إشكال فيه، وهذا كثيرٌ جدًّا في الكلام، وكثيرٌ جدًّا في أحوال الناس، في العلوم وغير العلوم هذا الاستعمال، الاستعمال.

يعني مثلًا: الباب (باب الإيمان) مثلًا؛ إذا فُتح الباب نحن الآن بعد الصلاة وننتظر الإقامة وعندما حلت الإقامة فُتح الباب ماذا يتبادر لنا أنه الإمام، لكن قد يكون غير الإمام، قد يدخل يعني أحد وصاه الإمام أو أحد مثلًا من كبار الجماعة أو كذا ما في أي إشكال؛ فهذا معنى المُتبادر والأكثر.

وعكسُهُ واردٌ وفصيح: فإذا قُلنا مثلًا: "جاء زيدٌ وعمروٌ" وليس هناك دليلٌ أو قرينة فالأكثر أن (الواو) حينئذٍ تدُل على المعية والمُصاحبة، يعني أنهما أن زيدًا وعمرًا قد فعلا المجيء معًا، ويجوز أن يكون أحدهما قبل الآخر، وإذا قال قائل مررتُ بمكة والمدينة فإن لم يكن ثمة دليلٌ ولا قرينة فالأكثر والمُتبادر من كلامه أنه مر بمكة قبل المدينة.

ومن ذلك قولهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ **[الحديد:٢٦]**، (الواو) هنا للمعية أم للترتيب، أم لعكس الترتيب؟ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ هذا للترتيب وهذا كثير، فهذا بيانٌ للاستعمال ولما تقتضيه (الواو).

أما ما لا ترتيب فيه: هناك أشياء مُتعاطفة بالواو لكن ليس بينها ترتيب في الواقع، فهذه لا تكون الواو معها إلا لمُطلق الجمع والتشريك، ولا تدُخل في هذا الخلاف أصلًا، لا تدخُل في هذا الخلاف أصلًا إذا كانت (الواو) ليست داخلة على أشياء يُقصد بها الترتيب.

-الحديث مثلًا: «**الشمسُ القمر آيتان من آيات الله**» هنا لا يُتصور أصلًا في المعنى أن يكون هناك ترتيبٌ بينهما أو عدمُ ترتيبٌ بينهما؛ وإنما المُراد هو مُطلق الجمع والتشريك بين هذين المذكورين.

-ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾**[الرحمن:٦]**، يعني المُراد نسبة السجود إلى النجم والشجر، ولا يُقصد

هنا ترتيب أن أحدهما يسبقُ الآخر أو لا يسبق الآخر في السجود.

قلنا: **الأمور التي في المُترتبات التي بينها ترتيب**: إذا كان الحُكم قبل قليل (الواو) لا تقتضي الترتيب: يعني لا تدُل على دلالة واجبة، لكن الأكثر في الاستعمال أن تكون للمعية، ثم للترتيب، ثم عكس الترتيب.

أما الأشياء التي ليس بينها ترتيب: لا يُقصد في المعنى أنها تُرتب أو لا تُرتب فهذه لا تدخُل في الخلاف أصلًا يعني أن (الواو) قطعًا لمُطلق الجمع والتشريك.

-ومن ذلك مثلًا: «**لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى**»، الواو هنا ليس فيها أصلًا ترتيب، وإنما لمُجرد جمعها وتشريكها في الحُكم.

-وتقول: "**الكذبُ والغيبةُ والنميمةُ خصالٌ مذمومة**"، وهكذا.

وقد نص سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أن الواو لمُطلق الجمع والتشريك دون دلالةٍ على الترتيب في كتابه في ثلاثة عشر موضعًا، وكون (الواو) لمُطلق الجمع والتشريك ولا تقتضي الترتيب يعني لا تدُل عليه دلالةً واجبة هذا هو قول الجماهير، وهو قول جماهير النحويين هو قول البصريين، وأكثر الكوفيين، وعليه المُحققون من المُتأخرين، وهو قول جمهور الأصوليين والفقهاء بل نقل بعضُهم كأبي عليٍّ الفارسي اتفاق النحويين عليه.

وقال بعضُ الكوفيين: إن (الواو) تدلُ على الترتيب وتقتضيه، وهذا من الأقوال الضعيفة في النحو، الخلافات قد تكون قوية، وقد تكون متوسطة، وقد تكون ضعيفة فهذا من الأقوال الضعيفة في النحو؛ فلهذا في كُتب أصول النحو يُذكرُ هذا القول مثالًا على الأقوال النحوية الضعيفة.

والأدلة على ضعفه كثيرة منها:

- أن هناك من المُتعاطفات ب(الواو) ما لا ترتيب بينها أصلًا يعني لا يُقصد بينها الترتيب لكي نقول: هي للترتيب أم لغير الترتيب كما ذكرنا قبل قليل.

- ومن أدلة ضعف هذا القول: أنها لو كانت تدُل على الترتيب لما صح أن يُقال: **"جاء زيدٌ وعمروٌ قبله"** بل يكون هذا من التناقُض، وهو جائز.

- ومن الأدلة على ضعفه: أن هناك أدلةً كثيرةً جاءت من المسموع الفصيح، و(الواو) قد عطفت السابق على اللاحق وذكرنا عدة شواهد قبل قليل من القُرآن الكريم، ومن كلام العرب فلا نُعيدُ ذلك.

وروي أنه لما نزلت: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٥٨]، سأل الصحابةُ رسول الله ﷺ بأيهما نبدأ يا رسول الله؟ فسألوه مع كونهم من فصحاء العرب، الصحابة العرب، العرب من الصحابة لاشك أنهم من فُصحاء العرب، ويفهمون العربية، فلو كانت (الواو) تقتضي الترتيب لما سألوه؛ فعندما سألوه دل ذلك على أنها لا تقتضي الترتيب أي لا تدُل عليه دلالةً واجبة.

فهذا هو الكلام على معنى (الواو) ليبقى بعد ذلك الكلام على الحُكم الخاص الذي ذكرهُ ابن مالكٍ لحرف العطف (الواو) في قوله:

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي ... مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي

حرفُ العطف الواو: قلنا هو أم أحرف العطف وأكثرُها استعمالًا، وأكثرُها أحكامًا، ويختصُ بأحكامٍ كثيرة، ونكتفي بما اكتفى به ابن مالك من هذا الحُكم وهو أن (الواو) اختصت من بين حروف العطف بأنها تعطفُ على ما لا يُكتفى به، هو الحرفُ الوحيد الذي يُعطفُ به على ما لا يُكتفى به، كالأفعال التي تدلُ على المُشاركة وتكون من أكثر من طرف.

وكما يدلُ على البينية، البينية تكون بين شيئين كقولك: **"اختصم زيدٌ وعمروٌ"**.

اختصم زيدٌ: هذا فعلٌ وفاعل، ومع ذلك فالمعطوف عليه "زيدٌ" لا يُكتفى به فلابد من معطوفٍ عليه، فحينئذٍ لا يكون العاطف إلا (الواو) هذا من خصائص (الواو) اختصت بأن يُعطف بها على ما لا يُكتفى به.

-فلو قُلت: **"اختصم زيدٌ"** لم يجز.

-ولو قُلت: **"اختصم زيدٌ ثم عمروٌ"** أيضًا لم يجز.

-ومثلُ ذلك مثالُ ابن مالك **"اصطف هذا وابني"**.

-وقولك: **"تشارك زيدٌ وعمرو"**، و**"تقاتل المسلمون والكُفار"**.

ومن ذلك قول الشاعر:

تعاقـــب الليـــلُ والنهـــار والعمـــرُ ولـــى ولا إدكـــارُ

فهذا الذي... هذا الحُكم الذي ذكرهُ ابن مالك مما تختصُ به (الواو) والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن والثمانون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة المُباركة ليلة الإثنين السابع عشر من شهر جُمادى الأولى، من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائةٍ وألف في جامع الراجح بحي الجزيرة في مدينة الرياض لنعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن والثمانين من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله تعالى-، ولازال الكلام منذ الدرس الماضي على (عطف النسق).

وقد قرأنا الأبيات في الدرس الماضي وشرحنا منها ما تيسر، وتكلمنا على تعريف عطف النسق، وتكلمنا على تقسيم حروف العطف من حيثُ تشريكُها في المعنى واللفظ، ثم بدأ بعد ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر حروف العطف وبيان معانيها، وأحكامها؛ فبدأ بالكلام على (الواو) فذكر معناه وهو مُجرد التشريك.

وبقي الكلامُ على حُكمٍ خاصٍ من أحكامه، سنبدأُ الليلة-إن شاء الله تعالى- ببيانه، وفي أول الدرس كالمُعتاد سنقرأ من ألفية ابن مالك ما سنشرحُهُ-إن شاء الله تعالى-، فقال ابن مالك-عليه رحمة الله تعالى- في باب العطف بعد أن شرحنا البيت الأول، والثاني، والثالث، والرابع؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَــاعْطِفْ بِــوَاوٍ لاَحِقَــا أَوْ سَــابِقَا فِــي الحُكْــمِ أَوْ مُصَــاحِبًا مُوَافِقَــا

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي

وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ بِاتِّصَالِ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيْبِ بِانْفِصَالِ

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَه عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةْ

٥٤٧.بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍ وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ

٥٤٨.وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَو هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيِ مُغْنِيَهْ

٥٤٩.وَرُبَمَا حُذفتِ الهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

٥٥٠.وَبِانْقِطَاعِ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

فهذه الأبيات التي سنشرحُها إن شاء الله تعالى في أولها يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَحِقًا أَو سَابِقًا فِي الحُكْمِ أَو مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي

فبيَّن في البيت الأول معنى حرف العطف الواو وهو مُجرد التشريك، وشرحنا ذلك في الدرس الماضي، وذكرنا الخلاف في اقتضاء (واو) العطف الترتيب، وأن الصواب في ذلك أنها لا تقتضي الترتيب وذكرنا الأدلة على ذلك.

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثاني حُكمًا من أحكام (واو) العطف التي تختصُ بها دون سائر حروف العطف فقال:

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي

ف(الواو) من حروف العطف لها أحكامٌ تختصُ بها وهي أحكامٌ متعددة إلا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ اكتفى بحُكمٍ واحد من هذه الأحكام ذكرهُ في هذا البيت وهو أن حرف العطف (الواو) يُعطفُ به على ما لا يُكتفى به، هو الحرف الوحيد من حروف العطف الذي يُعطفُ به على ما لا يُكتفى به.

الذي لا يُكتفى به: كالأفعال التي لا تكون من طرفٍ واحد، وكالبينية، نحو: **"اختصم زيدٌ وعمروٌ"**، وإذا قلت: **"اختصم زيدٌ وعمروٌ"**، فإنما قبل (الواو) **"اختصم زيدٌ"** لا يكتفي المعنى به، لا يتمُ المعنى به؛ لأن هذا الفعل لا يكون إلا من طرفين فأكثر **"اختصم زيدٌ"** فإذا أردت أن تعطف على هذا الذي لا يُكتفى فإنك لا تعطفُ إلا بحرف العطف (الواو) فتقول: **"اختصم زيدٌ وعمرو"** فلو قُلت: **"اختصم زيدٌ"** فقط لما تم المعنى، ولو قلت: **"اختصم زيدٌ فعمروٌ"، أو "اختصم زيدٌ ثم عمروٌ"** أيضًا لم يصح ذلك.

ومثالهُ أيضًا في البينية أن تقول: **"جلستُ بين زيدٍ وعمرٍ"** فإنك لا تقول: **"جلستُ بين زيدٍ"** لا يتمُ المعنى بذلك فلابد أن تعطف؛ فإذا أردت أن تعطف على هذا الذي لا يُكتفى به أي لا يكتفي المعنى به ولا يتم فإنك تعطفُ ب(الواو) فتقول: **"جلستُ بين زيدٍ وعمرٍ"**، ومثالُ ذلك المثال الذي ذكره ابن مالك في البيت: "كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِي"، وتقول: **"تشارك زيدٌ وعمرو"**، وتقول: **"تقاتل المسلمون والكُفار"**، قال الشاعر:

تعاقـــب الليـــل والنهـــار ... والعمـــرُ ولـــى والإدكـــار

فهذه المواضع لا يجوز فيها أن تعطف بغير (الواو)؛ لأن هذا الحُكم خاصٌ ب(الواو)، ومن هذا تعرف ما يقولهُ أهل اللغة في بيت امرئ القيس في أول معلقته المشهورة إذ يقول:

قفا نبك من ذِكرى حبيبٍ ومنزل ... بسِقطِ اللِّوى بينَ الدَّخول فحَوْملِ.

فأتى ب(الفاء) فبعضُهم بعض أهل اللغة يقول: إن الصواب أن يأتي ب(الواو) والرواية ب(الواو)؛ ولكن المشهور أن الرواية ب(الفاء) **"بين الدخول فحومل"**، وأهل اللغة يقولون: المعنى في البيت ليس على بين الدخول وحومل: يعني أنه باقٍ بين الدخول وحومل، ولكن المعنى بين مواضع الدخول؛ فمواضع حومل.

الدخول: هذا مكان موضع، فيقول: أنه بقي بين هذه المواضع التي في الدخول ينتقل بينها، فالمواضع التي في حومل، يعني كان ينتقل في هذه المواضع التي في الدخول بعد ذلك انتقل إلى المواضع التي في حومل، هذا هو المعنى، نعم.

"قفا نبكي من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بين بسقط اللواء بين الدخول": يعني بين مواضع الدخول؛ ف**"مواضع حومل"**، وعلى ذلك فإن العطف هنا واقعٌ على ما يُستغنى به، لأن العاطف صار على مجموع بين مواضع الدخول، مجموع.

وأنت تقول: **"وقفتُ بين البيوت"**، فلا تحتاجُ إلى معطوف.

وتقول: **"جلستُ بين الناس"**، ولا تحتاجُ إلى معطوف؛ لأن كلمة الناس تدل على متعدد وكذلك البيوت ولا تحتاجُ إلى معطوف.

-وتقول: **"جلستُ بينكم"**.

-وقال تعالى: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ﴾ **[الحجرات:٩]**.

فإذا جعلت التقدير على الجمع بين مواضع الدخول اكتفى الكلام وصح، ولم يُحتاج إلى العطف؛ فإذا أردت أن تعطف بعد ذلك فتعطف كما تعطف على غيره، ب(الواو) أو ب(الفاء) أو ب(ثم) حسب المعنى الذي أردت، ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالفَـــاءُ لِلتَّرْتِيْـــبِ بِاتِّصَـــالِ	**وَثُـــمَّ لِلتَّرْتِيْـــبِ بِانْفِصَـــالِ**
وَاخْصُـصْ بِفَـاءٍ عَطْـفَ مَـا لَـيْسَ	**صِلَه عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةْ**

ذكر في هذين البيتين رَحِمَهُ ٱللَّهُ حرفين من أحرف العطف وهما (الفاء) و(ثم) إلا أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصل الكلام على (الفاء) بالكلام على (ثم)، ولو أنه قدم الشطر الثاني في البيت الأول على الشطر الأول لاجتمع الكلام على (الفاء)، يعني لو قال:**"وَثُمَّ لِلتَّرْتِيْبِ بِانْفِصَالِ"**، و **"وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ بِاتِّصَالِ"**، **"وَاخْصُصْ بِفَاءٍ"**، التاء لو

اتصل الكلام على (الفاء)، ولكنه فصل الكلام على (الفاء) بالكلام على (ثم)، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ بِاتِّصَالِ"**، فذكر أن الأصل في حرف العطف (الفاء) أنه يدُل شيئين:

-على الترتيب.

-وعلى اتصال المعطوف بالمعطوف به.

الترتيب: يعني أن المعطوف بعد المعطوف عليه.

والاتصال بينهما: أي ليس بينهُما فاصلٌ ولا مُهلة.

ثم قال: **"وَثُمَّ لِلتَّرْتِيْبِ بِانْفِصَالِ"**، وذكر أن الأصل في ثم أنه تدُل على شيئين:

-على الترتيب.

-وعلى انفصال المعطوف عن المعطوف عليه.

-على الترتيب: أي أن المعطوف بعد المعطوف عليه.

-والانفصال: أي أنه يوجدُ فاصلٌ ومُهلةٌ بين المعطوف والمعطوف عليه.

مثال ذلك أن تقول: **"جاء زيدٌ فعمروٌ"**: المعنى أنه **جاء زيد**، وبعدهُ مُباشرة عمرو من دون فاصل ولا مُهلة.

وإذا قُلت: **"جاء زيدٌ ثم عمروٌ"**: فالمعنى أنه **"جاء زيد"**، وبعد فاصلٌ ومُهلة من الوقت **"جاء عمرو"**؛ هذا هو الأصل في حرفي العطف: (الفاء) و(ثم)؛ إلا أنه يجب التنبيه على أمرٍ قد لا يخفى عليكم، وهو أن الفاصل والمُهلة بين المعطوف والمعطوف عليه تكون بحسب المعطوف والمعطوف عليه كلٌ بحسبه: أي أن الفاصل والمُهلة أمران نسبيان؛ أحيانًا قد تكون الساعة فاصلة، وأحيانًا تكون الساعة غير فاصلة، أحيانًا يكون الشهر فاصلًا، وأحيانًا يكون الشهر غير

فاصل.

وإذا قُلت مثلًا: **"مر شهر المُحرم فشهرُ صفر"**، تأتي بالفاء لعدم وجود الفاصل بين هذين الشهرين وإن كان المعطوف عليه ثلاثين يومًا، وتقول: مضت السنة الأولى فالثانية، فالثالثة، مع أن الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه سنةٌ كاملة.

وتقول: **"تزوج فلان فولد له"**، المعنى أنه ليس بين زواجه وبين أن يولد له إلا الفاصل المُعتاد، يعني قُرابة تسعة أشهر؛ فهذا الفاصل وإن كان طويلًا لا يُعدُ فاصلًا بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأنه الفاصل المُعتاد، فإن قُلت: **"تزوج فلان ثم ولد له"**؛ فإن الأصل في معنى هذا العبارة أن هناك فاصلًا ومُهلةً أكثر من المُعتاد بين زواجه والولادة له.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القصص:١٥]، فمعنى ذلك أنه قضى عليه بعد الوكز مُباشرة.

وقال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ﴾ [الحج:٦٣]، يُنزل الماء المطر، بعد ذلك تخضر الأرض: يعني يخرج الربيع والعُشب والخضرة، ما الفرق بين إنزال المطر وكون الأرض مُخضرةً بسبب ذلك؟ أيام، ومع ذلك جاء التعبير هُنا ب(الفاء) ﴿فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ﴾؛ لأن المعنى أنه لا يكون بين إنزال المطر واخضرار الأرض إلا الفاصل المُعتاد، نعم.

ويُمكن أن تقول: **"حرثنا الأرض، فزرعنا النخيل، فسقيناها، فبعناها"**، إذا لم يكن هناك فاصل بين هذه الأعمال إلا الفاصل المُعتاد، وتقول: **"حرثنا الأرض ثُم زرعنا النخيل، ثم بعناها"** إذا كان ثَم فاصلٌ ومُهلةٌ أكثر من المُعتاد بين هذه الأعمال.

وقد تقول: **"حرثنا الأرض، ثم زرعنا النخيل، فسقيناها فبعناها"**؛ فهناك فاصلٌ بين حرث الأرض والزراعة، وليس هناك فاصل بين سقيا النخيل، وزرعها وبيعها إلا الفاصل المُعتاد.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في كتابه الكريم: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس:١٧]، ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾: جملة، ﴿مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾: جملة أخرى، وهي أسلوب تعجب؛ فلهذا يستحسن بعضهم أن تقف على: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾، ثم تبدأ بالجُملة الثانية لكي يتبين معنى التعجُب؛ لأنك إذا وصلت الآية كاملة قد تذهب وتختفي مثلُ هذه المعاني، خاصةً عند الذين لا يتأملون وما أكثرهم الآن.

﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾ [عبس١٩:١٧]، فالتقدير بعد الخلق، ﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾ [عبس:٢٠]، أمور الحياة التي يُسر لها مُتباعدة، ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ﴾ [عبس:٢١]، نعم الموت في العادة بعيد عن الولادة، ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس:٢١] أما الإقبار فإنه يكون في العادة بعد الموت بغير فاصل، ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس٢٢:٢١]، هناك فاصل بين أن يُقبر الإنسان وبين النشر في العادة.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ﴿٥١﴾ لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [الواقعة٥١:٥٥]، العطف هنا جاء بالفاء؛ فعندما يتأمل الإنسان يعلم أن هناك نكتةً بلاغية في الإتيان بالفاء.

﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ﴿٥١﴾ لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾ [الواقعة:٥١-٥٢] من ماذا؟ ﴿مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾ وهذا الشجر الذي من زقوم طيب أو غير طيب؟ لا يكاد

يستسيغُه الإنسان، ومع ذلك لبيان شدة جوعهم وعطشهم؛ ما يفكرون أنهم يأكلون ولا ما يُفكرون يترددون، يصبرون، اصبر؛ لا، ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ من شدة جوعهم سيُبادرون إلى الآكل، ثم شُرب ﴿فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ أيضًا مع أنه ماء حميم يسقط منه جلود وجوههم، ومع ذلك من شدة عطشهم يُبادرون إلى ذلك من دون أي فاصل بين الأكل والشُرب، ﴿فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [الواقعة٥١:٥٥].

هذا كتاب الله عَزَّوَجَلَّ الذي أعجز العرب أن يأتوا بمثله؛ عندما تتأمل فيه تجد أن كل كلمة، وأن كل حرف، وأن كل جُملة، وأن كُل أسلوب ما جيء به إلا لغاية الفصاحة والبلاغة، والناس في ذلك يتفاوتون في تأملهم وتدبرهم، نسأل الله أن يرزقنا حُسن التدبر لكتابه العظيم.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون١٢:١٤]، تأمل في الآية، وفي حروف العطف التي جيء بها.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سورة المُدثر: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [المدثر١٨:١٩]، ففي الأولى أتى بالواو، ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ﴾ [المدثر١٨:٢٣]، قد لا يتبين لك وجه الإتيان بالحرف بسببٍ من الأسباب، فعند ذلك يُستحسن أن تعود إلى العلماء، وإلى الكُتب لتعرف هذه النُكت البلاغية التي جيء بها من أجلها.

قال بشار بن بُرد:

تحمـــل الظـــاعنون فـــادلجوا وَالْقَلْــبُ مِنّــي الْغَــدَاةَ مُخْــتَلِجُ.

فأتى بالفاء لأن الإدلاج يكون عادةً بعد أن يتحملُ.

فإن قيل بعد ذلك كُله أرأيت قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف:٤] ألا يُخالفُ ذلك لأن الإهلاك بعد مجيء البأس أم قبل مجيء البأس؟ يعني ما الأول السابق مجيء بأس الله أم الإهلاك؟ ما الذي يأتيهم أولًا؟ مجيء البأس، فإذا وقع بهم بأس الله وقع بعد ذلك الإهلاك؛ ومع ذلك فالآية تقول: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف:٤]، و(الفاء) كما قلنا: تدل على الترتيب، مع أن المجيء قبل الإهلاك لا بعده، الاعتراض واضح، واضح؟

يقول: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾، ما الذي وقع أولًا في الآية؟ الإهلاك، وهُلكوا وانتهوا ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾، يعني بعد أن أهلكوا وتم الأمر بعد ذلك جاء البأس هل هذا المعنى أم أن الذي وقع أن الله عَزَّوَجَلَّ أنزل بهؤلاء بأسه فأهلكوا، فما الذي وقع أولًا مجيء بأس الله أم الإهلاك؟ البأس أولًا؛ مع أن الآية تقول: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف:٤]، فجاءت ب(الفاء) وجعلت البأس بعد الإهلاك.

فالجواب على ذلك أن معنى الآية-والله أعلم-: كم من قريةٍ أردنا إهلاكها؛ فجاءها بأسُنا، يعني القرية التي نُريد إهلاكُها يجيئها بأسنا، أي قرية نريد إهلاكها ماذا يحدث؟ يجيئُها بأسُنا، أي قرية نريدُ إهلاكُها ماذا يحدث؟ يجيئها بأسُنا، وهذا أسلوبٌ عربيٌ فصيح وشائع في القرآن وفي كلام العرب.

قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ

﴿وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة:٦]، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾، إذا قمنا إلى الصلاة نغسل وجوهنا؟ إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم؛ فهذا المعنى معروف عند العرب.

فلهذا ذكر النحويون واللغويون كابن هشام في [مُغني اللبيب] في أخر [مُغني اللبيب] ذكر استعمالات الفعل، يقول: الفعل له عند العرب استعمالات، وهو فعل واحد مثل: ذهب أو قام أو جلس؛ يستعمل على أكثر من صورة(@١٧:٢٦:٠٠) فالمعنى الأول يُراد به وقوع الحدث، وقوع الفعل.

تقول: **"قُمت"** يعني فعلت القيام، وقد يُرادُ به إرادة الفعل كما في هذه الآيات، وقد يردُ بمعانٍ أخرى؛ فمن أراد أن يعرف هذه فليعد إلى [مُغني اللبيب] في أخره، في أخر باب من أبواب [مُغني اللبيب]، ومع ذلك فنختمُ الكلام على العطف ب(الفاء) و(ثم) بأن نقول: قد تأتي (ثم) في موضع الفاء قليلًا.

ومن ذلك قول الشاعر:

كهَزِّ الرُّديني تحت العَجاج ... جرَى في الأنابيبِ ثم اضطرَبْ

: أي جرى في الأنابيب فاضطرب، **الأنابيب**: الأنبوبة التي يُصنع منها الرماح ونحوها، كالقصب، كقصب السُكر، في أشياء معينة كقصب السُكر، وأنواع أخرى منها أيضًا يعني يُعمل منها الرماح ونحو ذلك، فإذا أمسكت بهذه الأنبوبة ثم هززتها، ما الذي يحدُث بعد الهز؟! الاضطراب، إذا هززت الأنبوب اضطرب، هل هناك فرق بين الهز والاضطراب؟ لا، لا.

يقول: **"كهز الرُديني"**: يعني الأنبوبة هذه، **"كهز الرُديني تحت العجاج، جرى في الأنابيب"**: أي الهز، **"جرى في الأنابيب ثم اضطرب"**، ف(ثم) هنا جاء بمعنى (الفاء)؛ لأنه لا فاصل بين الهز والاضطراب.

ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَه ... عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةْ

فذكر حُكمًا من الأحكام التي تختص بها (الفاء) العاطفة، أي أنه فعل مع (الفاء) ما فعل مع (الواو)، ف(الفاء) العاطفة تختصُ أيضًا بأحكام عن بقية حروف العطف، ذكر ابن مالك هنا حُكمًا واحدًا تختصُ به (الفاء) عن بقية حروف العطف، وهو: "أن الفاء يُعطف بها جُملةٌ لا يصلحُ أن تكون صلةً للموصول"، يجوز أن يُعطف بالفاء جُملةٌ لا يصح أن تقع صلةٌ للموصول.

لماذا لا يصح أن تقع صلةً للموصول؟ لأنه ليس فيها عائدٌ يعود على الاسم الموصول، يربطُها بالاسم الموصول؛ فقد سبق في الاسم الموصول أنه لابد له من صلة، وهذه الصلة لها شروط:

- من شروطها أن يكون فيها ضمير يعود على الاسم الموصول يسمونه العائد، تقول مثلًا: "جاء الذي أُحبهُ"، أين العائد؟ الهاء.

- ولا يصح أن تقول: "جاء الذي نجح مُحمدٌ"؛ لأن نجح مُحمدٌ ليس فيها ضمير يعود على الاسم الموصول يربطها بالاسم الموصول؛ هذه العبارة خطأ ما تجوز، فعلى ذلك يصحُ أن تقول: "الذي يهزمُ العدو هو البطل".

الاسم الموصول: الذي.

صلتُه: يهزم العدو.

هو البطل: **الخبر**.

نظر في الصلة "يهزمُ العدو" هل في هذه الصلة ضمير يعودُ إلى الاسم الموصول؟ نعم، وهو فاعل يهزم، أين فاعل يهزم؟ "هو" يعودُ إلى "الذي"؛ إذًا فيهزم العدو فيها صلة للموصول، نُريدُ أن نعطف على الصلة، اعطف على الصلة؛

ستقول: **"الذي يهزمُ العدو، وينشُر الخيرَ هو البطل"**، أين المعطوف؟ **"وينشر الخير"** هل ينشر الخير فيها عائد يعود إلى الموصول؟ نعم، وهو الفاعل، "وينشر هو" هنا في عائد ما في مُشكلة تريد تأتي ب(الواو) أو تأتي ب(الفاء)، أو تأتي ب(ثم) أو بغير ذلك-ما في مُشكلة هنا-.

لكن المُشكلة: عندما تقول مثلًا: **"الذي يهزمُ العدو فتأمن البلاد هو البطل"**، أين المعطوف؟ تأمن البلادُ، هل هذه الجُملة: "تأمنُ البلادُ فيها عائدٌ يعود إلى الاسم الموصول؟ لا، **تأمن**: فعل، **البلاد**: فاعل؛ ما فيها.

كيف تعطفها على الصلة؟ المعطوف لهُ حُكم المعطوف عليه، هنا قالوا: من خصائص (الفاء)، من خصائص (الفاء) العاطفة أنها تعطفُ ما لا يصلحُ أن يكون صلة على الصلة:

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَه ... عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةْ

يعني اعطف بها جُملة لا يصح أن تكون صلة على الصلة.

وتقول أيضًا: **"الذين ينشرون الرزيلة فيفسُد الشباب أعدائُنا"**، **"الذين ينشرون الرزيلة"**: العائد (واو) الجماعة، **"الذين ينشرون الرزيلة فيفسُد الشباب أعدائُنا"**، **"يفسدُ الشبابُ"** هذا ما فيها عائد لكن عُطفت بالفاء فصح ذلك.

تقول: **"المُسلمةُ هي التي تتمسكُ بحجابها فيخنسُ المفسدون"**، **"التي تتمسكُ بحجابها"**: العائد هي، **"تتمسكُ هي"**، **"تتمسكُ بحجابها فيخنسُ المفسدون"**؛ هذا ما فيها عاطف، ما فيها عائد، ففي مثل هذه الأمثلة لا يصحُ العطفُ إلا ب(الفاء)، لا يصحُ ب(الواو) مثلًا، فلا تقول: **"الذي يهزمُ العدو وتأمن البلاد هو البطل"**، لا يصحُ أن تقول: **"المُسلمة هي التي تتمسكُ بحجابها ويخنس المُفسدون"**، لا يصحُ ذلك إلا بال(الفاء) نعم.

والنحويون يُمثلون على هذه المسألة بمثالٍ مشهور رُبما تسمعونه أحيانًا وهو قولهم: **"الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ"**، طبعًا هذا مثال مصنوع لك أن تُمثل بما شئت كالأمثلة السابقة التي قولناها وكغيرها.

"الذي يطيرُ"، أين الصلة؟ "يطير": فيها رابط هو "الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ"، ما فيها رابط لكن عطفناها على الصلة لأن العطف صار ب(الفاء)، الذبابُ: الخبر؛ فهذا هو الحُكم الذي تختصُ به (الفاء).

ثُم ينتقلُ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى حرفٍ آخر من حروف العطف وهو (حتى) فيقول في ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلَ وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ

"بَعْضَا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلَ"، يقول: **"اعطف بحتى بعضًا على كلٍ"**، ولا يكون إلا غاية الذي تلا"؛ فذكر في هذا البيت العطف بحرف العطف (حتى) وأنه يُشترط للعطف بها ثلاثةُ شروط، ذكر شرطين وأهمل الثالث:

- أما الشرط الأول للعطف ب(حتى) فهو أن يكون المعطوفُ اسمًا ظاهرًا، نحترزُ بذلك عن ماذا يا إخوان؟ إذا قُلنا: أن يكون المعطوف اسمًا نحترز بذلك عن ما ليس اسم، وهو الجُملة، طيب **"اسمًا ظاهرًا"** ماذا نحترز بقولنا ظاهرًا؟ عن الضمير المُضمر، نعم.

كقولنا: **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهم"**:

أكرمنا الضيوف: فعلٌ، وفاعل، ومفعولٌ به.

حتى أطفالهم: **حتى**: حرفُ عطف، و**أطفالَ**: معطوفٌ على الضيوف منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، وهو مُضاف وهو مُضافٌ إليه.

وتقول: **"أكرمناهم حتى أطفالهم"**:

-ففي الجُملةُ الأولى: **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهم"**: عطفنا اسمًا ظاهرًا على اسمٍ ظاهر.

-وفي قولنا: **"أكرمناهم حتى أطفالهم"**: عطفنا اسمًا ظاهرًا على اسمٍ مُضمر؛ فالشرط أن يكون المعطوف اسمًا ظاهرًا، وأما المعطوفُ عليه فلا يكونُ إلا اسمًا ظاهرًا أو مُضمرًا.

ومن ذلك قول الشاعر:

قهرناكُمُ حتى الكُماة   فإنكم لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرا

يقول: **"قهرناكُمُ"**: فعل وفاعل، ومفعولٌ به:

قهر: فعل، **نا**: فاعل، كم: مفعولٌ به، **"قهرناكُمُ"**.

حتى الكُماة: حتى: حرف عطف، **الكُماة**: معطوفٌ، معطوفٌ على ماذا؟ على الضمير (**كُم**).

فإنكم لتخشوننا حتى بنينا: تخشوننا، تخشون الفعل تخشون، أين الفاعل؟ **(واو) الجماعة**، والمفعول به: **(نا)** تخشوننا.

حتى بنينا: حتى: حرف عطف، **وبنينا**: عبارة عن كلمتين: **بنين**: المُلحقة بجمع المُذكر السالم، مُضافة إلى (نا)، **بنينا**، والإضافة ستحذف نون الجمع: **بنين**، ستحذف النون، كما تقول: "مسلمون، مسلموا العالم"، احذف النون من بنين وأضفها إلى (نا)، ستقول: بنيٍ، بنينا، إذًا بنينا معطوفٌ على (نا) في تخشوننا، منصوب وعلامة نصبه (الياء) نعم.

هذا الشرط الأول للمعطوف ب(حتى) أن يكون اسمًا ظاهرًا، لا، المعطوف لا يكون إلا اسمًا ظاهرًا بخلاف المعطوف عليه، المعطوف عليه الأول، المعطوف عليه يكون اسمًا ظاهرًا ومُضمرًا، لكن المعطوف الذي تعطفه (حتى)

الذي يقع بعد (حتى) لا يكون إلا اسمًا ظاهرًا.

- **الشرطُ الثاني**: أن يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه، وهذا نص عليه ابن مالك في قوله: **"بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلِّ"**: أي **"اعطف بحتى بعضًا على كلٍ"**؛ لابد أن يكون المعطوف ما بعد (حتى) بعضًا من المعطوف عليه، بعضًا منه، جزءً منه، فردًا منه.

نحو: **"قدم الحُجاجُ حتى المُشاة"**:

قدِمَ الحُجاجُ: فعلٌ وفاعلٌ.

حتى: حرف عطف.

المُشاةُ: معطوفٌ على الحُجاج مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

نسينا أن نقول: أن حتى العاطفة ما معناها؟ (حتى) العاطفة: تدلُ على الغاية لكن معناها (واو) العطف، معناها (الواو) في العطف، معناها (الواو) لكن من شروطها أن تكون غايةً، فقولك: **"قدم الحُجاج حتى المُشاة"**: يعني قدم والمُشاة، مع أن المُشاة جزءٌ من الحُجاج لا بأس بذلك.

وتقول: **"أكلتُ السمكة حتى رأسها"**:

أكلتُ السمكةَ: فعلٌ وفاعل ومفعولٌ به.

حتى رأسها: **حتى**: حرف عطف، **ورأسها**: معطوفٌ على السمكة منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- **الشرط الثالث للمعطوف بحتى**: أن يكون المعطوف غايةً لما قبله، غاية: يعني يُبين غايته، وهذه الغاية قد تكون غايةً في العلو، وقد تكون غايةً في الدنو، وقد تكون غايةً مُطلقة.

- **قد تكون غاية في العلو**، نحو: **"مات الناسُ حتى الأنبياءُ"**، **حتى**: حرف عطف، **والأنبياءُ**: معطوف على الناس مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والغاية هنا في العلو ولا في الدنو؟ في العلو.

وتقول: **"غلبه الناس حتى الضُعفاءُ"**، أو **"غلبه الناسُ حتى الصبيانُ"**: هنا غاية في الدنو.

والمثال السابق: **"قدمَ الحُجاجُ حتى المُشاةُ"**، هذه غايةً في العلو أو في الدنو؟ هذه في الدنو، يعني لاشك أن الحاج الراكب سيصل قبل الماشي، فإذا كان الحُجاجُ المشاة وصلوا، فمعنى ذلك أن غيرهم قد وصل؛ فهم أخر الحُجاج، خلاص أضعف الحُجاج هم المُشاة نعم.

-**وقد تكون غايةً مُطلقة**: لمجرد بيان الغاية، نحو: **"أكلتُ السمكة حتى رأسها"**، وتقول: **"حرثتُ المزرعة حتى أخرها"**؛ ليس هذا بيان لعلو ولا لدنو هذا مُجرد غاية، طيب هذا هو الكلام عن العطف ب(حتى).

أنبه على أمر أو أمرين أو ثلاثة في العطفِ ب(حتى) فنقول: (حتى) هذه الكلمة (حتى) تأتي على ثلاثة أوجه عند البصريين، وتأتي على ثلاثة أوجهٍ عند الكوفيين، كيف ذلك؟

○ **أولًا: تأتي (حتى) حرف جر**: كما سبق ذلك في حروف الجر، ولا يكون ما بعدها إلا اسمًا، لا يكون ما بعدها جُملة حينئذٍ إذا كانت حرف جر:

كقولك: **"انتظرتك حتى المساء"**.

وكقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر:٥]، ف(حتى) تأتي حرف جر باتفاق، وهي تجُر حينئذٍ اسمًا؛ لأن حروف الجر لا تجُر إلا الأسماء.

○ **ثانيًا: وتأتي (حتى) حرف ابتداءٍ**: حرف ابتداء يعني حرف استئناف، ويقعُ

بعدها حينئذٍ الجُملة، والجُملةُ الأسمية والجُملةُ الفعلية:

تقول: **"وعظتُ الناس حتى بكى مُحمدٌ"**، ما الذي وقع بعد حتى مُفرد أم جُملة؟ جُملة؛ إذًا ف(حتى) هنا ابتدائية.

وتقول: **"وعظتُ الناس حتى مُحمدٌ بكى"**، ما الذي وقع بعد (حتى)؟ جملةٌ اسمية، ف(حتى) هنا ابتدائية، ليست حرف جر، ومن ذلك كما سيأتي في الكلام على إعراب الفعل المُضارع في أخر الألفية في آخر قسم في النحو في الألفية.

إذا قُلت مثلًا: **"دعوتُ محمدًا بالأمس حتى أكرمه"** فإن (حتى) لا يجبُ النصب بعدها إلا إذا كانت في المُستقبل.

كأن تقول: **"سآتيك حتى أكرمك"**.

مثلًا: **"سأذهبُ إلى المدرسة حتى أتعلمَ"** إذا كانت في المُستقبل يجب فيها النصب، وإذا كانت في الحال، إذا كان زمانُها الحال يجب فيها، فيجب فيما بعدها الرفع فتكون حرف ابتداء، وبعدها جُملة فعلية مبدوءة بفعل مُضارع مرفوع.

كأن تقول: **"أنا جلستُ أمامكم الآن حتى أشرح النحو"**، ما زمان الفعل حينئذٍ؟ الحال يجبُ فيه الرفع، و(حتى) حرف ابتداء، فإن كان الزمن في الماضي –زمان الفعل الواقع بعد حتى في الماضي- جاز لك فيه النصب والرفع؛ على اعتبارين.

فلهذا قرأ في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ﴾ [البقرة:٢١٤]، ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾ بالضم، ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ﴾، قراءتان سبعيتان، لأن الزمن هُنا زمن الفعل ويقُص قصة الأحزاب، و ﴿وَزُلْزِلُوا۟﴾ [البقرة:٢١٤] **زلزلوا**: فعل ماضي.

﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ﴾ [البقرة:٢١٤]، فهو يحكي شيئًا ماضيًا ولكنه حكاه بفعل مُضارع، فحينئذٍ يصح لك النصب على اعتبار، والرفع على اعتبار؛ وسيأتي بيان ذلك-إن شاء الله تعالى- في نصب الفعل المُضارع.

فإذا رفعت ما بعد (حتى) فإن (حتى) حينئذٍ ماذا تكون؟ تكونُ حرف ابتداء وما بعدها جُملة؛ فهذان الوجهان مُتفقٌ عليهما بين البصريين والكوفيين، وجهان استعمالان ل(حتى).

○ **ثالثًا: وتأتي (حتى) حرف عطفٍ:** ولا يكون ما بعدها إلا اسمٌ ظاهر دون الجُملة كما سبق هنا قبل قليل، وقد أنكر الكوفيون مجيء (حتى) حرف عطف، الكوفيون هم الذين أنكروا ذلك؛ قالوا (حتى) لا تأتي حرف عطف، والذين أثبتوه هم البصريون، ويدُل لهم السماع، كقول الشاعر:

قهرنــاكم حتّــى الكمــاة فــأنتم   لتخشــوننا حتــى بنينــا الأصــاغرا

أنظر بالنصب، إذًا ماذا نقول؟ **"حتى الكُماة"** لا يُمكن أن نقول: أن (حتى) حرف جر؛ لأن ما بعدها منصوب: **"حتى بنينا الأصاغرا"** ما بعدها منصوب؛ فهذا دليل على أن (حتى) تأتي حرف عطف، الكوفيون يخرجون مثل ذلك على تقدير عامل، يُقدرون عاملًا فعلًا.

يقول: **"قهرناكُمُ حتى الكُماة"**: أي قهرناكُمُ حتى قهرنا الكُماة، **"تخشوننا حتى تخشون بنينا الأصاغرا"**؛ فيقدرون على مثل ذلك؛ لكي يُعيدوا حتى إلى حتى التي يقع بعدها جُملة، وهي الأسلوب الثاني.

○ **الوجه الرابع ل(حتى): أن تكون (حتى) حرف نصبٍ للمُضارع**، كقولك: "جئتكَ حتى أدرس العلمَ"، **"جئتك حتى أدرس"**: هذا الوجه الرابع، وثلاثة عند الكوفيين:

- **الأول**: حرف جر مُتفق عليه.

- **والثاني**: حرف ابتداء، مُتفق عليه.

- البصريون: أثبتوا (حتى) حرفَ عطف؛ **هذه ثلاثة** عند البصريين، ولكن حرف العطف أنكره الكوفيون.

- **الثالث** عند الكوفيين وهو الرابع في العد العام: أن تكون (حتى) حرف...

طالب: (@٠٠:٥٢:٠٦).

الشيخ: هذا الوجه الرابع ل(حتى)، لكن الوجه الثالث مُختلف فيه، والوجه الرابع: مُختلف فيه؛ فأثبت هؤلاء الثالث، وأثبت هؤلاء الرابع فصار مجموع ما أثبته البصريون ثلاثة، ومجموع ما اثبتهُ الكوفيون ثلاثة.

ف(حتى) الناصبة للمُضارع كقولنا: **"جئتك حتى أدرس العلم"** هذا كثير جدًا؛ أسلوب مُطرد في العربية.

وقد **أثبت الكوفيون هذا الوجه**؛ قالوا: إن (حتى) إذا نُصب المُضارع بعدها فإنه منصوبٌ بها، ب(حتى)؛ فيعدون (حتى) من نواصب الفعل المُضارع.

وأنكر ذلك البصريون، وقالوا: إن (حتى) لا تأتي حرف نصبٍ للمُضارع؛ فإذا انتصب المُضارعُ بعدها كما في هذا المثال قالوا: إن المُضارع منصوبٌ ب(أن) مُقدرة، محذوفة مُضمرة، فيكون الأسلوب حينئذٍ متكونً من (حتى) وبعدها (أن) لكنها مُضمرة أي محذوفة، وبعد ذلك الفعل المُضارع المنصوب ب(أن) المحذوفة، وعليه فتكون (حتى) حرف جر، تكون (حتى) حرف جر، ومجيء (حتى) حرف جر هذا مُتفقٌ عليه.

- و(حتى) إذا كانت حرف جر فهي لا تجرُ إلا الاسم؛ لأن حروف الجر

خاصةٌ بالأسماء، والذي وقع بعدها حينئذٍ اسمٌ ولكنه اسمٌ مؤول، الاسم المؤول: هو الاسم الذي يتكون من حرفًا مصدريًّ وفعل، والاسم المؤول في أحكامه كالاسم الصريح، الاسم المؤول كالاسم الصريح؛ **هذه الملحوظةُ الأولى**.

▪ **الملحوظةُ الثانية** في الكلام على العطف بـ(حتى): أن يُقال إن العطف بـ(حتى) لم يرد في القرآن الكريم، وإنما جاء في القرآن الكريم:

- (حتى) الجارَّة.
- و(حتى) الابتدائية.

-و(حتى) التي ينتصبُ المُضارعُ بعدها، نقول: (حتى) التي ينتصبُ المُضارعُ بعدها، هذا مُتفقٌ عليه، (حتى) التي ينتصبُ المُضارعُ بعدها، أما الخلاف: فبماذا ينتصب؟ هل ينتصب بـ(حتى) نفسها، أم ينتصب بـ(أن) مُضمرة؟!

▪ **الملحوظةُ الأخيرة** على الكلام على (حتى) العاطفة أن يُقال: إن كل (حتى) عاطفة يجوز فيها أن تكون (حتى) الجارة، ويجوز في كثيرٍ من أمثلتها أن تكون (حتى) الابتدائية:

ففي مثل قولك مثلًا: **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهم"**:

- يجوز لك في (حتى) أن تكون حرف عطف؛ لأن الشروط متوافرة؛ فتجعل ما بعدها معطوفًا، فتقول: **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهَم"**.

- ويجوز لك أن تجعل (حتى) حرف جر؛ فتقول: **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهِم"**.

- ويجوز أن تجعل (حتى) حرف ابتداء، فإذا جعلتها حرف ابتداء فلابُد أن يكون ما بعدها جُملة؛ فلابُد أن تُكمل: **"أطفالهُم"** بما يجعلُها جُملةً إسمية،

فتقول: **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهُم"**، أي حتى أطفالهُم مُكرمون، فحذفت الخبر لدلالة الفعل عليه؛ ففي مثل هذا الأسلوب تطردُ هذه الأوجه من حيثُ الجوازُ النحوي.

-أما من حيثُ الأفضل والأكثر في الاستعمال، الأكثر في الاستعمال للعرب في مثل ذلك أن تجعل (حتى) حرف جر؛ هذا هو الأكثر في الاستعمال، **"أكرمنا الضيوف حتى أطفالهم"**، ومثلُ ذلك أن تقول: **"أكلتُ السمكةَ حتى رأسهاَ"**.

-لك أن تجعل (حتى) حرف عطف فتقول: **"أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها"**.

ويجوز أن تجعل (حتى) حرف جر فتقول: **"أكلتُ السمكة حتى رأسِها"**.

-ويجوز أن تجعل (حتى) حرف ابتداء؛ فماذا تقول؟ **"أكلتُ السمكةَ حتى رأسُها"**، **ورأسُها**: مُبتدأ، والخبر محذوف تقديرُهُ: **"أكلتُ السمكة حتى رأسُها مأكولٌ"**، بدلالة الفعل المذكور، والكثر في الاستعمال أن تجعل (حتى) حرف جر؛ هذا الأكثر في الاستعمال، أما المعنى يختلف في خلافات دقيقة في المعاني.

لا نتوسع في ذلك ولكني سأقتصرُ على فرقٍ واحد وهو أن (حتى) العاطفة لابد أن يكون ما بعدها بعضًا مما قبلها؛ لكي يصح الكلام، تقول: **"مات الناسُ حتى الأنبياء"**، والأنبياء من الناس، **"وأكلتُ السمكةَ حتى رأسُها"**، الرأس من السمكة؛ ماشي مقبول.

وأما (حتى) الجارة فإن ما بعدها المجرور الغاية يجوز أن تكون مما قبلها، ويجوز أن لا تكون مما قبلها كما ذكرنا ذلك في الكلام على حروف الجر، عندما تكلمنا على حروف الجر الدالةِ على الغاية، كـ(إلى) و(حتى)، ما حُكم الغاية الواقعة بعد (إلى)؟ هل هي من...هل الغاية من المُغيا، أم ليست من المُغيا؟ فيصح أن تكون كذا، ويصح أن تكون من الغاية، ويصح أن لا تكون من الغاية.

فيصح أن تقول مثلًا: **"زرعتُ النخيل حتى النخلةِ العاشرة"**.

ويصح أن تقول: **"زرعتُ النخيل حتى الساقِ"**؛ فقولك: **"زرعتُ النخيل حتى الساقِ"** ليس لك في (حتى) إلا أن تجعلها حرف جر؛ لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها، الساق ليس من النخيل، فليس لك إلا أن تجعلها حرف عطف.

أما إذا قُلت: **"زرعتُ النخل حتى النخلة العاشرة"**، فيصح أن تجعل (حتى) حرف جر؛ لأن الغاية تكون من جنس ما قبلها، ويجوز أن تجعلها حرف عطف، يجوز الوجهان، فما بعد (حتى) العاطفة هو من المعطوف عليه قولًا واحدًا، وأما ما بعد (حتى) الجارة فهو كما بعد (إلى) الجارة فيه خلاف، هل الغاية تدخل أو لا تدخل؟

وعرفنا الكلام وتوسعنا فيه؛ الكلام على حروف الجر وخُلاصتُه:

- إن كان دليلٌ أو قرينةٌ فلابد من الأخذ بها إن دل دليل أو قرينة على أنه مما قبله أو ليس مما قبلهُ يجب الأخذ به.

- فإن لم يكن دليلٌ ولا قرينة على ذلك فإن الأصل: أن الغاية تكون من المُغيا إن كانت من جنسها؛ وإن لم تكن من جنسه فليست منهُ هذا الأصل.

فإذا قُلت مثلًا: في (إلى) أو في (حتى) **"بعتُ المزرعة"**، أو تقول: **"بعتُك هذا النخل إلى النخلةُ العاشرة"**، ولم تنُصُ على شيء، على أن النخلة العاشرة أو غير داخلة في المبيع، فالنخلة العاشرة على ذلك تدخُل أو لا تدخل في المبيع؟ تدخُل؛ لأن النخلة العاشرة من جنس النخيل.

يا أخي إذا قُلت: **"بعتُك النخل إلى الساق الثاني"**؛ فالساق الثاني يدخُل في المبيع أو لا يدخل في المبيع؟ لا يدخُل في المبيع لأن الساق ليس من جنس النخيل؛ هذا ما يتعلق بالكلام على العطف ب(حتى)، يبقى الكلام على العطف

ب(أم).

العطفُ ب(أم) قال فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَو هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيِ مُغْنِيَهْ
وَرُبَّمَا حُذفت الهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ
وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

(أم) تأتي على نوعين:

-**الأولى**: (أم) المُتصلة.

-**والثانية**: (أم) المُنقطعة، والتسميةُ تعود إلى المعنى.

- **ونبدأُ بالأولى: وهي (أم) المُتصلة**: من حروف العطف، وهي التي يكون ما بعدها مُشاركًا لما قبلها في الحُكم، الذي بعدها يكون مُشاركًا لما قبلها في الحُكم؛ لأنها من حروف العطف، ويُشرطُ حينئذٍ أن تُسبقَ بهمزة تسوية أو بهمزة استفهام، (لأم) المُتصلة متى تكون مُتصلةً؟ إذا سُبقت بهمزة تسوية أو بهمزة استفهام.

ف(أم) المُتصلة المسبوقةُ بهمزة تسوية كقولك: **"سواءٌ عندي أقمت أم قعدت"**: يسمونها همزة تسوية، **"سواءٌ عندي أقمت أم قعدت"**، هذه (أم)، (أم) هذه حرف عطف، وهي (أم) المُتصلة، لماذا قُلنا: إنها مُتصلة؟ من حيثُ المعنى واللفظ، من حيثُ اللفظ لأنها مسبوقة بهمزة التسوية: **"سواءٌ عليَّ (أ)**-هذه الهمزة همزة التسوية- **أقمت أم قعدت"** هنا ليست همزة استفهام؛ الكلام لا يقوم على استفهام وإنما على إخبار.

تقول: **"سواءٌ عليَّ أم قمت أم قعدت"**، **"سواءٌ عليَّ أذهبت أم لم تذهب"**، ما هنا ليس استفهام، هُنا إخبار تسوية، كأنك تقول: **"سواءٌ عندي قيامُك وقعودك"**، تسوية.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم:٢١]، هذه (أم) التي وقعت بعد همزة التسوية، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم:٢١]، أي يستوي جزعُنا وصبرُنا.

وقال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون:٦]، أي سواءٌ عليهم استغفارُك، وعدم استغفارِك، و(أم) في هذه الآية مسبوقةٌ بهمزة التسوية، فأين همزةُ التسوية؟ ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾، أين همزة التسوية في هذه الآية؟

﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾، هي التي قبل الفعل: **"استغفرتَ"** الفعل ما الفعل؟ الفعل وحدهُ دون الهمزة، دون همزةُ التسوية **"استغفر"**، بهمزة وصل، وهمزة الوصل مكسورة، **"استغفر"**، تقول: **"اِستَغفر مُحمد"** أو **"أستغفر مُحمد"**؟ **"اِستغفر مُحمد"**، فإذا دخلت همزة القطع فإن همزة الوصل ستسقُط؛ لأن همزة الوصل تسقُط في درج الكلام: في وسط الكلام، وهمزة التسوية مفتوحة أو مكسورة؟ مفتوحة، وقال: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾، همزة التسوية موجودة، نعم.

وقال تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، أي سواءٌ عليهم إنذارُهم أو إنذارُك إياهم وعدمُ إنذارك.

وقال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾.

وقال مالكُ بن نويرة:

ولست أبالي بعد فقدي مالكًا ... أموتي ناءٍ أم هو الآن واقع

وقال زهير بن أبي سُلمة المُزني:

وما أدري ولستُ أخال أدري أقومٌ آل حصنٍ أم نساءُ؟

فهذه المسبوقةُ بهمزة التسوية، إذا جاءت (أم) مسبوقةً بهمزة التسوية فهي مُتصلة، حرف عطف؛ لأنه عطفت ما بعدها على ما قبلها، **"سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت"**، عطفت قعدت على قُمت.

○ **وأما (أم) المُتصلة المسبوقةُ بهمزة الاستفهام** وهي التي يُريدها ابن مالك بقوله: **"عَنْ لَفْظِ أَيٍ مُغْنِيَهْ"**؛ لأن (أم) وهمزة الاستفهام بمعنى (أي) كما سيأتي، كقولك: **"أزيدٌ قام أم قعد"**، **"أقام زيدٌ أم قعد"**، **"أزيدٌ قام أم عمروٌ"** (أم) هذه مُتصلة، وهي حرف عطف لأنها مسبوقة بهمزة استفهام، والمعنى: ما معنى قولك: **"أزيدٌ قام أم قعد"**؟ المعنى: أيُهما قام؟ إذًا فهي مُغنيةٌ عن لفظ (أي) يعني بمعنى لفظ (أي).

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾ **[النازعات:٢٧]**.

﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾: استفهام.

﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ (أم) حرف عطف، و"السماء": معطوف، معطوف على ماذا؟ على الضمير أنتم، ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾، ثم استأنف الكلام فقال: ﴿بَنَىٰهَا﴾ إلى آخره، والمعنى: **"أيكم أشدُ خلقًا"** المعنى على (أي)، **"أيكم أشدُ خلقًا"**، فالسماءُ معطوفٌ على الضمير أنتم، والمعنى ينتهي عند السماء، ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾، هنا ينتهي المعنى، ثم استأنف فقال: ﴿بَنَىٰهَا﴾.

إذًا فالسماءُ: اسمٌ معطوفٌ على أنتم وبها ينتهي المعنى، وقولهُ: ﴿بَنَىٰهَا﴾ استئناف؛ فلهذا يستحسنُ بعضهم الوقف على لفظ السماء ليتبين هذا المعنى، ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا﴾ **[النازعات٢٨:٢٧]**، إلى آخره.

وهذا قلنا قبل قليل: يعني من الوقوف التي تُبينُ المعنى؛ لأنك إذا وصلت الآية لا ينتبه إليها من لا يتدبر الآيات.

ومن ذلك قولهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٩]، فـ(أم) هنا حرف عطف، عطفت بعيد على قريب؛ لأنها مسبوقةٌ بهمزة استفهام.

وقال زيدُ ين حمل العدوي:

زارت رقية شعثا بعد ما هجعوا لدى نواحل في أرساغها الخدم
فقمت للطيف مرتاعا فأرقني أهي سرت أم عادني حلم

والشاهد في قوله: **"أهي سرت أم عادني حُلمُ"** (أم) هنا أم مُتصلة؛ لأنها مسبوقة بهمزة استفهام؛ فعطفت **"حُلم"** على ما قبله، فعطفت قولهُ: **"عادني حُلم"** على قوله: **"سرت"**.

وبيَّن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (أم) المُتصلة هذه بقوله: **"وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ"**، متى؟ **"إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ، أَو هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيَ مُغْنِيَهْ"**، **"وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ"**: إذًا متى تكون (أم) عاطفة؟ إذا كانت مُتصلة، ومتى تكون مُتصلة؟

إذا كانت مثل همزة التسوية أو همزة الاستفهام؛ لأنه سيأتي أن (أم) المُنقطعة في الحقيقة ليست من حروف العطف، وإنما تُذكرُ هنا لبيان الفرق بينها وبين (أم) المُتصلة، و(أم) المنقطعة كما سيأتي كثيرةٌ جدًّا في القرآن الكريم وسنُركزُ عليها ونُكثر من التمثيل لها؛ لأنها من أهم ما يجب أن يُتقنهُ المُفسر، وطالب العلم الشرعي لكثرة ورودها في القرآن ولعلاقتها الكبيرة ببيان المعاني.

ثم قال ابن مالك بعد الكلام على (أم) المَتصلة:

وَرُبَمَا حُذفت الهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

نحن ذكرنا في البيت السابق أن (أم) المُتصلة هي التي تُسبق بهمزة استفهام أو بهمزة تسوية، سواءٌ كانتا (همزة التسوية، وهمزة الاستفهام) ظاهرتين في الكلام كالأمثلة السابقة التي ذكرناها من قبل أو كانتا محذوفتين، يعني موجودتان في الكلام ولكنهما محذوفتان.

ومثال ذلك في همزة التسوية قولك: **"سواءٌ قمت أم قعدت"**: أي **"سواءٌ أقمت"** ثم حذفت الهمزة، ف(أم) هُنا مُتصلة؛ لأنها مسبوقة بهمزة تسويةٍ محذوفة.

ومن ذلك قراءةٌ شاذة للزُهري: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [يس:١٠]، وقراءةٌ لأُبي بن كعب: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾: أي بهمزة واحدة ولكن نُقلت حركتها على الساكن قبلها.

ومثال ذلك مع همزة الاستفهام قولك: "زيدٌ قام أم جلس" والكلامُ هنا على الاستفهام، ولكن الهمزة حُذفت، ونُكمل-إن شاء الله- في الدرس القادم والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا مُحمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع والثمانون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة ليلة الإثنين الرابع والعشرين من شهر جُمادى الأولى، من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، ونحن في جامع الراجح بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع والثمانين من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله-، ولازال الكلام على باب عطف النسق.

وقد ذكرنا من قبل أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب باب النسق في خمسةٍ وعشرين بيتًا، وشرحنا منها تسعة أبيات، وهذه الأبيات التسعة المشروحة كان فيها الكلامُ على تعريف عطف النسق، والكلامُ على تقسيم حروف العطف من حيثُ تشريكُها في المعنى واللفظ، وفيها أيضًا بداية ذكر حروف العطف حرفًا حرفًا؛ فذكر (الواو) و(الفاء) و(ثم) و(حتى) ثم بدأ الكلامُ على حرف العطفِ (أم) فشرحنا بعض كلامه في ذلك وبقي فيه بعضٌ نشرحهُ-إن شاء الله تعالى- في هذه الليلة.

وفي أول الدرس كالمُعتاد نقرأُ من ألفية ابن مالك ما ننوي شرحه-إن شاء الله تعالى- في هذا الدرس، قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَو هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيَ مُغْنِيَهْ

وَرُبَمَا حُذِفَتِ الهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ
وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ
٥٥١.خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِاو وَأَبْهِمِ ... وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي
٥٥٢.وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الوَاوَ إِذَا ... لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا
٥٥٣.وَمِثْلُ أَوِ القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ ... فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ
٥٥٤.وَأَولِ لكِنْ نَفْيًا أو نَهْيًا وَلاَ ... نِدَاءً أو أَمْراً أَوِ اثْبَاتًا تَلاَ
٥٥٥.وَبَلْ كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ... كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا
٥٥٦.وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ ... فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي

ذكر في هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ ستة أحرف من حروف العطف وهي (أم، وأو، وإما، ولكن، ولا، وبل) فسنتكلمُ عليها إن شاء الله- واحدًا واحدًا بما يسمح به الوقت، وأولها كما ترون هو حرف العطف (أم).

في الدرس الماضي بدأنا بالكلام على أم وقُلنا إن (أم) على نوعين:

-(أم) المُتصلة.

-و(أم) المنقطعة.

-(أم) المُتصلة هي التي من حروف العطف، وكيف تكون مُتصلةً؟ تكون مُتصلةً لأنها تجعلُ ما بعدها مُشاركًا لما قبلها في الحُكم، ويُشترطُ لها أن تُسبق بهمزة تسوية أو همزة استفهام، فسبقُها بهمزة تسوية كقولنا: **"سواءُ عندي أقمت أم قعدت"**: المعنى يستوي قيامُك وقعودك.

وكقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم:٢١]: أي يستوي جزعُنا وصبرنا.

وكقوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [يس:١٠]: أي يستوي عليهم إنذاركُم إياهم، وعدم إنذاركم إياهم.

وقول زهير بن أبي سُلمة المزني:

وما أدري ولستُ أخال أدري ... أقومٍ آل حصنٍ أم نساءُ؟

ومثالها وهي مسبوقةٌ بهمزة الاستفهام وهي التي ذكرها ابن مالك بأنها تُغني عن (أي)، تغني عن (أيٍ)؛ لأن (أم) مع همزة الاستفهام بمعنى (أيٍ) الاستفهامية كقولك: **"أزيدٌ قام أم عمروٌ"**، والمعنى أيُهما قام.

وكقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ﴾ [النازعات:٢٧].

وابن مالك بيَّن أم المُتصلة هذه في قوله: **"وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ"**: هذه همزة التسوية، **"أَو هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيِ مُغْنِيَهْ"**: يعني همزة الاستفهام، وهذا كُله شرحناه في الدرس الماضي بتفصيلٍ أكثر وأمثلةٍ أزيد.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَرُبَمَا حُذفت الهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت أن همزة التسوية وهمزة الاستفهام اللتين يأتيان قبل (أم) المُتصلة يُمكن أن يُحذفا ويُقدرا، يمكن أن يُحذف من الكلام فيكونان حينئذً مقدرتين بشرط أن يكون المعنى واضحًا وهذا قوله: "**إِنْ كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ**".

ومثال ذلك أن تقول: **"سواءٌ عليَّ قمت أم قعدت"** تريد: **"سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت"**، وذكرنا أكثر من مرة يا إخوان أن الشرط إذا كان في وجود الشيء فإنه لا ينافي جواز حذفه، نقول: يُشترط قبل (أم) المتصلة همزة تسوية أو همزة

استفهام، يعني يُشترط أن توجد، أن توجد في اللفظ، أو أن توجد في اللفظ وتُحذف؛ لأن قولنا محذوفة يدل على أنها موجودة أم غير موجودة؟ يدل على أنها موجودة كما شرحنا ذلك كثيرًا؛ لأن الحذف لا يقعُ إلا على الموجود، ولا يقع على المعدوم، فرق بين الموجود والمحذوف؛ فهي موجود إلا أن الموجود قد يظهر، والموجود قد لا يظهر، ومع ذلك هُما موجودان في المسجد، نعم.

ومن ذلك: أي من حذف همزة التسوية: قراءة الزهري: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [يس:١٠]، ومن ذلك قراءةٌ أُبي بن كعب: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾: وقراءة أُبي كقراءة الزُهري إلا أن أُبيّ يُسهل الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، فهي همزةٌ واحدة وهي همزة الفعل **"أنذرتهم"** أما همزة التسوية فمحذوفة.

ومثال حذف همزة الاستفهام قبل (أم) المُتصلة أن تقول: **"زيدٌ قام أم جلس"**، تُريد **"أزيدٌ قام أم جلس؟"** وهذا يجوز لك في الكلام أن تحذف هذه الهمزة.

ومن ذلك قولُ عُمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري وإن كُنت داريًا ... بسبعٍ رمين الجمر أم بثمانِ

يُريد: "لعمرك ما أدري أبسبعٍ رمين الجمر أم بثمانِ"

ومن ذلك قول اللعين المنقري:

لعَمرُكَ ما أدري وإن كنتُ دارِيا ... شُعيثُ بن سَهمٍ أم شُعَيثُ بن مِنقرِ

يقول: **"لعمرك ما أدري أشُعيثُ بن سهم أم شعيث بن المنقري"**، فحذف همزة الاستفهام.

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي قال في بيته المشهور:

كَـذَبَتكَ عَينُـكَ أَم رَأَيـتَ بِواسِـطٍ   غلـس الظـلام مـن الربـاب خيـالاً

أين الشاهد؟ **"كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ"**، قالوا: التقدير: **"أكذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ"** يعني هل رأيت حقيقة أو كذبتك عينك؟ وفي البيت تخريجٌ آخر مشهور.

ومن ذلك قول الشاعر:

فأصـبحتُ فـيهم آنسًـا لا كمعشـرٍ   أتـوني فقـالوا مـن ربيعـة أم مُضـر

"فقالوا: من ربيعة أم مُضر"، التقدير: **"أمن ربيعة أم مُضر"**، وحذفوا همزة الاستفهام قبل (أم) وابن مالك في أول هذا البيت ماذا قال؟ قال: "وربما" حذفت الهمزة، وربما دل ذلك على أن حذف همزة التسوية، وهمزة الاستفهام قليل، قليل، هو جائز ولكنه قليل، وقُلنا أكثر من مرة إذا قيل أن الأمر جائزٌ قليل فمعنى ذلك أنه يُستعملُ قليلًا ولا يُكثر منه، وهذا يتبين عندما يُكثر الإنسان من الكلام أو الكتابة أو الخطبة أو نحو ذلك فننظر إن أكثر من استعمال هذا القليل؛ قلنا: لا، أنت خرجت الآن عن طريقة العرب؛ ما يصلُح، أما إذا استعمل هذا الأمر قليلًا، فنقول: يجوز لك أن تستعمل ذلك قليلًا.

مثالُ ذلك: أن يكتُب إنسانٌ كتابًا، أو أن يكتُب طالبٌ أو باحثٌ رسالةً علميةً مثلًا؛ فيأتي هذا الاستعمال عنده مثلًا سواءٌ كان طاهرًا أم طهورًا مثلًا، سواءٌ كان رجلًا أو امرأةً، فيُكثر من حذف الهمزة همزة التسوية؛ سواءٌ كان رجلًا أو امرأة، سواءٌ كان صغيرًا أم كبيرًا؛ فإن أكثر من ذلك كان للمُناقش أن يأخذ عليه ذلك ويقول: لا، أنت خرجت الآن عن طريقة العرب، العرب لا تحذفُ الهمزة كثيرًا.

لو أنك حذفتها أحيانًا قليلة لقلنا هذا جائز قليلًا، لكن الطريقة

(@١٨:١٤:٠٠) الجادة المسلوكة عند العرب التي جاءت عليها الآيةُ الكريمة وذكرنا كثيرًا منها الدرس الماضي، وكلام العرب، وأن همزة الاستفهام، وهمزة التسوية نُذَكِّر حينئذٍ؛ فإن حُذفت فيجوز حذفها قليلًا؛ فهذا معنى قول النحويين: **"يجوز قليلًا"**.

وقول ابن مالك: **"حُذِفَتِ الهَمْزَةُ"**، **"وَرُبَمَا حُذِفَتِ الهَمْزَةُ"** هذا ما في نسخ الألفية المخطوطة: **"حُذفت"**، وجاء في بعض شروح اللفية المطبوعة، **"وَرُبَمَا أُسقطتِ الهَمْزَةُ"**، وقوله: "أُسقطت" هو لفظُ الكافية الشافية؛ ونعلمُ أن الكافية الشافية هي أصل الألفية، والكافية الشافية وشرحُها مُحققان ومطبوعان؛ فهذا ما يتعلق بنوع الأول من نوعي (أم)، وهي (أم) المُتصلة؛ لنتكلم بعد ذلك على النوع الثاني ل(أم) وهي (أم) المُنقطعة.

-**النوع الثاني من نوعي (أم) هي (أم) المُنقطعة**، وهي التي قال فيها ابن مالك في الألفية: **"وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَل وَفَتْ"**، متى تكون مُنقطعةً تفي بمعنى (بل) يعني بمعنى (بل) الإضرابية؟

قال: "**إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ**"، (أم) المُتصلة قبل قليل قيدها، متى تكون مُتصلةً؟ قال: إذا كانت بإثر همزة تسوية أو همزة استفهام؛ فإن لم تُسبق بهمزة تسوية أو همزة استفهام؛-هذا القيد خلا- فهي حينئذٍ (أم) المُنقطعة، و(أم) المنقطعة هي (أم) التي بمعنى (بل) فتدُل حينئذٍ على الإضراب ولا تدُل على عطفٍ وتشريك؛ فيُمكن أن نقول فيها: هي التي لم تُسبق بإحدى الهمزتين: همزة الاستفهام، وهمزة التسوية ظاهرتين أو مُقدرتين، لما سُميت منقطعة؟

سُميت منقطعةً لوقوعها بين جُملتين مُستقلتين عن بعضهما؛ ولهذا يُقدرونها ب(بل) مع همزة استفهام، كيف تُقدرها؟ تُقدرها بأن تجعل مكانها (بل) مع همزة استفهام.

كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: تنزيل ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[يونس٣٨:٣٧]، تأمل: هل (أم) هنا عاطفة عطفت الفعل يقولون على شيءٍ قبله؟ ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ المعنى والله أعلم: **"بل أيقولون افتراه"** ف(أم) هُنا مُنقطعة، بمعنى (بل) وهمزة الاستفهام فتدُل على....، لا تدُل على العطف، وإنما تدُل على استئناف كلامٍ جديد، تدُل على استئناف كلامٍ جديد كبقية حروف الإضراب.

-و(أم) المُنقطعة: تدُل على الإضراب دائمًا؛ يعني على استئناف كلامٍ جديد، تدُل على الإضراب دائمًا، والأغلب أنها تدل مع ذلك على الاستفهام سواءٌ أكان حقيقيًا أم كام إنكاريًا، وقد تدُل على الإضراب وحده دون استفهام؛ هذه القاعدة، نكررها ثم نُمثل لها ونُطبقها.

(أم) المنقطعة لأنها إضرابية تدُل على الإضراب دائمًا، يعني استئناف كلام جديد، طيب والأغلب فيها أن تدُل مع الإضراب على استفهام؛ سواءٌ أكان استفهامًا حقيقيًا أم كان استفهامًا إنكاريًا، وقد تأتي قليًلا دالةً على الإضراب المُجرد غير المُقترن باستفهام، يعني إذا دلت على إضرابٍ واستفهام؛ فستُقدر حينئذٍ بماذا؟ ب(بل) و(الهمزة)، وإذا دلت على إضرابٍ فقط دون استفهام؛ فستُقدر بماذا؟ ب(بل) فقط، من شواهد ذلك:

-قول العرب قولٌ مشهور رواه سيبويه وغيره، قال أحدهم: **"إنها لإبلٌ أم شاءٌ"**، قالوا إن التقدير: **"إنها لأبلٌ بل أهي شاءٌ"**، فبعد أن قال: **"إنها لأبلٌ"** كان

يظُن أنها إبل، ثُم تبين له أنها ليست إبلًا أضرب عن الكلام السابق واستأنف كلامًا جديدًا فقال: **"أم شاءٌ"**، يعني **"بل أهي شاءٌ"**، فقدرناها ب(بل) والهمزة، والاستفهامُ هنا استفهامٌ حقيقي.

ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ في سورة الطور: ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾ [الطور:٣٩]، التقدير والله اعلم: **"بل أله البناتُ ولكم البنون"**، فهذا إضرابٌ مع استفهام، ولكنهُ استفهامٌ إنكاري.

قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [الرعد:١٦]، (أم) هنا ليست عاطفة وإنما هي تستأنف كلامًا جديدًا فهي بمعنى (بل)، أما الأولى: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾، (أم) هنا إضرابية فقط، فتُقدر ب(بل) والتقدير (بل) هل تستوي الظُلمات والنور دون استفهام؛ لأن الاستفهام منصوص عليه (هل) ولا يجتمع استفهامان كما تعرفون.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النمل:٨٤]، أم ماذا كنتم تعملون: يعني بل ماذا كنتم تعملون.

والآية الأخرى في الآية المذكورة: ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ﴾، (أم) هنا تدُل على إضرابٍ واستفهام، والتقدير: (بل) أجعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه.

وفي أواخر سورة الطور تكررت (أم) كثيرًا، و(أم) في كل سورة الطور مُنقطعة وقد تكررت كثيرًا، فقالوا: إن (أم) في كل سورة الطور مُنقطعة يعني ليست مُتصلةٌ عاطفة، نذكر هذه الآيات بسُرعة:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴿٢٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [الطور:٢٩-٣٠]، المعنى والله أعلم: **"بل أيقولون شاعر"**.

إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ ۚ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الطور:٣٢]، هذه آيةٌ واحدة وفيها (أم) في البداية وقبل الأخير، أما التي في البداية: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ ۚ﴾، فإضرابية مع استفهام، يعني: **"بل أتأمرهم أحلامهم بهذا"**، و(أم) الثانية: ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الطور:٣٢]، إضرابية فقط يعني: **"بل هم قومٌ طاغون"**، يعني انظر كيف يعني الأسرار القرآنية؛ طبعًا السر حتى الآن ما تبين، لكن خذوا هذا في الذاكرة حتى ننتهي.

ثم قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الآية التالية: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الطور:٣٣]، الآية التالية ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ (أم) وهي أم واحدة إضرابية استفهامية: **"بل أيقولون تقوله بل لا يؤمنون"** هنا صرح ب(بل) الإضرابية، ف(أم) الثانية في الآية السابقة ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ ۚ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾، بمعنى (بل) الإضرابية فقط دون استفهام؛ فصارت الآيتان بذلك متوازيتين.

أما (أم) التي في أول، في أوائل كل هذه الآيات فهي جاءت ب(أم) الإضرابية الاستفهامية، فلما جاءت (بل) إضرابية فقط لم تُجعل في أول الآية، وإنما أُدخلت في وسط الآية ووزيت بالآية التالية.

ثم يقول تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، يعني: **"بل أخلقوا من غير شيءٍ بل أهم الخالقون"** كلاهما أيضًا إضرابية استفهامية، ﴿أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾

[الطور:٣٦]كذلك.

﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾ أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ﴿٤٠﴾ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴿٤١﴾ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هُمُ ٱلْمَكِيدُونَ ﴿٤٢﴾ أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور:٤٣]، فكلها (أم) إضرابية.

وسُليمان عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عندما تفقد الطير لم ير الهدهد، قال تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ [النمل:٢٠]، لو أخذنا الآية على ظاهرها كان المعنى يعني –ما أقول سامجًا- لكنه يعني...، قال: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل:٢٠]، هو الآن حاضر أو غائب؟ بناءً على كلامه يقول: ما يرى الهدهد؛ هو لا يراه الآن فحاضر أو غائب؟ ﴿أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾، كيف؟ نفس المعنى كأنه قال: هل الهدهد غائب أم غائب؟! لو كنا لا نفهم (أم) المُنقطعة وظننا أن (أم) دائمًا مُتصلة لتبادر لنا هذا المعنى، هل الهدهد غائب أم غائب؟

والمعنى والله أعلم: **"فقال: ما لي لا أرى الهدهد"**، ثم خطر له أن الهدهد ربما يكون مثلًا حاضرًا، ولكنه مثلًا لم يره أو سترهُ شيء أو نحو ذلك فأضرب عن كلامه السابق واستأنف كلامًا جديدًا؛ فسأل فقال: ﴿أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾، أي: "بل أكان من الغائبين"؛ ليتثبت قبل أن يحُكم.

ف(أم) المُنقطعة بعد ذلك كُله (أم) المنقطعة هي التي لا تُسبقُ بهمزة تسويةٍ ولا همزة استفهام، وهي التي بمعنى (بل) الدالة على الإضراب والاستفهام غالبًا، والإضراب فقط دون استفهام قليلًا، وهي تدخُل على الجُمل فقط ولا تدخل على

المُفردات؛ وهذا الأمر لو ما ذكرناه كان معلومًا؛ لأننا نقول: إنها إضرابية، ما معنى إضرابية؟ أي تستأنفُ كلامًا جديدًا يعني جُملة جديدة، الكلام لا يُطلق إلا على الجُمل؛ فالجُملة حينئذٍ إما اسمية وإما فعلية، ولا يكون مفردًا، ومع ذلك ينصُ عليه.

فلهذا لو وقع بعدها ما ظاهرهُ أنه مُفرد؛ لوجب أن نُقدر معهُ ما يجعلهُ جُملة، كقول العرب: "إنا لإبلُ أم شاءٌ"، نُقدر: "إنها لإبلٌ بل أهي شاءٌ"، "هي شاءٌ"، صارت اسمية مبتدأ وخبر.

ننبه أيضًا إلى أن (أم) قد تأتي مُحتملةً الاتصال والانقطاع، تحتمل أن تكون مُتصلة، وتحتمل أن تكون منقطعة، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٨٠].

-يمكن أن نجعل (أم) هذه مُتصلة لأنها مسبوقة بهمزة استفهام، والكلام يحتمل المعنى يعني يحتمل العطف، نعطف الجُملة الثانية: "تقولون على الله ما لا تعلمون" على "اتخذتم عند الله عهدًا"، هل اتخذتم عهدًا أم تقولون على الله ما لا تعلمون؛ فهذا مُحتمل.

-وتحتمل أن تكون مُنقطعةً بمعنى الإضراب فيكون المعنى حينئذٍ: "قل أتخذتم عند الله عهدًا فلن يُخلف الله عهده بل أتقولون على الله ما لا تعلمون".

من شرح (أم) المُنقطعة هذه بعد ما شرحناها وفهمناها الآن؛ (أم) المُنقطعة هل هي من حروف العطف؟ لا، من حروف الإضراب ليست من حروف العطف، طيب لماذا ذكرناها وشرحناها في باب عطف النسق؟ للتفريق بينها وبين (أم) المُتصلة، (أم) المُتصلة هي التي من حروف العطف، كأن تقول: **"أزيدٌ قام أم عمروٌ"** هذه (أم) المُتصلة عطفت عمرو على زيد، ثم وجب عند ذلك أن يذكروا

(أم) المُنقطعة (@٠٠:٣٢:٢٩) على النحويين دائمًا في هذا الباب فيذكرون (أم) المنقطعة للتفريق بينهُما؛ فهذا ما يتعلق بحرف العطف (أم).

الحرف التالي الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو (أو) فقال فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

خَيِّـرْ أَبِـحْ قَسِّـمْ بـاو وَأَبْهِـمِ وَاشْـكُكْ وَإِضْـرَابٌ بِهَـا أَيْضَـا نُمِـي
وَرُبَّمَـا عَاقَبَـتِ الـوَاوَ إِذَا لَـمْ يُلـفِ ذُو النُّطْـقِ لِلَـبْسٍ مَنْفَـذَا

فذكر أن لحرف العطف (أو) سبعة معاني:

-**الأول**: التخيير، قال: "**خَيِّرْ**".

-**والثاني**: الإباحة، قال: "**أَبِحْ**".

-**والثالث**: التقسيم، قال: "**قَسِّمْ**".

-**والرابع**: الإبهام، قال:"**وَأَبْهِمِ**".

-**الخامس**: الشك، قال: "**وَاشْكُكْ**".

-**السادس**: الإضراب، قال: **"وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضَا نُمِي"**.

-**والسابع**: بمعنى الواو، أي لمُجرد التشريك، قال: "**وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الوَاوَ**".

فهذه سبعةُ معانٍ؛ في بعضها خلاف سنُشير إليه، الذي يهُمنا الآن قبل أن نبدأ بشرح هذه المعاني أن نقول: إن المعنيين الأولين وهما التخيير والإباحة لا يكونان إلا بعد الطلب، يعني بعد كلمةٍ تدُل على طلب، كالأمر والنهي، والاستفهام والعرض والتحضير، وأن الشك والإبهام هذان أيضًا معنيان، وأن الشك والإبهام لا يكونان إلا بعد الخبر، **"قام مُحمد"**، **"الناجحُ زيدٌ"** وهكذا، وباقي المعاني تأتي بعد الطلب وبعد الخبر فنتكلمُ على هذه المعاني معنىً معنى.

- **المعنى الأول قلنا**: هو التخيير، وقلنا: إن التخيير لا يأتي إلا بعد الطلب،

ولا يُمكن الجمعُ بين ما بعد (أو) وما قبلها فهذا هو التخيير، إذا وقعت (أو) بعد طلب ولم يُمكن أن تجمع بين ما بعدها وما قبلها قيل إن معناها حينئذٍ التخيير، يعني اختر أحدهما.

مثالُ ذلك أن تقول: **"تزوج هندًا أو أختها"**، يعني لا تستطيع أن تفعل الشيئين، ولكن اختر أحدهما إما أن تتزوج هندًا أو تتزوج أحدهما طبعًا إذا أردت أن تفعل، وإذا أردت أنت أن لا تفعل شيئًا من ذلك فيُمكن، لكن إذا أردت أن تفعل فليس لك إلا أن تفعل واحدًا منهما، كأن تقول: **"آمن أو أكفر"**، **"أبقَّ أو سافر"**، (أو) هذه للتخيير.

- **المعنى الثاني**: هو معنى الإباحة، وقلنا: أيضًا هذا المعنى لا يكون إلا بعد طلب، ولكن يُمكن أن تجمع بين ما بعد (أو) وما قبلها؛ إذا جاءت (أو) بعد طلب، لكن يُمكن أن تفعل ما قبلها فقط، ويُمكن أن تعمل ما بعدها فقط، ويُمكن أن تعمل الذي قبلها والذي بعدها تجمع بينهما؛ هذه إباحة.

كقولك: **"جالس العلماء أو الصالحين"**، **"تعلم النحو أو الفقه"**، **"كُل تفاحةً أو برتقالةً"**؛ هنا تخيير أم إباحة؟ إباحة، أفهمنا الفرق الآن بين التخيير وبين الإباحة؟

قال تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ﴾ [البلد:١٢]، ما العقبة؟ ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ [البلد:١٣]، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ﴾ هي ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ ثم حُذف المبتدأ ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد:١٣-١٤] يعني أن تفُك رقبة أو تُطعم، ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ هذه إباحة أو تخيير؟ ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ﴾ يعني كيف تتجاوز هذه العقبة؟ كيف تتجاوز الدُنيا بأمان وتصل إلى الآخرة بأمان؛ هذه العقبة كيف تتجاوزُها؟ طبعًا الجواب:

(@٠٠:٣٧:٥٧) بعمل الصالحات؛ فهو يذكر بعض هذه الأعمال الصالحة من أعظم الأعمال الصالحة قال: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾، يعني أن تفُك رقبة، فك الرقبة مما يجعلُك تتجاوز هذه العقبة.

أو تُطعم، تطعم فقير أو مسكين أو نحو ذلك، ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ تخيير أو إباحة؟ إباحة يُمكن أن تفُك رقبة فقط، يمكن أن تُطعم، ويُمكن أن تفعلهما.

﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾، من تُطعم؟ ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد:١٦]، (أو) هنا أيضًا إباحة أو تخيير؟ إباحة، يُكن أن تُطعم هذا أو تُطعم هذا، أو تُطعمهما، هذه إباحة؛ سيأتي مثال مُشابه لا أريد أن أقدمه – بما أنكم متحمسون لذلك–.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة:١٩٦]، ما معنى الآية لابد أن نفهم؟ من كان مريضًا أو به أذىً فلهُ أن يرتكب هذا المحذور وأن يفتدي، ما الفدية حينئذٍ التي يُقدمها لارتكاب هذا المحذور؟ فدية: من صيام يصوم، أو صدقة يتصدق، أو نُسك يذبح، (أو) هنا إباحة أم تخيير؟ تخيير، وليست إباحة؛ هذا باتفاق.

طالب: (@٠٠:٤٠:٠٠).

الشيخ: ما يصير كيف إباحة أو تخيير؟! يا إباحة يا تخيير ما يصير، يعني ما يُتصور اجتماع الشيئين، يا إنك تُجيز له الثلاثة أو تُجيز أن يفعل واحدًا منها، والصحيح أنها تخيير، هذه للتخيير، قال بعضُهم: إنها للإباحة، ولكن الصحيح أنها للتخيير، السبب في ذلك يعني قد يُرد فيقال حينئذٍ ألا يُمكن أن نعمل هذه الثلاثة؟

ما يُمكن أن أصوم وأن أتصدق، وأن أنسك: أذبح؟ يُمكن أن تجمع بينها أو ما يُمكن؟

يُمكن أن تجمع من حيث العمل، من حيثُ العمل يُمكن أن تجمع، لكن الفدية تقع بماذا؟ الأول؛ فالثاني والثالث لا يدخل في الفدية؛ إذًا فلم يجتمعا في الفدية، والكلام هنا على الفدية، يعني لو قُلت لكم مثلًا: **"يا مُحمد، صُم، أو تصدق، أو أنسك"**، أنصحُك: **"يا مُحمد، صُم، أو تصدق، أو أنسك"**؛ هذه الآن (أو) للتخيير أو للإباحة؟ هذه للإباحة، نعم، فلابد من معرفة المعنى لمعرفة معنى (أو).

-ارفع صوتك-

طالب: (@٠٠:٤١:٤٠)

الشيخ: بين هذه المثالين إذا قُلت لك ناصحًا: **"يا أخي الكريم، تصدق أو أنسُك، أو صل، أو تصدق"**؛ الآن أُبيح لك أن تفعل هذه الأشياء كُلها ويُمكن أن تفعلها كُلها، أو أخيرُك بين أن تفعل واحدًا فقط منها، أنا أُبيح لك أن تفعل الأشياء؛ هذه إباحة، لكن لو قلت لك كما في الآية: الذي يرتكب محذورًا ماذا يفعل؟ يصوم، أو يتصدق، أو يذبح؛ الفدية تقع بماذا؟ تقع بها أو بواحد؟ تقع بواحد، إذا صُمت وقعت الفدية، بعد ذلك لو تصدقت أو ذبحت؟ خلاص ما تقع الفدية وقعت وانتهت، ما يُمكن أن تشترك في الثلاثة.

- **المعنى الثالث ل(أو):** هو معنى التقسيم، ويُقال له التنويع، وهذا كثيرٌ جدًّا في (أو) التقسيم أو التنويع.
  - كقول النحويين، كقولهم: **"الكلمة: اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرفٌ"** مثلًا.
  - وكقول الفقهاء: **"الماء طاهرٌ أو نجس"**.

- وكقول بعضهم: **"الماء طاهرٌ أو طهورٌ أو نجس"**.
- كقولك: **"الناس: مؤمنٌ أو كافر"**.
- قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء:١٣٥]، أو هنا ليست للإباحة وليست للتخيير، وطبعًا هنا فيه إخبار: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾، يعني ما يُمكن أن تكون للإباحة ولا للتخيير، ف(أو) هنا للتنويع، كان كذا أو كان كذا.
- وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟﴾ [البقرة:١٣٥]، واضحة، افهموا الآية، وقد تختلفون في تحديد معنى (أو)؛ هذه الآية اختُلف في تحديد معنى (أو)، وبعض الآيات التي سأذكُرها أيضًا اختلف المفسرون في تحديد معنى (أو) فيها، فلا إشكال عندما نختلف نحن.

﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟﴾ (أو) هنا ما معناها؟ للتخيير، يعني يُخيرون اليهود يقول: **"كون يهوديًا أو نصرانيًا تهتدي"**، يصلح؟ أو لو قالها نصراني مثلًا، أو يُخير المُتكلم أن يكون يهوديًا أو نصرانيًا؟ ما تصير تخيير، الأظهر فيها أنها تقسيم، وبعضُهم يُعطيها نوعًا خاصًا يُسميه التفصيل؛ يُفرق بين التفصيل والتنويع، لكن هذه أمور دقيقة ما..، يعني لا داعي للدخول فيها أصلًا؛ يذكُرها بعض المُتأخرين، أما المتقدمون لا يُفصلون هذا التفصيل.

- قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا ﴾ [يونس:١٢]، أو هنا للتنويع، والتقسيم.
- تقول: **"كأن وجه زيدٍ ضوءُ مصباح، أو قمر"**، (أو) هنا بمعنى التنويع والتقسيم، يعني هذا أو هذا، نحن لا نُفرق، نحنُ لا نُفرق؛ وإن بعض المُتأخرين

يُفرقون.

▪ فإذا قُلت: **"انتظرهُ ساعةً أو ساعتين"**، قلتُ لك آمرًا: **"انتظرهُ ساعةً أو ساعتين"**، هذا تخيير أو تنويع؟ قد يُقال تخيير وقد يُقال تنويع، لكن لعل الأقرب أن يكون تنويعًا، تنوع له هذا الأمر، وقد يكون تخييرًا إذا كان أمرًا حقيقيًا، إذا كان أمرًا حقيقيًا انتظر انتظرهُ ساعة أو ساعتين؛ هذا تخيير، لكن إذا قُلت أو كما يقولهُ الناس الآن يعني انتظرهُ ساعة أو ساعتين، فلو انتظرتهُ مثلًا قُرابة ذلك أو قرابة أو زدت أو نقصت يعني ليس أمرًا صريحًا، المُراد فقط يعني أن تنوع الأمر؛ هذا تنويع.

▪ أو قلت، أنت قلت: **"سأنتظرهُ ساعةً أو ساعتين"**، هذا أيضًا تنويع وليس تخييرًا فيما يظهر.

• **المعنى الرابع الشك**: ويقال له: التردد، الشك، وعرفنا من قبل أن الشك لا يكون إلا بعد خبر، ويكونُ الشكُ من المُتكلم؛ لأنه سيأتي بعد قليل الإبهام، الشك يكون من المُتكلم؛ المُتكلم نفسهُ شاكٌ ومتردد.

▪ كأن تقول: **"قام زيدٌ أو عمروٌ"**، إذا سألتك من قام؟ تقول: **"قام زيدٌ أو عمرو"**؛ هذا شك وتردد.

▪ وإذا قُلت لك: **"كم انتظرتهُ تقول: انتظرتهُ ساعةٍ أو ساعتين"**، شكٌ أو تردد.

▪ وكذلك لو قُلت لزملائك: **"سأذهبُ إلى مكة** -إن شاء الله- **وسأبقى فيها يومًا أو يومين"**.

▪ ومن ذلك قالوا: قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ عن أهل الكهف: ﴿قَالَ قَآئِلٞ مِّنۡهُمۡ كَمۡ لَبِثۡتُمۡۖ قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۚ﴾ [الكهف:١٩]، فهذا من الشك والتردد.

• **المعنى الخامس لـ(أو):** هو الإبهام، وقلنا من قبل: إنه لا يكون إلا بعد خبر، والإبهام لا يكون إلا إذا كان المُتكلمُ عالمًا بحقيقة الأمر، والجهل من السامع: من المُخاطب، المُتكلم يعلم حقيقة الأمر، ولكن المُخاطب السامع هو الذي يجهل؛ فيُريد المُتكلم أن يُبهم عليه.

▪ كأن تسأل الأستاذ مثلًا: **"من الأول مثلًا في الاختبار؟"** يقول: **"الأول زيدٌ أو عمروٌ"**، وهو يعرف، لكن يُريدُ أن يُبهم، "الأول زيدٌ أو عمروٌ".

▪ يأتي إليك أحد فيسأل: **"ما الباب المفتوح من أبواب المسجد"**، أنت تعرفُ الباب؛ فتقول له: **"الباب الأول أو الخامس"**، لغرضٍ من الأغراض أنت تعرف وهو لا يعرف؛ إما تريد مثلًا أن تتعبهُ، أو تُريد أن تؤخره لقصدٍ ما، أو لأي غرضٍ من الأغراض؛ فهذا يُسمونه إبهامًا.

▪ قال: ومنه قولهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ:٢٤]، نعم هذا يقولها الرسول للمُعاندين: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾، فـ(أو) هنا لا يُمكن أن تؤخذ على معنى الشك؛ لأن هذا يؤدي إلى الكُفر، ولا يُمكن أن تُحمل (أو) هنا على معنى التخيير أو الإباحة، وإنما المعنى هنا على معنى الإبهام يعني هو يعرف الجواب، ولكن من باب التنزُل مع الخصم يقول له مثل ذلك.

▪ كأن تقول نحن سنتناقش الحق معي أو معك، وأنت تؤمن أن الحق معك مثلًا، فمثل هذا الأسلوب أسلوبٌ صحيح فصيح لا إشكال فيه، و(أو) هنا تسمى الإبهامية.

• **المعنى السادس لـ(أو):** هو معنى الإضراب، والإضراب عرفناه: أي أن تكون (أو) بمعنى (بل) وتستأنفُ كلامًا جديدًا؛ فحينئذٍ يقع بعدها الجُملة أو

المُفرد؟ يقع بعدها الجُملة اسمية أو فعلية؛ وحينئذٍ تكون من حروف العطف أم لا تكون من حروف العطف؟ لا تكون من حروف العطف؛ وإنما تكون من حروف الإضراب كـ(بل) وما بعدها يكون كلامًا مُستأنفًا يعني تكون جملةً مُستأنفةً جديدةً.

يستشهدون على ذلك على مجيء (أو) للإضراب بمعنى بل) بقول جرير وهو يُخاطب الخليفة:

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم … لم أحص عدتهم إلا بعداد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية … لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

هذا رجاء الشاعر وهو يُبالغ في ذلك، والشاهد في قوله: **"كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً"** أو لا تتحملُ شيئًا من المعاني السابقة بل هي بمعنى (بل) ويستأنفُ كلامًا جديدًا حُكمًا جديدًا يُخالفُ الذي قبله، لا يعطفهُ على الذي قبله، يقول:**" كانوا ثمانين بل زادوا ثمانية"**، فهي إضرابية بمعنى (بل).

وبعضُهم كابن جني في [المُحتسب]، وكتاب [المُحتسب] هو كتاب ألفهُ ابن جني لتخريج القراءات الشاذة يعني احتسب في وضع هذا الكتاب لتخريج قراءات غاية في الشذوذ.

- من ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍ بَيِّنَٰتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٩٩-١٠٠]، هذه قراءة الجمهور، بفتح (الواو) من (أو): ﴿أَوَكُلَّمَا﴾ هذا أسلوب، (أو) هنا هي (الواو) العاطفة، والهمزة التي قبلها هي همزةُ الاستفهام، وأصلُ الكلام: **"أكلما عاهدوا عهدًا نبذهُ فريقٌ منهم"**، **"أكلما"** جُملة مبدوءة باستفهام، **"أكلما"**، ثم دخلت عليها (واو) العطف فكان قياس (واو) العطف

حينئذٍ أن تكون أين؟

في أول الجملة يعني قبل الهمزة أو بعد الهمزة؟ أن تكون قبل الهمزة، يعني: **"وأكلما عاهدوا عهدًا نبذهُ فريقٌ منهم؟!"** لكن الأسلوب العربي في مثل ذلك إذا جاءت (الواو) العاطفة على ما قبلها وبعدها همزة أن تتقدم الهمزةُ عليها لقوة تصدُرها، لقوة تصدرها فهي أم أدوات الاستفهام؛ فتتقدم الهمزة **"أَوَكُلَّمَا"**، إذًا هذا المعنى كثير في القرآن، **"أَوَكُلَّمَا"** يعني أكلما، و(الواو) للعطف.

- في قراءةٍ شاذة لأبي السمان: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمْۚ﴾ [البقرة:١٠٠] ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [البقرة:٩٩]، ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمْۚ﴾، فخُرج (أو) هنا على معنى الإضراب، على معنى (بل)، والمعنى والله أعلم على هذا التقدير: **"ما يكفُر بآياتنا إلا الفاسقون بل نقضوا عهد الله مراتٍ كثيرة"**.

- وقول ابن مالك عندما ذكر هذا المعنى الإضراب، قال: **"وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي"**، جعلها جُملة مُستقلة ولم يعطفها على ما سبق؛ الذي سبق مُتعاطف، قال: **"خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بأو وَأَبْهِمِ وَأَشْكُكْ"**، عطفها على بعض؛ فعندما وصل إلى الإضراب قال: **"وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي"**، فاستأنف كلامًا جديدًا؛ لأن هذا المعنى فيه خلاف، فأثبت هذا المعنى الإضراب ل(أو) الكوفيون، والفارسي، وابن جني في مثل ما ذكرنا من قبل.

- وروى الفراء عن بعض العرب أنه قال: **"اذهب إلى زيد أو دع هذا فلا تبرح اليوم"**؛ إذا كانت مكتوبة أو قرأتها متواصلة ما يتبين المعنى، **"اذهب إلى زيد أو دع هذا فلا تبرح اليوم"** لكن المُتكلم يُبين المعنى بنبرات صوته، **"اذهب إلى زيد،...أو دع هذا فلا تبرح اليوم"**، قال: **"اذهب إلى زيد، أو...دع هذا فلا تبرح**

اليوم"، قال: **"اذهب إلى زيد"**، ثم أضرب عن ذلك، فقال: **"أو أترك هذا فلا تبرح اليوم"**، فـ(أو) هنا بمعنى **"بل اترك هذا فلا تبرح اليوم"**، وهذا الاستعمال كثيرٌ جدًّا عندنا الآن في الاستعمال، نستعملُ (أو) إضرابيةً بمعنى (بل).

- تقول مثلًا: **"أنا مُسافرٌ اليوم أو مُقيم"**، ظهرت (أو) أنها إضرابية بمعنى (بل)؟ ما ظهرت، **"أنا مُسافرٌ اليوم أم مُقيم"**، هذا المكتوب، لكن كيف نقولها في النطق؟ تقول: **"أنا مُسافرٌ اليوم...أو مقيم مقيم"**، فتبين الإضراب، إنها النبرة، نعم النبرة مُهمة جدًا، ابن جني وفقهاء العربية يهتمون بذلك كثيرًا، دراسة الصوت، الصوت لا شك أنه يؤثر في المعنى، لكن عند الكتابة ما تستطيع أن تُبين كل ذلك.

- فإذا قُلت: **"سأُسافر اليوم"**، وأقول: **"أنا اليوم مُسافر أو...أو مقيم مقيم"** يعني أضربت عن الكلام السابق وقُلت: **"بل مُقيم مقيم"**.

- وتقول مثلًا لزميلك: **"أفعل كذا..أو أقول لك: أجلس"**، فيكون إضرابًا على ذلك، قُلنا الكوفيون وبعض البصريون أثبتوا هذا المعنى لـ(أو) مُطلقًا، أن (أو) تأتي إضرابيةً بمعنى (بل) مُطلقًا يعني في كل الأساليب إذا دل المعنى على ذلك.

سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر هذا المعنى معنى الإضراب لـ(أو) ولكنهُ قيدهُ بشرطين:

-أن تُسبق بنفيٍ أو نهيٍ.

-وأن يُعاد العامل.

أن تُسبق بنفيٍ أو نهيٍ يعني ليس في كل أسلوب؛ لا، في هذين الأسلوبين: أن تُسبق (أو) بنهيٍ أو نفيٍ، وأن يُعاد العامل، يعني أن يُعاد العامل بعد (أو).

-مثال ذلك أن تقول: **"لا تذهب اليوم، أو لا تذهب غدًا"**، فـ(أو) هنا يقول إضرابية، عنده يكون معناها إضرابية ما تكون شيئًا آخر، إذا سُبقت بنفيٍ أو نهيٍ

وكُرر العامل فـ(أو) حينئذٍ إضرابية.

أو أن تقول: "ما ذهبتُ اليوم، أو ما ذهبتُ أمس"، فهي إضرابية يعني (بل) ما ذهبتُ أمس.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ انتبهوا للآية: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان:٢٤]، (أو) هنا ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ (أو) هنا تخييرية إباحية، تنويعية، تقسيمية، نعم في ذلك، وليست إضرابية بمعنى (بل) مع أنها مسبوقة بنهي.

﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ لم يُكرر العامل، لو كُرر العامل...لو أنت في كلامك: **"لا تُطع منهم آثمًا، أو لا تُطع منهم كفورًا"**؛ ما كانت تنويعية بل كانت إضرابية، أضربت عن الكلام السابق وبدأت بكلامٍ جديد: **"لا تُطع منهم آثمًا، أو لا تُطع منهم كفورًا"**.

فلهذا قال سيبويه عن هذه الآية: "ولو قيل: **"لا تُطع منهم آثمًا أو لا تُطع منهم كفورًا"**؛ انقلب المعنى، يعني انقلب من العطف من التنويع إلى الإضراب، الإضراب عكس العطف، العطف يصل الكلام، والإضراب يقطع الكلام وسيأتي كلامٌ آخر أيضًا على هذه الآية وهذا الأسلوب.

المعنى السابع لـ(أو) في هذه الآية:-سيأتي كلام أوسع عليها سنعود إليها بعد قليل بس أُنهي المعاني-.

- **المعنى السابع لـ(أو) أن تكون بمعنى (الواو) يعني:** أن تكون لمُجرد التشريك دون ترتيب، وهذا يكون عند أمن اللبس؛ وهذا في قول ابن مالك:

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

هذا المعنى مجيء (أو) بمعنى (الواو) أنكرهُ البصريون وأثبتهُ الكوفيون،

وبعض البصريون كالأخفش والجرمي، وكثيرٌ من المتأخرين، واحتجوا له بشواهد منها قول جرير لعُمر بن عبد العزيز:

جـاء الخلافـة أو كانـت لـه قـدرًا   كمـا أتـى ربـهُ موسـى علـى قـدرِ

(أو) هنا الذي يظهر منها بمعنى (الواو) يعني جاء الخلافة أو كانت له قدرًا، يعني يشُك أن في شيء بقدر، وشيء بدون قدر؛ ليس هذا المعنى وإنما أراد أن يقول: **"جاء الخلافة وكانت له قدرًا"**؛ لأنها جاءته من دون طلب، فيعني كأنها جاءت بمحض القدر.

-ومن ذلك قول حُميد بن ثورٍ الهلالي:

قـومٌ إذا سـمعوا الصَّـرِيخَ رأيـتَهم   مـا بَـينِ مُلْجِـمِ مُهْـرِهِ أو سـافِعِ.

المُلجم: هو الذي ألجم الفرس وأمسكها باللجام، **والسافع**: هو القابض على ناصية المُهر، إذا لم يكن عليها لجام.

قال: **"ما بين مُلجِ مهره أو سافعِ"**، يعني ما بين مُلجم مُهرهِ وسافع، بين هذا وبين هذا.

وسبق قريبًا في الكلام على حرف العطف (الواو) من خصائصها أنه يُعطف بها على ما لا يُستغنى به؛ تذكرون، ومن ذلك إذا عطفت على ما بعد (بين)، **"جلستُ بين زيد وعمرو"** ما تقول: **"جلستُ بين زيد فعمرو"**، **"جلستُ بين زيد أو عمرو"** هنا ما يأتي إلا (الواو)، و(بين) هنا جاء بعدها (أو) يعني أن أو هنا بمعنى (الواو) ومن ذلك قول امرئ القيس:

فَظَـلَّ طُـهَـاةُ الـلَّحْمِ مِن بَيْنِ مُنْضِجٍ   صَفِـيـفَ شِـوَاءٍ أَوْ قَـدِيْـرٍ مُـعَـجَّلِ

"فظل طُهاة اللحم" الذين يطهون اللحم، **"من بين مُنضج"**: يُنضج الشواء، وبعضهم يطبخ بالقدر هذا الذي أراد أن يقول، و(أو) هنا جاءت بعد (بين) إذًا فهي

بمعنى (الواو).

وجعلوا من ذلك الحديث المشهور حديث "أُحد: «**فإن ما عليك نبيٌ أو صديقٌ أو شهيد**»، الظاهر أن (أو) هنا بمعنى (الواو) يعني فإنما عليك نبيٌ وصديقٌ وشهيد، وقد يُقال إن (أو) هنا للتنويع للتقسيم، نعم.

نبه على بعض الشواهد، ومعاني (أو) فيها:

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن نبيه يونس-عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام-: ﴿وَأَرْسَلْنَهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات:١٤٧]، (أو) هنا بمعنى ماذا؟ قيل إنها بمعنى (بل) الإضرابية، يعني: **"وأرسلناه إلى مائةٍ ألفٍ بل يزيدون"**، وأعترض بعضهم على ذلك وقال يعني: الله عَزَّوَجَلَّ ما كان يعلم أنهم يزيدون وقال: **"مائة ألف"**، ثم استدرك على نفسه وقال: **"بل يزيدون"**.

وبعضهم قال: هذا على أسلوب العرب وهو كثير جدًا في كلام العرب، وبعضهم قال: إن (أو) هنا بمعنى (الواو) أي: **"وأرسلناهُ إلى مائةِ ألفٍ ويزيدون"**، وبعضهم قال إن (أو) هنا للإبهام، والإبهام كما عرفنا أن يكون السامع عارفًا لكن يُريد أن يُبهم، يُبهم لغرضٍ من الأغراض؛ لأن الله يعلم عددهم وهذا قول الثالث مُتجه.

الغرض من الإبهام حينئذً يُبحثُ عنه، قد يُقال: إن الغرض مثلًا الإشارة إلى أن معرفة الأعداد الدقيقة في مثل هذه القصص لا يُفيد، يعني مائة ألف أو يزيدون، أو ينقصون أمور غير المهم في القصة أشياء لأخرى انتبهوا لها، يعني قد يُقال ذلك.

﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة:١٨٤] هذه الآية قلناها قبل قليل وتكلمنا عليها.

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور:٦١]، الآية، ما معنى(أو) فيها؟ الإباحة.

قال تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه:٤٤]، يعني يتذكر أو يخشى أيُهما؟ مع بعض إذًا بمعنى (الواو)، لعله يتذكر ويخشى، هذا أشهر ما قيل في (أو) هنا.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف:٤]، ما معنى (أو)؟ التنويع، قال بعضُهم إن معنى (أو) هنا الإبهام؛ لأن الله يعلم؛ هل جاءهم البأس بياتًا أو هم قائلون لكن هذا المعنى ضعيف، هذا القول ضعيف؛ لأنه لا يُراد به قرية مُعينة وإنما يتكلم على قضية، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف:٤]، قرية هنا طبعًا اسم نكرة يقولون جنس، اسم الجنس بمعنى الجمع، يعني: "كم من قُرى أهلكناها فجاءها بأسُنا بياتًا أو هم قائلون" فهذا تنويعٌ للبأس.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة:٣٣] ما جزاءهم؟ ﴿أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة:٣٣]، (أو) هنا ما معناها؟ التخيير، يعني الذين يُفسدون في الأرض نعمل بهم واحدًا من هذه الأربعة.

طالب: (@٠٠:٧٠:٣٠).

الشيخ: التنويع، لا لكانت بمعنى (الواو)، يعني أي واحد يفسد في الأرض نقتله ونصلبه ونُقطعه، وننفيه؟! كيف ننفيه بعد أن قتلناه وصلبناه؟! لا، لا أريدك أن تشرح لي الآية، أريد لك أن تذكر (أو) بناءً على الذي درسناه الآن في معاني (أو) ما معناها؟ لا، تخيير؟! لا، تخيير خطأ؛ ليست تخييرًا.

هي التنويع لكن على معنى التفصيل، هنا التنويع على معنى التفصيل، هذا الذي قُلنا لك من قبل: يقال لبعضهم يُفصل بين التنويع والتفصيل، التفصيل، والمعنى والله أعلم كما قال ابن عباس، وكما عليه الجمهور يعني: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ﴾ [المائدة:٣٣] إن قتلوا ﴿أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ﴾ إن قتلوا وسرقوا، ﴿أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ﴾ إن سرقوا ﴿أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ﴾، إن أخافوا ولم يقتلوا ولم يسرقوا، فهي للتفصيل.

قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾ [البقرة:٧٤]، عن قلوب الذين لا يخشعون لذكر الله، ولا يخشونه، قال: ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾، ما معنى (أو)؟ التقسيم، يعني قلوبهم كذا، إذا قلت: التقسيم معنى ذلك أن هؤلاء الذي لا يخشعون لذكر الله بعضهم قلوبهم كالحجارة، وبعضهم قلوبهم أشد؛ هذا قيل به، للتنويع والتقسيم والتفصيل قيل ذلك؛ وحينئذٍ يكون المعنى إذا قلنا: أنها للتنويع والتقسيم يكون المعنى حينئذٍ أن هذا على ما يراه الراؤون، يعني الراؤون إذا رأوهم رأوا أن بعضهم قلوبهم كالحجارة، وبعضهم قلوبهم أشد من ذلك، وقيل: إن (أو) بمعنى (بل) على معنى التدرج وهذا أسلوب عربي، يعني: **"فهي كالحجارة بل أشد قسوة"**.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا مُحمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التسعون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة الثانية من ليالي جُمادى الآخرة، من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، ونحن في جامع الراجح في مدينة الرياض؛ نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس المتم التسعين، من دروس شرح ألفية ابن مالك-عليه رحمة الله تعالى-، ولازال الكلام يا إخوان على باب "عطف النسق".

ذكرنا من قبل أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب باب النسق في خمسةٍ وعشرين بيتًا، شرحنا في الدروس السابقة ثلاثة عشر بيتًا منها، ونُكمل الليلة شرح ما تيسر من بقية هذا الباب إن شاء الله تعالى، وفي البداية كالعادة سنقرأ تلك الأبيات التي نأمُل أن نشرحها في هذه الليلة.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب عطف النسق:

وَمِثْـــلُ أَو القَصْـــدِ إِمَّـــا الثَّانِيَـــةْ ... فِـي نَحْـوِ إِمَّـا ذِي وَإِمَّـا النَّائِيَـةْ

وَأَولِ لكِـــنْ نَفْيَـــًا أو نَهْيَـــًا وَلاَ ... نِــدَاءً أو أَمْــرًا أو إِثْبَاتَـــًا تَــلاَ

وَبَــل كَلكِـــنْ بَعْــدَ مَصْــحُوبَيْهَا ... كَلَـمْ أكُـنْ فِـي مَرْبَـعٍ بَـل تَيْهَـا

وَانْقُـــل بِهَـــا لِلثَّـــانِ حُكْـــمَ الأَوَّلِ ... فِـي الخَبَـرِ المُثْبَـتِ وَالأَمْـر الجَلِـي

٥٥٧.وَإِنْ عَلَـى ضَـمِيْرِ رَفْـعٍ مُتَّصِـلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّـمِيْرِ الْمُنْفَصِـلْ
٥٥٨.أَوْ فَاصِـلٍ مَّـا وَبِـلاَ فَصْـلٍ يَـرِدْ فِـي الـنَّظْمِ فَاشِـيًا وَضَـعْفَهُ اعْتَقِـدْ
٥٥٩.وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَـمِيْرِ خَفْـضٍ لاَزِمًـا قَـدْ جُعِـلاَ
٥٦٠.وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًـا إِذْ قَدْ أَتَى فِـي الـنَّظْمِ وَالنَّثْـرِ الصَّـحِيْحِ مُثْبَتَـا

ذكر في هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقية حروف العطف؛ إذ بدأ بسردها ويُكملها في هذه الأبيات ثم يذكُر شيئًا من الأحكام المُتعلقة بباب عطف النسق، في أول هذه الأبيات قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِثْـــلُ أَوِ القَصْـــدِ إِمَّـــا الثَّانِيَـــةْ فِـي نَحْـوِ إِمَّـا ذِي وَإِمَّـا النَّائِيَـةْ

قال هذا البيت بعد أن ذكر من قبل (أو) من حروف العطف وذكر معانيها، ثم قال بعد ذلك مُباشرة:" **وَمِثْلُ أَوِ القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةْ**"، يريد أن يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن (إما) الثانية في نحو هذا المثال: **"تزوج إما زي وإما النائية"**، أو **"خذ إما زي وإما النائية"**، إما الثانية في مثل هذا الأسلوب القصدُ منها: أي معناها، معناها: معنى (أو) في معانيها المشهورة التي ذكرناها من قبل، فقد ذكرنا من قبل ل(أو) عدة معاني، منها معانٍ مشهورة، ومنها معانٍ مُختلفٌ فيها.

ف(إما) مثل (أو) في هذه المعاني المشهورة يعني أنها تأتي ك(أو) للتخيير، وللإباحة، وللتقسيم، وللشك، والإبهام، والأمثلة مثل أمثلة (أو).

-فتأتي للتخيير كأن تقول: **"تزوج إما هذه وإما أختها"**، أو تقول: **"خذ من مالي إما درهمًا، وإما دينارًا"**.

-وتأتي للإباحة كأن تقول: **"جالس إما الحسن، وإما ابن سيرين"**.

-وتأتي للتقسيم، كأن تقول: **"الكلمة إما اسمٌ، وإما فعلٌ، وإما حرفٌ"**.

-وتأتي للإبهام والشك، كأن تقول: **"جاء إما زيد، وإما عمرو"**، وعرفنا الفرق بين الشك والإبهام من قبل.

فإذا عرفنا ذلك فنقول: إن النحويين رَحِمَهُمُ اللَّهُ اختلفوا في (إما) الثانية هذه؛ هل هي من حروف العطف أم لا؟ على قولين:

-**فأكثر النحويين يرون:** أن (إما) الثانية هذه من حروف العطف يرونها من حروف العطف، وقال بعضُ المُحققين من النحويين إنها ليست من حروف العطف، وسببُ الخلاف سببُ خلافُهم فيها: هو أنها تلزمُ (الواو)، تقول: **"جالس إما الحسن، وإما ابن سيرين"**، تلزمُ (الواو) ومن المُتفق عليه أن حروف العطف لا يدخُل بعضها على بعض.

-**فأكثر النحويين قالوا:** إن حرف العطف في هذا الأسلوب: (إما)، و(الواو) قالوا: زائدة لأن المعنى في مثل هذا الأسلوب للواو أم ل(إما)؟ المعنى ل(إما) فجعلوا العطف مع المعنى.

-**وقال بعضُ المُحققين من النحويين كالفارسي:** "إنها لا تكون من حروف العطف؛ لأنها ملازمةٌ للواو، فحرفُ العطف في هذا الأسلوب هو (الواو) وأما (إما) فإنها حرفٌ لهذه المعاني وليست من حروف العطف، فيُقال في نحو: **"جالس إما الحسن وإما ابن سيرين"**، (الواو) حرف عطف، و(إما) حرف إباحة فقط.

-**وعلى قول أكثر النحويين** يُقال في مثل ذلك: **"وإما ابن سيرين"** يُقال: **(الواو)** حرفٌ زائد، و**(إما)** حرفُ عطفٍ وإباحة، والذي يبدو-والله أعلم- أن القول الثاني: هو الأرجح، وهو أن (إما) لا تكون من حروف العطف لملازمتها (الواو)؛ لأن في ذلك إثباتًا لحُكمٍ بلا داعٍ، في ذلك إثباتُ حُكمٍ ل(إما) بلا داعٍ وهو إثباتُ العطف بها مع وجود (الواو)، وإخراجُ (الواو) عن العطف إخراجٌ لها عن

أصلها، ففيها محذوران.

-**أما على قولِ بعض المُحققين:** ف(الواو) بقيت على أصلها عاطفة، و(إما) لم يثبُت أصلًا أنها من حروف العطف فيُثبتُ لها هذا المعنى الذي جاءت له: حرفُ إباحة، أو حرفُ تقسيم، أو غير ذلك.

-أما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الألفية فاختار أي القولين؟ أنها من حروف العطف قول الأكثرين، أم أنها ليست من حروف العطف كقول بعض المُحققين؟ عطف، نعم.

طالب: (@١٦:١١:٠٠).

الشيخ: ما هناك اجتهادٌ آخر؟ ماذا قال ابن مالك؟ قال: **"وَمِثْلُ أَو القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةْ"**، ماذا يعني بقوله: **"في القصد"**؟ أي في المعنى، في المعنى، ولو أراد قول الجمهور لكان يقول: **"ومثلُ أو في القصد والعطف إما الثانية"**، فالجمهور يقولون: إن (إما) ك(أو) في العطف والمعنى، والآخرون يقولون: لا، هي مثل (أو) في المعنى دون العطف، نعم.

فعرفنا هذا الخلاف وعرفنا ما ينبني عليه في الإعراب، نعم، فإن قيل: فإذا كانت إما عند ابن مالك ليست من حروف العطف فلماذا ذكرها هُنا في باب النسق؟ فالجوابُ عن ذلك من أوجه:

-**إما لوجود الخلاف.**

-**أو لكونها في المعنى ك(أو) فنبه على ذلك من باب التنبيه.**

ثم انتقل بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى حرف العطف الآتي وهو (لكن) الساكنة النون، وحرف العطف (لا) فهما حرفان من حروف العطف لكن بسكون النون و(لا)، قال فيهما رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَولِ لكِــنْ نَفْيَــا أو نَهْيَــا وَلاَ   نِــدَاءً أو أَمْــرَاً أوِ إثْبَاتَــا تَــلاَ

قال عن (لكن) يقول: **"لكن وَأَولِ نَفْيًا أو نَهْيًا"**، هذه (لكن) وأما (لا) من حروف العطف؟ قال: (لا) هذا الحرف يتلو النداء أو الأمر أو الإثبات؛ هذا معنى البيت، إذًا فتكلم في هذا البيت على حرفين (لكنْ) بسكون النون، ولا تبدأ ب(لكن).

أما (لكنْ) فيُعطفُ به بعد النفي أو النهي فقط، يعني لا يُعطفُ به بعد الإثبات، (لا) يكون حرف عطف إلا إذا كان بعد نفيٍ أو نهيٍ، أما إذا جاء بعد الإثبات فلا يكون حرف عطف، مثال ذلك أن تقول: **"ما جاء زيدٌ لكن عمروٌ"**:

"ما جاء زيدٌ": هذا منفي.

"لكن": حرفُ عطف.

"عمروٌ": معطوف، هذا بعد النفي.

ومثالهُ بعد النهي أن تقول: **"لا تضرب زيدًا لكن عمرًا"**؛ فهي من حروف العطف ولكن ما دلالته؟ يدل على ماذا؟ يدُل على نفي الفعل عما قبله، وإثباته لما بعده، **"تقول ما جاء زيدٌ"** تنفي، **"لكن عمروٌ"**: تثبت، ف(لكن) ينفي الفعل عما قبله، ويُثبته لما بعده.

وأنتم تعرفون أن (لكن) حرف استدراك؛ فعلى ذلك ماذا تقول عن (لكن) في مثل هذا الأسلوب **"ما جاء زيدٌ لكن عمروٌ"**، أعرب (لكن)؟ تقول: حرفُ عطفٍ واستدراك، حرف عطف، يعني هذا عمله، واستدراك هذا معناه، كما تقول في (لم) حرفُ جزمٍ ونفي، وكما تقول في (لا) الناهية: حرفُ جزمٍ ونهي وهكذا.

أما (لكنَّ) الثقيلة فهذه من أخوات (إن) لا تدخل إلا على الجُمل الأسمية، يعني لا تدخُل على جُملةٍ فعلية، ولا تدخُل على مُفرد، أما المُراد هنا ف(لكنْ)

هذه (لكنْ) ساكنة النون يأتي بعدها مُفرد فتكون من حروف العطف؛ فإن جاء بعدها جُملة فتكون حرف ابتداء لا حرف عطف كما سيأتي.

إذًا فقلنا: عن (لكنْ) إنها تعطف بشرط أن تُسبق بنفيٍ أو نهيٍ دون إثبات، ومعناها ودلالتها ما ذكرنا من أنها تنفي الفعل عما قبله، وتُثبتهُ لما بعدها، ويُشترطُ لكونها عاطفة أن لا تُسبق ب(الواو) هذا شرطٌ معروف لكن ننصُ عليه، يُشترط لكونها عاطفةً أن لا تُسبق ب(الواو) فإن سُبقت ب(الواو) فتكون (الواو) حرف العطف و(لكنْ) حرف استدراكٍ فقط.

نحو: **"ما جاء مُحمد ولكن خالد"، "ما جاء مُحمدٌ ولكن خالدٌ"**، كيف يكون الإعراب في هذا الأسلوب؟ نقول: (الواو) هو حرف العطف، و(لكنْ) حرفُ استدراك فقط، حرف استدراك.

- ومن ذلك قولهسُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ **[الأحزاب:٤٠]**، هل (لكنْ) هنا حرف عطف؟ لا، حرفُ العطف (الواو) وأما (لكنْ) فحرفُ استدراك، وعلى ذلك نقول: إن (لكنْ) لم تأتي حرف عطفٍ في القرآن الكريم، هناك سؤال؟

السبب: ما ذكرناه من اتفاق النحويين: أن حروف العطف لا يدخُل بعضها على بعض، كما أن حروف الجر لا يدخُل بعضُها على بعض، فلا يُمكن أن تقول في **"ولكن"**: **الواو**: حرف عطف، و**"لكنْ"**: حرف عطف، أيهما العاطف؟ كلاهما عطفا؟ ما يصير، فالأول يبقى على أصله حرف عطف، ولكن يكون حرف استدراك وهذا معنىً ثابتٌ له، وأما العطف فيأتي ويزول.

أما حرفُ العطف الآتي فهو (لا)، و(لا) تكون حرف عطفٍ بشرط أن تُسبق ب نداءٍ، أو أمرٍ، أو إثباتٍ، يعني لا تكون حرف عطفٍ إذا سُبقت بنفيٍ أو نهيٍ عكس

(لكنْ) تكون حرف عطف إذا سبقت بنداء أو أمر أو إثبات.

- مثال ذلك أن تقول: **"يا محمدُ، لا خالدُ تعال"**، **"يا طالب، العلمِ لا طالب المال أفلحت"** هذا مثالهُ بعد النداء.

- ومثالهُ بعد الأمر أن تقول: **"أكرم مُحمدًا لا خالدًا"**.

- ومثاله بعد الإثبات يعني بعد الخبر الإثبات كأن تقول: **"جاء مُحمدٌ لا خالدٌ"**.

ف**"جاء محمدٌ"**: جُملةٌ ثابتة غير منفية.

لا: نقول في إعرابها حرفُ عطفٍ ونفي.

خالدٌ: جاء محمدٌ لا خالدٌ معطوف، "أكرم محمدًا لا خالدًا".

وما دلالة هذا الحرف؟ دلالته معناه يدُل على ماذا؟ يدُل على إثبات الفعل لما قبله، ونفيه عما بعدهُ؛ فعلى ذلك يكون حرف عطفٍ ونفيٍ، وهو كما رأيتم عكس (لكنْ) في الشرط والمعنى، عكس (لكنْ) في الشرط، (لكن) لا تعطف إلا بعد نفيٍ أو نهيٍ دون الإثبات، و(لا) تكون حرف عطف إلا بعد إثبات أو أمر أو نداء دون النفي والنهي، والمعنى؟ المعنى متعاكس ف(لكنْ) تنفي عما قبلها وتُثبت لما بعدها، و(لا) يُثبتُ لما قبله وينفي عما بعدهُ.

ويُشترطُ أيضًا لكونها عاطفةً أن لا تُسبق ب(الواو) فإن سُبقت ب(الواو) كانت (الواو) حرف العطف، وكانت (لا) حرف نفيٍ فقط.

نحو: "ما جاء محمدٌ ولا خالدٌ" كيف نعرب مثل ذلك؟ نقول:

الواو: حرف عطف.

ولا: حرفُ نفي.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]، الضالين: معطوف على المغضوب، والعاطف حرف العطف: (الواو) فقط، وأما (لا) فحرفُ نفي.

ثم انتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى حرف العطف الأخير وهو (بل) فقال فيه:

وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ... كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا
وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ ... فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي

(بل) يُعطفُ بها بعد النفي والنهي، كـ(لكنْ)، ويُعطفُ بها بعد الإثبات والأمر كـ(لا) فهي أوسعُ في باب العطف، يعطفُ بها بعد النفي والنهي، وبعد الإثبات والأمر، و(لكنْ) معناها يختلف؛ فإن عطفت بعد نفيٍ أو نهيٍ صارت كـ(لكنْ)، صارت كـ(لكنْ) في ماذا؟ في الدلالة في دلالتها على إثبات الفعل لما قبلها أو بعدها، إثبات الفعل لما بعدها، ونفيه عما قبلها.

نحو: **"لم أُكرم مُحمدًا بل خالدًا"**: (بل): هنا نقول: حرفُ عطفٍ، **وخالدًا**: معطوف، وقد وقعت بعد نفيٍ، فدلالتها: إثباتُ الفعل لما بعدها ونفيه عما قبلها كـ(لكن).

ومثالها بعد النهي أن تقول: **"لا تُكرم محمدًا بل خالدًا"**، وهذا هو قول ابن مالك: **"وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا"** (بل) إذا وقعت بعد مصحوبي (لكنْ) ماذا يُريد بمصحوبي (لكنْ) النفي والنهي؛ إذا وقعت (بل) بعد مصحوبي (لكنْ) فإنها تكون كـ(لكنْ)، (بل) كـ(لكنْ) بعد مصحوبيها.

المثال: قال: **"كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا"**، **"كلم أكن في مربعٍ"**: أي مكانٍ مُربع: أي ربيع، **"بل تيها"**: **التيهاء**: هي الأرض القفر الخالية من النبات ومن الربيع.

وإذا عطفت (بل) بعد إثباتٍ أو أمرٍ، إذا عطفت بعد إثباتٍ أو أمرٍ فتكون حرف عطفٍ وإضرابٍ، ومعناها ينعكس، فتُثبتُ الحُكم لما بعدها، فتُثبت الفعل لما بعدها، والذي قبلها؟ والذي قبلها مُضربٌ عنه مسكوتٌ عنه، حرف إضراب، حينئذٍ تُثبتُ الحكم لما بعدها، والذي قبلها مسكوتُ عنه مُضربٌ عنه، يعني انتقل الكلام عنه، فلا يُثبت الفعل له ولا يُنفى عنه.

- مثال ذلك أن تقول: **"جاء مُحمدٌ بل خالدٌ"**، هذا في الإثبات.

-وفي الأمر: **"أكرم محمدًا بل خالدًا"** ما المعنى الذي يُريده العربي في مثل هذه الجُملة: **"أكرم محمدًا بل خالدًا"**؟ (بل): هنا حرف إضراب، يعني أضرب عن الكلام السابق لم ينفه، لم يمنع منه وإنما أضرب عنه، يعني قال: لا، أنا لا أريد هذا الكلام، لا أريد هذا المعنى، **"بل خالدًا"** فالمطلوب أن تُكرم خالدًا.

أما مُحمد الذي قبلها فمسكوتٌ عنه أُضرب عنه: يعني خلاص انتقل الكلام عنه مالي علاقة به، أُضرب عنه، تُريد أن تُكرمه، أو لا تُكرمهُ ما لي علاقة به؛ فهو حرف إضراب، يعني حرف تجديد الكلام، يعني كأن مثلًا تُريد أن تقول: **"أكرم خالدًا"**، ثم قُلت: **"أكرم مُحمدًا بل خالدًا"** يعني مُحمد ما لك علاقة به، فأنت أضربت عنه وسكت عنه.

يعني أن (بل) حينئذٍ ليست كـ(لا)؛ لأن (بل) ليست كـ(لكن) في إثبات الحُكم لما بعدها ونفيه عما قبلها، (بل) أنها حينئذٍ تُثبت الحُكم لما بعدها، وأما الذي قبلها فمسكوتٌ عنه، يعني انتقل الكلام عنه.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَانْقُـلْ بِهَـا لِلثَّـانِ حُكْـمَ الأَوَّلِ ... فِـي الخَبَـرِ المُثْبَـتِ وَالأَمْـرِ الجَلِـي

يقول: (بل) إذا وقعت بعد خبرٍ مُثبت أو بعد أمر فما دلالته حينئذٍ؟ **"انقل بها**

للثاني حُكم الأولِ" يعني تنقل الحُكم من الأول إلى الثاني، تنقُل الحُكم عما قبلها إلى ما بعدها، نقلت الحُكم إلى ما بعدها، الثاني إذًا نُقل إليه الحكم فثبت له، والأول؟ الأول نُقل منه الحُكم وسُكت عنه، نُقل منه الحُكم وسُكت عنه.

و(بل) لم ترد حرف عطفٍ في القرآن الكريم، وهذه الأحرف الثلاثة: (لكن، ولا، وبل) إنما تعطفُ المفرد دون الجُملة، يعني يُشترط لكي تكون حرف عطف أن يقع بعدها مُفردٌ لا جُملةٌ؛ فإن وقع بعدها جُملة ماذا تكون؟ تكون أحرف ابتداء، تكون حروف ابتداء استئناف، ابتداء كلام جديد، وليس حرف عطف يعطف ما بعدهُ على ما قبله.

مثال ذلك أن تقول: "ما جاء مُحمدٌ لكن خالدٌ جاء"، "خالدٌ جاء": جُملةٌ اسمية إذًا فـ(لكنْ) هنا ليست حرف عطف، ولكنها حرف استدراك.

ومثل ذلك أن تقول: **"ما جاء مُحمدٌ لكن جاء خالدٌ"**: جملة فعلية، ومثل ذلك أن تقول: **"ما جاء مُحمدٌ بل جاء خالدٌ"**، أو تقول: **"ما جاء مُحمدٌ بل خالدٌ جاء"** جملة اسمية أو جُملة فعلية فـ(بل) حينئذٍ حرفُ إضراب وابتداء، الإضراب دائمًا ندعو عليه ابتداء، حرفُ إضرابٍ وابتداء، وليس من حروف العطف.

ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف:٧٦]، دخلت على قوله: ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، جملة مع التنبه إلى أن (لكنْ) هنا اقترنت بـ(الواو) ﴿وَلَٰكِن﴾.

وقال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء:١٦٦]، ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ﴾ هذه (لكنْ) الساكنة، التقت بالساكن في أول لفظ الجلالة؛ فكُسرت نونها للتخلصُ من التقاء الساكنين، ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾، فالله يشهدُ: جملةٌ اسمية، فـ(لكنْ) حينئذٍ لا نقول: إنها حرفُ عطف، ولكن نقول: إنها حرفُ استدراكٍ

وابتداءٍ فقط.

ومثال ذلك مع (لا) أن تقول مثلًا: **"جاء مُحمدٌ لا خالدٌ جاء"، "أو جاء مُحمدٌ لا جاء خالدٌ"**، فلا حرفُ نفيٍ وابتداء وليس حرف عطف.

وبهذا يتبين لنا أن هذه الأحرف لا تكون حرف عطفٍ إلا بشروط؛ ذكرناها من قبل والآن نُجملها إجمالًا:

- **أما (لكنْ) فتكون حرف عطف بثلاثة شروط:**

-**الأول**: كون المعطوفِ مفردًا لا جُملة.

-**والشرطُ الثاني**: أن تُسبق بنفيٍ أو نهيٍ.

-**والشرطُ الثالث**: أن لا تُسبق بالواو.

يعني هذه الشروط الآن بعد أن فهمنا الكلام عليها عرفنا أن هذه الشروط هي تحصيل حاصل للشرح السابق.

- **أما حرف العطف (لا) فأيضًا لا يكون حرف عطفٍ إلا بثلاثة شروط:**

-**الشرط الأول**: كون المعطوفِ مفردًا، لا جملة.

-**الشرط الثاني**: أن تُسبق بإيجابٍ، أو إثباتٍ، أو أمرٍ.

-**الشرطُ الثالث**: أن لا تُسبق بالواو.

- **وأما (بل) فلا تكون حرف عطف إلا بشرطين:**

-**الأول** كون المعطوف مفردًا لا جُملة.

-**والشرط الثاني**: أن تُسبق بإيجابٍ أو أمر أو نفيٍ أو نهيٍ.

ولماذا لم يُشترط في (بل) أن لا تُسبق بالواو كما اشتُرط ذلك مع (لكن)

و(لا)؟ فالجواب: أن (واو) العطف لا تسبقُ (بل)، وأما قول الناس اليوم: **"جاء مُحمد بل وخالد"**، ونحو هذا الأسلوب فهو أسلوبٌ مولد؛ فلهذا يقولون: (بل و) يعني (بل) وبعدها (واو) بل و؛ لأن هذا الأسلوب لم يرد.

إلى هنا ينتهي سردُ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لحروف العطف، ذكرها في البداية مُجملةً ثم ذكرها بعد ذلك حرفًا حرفًا مُبينًا معانيها وشيئًا من أهم أحكامها ليبقي بعد ذلك أبياتٌ سيذكُر فيها أحكامًا عامةً مُختلفةً لباب العطف.

الأخ يقول: ذكر ابن مالك أن (لكن) تكون حرف عطف بعد النفي والنهي؛ معنى ذلك أنها لا تكون بعد الإثبات؟

ألا يُقال في الإثبات: **"جاء مُحمدٌ لكن خالدٌ"** هل يُقال هذا أو لا يُقال هذا؟ هذا فيه خلاف، فالجمهور يمنعه، وهم البصريون، والكوفيون أجازوه، فأجازه بعضهم على أنه حرف عطف، ولم يشترط أن يُسبق بنفيٍ أو نهي، وبعضهم أجازه على أنه حرف استدراكٍ وابتداء، والخبر محذوف.

والتقدير: **"جاء زيدٌ لكن عمروٌ لم يجيء"**، أو "جاء زيدٌ لكن لم يجيء عمروٌ" يعني إما أن تُقدرها فاعلًا؛ فتكون جملة فعلية، أو مبتدأً؛ فتكون جُملة اسمية.

لكن عند الجمهور: لا، هذه الجملة ما تُسمى بهذه الطريقة، عند الجُمهور لا يُقال: **"جاء مُحمدٌ لكن عمروٌ"** لا يُقال كذا؟ وإنما تُستعمل (لكنْ) حرف عطف بعد النفي والنهي فقط.

قلنا: انتهى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من سرد حروف العطف وبيان معانيها، بعد ذلك في أخر هذا الباب سيذكُر بعض الأحكام لباب عطف النسق؛ فيبدأ بالكلام على بيان العطف على الضمير، كيف تعطفُ على الضمير؟ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ عَلَــى ضَــمِيْرِ رَفْــعٍ مُتَّصِــلْ عَطَفْـتَ فَافْصِـلْ بِالضَّـمِيْرِ المُنْفَصِـلْ
أَو فَاصِــلٍ مَّــا وَبِــلاَ فَصْــلٍ يَــرِدْ فِـي الـنَّظْمِ فَاشِـيًا وَضَـعْفَهُ اعْتَقِـدْ

تكلم في هذين البيتين رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حُكم العطف على ضمير الرفع المُتصل، حُكم العطف على ضمير الرفع المُتصل، وعرفنا من قبل: أن ضمائر الرفع المُتصلة ما هي؟ ستة:

-**خمسةٌ تختصُ بالرفع**: وهي **"تاء المتكلم"**، و**"ألفُ الإثنين"**، و**"واو الجماعة"**، و**"ياء المُخاطبة"**، و**"نون النسوة"**، أحدُ الطلبة جمعها في: **"تايون"**، يقول: تجتمع في **"تايون"** صح.

-**والسادس**: **"ناء المُتكلمين"**، وهي تأتي للرفع وغير الرفع.

فإذا أردت أن تعطف على ضمير رفعٍ مّتصل كأن تقول: **"ذهبتُ"**، ثم تعطف على (التاء)، أو **"ذهبوا"** ثم تعطفُ على (الواو)، أو **"مُحمدُ ذهب"** ثم تعطف على الضمير المُستتر، أو **"محمدٌ ذهبَ"** ثم تعطف على الضمير المُستتر في "محمدٌ ذهب"؛ لأن الضمير المُستتر كما قّلنا أكثر من مرة من الضمير المُتصل؛ فالحُكم في ذلك أنه يجب أن تفصل حينئذٍ بين الضمير، بين ضمير الرفع المُتصل وبين المعطوف؛ تفصل بينهما بأي فاصل، كأن تفصل بالتوكيد:

-**بالتوكيد المعنوي**: النفس، والعين، وكل، وأجمع إلى أخره.

-**أو بالتوكيد اللفظي**: وعرفنا في باب التوكيد أن الضمير إذا أردت أن تؤكدهُ؛ فإنما تؤكدهُ بضمير رفعٍ مُنفصل، فتقول: **"ذهبتُ أنا ومُحمدٌ"**، لابد **"ذهبتُ أنا ومحمدٌ"**:

ذهبتُ: التاء فاعل.

وأنا: هذا توكيد، توكيد في محل رفع، توكيدٌ للتاء في محل رفع.

والواو: حرفُ عطف.

محمدٌ: معطوف على التاء مرفوع.

وتقول: **"الرجالُ ذهبوا هم وأهلهم"**، وتقول: **"محمدٌ ذهب هو وأخوه"**.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [الأنبياء:٥٤]، ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ﴾، **ضمير الرفع**: تاء المتكلم، وهي اسم كان، **"كنتم"** ثم عطف على **التاء** وهي اسم كان، ثم عطف على التاء: ﴿ءَابَآؤُكُمْ﴾، قال: ﴿وَءَابَآؤُكُمْ﴾، ثم فصل بينهما بالتوكيد، بالضمير المُنفصل فقال: ﴿كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لأبينا آدم: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾:

اسكن: فعلُ أمر، وفاعلهُ مستتر وجوبًا تقديرهُ أنت، ما معنى تقديرهُ أنت؟ هذا فقط مُجرد تقريب للفظ، وإلا قلنا: إن الضمير المُستتر ليس له لفظ، لم تضع العرب له لفظًا لكي تقول تقديرُهُ أنت، وإنما نقول: تقديرهُ أنت فقط للتوضيح والتبيين، وإلا فليس له لفظ.

وأنت: المسكونة الملفوظة توكيدٌ لفظي.

وزوجك: الواو: حرف عطف، وزوجك معطوفٌ على فاعل **"اسكن"** يعني على الضمير المستتر.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن أصحاب موسى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾

[المائدة:٢٤]، ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾، وعلى ذلك، وهذا هو قول **ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيْرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيْرِ الْمُنْفَصِلْ

افصل: يعني بالتوكيد، سواءً توكيدًا لفظيًا بالضمير المنفصل، أو توكيدًا معنويًا كأن تقول: **"ذهبتُ نفسي ومحمدٌ"**، **"الرجال ذهبوا أنفسهم وأهلهم"** قلنا: لابد من فاصل بين ضمير الرفع المُتصل والمعطوف عليه، إما بالتوكيد، وإما بأي فاصل آخر، كقولك: **"ذهبتُ اليوم ومُحمدٌ"** فصلت بالظرف، أو **"ذهبتُ بسرعةٍ ومحمدٌ"**، أو **"ذهبت إلى المسجد ومُحمدٌ"**؛ ففصلت بشبه الجملة.

-أو تقول: **"ما ذهبتُ ولا مُحمدٌ"** فصلت بماذا؟ ب(لا) النافية يكفي.

-كقوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، عطف آباؤنا على (نا) المُتكلمين، فصل ب(لا) النافية.

-وتقول: **"محمدٌ أكرمني وأخوه"**، أين فاعل أكرمني؟ مستتر، و(**ياء**) المتكلم في أكرمني: مفعولٌ به، و(**أخوه**): معطوفٌ على الضمير المُستتر، وفُصل بينهما بالمفعول به.

تقول: **"الرجالُ أكرموني وأولادهم"**، لو سأل سائلٌ منتبه-وكلكم ذلك الطالب- فقال: **"مُحمدٌ أكرمني"** أين نقدر الضمير المُستتر؟ بعد الياء أم قبل الياء؟

قياسًا قبل الياء، طبعًا ما له لفظ، أي قياسًا قبل الياء، فلهذا نقول: (الياء) فصلت بين الضمير المُستتر والمعطوف عليه، ومن أدلة ذلك أن الضمير لو ظهر – طبعًا يظهر في التثنية والجمع- فإنك ستقول: الرجال ماذا؟ **"أكرموني"**، فتُظهر الضمير قبل (ياء) المُتكلم.

ومن أدلة ذلك أن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، والمفعول يتأخر عنه،

هذه فقط ملحوظة سريعة.

- من ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿جَنَّتُ عَدۡنٍ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد:٢٣]، ﴿جَنَّتُ عَدۡنٍ يَدۡخُلُونَهَا﴾ فاعل، ﴿نَهَا﴾ مفعولٌ به، ﴿وَمَن﴾ هذا عطف، ومن معطوف على ماذا؟ على واو الجماعة، والفاصل المفعول به.

- وأما قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡ﴾ [الأنعام:٩١]، ﴿وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ﴾ هذه واو الجماعة فاعل، ﴿تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡ﴾، أين المعطوف على (واو) الجماعة؟ ﴿أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡ﴾، آباؤكم، والفاصل التوكيد، ولا، هذه (لا) وليست (اللام)، التوكيد ولا، وهذا هو قول ابن مالك: " **أَو فَاصِلٍ مَّا**"، أي فاصل.

- وعلى ذلك لا تقول: **"ذهبتُ ومحمدٌ"**، **"الرجالُ ذهبوا وأهلهم"**، **"محمدٌ ذهب وأخوه"**.

لو كان العطفُ على غيرِ ضمير رفعٍ مُتصل هل يلزمُ الفاصل؟ لو كان العطف على غير ضمير رفعٍ مُتصل، هل يلزمُ الفاصل؟ الجواب: لا يلزم، يجوز أن تفصل ويجوز أن لا تفصل.

- تقول: **"ذهب خالدٌ ومحمدٌ"**، المعطوف عليه: **"ومحمدٌ"**، المعطوف عليه: اسم ظاهر، فلك أن لا تفصل: **"ذهب خالدٌ ومحمدٌ"**، ولك أن تفصل: **"ذهب مُحمدٌ هو وخالدٌ"**، أو تفصل بغير ذلك.

- وتقول: **"ذهب الرجالُ وأهلهم كذلك"**.

- طيب لو قلنا: **"ما ذهب إلا أنا ومُحمدٌ"** هل يلزم الفصل؟ **"ما ذهب إلا أنا ومحمدٌ"**؟ هنا عطفنا على ماذا؟ أين المعطوف عليه؟ ضمير رفع، المعطوف عليه: **"أنا"**، لكن ضمير الرفع مُنفصل لا يلزم الفصل، **"ما ذهب إلا أنا**

ومحمدٌ"، "ما سافر إلا أنتم وأهلكم".

- لو قلنا مثلًا: "أكرمتهُ ومحمدًا"، عطفت محمدًا على الهاء فهل يلزمُ الفصل؟ لا، هذا ضمير نصب، سواء كان مُتصل أو منفصل.

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات:٣٨]، عطف الأولين على الضمير "كم" بلا فاصل.

- لو قلنا: "ذهبتُ ومحمدًا"، لازم الفصل لأنك لم تعطف، و(الواو) هنا (واو) المعية، ومحمدًا مفعولٌ معه هنا لا يلزم؛ فلهذا يُذكر في باب المفعول معه؛ أن النصب هنا مُقدم على الرفع، تقول: "ذهبتُ ومحمدًا" أفضل من قولك: "ذهبتُ ومحمدٌ"؛ لأن "ذهبتُ ومحمدٌ" يقول: "وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ" هذا ضعيف.

أما "ذهبتُ ومحمدًا"، فهذا لا إشكال فيه من حيثُ الصناعة لكن لابد من النظر إلى المعنى هل تريد أن تعطف؟ أم تريد أن تأتي به مفعولًا معه، إن أردت أن تأتي به مفعولًا معه تقول: "ذهبتُ ومحمدًا"؛ فإن أردت أن تأتي به معطوفًا فتفصل: "ذهبتُ أنا ومحمدٌ" وذكرنا الفرق بينهما بين المعنيين في باب المفعول فلا نُعيد.

وأما قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: "وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ"، فبعد أن قرر وجوب الفصل بين ضمير الرفع المُتصل، وما يُعطفُ عليه ذكر أنه جاء في الكلام، ورد في السماع العطفُ على ضمير الرفع المُتصل بلا فاصل، هذا ورد في السماع، نعم ورد في السماع.

أما في النظم في الشعر في ضرورة الشعر؛ فهذا كثيرٌ فاشٍ، ومن ذلك قول عُمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ، إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى   كنعاجِ الملا تعسفنَ رملا

"قُلْتُ، إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى"، **"أقبلت وزهرٌ"**، **أقبلت**: الفاعل هي، وزهرٌ: عطف زهُرٌ على ضمير الرفع المتصل المُستتر بلا فاصل، **"كنعاجِ الملا"**: معروف، **"تعسفنَ رملا"**: أي وطأنَّ الرمل فغاصت أرجلهن فيها.

-ومن ذلك قول الراعي النُميري:

فلمّـــا لحقنـــا والجيـــاد عشـــيّة ... دعـوا يـا لكعـب واعتزينـا لعـامر

" **فلمّا لحقنا والجياد" لحقنا**: الفاعل (نا)، **والجيادُ**: عطف الجيادُ على (نا) دون فاصل فمجيئهُ في الشعر فاشٍ وكثير، وشواهدهُ كثيرة، وأما مجيئهُ في النثر فقليل، وابن مالك يقول: **"وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ"**، يعني قليلٌ ضعيف.

ومن ذلك ما حكاهُ سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن بعض العرب أنه قال: **"مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ"**:

مررتُ: فعلٌ وفاعل.

برجلٍ: جارٌ ومجرور.

سواءٍ: سواءٍ هذا في الأصل مصدر بمعنى اسم الفاعل مستوٍ، واسم الفاعل مستوٍ يعمل عمل الفعل يعني لابد له من فاعل، فأين فاعلُه؟ فاعلهُ مستتر، يعني سواءٍ هو مستوٍ هو، يعني يستوي هو والعدمُ، **"مستوٍ والعدمُ"**، فقولهُ: **"والعدم"**: هذا عطف، عطف على الضمير المستتر دون فاصل.

ولو جاء الكلام على الجادة وعلى الكثير كان يقول: "مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعدمُ".

وجاء في صحيح البُخاري: «**كنتُ وأبو بكرٍ وعُمر، خرجتُ وأبو بكرُ وعُمر، دخلتُ وأبو بكرٍ وعُمر**»، من رواية عليٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: «**لا أحصي ما سمعتُ رسول الله** ﷺ يقول: «**كنتُ وأبو بكرٍ وعُمر، خرجتُ وأبو بكرُ وعُمر، دخلتُ وأبو**

بكرٍ وعُمر».

«**كنتُ وأبو بكر، دخلتُ وأبو بكر**»: **دخلتُ**: هذه فاعل، **وأبو**: عطف أبو على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل، هذا في النثر.

- **ما في إلا قول العرب: "مررتُ برجلٍ سواءٌ والعدم"**، هذا قليل.

أما الحديث فأنتم تعرفون، الاستشهاد بالحديث والإشكال في ذلك، ونُمثلُ بهذا الحديث، فهذا الحديث رواه الإمام البُخاري في صحيحه في أربعة مواضع، بإسنادٍ واحد في جميع المواضع، جاء في كل المواضع: «**كنتُ وأبو بكرٍ وعُمر، دخلتُ وأبو بكرُ وعُمر، خرجتُ وأبو بكرٍ وعُمر**»، ثم جاء في موضع: «**كنتُ وأبو بكرٍ، خرجتُ وأبو بكرُ، دخلتُ وأبو بكرٍ**»، فماذا يُقال في ذلك؟

يقال كما قال المحدثون أجمعون: هذا من تصرف الرواة، الراوي ربما يرى جواز ذلك؛ هذا من تصرف الرواة، الراوي ربما يرى جواز ذلك، هذه المشكلة، هذه المشكلة يعني ليس الطعن فقط أنه أعجمي أو لا يعرف العربية؛ لا، قد يكون الراوي عالمًا وعارفًا بالعربية، لكنه ربما أنه يقول هذا القول من رأيه يعني هو يرى جواز هذا الأمر؛ فيُغير بناءً على رأيه، فلهذا لا يجوز أن تؤخذ اللغة غلا عن مُحتجٍ به، يعني إنسان لا يستطيع أن يُخطئ يتكلم بالسليقة؛ هذا يُحتج به.

أما إنسان يتكلم بعلمه حتى لو أتانا ابن مالك، ولو أتانا ابن هشام ما احتججنا بكلامه؛ لأنه يتكلم بعلمه، فهو يرى جواز ذلك فيقول عليه، ويرى منع ذلك فلا يقول عليه فليس بحُجة.

لا، طبعًا لا خلاف أن النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أفصح الفُصحاء، والله يكفي أنه من العرب؛ والعرب مُحتجٌ بكلامهم؛ فكيف إذا كان أفصح الفصحاء في العرب لا شك فليس الخلاف في كونه حُجة أو ليس بحُجة هذا لا يخالف فيه أحد، وإنما

الخلاف هل هذا هو لفظه أم لا؟

وهكذا يُقال في بقية ما روي عن العرب؛ أي أمر مر بعيد عن العرب ولا يثبُت لا يُحتج به: شعرًا، نثرًا، إذا لم يثبت عن العرب لا يُحتجُ به؛ إلا أن ما روي عن العرب من شعرٍ ونثرٍ لم يُجز أحد من الرواة روايتهُ بالمعنى، لا أحد يُجيز أن يروى الشعر بالمعنى مثلًا، أو المثل، أو الحكمة تروى بالمعنى؛ لا، القرآن لم يُجز أحدٌ روايته بالمعنى.

أما الحديث فجماهير المُحدثين أجازوا الرواية بالمعنى؛ فلهذا ابن حجر لا تُحصي في فتح الباري قوله وهذا من تصرف الرواة؛ بشروط، بشروطٍ لا تُنجي، بشروطٍ لا تُنجي–لا تُنجي عند النحويين طبعًا- لأنهم كان تركيزهم على المعنى: أن يكون عارفًا بمعاني الكلام فلا يُحيل المعنى...إلى آخره.

ولكن يبقى أنه كل شيءٍ يُعيدونها إلى علم الراوي، لا يُعيدونها إلى كون الراوي حُجة يعني لو أتى آتٍ مثلًا–فقط مُجرد مثال فقط- لو أتى راوٍ وكذب، أتى أعرابي من العرب وكذب على النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وقال: **"قال النبي كذا وكذا"**؛ فهل هذا حُجة أم ليس بحُجة؟

في اللغُة حُجة، في الدين ليس بحُجة، في اللغة حُجة لأنه من كلام هذا الأعرابي؛ لأن العرب حُجة في داخل جزيرة العرب إلى قبل..، إلى سنة (مائة وخمسين) حُجة في كلامهم لأنهم لا يلحنوا، ولا يُخطئوا في كلامهم؛ فلهذا اتفق أهل اللغة والنحو على أن العربي إذا غير البيت؛ فالبيت حُجة وتغيير العربي حُجة.

فلهذا لا تجد أو يعني يندر في النحويين المُتقدمين أن تجد منهم من ينسبُ البيت إلى قائله كسيبويه، سيبويه لم ينسب الأبيات التي ذكرها؛ ذكر (ألف وخمسمائة) بيت من الشعر لم ينسُب شيئًا منها، أو نسب شيئًا قليلًا منها، قالوا:

السبب في ذلك: انهم يعلمون أن العرب غيرت في هذه الأشعار؛ فلا يريد أن يقول قال فلان وهو مُغير؛ بل إن النحويين وسيبويه في مواضع كثيرة جدًا من كتابه، يقول: "ومن ذلك قول العرب"، ثم يأتي ببيت من الشعر:

بنـي أسـد هـل تعلمـون بلاءنـا إذا كـان يومـا ذا كواكـب أشـنعا

قال سيبويه: **"وسمعتُ بعض العرب"** يقول: **"إذا كان يومٌ ذو كواكب أشنعا"**، طيب هذا الذي قاله العربي هو الذي قاله الشاعر؟ أم تغييرٌ من هذا العربي؟ تغييرٌ منه: حسب لغته، حسب فصاحته، لكن الذي قاله الشاعر حُجة باتفاق، والذي غير إليه العربي حُجة باتفاق؛ لأن هنا يعني مناط الاحتجاج باللغة وليس بالمعنى، ليس بالمعنى.

بمناسبة ليس بالمعنى في قصة ما ذكرتُها أو لم أذكرها أو ذكرتها في مكان آخر: سألني أحد الأخوة المشايخ قال: "هل يأتي **"فعيل وصفًا"**؟ صيغة مُبالغة؟ هل يأتي فعيل صيغة مُبالغة؟ هل يأتي فعيل صيغة مُبالغة؟ قلت: "نعم، لكنه ليس من الصيغ القياسية الكثيرة، قال: مثلُ ماذا؟ قلتُ: كصديقٍ وسكيرٍ، فضحك وتعجب! قال: كيف تجمع بين صديق وسكير؟! قلت: أنا أنظر للغة، لم أنظر إلى المعنى.

فدعونا نُكمل يا إخوان؛ إذًا في هذين البيتين تكلم ابن مالك على ماذا؟ على العطف على ضمير الرفع المُتصل، عرفنا الحُكم، أما ضمير النصب المُتصل لا يُشترطُ فيه شيء؛ تعطف بفاصل وبغير فاصل وبدون شرط.

بقي ضمير الجر المُتصل، كيف تعطف على ضمير الجر المُتصل؟ هذا هو الذي يذكرهُ ابن مالك في البيتين التاليين فيقول:

وَعَـودُ خَـافِضٍ لَـدَى عَطْفٍ عَلَـى ضَـمِيْرِ خَفْـضٍ لاَزِمَـا قَـدْ جُعِـلاَ
وَلَـيْسَ عِنْـدِي لاَزِمَـا إِذْ قَـدْ أَتَـى فِـي الـنَّظْمِ وَالنَّثْـرِ الصَّـحِيْحِ مُثْبَتَـا

يتكلم عن العطف على ضمير الجر المُتصل، أو كما قال: "ضمير الخفض المُتصل، الجر والخفض مُصطلحان يُقصدُ بهما شيءٌ واحد، فذكر أن أكثر النحويين يوجب ويُلزم إعادة الجار مع المعطوف، إذا عطفت على ضمير جرٍ مُتصل لابد أن تُعيد مع المعطوف الجار؛ الذي جر الضمير المُتصل.

-تقول: **"مررتُ بك وبزيدٍ"**، ولا تقول: **"مررتُ بك وزيدٍ"**.

-قال تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون:٢٢]، ولا يُقال: **"وعليها والفُلك تُحملون"**.

-تقول: **"الكتابُ لي ولأخي"**، ولا تقول: **"الكتابُ لي وأخي"**.

-قال تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت:١١]، ولا يُقال: **"فقال لها والأرضِ"**.

-تقول أيضًا: **"هذا كتابي وكتابُ أخي"**، ولا تقول: **"هذا كتابي وأخي"**، **"هذا كتابي وكتابُ أخي"** أين المعطوف؟ **"هذا كتابي"**: (ياء المُتكلم) أردت أن تعطف أخاك عليك: **"هذا كتابي وأخي"** أردت أن تعطف أخاك عليك لكن (الياء) هنا ضمير جر مُتصل لابد أن تُعيد مع المعطوف الجار، ما الذي جر (ياء المُتكلم في **"كتابي"**؟ المُضاف كتاب لابد أن تُعيده، **"هذا كتابي وكتابُ أخي"**، ولا تقول: "هذا كتابي وأخي".

-قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة:١٣٣]، ولا تقول: **"نعبدُ إلهك وآبائك"**.

-وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَعَـودُ خَـافِضٍ لَـدَى عَطْفٍ عَلَـى ضَـمِيرِ خَفْـضٍ لاَزِمًـا قَـدْ جُعِـلاَ

فهذا هو قول البصريين وقول الجمهور، وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على ضمير الجر المُتصل بإعادة العاطف وبعدم إعادته، واختار مذهبهم ابن مالك، ونص على ذلك في قوله:

كَـيْسَ عِنْـدِي لاَزِمَـا إِذْ قَـدْ أَتَـى فِـي الـنَّظْمِ وَالنَّثْـرِ الصَّـحِيْحِ مُثْبَتَـا

فذكر أن إعادة الجار مع المعطوف ليس عنده واجبًا ولا لازمًا، والدليلُ على ذلك كثرةُ مجيئه في النظم، وفي النثر كما ذكر:

-فمن النثر قراءة حمزة وهي قراءةٌ سبعية: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء:١]، فقراءة الجمهور: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾، العطف هنا على لفظ الجلالة، "اتقوا الله، واتقوا الأرحامَ"، فالعطف على اسم ظاهر، لا إشكال فيه: "اتقوا الله واتقوا الأرحامَ" فالعطف على اسم ظاهر لا إشكال فيه.

وأما على قراءة حمزة: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾؛ فاحتج هؤلاء وقالوا عن الأرحام معطوفةٌ على الهاء في (به) ومع ذلك عطف بلا إعادة الجار، قال: "به والأرحامِ".

ولو جاء الكلام على ما يوجبهُ الجمهور لكان يُقال: "اتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحامِ"، والآية -أقصد القراءة- خُرجت على غير ذلك، فليس الدليل بها قائمًا، فقيل: إن (الواو) واو القسم، ولله أن يُقسم بما شاء، أقسمعَزَّوَجَلَّ هنا بالأرحام، إلا أن الاحتجاج بالآية يقويه -الاحتجاج بالآية يقويه أن معناها سيكون قريبًا من معنى قراءة الجمهور، وجعلوا (الواو) واو القسم يُبعدها عن معنى قراءة الجمهور.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الحادي والتسعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبيّاكم في ليلة الإثنين، التاسع من شهر جمادى الآخرة من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائة وألف في جامع الراجحي في مدينة الرياض، لنعقد–بحمد الله وتوفيقه– الدرس الحادي والتسعين من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

ولا زال الكلام متواصلًا على باب عطف النسق، الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خمسةٍ وعشرين بيتًا، وقد شرحنا أكثرها، ولم يبقَ منها إلا القليل.

سنبدأ بمواصلة الشرح لبيتين بدأنا بشرحهما في الدرس الماضي، ثم نكمل– إن شاء الله تعالى– بشرح الأبيات الباقية من هذا الباب، وهي أربعة أبيات، فمجموع الأبيات التي سنشرحها في هذا الدرس إن شاء الله تعالى ستة أبيات، نبدأ الدرس كالمعتاد بقراءتها، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته في باب عطف النسق:

وَعَـودُ خَـافِضٍ لَـدَى عَطْـفٍ عَلَـى ... ضَـمِيْرِ خَفْـضٍ لاَزِمًـا قَـدْ جُعِـلاَ
وَلَـيْسَ عِنْـدِي لاَزِمًـا إِذْ قَـدْ أَتَـى ... فِـي الـنَّظْمِ وَالنَّثْـرِ الصَّـحِيْحِ مُثْبَتَـا

٥٦١. وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالــوَاوُ إذ لاَ لَــبْسَ وَهْــيَ انْفَــرَدَتْ
٥٦٢. بِعَطْــفِ عَامِــلٍ مُــزَالٍ قَــدْ بَقِــي مَعْمُولُـــهُ دَفْعًـــا لِـــوَهْم اتُّقِـــي
٥٦٣. وَحَــذْفَ مَتْبُــوعٍ بِــدَا هُنَــا اسْــتَبِحْ وَعَطْفُــكَ الفِعْــلَ عَلَــى الفِعْــلِ يَصِــحّ
٥٦٤. وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلًا وَعَكْسًـــا اسْـــتَعْمِل تَجِـــدْهُ سَـــهْلًا

في البيتين الأولين تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألة العطف على ضمير الجر، العطف على ضمير الخفض، وهذه المسألة كنا بدأناها في الدرس الماضي، وقلنا فيها: إن البصريين وتبعهم على ذلك كثير من المتأخرين أوجبوا إعادة العامل مع المعطوف إذا عطفت على ضمير مجرور، أو على ضمير جر، فإذا قلت: (مررت بك وبزيدٍ)، فيجب أن تعيد العامل في ضمير الجر وهو الباء، فتقول: (مررت بك وبزيد)، ولا يجوز أن تقول: (مررت بك وزيدٍ)، فتعطف بغير إعادة العامل.

وكذلك في الجر بالإضافة، لو قلت: (هذا الكتاب لي ولأخي)، فإن كلمة أخي معطوفة على ياء المتكلم في كتابي، وياء المتكلم ضمير جر، فيجب أيضًا أن تعيد الجر، سواءٌ أكان حرف جر، كقولك: الكتاب لي ولأخي، أو كان الجارّ مضافًا، كقولك: (هذا كتابي وكتاب أخي)، فلابد من إعادة الجار، وذكرنا على ذلك أمثلة وشواهد متعددة في الدرس الماضي، فهذا الذي أشار إليه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله:

وَعَــوْدُ خَــافِضٍ لَــدَى عَطْــفٍ عَلَــى ضَــمِيْرِ خَفْــضٍ لاَزِمًــا قَــدْ جُعِــلا

يعني أن البصريين جعلوا ذلك واجبًا لازمًا، وأما الكوفيون فإنهم لا يوجبون ذلك، ولكنهم يقولون: إن الأكثر والأحسن أن تعيد العامِل في ضمير الجر إذا عطفت عليه، ولكن هذا ليس بواجبٍ ولا لازم، فعلى مذهبهم الأحسن والأكثر أن تقول: (الكتاب لي ولأخي)، ويجوز أن تقول: (الكتاب لي وأخي).

وتقول على الأكثر والأحسن في الإضافة: (هذا كتابي وكتاب أخي)، ويجوز

عندهم أن تقول: (هذا كتابي وأخي).

واختار ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قول الكوفيين في ذلك، وصرّح، وهذا قوله في البيت الثاني: **وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًا**، ثم دلل على أن هذا ليس بلازم بقوله:

.... إِذْ قَــدْ أَتَــى فِـي الـنَّظْمِ وَالنَّثْـرِ الصَّـحِيْح مُثْبَتَـا

يقول: عدم إعادة العامل إذا عطفت على ضمير جر، هذا قد جاء في النثر، وجاء في النظم أي الشعر، فهذا يدل على جوازه، وإن كان أحدهما أحسن وأكثر من الآخر.

من الشواهد التي جاءت دالةً على قول الكوفيين وابن مالك بعدم وجوب إعادة العامل إذا عطفت على ضمير جر: قراءة حمزة، وهي قراءة سبعية في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١]، فإن الجمهور، جمهور القراء قرأ بنصب: والأرحامَ، ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾، فهو عطف على لفظ الجلالة، أي واتقوا الله واتقوا الأرحامَ، وقرأ حمزة: ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ بالجر، فقالوا: والأرحامِ عطف على الهاء في قوله: به، وهو ضمير جر، بلا إعادة العامل، يعني لم يقل: تساءلون به وبالأرحام، والعرب كانت تتساءل بذلك، فتقول: أسألك بالله والرحم.

وهذا دليل قد يتخرج على غير ما استدل به هؤلاء، ولذلك أكثر من تخريج، من أشهرها: أن الواو على قراءة حمزة هي واو القسَم الجارّة، اتقوا الله الذي تساءلون به، ثم أقسم بالأرحام فقال: والأرحامِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ﴾، إلى آخره، فقوله: والأرحام قسَم، ولله أن يقسم بما شاء من مخلوقاته، كقوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾، ﴿وَٱلشَّمۡسِ﴾، ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾ [العصر:١]، إلى آخره.

فهذا تخريج متجه، ولا إشكال فيه، إلا أن الذي قد يرجح التخريج الأول لقراءة حمزة هو أنه أقرب إلى معنى قراءة الجمهور، تخريج قراءة حمزة على أنه عطف على الهاء في به أقرب إلى معنى قراءة الجمهور من التخريج الآخر الذي أبعدها كثيرًا عن معنى قراءة الجمهور، وتوافق القراءات على معنى واحد مقدم على اختلافها، إلا أن اختلافها ليس منكورًا.

قد تُخرج القراءة على معنى وحكم، والقراءة الأخرى للآية نفسها قد تُخرَج على معنىً آخر وحكم، هذا وارد ولا إشكال فيه.

ومن الشواهد على قول الكوفيين قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والأيام من عجب

(فما بك والأيام)؛ فالكاف في بك ضمير جر، ثم عطف عليه فقال: والأيام بلا إعادة الجارّ (الباء)، ولو جاء على جادة الكلام لكان يقول: فاذهب فما بك وبالأيامِ، وهذا شعر.

وخرّج بعضهم على ذلك بعض الآيات، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:٢١٧]، الواو في ﴿وَٱلْمَسْجِدِ﴾ حرف عطف، والمسجد معطوف مجرور، مجرور على ماذا؟ قال هؤلاء المستدلون على الجواز: إنه عطف على الهاء في قوله: ﴿بِهِمْ﴾ [البقرة:١٥]، وهو ضمير الجر، ولم يُعد الجار.

والآية فيها تخريجات أُخر، من أشهرها وأوضحها: أن المسجد الحرام عطف على سبيل الله، أي وصدٌ عن سبيل الله والمسجد الحرام.

وخرّج بعضهم أيضًا على هذا القول، قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا

﴿مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ [الحجر:٢٠]، أين وجه الاستشهاد في الآية؟ ﴿وَمَن لَّسۡتُمۡ﴾، هذا حرف عطف، مَن: اسم موصول بمعنى الذي معطوف، معطوف على ماذا؟ نعم.

الطالب: (@١٨:١٣:٠٠)

الشيخ: ومَن لستم له برازقين، عطف على معايش، والمعنى حينئذٍ: جعلنا لكم فيها معايش، وجعلنا لكم فيها من لستم له برازقين، كالحيوانات وغيرها، وهذا معنى متجه وتخريج ظاهر، ولا دليل فيه على الجواز.

لكن الاستشهاد بهذه الآية على الجواز أنهم جعلوا (مَن) معطوفة على (كم) في قوله: ﴿وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ﴾ [الأعراف:١٠]، يعني جعلنا لكم فيها معايش، وجعلنا هذه المعايش لمن لستم له برازقين، جعلنا هذه المعايش لمن؟ لكم ولمن لستم له برازقين، فمَن على هذا عطف على ضمير الجر في قوله لكم، فهذا تخريج، ولكنه ليس بلازم في الآية، **فالدليل إذا تطرق له الاحتمال سقط به الاستدلال**.

وخاصة أن التوجيهات الأخرى ليست متكلفة.

كلام النحويين وابن مالك، ونحن تبعًا لهم، نقرر هذه المسألة فنقول: إذا عطفت على ضمير جر، فيجب أن تعيد الجار (العامل)، والمسألة السابقة التي تكلمنا عليها في الدرس السابق كانت العطف على ضمير الرفع المتصل، كقولك: (جئت أنا ومحمد)، فيجب أن تفصل بين ضمير الرفع المتصل وما عطفته عليه، هنا في ضمير الجر، في ضمير الخفض، لم يشترط النحويون أن يكون ضميرًا متصلًا.

ضمير الرفع إذا كان منفصلًا فلا يُشترط فيه الفصل، يعني فيه فرق بين الضمير المتصل والضمير المنفصل، ضمير الرفع المتصل لابد من الفصل، وضمير الرفع

المنفصل لا يُشترط فيه الفصل كالظاهر.

ومضير الخفض، ضمير الجر، لماذا لم ننص على كونه متصلًا؟ الجواب: لأن ضمير الجر لا يكون إلا متصلًا، وهذا سبق في باب الضمائر، فضمائر الرفع تكون متصلة، ومنفصلة، وضمائر النصب تكون متصلةً ومنفصلة، أما ضمائر الجر (الخفض) فلا تكون إلا متصلةً، فلا حاجة لاشتراط ذلك.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالوَاوُ لاَ لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بِدَا هُنَا اسْتَبِحْ

فهذان بيتان وشطر، تكلم فيهما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الحذف في هذا الباب، الحذف في باب عطف النسق، تكلم على حذف المعطوف وحرف العطف، وتكلم على حذف المعطوف وحده، وتكلم على حذف المعطوف عليه وحده.

❁ فنبدأ بالكلام على حذف المعطوف مع حرف العطف:

قد يُحذف المعطوف مع حرف العطف، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ**، الفاء هذا حرف العطف، قد تُحذف مع ما عطفت، يعني المعطوف.

وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالوَاوُ............................

يعني والواو كذلك قد تُحذف مع ما عطفت، **إذ لاَ لَبْسَ**، هذا الشرط، **فيجوز أن تحذف المعطوف مع حرف العطف، بشرطين ذكرهما ابن مالك:**

الأول: أن يكون حرف العطف الفاء أو الواو.

والشرط الثاني: عدم اللبس، يعني وجود الدليل على المحذوف.

فالحذف مع الفاء، حذف المعطوف مع الفاء هذا كثير، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ﴾ [البقرة:٦٠]، ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ﴾، عندما قيل له: اضرب بعصاك الحجر، ما الذي حدث؟ ما الذي فعل؟ انبجست؟ انفجرت ولا ضرب أولًا؟ ضرب، لكن ما ذكر الضرب في الآية، ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ﴾، التقدير -والله أعلم-: فقلنا اضرب بعصاك الحجر فضرب فانفجرت.

إذًا حُذف المعطوف، وحرف العطف، لأن المعنى واضح، عندما قال: اضرب، هذا الدليل، فضرب، ومثل ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [الأعراف:١٦٠]، أي أن اضرب بعصاك الحجر فضرب فانبجست، فحذف حرف العطف والمعطوف عليه.

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل:٨١]، سرابيل جمع سربال، معروف، الثياب، ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾، يذكر ذلك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في تعداد النعم، نعمه على العباد، فقال: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾، أي سرابيل تقيكم الحر والبرد؛ لأن الثياب سرابيل تقي الحر والبرد، فعندما قال: تقي الحر، عُرف أنها تقي الحر والبرد، هذا ما يتعلق بالأحكام النحوية.

نبهنا على ذلك، وننبه عليه كثيرًا لأهميته، نحن نتكلم الآن على النحو، أما على البلاغة، فهذا أعمق من النحو، يعني قلنا الآن: يجوز لك أن تحذف المعطوف وحرف العطف، فمعنى الآية تقيكم الحر والبرد، هذا جائز في النحو.

طيب، ما فائدته؟ ما الغرض من الحذف هنا؟ ما البلاغة التي أُضفيت على

الآية بسبب الحذف؟ هذه أشياء تُبحث في البلاغة وهي أعمق من النحو، النحو الدرجة الأولى، فقط تبين لك الأحكام، تفصل لك بين الخطأ والصواب، أما البلاغة فهي فوق ذلك، وكل ما قيل فيه يجوز الحذف، فهذا جواز نحوي، أما البلاغة فهي تبين ما الغرض من الحذف، لماذا حُذف هنا ولم يُحذف هناك؟ وهكذا.

فقد يقال هنا مثلًا: أنه نُص على الحر؛ لأن الخطاب كان للعرب، وبلادهم حارة، فهذا أظهر في بيان النعمة، وقد يقال غير ذلك.

ومن شواهد الحذف قول العرب: راكب الناقة طليحان، طليحان: مثنى طليح، والطليح هو الضعيف، كأنه قال: راكب الناقة ضعيفان، على تقدير: راكب الناقة والناقة ضعيفان، ولكنه حذف الناقة وحرف العطف، لدلالة قوله: راكب الناقة.

ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

فما كان بين الخير لو جاء سالمًا ... أبو حُجرٍ إلا ليالٍ قلائلُ

يقول ذلك للنعمان بن الحارث الغساني، يقول: فما كان بين الخير لو جاء سالمًا أبو حُجرٍ يعني النعمان، إلا ليالٍ قلائل، فما كان بين الخير وماذا؟ وبيني، فما كان بين الخير وبيني، فحذف حرف العطف وما عطف.

فهذا ما يتعلق بحذف حرف العطف والمعطوف.

الصورة الثانية للحذف: أن يُحذف المعطوف وحده دون حرف العطف، وفي هذا يقول ابن مالك:

وَهْيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

وهي يعني الواو انفردت بهذا الحكم، **فالمعطوف يُحذف بشرطين:**

الشرط الأول: أن يكون حرف العطف الواو.

والشرط الثاني: أن يكون عاملًا محذوفًا بقي معموله، وعرفنا المراد بالمعمول، معموله: يعني مرفوعه أو منصوبه أو مجروره، هذا هو المعمول، أو مجزومه، الذي عمل فيه، عمل فيه الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، ولذلك أساليب قد تكون مضطردة، من ذلك قول الراجز:

علفتها تبنًا وماءً باردًا حتى شتت همالةً عيناها

يعني دابته، أنه اهتم بها وأكّلها وسقاها وأكثر من ذلك حتى دمعت عيناها من كثرة الأكل والشرب، علفتها تبنًا وماءً باردًا، علفتها يعني أعطيتها علفًا، علفتها تبنًا، التبن علف، ماشي، علفتها تبنًا وماءً، الواو حرف عطف، وماءً معطوف، هل هو معطوف على التبن؟ لو كان معطوفًا على التبن، فهو يقول: علفتها تبنًا، فهل علفها ماءً؟ هل الماء من العلف لكي يعلفها ماءً؟ يعني هل المعنى هنا يجيز أن يكون الماء معطوفًا على التبن؟ الجواب: لا.

ولكن تقدير الكلام على وجود معطوف محذوف هو الذي نصب الماء، والتقدير: علفتها تبنًا وسقيتها ماءً، فالعطف حينئذٍ من عطف الجمل، عطف جملة (سقيتها ماءً) على جملة (علفتها تبنًا).

ومن ذلك قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يومًا وزججن الحواجب والعيونَ

زججن الحواجب، التزجيج، تزجيج الحواجب يعني تضييقها وتصغيرها، وهذا إنما يكون للحواجب، ولا يكون للعيون، العين لا تُزجج، وإنما تُكحل، إذًا لا يصح من حيث المعنى أن نعطف العيون على الحواجب؛ لأنها لا تشترك معها

في العامل، في التزجيج، وإنما على محذوف هو عامل في العيون، والتقدير: وزججن الحوجب وكحّلن العيون، فعطف جملة على جملة، ولم يعطف مفردًا (العيون) على مفرد (الحواجب)، لمنع المعنى من ذلك.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر:٩]، يعني الأنصار رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾، ما معنى تبوءوا؟ سكنوا، التبوء هو السكنى والإقامة، ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾، يعني المدينة (طيبة) سكنوها وأقاموا فيها، ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾، ماشي، ﴿وَٱلْإِيمَٰنَ﴾، هل الإيمان معطوف على الدار فهو أيضًا متبوَّءٌ؟

الجواب: من حيث المعنى لا، لكن هناك عامل محذوف هو الناصب للإيمان، تقدره معمولًا مناسبًا، يقدرونه على نحو: والذين تبوءوا الدار وآثروا الإيمان، فهو عطف جملة على جملة، لا عطف مفرد على مفرد، لمنع المعنى من ذلك.

هذا قول جمهور النحويين، إن العطف هنا عطف جمل، وهناك معطوف محذوف هو الناصب لهذا المعمول، والسبب الذي دعاهم إلى ذلك -كما عرفنا- هو مراعاة ظاهر المعنى.

وفي هذه المسألة في مثل هذا الأسلوب خلاف على ثلاثة أقوال: القول الأول: هو قول جمهور النحويين الذي ذكرناه قبل قليل، أن هناك معطوفًا محذوفًا هو الناصب أو هو العامل في المذكور.

والقول الثاني: قال به بعض النحويين والبلاغيين، قالوا: إن الواو في مثل هذا الأسلوب عطفتْ مفردًا على مفردٍ، فالعيون معطوفة على الحواجب، والإيمان معطوف على الدار، والماء معطوف على التبن، والتصرف والتوسع هنا حدث في

العامل الأول، وهو قوله: علفتها، توسعوا في هذا العامل بما يسمى التضمين.

التضمين مر بكم أكثر من مرة، من مشاهير مسائل النحو والبلاغة، التضمين: أن تُضمن عاملًا أو تضمن كلمة معنى كلمة أخرى، فتعاملها معاملة هذه الكلمة.

فعلّفتها ضمّنها معنى كلمة تعمل في التبن والماء، كنحو: أعطيتها تبنًا وماءً، أو أطعمتها تبنًا وماءً، والطعام يُطلق على المأكول، ويُطلق على المشروب في اللغة وفي النصوص الشرعية، كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ﴾ [البقرة:٢٤٩]، عندما مروا بالنهر؛ أي فمن لم يشرب منه.

وفي قوله: (زججن الحواجب والعيونَ)، العطف عطف مفردات، والتصرف صار في العامل الأول بالتضمين، ضمّن زججن كلمة حسّنّ مثلًا، أو جمّلن، حسّنَّ الحواجب والعيون، ونحو ذلك.

وكذلك في الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [الحشر:٩]، التبوّء هنا يُضمن معنى كلمةٍ تصل إلى الدار والإيمان، فهذا هو القول الثاني.

القول الثالث في المسألة، أو في هذا الأسلوب:

قالوا: إن العطف عطف مفردات، والتوسع كان في المعطوف، ففي قوله: (علّفتها تبنًا وماءً)، الماء معطوف على التبن، إلا أنه توسع في الماء مجازًا فشبهه بما يُعلف، كأنه جعل الماء شيئًا يُعلَف، شبه الماء لأنه مما يُطعم فشبهه بالعلف، فقال: (علّفتها تبنًا وماءً).

وكذلك (زججن الحواجب والعيون)، توسع في العيون، فشبهها بما يُزجج.

﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [الحشر:٩]، توسع في الإيمان فشبهه بشيء يُسكن ويقام فيه.

القول الثالث قولٌ للبلاغيين، قريب من التضمين؛ لأنه يقوم على معنى بلاغي، إلا أن التضمين كان في العامل الأول، والقول الثالث كان التوسع في المعطوف نفسه.

والقولان الثاني والثالث وجيهان؛ لأنهما أنسب للمعنى من القول الأول، والقول الأول هو أقرب إلى ظاهر الكلام، فهذه هي الصورة الثانية للحذف: وهو حذف المعطوف وحده.

الصورة الثالثة للعطف: هو حذف المعطوف عليه وحده؛ أن تحذف المعطوف عليه وحده، وفي هذا قال ابن مالك: **وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بِدَا هُنَا اسْتَبِحْ**، فيجوز حذف المعطوف بشرط عدم اللبس، أو بشرط وجود دليلٍ عليه، طبعًا وجود الدليل على المعطوف هذا شرط للحذف عمومًا في اللغة، **أي محذوف في اللغة فشرطه وجود الدليل عليه**، وقد نص ابن مالك على هذا الشرط وهو وجود الدليل على المعطوف في قوله: (بدا) **وَحَذْف مَتْبُوعٍ بِدَا**، يعني معطوف ظاهر في المعنى.

وحذف المعطوف عليه لا يكون إلا بعد الواو والفاء، مثال ذلك لو قيل لك مثلًا: (أضربتَ زيدًا؟)، فتقول في الجواب: (نعم، وعمرًوا)، التقدير: نعم، ضربت زيدًا وعمرًوا، فحذفت المعطوف عليه، فهذا أسلوب مضطرد، ومن ذلك قول العرب لمن قال لهم: (مرحبًا)، فإنهم قد يقولون في جواب ذلك: (وبك، وأهلًا وسهلًا)، إذا قيل لهم: مرحبًا، يجيبون بإجابات متعددة، من ذلك أن يقولوا: (وبك، وأهلًا وسهلًا)، والتقدير: ومرحبًا بك وأهلًا وسهلًا.

(وبك وأهلًا)، قوله: وأهلًا، هذا معطوف، معطوف على ماذا في قوله: وبك وأهلًا؟ معطوف على مرحبًا المحذوفة، يعني: ومرحبًا بك وأهلًا، فقوله: وأهلًا معطوفة على مرحبًا المحذوفة، والدليل: قول المبتدئ: مرحبًا.

أما الواو الأولى في قوله: (وبك وأهلًا وسهلًا)، الواو الأولى هذه ما هي؟ (وبك)، هذه الواو حرف عطف، لكن عطفت جملة على جملة، عطفت جملة المتكلم على جملة المخاطِب، المخاطِب إذا قال لك: مرحبًا، أنت تقول: وبك وأهلًا وسهلًا، عطفت كلامك على كلامه، إذًا فالواو الأولى عاطفة، لكن عطفت جملة على جملة، جملة المتكلم على جملة المخاطِب، والواو الثانية: (وبك وأهلًا)، هي وجه الاستشهاد، عطفت وأهلًا على مرحبًا المحذوفة في كلام المتكلم، ومرحبًا بك وأهلًا.

والواو الثالثة: (وسهلًا)، هذه معطوفة على أهلًا، ما فيها إشكال، عطف مفرد على مفرد.

وقول العرب: (أهلًا وسهلًا) هما اسمان، لا مصدران، الأهل، أهل الإنسان، أقاربه الأدنون، والسهل: المكان السهل، وإعرابها مفعولٌ به لفعل محذوف، فقولهم: أهلًا، يعني قدمت أهلًا، يعني أتيت أهلك، وسهلًا: يعني وطئت سهلًا.

بعض النحويين يُمثل لحذف المعطوف عليه بنحو قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف:٥]، الآية مبدوءة بهمزة استفهام، وبعد همزة الاستفهام حرف العطف (الفاء)، قال: التقدير: أنمهلكم فنضرب عنكم الذكر صفحًا، ﴿أَفَنَضْرِبُ﴾، الفاء هذه عاطفة، عطفت ماذا على ماذا؟ قال: المعطوف عليه محذوف، يدل عليه المعنى، يعني أنمهلكم فنضرب عنكم الذكر صفحًا.

وكقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْاْ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سبأ:٩]، وهذا أسلوب كثير جدًّا في القرآن وكلام العرب، أفلم، همزة وبعده الفاء، ﴿أَفَلَمْ يَرَوْاْ﴾، الفاء عطفت ماذا على ماذا؟ طبعًا عطفت ما بعدها، لكن عطفته على ماذا؟ قال هؤلاء: عطفته على

معطوف عليه محذوف مفهوم من المعنى، وتقديره: أعموا فلم يروا إلى ما بين أيديهم؟ أعموا من العمى، أعموا فلم يروا إلى ما بين أيديهم؟

وفي الآيتين الأخيرتين، هذا الأسلوب، خلاف مشهور بين النحويين، فما ذكرناه الآن على مذهب الزمخشري، وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور، الذي سيأتي -إن شاء الله تعالى-.

فهذه ثلاث صور للحذف ذكرها ابن مالك:

- **الصورة الأولى**: حذف المعطوف مع حرف العطف.
- **والثانية**: حذف المعطوف وحده.
- **والثالثة**: حذف المعطوف عليه.

بقيت صورة رابعة لم يذكرها ابن مالك: وهي حذف حرف العطف وحده، وسيأتي الكلام على هذه الصورة -إن شاء الله- في آخر الباب.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاتمًا أبياته في هذا الباب، قال:

....	وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّ
وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلًا	وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلًا

تكلم في هذه الأشطر الثلاثة على عطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل، وذكر ذلك لأن الأصل في العطف أن تعطف اسمًا على اسمٍ، هذا هو الأصل والأكثر وجادة الكلام، تقول: (جاء زيدٌ وعمرٌوا، أكرِم زيدًا أو عمرًوا)، ولكن العطف أوسع من ذلك، فقد تعطف فعلًا على فعلٍ، وقد تعطف فعلًا على اسمٍ، وقد تعطف اسمًا على فعلٍ، وقد تعطف جملةً على جملة.

وابن مالك في هذه الأشطر الثلاثة تكلم على عطف الفعل على الفعل، وعلى عطف الفعل على الاسم، وعلى عطف الاسم على الفعل، ولم يتكلم على عطف

الجملة على الجملة، فدعونا نقف عند ذلك كله، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّ**، فيصح ويجوز في اللغة أن تعطف فعلًا على فعلٍ، كقولك: (لا تلعب وتهمل دروسك)، لا: ناهية جازمة، تلعب: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله مستتر تقديره أنت، والواو حرف عطف، عطفت مفردًا على مفردٍ أم عطفت جملةً على جملةٍ؟

نظر، (لا تلعب وتهمل دروسك)، تهمل: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، لماذا مجزوم؟ ما فيه لا ناهية قبله، (لا تلعب وتهمل)؛ لأنه معطوف على مجزوم، العطف هنا عطف مفردات، عطفت فعلًا (تهمل) على فعلٍ (تلعب)، ولم تعطف جملة على جملة.

ولو عطفت جملة على جملة، لكنت تقول: (لا تلعب وتهملُ دروسك)؛ لأن الواو حينئذٍ لم تعطف الفعل بعدها على ما قبلها، إذًا فهي واو استئناف، وتهمل على ذلك فعلٌ مضارعٌ لم يُسبق بناصب ولا جازم، فترفع (وتهملُ دروسك)، ويصح في مثل هذه الجملة الرفع والنصب والجزم، كما سيأتي في إعراب الفعل المضارع.

- فالجزم على أن العطف عطف مفردات، عطفت تهمل على تلعب.
- والرفع على أن الواو استئناف، عطفت جملة على جملة، فالمضارع مرفوع.
- والنصب على أن الواو واو المعية التي ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة، (لا تلعبْ وتهملَ دروسك).

والمعنى مختلف:

فإن جزمت، (لا تلعبْ وتهملْ دروسك)، نهيت عن الأمرين، عطف مفردات.

وإن نصبت، (لا تلعبْ وتهملَ)، فأنت تريد المعية، يعني لا تلعب مع إهمال دروسك، تنهاه عن اللعب المصاحب لإهمال الدروس، لكن لا تنهاه عن اللعب الآخر.

وإذا رفعت، فقد نهيته عن الأول فقط، (لا تلعبْ)، ثم أخبرت عنه، (وتهملُ دروسك)، كأنك قلت: لا تلعبْ، ثم استأنفت وقلت: وأنت تهمل دروسك.

ومن عطف الفعل على الفعل أن تقول: (أحب أن تجلسَ وتتكلمَ)، فالواو هنا لا شك عطفت فعلًا على فعلٍ، مفردًا على مفردٍ، فلهذا نصبته.

ومن ذلك أن تقول: (احذر أن تعصيَ والديك وتغضبَهما)، فالعطف هنا أيضًا عطفت مفردًا على مفرد، وليس من عطف جملة على جملة، مع أنك ترى أن (وتغضبهما)، وتغضب فعل، إذًا لابد له من فاعل، تقديره أنت، وهما مفعول به، ومع ذلك لا يُعد هذا من عطف جملة على جملة؛ لأنك أردت أن تعطف الفعل على الفعل.

واشترط النحويون لصحة عطف الفعل على الفعل اتحادهما في الزمان، يصح عطف الفعل على الفعل إذا اتحدا في الزمان، يعني كانا معًا في الماضي، أو كانا معًا في الحال، أو كانا معًا في الاستقبال، بغض النظر عن الصيغة، هل الصيغة صيغت فَعَل التي يسمونها الفعل الماضي، أو صيغة يفعل التي يسمونها الفعل المضارع.

فتقول: (من اجتهد استفاد)، تمام، (من اجتهد استفاد ونجح بتفوق)، ونجح، عطفت نجح على استفاد، وتقول: (من اجتهد استفاد وينجح بتفوق)، الواو حرف عطف، عطفت مفردًا على مفرد، فلهذا جزمت (ينجحْ)، عطفته على محل استفاد، لأن استفاد جواب الشرط، فعطفت مفردًا على مفرد.

ويجوز أن تقول: (من اجتهد استفادَ وينجحَ بتفوق)، على أن الواو واو المعية،

والمضارع منصوب بأن مضمرة.

ويجوز أن تقول: (من اجتهد استفاد وينجحُ بتفوق)، على أن الواو استئناف على معنى: من اجتهد استفاد وهو ينجح بتفوق، وهذا سيأتي في إعراب الفعل المضارع، يأتي في باب الشرط، وهو في إعراب الفعل المضارع.

قلنا: وتقول أيضًا: (من يجتهد ينجح بتفوق، وأفاد أمته بعلمه)، فعطفت أفاد على ينجح؛ لأنهما في زمن واحد وهو زمن الاستقبال، فصح ذلك، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا وَنُسۡقِيَهُۥ﴾ **[الفرقان:٤٩]**، فعطف عطف مفردات، مضارع على مضارع.

وقال: ﴿وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ﴾ **[محمد:٣٦]**، فعطف تتقوا عطف مفردات على تؤمنوا، وعطف يسأل عطف مفردات على يؤتي، (يؤتكم) مجزوم بحذف حرف العلة ﴿يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ﴾ **[محمد:٣٦]**، فجزم يسأل؛ لأنه معطوف على يؤتكم.

وقال تعالى عن فرعون: ﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ﴾ **[هود:٩٨]**، عطف الفعل الماضي أورد على الفعل المضارع ﴿يَقۡدُمُ﴾ لأن زمنهما واحد، وهو الاستقبال، في الزمن المستقبل.

وقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا﴾ **[الفرقان:١٠]**، عن نبينا محمد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ﴾، إن شاء ماذا فعل؟ ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ﴾، فعل ماضٍ، ﴿جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا﴾، فعطف الفعل الماضي يجعل عطف مفردات على الفعل الماضي جعل، جعل ما إعرابه؟ ﴿إِن

﴿شَآءَ جَعَلَ﴾، جواب الشرط، فمحله الجزم، فلهذا عطف بالجزم فقال: ﴿وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورًۢا﴾، قراءة بعض السبعة، بالسكون، هذه قراءة سبعية.

وفي قراءة سبعية أخرى: ﴿وَيَجۡعَلُ لَّكَ قُصُورًا﴾، تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرًا من ذلك جنات ويجعلُ لك قصورًا، فالواو حينئذٍ عطف جمل، هم يسمونها استئنافية، يعني عطف جمل، عطفت جملة على جملة، فيجعلُ على ذلك مضارع لم يُسبق بناصب ولا بجازم، فهو مرفوع، وعطف هذه الجملة على الجملة السابقة.

هذا ما يتعلق بعطف الفعل على الفعل، ثم تكلم ابن مالك على عطف الفعل على الاسم، وعلى عطف الاسم على الفعل، فقال:

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ ... وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ

يقول: اعطف فعلًا على ماذا؟ اعطف فعلًا على اسمٍ يشبه الفعل، اعطف فعلًا على اسمٍ شبه فعلٍ، يعني اعطف فعلًا على اسمٍ يشبه الفعل، ما الأسماء التي تشبه الأفعال؟ هي الأوصاف، الأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل، قلنا الأوصاف، جمع وصف وهي:

اسم الفاعل، ومن اسم الفاعل الصيغ المبالغة، واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل، هذه الأوصاف، الأسماء التي تشبه الأفعال.

يجوز أن تعطف الفعل عليها، ويجوز أن تعطفها هي على الأفعال، والسبب في ذلك كون هذا الاسم مشبهًا للفعل، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا ١ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ٢ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ٣ فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعٗا﴾ [العاديات:١-٤]، فعطف الفعل ﴿أثرن﴾ على اسم الفاعل مغير ﴿المغيرات﴾، والمعنى والله أعلم، فالمغيرات صبحًا فالمثيرات نقعًا، المعنى واحد، لكن

المغيرات تعبير بالاسم، الوصف، وأثرن تعبير بالفعل.

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك:١٩]، فعطف المضارع ﴿يقبضن﴾ على اسم الفاعل ﴿صَافَّاتٍ﴾، والمعنى والله أعلم: صافات وقابضاتٍ، قلنا هذه أحكام نحوية، هذا وصف نحوي، هذا جواز نحوي، البلاغة، لماذا عبّر عن الصف بالوصف صافاتٍ؟ وعبّر عن القبض بالمضارع ﴿وَيَقْبِضْنَ﴾؟ لماذا لم يقل صافات وقابضات أو يصففن ويقبضن، أو يصففن وقابضات؟ هذه بلاغة، تعود فيها إلى أهل البلاغة لتعرف البلاغة في ذلك.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد:١٨]، فعطف ﴿أقرضوا﴾ على ﴿الْمُصَّدِّقِينَ﴾، والمعنى والله أعلم: إن المصدقين والمصدقات والمقرضين الله.

وقال تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام:٩٥]، فعطف مُخرج، اسم الفاعل على المضارع ﴿يُخْرِجُ﴾، والمعنى: يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي، كما في آياتٍ أخرى.

قال الراجز:

يــا ليتنــي عِلِقــت غيــر خــارج ... قبــل الصــباح ذات خلــقٍ بــارج

أم صبيٍّ قد حبا أو دارجِ

أي أم صبيٍّ قد حبا أو درج، أم صبيٍّ حابٍ أو دارجٍ، فهذا عطف الفعل على الفعل، وعطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل، ولم يتكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على عطف الجملة على الجملة، وقد ذكرناه كثيرًا وخرجنا عليه صورًا متعددة.

ومن عطف الجملة على الجملة اسمية كانت أو فعلية أن تقول: (قام محمدٌ

وجلس خالدٌ)، هنا ليست إلا عطف جملة على جملة، جملة فعلية على جملة فعلية، وتقول: محمد قائمٌ وخالدٌ جالسٌ، عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وتقول: (الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد)، عطفت جملة اسمية على اسمية، ومثلها: (الله ربنا، ومحمدٌ نبينا).

وتقول: (لا تهمل دروسك ولا تلعب في الشارع)، وتقول: (محمدٌ جالسٌ وخالدٌ)، عطف مفرد على مفرد أم جملة على جملة؟ جملة على جملة، أي وخالد كذلك، لكنك حذفت الخبر.

قال تعالى: ﴿وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ﴾ [هود:٧٢]، جملة اسمية على جملة اسمية، وقال: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الزمر:٦٢]، وقال: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦].

﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ﴾، هذه اسمية أو فعلية أو مفرد؟ اسمية، قُدم الخبر شبه الجملة لكم، وأُخر المبتدأ ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾.

قال الشاعر:

يـا صـاحبي هـذا جـدالٌ باطـلٌ   لا أنـت أدركـتَ الصـواب ولا أنـا

(لا أنت أدركت الصواب)، جملة اسمية، (ولا أنا)، عطف مفرد على مفرد أم جملة على جملة؟ جملة على جملة، أي ولا أنا أدركتُ الصواب.

وهناك بعض العبارات تحتمل أن تكون من عطف المفردات، وأن تكون من عطف الجمل، نعم حرف العطف يصح أن يكون من عطف المفردات وأن يكون من عطف الجمل، كقولك: (محمدٌ قام وجلس)، يصح أن تقول: جلس معطوف على قام، ويصح أن تقول: جلس هو معطوفة على قام هو، يعني جلس مع فاعلها

معطوفة على قام مع فاعله.

ومثله: (محمدٌ يقوم ويجلس)، وكذلك قولك: (أحب أن تجلس وأن تتكلم)، فإن جعلت الواو من عطف الجمل، فتتكلم منصوبةٌ بماذا؟ أحب أن تجلس وأن تتكلمَ فتتكلم منصوبة بأن التي قبلها، وأن تتكلم جملة معطوفة على أن تجلس، ويصح أن تجعل الواو من عطف المفردات، (أحب أن تجلس وأن تتكلم)، الواو عطف مفردات، فتتكلم منصوبة بماذا؟ منصوبة بأن الأولى، تتكلم معطوفة على تجلس، والمعطوف له حكم المعطوف عليه، وأن الثانية هذه زائدة للتأكيد.

وإذا قلت: (إن محمدًا جالسٌ وخالدٌ قائمٌ)، فيصح في الواو أن تجعلها عطف مفردات فتستأنف ما بعدها فتقول: (إن محمدًا جالسٌ وخالدٌ قائمٌ)، جملة اسمية مبتدأ وخبر، عطفتها على الجملة السابقة (إن محمدًا جالسٌ)، وإن جعلت الواو من عطف المفردات كنت تقول: (إن محمدًا جالسٌ وخالدًا قائمٌ)، فخالدًا معطوفة على اسم إن (محمدًا)، وقائمٌ معطوفة على خبر إن، والعطف قد يكون عطف كلمة على كلمة، أو عطف كلمتين على كلمتين، أو عطف ثلاث كلمات على ثلاث كلمات، لا إشكال في ذلك.

لو جعلت الواو عطف جمل ستستأنف، ستجعل ما بعدها جملة اسمية مبتدأ وخبر، فتقول: (إن محمدًا جالسٌ وخالدٌ قائمٌ)، جملة اسمية معطوفة على الجملة السابقة، وتقول: (ليس محمدٌ جالسًا وخالدٌ قائمًا)، إن جعلت الواو عطف جمل كنت تقول: (ليس محمدٌ جالسًا، وخالدٌ قائمٌ)، فليس محمدٌ جالسًا نفي، وخالدٌ قائمٌ إثبات، طبعًا المعنى يختلف، فعطفت الجملة الثانية المثبتة على الجملة الأولى المنفية.

وإن جعلت الواو عطف مفردات كنت تقول: (ليس محمدٌ جالسًا وخالدٌ قائمًا)، فنفيت الجملتين، نفيت هذا ونفيت هذا، أنت تريد أن تنفي الأمرين، تقول:

(ليس محمدٌ جالسًا، وخالدٌ قائمًا)، نفيت هذا ونفيت هذا، نعم.

الطالب: (@٠١:٠٨:٠٦)

الشيخ: نعم، الإعراب يختلف والمعنى يختلف.

الطالب: (@٠١:٠٨:٠٨)

الشيخ: قلنا العطف إما أن تجعله عطف مفردات أو عطف جمل، إن جعلته عطف مفردات تجعل الثانية كالأولى، فتقول: (ليس محمدٌ جالسًا وخالدٌ قائمًا)، يعني وليس خالدٌ قائمًا، فخالدٌ معطوف على محمدٌ، وقائمًا معطوف على جالسًا عطف مفردات.

وإن جعلت الواو عطف جمل صار الذي بعده جملة مستأنفة جديدة، جملة اسمية مبتدأ وخبر، الواو يقال عنها: الواو حرف استئناف، عطفت جملة على جملة، تقول: (ليس محمدٌ جالسًا ثم تستأنف)، تقول: (وخالدٌ جالسًا)، فنفيت عن الأول وأثبتت للثاني.

وتقول: (أظن محمدًا جالسًا وخالدٌ قائمٌ)، فإن جعلت الواو عطف جمل فتظن الأول وتثبت الثاني، تقول: (أظن محمدًا جالسًا)، ثم تثبت (وخالدٌ قائمٌ)، وإن جعلت الواو عطف مفردات جعلت الثاني كالأول (أظن محمدًا جالسًا وخالدًا قائمًا)، يعني وأظنه قائمًا، فهذا ما يتعلق بأبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب باب النسق، وهناك تنبيهات في آخر هذا الباب نقول منها ما تيسر.

التنبيه الأول: اختلفوا في (أي التفسيرية)، في نحو قولك: (لقيت الغضنفر أي الأسد، لقيت ليثًا أي الأسد)، فأي هذه يراها البصريون وجمهور النحويين على أنها حرف تفسير فقط، يقولون: حرف تفسير، وما بعدها عطف بيان مما قبلها، فتقول: (لقيت الغضنفر): فعلٌ وفاعل ومفعول، أي: حرف تفسير لا محل لها من

الإعراب، الأسد: عطف بيان من الغضنفر، فهو مُعرب مثله؛ لأن عطف البيان من التوابع.

وقال الكوفيون إن (أي) التفسيرية من حروف العطف، فأثبتوها من حروف العطف، فعلى ذلك تقول على مذهبهم (لقيت الغضنفر أي الأسد)، أي حرف عطف، والأسد معطوف على الغضنفر.

وقول البصريين في ذلك هو الراجح لأنه المناسب للمعنى.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني والتسعون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة الطيبة؛ ليلة الإثنين السادس عشر من شهر جمادى الآخرة من سنة ١٤٣٣هـ، ونحن في جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثاني والتسعين من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

ونحن الآن في أذيال في عطف النسق، نختمها إن شاء الله –تعالى– في هذه الليلة، ثم نبدأ بـ[باب البدل] الذي نرجو إن شاء الله –تعالى– أن ننهيه أيضًا في هذا الدرس.

[باب عطف النسق] كنا قد انتهينا منه في الدرس الماضي، ولكن هناك بعض التنبيهات والملحوظات التي أحببتُ أن أذكرها في نهاية هذا الباب.

ذكرتُ منها ملحوظة وهي: الكلام على (أي) التفسيرية والخلاف فيها.

الملحوظة الثانية: إذا دخلت حروف العطف على جملة فأين تكون حروف العطف حينئذ؟ في أول الجملة أو في أثنائها؟ إذا دخلت حروف العطف على جملة، أي عطفنا جملةً على جملةٍ، فالجملة الثانية المعطوفة أين يقع منها حرف العطف، قبلها أو في أثنائها؟

الجواب: لا شك أنه قبلها؛ لأن المعطوف لا يتقدَّم على حرف العطف، فنقول مثلًا: (محمدٌ جلسَ وقال خيرًا)، ونقول: (محمدٌ جلس وخيرًا قال)، لا إشكال، التقديم والتأخير في نفس الجملة المعطوفة، ولم يتقدَّم شيءٌ على (الواو)، لا إشكال في ذلك.

ولا يجوز بحالٍ أن يقال: (محمدٌ جلس خيرًا وقال)؛ لأن معنى ذلك أن شيئًا من المعطوف تقدَّم على حرف العطف، وهذا لا يجوز.

تقول: (سافرتُ وسكنتُ في الفندق)، أو (سافرتُ وفي الفندق سكنتُ)، لا إشكال، ولكن لا يصح أن يقال: (سافرتُ في الفندق وسكنتُ)؛ لأن شيئًا من المعطوف تقدَّم على حرف العطف، وهذا لا يجوز.

هذا الأمر واضح، وكان ينبغي ألّا ننبه عليه إلا من أجل هذه الملحوظة التي سأذكرها، وهي: إذا كان حرف العطف (الواو أو الفاء أو ثم) وكان في أول الجملة المعطوفة همزة استفهام، القاعدة والقياس والجادة حينئذٍ أن يبقى الشيء على أصله، أي: أن يكون حرف العطف قبل كل هذه الجملة المبدوءة بهمزة استفهام، إلا أن العرب هنا خالفوا ذلك فقدَّموا همزة الاستفهام على حروف العطف الثلاثة (الواو والفاء وثم).

أي: لو قلتَ مثلًا: (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون) عطفت جملة (لا يرتدعون) على جملة (يكذبون)، والواو جاءت في أول الجملة المعطوفة، لا إشكال في ذلك، فإذا أردت أن تعطف جملة (إذا رأوا العقاب ارتدعوا) على ما سبق (هناك أناسٌ يكذبون) هذه الجملة الأولى، الجملة الثانية (إذا رأوا العقاب ارتدعوا)، كيف تعطف الجملة الثانية على الأولى؟

الجملة الثانية مبدوءة بهمزة استفهام؟ كأن تقول: (أإذا رأوا العقاب ارتدعوا)،

لكن لو لم يكن في همزة استفهام كان (إذا رأوا العقاب ارتدعوا) كنت تقول على القاعدة والقياس: (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون وإذا رأوا العقاب ارتدعوا)، أو (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون فإذا رأوا العقاب ارتدعوا)، (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون ثم إذا رأوا العقاب ارتدعوا)، كل ذلك على القياس.

لكن لو جعلنا في أول الجملة الثانية همزة استفهام، قلنا: (أإذا رأوا العقاب ارتدعوا) هذه الجملة الثانية مبدوءة بهمزة (أإذا)، كيف نعطف الثانية على الأولى حينئذٍ؟ (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون) هذه الجملة الأولى، الجملة الثانية (أإذا رأوا العقاب ارتدعوا)، كيف نعطف الثانية على الأولى؟ ماذا نقول؟

لو بقينا على القياس وقدمنا حرف العطف في أول الجملة المعطوفة كنا نقول: (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون وأإذا رأوا العقاب ارتدعوا)، (فأإذا رأوا) (ثم أإذا رأوا العقاب ارتدعوا)، لكن العرب لا تقول ذلك، وإنما تقدم همزة الاستفهام على حرف العطف هنا فتقول: (هناك أناس يكذبون ولا يرتدعون أَوَإذا رأوا العقاب ارتدعوا)، (أوإذا) أصلها (وإذا) (و) حرف العطف (إذا)، قدَّم همزة الاستفهام على حرف العطف (الواو)، (أوذا رأوا العقاب ارتدعوا)، (أَثم إذا رأوا العذاب ارتدعوا)، (أفإذا رأوا العقاب ارتدعوا).

هذا أسلوب عربي مطردٌ كثير في الكلام، قدموا همزة الاستفهام في الجملة المعطوفة على حرف العطف في هذا الموضع فقط تنبيهًا على صدارة همزة الاستفهام.

والشواهد على ذلك كثيرة، هذا أسلوب كثير جدًا في اللغة، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة:٨٧]، هذه الآية في الأصل اللغوي (أكلما جاءكم رسولٌ بما لا

تهوى أنفسكم استكبرتم)، جملة استفهامية توبيخية، (أكلما) ثم دخلت فاء العطف فأصبحت في القياس والأصل (فأكلما)، لأنه قُدِّمَت الهمزة على أسلوب العرب فقيل: (أفكلما).

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف:٥]، (أفنضرب) أصل هذه الآية في الأصل اللغوي (نضرب) وقدم همزة الاستفهام (أنضرب)، ثم دخلت الواو، فقُدِّمَت همزة الاستفهام، مع أن همزة الاستفهام من الجملة المعطوفة، فقدِّمَت همزة الاستفهام فقيل: (أفنضرب).

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس:٥١]، أصل الآية في الأصل اللغوي (أإذا وقع ءامنتم به) ثم دخلت (ثم)، فقُدِّمَت الهمزة ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس:٥١].

هذا تنبيه كان ينبغي أن نذكره أيضًا في آخر الكلام على باب عطف النسق.

ومن الملحوظات التي نذكرها في آخر باب عطف النسق أيضًا: الكلام على ما يسمونه العطف على الموضع، أو العطف على المحل، وهذا كثيرًا ما يرد في الأعاريب، يقول: هذا معطوف على المحل أو معطوف على الموضع، المعنى واحد، والذي يقابل ذلك: العطف على اللفظ.

الكلمة في اللغة العربية إذا خضعت للإعراب أما أن تتأثر بإعرابها، تتأثر بهذا المحل الذي وقعت فيه ككلمة (محمد) أخذنا كلمة محمد أين وضعناها؟ وضعناها مثلًا في محل الفاعل، ماذا سيكون لها؟ ستكون مرفوعة، محلها الرفع، الفاعل لا شك أن محله الرفع، لكن هل الكلمة سترتفع أم لن تقبل الرفع؟ إذا كانت معربة فستقبل أثر الرفع (الضمة)، فتقول: (محمدٌ).

وإذا وضعت (محمد) في محل المفعول به، والمفعول به حكمه النصب، فهل

ينتصب أو لا ينتصب؟ أما كلمة (محمد) تنتصب؛ لأنها تقبل أثر الإعراب، أي تقبل الفتحة (محمدًا).

وإن وضعتها في محل الجر تنجر أو لا تنجر؟ (محمد) تنجر، تقبل أثر الجر، فتقبل الكسرة (مررتُ بمحمدٍ).

إذن فكلمة (محمد) عندما وضعناها فاعلًا في محل الرفع، ما محلها؟ أي: مكانها في الجملة، محلها في الجملة رفع أو نصب أو جر، المحل الذي وقعت فيه الرفع، إذن: محلها الرفع، ولفظها؟ قبِل الرفع أو لم يقبل الرفع؟ قبِل الرفع، فإذن: فـ(محمد) مرفوعة محلًا ولفظًا، فإذن: ليس لها إلا إعرابًا واحدًا.

وهناك كلمات تضعها في محلٍ ما، محل رفع أو نصب أو جر فلا تقبل أثر هذا الإعراب بسببٍ من الأسباب، من أمثلة ذلك مثلًا: الأسماء المبنية، لو وضعنا كلمة (هؤلاء) فاعلًا أي: جعلناها في محل رفع، محلها الآن في الجملة رفع، هل لفظها يقبل الرفع أو لا يقبل الرفع؟ لا يقبل الرفع.

إذن: فمحلها رفع، هي واقعة في محل رفع، في موضع رفع، ولكن لفظها لم يقبل الرفع، فهي مرفوعةٌ محلًا فقط، لفظها هنا ليس له إعراب، لفظها يلزم البناء، البناء ليس إعرابًا.

هناك صورة ثالثة: لو قلنا: (ما جاءني رجلٌ) جاء: فعل، وياء المتكلم العائدة إليه مفعول، و(رجل) فاعل محله الرفع ولفظه مرفوع، إذن: فرجلٌ محله ولفظه الرفع، مرفوع محلًا ولفظًا، لكن لو قلت: (ما جاءني من رجلٍ) أين فاعل جاء؟ مَن الذي جاء؟ رجل، إذن كلمة (رجل) في هذه الجملة (ما جاءني من رجلٍ) رجل: فاعل؛ لأنه وقع في محل الفاعل، محله رفع؛ لأنه فاعل، محله أي: موضعه ومكانه، ولكن لفظه جرٌّ بحرف الجر الزائد.

إذن: فكلمة (رجلٌ) في (ما جاءني من رجل) لفظه خالف محله، فهو مرفوعٌ محلًا، مجرورٌ لفظًا، إذن: فالكلمة الواحدة قد يتوافق محلها ولفظها، وقد يكون لها محل فقط، وقد يكون لها لفظ ومحل، فإذا كانت الكلمة مرفوعة محلًا ومحلًا، أي: لفظها وافق محلها، فكيف تعطف عليها؟ كيف تُتبع عليها أي تابع؟ نعت أو عطف، تُتبع على محلها ولفظها؛ لأنهما سواء، فتقول حينئذٍ: (جاءني محمدٌ الكريم)، (جاءني محمدٌ وزيدٌ)، أتبعت على محمد، ومحمد مرفوع المحل واللفظ، فليس لك إلا الرفع.

لكن لو قلت: (ما جاءني من رجلٍ) ثم أردت أن تعطف على (رجلٍ) فتقول: (ولا امرأة)، هل تعطف على اللفظ فتقول: (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٍ) أم تعطف على المحل (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٌ) أم يجوز الوجهان؟ هنا يجوز الوجهان؛ لأن الكلمة لها لفظٌ ومحل، كلما كان للكلمة لفظٌ ومحل جاز أن تراعي المحل وجاز أن تراعي اللفظ، والأصل والأكثر في الكلام أن تراعي اللفظ، ولكن مراعاة المحل جائزة.

من ذلك مثلًا أن تقول: (ليس محمدٌ بكاتبٍ)، ليس ترفع اسمها وتنصب خبرها، محمدٌ اسمها مرفوع، فأين خبرها المنصوب؟ الخبر كلمة (كاتب) فقط، والباء حرف جر زائد داخلٌ على الخبر، وأصل الجملة (ليس محمدٌ كاتبًا) ثم دخلت الباء الزائدة وهذه درسناها في باب (كان وأخواتها) والحروف المشبهة بها، تدخل الباء الزائدة هنا.

فتقول: (ليس محمدٌ بكاتبٍ) أعرب كاتبٍ، لا تقول اسم مجرور؛ لأن حرف الجر الزائد لا يغير الإعراب، يغير اللفظ، فماذا تقول في إعراب (كاتبٍ)؟ تقول: خبر ليس منصوبٌ محلًا، مجرورٌ لفظًا بالباء الزائدة، فإذا أردت أن تُتْبِع عليه جاز أن تراعي المحل، وجاز أن تراعي اللفظ، فتقول: (ليس محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرٍ)،

(ليس محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرًا) وذكرنا ذلك في حينه.

من أمثلة ذلك أن تقول: (كفى بمحمدٍ شهيدًا) ما إعراب محمدٍ؟ فاعل كفى (كفى محمدٌ) إلا أن الباء اطردت زيادتها في فاعل كفى، ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد:٤٣]، أي: كفى الله، إذن: فمحمدٍ في قولنا: (كفى بمحمدٍ) فاعل مرفوعٌ محلًا مجرورٌ لفظًا بالباء الزائدة، فإذا عطفت عليه جاز لك أن تقول: (كفى بمحمدٍ وخالدٍ) على اللفظ، وجاز أن تقول: (كفى بمحمدٍ وخالدٌ) على المحل.

ومن أمثلة ذلك: مسألة ذكرنا من قبل في إعمال الأسماء العاملة عَمَل أفعالها، اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، لو قلت: (يُعجبني إكرام محمدٍ المعلمين) أصل الجلمة: (يعجبني أن يكرم محمدٌ المعلمين)، فإذا قلت: (يعجبني إكرام محمدٍ المعلمين) إكرام: مصدر يعمل عمل فعله، له فاعلٌ ومفعول، أما المفعول به الذي وقع عليه الإكرام فـ (المعلمين)، فأين فاعل إكرام؟ أين الذي فعل الإكرام؟ محمد، إلا أنه أُضيف إلى المصدر، والمصدر كما قلنا يجوز أن يضاف إلى فاعله وهذا الأكثر، ويجوز أن يضاف إلى مفعوله وهذا قليل.

فمحمدٍ هنا: هو الفاعل، إلا أنه أُضيف إلى المصدر، فإذا أردت أن تُتْبِع (محمد) بمعطوف أو بنعت أو بغير ذلك جاز لك أن تراعي المحل وهو الرفع؛ لأنه فاعل، وجاز لك أن تراعي اللفظ؛ لأنه مضاف إليه مجرور، فتقول: (يعجبني إكرام محمدٍ وخالدٍ المعلمين)، أو (يعجبني إكرام محمدٍ وخالدٌ المعلمين)، كلاهما يجوز.

فهذه بعض المواضع التي سبق أن شرحناها من قبل أردنا أن نذكرها الآن؛ لأن التنبيه عليها في آخر باب العطف مناسب.

آخر ملحوظة وتنبيه: تكلمنا على الحذف في هذا الباب (باب عطف النسق)،

حذف المعطوف والمعطوف عليه إلى آخره، نُفصِّل ذلك فنقول: **الحذف في هذا الباب على أربعة أنواع:**

حذف العاطف (حرف الجر) والمعطوف، وهذا ذكره ابن مالك في قوله:

وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالوَاوُ لاَ لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ

النوع الثاني من أنواع الحذف: حذف المعطوف وحده، وذكره ابن مالك في قوله:

وَهْيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

النوع الثالث من أنواع الحذف: حذف المعطوف عليه وحده، وذكره ابن مالك في قوله:

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بِدَا هُنَا اسْتَبِحْ ... وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّ

النوع الرابع: ولم يذكره ابن مالك، حذف العاطف وحده، أن تحذف حرف العطف وحده، وتبقي المعطوف والمعطوف عليه، وابن مالك لم يتكلم على هذه المسألة هنا مع أن ارتكب هذا الأمر كثيرًا في ألفيته، حذف حرف العطف.

وحذف حرف العطف لا يكون إلا بـ (الواو) أو (أو)، وهو جائزٌ في الشعر، من ضرائر الشعر الجائزة، وأما في النثر فهو يجوز جواز مطردًا إذا أردت العد، وفي غير العد لا يجوز في النثر إلا قليلًا.

نأخذ أمثلة وشواهد لما قلنا:

قلنا حذف حرف العطف في الشعر جائز، كقول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيت ... مما يغرس الودَّ في فؤادِ الكريم

أي: كيف أصبحت وكيف أمسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم.

ومثاله في النثر إذا أردت العد أن تقول: "حروف الهجاء ألف با تا ثا جيم حا خا دال، وهكذا، فتعُدها عدًا، أو تقول:" الأعداد: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة"، وهكذا، أو تقول: قل ما تشاء، "تفاحة برتقالة خبزًا لحمًا تمرًا"، أنت الآن فقط مجرد تعد عدًا، لا تقصد أن تعطف شيئًا على شيء، وإنما تقصد أن تعد عدًا، فحذف حرف العطف هنا جائز لا إشكال في ذلك.

ومن ذلك قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الحديث: «**تصدَّق رجلٌ من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره**»، يعدد الأشياء التي يتصدق منها، ومن ذلك قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "صلى رجل في إزارٍ ورداء، في إزارٍ وقميص، في إزارٍ وقباء"، ومن ذلك قول العرب: "أعطه درهمًا درهمين ثلاثةً".

وأما حذف حرف العطف في النثر في غير العد: فقلنا هذا لا يجوز في النثر إلا قليلٍ، أي: سُمِع في قليل من الكلام، ومن ذلك ما حكاه أبو زيد شيخ سيبويه عن بعضِ العرب أنه قال: "أكلتُ خبزًا لحمًا تمرًا" يريد أنه أكلها جميعًا.

بهذا نختم الكلام على باب [عطف النسق]، لندلف مباشرة إلى الباب التالي

باب البدل

هذا هو الباب الأخير من أبواب التوابع الأربعة، ذكرها ابن مالك متتابعة، التوابع الأربعة: النعت والتوكيد والعطف بنوعيه، وقد شرحنا كل ذلك، والآن نشرح التابع الأخير وهو البدل.

وقد عقده ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في ألفيته في ثمانية أبيات، قال فيها:

٥٦٥. التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ   وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاً
٥٦٦. مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِل   عَلَيْهِ يُلفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَل

٥٦٧.وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدَاً صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ
٥٦٨.كَزُرْهُ خَالِدَاً وَقَبِّلْهُ اليَدَا وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى
٥٦٩.وَمِنْ ضَمِيْرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ تُبْدِلْهُ إِلاَّ مَا إِحَاطَةً جَلاَ
٥٧٠.أَوِ اقْتَضَى بَعْضَاً أَوِ اشْتِمَالاَ كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ
٥٧١.وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي هَمْزَاً كَمَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي
٥٧٢.وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات تعريف البدل، وأنواع البدل، وصور البدل، والبدل من اسم الاستفهام، وبدل الفعل من الفعل.

فبدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتعريف البدل فقال:

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاً

ذكر في هذا البيت تعريف البدل، فهو (التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ)، أجزاء التعريف كما ترون ثلاثة:

الأول: قوله: (التَّابِعُ)؛ فهذا يشمل كل التوابع، النعت والعطف والتوكيد والبدل، قال التابع ولم يقل الاسم ليخص الاسم، فالتابع يشمل الاسم والفعل والجملة،

الثاني: (المَقْصُودُ بِالحُكْمِ)؛ أي: الحكم والنسبة، الفعل متوجه في الحقيقة إليه، وهذا يُخرِج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأن كل واحدٍ منها كما عرفنا مكمِّلٌ للمتبوع، لا مقصودًا بنفسه، فإذا قلت: (جاء محمدٌ الكريم) أردت أن تُسنِد المجيء إلى محمد، ثم إنك كملته بذكر صفته، إذن: فالمجيء مسند إلى محمد وليس إلى (الكريم).

وكذلك التوكيد: (جاء محمد نفسه)، وكذلك في عطف البيان: (جاء محمدٌ

أخي).

الثالث: (بِلاَ وَاسِطَةٍ)؛ هذا يُخرِج المعطوف عطف نسق، فإنك إذا قلت: (جاء محمدٌ وخالدٌ) فإنك أسندت المجيء وهو الحكم إلى محمد، وأسندته إلى خالد، إذن: فالحكم متجه هنا للاثنين إلا أنه إلى الأول مباشرة، وإلى الثاني بواسطة حرف العطف، فأخرجه بقوله: (بِلاَ وَاسِطَةٍ)، فبذلك سلم الحد إلى البدل؛ لأنه أخرج كل التوابع الأخرى، فلم يبقَ إلا البدل.

وأشد صور عطف النسق العطف بـ (بل)، عندما تقول: (جاء محمدٌ بل خالدٌ) هنا أسندت المجيء إلى خالد؛ لأن (بل) هنا إدراك، ومع ذلك نقول بواسطة (بل)، (بل) هي التي جعلت الفعل يُضرَب عما قبلها ويُسنَد لما بعدها.

ثم شرع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في ذكر أنواع البدل، فقال:**

مُطَابِقًا أَو بَعْضًا أَو مَا يَشْتَمِل عَلَيْهِ يُلفَى أَو كَمَعْطُوفٍ بِبَل

يقول: البدل يُلفى على هذه الأنواع الأربعة، يُلفى مطابقًا، ويُلفى بعضًا، ويُلفى ما يشتمل عليه، ويُلفى كمعطوفٍ ببل.

ثم قال:

وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدَاً صَحِبْ ... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

أي: النوع الرابع من أنواع البدل وهو المعطوف ببل فيقول على نوعين:

- **إن كان المعطوف عليه مقصودًا فهو بدل إضراب.**
- **وإن كان المعطوف عليه ليس مقصودًا فهو بدل غلط.**

ثم مثَّل ذلك بقوله: (كَزُرْهُ خَالِدَاً) هذا مطابق، (وَقَبِّلْهُ اليَدَا) هذا بعض، (وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى) هذا اشتمال، (وَخُذْ نَبْلاً مُدَى) هذا العطف المُباين.

هذه أبياته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **ونقول: إن البدل على أربعة أنواع:**

النوع الأول: البدل المطابق:

وهذا قوله: (مطابقًا)، ويسميه النحويين بدل كل من كل، أو بدل الشيء من الشيء، وهو ما كان البدل فيه يطابق ويساوي المُبدَل منه، إذا كان البدل والمُبدَل منه شيئًا واحد.

نحو: (مررت بأخيك زيدٍ):

مررت: فعلٌ وفاعل، (بأخيك) جار ومجرور مضافٌ إليه، (أخيك زيدٍ) أخوك هو زيد، وزيدٌ هو أخوك، فما إعراب (زيدٍ) حينئذٍ؟ بدل إذا كان الحكم متجهًا إليه، أي: إذا كان قصدك بهذه الجملة (مررت بأخيك زيدٍ) كأن قصدك أن تقول: (مررتُ بزيدٍ)، ولكنك قلت: (بأخيك) تمهيدًا وتوطئةً للكلام.

أو تقول: (مررتُ بزيدٍ أخيك)، أخيك: بدل، إذا كنت تقصد أن تقول: (مررت بأخيك) ثم قدمت (بزيدٍ).

وكقولك: (مررتُ بزيدٍ أبي صالح)، اسمه زيد وكنيته أبو صالح، أبي صالح بدل من زيد؛ لأنه هو هو.

ومن ذلك قولك: (جاء المجتهد محمدٌ)؛ جاء المجتهد: فعلٌ وفاعل، محمدٌ: بدل.

مع أنه في النعت قلنا من أمثلة النعت: (جاء محمدٌ المجتهد) هنا نعت؛ لأن المجتهد وصف، فيه معنى الوصف، لكن إذا قدَّمت الصفة على الموصوف (جاء المجتهد محمدٌ) ينقلب إلى باب البدل.

ومن ذلك قولك: (أعجبني الخطيب عليٌ)؛ عليٌ: بدل، أما (أعجبني عليٌ

الخطيب) فنعت، ومن ذلك: (زرت عاصمة السودان الخرطومَ) الخرطوم: بدل، ولو قلت: (زرتُ الخرطومَ عاصمة السودان) لكانت عاصمة نعتًا.

ومن ذلك مثال ابن مالك: (كَزُرْهُ خَالِدَاً)؛ تتكلم عنه، ما أخبار خالد؟ مريض، متعب، لم أره منذ زمن بعيد، تتكلمون عن خالد فتقول لصاحبك: (زره خالدًا)، زره: فعلٌ وفاعل ومفعول به، خالدًا: اسمٌ ظاهر بدلٌ من هذا الضمير المتصل، وسيأتي أن الظاهر قد يُبدَل من الضمير.

وشواهد ذلك كثيرةٌ جدًا كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٦-٧]، الشاهد في: (صراط الذين) بدل من الصراط الأولى.

﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣] أين البدل؟ صراط الله، والمبدل منه: صراط مستقيم، أبدلنا معرفة من نكرة؛ لأن البدل لا يُشترَط فيه التوافق في التعريف والتنكير.

قال -تعالى-: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ﴾ [البقرة:١٨٤]، طعام مسكين بدل من فدية؛ لأن إطعام المسكين هو الفدية.

قال -تعالى-: ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الأعراف:١٢١-١٢٢]، قال -تعالى-: ﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴿٥٥﴾ جَهَنَّمَ﴾ [ص:٥٥-٥٦]، ماذا لهم؟ جهنم هي شر المئاب، ما إعراب جهنم؟ بدل من شر مئاب، (شر مئاب) نكرة أضيفَت إلى نكرة، وأما جهنم: معرفة لأنها علم.

قال -تعالى-: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا﴾ [مريم:٥٣]، وقال -تعالى-: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ [غافر:٣٦]، وقال -تعالى-: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة:١١٧]، هذا أسلوب حصر أو يسمونه استفهام مفرغ، أي: قلتُ لهم ما أمرتني به، ماذا قال لهم؟ أين مفعول القول؟ (إلا ما أمرتني) ما: اسم استفهام بمعنى الذي مفعول به، قلت لهم الذي أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم، ما إعراب ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾؟ أن: حرف مصدري ناصب للمضارع، اعبدوا: فعل أمر والواو فاعل، الله: لفظ الجلالة مفعولٌ به، ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ هذه مسبوقة أو مبدوءة بحرف مصدري (أن)، ما معنى حرف مصدري؟ ينصب ما بعده بمصدر، فيكون التقدير (عبادة الله)، ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله، ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ بدل من ﴿مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾.

قلنا: هذا البدل المطابق يُشترَط فيه الموافقة بين البدل والمبدل منه في كل شيء إلا التعريف والتنكير، في الإعراب هذا الأصل، لابد منه الإعراب لأنه تابع، كذلك في الإفراد والتثنية والجمع، وكذلك في التذكير والتأنيث، لكن في التعريف والتنكير لا يشترط كالشواهد السابقة، وكقوله -تعالى-: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[العلق:١٥-١٦]، وقوله -تعالى-: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[الهمزة:١-٢]، ما إعراب (الذي)؟ هل يصح أن نقول أنه نعت؟ (الذي) صفة لهمزة؟ لا؛ لأن همزة نكرة، والذي: اسم موصول معرفة، والنعت لابد من الموافقة في التعريف والتنكير، فنقول (الذي) بدل؛ لأن البدل لا يشترط فيه الموافقة.

ومن الشواهد على البدل المطابق قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ

﴿ٱلنَّارِ﴾ [ص:٦٤]، ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾ خبر ذلك، ﴿تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ﴾ بدل، أبدل المعرفة من النكرة.

قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ١ رَسُولٞ مِّنَ ٱللَّهِ يَتۡلُواْ صُحُفٗا مُّطَهَّرَةٗ﴾ [البينة:١-٢]، رسولٌ بدل من البينة، من إبدال النكرة من المعرفة.

قال -تعالى-: ﴿إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص:٤٦]، معنى الآية -والله أعلم-: إنا أخلصنا هؤلاء بخصلةٍ خالصة وهي ذكرى، أي: تذكُّر الدار الآخرة، (ذكرى الدار) بدل من (خالصة)، من إبدال المعرفة من النكرة.

وننبه هنا إلى ما نبهنا إليه كثيرًا من أن مثل هذه الأساليب قد يجوز فيها إعرابٌ آخر، ونحن إذا نقصنا على هذا الإعراب البدل؛ لأن الباب هنا معقودٌ ونحن نشرحه، ولكن قد يجوز في ذلك معارب أخرى، قد يجوز في ذلك القطع، ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾ [ص:٦٤]، إذا كان المقصود القطع الكلام، أي: وقف الجملة وانتهائها هنا، إن هذا لحق جملة، ثم ﴿تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ﴾ [ص:٦٤] جملة أخرى، وليست من بقية الجملة السابقة.

والقطع كما تعرفون لك أن تقطع إلى الرفع على أنه خبر لمبتدأٍ محذوف، إن ذلك لحقٌّ هو تخاصم أهل النار، أي: إذا سُئِل ما الحق؟ فيقال: هو تخاصم أهل النار، أو تقطع إلى النصب على تقدير: إن ذلك لحقٌّ (أعني أو أقصد أو أريد) تخاصم أهل النار، ولكن الكلام حينئذٍ يكون على جملتين.

وإذا قلت: إن الثاني بدل من الأول، فمعنى ذلك أنك تجعل هذا الكلام كله جملةً واحدة، وكذلك يقال في بقية الشواهد كقوله -تعالى-: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ

﴿مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ [البينة:١-٢]، قلت: رسول بدل من البينة فهذه جملةٌ واحدة، وإذا قلت: رسولٌ: خبر لمبتدأ محذوف، والكلام منتهٍ قبله، أي: ﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ انتهى الكلام، ثم بدأ جملة أخرى (هو رسول الله من الله) ثم حذف المبتدأ؛ لأن الذي قبله يدل عليه فقال: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ فتكون جملةً أخرى.

فهذه بعض الشواهد على النوع الأول من البدل وهو البدل المطابق، وفي آخره نقول: ومن البدل المطابق البدل التفصيلي أو بدل التفصيل، كأن تقول: (جاء الضيوف زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ) وهؤلاء هم الضيوف، ضيوفك ثلاثة، فقلت: (جاء الضيوف زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ) فما إعراب زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ؟ زيد: بدل، وعمرٌو: معطوف على زيد، وبكرٌ: معطوف على زيد، ويكون هذا من بدل التفصيل، وهو من بدل الكل من كل.

ولو كان ضيوفك أكثر من ذلك، عشرة ولكن ما جاء إلا هؤلاء الثلاثة، فقلت: ((جاء الضيوف زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ) فلا يكون من البدل المطابق، وإنما يكون من النوع الثاني وهو بدل البعض من كل.

ومن بدل التفصيل قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [القيامة:٣٩]، الذكر: بدل من الزوجين، والأنثى: عطفٌ على الذكر، من البدل المطابق أو بدل التفصيل.

ومن ذلك قول كُثير عزة:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجلِ صحيحةٍ ... وَرِجْلِ رَمى فيها الزَّمانُ فشَلَّتِ

رجلٍ ورجلٍ: بدل تفصيل؛ لأنهما رجلان.

ومن ذلك قول ابن الرومي، وهذا تمثيل لا استشهاد؛ لأن ابن الرومي لا

يُستشهَد بكلامه، لكنه مثال، قال:

إذا أبو قاسمٍ جادتْ لنا يدهُ لم يُحمَد الأَجود انِ البحر والمطرُ

ولو أضاءتْ لنا أنوار غُرّته تَضاءل النَّيران الشمس والقمر

فالشمر والقمر: بدل من النيران، فهذا النوع الأول من أنواع البدل.

النوع الثاني من أنواع البدل: هو بدل بعضٍ من كلٍ:

وهو ما كان البدل فيه بعضًا أو جزءًا من المُبدَل منه، وفرَّقنا من قبل أكثر من مرة بين البعض والجزء، نحو: (أكلتُ الرغيف ثلثه) أو (أكلت الرغيف نصفه) أو (أكلتُ الرغيف ثلثيه)، نريد أن البدل قد يكون أقل من المبدل منه، وقد يكون مساويًا للمبدل منه، وقد يكون أكثر من المبدل منه، كل ذلك جائز.

وتقول: (نظفت البيت غُرَفه)، وتقول: (أعجبني زيدٌ وجهه).

ومن ذلك مثال ابن مالك: (**وَقَبِّلْهُ اليَدَا**) تقول: هذا أبي فقبِّل يده، فالتقبيل مسندٌ إلى اليد، ولكنك ذكرت الهاء من باب التوطئة والتمهيد.

ومن الشواهد على بدل البعض من كل: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عمران:٩٧]؛ من: بدل بعض من الناس، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ عليهم جميعًا أو على المستطيع؟ على المستطيع، ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ فيكون المعنى والله أعلم إلى: ولله على مَن استطاع سبيلًا حج البيت، هذا بدل، يذكرونه من أنواع المخصصات، البدل المخصص، هذا إعراب، وفي الآية أعاريب أخرى.

قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾[المزمل: ١:٣]، فنصفه: بدل من الليل، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَٱرْزُقْ

﴿أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة:١٢٦]، ﴿وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾: أي: ارزق من الثمرات أهل الحرم مَن ءامن منهم، فمَن: بدلٌ من أهله، ارزق أهله مَن ءامن، ويكون الدعاء حينئذٍ لمَن ءامن فقط دون غير المؤمنين.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [النبأ:٣١-٣٢]، حدائق: بدل من مفازًا، قال -تعالى-: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ﴾ [الزمر:٢٩]، رجلًا: بدل من مثلًا.

وهذا البدل (بدل بعضًا من كل) يُشترَط فيه أن يكون فيه ضمير يعود إلى المُبدَل منه كما رأيتم في هذه الأمثلة، (أكلتُ الرغيف ثلثه)، ﴿وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم﴾ وهكذا.

وهو يوافق المُبدَل في الإعراب، كل التوابع لابد أن توافق المتبوع في الإعراب ولكن لا يُشترَط فيه الموافقة في غير الإعراب، قد يخالفه في التذكير والتأنيث، قد يخالفه في التعريف والتنكير، قد يخالفه في الإفراد والتثنية والجمع، كما رأيتم في بعض الأمثلة السابقة.

يمكن أن تقول: (أكلتُ رغيفًا نصفه)؛ فرغيفًا نكرة ونصفه معرفة، تقول: (رأيت رجلًا وجهه)، وتقول: (أكرمتُ الضيوف زيدًا وعمروًا) زيدًا وعمروًا اثنان والضيوف جمع، وهكذا، فهذا النوع الثاني من أنواع البدل.

النوع الثالث من أنواع البدل: هو بدل الاشتمال:

وهو ما كانت العلاقة فيه بين البدل والمبدل منه غير كليةٍ ولا بعضية، إذا كانت العلاقة بين البدل والمبدل منه كلية يعني هو هو؛ فهذا بدل مطابق، وإذا كانت العلاقة بينهم بعضية أي: البدل بعض المبدل منه؛ فهذا بدل بعض من كل، فإذا

كانت بينهما علاقة ولكن ليست كلية ولا بعضية فالبدل حينئذٍ بدل اشتمال.

كقولك: (أعجبني زيدٌ علمه)؛ فعلمه: بدل اشتمال من زيد، وما العلاقة بين زيدٍ وعلمه؟ ليست كليةً فمختلفان، وليست بعضيةً؛ لأن العلم ليس بعضًا ولا جزءًا من زيد، بعض الجزء يمكن أن يُقطَع ويُفصَل، بينهما علاقة ليست كلية ولا بعضية يسمونها اشتمال؛ لأن زيد يشتمل على هذا العلم.

أو تقول: (أعجبني زيدٌ صوته)، (أعجبني زيدٌ خطبته)، (أعجبني زيدٌ أخلاقه)، (أعجبني زيدٌ عائلته)، (أعجبني زيدٌ كلامه)، وهكذا.

ومن ذلك مثال ابن مالك: (اعْرِفْهُ حَقَّهُ)، كأن تتكلم مثلًا عن الأب، فتوصيه بالأب وتقول: (وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ)، أي: اعرف أباك حقه، فالفعل منصرف إلى الحق، ولكنك ذكرتها تمهيدًا.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٧]، هم يسألون عن الشهر الحرام أم يسألون عن القتال في الشهر الحرام؟ الأشهر الحُرُم يعرفونها، فالسؤال متوجهٌ إليها، وإنما الحكم والنسبة الفعل متجهٌ إلى القتال، ومع ذلك قدَّم الأشهر الحُرُم تمهيدًا، قال: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾؛ فقتالٍ: بدل، ولكنه بدل اشتمال؛ لأن القتال ليس هو الشهر وليس بعضًا من الشهر.

قال -تعالى-: ﴿قُتِلَ أَصْحَـٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج:٤-٥] نسمع بعض الآيات ربما لا نعرف المعاني، النار ما إعرابها؟ قالوا: بدل اشتمالٍ من الأخدود، والمعنى والله أعلم: قُتِلَ أصحاب النار ثم قدَّم الأخدود تمهيدًا، والعلاقة بين الأخدود والنار علاقة اشتمال؛ لأن الأخدود يشتمل على النار.

قال -تعالى-: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف:٣٣]، لمَن: اسم موصول بمعنى الذي، لجعلنا لمَن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفًا، قوله: (لبيوتهم) بدل من قوله (من يكفر بالرحمن)، والعلاقة بين البيوت وبين هؤلاء ليست كلية ولا بعضية، فنقول: بدل اشتمال.

قال -تعالى-: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾ [الزخرف:٦٦] هذا أسلوب حصر يقوم على حذف (إلا) وما تقدَّم من نفيٍ أو استفهام، أي: ينظرون الساعة أن تأتيهم بغتة، ما إعراب ﴿أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً﴾؟ بدلٌ من الساعة، ﴿أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً﴾ مفرد أم جملة؟ مفرد؛ لأنه اسم مؤَّل مسبوق بأداة مصدرية (أن)، ﴿أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً﴾ بمعنى بغتانها، هل ينظرون إلا الساعة بغتانها.

وقال -تعالى-: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف:٦٣] يقول: الشيطان أنسانيه أن أذكره، هو أنساه إياه أم أنساه ذكره؟ إذن (أذكره) بدل من الهاء في قوله (أنسانيه)، أي: الشيطان أنساني ذكره، ثم قدَّم الهاء، إلا أن قوله (أن أذكره) هذا اسم مؤَّل؛ لأنه مسبوق بحرف مصدري، أي: أن الشيطان أنسانيه ذكره.

قال الشاعر:

إن الذنوب عظيمةٌ لكنما   بالله رحمته الرجاء معلق

فرحمته: بدل من لفظ الجلالة، بدل اشتمال.

هذا ما يتعلق ببدل الاشتمال، وبدل الاشتمال من حيث الشرط كبدل بعضٍ من كل، أي لابد أن يكون فيه ضمير يربطه بالمبدل منه، ويوافقه في الإعراب، ولا تشترط الموافقة بين البدل والمبدل منه فيما سوى ذلك، قد يختلفان في التعريف والتنكير، في الإفراد والتثنية والجمع، في التذكير والتأنيث، كما رأيتم في الأمثلة

السابقة.

النوع الرابع من أنواع البدل: البدل المُبايِن:

وهو ما كان البدل مباينًا للمبدل منه، فيكون حينئذٍ بمعنى المعطوف بـ (بل)، وهذا هو المراد بقوله: (أَو كَمَعْطُوفٍ بِبَل) وهو على قسمين:

- **بدل الإضراب.**
- **بدل الغلط والنسيان.**

كأن تقول: (أعطني القلم الدفتر) أنت أردت أن تطلب منه القلم أو الدفتر؟ الدفتر، ولكنك قدَّمت كلمة (القلم)، لماذا قدمتها؟ هل كنت تقصد أن تقول: أعطني القلم ثم غيَّرت رأيك فقلت: الدفتر؟ إذن: فقد كنت تقصد القلم ولكنك غيَّرت رأيك، هذا يسمونه بدل الإضراب، أو بدل البداء، أي بدى لك رأيٌ آخر.

أم أنك غلطت، سبق لسانك فقلت: القلم، وأنت لا تريد ذلك، فقلت: الدفتر؟ فإن كان الأمر كذلك يسمونه بدل غلط.

أم أنك أردت أن تقول: (أعطني القلم)، كنت تقول أنك تريد القلم نسيانًا ثم تذكرت أنك لا تريد القلم وإنما تريد الدفتر فصححت الدفتر، فهذا يسمونه بدل النسيان.

فالبدل المباين على ذلك ثلاثة أنواع:

- **بدل الإضراب: إذا كنت تقصد الأول ثم بدا لك أن تتركه وتطلب غيره.**
- **بدل الغلط: إذا كان السبب غلط اللسان.**
- **بدل النسيان: إذا كان السبب غفلة القلب.**

والأمثلة واحدة، والمعنى هو الذي يتغير، ومن ذلك مثال ابن مالك: (وَخُذْ

نَبْلاً مُدَى)؛ نبلًا الذي يُنبَل به، مدى: جمع مُديَة وهي السكين، إذا أراد أن يقول: خذ نبلًا) ثم غير رأيه وقال: (مدى) فبدل بداء أو إضراب.

فإذا قال: (خذ نبلًا مدى) قال: (نبلًا) غلط وسبق لسانه فهذا بدل غلط.

وإن أراد أن يقول: (خذ نبلًا مدى) لكنه نسي هذا الأمر وقال: (خذ نبلًا) ثم تذكر فقال: (مدى) فهذا هو بدل النسيان.

فالخلاصة في البدل المباين: أن بدل الإضراب بسبب تغير الرأي، وبدل الغلط بسبب ذلة اللسان، وبدل النسيان بسبب غفلة القلب.

فهذه أنواع البدل مشروحةً بعد أن شرحنا أبيات ابن مالك، بعدها نذكر بعض الملحوظات المتعلقة بها:

الملحوظة الأولى: الأمثلة التي ذكرناها في البدل المطابق (مررت بأخيك زيدٍ) (مررت بزيدٍ أخيك) (مررت بزيدٍ أبي صالح) (زرت خالدًا) إلى آخر ذلك، هذه الأمثلة ذكرناها في أكثر من باب، وذكرنا من قبل أنه يجوز فيها جوازًا نحويًا أن تكون من باب البدل كما شرحنا الآن.

ويجوز أن تكون من باب عطف البيان كما شرحناه في باب عطف البيان، ويجوز أن تكون من باب القطع كما شرحناه في باب النعت وفي باب عطف البيان.

(مررتُ بأخيك زيدٍ)؛ فإذا أردت أن تخبره بأنك مررت بأخيه، أردت أن تقول له: (مررتُ بأخيك) ثم وصفت هذا الأخ بأنه زيد وليس عمروً أو محمدًا، فهذا من عطف البيان؛ لأن عطف البيان كالنعت إلا أنه نعتٌ بالجوامد، تقول: (مررتُ بأخيك) فالكلام والحكم والنسبة متعلقة بالأخ، ثم (زيد) جاءت كصفة.

أما إذا قلت: (مررتُ بأخيك زيدٍ) أردت أن تقول له: (مررتُ بزيدٍ) ما أخبار زيد؟ زيد طيب، أردت أن تخبره أنك مررت بزيد ولم تمر بغيره إلا أنك قلت:

(مررت بأخيك زيدٍ) فقدَّمت كلمة (أخيك) من باب التمهيد فقط، وإلا فإنك أردت أن تخبره بأنك مررت بزيد، فهذا يكون من عطف النسق أو يكون من البدل؟ من البدل؛ لأنه هو المقصود بالحكم.

وإذا أردت أن تقول له: (مررت بأخيك) وتقف وتسكت وينتهي الكلام، المعنى انتهى هنا، ثم بعد أن قلت: (مررت بأخيك) ظهر لك أو بدا لك أنه غير واضح له، فبدل أن يسأل مَن أخي وأنت تجيب، بادرت وقلت: (مررت بأخيك زيد)، فحينئذٍ الكلام يكون على القطع، كأنك قطعت جملة ثم أتيت بجملة ثانية.

فإذا قطعت لك أن تقطع إلى الرفع على تقدير (مررتُ بأخيك هو زيدٌ)، لو قال: مَن هو؟ تقول: هو زيدٌ، لكن تختصر الكلام قبل أن يسأل وتجيب، فتقول: زيدٌ وتحذف (هو)، فيكون خبرًا لمبتدأ محذوف

ولك أن تقول: (مررت بأخيك زيدًا) بالنصب، على معنى: (مررت بأخيك (أعني أو أريد أو أقصد) زيدًا) ثم حذفت الفعل ووصلت الكلام بعضه على بعض مع أنهما جملتان.

إذن: فالمعنى هو الذي يختلف وهو الذي يحدد الإعراب، أنت تريد الأخ فعطف بيان، تريد زيد فبدل، كنت أردت أن تقف ثم تأتي بجملة أخرى قطع.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

الدرس الثالث والتسعون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبيَّاكم بعد هذه الإجازة الطيبة، نحن في ليلة الإثنين الثالث والعشرين من شهر شوال من سنة ١٤٣٣، في جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد فيها بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث والتسعين من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

وكان الدرس الماضي في شرح [باب البدل]، فشرحنا بعضه وبقي بعض نرجو أن نشرحه إن شاء الله –تعالى– في هذه الليلة.

نبدأ الدرس بقراءة أبيات الألفية في هذا الباب إذ عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته في ثمانية أبيات، قال فيها:

التَّـابِعُ المَقْصُـودُ بِـالحُكْمِ بِـلاَ ... وَاسِـطَةٍ هُـوَ المُسَـمَّى بَـدَلاً
مُطَابِقَـاً أَوْ بَعْضَـاً أَوْ مَـا يَشْـتَمِل ... عَلَيْـهِ يُلفَـى أَوْ كَمَعْطُـوفٍ بِبَـل
وَذَا لِلاضْـرَابِ اعْـزُ إِنْ قَصْـدَاً صَحِبْ ... وَدُونَ قَصْـدٍ غَلَـطٌ بِـهِ سُـلِبْ
كَـزُرْهُ خَالِـدَاً وَقَبِّلْـهُ اليَـدَا ... وَاعْرِفْـهُ حَقَّـهُ وَخُـذْ نَـبْلاً مُـدَى
وَمِـنْ ضَـمِيرِ الحَاضِـرِ الظَّـاهِرَ لاَ ... تُبْدِلْـهُ إلاَّ مَـا إِحَاطَـةً جَـلا
أَوِ اقْتَضَـى بَعْضَـاً أَوِ اشْـتِمَالاَ ... كَّانَـكَ ابْتِهَاجَـكَ اسْـتَمَالاَ

وَبَـدَلُ المُضَـمَّنِ الهَمْـزَ يَلِـي هَمْـزَاً كَمَـــنْ ذَا أَسَـــعِيْدٌ أَمْ عَلِـــي
وَيُبْـدَلُ الفِعْـلُ مِـنَ الفِعْـلِ كَمَـنْ يَصِـلْ إِلَيْنَـا يَسْـتَعِنْ بِنَـا يُعَـنْ

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات الثمانية في [باب البدل] تعريف البدل، وأنواع البدل، وصور إبدال الظاهر والمضمر، والإبدال من اسم الاستفهام، وبدل الفعل من الفعل.

ففي البيت الأول ذكر تعريف البدل، وهذا شرحناه في الدرس الماضي، وفي الأبيات الثاني والثالث والرابع: ذكر أنواع البدل، وهي: البدل المطابق، وبدل بعضٍ من كل، وبدل الاشتمال، والبدل المُباين، وقد شرحنا ذلك أيضًا في الدرس الماضي إلا أنه بَقِي بعد أن شرحنا هذه الأنواع كلها بعض الملحوظات التي نحب أن نبدأ الدرس إن شاء الله –تعالى- بذكرها، إذن فنبدأ الدرس بذكر بعض الملحوظات التي تتعلق بأنواع البدل بعد أن شرحناها وذكرناها.

فمن هذه الملحوظات: أن قولنا: (مررت بأخيك زيدٍ) أو (مررتُ بزيدٍ أخيك)، أو (مررتُ بزيدٍ أبي صالح)، أو (مررتُ بخالدٍ)، أو (زره خالدًا)، فنحو هذه الأمثلة يجوز لك في الاسم الثاني نحويًا ثلاثة أوجه:

- **الوجه الأول:** البدل.
- **الوجه الثاني:** عطف البيان.
- **الوجه الثالث:** القطع.

نقول: يجوز في الاسم الثاني (نحويًا) أي: من حيث الصناعة النحوية، ولا يعني ذلك أن كل هذه الأوجه متساوية، أو متحتمة، ولكن الذي يحدد الوجه المراد هو المعنى، إلا أنها من حيث الصناعة ومن حيث الظاهر هذه الأوجه جائزة.

والضابط في ذلك: المعنى المراد، أنت ماذا تريد بهذه الأمثلة؟ ماذا تريد بالاسمين الذيْن ذكرتهما في نحو قولك: (مررت بأخيك زيدٍ)؟ ذكرت الأخ وذكرت زيد، قدَّمت أو أخرَّت.

• فإن كنت تريد أن تُخبر أنك مررت بالأول من الاسمين، ثم أردت بعد ذلك أن توضحه وأن تُبيِّنَه بالثاني، أنت أردت أن تخبر عن المرور بالأول من الاسمين في قولك: (مررتُ بأخيك زيدٍ)، فتريد أن تخبر أنك مررت بـ (أخيك)، ثم بعد ذلك أردت أن تُبيِّن ذلك الأخ، تُبينه وتوضحه وتصفه فقلتَ: (زيدٍ).

إذن: فالمراد الأول، وأما الثاني فإنما أوتيَ به للتوضيح والتبيين، فهو حينئذٍ عطف بيان؛ لأن عطف البيان كما سبق في باب [عطف البيان] هو النعت بالجامد، هو أن تنعت شيئًا سابقًا لكن تنعته بجامد؛ لأنك إن نعته بمشتق سُمي نعتًا، وإن نعته بالجامد سُمِّي هذا الجامد عطف بيان.

• وإن كنت أردت بمثل هذه الأمثلة أن تُخبر أنك مررت بالثاني، ولكنك ذكرت الأول توطئةً وتمهيدًا، فالثاني من الاسمين بدل، إذا قلتَ: (مررتُ بأخيك زيدٍ)، أنت أردت أن تخبرني بأنك مررت بزيد، إذن فأردت الاسم الثاني في كلامك، ولكنك ذكرت قبل ذلك (الأخ) من باب التوطئة والتمهيد.

كأنك تظن عندما تقول: (مررت بأخيك) أن المعنى لا يتبيَّن ويتحدد، فأردت أن تقول: (مررتُ بزيدٍ) لكنك أتيت بكلمة (الأخ) قبل ذلك من باب التوطئة والتمهيد والإثارة ونحو ذلك، إذن: فالمراد الثاني وهذا هو البدل؛ لأن البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وأما المبدل منه فإنه يُقدَّم من باب التوطئة والتمهيد.

• وإن أردت بمثل هذه الأمثلة أن تُخبر أنك مررت بالأول، ثم أردت أن

تسكت عن الأول وأن تقطع الكلام وأن تنهي الكلام، ثم بدا لك بعد هذه النية (نية السكوت وقطع الكلام) بدا لك أن هذا الاسم الأول يحتاج إلى شيءٍ من التوضيح، بدا لك أن ستُسأل مَن هو؟ فأنت بادرت قبل أن تُسأل فبيَّنته.

فمعنى ذلك أنك أردت السكوت وقطع الكلام، لكن بسبب هذه النية واصلت الكلام، فحينئذٍ يكون الثاني من الاسمين يكون مقطوعًا، هذا الذي يسمى القطع.

ونعرف أنك إذا قطعت فلك أن تنصب على أنه مفعولًا به لفعل مقدر تقديره نحو: (أعني أو أقصد أو أريد)، ولك في الاسم المقطوع أن ترفع على أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوف تقديره نحو (هو).

فإذا أردت أن تقول لي: (مررتُ بأخيك) وكنت تنوي وتقصد أن تسكت هنا وتقف، ثم تبيَّن لك أن هذا سيسألك أو أنه لم يتضح له، فوصلت الكلام لكي توضحه، فأنت وصلت بعد أن نويت القطع والسكوت، ولم ترد أن توضحه من أول الأمر لكي يكون عطف بيان.

إنما أردت أن تقف كأنك قلت: (مررت بأخيك)، فكأنه قيل لك مَن هو؟ فقلت: (هو زيدٌ)، ثم حذفت (هو) فماذا بقي من الكلام؟ (مررتُ بأخيك زيدٌ) إلا أنك حذفت ووصلت الكلام، الارتجال في الكلام يظهر هذا الأمر، إنما في الكتابة لا يظهر، السكوت وطريقة الكلام تُبيِّن هل أنت كنت تقصد أن تتكلم كلام مسرودًا متتابعًا (مررتُ بأخيك زيدٍ)، أم أردت أن تقف ثم وصلت (مررتُ بأخيك زيدٍ)، فيتبين القطع من عدم القطع.

وعلى ذلك فإذا جعلته بدلًا أو عطف بيان فهو تابع، يتبع ما قبله في الحكم الإعرابي رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا، أما إذا قطعته فلك في هذا المقطوع النصب والرفع.

فإذا قلت: (مررت بأخيك زيد) فلك في البدل أن تقول: (مررت بأخيك زيدٍ)، وفي عطف البيان: (مررتُ بأخيك زيدٍ)، وفي القطع: (مررتُ بأخيك زيدًا)، و (مررت بأخيك زيدٌ).

وهكذا يقال في بقية الأمثلة، لو قلت: (مررت بزيدٍ أخيك) هي الجملة نفسها مع التقديم والتأخير، لكن المعنى هو الذي يتحكم في الإعراب:

أما أن يكون بدلًا إذا أردت الثاني (مررت بزيدٍ أخيك)، أو عطف بيان إذا أردت الأول (مررتُ بزيدٍ أخيك)، أو القطع إذا نويت السكوت فحينئذٍ تنصب أو ترفع فتقول: (مررت بزيدٍ أخاك) أو (مررت بزيدٍ أخوك).

الملحوظة الثانية: بعض النحويين يسمي البدل المطابق بدل كلٍ من كل، يسميه (بدل الكل من الكل)، ويسمي أيضًا بدل بعضٍ من كل يسميه (بدل البعض من الكل)، أي: أنه يُدخِل (ال) على كلمة (كلٍ) وعلى كلمة (بعضٍ)، ومثلهما في الحكم كلمة (غيرٍ)، فهذه ثلاثة أسماء (كل، وبعض، وغير).

فجمهور اللغويين والنحويين لا يرون إدخال (أل) على هذه الأسماء (كل، بعض، غير)؛ لأنهم يرون أن هذه الأسماء من الأسماء الملازمة للإضافة، فهي لا تنفك عن الإضافة، إلى مذكورٍ أو مُقدَّر.

فإذا قلتَ: (أكرمتُ كُلًا) عندك ضيوف فقلتَ لي: (أكرمتُ كُلًا)، (كُلًا) هنا معرفة؛ لأنك عرفت مَن المُكرَم، (أكرمتُ كُلًا) ماذا تريد؟ أكرمتُ كل الضيوف، فأنت عرفت المراد، فهي معرفة إلا أن المضاف إليه محذوف؛ لأن كلمة (كل وبعض) من الملازمات للإضافة، ويجوز للمضاف إليه معها الذكر والحذف؛ لأنها من الكلمات التي تتضح معانيها.

وتقول لو تنتظر أناس وعندك عزيمة، فتسأل ابنك عند وضع العشاء فيقول

ابنك: (جاء كُلٌ)، أي: جاء كل الضيوف، أو جاء كل المعزومين، أو نحو ذلك.

قال -تعالى-: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس:٤٠]، (كلٌ) هنا معرفة، والمراد كل المذكورات في فلكٍ يسبحون عندما ذكر الشمس والقمر والنجوم، قال: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ أي: وكل المذكورات أو وكلها.

وبعض هؤلاء الذين يُدخِلون (ال) على كلمة (كل وبعض) هنا ينصون على أن هذا تسمُّحٌ منهم، يعلمون أن هذا لا يجوز، لكنهم يتسمَّحون، فيدخلون (ال) على كلمة (كل وبعض)، وممَن نص على أن هذا تسمُّح الزَّجاجي في كتابه [الجُمُل في النحو]، وهو من أفضل كتب النحو المختصرة.

ومع ذلك فإن بعض النحويين يرى جواز دخول (ال) على كلمة (كل وبعض) قياسًا لا سماعًا، كأبي عليٍ الفارسي، فأجاز ذلك من باب أن الكلمة عندما حُذِفَ المضاف إليه، فالمضاف حينئذٍ أما أن يبقى على قصد المضاف إليه فيبقى له حكم التعريف، وأما أن يُتناسى المضاف إليه فيصير كالمعدوم، فيعود المضاف نكرةً، فعلى ذلك تدخل (ال)؛ لأن (ال) تدخل على النكرة، لكن هذا كما قلنا خلاف ما عليه جمهور اللغويين والنحويين.

ومن الملحوظات أيضًا: قولك: (نجح الطلاب المجتهدون) ما إعراب المجتهدون هنا؟ صفة، نعت، المجتهدون معرف بـ (ال)، من أضعف المعرفات، فلهذا يُنعَت بها.

وأما قولك: (نجح الطلاب المجتهدون منهم) فهنا لا يكون نعتًا، وإنما يكون بدلًا أو عطف بيان أو مقطوعًا؛ لأن قولك: (نجح الطلاب المجتهدون) نسبَت النجاح إلى الطلاب المجتهدين.

وأما قولك: (نجح الطلاب المجتهدون منهم) نسبَت النجاح إلى المجتهدين

من الطلاب، (منهم) هم: تعود إلى المجتهدين من الطلاب، فالمجتهدون هنا ليست نعت، وإنما على البدل إذا قصدت (نجح المجتهدون من الطلاب) إذا قصدت الثاني كما فصلنا قبل قليل، أو عطف بيان إذا كنت تقصد الأول، أو مقطوع، هذا من باب التجويز النحوي كما قلنا.

أما ما يناسب المعنى في هذا المثال: فهو البدل؛ لأن المعنى على إرادة الثاني، على أن تنسب النجاح للثاني إلى المجتهدين من الطلاب، ثم ذكرت الطلاب قبلًا من باب التوطئة والتمهيد.

وإذا قلت: (نجح الطلاب زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ) فما إعراب (زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ)؟ بدل أو عطف بيان أو مقطوع، كأنك قلت: (نجح الطلاب) من باب التمهيد، أي: أنهم طلاب من باب التمهيد، ولكن قصدت أن تنسب النجاح إلى زيد وبكر وعمرو، هذا بدل.

وأما إنك أردت أن تنسب النجاح للطلاب ثم بينتهم ووضحتهم بأنهم زيد وعمرو وبكر، أو أردت أن تقف على الطلاب (نجح الطلاب) ثم خشيت أن تُسأل مَن هؤلاء الطلاب فقلت: (زيد وبكر وعمر) هذا من حيث التجويز النحوي.

والأقرب إلى المعنى المراد في مثل قولك: (نجح الطلاب زيدٌ وبكرٌ وعمرٌو) أن يكون (زيدٌ وبكرٌ وعمرٌو) بدلًا، يضعف أن يكون مقطوعًا؛ لأن الإبهام هنا واضح جدًا (نجح الطلاب)، الفرق بين الطلاب وبين (زيد وبكر وعمرو)، هنا الإبهام شديد، لا يكاد يقصده المتكلم.

فإذا قلنا: إنه بدل فمن أيِّ أنواع البدل؟

هل هو من البدل المطابق (كل من كل)، أم بعض من كل، أم اشتمال، أم مباين؟ ليس مباينًا ولا اشتمال، أما بعض من كل أو كل من كل، (نجح الطلاب

زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ)، ما العلاقة بين هؤلاء الطلاب الناجحين وبين زيد وبكر وعمرو؟ (هم)، هذا بدل كلٍ من كل.

ويخصه كثيرٌ من النحويين المحققين باسمٍ ويسمونه (بدل التفصيل)، عندما يتكلمون عن البدل المطابق (بدل الكل من الكل) يقولون ومنه: (بدل التفصيل)، كقولك: (جاء إخوانك زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ).

من الملحوظات أيضًا المتعلقة بأنواع البدل: أن بعض النحويين كالإمام السيوطي ذكر نوعًا خامسًا من أنواع البدل، سماه (بدل كلٍ من بعض)، عندنا بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وهو أضاف نوعًا خامسًا سماه: بدل كلٍ من بعض.

ومثَّل له بأمثلة منها قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦٠-٦١] قال: فـ (جنات) بدلٌ من (الجنة)، و(جناتٌ) كل و (الجنة) بعض، فهذا من بدل كلٍ من بعض.

ومثَّل له بقول الشاعر:

رحـــــم الله أعظمًـــــا دفنوهـــــا بسجســـتان طلحـــة الطلحـــات

قوله: (طلحة) هذا طلحة الفياض معروف بالكرم، طلحة: بدلٌ من أعظم (رحم الله أعظمًا طلحة)، و(طلحة) كل و(أعظم) بعض، قال: فهذا من بدل كلٍ من بعض.

ومثَّلوا له أيضًا بنحو قولك: (سأسافر صباحًا غدًا) يمكن في هذا المثال أن تقول: (سأسافر غدًا صباحًا)، هذا لا إشكال فيه، فما إعراب صباحًا (سأسافر غدًا صباحًا)؟ بدل بعضٍ من كل.

لكن لو قلت: (سأسافر صباحًا غدًا) أو قلت: (سأزورك عصرًا اليوم)، ومن ذلك قول امرئ القيس في معلقته:

كـأني غـداةَ البَـيْنِ يَـوْمَ تَحَمَلّـوا ... لـدى سَـمُراتِ الحَـيّ نـاقِفُ حنظـلِ

فقال: (كأني غداة البين يوم تحملوا): الغداة: أول اليوم، (يوم تحملوا) اليوم: كل، والغداة: بعضٌ من اليوم، قال: فهذا من بدل كلٍ من بعض.

والصواب الذي عليه جماهير النحويين قديمًا وحديثًا: أن ذلك من البدل المطابق، من بدل كلٍ من كل؛ لدلالة المعنى.

ففي الآية (جنات عدن) هي الجنة، أم أن الجنة جزء من جنات عدن؟ هي هي، إلا أن جنات عدن جُمِعَت على معنى المواضع، كل موضع في الجنة فهو جنة، ثم جُمِع فأصبح جنات، وإذا قيل (الجنة) فإنما أُرِيَد الجنس.

وكذلك في البيت: (رحم الله أعظمًا طلحة) ماذا أراد بقوله: (أعظمًا)؟ أراد أن الرحمة لعظامه فقط، أم أراد طلحة كله عندما قال (أعظمًا)؟ هو أراد (رحم الله طلحة)، ذكر البعض وأراد الكل، فهذا من باب البلاغة، ليس من باب النحو.

وكذلك في نحو قولك: (سأسافر صباحًا غدًا)، لو قلنا: إنه من بدل كلٍ من بعض لانعكس المعنى الذي أراده المتكلم، المتكلم عندما يقول: (سأسافر صباحًا غدًا)، عندما قال: (غدًا) أراد زيادة إيضاح لك أم أراد زيادة تعميم؟ زيادة إيضاح، صباحًا، أي صباح؟ صباح غدٍ.

فقوله: (صباحًا) هو قوله: (غدًا) في المعنى؛ لأن المقصود بالكلام (سأسافر صباحًا غدًا) المقصود به (سأسافر صباحًا صباح غدٍ)، صباح غدٍ هو الصباح.

فلهذا كان كلام جمهور النحويين في هذه المسألة هو الراجح؛ لأنه المطابق للمعنى، أما ما قاله السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتبعه على ذلك بعض المتأخرين فهو أخذٍ

بالظاهر دون النظر إلى المعنى.

من الملحوظات أيضًا: من أنواع البدل؛ البدل المباين، وقلنا أنه نوعان: بدل إضراب، وبدل غلط، قالوا: لم يقع البدل المباين في القرآن الكريم، وذكر كثيرون أنه لا يقع في الشعر، ويقصدون الشعر الرزين المُراجع، أما الكلام المرتَجَل وكذلك الشعر المرتجَل والشعر الوصفي والقصصي والمسرحي؛ فنحو ذلك يجوز أن يقع فيه البدل المباين، عن قصدٍ وعن غير قصد.

من ذلك قول الشاعر، أظنه أحمد شوقي:

تحسس ليث الغاب يبغي فريسة ... فجرجر في ظلمائه حيةً حبلاً

حبلًا: بدلٌ مباين لقوله: (حيةً).

ومن الملحوظات أيضًا: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ (٢٢) جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ [الرعد:٢٢-٢٣]، في قوله: (جناتُ) قراءتان: الأولى بالرفع، والثانية بالنصب، أما القراءة الأولى بالرفع: (جناتُ عدن) ففيها ثلاثة تخريجات: أما أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف على القطع، وأما أن يكون بدلًا من (عقبى الدار) **(لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ جَنَّاتُ عَدْنٍ)** أي: لهم جنات عدن، وأما أن يكون عطف بيان.

كما ذكرنا في ملحوظةٍ سابقة، جنات عدن هي عقبى الدار، شيءٌ واحد، فأما أن نقول عن الثاني أنه بدل إذا كان هو المقصود، وأما أن نقول عطف بيان إذا كان الأول هو المقصود، وأما أن نقول أنه على القطع إذا قُصِدَ الوقف على الأول، فهذا تخريج قراءة الرفع.

وأما قراءة النصب: (جناتِ عدن يدخلونها) ففيها تخريجان: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا

ﭐبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ وَيَدۡرَءُونَ بِٱلۡحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ﴾[الرعد:٢٢-٢٣]:

الأول: مفعول به لفعلٍ محذوف على القطع.

الثاني: منصوب على الاشتغال، أي: لهم عقبى الدار، يدخلون جنات عدن.

آخر ملحوظة تتعلق بأنواع البدل: في قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ في سورة المدثر: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ [المدثر:٦]، في قوله (تستكثر) قراءتان: الرفع وهي قراءة الجمهور منهم السبعة بل العشرة، كلهم يقرأون (﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ [المدثر:٦]).

وتخريج الرفع وهي قراءة الجمهور: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ [المدثر:٦] على أن الجملة (تستكثرُ) حالية، أنَّ (تستكثر) فعلٌ مضارع، والفاعل أنت، والجملة حال، والمعنى: (ولا تمنن مستكثرًا)، ولا تمنن في هذه الحالة.

القراءة الأخرى: الجزم ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ [المدثر:٦]، وهذه قراءةٌ شاذة، أما الجزم فعلى أن (تستكثر) بدلًا من (تمنن)، أي: لا تستكثر.

بهذا نتهي من الكلام على أنواع البدل، ثم يتكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على صور إبدال الاسم الظاهر والمضمر، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِنْ ضَمِيْرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ ... تُبْدِلْهُ إلاَّ مَا إحَاطَةً جَلاَ

أوِ اقْتَضَى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالاَ ... كَّانكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ

ذكر في هذين البيتين صورةً من صور إبدال الاسم الظاهر والاسم المضمر، وهي: إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر.

(**وَمِنْ ضَمِيْرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ تُبْدِلْهُ**)؛ يقول: لا تُبدِل الاسم الظاهر من ضمير

الحاضر (إِلاَّ مَا إِحَاطَةً جَلاَ أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالاً).

ونأخذ المسألة من أولها لكي يستبين الأمر حتى نصل إلى المسألة الجزئية التي تكلم عليها ابن مالك في هذين البيتين، فالكلام هنا على صور إبدال الاسم من الاسم؛ لأنه سيأتي إبدال الفعل من الفعل، وإبدال الجملة من الجملة، أما الآن فالكلام على إبدال الاسم من الاسم.

والاسم كما نعرف: أما أن يكون ظاهرًا وأما أن يكون مضمرًا، ما المراد بقولنا: مضمرًا؟ ضميرًا.

صور إبدال الاسم من الاسم أربع صور:

الصورة الأولى: إبدال الظاهر من الظاهر:

هذه جائزة مطلقًا، كقولك: (جاء زيدٌ أخوك)، فـ(أخوك) بدلٌ من (زيد)، وزيدٌ ظاهر وأخوك ظاهرًا، أبدلنا اسمًا ظاهرًا من اسمٍ ظاهر.

الصورة الثانية: إبدال الضمير من الضمير (إبدال الاسم المضمر من الاسم المضمر):

نحو: (رأيته إياه)، (قمتَ أنت)، (مررتُ بك أنت)، هذه الأمثلة ذكرناها أيضًا في باب التوكيد، وأن البصريين يجعلونها من باب البدل فيقولون: أن الضمير الثاني بدلٌ من الضمير الأول؛ لأن باب البدل عندهم واسع، فلهذا نجد أن النحويين لا يشترطون في البدل أن يوافق المُبدَل منه في التعريف والتنكير، ولا في الإفراد والتثنية والجمع، قد يخالفه.

وأما الكوفيون وتابعهم ابن مالك فإنهم يجعلون هذه الأمثلة من باب التوكيد اللفظي، فيقولون: إن الضمير الثاني توكيدٌ لفظيٌ للضمير الأول، فهذه المسألة سبقت بالتفصيل، وبيان الخلاف والترجيح في باب التوكيد.

الصورة الثالثة: إبدال الضمير من الظاهر:

وهذا عند المحققين غير جائز.

إبدال الضمير من الظاهر كأن تقول: (جاء محمدٌ هو) وتجعل (هو) بدلًا.

الصورة الرابعة: إبدال الظاهر من الضمير:

الضمائر قسمتها المشهورة المعروفة: أما ضمير متكلم، أو ضمير مخاطب، أو ضمير غائب، ضمير المتكلم والمخاطب يسميان بضمير الحاضر؛ لأنهما حاضران في أثناء الكلام، وأما الغائب فلا يسمى ضمير حاضر.

إذن: فالضمائر من حيث الحضور نوعان: ضمير حضور (ضمير المتكلم والمخاطب) ولهذا يشتركان دائمًا في كثير من الأحكام، وضمير الغائب، فلهذا عندما يتكلم على هذه الصورة (إبدال الظاهر من الضمير) سنقول إن الإبدال هنا على قسمين:

القسم الأول: إبدال الظاهر من ضمير الغائب:

وهذا جائزٌ مطلقًا، كقولك: (زره خالدًا)، (رأيته أخاك)، هذه الأمثلة ونحوها نكرر وننبه دائمًا نذكرها في باب البدل لا يعني أنها يجب أن تكون بدلًا، يجوز أن تكون عطف بيان، ويجوز أن تكون قطعًا، لكن (@ د:٢٠:٤٤) على أنها بدل، (زره خالدًا): زره: فعل، والفاعل مستتر تقديره أنت، والهاء مفعولًا به، خالدًا: بدلٌ من الهاء، (بدل كل من كل).

هنا أبدلت اسمًا ظاهرًا من اسمٍ مضمر، وهذا جائز؛ لأن الضمير هنا ضمير غائب، والإبدال منه جائز مطلقًا، قال الفرزدق:

على حالة لو أن في القوم حاتمًا … على جوده لضن بالماء حاتم

حاتمِ: بدلٌ من الهاء في قوله (جوده)، كأنه قال: على جود حاتم، فأبدل (حاتم) من الهاء، والهاء هنا ضمير غائب، فالإبدال جائزٌ مطلقًا، ولو جعل (حاتمًا) فاعلًا للفعل (ضنَّ) لكان يقول: لضننَّ بالماء حاتمُ، وهذا جائز، لكن عندما جر (حاتمِ) عرفنا أنه لم يرد أنه فاعل، وإنما أراد جعله بدلًا من الهاء في (جوده).

ومن ذلك أيضًا –أقصد (إبدال الظاهر من ضمير الغائب)- عند الجمهور: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء:٣]، أين فاعل (أسرَّ)؟ واو الجماعة تعود إلى المتكلَّم عنهم، ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ النجوى: مفعول به، الذين ظلموا: (الذين) بدل من واو الجماعة، واو الجماعة هنا يُراد بها غائبٌ.

ومن ذلك أيضًا عند الجمهور قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة:٧١]، (عموا) أين فاعل عَمِيَ؟ واو الجماعة، و(كثيرٌ): بدلٌ من واو الجماعة، وهو بدل ظاهر من مضمر، وهذا المضمر للغائب.

في الآيتين قولٌ آخر وهو قول ليس بقوي أن الآيتين من لغة (أكلوني البراغيث) لكن هذا قولٌ ضعيف.

القسم الثاني من إبدال الظاهر من الضمير: هو إبدال الظاهر من ضمير الحاضر:

إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، وهذه المسألة هي التي تكلَّم عليها ابن مالك هنا فقط؛ لأن كل الصور السابقة لا خلاف فيها، جائزة ولا إشكال فيها، وإنما التفصيل هنا، فهنا في شرط فأراد أن ينص عليه.

فإذا أبدلت اسمًا ظاهرًا من ضمير الحاضر فهذا لا يجوز إلا بشرط ذكره ابن مالك في قوله:

وَمِـــنْ ضَـــمِيْرِ الحَاضِـــرِ الظَّـــاهِرَ لاَ   تُبْدِلْـــهُ إلاَّ مَـــا إِحَاطَـــةً جَـــلاَ
أوِ اقْتَضَى بَعْضًـا أَوِ اشْتِمَالاَ

يقول: لا تبدل الاسم الظاهر من الضمير الحاضر إلا أن يكون بدل كل من كلٍ يدل على الإحاطة والشمول، أو كان بدل بعضٍ من كل، أو كان بدل اشتمال.

فبدل كلٍ من كل يُراد به الإحاطة والشمول نحو: (اللهم اغفر لنا حاضرنا وغائبنا)، فقولك: (حاضرنا وغائبنا) بدلٌ من الضمير (نا).

وقولك: (أكرمتُكم كبيركم وصغيركم)، وقولك: (سنسافر رجالنا ونساؤنا)، أين فاعل سنسافر؟ واو الجماعة لا تدخل على ما فيه نون، فالفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن)، وقلنا من قبل: أن المضارع المبدوء بنون لا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا وجوبًا تقديره (نحن)، كما أن المضارع المبدوء بالهمزة لا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا وجوبًا تقديره (أنا)، فعلى ذلك لا يجوز أن تقول أن الفاعل (رجالنا)، بل (رجالنا) بدل من الفاعل المستتر وجوبًا.

قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن المائدة التي أنزلها عَزَّوَجَلَّ: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة:١١٤]، فـ(أولنا وآخرنا) بدل كلٍ من كل من (نا) في قوله (لنا)، وهذا ضمير متكلم حاضر.

فإن لم يدل بدل كلٍ من كل على الإحاطة والشمول لم يصح البدل، فلا يجوز أن تقول: (رأيتك زيدًا) على أن (زيدًا) بدلًا من الكاف، الكاف: ضمير مخاطب حاضر، لا تُبدَل منه هنا ظاهرًا، لا تقول: (أكرمني محمدًا) وأنت محمد، فتُبدِل (محمدًا) من ياء المتكلم، فتُبدِل ظاهرًا من ضمير متكلم لا يدل على الإحاطة.

أما بدلُ الظاهر من ضمير الحاضر (بدل بعضٍ من بعض) وقلنا هذا جائز، مثاله: (ربطني يديَّ) تريد ربط يديَّ، ثم قدَّمت ضمير المتكلم (ربطني يديّ)

(ضربني بطني) (أعجبته وجهي) أي: أعجبه وجهي، (سأقطعك يدك) أي: سأقطع يدك.

ومن ذلك (إبدال الظاهر من ضمير الحاضر)؛ وهو بدل بعضٍ من كل:

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ﴾ [الأحزاب:٢١]، ما إعراب (**لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ**) بدل (منكم)، فالمعنى والله أعلم: لقد كان في رسول الله أسوةٌ حسنة لمَن كان يرجو الله واليوم الآخر، ثم قدَّم قوله (لكم) توطئةً وتمهيدًا، فصار الثاني بدلًا، والبدل هنا قوله: (مَن) الاسم الموصول اسم ظاهر، والمُبَدل منه: الضمير (الكاف) في قوله: (لكم)، فهو من إبدال الظاهر من ضمير الحاضر، وهو بدل بعضٍ من كل.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

أَوْعَـــدَنِى بالسَّـــجْنِ والأَدَاهِـــم ... رِجْلِـى فَرِجْلِـى شَـثْنَةُ الْمَنَاسِـم

السِّجن: هذا البناء، والسَّجن: الفعل، فتقول: (سجَنه سَجنًا)، أين يسجنه سجنًا؟ يسجنه سَجنًا في السجن، فالبناء (سِجن) وفعله (سَجن).

(**أَوْعَدَنِى بالسَّجْنِ والأَدَاهِمِ رِجْلِى**) أي: أوعد رجلي، فـ(رجلي) بدل من ياء المتكلم، أبدل ظاهرًا من ضمير الحاضر، بدل بعضٍ من كل.

وأما إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل اشتمال: فنحو قولك: (ردَّني طلبي) أي: ردَّ طلبي، وقولك: (سافرتَ خطبي) (سافرتَ خطبك في كل مكان) أي: سافرت خُطَبك لكنك قدَّمت الضمير (سافرت) على ضمير مخاطب حاضر.

ومن ذلك قول النابغة الجعدي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

بَلَغْنَـا السَّـمَاءَ مَجْـدُنَا وَجُـدُودُنَا ... وَإِنَّـا لَنَرْجُـو فَـوْقَ ذَلِـكَ مَظْهَـرَا

(مجدنا) بدل من (نا) المتكلمين، أي: بلغ مجدنا السماء، فأبدل ظاهرًا من ضمير الحاضر، وما العلاقة بين المجد والمتكلمين؟ ليس كلًا من كل، ولا بعضًا من كل، وإنما هو بدل اشتمال.

ومن ذلك قول الشاعر:

ذريني، إن أمرك لن يطاعا ... وما ألفيتني حلمي مضاعًا

الشاهد في قوله: (وما ألفيتني حلمي مضاعًا) أي: وما ألفيتي حلمي مضاعًا، فأبدل (حلمي) من ياء المتكلم في قوله **(وما ألفيتني حلمي)**.

وأما ابن مالك فمثَّل لبدل الاشتمال بقوله: (**كَّانكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ**)؛ أي: إن ابتهاجك استمال القلوب، إلا أنه قدَّم كاف المخاطب فقال: (إنك ابتهاجك)، فابتهاجك: بدل اشتمال من كاف المخاطب.

وفي بعض النسخ: (كأنك ابتهاجك استمالا) بفتح الهمزة، وهذا تحريف، وصوابه (كإنك)؛ لأن الكاف هنا داخلة على المثال، المثال: (إنك ابتهاجك استمالا) فدخلت الكاف، وليست داخلة على (أن) فقط لكي تُفتَح همزتها.

(ابتهاجك) بدلٌ من الكاف بدل اشتمال، فهو (إنك ابتهاجك).

ثم نقول بعد ذلك أمرًا ذكرناه لكن نؤكِّد عليه: فكل ما جاز في ضمير الحاضر أي: ضمير المتكلم والمخاطب فهو يجوز في ضمير الغائب، وقد ذكرنا من قبل أن إبدال الظاهر من ضمير الغائب جائزٌ مطلقًا، فإذا كان يجوز مع ضمير الحاضر بشروط، فكل هذه الأمثلة التي ذكرناها مع هذه التفاصيل، فكلها جائزة في الغائب؛ لأنها تجوز هي وغيرها في الغائب.

فلهذا يجوز أن تقول: (زرتُهم كبيرهم وصغيرهم) في الغائب كما تقول: (زرتكم كبيركم وصغيركم)، وتقول: (ضربته وجهه) فتُبدِل من ضمير الغائب.

نأتي إلى مثالٍ أرجأته قبل قليل: لو قلنا: (أعجبك أخلاقه) تتكلم عن رجلٍ ما فقلت: (أعجبك أخلاقه)؛ الكاف: مفعولٌ به، وأخلاقه: فاعل أم بدل؟

أما من حيث الجواز النحوي: يجوز أن يكون فاعلًا، فنقول حينئذٍ أنه فاعلٌ مجازي، فيجوز في الفعل التذكير والتأنيث، (أعجبك أخلاقه) أو (أعجبتك أخلاقه) والتأنيث أكثر، عندما نقول أنه فاعل سنحتاج إلى تعليل.

ويجوز أن نقول: إن (أخلاقه) بدل اشتمال من الفاعل المستتر، (أعجبك هو)، تتكلم عن رجل أعجبك فأقول: (أعجبك) أي أعجبك هو، ثم أُبدِل (أخلاقه) من الفاعل المستتر (أعجبك أخلاقه) فلهذا في الكلام قد يبين المراد خلاف المكتوب، فلو قلت: (أعجبك أخلاقه) فبيّن هنا أن الفاعل هو الضمير المستتر العائد إلى المتكلَّم عنه، فهذه المعاني لابد من النظر إليها عند الإعراب.

أما قول النحو يجوز كذا ويجوز كذا وكذا لقول المُعرِب، يجوز كذا ويجوز كذا أي: من باب الجواز النحوي، لكن المراد لا يُحدَد إلا مرادًا واحدًا، إعرابًا واحدًا، لكن هذا من عمل المفسِّر ربما في التفسير، النحو يُبيِن الأوجه الجائزة، والمفسر هو الذي يحدد الإعراب الذي يناسب المعنى المقصود.

هذه الصور التي ذكرناها الآن هي صورٌ لإبدال الاسم من الاسم، وهناك صورٌ أخرى للبدل منها: إبدال الفعل من الفعل، وهذا سيذكره ابن مالك في آخر الباب، فسنرجأ الكلام عليه إلى آخر الباب.

ومن صور البدل: إبدال الجملة من الجملة، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء:١٣٢-١٣٣]، ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ هذه الجملة بدلٌ من الجملة السابقة ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ

ﵟٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚﵞ [البقرة:٤٩]، (يذبحون) لم يقل (ويذبحون)، فقوله: ﵟيُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚﵞ بدل من قوله: ﵟوَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِﵞ على معنى ﵟوَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚﵞ والله أعلم.

ومن ذلك قول الشاعر:

أقـولُ لـه ارحـل لا تقـيمنَّ عنـدنا ... وإلا فكـن في السـر والجهـر مسـلمًا

فقوله: (لا تقيمن عندنا) جملة بدلٌ من قوله: (ارحل) وهو أيضًا جملة؛ لأنه مع فاعله يكون جملة.

۞ وهناك صورةٌ أخيرة: وهي بدل الجملة من المفرد:

نحن عندما نذكر هذه الأنواع لكي تعلم أن هذه هي الأنواع الواردة في الكلام الجائزة، فما سواها لا يجوز، لا تجد إبدال اسم من جملة؛ لأنها ليست موجودة في هذه الأنواع، لا تجد إبدال اسم من فعل، ونحو ذلك، فهذا فائدة التقسيمات والأنواع؛ لتحصر الجائز والوارد.

قلنا النوع الأخير: هو بدل إبدال الجملة من المفرد، هذا موجود في الكلام وجائز، كأن تقول: (أسألك عن محمدٍ مَن أبوه) (أسألك عن محمدٍ أين ذهب؟) (أسألك عن محمدٍ) محمدٍ: اسم مجرور بـ (عن)، (مَن أبوه؟) هذه جملة استفهام، جملة أسمية مكونة من مبتدأ (أبوه) ومن خبرٍ مقدَّم (مَن)، والجملة الأسمية (مَن أبوه) بدلٌ من (محمد)، وهذا أسلوبٌ شائع وجائز باطراد في الكلام.

قال -تعالى-: ﵟيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖﵞ [الأعراف:١٨٧]، ﵟأَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖﵞ هذه جملة استفهام بدلٌ من (الساعة)، قال -تعالى-: ﵟأَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى

ﵟٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡﵞ [الغاشية:١٧]؛ إلى: حرف جر، الإبل: اسم مجرور مفرد، (كيف خلقت) هذه جملة، وعرفنا من قبل كيف نُعرِب الجُمَل الاستفهامية، (خُلقت) خُلِق: فعل، والتاء نائب فاعل، كيف: حال، هذه جملة مكونة من فعل ونائب فاعل وحال، وهذه الجملة الاستفهامية (**كَيْفَ خُلِقَتْ**) بدل من الاسم المفرد (الإبل).

قال الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟

قوله: (كيف يلتقيان؟) هذه جملة استفهامية وهي بدلٌ من قوله: (حاجةً).

ثم بعد ذلك ينتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت السابع ليتكلم على مسألةٍ تتعلق بحكم الإبدال من اسم الاستفهام، كيف تُبدِل من اسم الاستفهام، فقال:

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي

ذكر في هذا البيت حكم الإبدال من اسم الاستفهام، يقول: إذا أُبدِل اسمٌ من اسم استفهام فيجب أن يكون في البدل همزة استفهام، كقولك: (**مَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي**)؛ (سعيدٌ) بدلٌ من (مَن)، هذه جملة استفهام، وعرفنا إعراب جملة الاستفهام من قَبل وأنها بإعراب ما يقابلها في الجواب.

(**مَن ذا زيدٌ**)؛ **ذا: مبتدأ، وزيد:** خبر، إذن ما إعراب (ذا) في قولك (مَن ذا؟) مبتدأ مؤخَّر؛ لأنها تقابل ذا في الجواب، لو قلت: (مَن ذا؟) ستقول: (ذا سعيدٌ) فـ (ذا) مبتدأ، إذن: (ذا) في السؤال مبتدأ، فإذا كانت مبتدأ فما إعراب (مَن)؟ خبرٌ مقدَّم في محل رفع.

ثم قلت: (أسعيدٌ أم عليٌ؟) سعيدٌ بدلٌ من (مَن)، بدلٌ من اسم الاستفهام المستفهم منه، تستفهم عمَن؟ وهو سعيد أو علي، فـ (سعيدٌ) بدلٌ من (مَن)،

فترفعه؛ لأن (مَن) خبر في محل رفع فترفع تابعه، (كَمَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي)؛ أم: حرف عطف، عليٌ: معطوف على سعيد، هذا الإعراب.

الحكم الذي ورد في هذا البيت: هو أن البدل (سعيدٌ) يجب أن يكون فيه همزة استفهام؛ لأنه بدلٌ من اسم استفهام، فتقول: (ما تفعل؟ أخيرًا أم شرًا؟)؛ (خيرًا) بدلٌ من قولك (ما) وهو اسم استفهام، فجب أن تأتي مع البدل بهمزة استفهام.

لماذا نصبنا البدل هنا؟ فقلنا: (ما تفعل؟ أخيرًا أم شرًا؟)؛ نُعرِب اسم الاستفهام؛ لأنه بدلٌ من اسم الاستفهام، فهو مثله في الإعراب، ما إعراب (ما) في قولك: (ما تفعل؟) أفعلُ خيرًا، خيرًا: مفعول به يقابل (ما)، إذن: فـ(ما) مفعولٌ به مقدَّم، فتُبدِل منه بالنصب، (ما تفعل؟ أخيرًا أم شرًا؟).

وتقول: (متى تأتينا؟ أغدًا أم بعد غدٍ؟) غدًا: بدلٌ من (متى) اسم استفهام فيجب فيه الهمز، لكن ما إعراب (متى)؟ أجِب، (متى تأتينا؟) آتيك غدًا، ما الذي يقابل (متى) في الجواب؟ غدًا، إذن: فإعرابه كإعراب (غدًا)، فإعراب (متى) ظرف زمان مقدَّم، ثم تُبدِل منه بالنصب؛ لأنه ظرف زمان، فتقول: (متى تأتينا؟ أغدًا أم بعد غدٍ؟).

(متى تأتينا؟) لأنه اسم استفهام، واسم الاستفهام يرتفع الفعل بعده، (ما تفعلُ؟ أخيرًا أم شرًا؟) هذه ضمة وليست واو جماعة؛ لأن أسماء الاستفهام كلها لا تعمل شيئًا فيبقى الفعل بعدها مرفوعًا، بخلاف ما لو كانت من أدوات الشرط فإنها تجزم كقولك: (ما تفعلْ تُجزَ به).

قلنا الواجب في الاسم المبدل من اسم الاستفهام أن يكون بهمزة استفهام، الواجب الوجود لا الظهور، أي: يجوز أن تحذفه من جهة الاستفهام فتقول: (مَن ذا؟ سعيدٌ أم عليٌ؟).

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع والتسعون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، هذه الليلة هي ليلة الإثنين مفتتح شهر ذي القعدة من سنة ١٤٣٣ من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجحي بمدينة الرياض بحي الجزيرة، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الرابع والتسعين من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

أما في هذا الدرس فسنُكمِل ما بقي من باب البدل، ثم ندخل بعد ذلك إلى الباب التالي وهو [باب النداء]، بقي لنا في [باب البدل] بيتان، أحدهما شرعنا في شرحه، نبدأ به، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر [باب البدل]:

وَبَـدَلُ المُضَـمَّنِ الهَمْـزَ يَلِـي هَمْـزَاً كَمَــــنْ ذَا أَسَــــعِيْدٌ أَمْ عَلِــــي

في هذا البيت ذكرنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر حكم الإبدال من اسم الاستفهام، فإذا أبدلت من اسم استفهام فلذلك حكمٌ خاص وهو: وجوب اقتران همزة الاستفهام مع البدل.

مثال ذلك أن تقول: (مَن هذا؟ أسعيدٌ أم عليٌ؟)، وقولك: (مَن هذا؟) أسلوب استفهام، مَن: خبرٌ مقدَّم، هذا: مبتدأٌ مؤخر، ثم قلت: (أسعيدٌ أم عليٌ؟) فسعيد: بدلٌ من اسم الاستفهام (مَن)؛ لأنه المُستفهَم عنه، المُستفهَم عنه (أسعيدٌ أم عليٌ)

أحدهما، فوجب أن تأتي بالهمزة مقترنةً بالبدل (أسعيدٌ أم عليٌ؟).

وإنما نص ابن مالك على هذا الحكم؛ لأن البدل في أصله لا يُكرَّر معه العامل ظاهرًا، فأنت في البدل تقول: (جاء محمدٌ أخي) فـ (أخي) بدلٌ من (محمد)، ولا تقول: (جاء محمدٌ جاء أخي)، فإن قلت ذلك أي: (جاء محمدٌ جاء أخي) كان ذلك أسلوبًا آخر ليس على أسلوب البدل.

أما البدل فإن العامل لا يُكرَّر معه ظاهرًا إلا في موضعين، لا يُكرر معه شيء من المُبدَل منه إلا في هذا الموضع وموضع آخر سيأتي، فلهذا نص ابن مالك على هذا الحكم.

ومن ذلك أن تقول: (ما تفعلُ؟ أخيرًا أم شرًا؟) وقولك: (ما تفعلُ؟) استفهام، (ما): مفعولٌ به مقدم؛ لأن الفعل بعده متعدٍ لم يستوفِ مفعوله، فأبدلت من اسم الاستفهام قولك: (أخيرًا أم شرًا؟)، فنصبت؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام وهو في محل نصب.

ومن ذلك أن تقول: (متى تأتينا؟ أغدًا أم بعد غدٍ؟)، فقولك (متى تأتينا؟) استفهام، فـ (متى) ظرف زمان، ثم أبدلت منها فقلت: (أغدًا أم بعد غدٍ؟) فـ (غدًا) بدل من اسم الاستفهام (متى) إلا أنه وجب أن تقرُن به همزة الاستفهام.

وقولنا: "يجب أن تقترن همزة الاستفهام بالبدل" أي: يجب أن تكون موجودةً، وهكذا الحكم في كل ما يقول فيه النحويون "يجب"، "يجب كذا" أي: يجب وجوده ظاهرًا أو مُقدَّرًا، فعلى هذا يجوز أن تقول في الكلام: (مَن ذا؟ أسعيدٌ أم عليٌ؟)، ويجوز أن تقول: (مَن ذا؟ سعيدٌ أم عليٌ؟).

لكن في الأسلوب الثاني يجب أن تقول إن هناك همزةً محذوفةً في قولك: (أسعيدٌ)؛ لأن الحكم هنا للهمزة، فهي موجودة إلا أنها محذوفة، وقد قررنا كثيرًا

أن المحذوف موجود، وإلا لم يقع عليه الحذف؛ لأن الحذف لا يكون على المعدوم، وإنما يقع على شيءٍ موجود، فكل ما تقول فيه: "محذوف" معنى ذلك أنه موجود إلا أنه مُقدَّر وليس ظاهرًا.

ونحو هذا الحكم، تقول: نحوه لا مثله، نحو هذا الحكم: الإبدال من المجرور، لو أبدلت من مجرور فإنه يجوز أن تعيد الجار مع البدل، ويجوز ألا تعيده، فيجوز أن تقول: (مررتُ بزيدٍ أخيك)، ويجوز أن تقول: (مررتُ بزيدٍ بأخيك)، فهذا خاصٌ في المجرور.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، وقد تلوناه في الدرس الماضي، ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾ [الأحزاب:٢١]، وقلنا: إن قوله (**لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ**) بدل من الضمير (الكاف) في قوله: (**لَكُمْ**). والمعنى: (لقد كان في رسول الله أسوةٌ حسنة لمَن كان يرجو الله واليوم الآخر).

ومع ذلك أن نجد حرف الجر (اللام) دخل على المبدل منه (**لَكُمْ**)، ودخل على البدل (**لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ**)، فحرف الجر يجوز أن يُكرَّر مع البدل.

ومن ذلك أيضًا قوله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة:١١٤] وهذا أيضًا تلوناه في الدرس الماضي، (**تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا**) عرفنا أن قوله: (**لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا**) بدل من الضمير (نا) أي: تكون عيدًا لأولنا وآخرنا، ونجد أن حرف الجر (اللام) قد دخل على البدل (**لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا**) وعلى المبدل منه (لنا)، فهذا جائزٌ في البدل.

ثم إن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ختم هذا الباب [باب البدل] بقوله:

وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ ... يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

ذكر في هذا البيت إبدال الفعل من الفعل، وقد ذكرنا في الدرس الماضي أن الإبدال أنواع، إبدال الاسم من الاسم، وله صورٌ ذكرناها في الدرس الماضي، إبدال الفعل من الفعل، وقلنا: إنه سيأتي في آخر الألفية وهذا أوانه، وإبدال الجملة من الجملة، وإبدال الجملة من الاسم المفرد.

فهذا أوان الكلام على آخر صورة من صور الإبدال وهو إبدال الفعل من الفعل: قال: (وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ): أي: يجوز أن تُبدِل فعلًا من فعل، فكما أن الاسم يُبدَل من الاسم والجملة تُبدَل من الجملة، فإن الفعل أيضًا يجوز أن يُبدَل من الفعل.

والمسموع من ذلك: أي: من إبدال الفعل من الفعل: هو إبداله بدلًا مطابقًا أو بدل اشتمال، ثم إن النحويين أجازوا قياسًا أن تُبدِل الفعل من الفعل بدل بعضٍ من كل، وبدل غلط، هذا من القياس السائغ الجائز على المسموع.

ومن الأمثلة على ذلك: أي: (إبدال الفعل من الفعل): قول ابن مالك: (كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)، يقول: مَن يصل إلينا ما جزاءه؟ مَن يصل إلينا يُعَن.

ثم أبدل من قوله (يَصِلْ إِلَيْنَا) قال: مَن يصل إلينا يستعين بنا (يُعَنْ)، كأنه قال: مَن يستعن بنا يُعَن؛ لأن البدل على نية حذف المبدل منه، فقوله: (يَسْتَعِنْ) بدلٌ من (يَصِلْ)، بدل مطابقًا أو بدل اشتمال؟ ما العلاقة بين الوصول والاستعانة؟ بدل اشتمال.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩] مَن يفعل ذلك ما جزاؤه؟ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا

يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩]، فقوله: (يضاعف) بدلٌ من قوله: (يلقَ)، بدل اشتمال، فلهذا جُزِمَ الفعل (يضاعف)؛ لأنه بدلٌ من جواب الشرط المجزوم.

ومن ذلك قول الشاعر:

متى تَأْتِنا تُلمِم بِنا في دِيارِنا ... تَجِد حَطبًا جَزلاً وَناراً تَأَجَّجا

فالشرط (متى تأتنا)، والجواب (تجد حطبًا)، ثم أبدل من فعل الشرط فقال: (**متى تَأْتِنا تُلمِم بِنا في دِيارِنا تَجِد حَطبًا جَزلاً وَناراً تَأَجَّجا**)، أتيتهم، ألممت بهم أي: جئتهم، فالمعنى متقارب.

ومن ذلك قول الراجز:

إن علـى الله أن تبايعـا ... تؤخـذ كرهـا أو تجـيء طائعـا

فقوله: (تؤخذ) بدلٌ من قوله: (تُبايع)، والمعنى: (إن عليّ الله أن تؤخذ كرهًا أو تأتي طائعًا)، فهو بدل مطابقة، وسميناه بدل تفصيل، قلنا: إن من البدل المطابق بدل التفصيل، أن تذكر أجزاءه.

فإن قال قائل: (قعد زيدٌ) ماذا فهمتم؟ قام أم قعد؟ قعد، إذن: فـ (قعد) بدل غلط من (قام)، فهذا جائزٌ في الكلام، وإن لم يُسمَع لكنه يجوز في الكلام أن يقع ذلك.

وتقول: (إن تصلِّ تسجدْ لله يرحمْك) فالجملة: (إن تصلِّ لله يرحمك) ثم أبدلت من فعل الشرط فقلت: (إن تصلِّ تسجدْ لله يرحمْك)، والسجود من الصلاة بدلُ بعض.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام:١٥١] البدل (ما ظهر منها) ما: اسم موصول بمعنى (الذي ظهر منها)،

والمبدَل منه (الفواحش)، وهو بدل تفصيل من البدل المطابق.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف:٢٠] شروه: أي: باعوه، البدل: (دراهم) والمبدل منه: (الثمن)، والمعنى والله أعلم: (وباعوه بدراهم معدودة)، البدل على نية حذف المبدَل منه إلا أنه قدَّم المبدل منه توطئةً فقال: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾.

وذكرنا في أول الكلام عن البدل أن مثل هذه الأساليب يجوز فيها من حيث الصناعة النحوية ثلاثة أشياء:

- **أن تكون بدلًا.**
- **وأن تكون عطف بيان.**
- **وأن تكون على القطع.**

وفصلنا ذلك في الدرس الماضي، وميزنا متى تكون بدلًا، ومتى تكون عطف بيان، ومتى تكون على القطع، من حيث الجواز النحوي شيءٌ واحد، ومن حيث المعنى فإن المعنى يقف على واحدٍ منها، أما أن تكون بدلًا أو عطف بيان أو على القطع، فالمعنى يحتم إعرابًا واحدًا.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ۝٢٩ هَارُونَ أَخِي﴾ [طه:٢٩-٣٠] البدل: (هارون)، والمبدل منه: (وزيرًا)، بدل كلٍ من كل، (أخي): الوصف بالجامد عطف بيان، فعطف البيان هو النعت بالجامد، العطف بالمشتق هو الذي يسميه النحويون نعتًا، وأما النعت بالجامد فهو الذي يسميه النحويون عطف بيان.

والظاهر في الآية أنه عطف بيان، ويجوز في الصناعة أن يكون بدلًا وأن يكون على القطع، فإن قلت: إنه بدل فمعنى الآية يعود إلى قولك: (واجعل لي أخي)،

وإن قلت: إنه عطف بيان فيعود معنى الآية إلى قولك (واجعل لي هارون الذي هو أخي) أي: هارون ثم وصفه بأنه أخوه، فالمعنى سيختلف، يتضح في الآية أن (هارون) معرفة، (وزيرًا) نكرة.

فلهذا لم نذكر في البدل أنه يُشترَط أن يوافق المبدل منه في التعريف والتنكير، كعطف البيان مثلًا أو النعت، وكذلك التوكيد عند مَن جوَّز توكيد النكرة، لابد من الموافقة في التعريف والتنكير.

أما في البدل فباتفاق أنه لا تشترط الموافقة، لك أن تُبدِل معرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة؛ لأن البدل على نية حذف المبدل منه، أي: أن البدل هو المقصود بالكلام، والسابق ذُكِرَ تمهيدًا، ليس هناك علاقة تتعلق بالتعريف والتنكير، وإنما العلاقة ارتباط بالحكم، أنت تريد أن تقول: (واجعل لي هارون).

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق:١٥-١٦]، هنا واضح أن (ناصيةٍ) بدلٌ مطابق من (الناصية)، قد أُبدِلَت النكرة من المعرفة.

ثم نقف عند قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ [الهمزة:١-٢]، ما إعراب (الذي)؟ بدل من (همزةٍ لمزة)، لماذا لا نقول أنه نعت؟ لا يجوز؛ لأن (الذي) اسمٌ موصول معرفة، و (همزة لمزة) نكرة، فهنا لا يصح أن نقول: أنه عطف بيان ولا نعت، بل يجب أن تقول: أنه بدل.

ويجوز أن يكون على القطع، القطع أسلوب بلاغي، يبتعد عن النحو، هو أسلوبٌ بلاغي إذا قصده الإنسان، فلابد من معرفة نية المتكلم، فإذا لم نعرف فلا يصاغ إلى القطع، وإنما يصاغ إلى أن الكلام الأصل فيه الاتصال، فلهذا نقول: أنه

بدل أي: (ويلٌ للذي جمع مالًا وعدده).

قال الشاعر:

يـا مـن لـه الأطيبـان المجـد والكـرم ومـن لـه الماضـيان السـيف والقلـم

البدل: (المجد والكرم) والمبدل منه (الأطيبان)، وهو بدلٌ مطابق، أو بدل تفصيل.

وقال الآخر:

إن السـيوف غـدوها ورواحَها تركـت هـــوازن مثـــل قـــرن الأعضـــب

البدل: (غدوها ورواحها)، والمبدل منه (السيوف)، وهو بدلٌ مطابق أو بدل تفصيل.

ويجوز أن يقول المتكلِّم: إن السيوف غدوُّها ورواحُها تركت هوزان مثل قرن الأعضب، فإذا رفعنا (غدوُّها ورواحُها)، فإعرابها يكون مبتدأ مرفوعًا، والخبر: (تركت)، ثم إن المبتدأ والخبر (غدوُّها ورواحُها تركت) خبرٌ لـ (إن)، وهذا جائزٌ دائمًا في هذا الأسلوب.

وقال الشاعر:

أبلـــغ ربيعـــة أعلاهـــا وأســـفلَها أنَّـــا وقيسًـــا توافينـــا لميعـــاد

فقوله: (أعلاها وأسفلها) بدل من (ربيعة) بدلٌ مطابق.

في نهاية الكلام على [باب البدل] نكون قد انتهينا من الكلام على التوابع، وهي: النعت والعطف والتوكيد والبدل، ذكرها ابن مالك سردًا؛ لأنها توابع، لننتقل بعد ذلك إلى موضوعٍ جديد وبابٍ جديد وهو [باب النداء]، سينتقل إليه ابن مالك إن شاء الله –تعالى–، وهو بابٌ فيه شيءٌ من الطول كما سترون إن شاء الله –تعالى–.

موضوع النداء ولواحقه:

عالجه ابن مالك في ألفيته في أربعةٍ وخمسين بيتًا؛ لأن النداء له توابع (لواحق)، في أصلها تدخل في باب [النداء]، لكنها تختص بحكمٍ معين، فخصها النحويون ببابٍ خاص، فابن مالك عالج كل ذلك النداء ولواحق النداء في أربعةٍ وخمسين بيتًا في ثمانية أبوابٍ وفصلٍ، وهي:

- [باب النداء] في اثني عشر بيتًا.
- ثم فصلٌ وهو في تابع المنادى في سبعة أبيات.
- ثم بابٌ [المنادى المضاف إلى ياء المتكلم] في ثلاثة أبيات.
- ثم بابٌ [أسماءً لازمت النداء] في ثلاثة أبيات.
- ثم باب [الاستغاثة] في ثلاثة أبيات.
- ثم باب [النُّدبة] في سبعة أبيات.
- ثم باب [الترخيم] في اثني عشر بيتًا.
- ثم باب [الاختصاص] في بيتيْن.
- ثم باب [التحذير والإغراء] في خمسة أبيات.

فمجموع كل ذلك ثمانية أبواب وفصل في أربعةٍ وخمسين بيتًا، وهي من أوسع إن لم تكن أوسع الموضوعات التي عالجها ابن مالك، ونبدأ بـ

باب النداء

الذي عقده ابن مالك في ألفيته في اثني عشر بيتًا، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٥٧٣. وَلِلْمُنَـادَى النَّـاءِ أَو كَالنَّـاءِ يَـا ... وَأَيْ وَآكَـذَا أَيَـا ثُـمَّ هَيَـا

٥٧٤. وَالهَمْـزُ لِلـدَّانِي وَوَا لِمَـنْ نُـدِبْ ... أَو يَـا وَغَيْـرُ وَا لَـدَى اللَّـبسِ اجْتُنِـبْ

٥٧٥. وَغَيْرُ مُنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا
٥٧٦. وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ
٥٧٧. وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا
٥٧٨. وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا
٥٧٩. وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالمُضَافَا ... وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلاَفَا
٥٨٠. وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيْدٍ لاَ تَهِنْ
٥٨١. وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أَو يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
٥٨٢. وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍ بُيِّنَا
٥٨٣. وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَل ... إِلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الجُمَل
٥٨٤. وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيض ... وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيض

فهذه أبيات باب النداء، نبدأ في أولها بالكلام على شيءٍ من روايات الأبيات، فقد جاء في بعض النسخ: (**وَغَيْرَ وَا لَدَى اللَّبسِ اجْتَنِبْ**): وغيرَ: بالنصب، اجتنب: بالبناء للفاعل، فعلى ذلك يكون قوله: (اجتَنِب) فعل أمرٍ، وفاعله (أنت)، (وغيرَ) مفعولٌ به مقدَّم.

وأما الرواية المشهورة: (**وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبِس اجْتُنِبْ**): فـ(اجتُنِبَ) فعلٌ ماضي مبني للمجهول، ونائب فاعله مستتر تقديره هو، والفعل ونائب فاعله خبرٌ للمبتدأ (غيرُ).

وجاء في بعض النسخ: (**وَلْيُجْرِ مَجْرَى**)، والرواية المشهورة: (**وَلْيُجْرَ مُجْرَى**)، وقد أشرنا إلى مثل ذلك من قبل، فعلى رواية (**وَلْيُجْرِ مَجْرَى**) يكون فعلًا ثلاثيًا مبنيًا للمعلوم، من (جَرَى يَجرِي) وفاعله ضميرٌ مستتر تقديره هو، (وليجرِ هو مجرى)، وأما الرواية المشهورة: (**وَلْيُجْرَ مُجْرَى**) فيكون فعلًا رباعيًا مبنيًا للمجهول، من (أُجرِيَ يُجرى)، ونائب فاعله مستتر تقديره هو (وليجرَ هو

مُجرى).

ويؤخذ من الفعل الثلاثي على (مَفعل=مجرى)، ويؤخذ من الفعل الرباعي على (مُفْعَل=مُجرَى)، هذا القياس.

وجاء في بعض النسخ: (ويَلِي الابْنَ عَلَمٌ) بإثبات الياء في آخر (يلي)، وجاء في بعض الشروح المطبوعة: (أو يَلِي الابْنَ عَلَمٌ) بـ (أو)، والرواية المشهورة (ويَلِ الابْنَ عَلَمٌ)، بالواو وبحذف الواو من آخر (يلِ).

فكيف يكون تخريج هذه الروايات؟

نبدأ بالرواية المشهورة في النسخ: (ويَلِ الابْنَ عَلَمٌ): بحذف الياء من الفعل (يَلِ)، فالفعل مجزوم؛ لأن الواو حينئذٍ حرف عطف، فعطفت الفعل المضارع (يلي) على قوله: (إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ويَلِ الابْنَ عَلَمٌ)، عطفت فعلًا مضارعًا على فعلٍ مضارع فانجزم مثله.

وأما الرواية القليلة في بعض النسخ: (ويَلِي): بإثبات الياء، فالفعل حينئذٍ مرفوع، والواو حالية، أي: يعني إن لم يلي الابن علمًا والحال أن هذا الابن يلي علمًا، أو يليه علمٌ، فالحكم كذا وكذا، وهذا جائز.

وأما الذي في بعض الشروح المطبوعة: (أو يَلِ) بـ (أو) فهذا خلاف المعنى؛ لأن شرط المسألة كما سيأتي: اجتماع الأمرين معًا، أن الابن يلي عَلَمًا، وأن يليه عَلَم، أي: يكون قبله عَلَم وأن يكون بعده عَلَم، لابد من الأمرين، ليس أحدهما، فـ (أو) هنا على خلاف المعنى.

وفي قوله: (وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَل) جاء في النسخ برفع (جمع) ونصبها، وجاء في بعضها بالرفع، وجاء في بعضها بالنصب، (وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ)، (وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعَ).

فبالرفع على رواية (وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَل): فإن (خُصَّ) يكون فعلًا ماضيًا مبنيًا للمجهول، فجمعُ هنا: نائب فاعل مرفوع.

وأما على رواية النصب: (وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعَ يَا وَأَل): فـ (خُصَّ) حينئذٍ فعل أمر مثل (عُدَّ)، فهو فعل أمر وفاعله مستترٌ تقديره (أنت)، وجمع: مفعولٌ به منصوب.

كلاهما وارد في النسخ، ثم نعود بعد ذلك إلى الأبيات، **فنقول: إن ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في هذه الأبيات ذكر خمس مسائل:**

المسألة الأولى: بيان أحرف النداء.

المسألة الثانية: حذف حرف النداء، تكلَّم على حكم حذف حرف النداء.

المسألة الثالثة: حكم المنادى الأعرابي.

المسألة الرابعة: حكم المنادى في ضرورة الشعر.

المسألة الخامسة: نداء ما فيه (أل)، كيف تنادي كلمةً في أولها (أل).

بهذا الترتيب، فقال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسألة الأولى: بيان أحرف النداء:

وَلِلمُنَادَى النَّاء أَو كَالنَّاءِ يَا وَأَيْ وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

وَالهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبْ أَو يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبسِ اجْتُنِبْ

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في هذين البيتين أحرف النداء وأنها سبعة:**

فالأول: (يا)، وهو أمُّ الباب، كقولك: (يا زيد).

والثاني: (أي)، كقولك: (أي زيدُ أقبِل).

والثالث: (آ)، أي همزةٌ ممدودة، كقولك: (آزيد أقبِل).

الرابع: (أيا)، كقولك: (أيا زيدُ).

الخامس: (هيا)، كقولك: (هيا زيدُ أقبِل).

السادس: الهمزة المفردة، نحو: (أزيد أقبِل).

السابع: (وا)، نحو: (وزيد أقبِل)، أو (وازيداه).

فهذه الأحرف التي ذكرها ابن مالك ويزيد النحويون حرفًا ثامنًا وهو: (آي) نحو: (آي زيدُ أقبِل)، هو (أي) لكن بهمزةٍ ممدودة، فمعنى ذلك: أن الهمزة من حروف النداء مقصورةً وممدودة، وأن (أي) من حروف النداء مقصورةً وممدودة، فهذه أربعة أحرف، مع بقية الأحرف التي ذكرها ابن مالك.

وذكر ابن مالك أيضًا في هذين البيتين أن الأحرف الخمسة الأولى وهي: (يا، أي، آ، أيا، هيا) هذه الخمسة للمنادي النائي، أو المنادي الذي في حكم النائي، أي: المنادى البعيد أو الذي في حكم البعيد، أي: المنادى البعيد حقيقةً أو حُكمًا، فهذه الأحرف الخمسة لنداء البعيد سواءٌ كان بعيدًا بُعدًا حقيقيًا أم كان بعيدًا بُعدًا حُكميًا.

فالبعيد بُعدًا حقيقيًا هو البعيد في المكان، مكانه بعيدٌ عنك، تقول لمحمدٍ إذا كان بعيدًا عنك (يا محمد) أو (أيا محمد) أو (هيا محمد).

والمنادى الذي في حكم البعيد: قالوا كالنائم وكالساهي وكذي المكانة الرفيعة، وكالبغيض البعيد عن القلب، فكل هؤلاء لهم بُعد ولكنه بُعدٌ حُكميٌ لا بُعدًا حقيقيًا مكانيًا، فلك أن تناديهم بهذه الأحرف، أردت أن توقظ محمد من النوم فلك أن تعامله معاملة البعيد؛ لأنه بعيدٌ في انتباهه وإدراكه، فتقول: (يا محمد) أو (أي محمد)، أو (أيا محمد)، قال الأعشى:

فقلت هيا رباه ضيف ولا قَرى   بحقك لا تحرمه الليلة اللحما

فنادى ربه وهو أقرب إليه من حبل الوريد بحرف النداء للبعيد (هيا رباه)،

بشيءٍ من هذه المعاني كعظمة المنزلة ونحو ذلك.

وبعد أن ذكر أن هذه الأحرف الخمسة للبعيد حقيقةً أو حُكمًا، ذكر أن حرف النداء (الهمزة) للقريب الداني، قال: (وَالهَمْزُ لِلدَّانِي)، فنقول أيضًا للقريب حقيقةً أو حُكمًا، فتقول: (أمحمدُ ما رأيك في كذا وكذا) إذا كان قريبًا منك.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المنادى المندوب وهو المُتفجَّع عليه أو المُتوجع منه كما سيأتي في باب [الندبة] **يُستعمل معه حرفان:**

الحرف الأول: (وا) مطلقًا، كقولك: (وازيدُ) أو (وازيداه).

الحرف الثاني: (يا)، تقول: (يا زيدُ ما أرحمك للفقراء) إلا أن (يا) لا تُستعمَل مع المندوب إلا بشرط أمن اللبس، ما معنى بشرط أمن اللبس؟ أي: يُعلَم أن هذا المنادى مندوب، ولا يلتبس بالمنادى الحقيقي، أن الحال والقرينة في الكلام ما يدل على ذلك، فيجوز أن تستعمل (يا) في الندبة حينئذٍ، فإذا حدث لبس وجب أن تستعمل (وا)؛ لأنها خاصة للندبة.

هذا ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين، ثم إننا نقول إن النحويين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ قد اختلفوا في كل حرفٍ من هذه الأحرف، ماذا يُنادى به؟ القريب أم البعيد؟ وبعض النحويين زاد منزلةً ثالثة وهو المنادى المتوسط، فبعضهم يجعل (أي) للنداء المنادى المتوسط، ليس البعيد ولا القريب، على خلافٍ طويل في ذلك.

وأرجح الأقوال في ذلك: أن (الهمزة) لنداء القريب حقيقةً أو حكمًا، وأن (يا) لنداء الجميع، (يا) أم الباب يُنادى بها الجميع، القريب والبعيد والمندوب، و (وا) خاصةٌ لنداء المندوب، وبقية الأحرف لنداء البعيد حقيقةً أو حُكمًا، هذا أرجح الأقوال مع خلافٍ طويل في كل حرفٍ من هذه الأحرف.

والشواهد على حروف النداء كثيرةً جدًا، نذكر بعضها فقط من باب (@ د: ٤٩:٥٨) الدرس، فمن النداء بالهمزة: قول امرؤ القيس:

أفــاطِمَ مَهْــلاً بَعْــضَ هَــذَا التَّــدَلُّلِ   وإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وقول جرير:

أعبدًا حلَّ في شُعَبي غريب ألؤما لا أبًا لك واغترابًا

فامرؤ القيس نادى بالهمزة المعرفة (**أفاطم**)، المعرفة العلم، وجرير نادى بذلك النكرة المقصودة (**أعبدًا**).

وفي الحديث: «**أي رب**»، فنادى بـ (أي).

وقال الشاعر:

ألم تسمعي أيْ عبدَ في رونق الضُّحى   بُكَــاءَ حَمَامَــاتٍ لَهُــنَّ هَــدِيرُ

وقال الشاعر:

أَيـا ظَبيَـةَ الوَعسـاءِ بَـينَ جُلاجِـلِ   وَبَـينَ النَقـا أَأَنـتِ أَم أُمُّ سـالِم

فنادى بـ (أيا).

وكذلك قول الشاعرة:

أيـا شـجر الخـابور مـا لـك مورقًـا   كأنـك لـم تجـزع علـى ابـن طريـف

وقال الشاعر:

هيا أم عمرو هل لي اليوم عندكم

وقال الآخر:

فَأَصَـاخَ يَرْجُـو أنْ يَكُـونَ حَيـًا   ويقـولُ مـنْ فـرح هيـا ربّـا

فهذه المسألة الأولى في هذا الباب، وهي بيان أحرف النداء.

ثم ينتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى المسألة الثانية في هذا الباب، وهي: حكم حذف حرف النداء:

فيقول في ذلك:

وَغَيْـرُ مُنْـدُوبٍ وَمُضْـمَرٍ وَمَـا ... جَـا مُسْـتَغَاثًا قَـدْ يُعَـرَّى فَاعْلَمَـا
وَذَاكَ فِـي اسْـمِ الجِـنْسِ وَالمُشَـارِ لَـهْ ... قَـلَّ وَمَـنْ يَمْنَعْـهُ فَانْصُـرْ عَاذِلَـهْ

فذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين حذف حرف النداء، **وأن لحذفه ثلاثة أحوال:**

الحالة الأولى: يمتنع حذفه، أي: يجب ذكره.

الحالة الثانية: يجوز حذفه قليلًا، الأكثر والأفضل ذكره إلا أن حذفه جائز جوازًا قليلًا.

الحالة الثالثة: جواز حذفه مطلقًا.

فنبدأ بالحالة الأولى: منع حذفه:

فذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يُحذَف في ثلاثة مواضع، وهي:

- إذا كان المنادى مندوبًا.
- أو مضمرًا، أي: ضميرًا.
- أو مستغاثًا به.

قال: (**وَغَيْرُ مُنْدُوبٍ**): هذا المنادى المندوب، (**وَمُضْمَرٍ**): هذا المنادى إذا كان ضميرًا، (**وَمَا جَا مُسْتَغَاثًا**): أي: المنادى المُستغاث به، ما غيرها فإن المنادى قد يُعرَّى من حرف النداء.

فالموضع الأول: إذا كان المنادى مندوبًا، كقولك: (وازيداه)، فإنه لا يجوز أن

تقول: (زيداه)؛ لأن المنادى مندوب، قالوا: لأن النُّدبة كما سيأتي في باب [النُّدبة] تقتضي مد الصوت، والمُتفجَّع عليه فيه تفجُّع ومد صوتٍ عليه، فالنُّدبة تقتضي مد الصوت، والحذف ينافي ذلك، فلم يجز.

والموضع الثاني: إذا كان المنادى مضمرًا أي: ضميرًا، نحو قولهم: (يا إياك قد كُفِيت)، لا يجوز أن يقال: (إياك قد كُفِيت) وأنت تعني النداء؛ لأن المنادى ضمير، قالوا: لأن الحذف هنا (حذف حرف النداء) مع الضمير يفوِّت الدلالة على النداء مع الضمير؛ لأن المعنى سيذهب إلى شيءٍ آخر، كيف ذلك؟

ذلك لأن نداء الضمير قليلٌ، بل قيل: شاذٌ، ولم يأتِ إلا في أمثلةٍ قليلة جدًا، فالعرب لا تعرف ذلك، ليس معروفًا ومشهورًا عندها ذلك إلا على قلةٍ أو شذوذ، فلهذا لا يجوز أن تنادي الضمير ثم تحذفه، وتقول: أنا قصدته، كيف نعرف أنك قصدت شيئًا هو في اللغة أصلًا قليل أو شاذ؟!

يجب أن يُعلَم أن نداء الضمير قليلٌ أو شاذٌ، وهو على قلته أو شذوذه يكون على صورة المنصوب، فتقول: (يا إياك تعال)، (يا إياكَ اسكت)، ويكون على صورة المرفوع، تقول: (يا أنت ما أحسن ما تقول)، (يا أنت تعالَ إليّ)، قال الراجز:

يــا أبجــر بــن أبجــر يــا أنــت ... أنــت الــذي طلقــت حــين جوعــت

والموضع الثالث لمنع حذف حرف النداء: أن يكون المنادى مستغاثًا به، كقولك: (يا لزيدٍ لخالدٍ) فلا يجوز أن تقول: (لزيدٍ لخالدٍ)؛ لأن المنادى مستغاثٌ به.

فإذا عرفت ذلك من كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في هذا البيت، فاعلم أن النحويين يضيفون أيضًا ثلاثة مواضع يمتنع فيها أيضًا حذف حرف النداء، انتهينا

من ثلاثة مواضع.

إذًا: نقول الآن الموضع الرابع من مواضع منع حذف النداء: إذا كان المنادى بعيدًا: فإن حذف حرف النداء ممتنع، والعلة هنا واضحة؛ لأن المراد عند نداء البعيد مد الصوت لكي يسمعك وينتبه لك، وحذف حرف النداء ينافي ذلك.

الموضع الخامس من مواضع منع حذف النداء: إذا كان المنادى اسم جنسٍ غير معين، اسم الجنس أي: النكرة، لكن نقول: اسم الجنس غير المُعيَّن، أي: يريد النكرة غير المقصودة، فإن حذف النداء معها ممتنع، كأن يقول الخطيب: (يا غافلًا اذكر الله)، هنا لا تحذف حرف النداء، أو كقول الأعمى: (يا رجلًا خذ بيدي) فهنا لا يُحذَف حرف النداء.

الموضع السادس من مواضع منع حذف النداء: مع لفظ الجلالة (الله)، تقول: (يا الله اغفر لي)، ولا تقول: (الله اغفر لي)، وسيأتي كلامٌ أوسع في آخر بيتٍ من هذا الباب على نداء لفظ الجلالة (الله)، وأن له صورًا عند العرب.

فهذه الحالة الأولى من أحوال حذف حرف النداء وهي حالة الامتناع، هنا يمتنع حذف حرف النداء.

الحالة الثانية لحذف حرف النداء: هي حذفه قليلًا:

جواز حذفه إلا أن هذا الحذف قليل، أي: أن ذكره أكثر في كلام العرب، فذكره أفضل، إلا أن حذفه جائز، لكنه جائزٌ جوازًا قليلًا، أي: لا يُكثَر منه، إذا أُكثِر منه كان هذا إخلالًا بالفصاحة وخروجًا من حد الصواب، لكن لو أتى به الإنسان أو المتكلِّم أو الكاتب قليلًا فلا بأس به.

وذلك في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان المنادى اسم إشارة.

والثاني: إذا كان المنادى اسم جنس.

وفي هذا قال ابن مالك:

وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ قَلَّ

أي: أن الحذف قليل مع اسم الجنس والمشار له أي اسم الإشارة، فأسماء الإشارة نحو: (يا هذا تعال)، أفضل وأكثر من قولك: (هذا تعال) مع جوازه، وقولك: (يا هؤلاء اجتهدوا) أفضل وأكثر من قولك: (هؤلاء اجتهدوا) مع جوازه.

وأما اسم الجنس، قلنا اسم الجنس هو النكرة، لكن هنا نريد النكرة المقصودة؛ لأننا ذكرنا النكرة الغير المقصودة في مواضع الامتناع، فيكون المراد هنا بالنكرة: النكرة المقصودة المعينة المُرادة، فقولك: (يا ليل متى تنقضي) كلمة (ليل) هذا اسم جنس نكرة، (يا ليل متى تنقضي) أكثر وأفضل من قولك: (ليلُ متى تنقضي) مع جوازه، وقولك: (يا رجلُ ما أشجعك) أفضل وأكثر من قولك: (رجلُ ما أشجعك) مع جوازه.

فإذا عرفنا ذلك نذكر أن النحويين رَحِمَهُمُ اللَّهُ اختلفوا في هذه المسألة، أعني (حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة أو اسم جنس) **على قولين:**

القول الأول: مَنع حذف حرف النداء، قالوا: إن حذفه حينئذٍ يكون ممتنعًا؛ لقلة ما ورد من ذلك، فلا نقيس عليه، وهذا قول جمهور البصريين.

والقول الثاني في المسألة: أن حذفه حينئذٍ قليل، أي: يجوز جوازًا قليلًا، وهذا قول الكوفيين وطائفة من العلماء، وكما ترون اختاره ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا البيت، إذ قال: (**وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ**) مع أنه نص أنه قليل، فقالوا: (**وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ قَلَّ**) أنه جائز قليل، لكن مَن يمنعه (**فَانْصُرْ عَاذِلَهْ**) إشارة إلى قول جمهور البصريين الذي اختار خلافه.

والراجح والله أعلم: هو قول الكوفيين الذي نصره ابن مالك هنا، وهو جواز الحذف قليلًا؛ لأن الشواهد التي وردت على ذلك ذوات عدد.

فمن حذف حرف النداء مع اسم الإشارة: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة:٨٥]، قالوا: المعنى والله أعلم: ثم أنتم تقتلون أنفسكم، و(هؤلاء) نداء، أي: يا هؤلاء أنتم تقتلون أنفسكم، ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون أنفسك، فهذا قولٌ في الآية، وفي الآية أقوالٌ أخرى.

ومن ذلك قول الشاعر:

ذا، ارعواء، فليس بعد اشتعال ... الرأس شيبا إلى الصبا من سبيل

(ذا) أي: يا هذا، (ارعوا أن): يأمره، أي: يا هذا، فنادى اسم الإشارة وحذف حرف النداء.

ومن ذلك قولٌ آخر:

إِنَّ الأولَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ ... هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولا

يقول: إن الأُولى وصفوا، الذين وُصِفوا بالقوة والشجاعة، (قومي لهم): أي: يتصدون لهم، (بهم) فبقومي اعتصم يا هذا، تلق مَن عاداك مخذولا، فقال: (فبهم يا ذا اعتصم) أي: يا هذا اعتصم، فنادى اسم الإشارة وحذف حرف النداء.

قالوا: وعليه قول المتنبي:

هَذي بَرَزتِ لَنا فَهُجتِ رَسيسا ... ثُمَّ انثَنَيتِ وَما شَفَيتِ نَسيسا.

أي: (يا هذي) مع أن المتنبي كما تعرفون لا يُحتَج بشعره؛ لأنه متأخر.

فهذه شواهد على حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، أما حذف حرف النداء مع اسم الجنس أي: النكرة المقصودة، فمن شواهد ذلك ما جاء في الحديث في

قصة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عندما هرب الحجر بثوبه فقال: (ثوبي حجر) المعنى: ثوبي يا حجر، وكلمة (حجر) اسم جنس نكرة مقصودة؛ لأنه يقصد حجرًا معينًا.

ومن ذلك قول العرب: (أصْبِح ليلُ) أي: أصبِح يا ليل، ومن ذلك قولك: (افتدِ مخلوق) أي: افتدي يا مخلوق، ومن ذلك قولهم: (أطلِق كَرى) أي: أطلِق يا كَرى.

المثال الأخير: (أطلِق كَرى) تمامه: (أطلِق كرَى إن النعام في القرى)، كرى: يريدون الكروان، أطلِق يا كروان، نوعٌ من الطيور، ثم حُذِفَت النون تفخيمًا كما سيأتي في باب التفخيم، ثم حُذِفَت الألف تبعًا لحذف النون، ثم قُلِبَت الواو ألفًا، فصارت: (أطْلِق كَرى)، يُضرَب مثلًا لمَن يتكبَّر وقد تواضع مَن هو أشرفُ منه، (أطلِق كَرى إن النعام في القرى).

الموضع الثالث لحذف حرف النداء: الجواز المطلق، فيما سوى الحالتين السابقتين فإن حذف حرف النداء جائزٌ وهو كثير، كقولك: (يا محمد تعال)، (محمد تعال)، قال -تعالى-: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ [يوسف:٢٩]، وقال: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن:٣١]، وقال: ﴿أَنْ أَدُّوٓا۟ إِلَىَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ۖ﴾ [الدخان:١٨] أي: يا عباد الله، وكقوله: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [الأعراف:١٥١] أي: يا رب اغفر لي.

فهذا ما يتعلق بالمسألتين الأوليين في هذا الباب، نُكمِل إن شاء الله في الدرس القادم.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

الدرس الخامس والتسعون

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة؛ ليلة الإثنين الخامس عشر من شهر ذي القعدة من سنة ١٤٣٣ من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، في مدينة الرياض في جامع الراجحي، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس والتسعين من دروس شرح ألفية ابن مالك -عليه رحمة الله-.

وفي الدرس الأخير كنا تكلمنا في آخره على باب [النداء] بعد أن انتهينا من قبل من أبواب التوابع، ثم شرعنا بعد ذلك في باب [النداء]، وتكلمنا في باب النداء على مسألتين وهما:

- **أحرف النداء.**
- **حكم حذف أحرف النداء.**

وكان ذلك في أربعة أبيات من أبيات هذا الباب، ليبقى لنا من أبيات هذا الباب ثمانية أبيات، نقرأها الليلة إن شاء الله، ونشرح منها ما تيسر، وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب [النداء]:

وَابْــنِ الْمُعَــرَّفَ الْمُنَــادَى الْمُفْــرَدَا ... عَلَــى الَّــذِي فِــي رَفْعِـهِ قَــدْ عُهِــدَا

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالمُضَافَا ... وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلاَفَا

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيْدٍ لاَ تَهِنْ

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أَو يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍ بُيِّنَا

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَل ... إِلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الجُمَل

وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيْض ... وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيض

في هذه الأبيات الثمانية الباقية من باب [النداء] يتكلم ابن مالك –عليه رحمة الله– على ما بقي من مسائل هذا الباب التي ذكرناها في الدرس السابق، وهي:

- حكم المنادى الإعرابي.
- حكم المنادى في ضرورة الشعر.
- نداء ما فيه (أل).

فلهذا سيبدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ببيان المسألة الأولى من هذه المسائل، وهي: حكم المنادى الإعرابي، وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالمُضَافَا ... وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلاَفَا

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيْدٍ لاَ تَهِنْ

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أَو يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍ بُيِّنَا

كل هذه الأبيات في حكم المنادى الإعرابي، في البداية يجب أن نعرف أن

المنادى من المفعول به، المنادى في حقيقته مفعولٌ به، فلذلك كان حكمه دائمًا النصب، فأنت تقول: (يا عبدَ الله) أي: أنادي عبد الله، فـ (عبدَ الله) مفعولٌ به لهذا الفعل المحذوف.

أو تُقدِّر أدعو (عبد الله)، أو أريد عبد الله، فالمنادى مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ وجوبًا في أسلوب النداء، وحرف النداء يدل على هذا الفعل، فأصل الكلام أنك تقول مثلًا لمَن تخاطبه، تقول: (أناديك)، فقولك: (يا عبد الله) كقولك لعبد الله (أناديك)، فـ (أناديك) و (عبد الله) سواءٌ في المعنى، (عبد الله) مفعولٌ به كما أن الكاف في (أناديك) مفعولٌ به.

إلا إن النداء أسلوبٌ خاص عند العرب فلهذا خصوه ببعض الأحكام، وهي التي يذكرها النحويون في هذا الباب، ومن ذلك أنهم يجعلون المنادى مرةً منصوبًا نحو: (يا عبد الله)، ويجعلونه مرةً مبنيًا على الضم نحو: (يا محمدُ).

فالمنادى المنصوب نحو (يا عبد الله) أمره واضح، ومنصوبٌ في المحل لا شك، قلنا: منادى مفعولٌ به فحكمه النصب دائمًا، فهو منصوبٌ في المحل ومنصوب اللفظ، وأما المنادى المبني نحو: (يا محمدُ) فهو أيضًا منصوبٌ إلا أنه منصوبُ المحل دون اللفظ، منصوب المحل مبني اللفظ.

وقبل أن ندخل في تفاصيل الكلام على إعراب المنادى، وأقسامه، وحكم كل قسم، نريد أن نُلخِّص سريعًا إعراب المنادى، كيف يُعرَب المنادى؟

قبل أن نشرح كلام ابن مالك شرحًا علميًا فنقول: المنادى نوعان:

الأول: أن تُنادي مُعيَّنًا، وهذا المُعيَّن اسمه كلمةٌ واحدة، فهذا تبنيه على ما يُرفَع به، نحو: (يا محمدُ) فأنت تنادي شخصًا مُعينًا بعينه بذاته، واسمه كلمةٌ واحدة، (يا هندُ)، (يا مريمُ).

وكذلك قولك: (يا رجلُ) وأنت تقصد رجلًا معينًا، رجل أمامك مثلًا أخطأ في شيءٍ معين، فأنت تخاطبه هو فتقول: (يا رجلُ اتقِ الله)، فقولك: (يا رجلُ) تريد معينًا أو تريد أي رجل؟ تريد معينًا، وهذا المعين أنت الآن سميته بكلمةٍ واحدة، إذن: تبنيه على ما ترفعه به (يا رجلُ).

وكذلك لو خاطبت طالبًا معينًا، طالب يعبث بالقلم مثلًا وليس منتبهًا معك، فتقول له: (يا طالبُ) لأنك لا ترد أي طالب، تريد طالبًا معينًا، (يا طالبُ).

ولو كنت تريد جميع الطلاب فأنت تريد حينئذٍ طلاب معينين، تريد أن تخاطب كل الطلاب في الفصل، فهنا معينون وإن كانوا جماعة، ولكنك تريد جماعة معينة، وكلمة (طلاب) أيضًا كلمة واحدة، فكيف تناديهم؟ (يا طلابُ لا تنسوا الواجب)، أيضًا يدخل في هذا الحكم.

الثاني: ما سوى ذلك، أي: كأن تنادي غير معيَّن، أو أن تنادي شخصًا اسمه يتكوَّن من أكثر من كلمة، فهذا كله حكمه واحد وهو أنه يُنصَب بعلامات النصب، تقول: (يا عبدَ الله)، المنادى (عبدَ الله)، ناديته بكلمتين، فلهذا تنصب (يا عبدَ مناديٰ منصوب وهو مضاف ولفظ الجلالة مضافٌ إليه.

كيف تنادي حارس المدرسة؟ (يا حارس المدرسةِ)، أنت لا تنادي أي حارس، تنادي حارس المدرسة، إذن: ناديته بقولك (حارس المدرسة) كلمتان، إذن تنصب (يا حارسَ) منادى منصوب وهو مضاف والمدرسة مضاف إليه.

(يا طالبَ العلم)، وطلاب العلم كيف تناديهم؟ (يا طلابَ العلمِ) كذلك؛ لأنك ناديتهم بكلمتين، (يا طالبًا للحق) تنصب أم تبني؟ تنصب؛ لأنك لا تنادي أي طالب، تنادي طالبًا للحق، إذن: ناديته بأكثر من كلمة، ناديته بكلمة (طالبًا) أو ناديته (طالبًا للحق)؟ أكثر من كلمتين، كقولك (يا طالبًا للحق) كقولك (يا

طالب)، هذا نداء، و(يا طالبًا للحق) نداء آخر، فـ (يا طالبُ) أنت تريد طالب معين، أما (يا طالبًا للحق) ناديت شخصًا آخر لكن ناديته بأكثر من كلمة، فلهذا تنصب (يا طالبًا للحق).

بما أنه أكثر من كلمة فهو ينتصب، حتى قولك: (يا عبدَ الله) هذا علم معرَّف بالإضافة، ومع ذلك تنصبه، معرفة، شخص معين فتنصب.

قلنا: إذا أردت نداء نكرة غير معين أو ناديته بأكثر من كلمة، فإنك تنصب على كل حال، (يا طالبًا للحق) قد تقصد بها معينًا إذا كنت تخاطبه، وقد تقصد غير معين إذا كنت خطيبًا مثلًا، لكنه منصوب على كل حال.

(يا طالبًا بغير فائدة) تنصبه؛ لأنك ناديت هذا الطالب الذي بغير فائدة، لو الأعمى قال: (يا رجلًا خُذ بيدي) يريد أي رجل، نكرة، الواعظ عندما يقول: (يا غافلًا اذكر الله) أي: أي غافل، خطيب عرفة قال: (يا حاجًا احفظ حجك) يريد حاجًا معينًا أو يريد هذه الكلمة تعم كل الحجاج؟ هذه نكرة، تشيع في كل الحجاج.

في حفل المدرسة يقول الأستاذ أو المتكلم أو المدير: (يا طالبًا اجتهد) يريد طالبًا معينًا أو أنها نكرة تسير في كل الجنس؟ هذه نكرة غير مقصودة لا يريد بها معينًا، فلهذا ينصب.

بعد أن قدمنا بهذه المقدمة نعود إلى كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونشرحه، **فابن مالك ذكر أيضًا أن المنادى قسمان:**

القسم الأول: أن يكون معرفةً مفردًا (**وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا**): أي: يكون معرفةً مفردًا، **ما المراد بالمعرفة، وما المراد بالمفرد؟**

نبدأ بالمعرفة: كل اسمٍ دل على معيَّن فهذه هي المعرفة، كما شرحنا ذلك من

قبل في باب المعرفة والنكرة، وخلاف المعرفة؛ النكرة وهي كل اسم دل على غير معين، أو كما يقولون: كل اسمٍ شاع في جنسه، وسبق الكلام على المعرفة والنكرة، **وأن المعرفة سبعةُ أقسام، وهي:**

- الضمير.
- العلم.
- واسم الإشارة.
- والاسم الموصول.
- والمعرَّف بـ (أل).
- والمعرَّف بالإضافة.
- والنكرة المقصودة.

هذه هي المعارف، ما سواها من الأسماء نكرات، هذا هو المراد بالمعرفة.

وما المراد بالمفرد؟

المراد بالمفرد في هذا الباب باب [النداء] خلاف المضاف، وسبق أن ذكرنا ونعيده الآن؛ لأن هذا موضع ذكره، أن **مصطلح المفرد له في النحو ثلاثة استعمالات:**

الاستعمال الأول: أن يُراد به خلاف المثنى والجمع، فـ (محمدٌ) و (رجلٌ) مفرد، و (محمدان، رجلان) مثنى وليسا مفردًا، (المحمدون، رجال) جمعٌ وليس مفردًا، هذا هو أشهر استعمالات المفرد.

الاستعمال الثاني: أن يُراد به خلاف الجملة وشبه الجملة، الجملة الاسمية والفعلية، وشبه الجملة (الجار والمجرور، وظرف الزمان، وظرف المكان)، ما

سوى الجملة وشبه الجملة أيضًا يُراد بالمفرد، فـ (محمد) على هذا الاصطلاح مفرد، (محمدان) مفرد؛ لأنه ليس جملة ولا شبه جملة، و (المحمدون) مفرد، و (قام) مفرد، و (قد) مفرد، هذه كلها ألفاظٌ مفردة.

وقولك: (ذهب محمد) أو (محمدٌ ذهب) هذه جملتان، وليستا مفردًا، وقولك: (في الدار) أو (فوق الدار) هذه شبه جملة وليس مفردًا.

الاستعمال الثالث للمفرد: أن يُراد به خلاف المضاف والشبيه بالمضاف، والمضاف سبق شرحه في باب [الإضافة]، والشبيه بالمضاف سيأتي شرحه، فـ (محمد، محمدان، محمدون) مفرد على هذا الاستعمال؛ لأنها ليست مضافةً ولا شبيهةً بالمضاف، (رجل، رجلان، رجال) كذلك.

و (معدي كرب) هذا مركبٌ مزجيٌ على هذا الاصطلاح مفرد؛ لأنه ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف، هذا مركبٌ مزجي، والمركب المزجي يجعل الاسميْن اسمًا واحدًا، أما المضاف والمضاف إليه فالإضافة تجعل الاسميْن في حكم الاسم الواحد؛ لأنهما يدلان على شيءٍ واحد، أما المركب المزجي فيجعل اسميْن اسمًا واحدًا، (حضر موت) هذا مركبٌ مزجي مفرد، كلها مفردات وليست مضافات.

أما (رجلٌ خيرٍ) (طالبُ علمٍ)؛ فمضافان وليسا مفرديْن، (طالبٌ علمًا) هذا شبيهٌ بالمضاف، (طالبٌ للعلم) شبيهٌ بالمضاف وليس مفردًا.

والاستعمال الأخير: وهو أن يُراد بالمفرد خلاف المضاف والشبيه بالمضاف هو المقصود في هذا الباب [باب النداء]، وأيضًا في بابٍ آخر من أبواب النحو وهو باب [لا النافية للجنس]، لا النافية للجنس **ما حكم اسمها؟**

إذا كان مفردًا يُبنى على الفتح (لا رجلَ في البيت)، وإذا كان مضافًا أو شبيهًا

بالمضاف يُنصَب (لا طالب علمٍ مذموم)، (لا محمودًا فعله مذموم)، يُراد به هذا الاستعمال.

فهذا القسم الأول، المنادى المعرَّف المفرد، ما حكم هذا القسم؟ حكمه: أنه يُبنى على ما يُرفَع به، أي: يُعامل كالمبنيات، مبنيٌ لا معرَب، يُبنى على مثل علامات الرفع، أي: يُبنى على الضم والألف والواو، يُبنى على الضم ولم نقل الضمة، لماذا؟ إذا كانت علامةً للرفع في المعرب سُميَّت ضمةً، والذي يماثلها في المبني كـ (حيثُ، منذُ) نسميها ضم، وهذا سبق في باب المعرب والمبني في مصطلحات المعرب ومصطلحات المبني.

قلنا: يُبنى على ما يُرفع به، أي: على مثل علامات الرفع، أي: الضم والألف والواو، بقي علامة من علامات الرفع لم يذكرها وهي: ثبوت النون، ولم يذكرها هنا؛ لأن ثبوت النون إنما يكون علامةً في الفعل المضارع إذا كان من الأفعال الخمسة، ونحن الآن في باب [النداء]، والنداء خاصٌ بالأسماء، فلهذا لا حاجة لذكر هذه العلامة.

وفي هذا قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا**)، فهذا القسم الأول: المعرفة المفرد، حكمه: (**عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَ**): أي: على مثل علامات الرفع.

بعد ذلك نريد أن نطبِّق الحكم الذي عرفناه لهذا القسم على كل المعارف السبعة التي ذكرناها قبل قليل، ودرسناها بالتفصيل في باب المعرفة والنكرة:

نبدأ بالعَلَم: العَلَم متى يدخل في هذا القسم؟ يدخل في هذا القسم إذا كان مفردًا؛ لأن العلم قد يكون مفردًا (محمد) وقد يكون غير مفرد (عبد الله)، نحو: (يا محمدُ، يا مريمُ، يا نوحُ، يا إبراهيمُ) هذه أجزاء من آيات.

ومن ذلك: (يا اللهُ) لفظ الجلالة عَلَم، كما قررنا ذلك في باب [العلم]، و(أل) فيه زائدة، لكنها زائدةٌ لازمة، فهو معرفٌ بالعَلَمية لأنه يدخل في تعريف العلَم، فلهذا يُعرَب كما تُعرِب (محمدُ)، فتقول: (يا اللهُ) منادى مبنيٌ على الضم في محل نصب.

ومن هذا أيضًا: (اللهُم) كما سنعرف في آخر باب [النداء]، (اللهُمَّ) ما أصلها؟ (يا الله) حذفنا حرف النداء (يا) وعوضنا عنه بـميم مشددة (اللهُمَّ)، الهاء بقيت على ضمتها (يا اللهُ، اللهُمَّ)، كيف نُعرِب (اللهُمَّ)؟ نقول: (اللهُ) منادى مبنيٌ على الضم في محل نصب، والميم: حرفٌ تعويضٍ مبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب.

ومن ذلك أيضًا – أي: من العَلَم المفرد-: (يا موسى، يا رامي) ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَقۡبِلۡ وَلَا تَخَفۡۖ﴾ [القصص:٣١] فيكون إعراب (يا موسى) منادى مبنيٌ على الضم المُقدَّر منع من ظهوره التعذر في محل نصب، (يا رامي، سامي، هادي) تناديه فتقول: (يا رامي تعال) منادى مبني على الضم المُقدَّر منع من ظهوره الثِّقل في محل نصب.

ومن العَلَم المفرد:

(سيبويه) فهو عَلَمٌ مفردُ على هذا الاصطلاح؛ لأنه ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فكيف تناديه؟ (يا سيبويهِ رحمكَ الله)؛ لأنه عَلَمٌ مبنيٌ على الكسر، والاسم المبني لا يتأثر بالإعراب.

كيف نُعرب (يا سيبويه)؟ حرف النداء إعرابها سبق من قبل نتذكره الآن، يا: حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، سيبويه: منادٍ مبنيٌ على الضم المُقدَّر منع من ظهوره حركة البناء الأصلي (الكسر)، كذا يقال في إعرابه،

وسينص عليه ابن مالك في البيت التالي، ثم يقال في محل نصب.

ومن المعارف: اسم الإشارة:

متى تدخل في هذا القسم من المنادى؟ كلها تدخل هنا؛ لأنها لا تُضاف كما ذكرنا ذلك في باب الإضافة، قلنا: أسماء الإشارة لا تُضاف، إذن: فهي دائمًا لفظها مفرد لا يُضاف إلى ما بعده.

تقول: (يا هذا ما أجمل كلامك)، (يا هؤلاء لا تنسوا الموعد)، كيف نُعرب (يا هذا)؟ يا: حرف نداء لا محل له من الإعراب مبني على السكون، هذا: منادٍ مبنيٌ على الضم المقدر منع من ظهوره السكون الذي بُنِيَت عليه الكلمة، (يا هؤلاء): منادًى مبني على الضم المقدَّر منع من ظهوره حركة البناء وهي (الكسر).

نادِ مشارًا إليهما فتقول: (يا هذان اجلسا)، هذان: منادٍ مبنيٌ على الألف–هذه الحركة الذي يُبنى عليه ظاهر–، لأننا قلنا أنه يُبنى على ما يُرفَع به، فهو كالمثنى، المثنى يُرفَع بالألف إذا كان معربًا، وإذا كان مبنيًا يُبنى على الألف، فنقول: منادٍ مبنيٌ على الألف في محل نصب، ومثله (يا هاتان).

ومن المعارف: الضمير:

والضمير كله يدخل هنا؛ لأنه لا يُضاف كما ذكرنا ذلك في باب الإضافة، إلا أن نداء الضمير قليل، العرب لا تنادي الضمير إلا على قلة، ومع قلته فأكثر ما سُمِع ضمائر النصب، إذا أرادوا أن ينادوا الضمير فإنهم ينادون بضمائر النصب.

فإذا أردت أن أنادي شخصًا أمامي بالضمير، والأصل أن تناديه باسمه أو بصفته فتقول: (يا محمدُ)، أو بصفته فتقول: (يا طالبُ، يا قائمُ)، هذا الأصل، لكن نداءه بالضمير هذا قليل، لم تفعله العرب إلا قليلًا فإذا نادوا ينادوا بضمائر النصب مثل: (يا إياك اجلس، يا إياك تعال).

ومن كلامهم القليل في ذلك قولهم: (يا إياكَ قد كُفيت)، دخل اثنان على بعض الملوك فتكلم أحدهما، ثم أراد الآخر أن يتكلم فقال له الأول: (يا إياك قد كُفيتَ)، وعلى ذلك تقول: (يا إياكم لا تلعبوا)، (يا إياكِ تعالي).

وهذا قليل، ينبغي ألَّا تستعمله وإلا تنادي كما تنادي العرب في الأكثر، تنادي بالاسم أو الصفة، لكن لو فُعِل هذا قليلًا، مثلًا إنسان شاعر استعمل ذلك مرةً أو مرتين لا يدخل في حد الخطأ، أو أنه ألَّف كتابًا في مائة صفحة واستعملها مرةً أو مرتين لا يدخل في حد الخطأ، لكن لو أكثر نقول: لا، حينئذٍ أخطأت؛ لأنك خالفت العرب، العرب لم تعمل ذلك إلا قليلًا وأنت عملته كثيرًا فأخطأت، فالأفضل ألَّا تستعمله، وإن استعملته فلا تتجاوز به القلة.

قلنا: ما أكثر ما نادت العرب الضمير بضمائر النصب، هذا قليل، وندَر نداء الضمير بضمائر الرفع، فكيف ينادونه بضمائر الرفع؟ يقولون: (يا أنتَ تعال، يا أنتم انتبهوا) ومن ذلك قول الأحوص:

يا أبجرُ يا ابنَ أبجرٍ يا أنتا ... أنتَ الَّذي طلقتَ عامَ جعتا

قد أحسن الله وقد أسأت

من المعارف أيضًا: الأسماء الموصولة، والمُعرَّف بـ (أل):

وهذان لا يناديان مباشرةً؛ لأن فيهما (أل)، وسيأتي الكلام على حكم نداء ما فيه (أل) في آخر هذا الباب، وسنذكر ذلك إن شاء الله في حينه.

من المعارف: النكرة المقصودة:

كأن تقول: (يا رجلُ) لمعين، (يا حاجُ) لمُعين، لو رأيت حاجًا مثلًا أنت واقف على باب الخيمة أو المخيم ورأيت حاجًا عطشًا، ماذا تقول له؟ (يا حاجُ تفضل، يا حاجُ اشرب ماءًا) تخاطب هذا الحاج، ولو أنك قلت: (يا حاجًا تفضل) لدخل

أهل مِنى كلهم؛ لأنك ناديتهم، (يا حاجًا) أي: أنك أشعت النداء.

أو تقول: (يا طالبُ) لمعين، أو (يا مهندسُ أصلِح سيارتي) تخاطب مهندسًا معينًا، أو (يا طبيبُ ما علاجي؟) تخاطب طبيبًا معينًا، وهكذا.

وتسمية هذا نكرةً اصطلاحٌ فقط؛ لأن أصله النكرة، وتعريفه إنما حدث بالنداء، كل معرفة لها سبب لتعريفها، (الطالب) التعريف بسبب (أل)، (طالب العلم) التعريف بسبب الإضافة، أسماء الإشارة التعريف بسبب الحضور، الأسماء الموصولة التعريف بصلتها، وهكذا.

أما النكرة المقصودة وهي التي لا تكون إلا في النداء، فتعريفها حدث بندائها؛ لأنك تنادي معينًا، فحدث بذلك التعريف، وإلا فإنها من المعارف اتفاقًا، لم يخالف في ذلك أحدٌ من النحويين.

ومن النكرة المقصودة: أن تقول: (يا همُّ اذهب عني) يريد همًا معينًا وهو الهمُّ الذي ركبه، (يا حسرةُ هذا وقتكِ)، ومنه أن تقول: (يا رجلان، يا مهندسان، يا طبيبان) لمعينيْن، ومنه أن تقول: (يا طلابُ، يا عمالُ، يا مهندسون) لمعينين.

ومنه أن تقول: (يا مسلمون، يا مؤمنون، يا متسابقون) وأنت تريد جميع هؤلاء، جميع مَن يتصف بهذه الصفة، كأن تقول: (يا مسلمون اتحدوا) أنت لا تريد مجموعة أو مجموعات معينة منهم، وإنما تريدهم كلهم، إذن: تريد مجموعة معينة، وإن كانت مجموعة كبيرة، ولكنك تريد مجموعة معينة، لا تريد مجموعة فقط أي: مجموعةً منهم، الكلام لم يتجه إلى مجموعة منهم أو مجموعات منهم، لا، أنت تريدهم كلهم، إذن: فالمنادى معروف عندك، معين.

(يا مؤمنون اتقوا الله)، (يا متسابقون استعدوا) فأنت تريد أناس معينين، فلهذا هؤلاء معينون، ستأتي موازنة بين النكرة المقصودة وغير المقصودة عندما نصل

إلى النكرة غير المقصودة.

المعرفة السابعة: المُعرَّف بالإضافة:

وهذا لا يدخل هنا؛ لأنه مضاف، وشرط هذا القسم الإفراد.

بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألةً تتعلق بهذا القسم من المنادى، فقال:

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

هذا يعني أن المفرد المُعرَّف إذا كان مبنيًا قبل النداء نحو: (يا سيبويه، يا هذا) فإنك تُقدِّر عليه حركة بناء النداء (**وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا**) إذا ناديت كلمةً مبنية قبل النداء، فتُقدِّر عليها حركة بناء النداء فتجعلها حركةً مقدرةً، هذه حركة البناء للنداء وهي الضم تجعلها مقدرة، منعها من الظهور حركة البناء الأصلي.

كما قلنا: (يا سيبويه): فهو مبني على الضم المقدر منع من ظهوره البناء الأصلي، حركة البناء الأصلي وهي الكسر، وكذلك (يا هذا) مبني على الضم، لكن منع من ظهور الضم السكون الذي بُنيَت عليه الكلمة.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ القسم الثاني من المنادى، فقال:

وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلاَفَا

أي: أن المنادى إذا لم يكن معرفة بل كان نكرةً مقصودة، وإذا لم يكن مفردًا بل كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف؛ فإن حكمه النصب، قال: (**انْصِبْ**) أي: أنه مُعرَب؛ لأنه عبَّر بمصطلح المُعربات، قال: (**انْصِبْ**)، ولو قال: (افتح) لكان معنى ذلك أنه مبنيٌ على الفتح، ولكن قال: (**انْصِبْ**) فحكمه النصب بعلامات النصب المختلفة، وهي: الفتحة والألف والياء والكسرة، وهناك أيضًا حذف النون ولكنه في الفعل المضارع إذا كان من الأفعال الخمسة، وهذا لا يُتصور هنا؛ لأن النداء خاصٌ بالأسماء.

وعند تفصيل ما يدخل في هذا القسم نجده ثلاثة أشياء كما ذكرها ابن مالك في البيت:

الأول: النكرة المقصودة، قال: (**وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ**): أي: النكرة المقصودة، مثَّلنا لذلك قبل قليل أن يقول الأعمى: (يا رجلًا خذ بيدي)، (يا غافلًا اذكر الله)، (يا حاجًا احفظ حجك) هذا من خطيب عرفة، (يا طالبًا اجتهد) في حفلة الطلاب.

ما رأيكم لو قال الأعمى: (يا رجليْن خذا بيدي)؟ نكرة غير مقصودة، فإذن ينصب بالياء، لكنك لو كنت تخاطب رجليْن معينيْن لكنت تقول: (يا رجلين اتقيا الله)، ولو قال هذا الأعمى: (يا رجلًا خذوا بيدي)، نكرةً غير مقصودة، لو قال الأعمى: (يا مسلمين خذوا بيدي) نكرة غير مقصودة، غير مقصودة: أي جماعة من المسلمين، نكرة مقصودة: كل المسلمين.

۞ موازنة بين النكرة المقصودة وغير المقصودة:

إذا قلتُ: (يا طالبُ ارفع هذا) أريد طالبًا معينًا، (يا طالبًا ارفع هذا) أريد أي طالب يقوم ويرفع هذا فهي نكرة غير مقصودة.

لو قلت: (يا طلابُ ارفعوا هذا) فهي نكرة مقصودة أي: أريدهم كلهم يقومون ويرفعون هذا، إذا قلت: (يا طلابًا ارفعوا هذا) فهي نكرة غير مقصودة، أي: أي طلاب منهم يقومون ويرفعون هذا.

لهذا مثلًا (مسلمون) ليس دائمًا نكرة مقصودة أو غير مقصودة، حسب المعنى، إذا أردت جميع المسلمين فهي مقصودة (يا مسلمون اتحدوا، يا مسلمون اتقوا الله، يا مسلمون تمسكوا بالإسلام) فإنك تريد كل المسلمين، لكن لو أردت جماعة منهم يعملون هذا الأمر.

تريد إطفاء حريق فتناديهم فتقول: (يا مسلمون اطفأوا الحريق)؟ تنادي كل

المسلمين في العالم ليطفئوا الحريق أو تريد أي جماعة منهم يأتون ويطفئوا هذا الحريق، فتقول: (يا مسلمين أطفئوا الحريق)، أي جماعة منكم تأتي وتكفي وتقوم بالغرض، لأنك لا تخاطب الآن كل المسلمين، معين: تبني، غير معين: تنصب.

ومن شواهد النكرة الغير مقصودة، قول مالك بن الريب المازني:

يا راكبًا إما عرضت فبلغن ... بني مازنٍ والريب ألا تلاقيا

وقصتهم مشهورة، كان فاتكًا مسرفًا على نفسه ثم تاب بعد ذلك، وخرج في الغزو في وقت عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، حتى وصل إلى أواخر العراق فأدركته هناك الوفاة، فقال لصاحبيه في قصيدة جميلة جدًا هذا البيت منها

أَلا لَيتَ شِعري هَل أَبيتَنَّ لَيلَةً بِجَنبِ ... الغَضا أُزجي القَلاصَ النَواجِيا
فَلَيتَ الغَضا لَم يَقطَعِ الرَكبُ عرضه ... وَلَيتَ الغَضا ماشى الرِّكابَ لَيالِيا

معروف الغضا في ديار نجد، تحننًا إلى دياره، فأمر صاحبيه أن ينزلاه هناك، ثم قال هذا النداء لأي راكب؟ أي راكب أراد منه أن يُبلِغ قومه ألا تلاقيا، والريب: منطقة معروفة الآن يسمونها الناس الرين، فهي أصلها الريب ثم تحرَّفت بعد ذلك فأصبحت الرين.

فهذا هو الأمر الأول الذي يدخل في القسم الثاني من المنادى، وهي النكرة المقصودة.

الأمر الثاني الذي يدخل في هذا القسم المنصوب: المنادى المضاف:

والإضافة معروفة وشرحناها من قبل في بابٍ كامل، كأن تقول: (يا عبدَ الله، يا حارسَ المدرسة، يا طالبَ العلم، يا طلابَ العلم)، (يا عبدَ الله) يا: حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، عبدَ: منادًى منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهي مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

قال -تعالى-: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [آل عمران:٦٤]، ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف:٢٦]، ﴿يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ﴾ [الكهف:٨٦]، (يَا بَنِي آدَمَ): يا: حرف نداء، بني: منادٍ منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحقٌ بجمع المذكر السالم فهذه (بنون)، وهي مضاف، و (آدم): مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف (عَلَم أعجمي).

﴿يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ﴾: يا: حرف نداء، ذا: منادٍ منصوبٌ وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، القرنين: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء.

الأمر الثالث الذي يدخل في هذا القسم (المنادى المنصوب): المنادى الشبيه بالمضاف:

والمراد بالشبيه بالمضاف هو ما ارتبط به ما بعده من مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرور، أن يأتي منادٍ لكن الذي بعده يرتبط به، سواءٌ كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، فعلى ذلك يحتاج إلى أن تفهم المعنى.

كأن تقول: (يا طالبًا للحق) فأنت الآن لا تنادي طالبًا وإنما تنادي (طالبًا للحق)؛ لأنك يمكن أن تنادي فتُعمِّم فتقول: (يا طالبُ تعال)، لكنك إذا قلت: (يا طالبًا للحق تعال) فأنت تنادي طالبًا للحق إلا أن قولك (للحق) ليس على سبيل الإضافة، ليس كقولك: (يا طالبَ الحقِّ) فهذا مضاف ومضاف إليه، وإنما (للحق) جارٌّ ومجرور ولكنه متعلق بالطلب.

أو تقول: (يا طالبًا بغير فائدةٍ تعال)، أو تقول: (يا محمودًا فعله تعال)، نحاول أن نوحِّد المثال لتعرف أننا لا نادي محمودًا، وإنما نادي محمودًا فعله، (يا صالحًا عمله تعال)، (يا قويًا صوته تعال)، لكنك لو تنادي قويًا فقط فسيدخل في القسم الأول فتقول: (يا قويُّ اجلس).

فإذا ناديت قوي الصوت فسيكون مضافًا، يدخل في القسم الثاني فيُنصَب (يا قويَّ الصوتِ)، فإذا قلت: (يا قويًا صوته) فقد جعلته شبيهًا بالمضاف فيُنصَب.

كلمة (جالس) كيف تناديها؟ إذا أردت جالسًا مُعينًا فتقول: (يا جالسُ قم) هذه نكرة مقصودة تدخل في القسم الأول فتبنيها على الضم، لكن لو علقت بكلمة جالس شيئًا بعدها، جالس على الكرسي، فإنك تقول: (يا جالسًا على الكرسي قم) لأن هذا شبيهًا بالمضاف.

وكذلك (يا جالسًا في آخر الفصل قم)، (يا جالسًا جِلسةً غير سليمةٍ قم)، (يا جالسًا بجوار زيدٍ قم)، (يا جالسًا عند النافذة قم)، وهكذا، ومن ذلك قوله –تعالى-: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾ [يس:٣٠].

كل ذلك يجمعه قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلافَا

المفرد المنكور، النكرة المقصودة، بل النكرة الغير مقصودة، والمضاف: أي المنادى المضاف، وشبهه: أي المنادى الشبيه بالمضاف، انصب: هذا حكمه؛ معربٌ منصوب، وقوله: (عَادِمًا خِلاَفَا) أي: أنه لا خلاف في ذلك بين النحويين.

سيذكر ابن مالك بعد ذلك شيئًا من المسائل التي تتعلق بالقسم الأول المبني، لكن قبلها أريد أن أقف عند مسألةٍ مهمة، والحاجة إليها ماسة، وهي: أن نسأل عن أسماء الله –جل جلاله- من أي القسميْن، (يا رحمن، يا رحيم، يا عزيز، يا كريم، يا حي، يا قيوم) وهكذا، هل تُبنى على الضم دائمًا أو تُنصَب أو ما حكمها بالتفصيل؟

فنقول في الجواب عن ذلك: أسماء الله –جل جلاله- كما تعرفون أعلامٌ وصفات، فهي تكون أعلامًا لله، وفي الوقت نفسه تدل على ما فيها من صفات،

فكل اسمٍ يدل على إثبات ما فيه من صفةٍ لله –جل جلاله–.

ولذا يصح أن تكون عَلَمًا، ويصح أن تكون صفةً، فإذا كانت عَلَمًا عومِلَت معاملة الأعلام، وإذا كانت صفة عومِلَت معاملة النكرة المقصودة، **وأسماء الله – جل جلاله– في هذا الباب [باب النداء] على ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: الأسماء المضافة، بعض أسماء الله عَزَّوَجَلَّ لا يُستعمَل إلا مضافًا، نحو: (يا ذا الجلال والإكرام)، فهذه منصوبة؛ لأنها مضافة، لا إشكال فيها.

القسم الثاني: ما يلازمه (ال) ملازمةً دائمة وهو اسمٌ واحد، وهو: (الله) في لفظ الجلالة عَلَم على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، و (ال) فيه زائدة، ولكنها زائدةٌ لازمة، حتى في النداء لا تذهب، فلفظ الجلالة (الله) مبنيٌ على الضم دائمًا، ولا يحتمل غير ذلك؛ لأنه عَلَمٌ مفرد لا يُضاف.

القسم الثالث: ما سوى ذلك، وهي أكثر الأسماء، نحو: (يا رحيم، يا رحمن، يا رب، يا عليم، يا عزيز)، **فهذه على حالَيْن:**

الحالة الأولى: أن تكون مفردة، أي: ليست مضافة ولا شبيهةً بالمضاف، فتُبنى حينئذٍ على الضم، نحو: (يا رحمنُ، يا رحيمُ، يا عزيزُ، يا كريمُ، يا حيُّ، يا قيوم، يا عليمُ، يا ربُّ، يا سميعُ)، هذا واضح ولكن السؤال من أي القسمين هي؟ إذا قلت: (يا رحمنُ، يا سميعُ، يا عزيزُ) من القسم الأول، فهي مبني على الضم، لكن القسم الأول المبني يشمل شيئَيْن:

العَلَم المفرد، مثل: (يا محمد).

النكرة المقصودة: مثل (يا طالبُ).

هل أسماء الله عَزَّوَجَلَّ في هذا النوع (يا رحمنُ، يا سميعُ، يا عزيزُ) من العلم المفرد أم من النكرة المقصودة؟

يجوز فيها الوجهان، قلنا: أسماء الله تكون أعلامٍ وصفاتٍ، فإن جعلتها أعلامًا أي: أسماءً لله عَزَّوَجَلَّ فهي أعلامٌ مفردة كقولك: (يا محمدُ)، إلا أن (ال) حُذِفَت منها؛ لأن (ال) لا تجامع النداء كما سيأتي، و(ال) زائدة فتسقط في النداء إلا مع لفظ الجلالة لا تسقط كما قلنا قبل قليل، فتقول: (يا رحمنُ) هذا عَلَم، ناديته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وإن جعلتها صفاتٍ لله عَزَّوَجَلَّ فهي نكراتٌ مقصودة؛ لأنك تنادي معينًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كما لو ناديت مقصودًا وقلت له: (يا كريمُ تصدَّق علي) أردت إنسانًا كريمًا معينًا لله المثل الأعلى، فهذه الحالة الأولى: أن تكون مفردات.

الحالة الثانية لهذه الأسماء: أن تكون مضافةً أو شبيهةً بالمضاف، فحينئذٍ تُنصَب على كل حال، نحو: (يا رحيمَ الدنيا والآخرة)، ولو قلتَ: (يا رحيمًا بعباده اغفر لي ذنوبي) فهذا شبيهٌ بالمضاف، (يا سميعَ الدعاء استجب لي) هذا مضاف منصوب، (يا سميعًا للدعاء استجب لي) هذا شبيهٌ بالمضاف، (يا ربَ العالمين) أو (يا ربنا) مضاف منصوب.

ومن تطبيقات ذلك: تطبيقات كثيرة كالبسملة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١]، بسم الله: لفظ الجلالة مضافٌ إليه مجرور، الرحمن: صفة لله، والرحيم: صفةٌ ثانية، أي: نعت، هذا إعرابٌ صحيح وهو المتبادر، وعلى ذلك تكون (الرحمن، الرحيم) صفتان من صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فإن جعلنا (الرحمن، الرحيم) علميْن على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم تكن نعتًا؛ لأنه لا يُنعَت بالعَلَم، فتكون بدل، كما لو قلت: (جاء محمدُ أبو زيدٍ)، محمد: علم، أبو زيدٍ: علم، كلاهما لشيءٍ واحد، فإن جعلتها أعلامًا فهي بدل، وإن جعلتها صفةً فهي نعتًا، والمتبادر أنها صفات.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الزمر:٤٦] الآية (اللهم) قلنا: هذا نداء، وأصله (يا الله) ثم حُذِفَت الياء وعوِّض عنها بالميم، فـ (اللهم) هذا منادى لا شك فيه، (**فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ**) يصح فيه إعرابان:

الأول: أن نجعله نعتًا للفظ الجلالة فيُنْصَب على المحل، كما سيأتي في الفصل القادم الخاص بتابع المنادى، التابع يصح فيه النصب والرفع، يصح فيه النصب على المحل؛ لأن المنادى دائمًا حكمه النصب، ويصح فيه الرفع مراعاةً للفظ؛ لأنه مبنيٌ على الضم.

الثاني: يصح فيها إعرابٌ آخر، أن نُقدِّر حرف النداء، (اللهم يا فاطر السماوات والأرض) فلا تكون (فاطر) نعتًا صفةً وإنما تكون منادًى منصوب، فلا يجوز فيها حينئذٍ إلا النصب؛ لأنه منادًى مضاف.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألتيْن تتعلقان بالقسم الأول من المنادى وهو المنادى المبني، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيْدٍ لاَ تَهِنْ
وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أَو يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍ بُيِّنَا

فذكر مسألتيْن:

المسألة الأولى: حكم العلم المبني في نحو قولك: (يا زيد بن سعيد)، وهذا كثيرٌ في كلام العرب، أن تنادي الرجل منسوبًا إلى أبيه، (يا زيد بن سعيد)، **وللمسألة ثلاث شروط:**

الشرط الأول: أن يوصف هذا العَلَم المبني بكلمة (ابن) (يا زيد بن).

الشرط الثاني: أن تتصل كلمة (ابن) بعَلَمٍ، (يا زيد بن) ليس بينهما فاصل.

الشرط الثالث: أن تضاف كلمة (ابن) إلى علمٍ بعدها (يا زيد بن سعيد).

هذا هو الأسلوب المشهور عند العرب الذي سبب هذا الحكم، فحكم العَلَم حينئذٍ والمقصود العَلَم الأول (يا زيد) المنادى، جواز البناء على الضم على أنه عَلَمٌ مفرد، وهذا الأصل فيه، (يا زيدُ بن سعيدٍ)، وجواز البناء على الفتح، فتقول: (يا زيدَ بنَ سعيد)، قالوا: إنما فعلت العرب ذلك طلبًا للتخفيف لكثرته في كلامهم، طلبًا للتخفيف بسبب طول الاسم عندما وُصِف بـ (الابن)، ومعروفٌ أن الفتح أخف من الضم.

وقد شرحنا ذلك مرارًا، وقد كثُر هذا الأسلوب عند العرب فأرادوا تخفيفه، نحو: (يا زيدَ بنَ سعيد)، (يا محمدَ بنَ عبد الله) توافرت الشروط، وُصِف بـ (ابن)، وليس بينهما فاصل (يا محمد بن)، وأُضيف إلى علم (عبد الله)، (يا عاصم بن الفارق) من أبناء الفارق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كذلك الفاروق عَلَم؛ لأن الأعلام كما عرفنا في [باب العلم] اسمٌ وكنيةٌ ولقب وللحديث بقية إن شاء الله.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السادس والتسعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة ليلة الإثنين الثاني والعشرين من شهر ذي القعدة من سنة ثلاثٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس والتسعين من دروس شرح [ألفية] ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد تكلمنا في الدرس الماضي على باب النداء، وانتهينا إلى الآن بحمد الله تعالى من شرح سبعة أبيات في هذا الباب، ويبقى في هذا الباب خمسة أبيات، سنشرحها إنْ شاء الله تعالى في هذه الليلة.

قال فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَحْـوَ زَيْـدٍ ضُـمَّ وَافْـتَحَنَّ مِـنْ ... نَحْـوِ أَزَيْـدُ بْـنَ سَـعِيْدٍ لاَ تَهِـنْ

وَالضَّـمُّ إِنْ لَـمْ يَـلِ الابْـنُ عَلَمَـا ... أَو يَـلِ الابْـنَ عَلَـمٌ قَـدْ حُتِمَـا

وَاضْـمُمْ أَوِ انْصِـبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ... مِمَّـا لَـهُ اسْـتِحْقَاقُ ضَـمٍ بُيِّنَـا

وَبِاضْـطِرَارٍ خُـصَّ جَمْـعُ يَـا وَأَل ... إلاّ مَـعَ اللهِ وَمَحْكِـيِّ الجُمَـل

وَالأَكْثَــرُ اللَّهُــمَّ بِــالتَّعْوِيْض وَشَــذَّ يَــا اللَّهُــمَّ فِــي قَــرِيِض

ذكَر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة الأبيات الأولى مسألتين تتعلقان بالقسم الأول من أقسام المنادى وهو المبني، فقال:

وَنَحْـوَ زَيْـدٍ ضُـمَّ وَافْـتَحَنَّ مِـنْ نَحْـوِ أَزَيْـدُ بْـنَ سَـعِيْدٍ لاَ تَهِـنْ
وَالضَّـمُّ إِنْ لَـمْ يَـلِ الابْـنُ عَلَمَـا أَو يَـلِ الابْـنَ عَلَـمٌ قَـدْ حُتِمَـا
وَاضْـمُمْ أَوِ انْصِـبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّـا لَـهُ اسْـتِحْقَاقُ ضَـمٍ بُيِّنَـا

فالمسألة الأولى التي ذكرها هي **حكم العلم المبني** في نحو قولك: "يا زيد بن سعيد"، إذا ناديت علمًا، ثم بعد ذلك نسبته إلى أبيه "يا محمد بن عبد الله"، "يا خالد بن سعيد" وهكذا، وهذه المسألة لها ثلاثة شروط قبل أنْ نعرف حكمها،

فشروط هذه المسألة ثلاثة شروط:

- **الشرط الأول**: أنْ يوصف هذا العلم المبني بكلمة "ابن".
- **والشرط الثاني**: أنْ تتصل به كلمة "ابنٍ" بلا فاصل.
- **والشرط الثالث**: أنْ تُضاف كلمة "ابنٍ" إلى علمٍ بعدها.

وحكم العلم المبني حينئذٍ جواز البناء على الضم على أنه علمٌ مفردٌ وهذا هو الأصل فيه، وجواز البناء على الفتح تخفيفًا؛ بسبب الطول بالصفة التي كثر استعمالها عند العرب؛ لأنّ الفتح -كما هو معلوم- أخف من الضم.

فهذا الأسلوب كثر عند العرب أنْ ينادوا الرجل وينسبوه إلى أبيه، فأرادوا تخفيفه من الضم إلى الفتح نحو: "يا سعيدَ بل يا زيد بن سعيد"، لك في هذا العلم المنادى وهو زيد أنْ تفتحه "يا زيدَ بن سعيد"، أو تضمه "يا زيدُ بن سعيد"، وتقول: "يا محمدَ بن عبد الله، أو يا محمدُ بن عبد الله"، وتقول: "يا عاصمَ بن الفاروق"، أو "يا عاصمُ بن الفاروق، وتقول: "يا محمدَ بن أبي بكر"، أو "يا

محمدُ بن أبي بكر".

قولنا: "يا محمد بن عبد الله"، الشروط متوافرة؛ لأنّ العلم محمد وصف بابن بلا فاصل، وقد أضيف إلى علم، عبد الله علم، وكذلك عاصم بن الفاروق كلمة ابن أضيفت إلى علم وهو الفاروق، الفاروق لقب **وقد عرفنا من قبل في باب العلم أنّ العلم ثلاثة أنواع:**

- **اسمٌ.**
- **ولقبٌ.**
- **وكنيةٌ.**

وكلها أعلام، ومثل ذلك: "يا محمدَ بن أبي بكر"، وكلمة ابنة مع المؤنث حكمها حكم كلمة ابنٍ مع المذكر؛ لأنّ ابنة مؤنث ابن، وهي المستعملة في النسب غالبًا عند العرب، بخلاف كلمة بنت فإنها لا أثر لها في هذه المسألة؛ لأنها لا تُستعمل في النسب عند العرب إلا قليلًا، وإنما تُستعمل في باب الصفة، ككلمة ولد لا تستعملها العرب في النسب إلا قليلًا.

فلهذا لا أثر لها في هذه المسألة، تقول: "يا عائشةَ ابنة الصديق، أو "يا عائشةُ ابنة الصديق"، وتقول: "يا حفصةَ ابنة عمر، أو "يا حفصةُ ابنة عمر"، وتقول: "يا هندَ ابنة سعيدٍ، أو "يا هندُ ابنة سعيدٍ"، كلمة ابن في "يا زيد بن سعيد" هذه صفة نعت.

إذًا فهي تابعٌ للعلم، وحكم التابع سيأتي إنْ شاء الله في الفصل القادم، الفصل الذي بعد هذا الباب عندكم هو فصلٌ في حكم تابع المنادى، فسيأتي بيناه وسيأتي بيان حكمه.

فإنْ قلت: عرفنا الآن أنّ هذا العلم إذا توافرت فيه هذه الشروط جاز فيه الفتح

تخفيفًا والضم على الأصل، **فالسؤال: ما المختار من هذين الوجهين أم هما سواء؟**

فالجواب: المختار هو الفتح عند جمهور النحويين سماعًا وقياسًا، سماعًا لأنّ هذا هو أكثر المسموع، قياسًا ما وجهه في القياس يا إخوان؟

الطالب: [@٠٤:٠٩].

الشيخ: لا، نحن قلنا هنا مفتوح مبني على الفتح، حتى لو قلت: "يا زيدَ بن سعيد" فلا تقل: إنه منصوب، حتى في الإعراب تقول: مبني على الضم المقدر، منع منه الفتح المجلوب للتخفيف.

الطالب: [@٠٩:٢١].

الشيخ: هو المحل دائمًا حكمه النصب.

الطالب: [@٠٩:٢٥].

الشيخ: لا، ليس هذا التعليل.

لماذا العرب في مثل هذا الأسلوب فتحت وضمت؟ ضمت بقاءٌ على الأصل، ولماذا فتحت؟ طلبًا للتخفيف، فعندما كان غرضهم من ذلك طلب التخفيف كان الفتح هو الأحسن قياسًا تحقيقًا لهذا الغرض.

عندما تقول: "يا زيدَ بن سعيد"، "يا زيدُ بن سعيد"، أنت جربها الآن على لسانك كررها أيهما أخف "يا زيدَ بن سعيد"، ومن ذلك قول الراجز:

يَا حَكَمُ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودْ   سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ

فإنْ اختلت هذه الشروط التي ذكرناها أو بعضها، فالواجب الضم أي يلزم العلم الضم، يعني أنْ يبقى على أصله وهو البناء على الضم، نحو قولك: "يا رجلُ

بن سعيد"، لا بُدَّ من الضم؛ لأنّ المنادى ليس علمًا، بل هو نكرةٌ مقصودة "يا رجلُ بن سعيد"، وكذلك قولك: "يا زيدُ بن أخي"، كلمة ابن لم تُضف إلى علم، حتى لو قلت: "يا زيد بن أخي سعيدٍ" كذلك.

لو قلت: "يا زيدُ العالم بن سعيدٍ"، فوصفته بالعلِم قبل ابن، "يا زيدُ العالم بن سعيدٍ"، ليس لك في المنادى إلا الضم؛ لأنك فصلت بينه وبين ابن بفاصل، لو قلت: "يا زيدُ بن الشيخ سعيد" كذلك؛ لأنك لم تضف ابن إلى علم، لو قلت: "يا زيدُ يا بن سعيدٍ"، واضح؛ لأنك لم تصف العلم بابن، وإنما ابن هنا منادى، ولو قلت: "يا زيدُ بن محمدٍ مسافرٌ"، يا زيدُ: هذا منادى، بن سعيدٍ: مبتدأ، مسافرٌ: خبر.

إذًا فابن هنا ليس نعتًا.

وهنا ننبه إلى أمرٍ إملائيٍ يتعلَّق بهذه المسألة، وهذه المسألة هي كتابة همزة ابن، طبعًا أول حرف من كلمة ابن همزة وليس ألفًا، إذا أردنا الدقة الألف إنَّما هي الألف المدية، ولا تكون إلا في وسط الكلمة أو آخر الكلمة، لا تكون في أول الكلمة؛ لأنها ملازمةً للسكون، أما الذي في أول الكلمة فلا يكون إلا همزة، همزة قطع أو همزة وصل كهذه، وهمزة كلمة ابنٍ الأصل فيها كبقية همزات الوصل أنْ تثبت، إلا أنّ أهل الإملاء حذفوها في هذه المسألة.

إذا تحققت هذه المسألة حذفوها، فتقول: "يا زيد بن سعيد" تكتبها بالباء والنون وتحذف الهمزة، ومتى ما اختلت هذه الشروط أو بعضها كالأمثلة التي قلناها قبل قليل وجب أنْ تكتب الهمزة إملاءً، هذا هو المعروف عند النحويين الذي يذكرونه في كتبهم، وخاصةً المتقدمون منهم.

فلا يشترط النحويون في هذه المسألة سوى ما ذكرنا من هذه الشروط، وبعض

المتأخرين وخاصةً من الأدباء وأهل الإملاء يشترطون شرطين إضافيين في هذه المسألة سقوط همزة ابن:

- **الشرط الأول**: يقولون: أنْ يكون العلم الثاني أب الأول، أنْ يكون العلم الثاني وهو سعيد في قولنا: "يا زيد بن سعيد" أنْ يكون أب الأول، فهذا يخرج ما إذا كان الثاني جد الأول مثلًا، في نحو قولك: "يا أحمد بن حنبل"؛ لأنّ الرجل قد يُنسب إلى جده وهذا معروف عند العرب قديمًا وحديثًا، "يا أحمد بن حنبل" فحنبل جده وليس أباه.

فعلى ذلك-يعني على هذا الشرط الذي ذكروه- تكتب همزة ابن أو لا تكتب؟ تكتب، وعلى قول النحويين لا تكتب وهو الصحيح؛ لأنّ الهمزة تتبع حكم هذه المسألة، وكذلك: "يا أحمد بن تيمية"، فتيمية جده بل من أجداده وليس أباه.

الطالب: [@١٦:٠٦].

الشيخ: نعم؟

الطالب: [١٦:٠٨-١٦:٠٩@].

الشيخ: هم الذين اشترطوا ذلك، هم قالوا: لأنّ الإنسان أكثر ما يُنسب إلى أبيه، نسبته إلى جده قليلة، لكن نسبته إلى جده قليلة بالنظر إلى عموم النسب، لكن بالنظر إلى الإمام أحمد فإنه لا يكاد يُنسب إلا إلى جده.

الطالب: [١٦:٣٣@-١٦:٣٥].

الشيخ: طبعًا هذا في الشرع أو في.

وكذلك عندما يقولون: أنْ يكون الثاني أب الأول، يخرج ما لو كان الثاني أم

الأول، لو قلت: "يا زيد بن هندٍ"، فعندهم أيضًا تثبت الهمزة، وعند النحويين تحذف الهمزة، وكذلك لو قلت: "يا عيسى بن مريم" وهكذا.

- **الشرط الثاني الذي اشترطه هؤلاء:** ألا تقع كلمة ابنٍ في أول السطر، فإنْ وقعت في أول السطر أوجبوا كتابة الهمزة مطلقًا، والنحويون المتقدمون لا يذكرون مثل هذه الشروط.

قال ابن مالك:

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيْدٍ لاَ تَهِنْ
وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أَو يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

يعني بعد أنْ شرحنا فهمنا أنه يعني أنّ العلم المبني نحو زيد إذا وقع في الأسلوب المذكور نحو (أَزَيْدُ بْنَ سَعِيْدٍ)، فضمه أو افتحه أي يجوز ضمه وفتحه، والحظ تعبيره بالفتح دون النصب؛ لأنه أراد أنّ فتحته حينئذٍ ليست فتحة إعراب ولا نصب، فليس معربًا منصوبًا.

ثم ذكَر في البيت الثاني شروط هذا الأسلوب، والحكم إذا اختلت هذه الشروط فالشرط أنْ يلي لفظ ابن العلم الأول بلا فاصل، وأنْ يليها علمٌ آخر بلا فاصل، مع أنه لم يذكر اشتراط كون لفظ بصفة، هذا الشرط لم يذكره وهو شرطٌ متفقٌ عليه، كون كلمة ابن صفة ليست خبرًا مثلًا كالمثال الأخير الذي قلناه، أو مبتدأ "يا زيد بن سعيدٍ مسافر"، هذا مبتدأ.

فإذا اختلت الشروط فالضم قد حتم، كما قال أي محتمٌ واجب والفتح ممتنع، وعليه يتضح أنّ قوله: (ويَلِ الابْنَ عَلَمٌ) بالواو لا بأو كما في بعض النسخ المطبوعة؛ لأنّ المراد الجمع بين هذه الشروط لا بُدَّ من توافرها جميعًا، أو أنْ يتوافر بعضها؟ فلا بد أنْ تتوافر جميعًا وكلها هم أو يعني واحدٌ منها يقع، وقد

تكلمنا عندما قرأنا الأبيات في أول الباب أنّ هذا هو الموجود في النسخ العالية للألفية، وليس فيها أو إلا في بعض الشروح المطبوعة.

ثم ذكَر ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **المسألة الثانية التي تتعلق بالقسم الأول من المنادى،** ما هذه المسألة؟ **هي حكم المنادى المبني إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه،** حكم المنادى المبني نحو: "يا زيد" "يا محمدُ"، حكمه إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، كيف ينونه بالضم؟ "يا زيدٌ" أم بالفتح "يا زيدًا"؟ **فذكَر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أنه يجوز فيه حينئذٍ وجهان:**

- **الأول:** ضمه منونًا، نحو: "يا زيدٌ"، "يا رجلٌ"، سواءً في العلم أو في النكرة المقصودة.

- **والوجه الثاني:** نصبه منونًا، نحو: "يا زيدًا" "يا رجلًا".

الوجهان جائزان، وتلحظ أنه في الوجه الأول جعله مبنيًا على الضم، عبَر بالضم لا بالرفع، معنى ذلك أنه باقٍ على بنائه على الضم، مع أنه منون "يا زيدٌ"؛ لأنّ التنوين لا ينافي البناء منافاةً مطلقة، بل الذي ينافيه تنوين التمكين، تنوين التمكين هو الذي لا يدخل على المبني، لكن مطلق التنوين قد يدخل، يعني الأنواع الأخرى للتنوين كتنوين التنكير، نحو: "صهٍ، وأفٍ، وواهًا"، وتقول: "جاء سيبويهِ وسيبويهٍ آخر"، إذا أردت بالأول العلم وبالثاني منكر يعني نحويٌّ، فالتنوين لا ينافيه.

فلهذا نقول: "يا زيدٌ" مبني على الضم، والتنوين ضرورة، فإذا قال الشاعر: "يا زيدٌ"، فالعلم ما زال مبنيًا على الضم والتنوين تنوين ضرورةٍ شعرية، أما على الوجه الآخر "يا زيدًا" فعبر فيه ابن مالك بالنصب، معنى ذلك أنه معرب، وإعرابه النصب يعني منصوب، يعني خرج عن البناء إلى النصب، فإذا قال الشاعر: "يا

زيدًا"، فالعلم حينئذٍ أخرج من الضم البناء على الضم إلى النصب، فصار معربًا فعاد إليه التنوين؛ لأنّ المعرب ينون.

فإنْ قيل: لماذا لا نجعله في "يا زيدًا" لماذا لا نجعله مبنيًا على الفتح؟ لماذا غايرنا بن الأمرين قلنا: "يا زيدٌ" هذا باقٍ على الضم مبني، وعندما يقول الشاعر ويضطر: "يا زيدًا"، فنقول: لا، الشاعر أخرجه من البناء وأعاده إلى الإعراب والنصب "يا زيدًا"؟

فالجواب عن ذلك: الجواب عن ذلك قياسي، [@٢٥:٠٠] عن القياس قبل قليل، وهو أننا لو قلنا: "يا زيدًا" إنه مبنيٌ على الفتح لكان في ذلك إجحافٌ بالكلمة، إجحاف إذ جمعت عليها أمرين خارجين عن القياس، **خارجين عن الأصل وهما:**

- إخراج العلم من البناء على الضم إلى البناء على الفتح، هذا إخراجٌ له عن أصله، **هذا الإخراج الأول.**

- **والثاني:** إدخال التنوين عليه ضرورةً، فجمعت عليه أمرين خارج الأصل، أخرجته عن أصله من الضم إلى النصب، وأدخلت عليه التنوين.

أما إذا قلنا: إنه منصوب معربٌ منصوب، فليس فيه إلا إخراجٌ واحد عن الأصل، وهو أنك أخرجته من البناء إلى الإعراب، فلما أخرجته من البناء إلى الإعراب لحقه التنوين؛ لأنّ المعرب منون.

إذًا "يا زيدًا" إذا قلنا: إنه منصوب ماذا فعل الشاعر فيه؟ فعل فيه شيئًا واحدًا، أنه أخرجه من البناء إلى الإعراب، والمعرب ينون أو لا ينون؟ ينون ما في إشكال، يعني كونه نونه ليست ضرورة المعرب ينون ما في إشكال، هو أخرجه من البناء إلى الإعراب، والمعرب ينون فنونه.

لكن لو قلنا: لا، الشاعر أبقاه على البناء، ولكن أخرجه من البناء على الضم إلى البناء على الفتح، ثم أضاف إليه تنوينًا في الضرورة الشعرية، فقد أجحفنا به عندما جمعنا عليه أمرين خارج القياس.

فلهذا قال ابن مالك:

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

فإنْ سألت: ما المختار من هذين الوجهين للشاعر أنْ يقول: الشاعر: يا زيدٌ أم يقول: يا زيدًا مع جوازهما؟

فالجواب في المسألة ثلاثة أقوال للنحويين:

- **القول الأول**: أنّ المختار الضم "يا زيدٌ"، وهو قول الخليل وسيبويه، **ووجه**: أنه أقرب إلى الأصل، يعني ما أبعد كثيرًا الشاعر، هو فقط اضطر فأدخل التنوين، هو نفس "يا زيدُ" نونه "يا زيدٌ" تنوين ضرورة انتهت المسألة.

- **القول الثاني**: أنّ المختار النصب، وهذا قول أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، وهما فحلان من فحول النحويين، أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر.

- **القول الثالث**: هذا القول وجهه أنّ الشاعر عندما اضطر إلى تنوينه عدل به من الثقل إلى الخفة، وقياس الوجه الأول أقوى من قياس الوجه الثاني؛ لأنّ الشاعر إنَّما اضطر اضطرارًا فقط إلى التنوين، ولم يقصد بذلك تخفيفًا ولا تثقيلًا، وإنَّما اضطر للتنوين من أجل إقامة الوزن وهذا يكفيه أنْ ينونه وهو مضموم.

- **القول الثالث**: ماذا تتوقعون اختيار الضم أم اختيار الفتح ماذا بقي؟

الطالب: [@٢٩:٤١].

الشيخ: لا، الجواز متفق عليه.

الطالب: [٢٩:٤٤-٢٩:٤٦@].

الشيخ: ما في بناء على الفتح قلنا.

- **القول الثالث**: أنّ المختار الضم في العلم، والنصب في النكرة المقصودة، يقول: إذا كان المنادى علمًا فالمختار ضمه "يا زيدٌ"، وإذا كان المنادى نكرةً مقصودة فالمختار نصبه "يا رجلًا"، الضم في العلم والنصب في النكرة المقصودة، وهذا قول الأعلم وابن مالك.

المسألة التي نتكلم عليها إذا ما اضطر الشاعر فنون، كيف ينون؟ **قلنا: يجوز له الوجهان:**

- **إما أنْ يضم "يا زيدٌ".**
- **وإما أنْ ينصب "يا زيدًا".**

فإذا نون "يا رجلُ" له أنْ يضم "يا رجلٌ"، وله أنْ ينصب "يا رجلًا"، وذكرنا الخلاف في المختار من ذلك، ومما جاء منه بالضم والتنوين قول الأحوص وهو في العلم:

سَلامُ اللَهِ يا مَطَرٌ عَلَيها ... وَلَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ
فَلا غَفَرَ الإِلَهُ لِمُنكِحيها ... ذُنوبَهُمُ ولو صَلّوا وَصاموا

مطر هذا اسم رجل تزوج بامرأةٍ كان يشبه بها الشاعر، فقال له الشاعر:

سَلامُ اللَهِ يا مَطَرٌ عَلَيها ... وَلَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ

فيا مطر الثانية بقيت على الأصل مبني على الضم، ويا مطرٌ الأولى اضطر فنون، ولكنه نون بالضم، وقال كثير عزة وهو في النكرة المقصودة قال:

حَيَّتْكَ عَزَّة بَعْدَ الهجْرِ وانْصَرَفَتْ ... فحيِّ ويحكَ من حيّاكَ يا جَمَلُ

هي جاءت حيت الجمل وذهبت ولم تحيه، فقال:

حَيَّتْكَ عَزَّة بَعْدَ الهجْرِ وانْصَرَفَتْ ... فحيِّ ويحكَ من حيّاكَ يا جَمَلُ
ليتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لي فأشْكُرَهَا ... مكانَ يا جمَلٌ حُيِّيتَ يا رجُلُ

الشاهد في قوله: (مكانَ يا جمَلٌ حُيِّيتَ يا رجُلُ)، مع أنه في البيت السابق قال: (يا جَمَلُ) على الأصل، وهنا قال: (يا جمَلٌ) للضرورة، ولكنه أبقى الاسم على الضم، ومما جاء منه بالناصب قول المهلهل واسمه عدي بن ربيعة وهو في العلم قال:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ ... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

فقال: (يَا عَدِيًّا) هي عدي ولكنه اضطر للتنوين ونصب، ومن ذلك قول جرير وهو في النكرة المقصودة:

أعبدًا حل في شعبى غريبًا ... ألؤما لا أبا لك واغترابا

يعني أجمعت بين الأمرين، فقال: (أعبدًا) وهو يقصد رجلًا معينًا، ومن ذلك قول السلطان العبدي وهو يخاطب جريرًا الشاعر المشهور في العلم والنكرة المقصودة قال:

يا شاعرًا لا شاعر اليوم مثله ... جريرٌ ولكن في كليبِ تواضع

يخاطب جريرًا يقول له:

يا شاعرًا لا شاعر اليوم مثله ... جريرٌ..............................

يعني يا جريرٌ وحذف حرف النداء، فقوله: (يا شاعرًا)، هذه النكرة المقصودة التي اضطر إلى تنوينها ونصب، وقوله: (جريرٌ) أي: يا جريرٌ هذا العلم اضطر إلى تنوينه فنون وأبقاه مضمومًا.

ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَل ... إلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الجُمَل

ذَكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت حكم نداء ما فيه (ال)، الاسم الذي فيه (ال) ما حكم ندائه؟ فقال: الاسم الذي فيه (ال) لا يجوز أنْ يباشره حرف النداء، فلا تقول: "يا الرجل، يا الطالب، يا العربي، يا القرشي، يا العتيبي"، هذا لا يجوز، لا يجوز أنْ نباشر حرف النداء (ال)، وسبب المانع أنّ (ال) معرفة والنداء معرف، ولا يجتمع معرفان كما هو معلوم.

ثم استثنى فقال: إلا في ثلاثة مواضع فيجوز أنْ يباشر حرف النداء (ال):

- **الموضع الأول**: ضرورة الشعر، وهذا واضح، ومن ذلك قول الراجز:

فيا الغلامان اللّذان فرّا ... إيّاكما أنْ تعقبانا شرّا

ومن ذلك قول الشاعر:

عباسُ يا الملكُ المتوّجُ والّذي ... عَرَفتْ لهُ بيتَ العُلا عَدنَان

ومن ذلك قول الشاعر:

من أجلكِ يا التي تيمتِ قلبي ... وأنتِ بخيلةٌ بالود عني

كل ذلك من ضرائر الشعر.

- **الموضع الثاني**: **مع لفظ الجلالة الله نحو: يا الله اغفر لي، يا الله اغفر لي، وتعليل ذلك واضح فقد عللوه بأمرين:**

- **الأمر الأول**: كثرة الاستعمال.

- **والأمر الثاني**: أنّ (أل) في لفظ الجلالة زائدةٌ لازمة، لا تُحذف منه بحال، هي زائدة؛ لأنّ هذا الاسم معرفٌ بالعالمية علم على ربنا-جل جلاله- وليس معرفًا ب(أل)، ف(أل) زائدة ليست معرفة، وزائدةٌ لازمة، يعني لا يجوز أنْ تُحذف

بخلاف بقية أسماء الرب-جل جلاله- مثلًا: الرحمن، الرحيم، العزيز، السميع، البصير، (أل) فيها جميعًا زائدة؛ لأنها أعلام معرفة بالعالمية وليست معرفةً ب(أل)، حتى لو حذفت (أل) منها تبقى علمًا، قلت: يا رحمن، يا رحيم، تنادي ربك فهي أعلامٌ عليه.

أما لفظ الجلالة فإنّ (أل) ملازمةٌ له ولا تُحذف منه بحال، وعللوا ذلك قالوا: لا تُحذف منه؛ لأنّ (أل) عوض عن حرفٍ محذوفٍ في الكلمة، وكأننا سبق أنْ تعرضنا لأصل كلمة لفظ الجلالة الله، الله هذا الاسم الشريف ما أصله؟ من أين اشتق؟ من أين أخذ؟ في المسألة خلافٌ مشهور بين العلماء:

- **قيل**: إنه مرتجل يعني لا أصل له، وإنما ارتجل ارتجالًا عن الرب وهذا قولٌ ضعيف.

- **والقول الثاني** وهو قول جماهير العلماء قديمًا وحديثًا وهو الصحيح: أنه مشتق، وأصله كلمة الإله، الإله هي كلمة الله، إلا أنّ الهمزة في كلمة الإله حذفت تخفيفًا فصارت الله.

أنْ تتأمل الإله الله، هي نفس الكلمة الفرق بينهما فقط إنّ الهمزة سقطت واللام فُخمت، فعندما أسقطت العرب الهمزة قالوا: تخفيفًا لهذه الكلمة التي هي أكثر كلمة تدور في كلام العرب، فطلبوا تخفيفها فأسقطوا الهمزة، فعندما أسقطوا الهمزة جعلوا (أل) فيها لازمةً عوضٌ عن هذه الهمزة المحذوفة.

فلهذا تجد العلماء عندما يذكرون معنى الله في اللغة يقولون: المألوف؛ لأنّ هو الإله، الإله يعني المألوف.

- **الموضع الثالث مما تجامع فيه (أل):** حرف النداء من العلم المنقول من جملة، كأنْ تسمي أحدًا "البر خيرٌ"، سميت أي شيء ولدك أو أي شيء سميته البر

خيرٌ، ثم أردت أنْ تناديه فتقول: "البر خيرٌ اقبل"، وقد سبق في باب العلم أنه يجوز لك أنْ تنقل مما شئت من اللغة إلى باب العلم، يعني لك أنْ تسمي بما شئت.

لك أنْ تسمي ابنك أو شركتك أو محلك أو اختراعك أو اكتشافك أنْ تجعل علمًا عليه أي شيءٍ شئت من اللغة، لك أنْ تسمي ولدك بوصف، فتسميه بصالح أو محمود أو حسن هذه أوصاف، ولك أنْ تسميه بمصدر مثل: فضل، ولك أنْ تسميه بفعل، تسميه بيزيد أو يشكر أو أحمد، ولك أنْ تسميه بحرف، ولك أنْ تسميه بجملة، مثل: تأبط شرًا أو شابَ قرناها، أو أنْ تسميه بنزل الخير.

تسمي ولدك أو تسمي شركتك، وهذا موجود الآن في شركات كثيرة، تجد اسمها مركب من أكثر من كلمة لا بأس بذلك، أو تسميه بجملةٍ إسمية كأنْ تسميه المنطلق زيدٌ، أو تسميه البر خيرٌ، أو تسميه مثلًا: الاتفاق قوةٌ، فإذ ناديته حينئذٍ وفي أوله (أل) لا بأس تقول: "البر خيرٌ اقبل"؛ لأنّ (أل) حينئذٍ صارت جزءًا من الاسم ولم تكن حرف تعريف.

فإنْ قلت: عرفنا ذلك، ولكن السؤال: كيف أنادي الاسم الذي فيه (أل) في غير هذه المواضع؟ هذه المواضع تناديه وفيه (أل)، فإذا أردت أنْ تنادي الرجل الطالب العربي العتيبي، كيف تنادي الاسم الذي فيه (أل)؟

فالجواب: تناديه في العربية بإحدى طريقتين:

- **الطريقة الأولى**: أنْ تحذف (أل) منه، ثم تناديه، فالرجل تناديه بقولك: "يا رجل اجلس، يا رجل تعال"، والطالب "يا طالب اجتهد"، والعربي تقول: "يا عربي"، تحذف (أل)، والعتيبي تقول: "يا عتيبي، يا قحطاني، يا قرشي" وهكذا، والمعنى واحد؛ لأنك إذا قلت: "يا رجلُ" فهذه معرفة أم نكرة؟ معرفة، وإنْ كانت تُسمى في النحو نكرة مقصودة.

قلنا في الدرس الماضي: النكرة المقصودة هذا مصطلح نحوي فقط، لكن النكرة المقصودة هذه "يا رجل" هي معرفة باتفاق النحويين، قلنا: إنّ ما فيه (أل) في غير هذه المواضع الثلاثة يُنادى بإحدى طريقتين:

- **الطريقة الأولى**: أنْ تحذف أال)، فتقول: "يا رجل، يا عربي"، ومع ذلك المعنى واحد؛ لأنّ التعريف باقٍ.

- **الطريقة الأخرى لنداء ما فيه (أل)**: أنْ تفصل بين (أل) وحرف النداء بأيها للمذكر وأيتها للمؤنث، فتقول: "يا أيها الرجل، يا أيتها المرأة، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ﴾ [البقرة:١٠٤]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة:٢١]، يا أيها القائم اجلس، يا أيتها المشرفة تعالِ، يا أيها المجتمعون، يا أيها المصليات، يا أيتها المصليات"، وإعرابه حينئذٍ أي هذا اسم، معرفة أم نكرة؟ نكرةٌ مقصودة، هو نكرة ولكنه تعرف بالنداء؛ لأننا لا نذكر أي في المعارف، المعارف سبعة ليس منها إلا المعرف بالنداء.

يعني إذا دخل النداء على نكرة صار معرفةً بالنداء، فأي نكرةٌ مقصودة يعرب إعراب النكرة المقصودة، نقول: "أي" منادى مبنيٌ على الضم في محل نصب؛ لأنه نكرةٌ مقصودة أي، وأما ه فهو حرف تنبيه يُعرب إعراب الحروف، إذًا نقول: ه حرف تنبيه مبنيٌ على السكون لا محل له من الإعراب أي.

أما ما بعد أي وأيتها فإنْ كان وصفًا فهو نعت، وعرفنا المراد بالوصف كررناه كثيرًا، ذكرنا بالوصف يا أخي، ما المراد بالوصف وجمعه أوصاف غير الصفة وجمعها صفات؟ الصفة يعني نعت، وللوصف جمعه أوصاف.

الطالب: أوصاف اسم فاعل.

الشيخ: اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم

التفضيل، المشتقات العاملة عمل أفعالها هذه هي الأوصاف ودائمًا لها حكمٌ مستقل، فإذا كانت وصفًا فهي نعتٌ، نحو: "يا أيها القائم، يا أيتها المشرفة، يا أيها المجتمعون، يا أيتها المصليات"، نقول: القائم نعتٌ لأي، المشرفة نعتٌ لأي، نعت يعني تابع، والتابع تابع المنادى سيأتي الكلام عليه في الفصل القادم كما نبهنا على ذلك من قبل.

وإنْ كان غير وصفٍ فهو بدلٌ أو عطف بيان، إذا لم يكن وصفًا فهو بدلٌ أو عطف بيان، نحو: "يا أيها الرجل، يا أيتها المرأة، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [البقرة:١٠٤]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة:٢١]"، نقول: الرجل في "يا أيها الرجل" هذا بدل أو عطف بيان، والبدل وعطف البيان أيضًا من التوابع، فسيأتي الكلام على حكم التوابع في الفصل القادم.

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب بقوله:

وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيْض وَشَذَّ يا اللَّهُمَّ فِي قَرِيض

القريض هو الشعر، ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت نداء الاسم الشريف (**اللَّهُمَّ**)، فنقول: اللهم هو يا الله، إلا أنّ العرب حذفت حرف النداء ياء وعوضت عنه بالميم المشددة في آخر الاسم فقالوا: اللهم، فلهذا نعرب اللهم كما نعرب يا الله، يا الله: يا حرف نداء، ولفظ الجلالة الله منادى مبنيٌ على الضم في محل نصب، كذلك اللهم.

انتبهوا الهاء في اللهم مضمومة اللهُ هذا لفظ الجلالة اللهُ، ثم ميم اللهُ نقول: "اللهُم" منادى مبنيٌ على الضم في محل نصب، والميم حرف تعويض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

ثم نقول توسيعًا للفائدة: نداء اسم الله-جل جلاله- كثيرٌ جدًّا، بل هو أكثر

النداء، فهو أعظم مطلوب وأرحم مسؤول، وأكثر مَن نداه خلقه-جل جلاله-، ولهذا تصرفت العرب في هذا النداء على أوجهٍ كثيرة على قاعدتهم أنّ الشيء إذا كثر في كلامهم كثر تصرفهم فيه، ولذا كان لنداء هذا الاسم الشريف خمس صيغ، كيف يُنادى هذا الاسم الشريف الله؟ **جاء في اللغة نداؤه على خمس صيغ:**

- **الصيغة الأولى:** اللهم، هذه هي أشهر الصيغ في نداء هذا الاسم الشريف، وهو الذي ورد في القرآن الكريم، كقوله: ﴿ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة:١١٤]، ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ﴾ [الأنفال:٣٢]، ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران:٢٦].

- **الوجه الثاني أو الصيغة الثانية:** يا الله، بإثبات الألفين ألف حرف النداء يا وهمزة اسم الله وقطعها، تقلب إلى همزة قطع، نحو: "يا الله اغفر لي"، وهذا كثيرٌ في المسموع، وعليه تُكتب همزة اسم الله همزة قطع، تكتب ياء ياء ألف، ثم همزة قطع، ثم لامين وهاء يا الله هكذا تُكتب.

الطالب: [@٥٣:٠٠-٥٣:٠١].

الشيخ: الألف الأولى ألف حرف النداء يا آخره ألف، والثانية: همزة لفظ الجلالة، لفظ الجلالة أليس يبدأ بهمزة؟

الطالب: [@٥٣:١٦].

الشيخ: إي، هذه ألف وهذه ألف، لكن الهمزة تقلبها إلى قطع.

- **الصيغة الثالثة:** يلله، بحذف الألفين بحذف ألف حرف النداء وبحذف همزة اسم الله، نحو: "يلله اغفر لي"، وهذا مسموعٌ عن العرب، وعليه تُكتب بياءٍ ولامين وهاء "يلله اغفر لي".

- **الوجه الرابع:** "يا لله اغفر لي"، يا لله بإثبات ألف حرف النداء وحذف همزة اسم الله يا لله، يا لله اغفر لي، وعليه يُكتب بياءٍ وألف ياء ثم لامين وهاء من دون همزة لفظ الجلالة، كم ذكرنا من صيغة؟ أربع صيغ.

- **الصيغة الخامسة:** يا لاهم، بالجمع بين ياء حرف النداء وميم التعويض وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، كقول أبي خراشٍ الهذلي في سعيه بين الصفا والمروة قال:

لا هـمّ هـذا خـامسٌ إنْ تـم أتمـه الله ... وقـد أتمـا إنْ تغفـر الله لـم تغفـر جمـا

وأي عبـــدٍ لـــك مـــا ألمـــا ... إني إذا ما حادثٌ ألم أقول يـا لا هـم يـا

فجمع بين حرف النداء وميم التعويض، وإنما كان هذا من ضرائر الشعر سماعًا وقياسًا، أما سماعًا فلندرته وعدم وروده إلا في الشعر، وأما قياسًا فلأنه جمع بين العوض والمعوض، **والقاعدة**: أنه لا يُجمع بين العوض والمعوض، العوض الميم، والمعوض عنه حرف النداء، وسبق ذلك في شرح الكلمة وأصلها، هذا قول البصريين وجمهور العلماء وهو الصحيح.

وكثيرٌ من الكوفيين لا يرون ذلك، بل يرون أنّ أصل اللهم يقولون أصلها: "يَا أَللهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ"، ثم حذفت جملة أُمَّنَا بِخَيْرٍ كلها وأبقيت الميم منها فقط، ولذا يجيزونهم في الكلام يعني في النثر يجيزون أنْ يُقال: يا لاهم ولا يجعلونه ضرورةً شعرية؛ لأنه ليس عندهم جمعٌ بين العوض والمعوض، وقولهم ضعيف؛ لأنه يُقال: اللهم لا تأمنا بخير، فهل يُقال أيضًا حذف حرف النفي؟ ولأنه لو كان هذا هو الأصل بالفعل لكانت العرب تقول في دعائها: اللهم واغفر لنا، يعني اللهم أمنا بخير واغفر لنا، لكن العرب لا تقول ذلك، وهو على كل حال قولٌ فيه تكلفٌ ظاهر.

فإذا علمت كل ذلك اعلم أنهم ما زالوا أيضًا يضربون تخفيف هذا الاسم عند

النداء لكثرته، فيقولون في: اللهم لا هم، وهذا يرد في الكلام قليلًا وفي الشعر كثيرًا، يقولون: لا هم، ومن ذلك قول عبد المطلب جد النبيّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في قصة أبرهة وهدم الكعبة المشهورة قال: "لا هم إنّ المرء يمنع رحله فامنع رحالك، وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك، لا يغلبن صليبهم ومحالهم غدوًا محالك"، غدوًا يريد غدًا.

ومن ذلك قول العجاج: "لاهم لا أدري، وأنت الداري، كل امرئٍ منك على مقدار"، ومن ذلك قول الراجز:

لاهم إنْ كنت قبلت حجتي فلا يزال شاحجٌ يأتيك بي

وسبق قبل قليل قول أبي خراشٍ الهذلي: (**لا همّ هذا خامسٌ إنْ تم**)، فهذا كثيرٌ في الشعر طلبًا للتخفيف، ويُنطق بتخفيف اللام لا هم، **والخلاصة في نداء هذا الاسم الشريف الله**: أنّ اللهم هو الأكثر في ندائه وهو الوارد في القرآن الكريم، وهذا هو قول ابن مالك، والأكثر اللهم بالتعويض، يعني الأكثر في نداء اسم الله عَزَّوَجَلَّ أنْ يُقال اللهم بالتعويض.

ثم يا الله، وهذا كثيرٌ فصيح، ثم يلله ويالله وهما قليلان صحيحان، ثم يا لاهم، وهو ضرورةٌ شعرية وأشار إليه ابن مالك بقوله: (**وَشَذَّ يا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ**)، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السابع والتسعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الإثنين الخامس من شهر المحرم من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، نحن في جامع الراجحي بمدينة الرياض في حي الجزيرة لنعقد بحمد الله وبتوفيقه الدرس السابع والتسعين من دروس شرح [ألفية ابن مالك]-عليه رحمة الله تعالى-.

وفي البداية لعلي أنبه إلى اسم هذا الشهر الكريم المحرم وهو شهر المحرم، فالوارد عن العرب أنه بال شهر المحرم، وقول النَّاس: شهر محرم بحذف أل هذا لم يرد في اللغة، كما أنك لا تقول: شهر الرمضان وإنَّما تقول: شهر رمضان، كما سمع عن العرب تقول: شهر المحرم؛ لأنه في الأصل اسمه شهر الله المحرم، ثم اختصر فقيل: شهر المحرم، فيجب أنْ تبقى الأسماء كما هي دون تغيير.

في آخر درس كنا تكلمنا على باب النداء، وشرحنا كل الأبيات التي في هذا الباب، حتى شرحنا البيت الأخير الذي قال فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيْض ... وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

وذكرنا حينذاك ما يتعلق بنداء اللفظ الجليل العظيم الله، وقلنا: إنّ الله-جل جلاله- قد نودي في اللغة بكم صيغة؟ بخمس صيغ:

- **أشهرها:** اللهم وهي الأكثر، "اللهم اغفر لي".

- **والصيغة الثانية:** يا الله بإثبات الألفين، "يا الله اغفر لي"، وهذه كثيرةٌ فصيحة.

- **والثالثة:** يلله، "يلله اغفر لي"، وهذه قليلة ولكنها واردة.

- **والرابعة:** يا لله بإثبات الألف الأولى ألف الياء وحذف همزة لفظ الجلالة "يا لله اغفر لي"، وهذه قليلة ولكنها مسموعة.

- **والخامسة:** يا لا هم بجمع ياء مع اللهم، وهذه قلنا خاصةً بضرورة الشعر.

لكن بقي هنا كنكتةٌ علمية أحببت أنْ أذكرها في هذه اللفظة اللهم، فهي في أكثر اللغة نداءٌ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كما ذكرنا قبل قليل، إلا أنها تُستعمل أيضًا استعمالين آخرين في غير نداء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

- **الاستعمال الأول:** أنها تُستعمل لتمكين الجواب وتقويته وتحقيقه، كأنْ يقول قائل: "أقائمٌ زيد؟" فتقول: "اللهم، نعم"، أو تقول: "اللهم، لا"، فاللهم هنا ليست لنداء الله-جل جلاله-، لكن لتأكيد وتمكين الجواب، ومن ذلك الحديث المشهور عندما أتى أعرابيٌّ إلى النبي ﷺ فقال له: «**آللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ فقالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ**».

- **والاستعمال الثاني:** اللهم في غير نداء الله أنْ تُستعمل دليلًا على قلة الشيء وبعد وقوعه، وتكون حينئذٍ في المعنى بمعنى إلا، كأنْ تقول: "سأزورك الليلة إنْ شاء الله، اللهم إذا لم يحدث لي مانع"، يعني إلا أنْ يحدث لي مانع، فهذا واردٌ أيضًا في اللغة، وليس المعنى على نداء الله، ولكن المعنى كما ذكرنا قبل قليل.

وهذا يكثر عند المؤلفين كقول المؤلفين: "اللهم أنْ يُقال كذا وكذا" مثلًا، وهذا الأمر مشكلٌ ولا جواب له، "اللهم أنْ يُقال كذا وكذا"، كقولهم: "لا يجوز أكل الميتة، اللهم أنْ يضطر إلى ذلك فيجوز"، فالمعنى إلا.

فهذان أسلوبان لاللهم واردان في اللغة لا يُقصد بهما حقيقة النداء، فهذا نهاية الكلام على باب النداء، لننتقل بعد ذلك إلى الفصل الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد هذا الباب فقال: (**فصلٌ**)، بما أنه عنونه بقوله: (**فصلٌ**) فمعنى ذلك أنه تابعٌ للباب السابق، هي مسألة من مسائل باب السابق إلا أنها مسألةٌ فيها تفصيل، فخصها بهذا الفصل.

وهذا الفصل هو أول فصلٍ يرد في [الألفية]، كل ما سبق هي أبواب، والفصول ستكثر في آخر [الألفية] بعد ذلك، إلا أنه جاء في بعض النسخ جعل باب ما ولا ولات وإن المشبهات بليس تذكرونه الذي ذكرناه بعد باب كان وأخواتها ذكر على أنه باب، وهذا هو الأظهر، لكن جاء في بعض النسخ (**فَصْلٌ فِي مَا وَلاَ وَلاَتَ وَإِنْ الْـمُشَبَّهَات**).

فحينئذٍ يكون هذا الفصل الذي عندنا في النداء يكون هو الفصل الثاني، فهذا فقط من تتبع ترتيب [الألفية].

أما الأبيات التي ذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الفصل فهي سبعة أبياتٍ، قال فيها:

٥٨٥. تَـابِعَ ذِي الضَّـمِّ الْمُضَـافَ دُونَ أَلْ ... أَلْزِمْــهُ نَصْــبًا كَأَزَيْــدُ ذَا الحِيَــلْ

٥٨٦. وَمَا سِوَاهُ ارْفَـعْ أَوِ انْصِـبْ وَاجْعَـلاَ ... كَمُسْـــــتَقِلٍ نَسَـــــقًا وَبَــــــدَلاً

٥٨٧. وَإِنْ يَكُـنْ مَصْـحُوبَ أَلْ مَـا نُسِـقَا ... فَفِيْـــهِ وَجْهَـــانِ وَرَفْـــعٌ يُنْتَقَـــى

٥٨٨. وَأَيُّهَــا مَصْــحُوبَ أَلْ بَعْـدُ صِـفَهْ ... يَلْــزَمُ بِــالرَّفْعِ لَــدَى ذِي المَعْرِفَــهْ

٥٨٩. وَأَيُّ هــــذَا أَيُّهَــــا الَّــــذِي وَرَدْ ... وَوَصْـــفُ أَيٍ بِسِـــوَى هـــذَا يُــرَدُّ

٥٩٠. وَذُو إِشَــارَةٍ كَــأَيٍ فِــي الصِّــفَهْ ... إِنْ كَــانَ تَرْكُهَــا يُفِيْـــتُ المَعْرِفَــهْ

٥٩١.فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الاوسِ يَنْتَصِبْ ثَــانٍ وَضُــمَّ وَافْــتَحَ أَوَّلاً تُصِــبْ

فهذه سبعة أبيات ذكرها في هذا الفصل.

إذًا فهذا الفصل معقودٌ لمسألةٍ معينة في باب النداء، ما هذه المسألة؟

أحكام تابع المنادى المبني.

المنادى-كما سبق- إما أنْ يكون مبنيًا، وإما أنْ يكون منصوبًا، وشرحنا ذلك بالتفصيل، وهذا الفصل معقودٌ لبيان أحكام توابع المنادى المبني، فأول سؤالٍ يرد لماذا كان هذا الفصل لأحكام توابع المنادى المبني؟ فأين الكلام على أحكام توابع المنادى المعرب المنصوب؟

فالجواب عن ذلك: أنّ توابع المنادى المعرب لا تحتاج إلى كلامٍ جديد يختلف عن الكلام الذي يُذكر في باب أو في أبواب التوابع، فإنّ المنادى المعرب المنصوب هو منصوبٌ في المحل؛ لأنّ المنادى حكمه النصب؛ لأنه مفعولٌ به في الحقيقة فحكمه محله النصب، وهو في اللفظ أيضًا منصوب.

فالمنادى المعرب المنصوب هو منصوبٌ في الحكم أي المحل، وفي اللفظ، فتابعه ليس فيه حينئذٍ إلا النصب، إنْ اتبعت اللفظ فالنصب، وإنْ اتبعت اللفظة فالنصب، تقول مثلًا: "يا عبد اللهِ"، هذا منادى منصوب، اتبعه تقول: "يا عبد اللهِ الشجاع تعال"، "يا عبد اللهِ الكريم"، "يا عبد اللهِ البطل تعال"، ليس لك إلا ذلك.

"يا طالبَ العلم" صفه بالاجتهاد "يا طالبَ العلم المجتهد ابشر"، "يا ربنا اغفر لنا"، صف ربنا بالعظيم "يا ربنا العظيم اغفر لنا"، ليس لك إلا ذلك، "يا رسولنا الكريم صلى عليك الله وسلم"، "يا صديقي العزيز سأزورك الليلة"، وهذا الكلام يخص التوابع كلها إلا البدل وعطف النسق، فحكمهما واحد بعد المنادى المبني وبعد المنادى المعرب، وسنعرف ذلك عندما نصل إلى حكمهما هنا.

وهذه فائدة مهمة تبين لك الفرق بين هذه التوابع: المنادى المبني -كما قلنا قبل قليل- حكمه محله يختلف عن لفظه، فحكمه النصب ولفظه إما أنْ يُبنى على الضم، أو يُبنى على الواو، أو يُبنى على الألف، إما أنْ يُبنى على الضم كقولك: "يا إبراهيمُ، يا طالباتُ" حكمه النصب ولفظه مبني على الضم، أو يُبنى على الواو "يا محمدون، يا مسلمون"، أو يُبنى على الألف "يا محمدان، يا مسلمان".

ومن المعلوم عندكم جميعًا أنّ التوابع هي: النعت ويُقال عنها الصفة، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، هذه درسناها من قبل ومعروفة، لكن نؤكد عليها قبل أنْ نبدأ بشرح الفصل، وقبل أنْ نشرح هذه الأبيات أحب أنْ ألخص الأحكام؛ لأنها منثورةٌ في الأبيات نثرًا، وربما يصعب أنْ أتتبعها في الأبيات لكن نلخصها الآن نضبطها نفهمها، ثم بعد ذلك ننظر في كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نأخذ التوابع تابعًا تابعًا:

- **أما البدل:** البدل حكمه حكم المنادى المستقل، تعامله كأنه هو المنادى يعني تدخل عليه حرف النداء وتنظر كيف يكون الحكم، كقولك: "يا شيخُ محمدُ تعال"، كيف تنادي شيخك الذي اسمه محمد؟ تقول: "يا شيخُ محمدُ أجب عن سؤالي"، يا شيخُ: هذا منادى مبني على الضم؛ لأنه نكرةٌ مقصودة، والنكرة المقصودة معرفة، "يا شيخُ محمدُ"، محمدُ هنا طبعًا عرفنا من قبل أنّ الشيخ هو محمد ومحمد هو الشيخ.

إذًا فيصح أنْ تكون بدلًا، ويصح أنْ تكون عطف بيان، عرفنا الفرق بينهما من حيث المعنى.

فإذا كانت بدلًا تقول: "يا شيخُ محمدُ"، فمحمدُ تجعلها مبنيةً على الضم، كأنك قلت: "يا محمدُ" كأنه منادًى مستقل؛ لأنّ البدل -كما كررنا كثيرًا- على نية

تكرار العامل، ويقول بعضهم: البدل على نية حذف المبدل منه، يعني أنّ البدل في الحقيقة هو الذي يلي العامل، هو الذي يتأثر بالعامل.

ولو ناديت طالبًا اسمه خالد تقول له: "يا طالبُ خالدُ اسمع ما أقول لك"، يا طالبُ خالدُ"، يا طالبُ: منادى مبني على الضم، خالدُ: هذا بدل فتبنيه على الضم كأنك قلت: "يا خالدُ"، فهذا البدل، البدل أمره واضح خاضعٌ لقاعدته أنه على نية تكرار العامل.

- **وأما عطف النسق:** تعرفون عطف النسق هو العطف بحروف العطف، وحروف العطف لها وظيفة ومعاني، وظيفتها -كما عرفنا من قبل- أنها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم، تقول: "جاء محمدٌ وخالدٌ"، الواو ماذا فعلت ما وظيفتها؟ أنها جعلت الذي بعدها خالد كالذي قبلها محمد في الفعل؛ لأنهما في الحقيقة كلاهما عمل الفعل.

فأنت تقول: "جاء محمدٌ وخالد"، محمد فعل المجيء "جاء محمد"، وخالد؟ كذلك فعل المجيء، فعطف النسق أيضًا على نية تكرار العامل، وهذه أحكامه دائمًا تراعي فيه أنه موالٍ للعامل.

قلنا: وأما عطف النسق ففيه تفصيلٌ على حالتين:

- **الحالة الأولى:** إذا لم يكن في المنسوق يعني في المعطوف (أل)، فحكمه حكم المنادى المستقل، نحو: "يا زيدُ ومحمدُ تعالا"، تنادي زيدًا ومحمدًا، تقول: "يا زيدُ ومحمدُ تعالا"، "يا رجلُ وخالدُ تعالا"، [@١٩:٠٠٦] تقول: "يا رجلُ ومحمدُ تعالا" كذلك.

- **الحالة الثانية لعطف النسق:** أنْ يكون في المعطوف (أل)، فيجوز فيه الوجهان النصب والرفع، إذا كان فيه (أل) فيجوز لك فيه الوجهان النصب والرفع،

كأنْ تنادي محمدًا والأستاذ فتقول: "يا محمدُ والأستاذُ تعالا"، أو "يا محمدُ والأستاذَ تعالا"، يجوز لك الوجهان، أو تنادي زيدًا والعامل الذي يعمل عنده مثلًا، فتقول: "يا زيدُ والعاملُ اتفقا" أو "يا زيدُ والعاملَ اتفقا"، هذا عطف النسق.

ماذا يبقى من التوابع؟ يبقى النعت والتوكيد وعطف البيان، هذه الثلاثة حكمها واحد، **وفيها تفصيلٌ على حالتين يشبهان الحالتين السابقتين**:

- **الحالة الأولى**: إنْ كان مضافًا وليس فيه (أل) فيجب نصبه، نحو: "يا زيدُ صاحبَ المحلِ بع بإخلاص"، "يا زيدُ صاحب المحل"، يا زيدُ: هذا المنادى المبني، ثم وصفته ونعته بقولك: صاحبَ المحل، أين التابع؟ صاحب، مضاف أم ليس مضافًا؟ مضاف، كلمة صاحب فهيا (أل) أو ليس فيها (أل)؟ اليس فيها (أل).

إذًا التابع هنا مضاف وليس فيه (أل) فيجب نصبه، "يا زيدُ صاحب المحل"، خالد وهو صديق فهد، تقول: "يا خالدُ صديق فهدٍ زرنا الليلة" وهكذا.

- **الحالة الثانية لهذه التوابع**: إنْ كان فيها (أل)، إنْ كان فيها (أل) فيجوز فيها الرفع والنصب، (أل) هذه ما شاء الله كريمة تجوِّز الرفع والنصب.

الطالب: [@٢٢:١٣].

الشيخ: نحو: "يا زيدُ الكريمَ تعال"، "يا زيدُ الكريمُ تعال"، لك الوجهان، أو تقول: "يا زيدُ الكريمَ الأبِ تعال"، يا زيدُ: المنادى المبني، الكريمَ الأبِ التابع هنا الكريم وهو مضاف الكريم الأبِ، لكنها إضافة لفظية كما عرفنا في باب الإضافة وفيه (أل) الكريم، فلك فيه الوجهان "يا زيدُ الكريمَ الأبِ"، و"يا زيدُ الكريمُ الأبِ"، فهذا هو تلخيص الأحكام، لنعود بعد ذلك إلى ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك ونشرحه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

تَـابِعَ ذِي الضَّـمِّ المُضَـافَ دُونَ أَلْ   أَلْزِمْـهُ نَصْـبًا كَأَزَيْـدُ ذَا الحِيَـلْ

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلاَ   كَمُسْتَقِلٍ نَسَقًا وَبَدَلاً
وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَل مَا نُسِقَا   فَفِيْهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

لخص الأحكام في ثلاثة أبيات، قال في البيت الأول:

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَل   أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَأَزَيْدُ ذَا الحِيَل

يقول: تابع المنادى المبني إذا كان مضافًا وليس فيه (أل) فيجب نصبه (أَلْزِمْهُ نَصْبًا)، نحو: (أَزَيْدُ ذَا الحِيَل)، (أَزَيْدُ ذَا الحِيَل) لا تحتال علينا (أَزَيْد): الهمزة حرف نداء، (أَزَيْدُ): منادى مبني على الضم، وصفه ونعته بقوله: (ذَا الحِيَل)، بمعنى صاحب الحيل، أين التابع؟ (ذَا): وهو مضاف وليس فيه (أل)، فليس لك فيه إلا النصب (أَزَيْدُ ذَا الحِيَل)، ولا يجوز أزيدُ ذو الحيل.

ومثل ذلك: قولك: "يا محمدُ صاحب المحل"، "يا خالدُ صديق فهدٍ"، "يا طالبُ كاتب الدرس تعال"، "يا مسلمون أصحاب الحق اتحدوا"، يا مسلمون: منادى مبني، ثم وصفتهم بأصحاب الحق، فليس لك فيه إلا النصب، "يا مسلمون أصحاب الحق اتحدوا".

"يا محمدان"، "يا محمدان صاحبي زيدٍ تعالا"، "يا زيدان"، "يا زيدان ابني عمروٍ تعالا"، يا زيدان: منادى مبني على الألف، ابني: هذه صفة نعت وليس لك فيها إلا النصب، هذا في النعت كل الأمثلة-كما رأيتم- في النعت الصفة.

نريد أمثلةً في التوكيد، التوكيد-كما تعرفون- نقصد به التوكيد المعنوي ويكون بألفاظٍ معينة كالنفس والعين وكل إلى آخره، أمثلة التوكيد: كأنْ تقول: "يا محمدُ نفسك تعال"، ويجوز لك أنْ تقول: "يا محمدُ نفسه تعال"، في التوكيد عند النداء لك أنْ تأتي بأسلوب الخطاب أو بأسلوب الغيبة مع أنك تخاطب؛ لأنّ النداء خطاب، "يا محمدُ نفسك تعال"، أو "يا محمدُ نفسه تعال".

وتقول: "يا تميمُ كلكم تعالوا" أو "يا تميمُ كلهم تعالوا"، هذا مسموع وهذا مسموع إلا أنّ الواجب النصب؛ لأنّ التوكيد هنا مضاف وليس فيه أل، وأمثلة عطف البيان: كأنْ تقول: "يا محمدُ أبى زيدٍ تعال"، "يا محمدُ أبى زيد" محمد: منادى مبني، أبى زيد: هذا علم آخر، والعلم بعد العلم يجوز أنْ يكون بدلًا وأنْ يكون عطف بيان وفيه أوجهٌ أُخر.

فإذا جعلته عطف بيان لزم فيه النصب؛ لأنه حينئذٍ أبى مضاف وليس فيه أل، "يا محمدُ أبى زيدٍ تعال"، "يا عثمان ذا النورين ما أعدلك!"، يا عثمان ذا النورين وهذا كمثال ابن مالك أم يختلف عنه؟ يماثله في الحكم ويخالفه في النوع، فإنّ ذا في مثال ابن مالك (أَزَيْدُ ذَا الحِيَل)، (ذَا الحِيَل) نعت أم عطف بيان؟ نعت؛ لأنّ (ذَا الحِيَل) ليس علمًا، إنما هو نعت.

أما قولك: "ذا النورين" هذا نعت أم علم؟ علم؛ لأنه لقب ونعرف أنّ العلم قد يكون كنيةً أو لقبًا أو اسمًا علمًا، وكلها أعلام والعلم لا يوصف به؛ لأنه لا يتحمل ما فيه من وصف، فهذا ما يتعلق بالنعت وعطف البيان والتوكيد.

- وأما البدل وعطف النسق فسيخصهما ابن مالك بكلامٍ في البيت التالي، لكننا نسأل في هذا البيت ونقول: ما الذي نصب قوله: (تَابِعَ)؟

تَــابِعَ ذِي الضَّــمِّ المُضَــافَ دُونَ أَل ... أَلزِمْــهُ نَصْــبًا......................

(تَابِعَ) ما الذي نصبه؟

الطالب: [@٢٩:١٠-٢٩:٢١].

الشيخ: يعني أنه منصوب على الاشتغال، والتقدير.

الطالب: ألزم تابع.

الشيخ: ألزم هذا تابع النصب، دل عليه الفعل المذكور، هذا أسلوب الاشتغال

وشرحناه في بابه.

ما إعراب قوله: (كَأَزَيْدُ)؟ الكاف: حرف جر.

الطالب: [@٢٩:٥٢].

الشيخ: وهذا الحرف حرف الجر دخل على ماذا على مفرد أم على جملة؟ دخل على جملةٍ لا على مفرد، والجملة قولك أو قوله: (أَزَيْدُ)، (أَزَيْدُ) هذه جملة وهي جملة فعلية تقديرها أنادي زيدًا، ثم إنّ حرف النداء جاء عوضًا عن الفعل (أَزَيْدُ).

إذًا فالكاف دخل على جملة فلهذا لن يجر اللفظ، وإنما جر محل الجملة.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثاني:

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍ بدلًا ونسقًا

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ**)، يعني أنّ التابع إذا لم يكن مضافًا دون (أل)، فيجوز لك فيه الرفع والنصب، التابع ليس مضافًا وليس خاليًا من أل، يعني أنْ يكون فيه أل، فيجوز لك الرفع النصب فيه، كقولك: "يا زيدُ الكريم"، فالكريم هنا تابعٌ لزيد نعت، فلك فيه النصب "يا زيدُ الكريمَ تعال"، والرفع "يا زيدُ الكريمُ تعال".

وتقول: "يا زيدُ الكريمَ الأب"، وصفت زيدًا بأنه الكريم الأب، والكريم هنا مضاف لكن فيه (أل)، فلهذا يجوز لك فيه النصب "يا زيدَ الكريمَ الأب تعال"، والرفع "يا زيدُ الكريمُ الأب تعال"، هذا في النعت.

قلنا: إذا كان التابع ليس مضافًا خاليًا من (أل)، فيجوز لك فيه الرفع والنصب كالأمثلة السابقة، ثم إنه أكمل البيت فقال: (**وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍ نسقًا وبدلًا**)، فهذا الإكمال للبيت يجعل ما تقدَّم خاصًا بالنعت والتوكيد وعطف البيان، فالذي تقدَّم

هو خاصٌ بهذه التوابع، فلهذا كنا نمثل بها.

أما البدل وعطف النسق فخصهما بقوله: (**وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍ نسقًا وبدلًا**)، يقول: اجعل البدل وعطف النسق في حكم المنادى المستقل، والعلة في ذلك-ما ذكرناه من قبل- أنهما في حكم تكرار العامل، أو في حكم حذف المتبوع، فهما في الحقيقة متأثران بالتابع واليان له.

فالبدل كأنْ تقول: "يا شيخُ محمدُ"، فهو كقولك: "يا محمدُ"، وقولك: "يا طالبُ خالد تعال"، أو "يا محمدُ أبى زيدٍ تعال"، إذا جعلت أبى زيدٍ بدلًا، وعطف النسق أنْ تقول: "يا محمدُ وزيدُ تعال"، أو "يا محمدُ وأبى زيدٍ تعالا"، أبى ولا أبو؟ "يا محمدُ وأبى زيدٍ تعالا" هذا نسق النسق في حكم المنادى المستقل، نادِ أبى زيد ماذا تقول: يا أبى زيد.

إذًا يجب حينئذٍ أنْ تقول: "يا محمدُ وأبى زيد" وليس لك الرفع.

تقول: "يا رجلُ وزيدُ تعالا"، "يا رجلُ وزيدُ تصالحا"، تبني زيدُ على الضم؛ لأنك تقول في المنادى المستقل: "يا زيدُ"، وعندما خصَّ بهذا الحكم البدل وعطف البيان تبين أنّ ما سواهما حكمه الحكم السابق، فالحكم السابق يشمل النعت والتوكيد وعطف البيان.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثالث:

وَإِنْ يَكُـنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَـا نُسِقَا ... فَفِيْـهِ وَجْهَـانِ وَرَفْـعٌ يُنْتَقَـى

يقول: إذا كان المعطوف في عطف النسق فيه (أل)، فيجوز لك فيه الرفع والنصب، كقولك: "يا زيدُ والأستاذَ" أو "يا زيدُ والأستاذُ"، "يا رجلُ والعاملُ اصطلحا"، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ﴾ [سبأ:١٠]، قرأ السبعة والطيرَ بالنصب، ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ﴾ فهو من العطف بالنصب،

وجاء في قراءةٍ شاذةٍ للأعرج: يا جبال أوِّبي معه والطيرُ، فهذا عطفٌ بالرفع.

وقوله في آخر البيت: (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) إشارةٌ إلى الخلاف في الراجح من هذين الوجهين الجائزين، فبعد أنْ اتفق النحويون على أنّ هذين الوجهين جائزان وفصيحان، اختلفوا في الأرجح منهما، **وفي ذلك قولان:**

- **القول الأول:** أنّ الراجح الرفع، وهذا قول الخليل وسيبويه، واختاره ابن مالك في [الألفية] عندما قال: (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) أي: يُختار، وقد حكى سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه أنّ الرفع هنا هو الأكثر في كلام العرب.

- **والقول الثاني:** أنّ الراجح النصب، وهذا قول أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمي، وهؤلاء من جبال النحو قول أبي عمرو مَن أبو عمرو؟ أبو العلاء البصري القارئ السبعي من أعظم شيوخ سيبويه، وعيسى عيسى بن عمر الحضرمي أيضًا من شيوخ سيبويه المتقدمين، ويونس يونس بن حبيب البصري من شيوخ سيبويه، والجرمي أبو عمر الجرمي شيخ المبرد، فهؤلاء اختاروا النصب، واحتجوا بأنّ قراءة السبعة في الآية بالنصب، وأما الرفع فقراءةٌ شاذة.

فإنْ سألت بعد ذلك كله، قلنا عرفنا الجائز وعرفنا الواجب يجب النصب أحيانًا، وأحيانًا يجوز الرفع والنصب، السؤال: النصب على ماذا؟ يعني ما توجيهه وتخريجه؟ والرفع على ماذا يعني ما توجيهه وتخريجه؟

الطالب: [@٣٩:٠٦].

الشيخ: الرفع إتباعٌ للفظ المبني، والنصب إتباعٌ لمحل المبني.

الحاكم في ذلك هو السماع عن العرب، سمع عن العرب أحيانًا بالنصب وأحيانًا بالرفع، التخريج والتوجيه من النحويين قالوا: أما النصب فهو إتباعٌ لمحل المبني؛ لأنّ محل المنادى النصب؛ لأنه مفعولٌ به، فالنصب إتباعٌ للمحل وهذا

واضحٌ لا إشكال فيه، وأما الرفع فهو المشكل، الرفع إتباعٌ للفظ المبني، وهذا من المواضع القليلة جدًّا في اللغة العربية التي يعتبر فيها العربي بلفظ المبني.

المبني لفظ المبني يعني حركة البناء لا علاقة لها بالإعراب بتاتًا، ولا علاقة لها بالمعنى بتاتًا كما عرفنا ذلك في باب المعرب والمبني، هي مجرد حركة بناء فقط، فالأصل أنها لا تُراعى ولا يُلتفت إليها، هي فقط حركة بناء خاصة بهذه الكلمة وينتهي الأمر، إلا أنّ العرب في مواضع قليلة جدًّا اعتبروا هذه الحركة وأتبعوا بناءً عليها طلبًا للمشاكلة، ومن هذه المواضع البناء لكثرته في الكلام، فطلب المشاكلة؛ لأنّ المشاكلة أخف من المخالفة، فهذا هو وجه الرفع، وهذا هو وجه النصب.

فإنْ قال طالبٌ منتبه وكلكم ذلك **الطالب:** ابن مالك قال في البيت: (**وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍ نسقًا وبدلًا**)، (**اجْعَلاَ**): هذا فعلٌ ماضٍ أم أمر؟ فعل أمر اجعل فعل أمر وفعل الأمر مبني على السكون إلا إنْ كان يخاطب اثنين، وهنا لا يخاطب اثنين وإنما يخاطب طالب العلم، يخاطب واحدًا، فلماذا قال: (**اجْعَلاَ**)؟

الطالب: [٤١:٥٠-٤١:٥٣@].

الشيخ: يقول: الألف للإطلاق والجواب خطأ، الإطلاق متى يأتي؟ الإطلاق لا يأتي إلا بعد الفتحة، يعني كأنْ تكون الكلمة المختومة بفتحة في آخر البيت، مثلًا: جلس لو كانت في آخر البيت تقول: جلسا فتكون الكلمة مختومة بفتحة، وهذه الألف إطلاق يعني إشباع للفتحة، لكن اجعل هذا فعل أمر مبني على السكون، ليس هناك فتحة لكي تشبعها وتطلقها، فليس الألف هنا للإطلاق.

نعم يا إخوان، هذا الأمر شرحناه أكثر من مرة، فلهذا لا تلموني ولستم تفعلون ذلك عندما أكرر بعض المعلومات.

الطالب: للتوكيد يا شيخ.

الشيخ: الألف هذه للتوكيد ما علاقتها بالتوكيد؟

الطالب: تكرار للفعل أو كذا؟

الشيخ: نعم.

الطالب: [٤٣:٠٣-٤٣:٠٩@].

الشيخ: ما قال: اجعلهما هما قال: (**اجْعَلَا**) يخاطب (**اجْعَلَا**).

الطالب: [٤٣:١٥-٤٣:١٨@].

الشيخ: أحسنت، نعم، فعل الأمر هنا مؤكدٌ بنون التوكيد الخفيفة الساكنة اجعلنْ، ونون التوكيد الخفيفة عند الوقف عليها يجب أنْ تُقلب ألفًا (**اجْعَلَا**)، فأنت اقتربت من [٤٣:٣٦@]، يعني أنت أردت أنْ تقول ذلك أو فهمت التوكيد فقط من اللفظ.

الطالب: [٤٣:٤٢-٤٣:٤٣@].

الشيخ: نعم، هو كذلك وشرحنا ذلك في عدة أبيات، ابن مالك فعل ذلك كثيرًا في ألفيته، فكل ما سبق في هذه الأبيات لخصناه في أول الدرس، ثم شرحناه في هذه الأبيات.

بعد أنْ ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الأحكام لتوابع المنادى، ذكَر بعدها بعض المسائل الجزئية التفصيلية في توابع المنادى، هناك مسائل تفصيلية جزئية داخلة في توابع المنادى، فذكرها بعد ذلك بعد أنْ انتهى من الأحكام العامة، **فقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَل بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ

وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ ... وَوَصْفُ أَيٍ بِسِوَى هَذَا يُرَدُّ

تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين على نداء أيٍ، كلمة (أي) هذه تُنادى ولها عند

ندائها **ثلاثة أساليب**:

- **الأسلوب الأول**: "يا أيها الرجل تعال"، يا أيُ (أيُ) هذه المناداة "يا أيها الرجل تعال".

- **الأسلوب الثاني**: "يا أيها ذا تعال".

- **الأسلوب الثالث**: "يا أيها الذي جلس تعال".

فقولهم: "يا أيها الرجلُ" أيُ هذا منادًى مبنيٌ على الضم اتفاقًا؛ لأنه نكرةٌ مقصودة، وها في أي ها حرف تنبيه، إذًا يعرب ويعامل كالحروف نقول: حرف تنبيه لا محل له من الإعراب مبنيٌ على السكون، الرجل في قولك: "يا أيها الرجلُ" المشهور عند النحويين أنه صفة أي نعت، نعتٌ لماذا صفةٌ لماذا؟ لأي المنادى، صفةٌ للمنادى.

فلهذا أدخل ابن مالك هذه المسألة في هذا الفصل توابع المنادى المبني، **إلا أنّ هذه الصفة (صفة أيٍ) هنا يجب فيها أمران**:

- **الأول**: أنْ تكون بأل، "يا أيها الرجل، يا أيها الجالس، يا أيها القائم"، يعني لا يجوز أنْ تقول: "يا أيها رجلُ تعال"، لا يجوز أنْ تقول: "يا أيها محمدُ تعال" لا تكون إلا بأل.

- **الأمر الثاني الذي يجب في صفة أي**: أنْ تلزم الرفع، "يا أيها الرجلُ" فلا يجوز النصب، فلا تقول: "يا أيها الرجلَ تعال"، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ [النساء:١]، ولا يجوز النصب "يا أيها الناسَ"، إلا أنّ أبى عثمان المازني أجاز النصب، وأبو عثمان المازني من كبار النحويين وهو من تلاميذ الأخفش سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه.

إذًا فأبو عثمان المازني تلميذ سيبويه وهو من مشايخ المبرد.

فأبو عثمان المازني قال قولًا لم يسبقه إليه أحد، ولم يتابعه عليه أحد، فجوز النصب هنا وجوزه قياسًا لا سماعًا، وقوله هذا في غاية الضعف لـمَ؟ لأنّ هذا الأسلوب أسلوبٌ كثيرٌ عن العرب، وقد جاءت عليه شواهد كثيرةٌ جدًّا من كلام العرب المحتج به، لم تأتِ عليه شواهد قليلة، شواهده كثيرةٌ جدًّا لا تحصر، ومع ذلك جاءت كلها بالرفع مما يدل على أنّ الرفع مقصود، وأنّ النصب غير جائز، واللغة سماع.

عندما نقول: اللغة سماع أي سماعٌ في الأخذ وفي الترك، فما فعلته العرب نفعله، وما علمنا أو ترجح لنا أنها تركته يجب أنْ نتركه، والذي لم يرد لم تفعله ولم تتركه، هذا يخضع للقياس، لكن أمرًا علمنا أنّ العرب أتته هذا جائز، وأمرًا علمنا أنّ العرب منعته أو بان لنا بالقرائن أنّ العرب تركته قصدت تركه كأنْ يكون هذا الأسلوب كثيرًا جدًّا في كلامها، ومع ذلك جاء كل الأسلوب بالرفع، أو جاء كل الأسلوب بالنصب، يعني جاء على بابٍ واحد، حينئذٍ نعلم أنهم تركوا الثاني وقصدوا الترك فنترك.

من أمثلة ذلك مثلًا: لفظ الشهادة "لا إله إلا الله"، فكم عدد الشواهد التي جاءت فيها "لا إله إلا الله"؟ كثيرٌ جدًّا، وكلها جاءت برفع لفظ الجلالة "لا إله إلا الله"، فلهذا قال جماهير النحويين لا يجوز هنا إلا الرفع، مع أنّ القياس يجيز النصب؛ لأنّ الاستثناء هنا تامٌ منفي، فلك فيه الرفع والنصب، لك فيه الإتباع والنصب، لكن خضوعًا لهذه القاعدة التي تبين لنا فيه أنّ العرب قصدوا ترك النصب.

إذًا علينا أنْ نترك النصب وألا نأتي إليه، فاللغة سماعًا قبل أنْ تكون قياسًا، والقياس له مجاله، ولا يمكن أنْ تُخضع السماع للقياس.

فهذا الذي قلناه هو معنى البيت الأول.

وَأَيُّهَـــا مَصْـــحُوبَ أَل بَعْـــدُ صِـــفَهْ ... يَلْـــزَمُ بِـــالرَّفْعِ لَـــدَى ذِي المَعْرِفَـــهْ

حل هذا البيت في اللفظ حله، حله يعني شرحه اللفظي ليس شرحه المعنوي، حله في اللفظ "أيها مصحوب أل بعدها صفةٌ تلزم الرفع".

وَأَيُّهَـــا مَصْـــحُوبَ أَل بَعْـــدُ صِـــفَهْ ... تلـــزَمُ بِـــالرَّفْعِ لَـــدَى ذِي المَعْرِفَـــهْ

جاء في نسخ تلزم بالتاء تلزم، فالحل أيها ما باله ما خبره؟ مصحوب أل بعدها صفةٌ له تلزم النصب، وهذا المعنى الذي ذكرناه قبل قليل وشرحناه، فأيها: مبتدأ، والخبر خبره: مصحوب أل بعدها صفةٌ تلزم الرفع، فمصحوب أل: مبتدأٌ ثانٍ، وأين خبره؟ مصحوب أل ما باله؟ مصحوب أل بعدها صفةٌ، فصفةٌ: خبر المبتدأ الثاني.

ثم قال: (صِفَةٌ تلزَمُ الرَّفْعِ)، وصف هذه الصفة بقوله: (تلزَمُ الرَّفْعِ)، ف(تلزَمُ الرَّفْعِ) جملة جاءت صفةً لقوله: (صِفَةٌ)، وجاء في بعض نسخ [الألفية] (يلزَمُ بالرَّفْعِ) بالياء، (يلزَمُ بالرَّفْعِ) فيكون الحل على ذلك أيها مصحوب أل بعدها صفةٌ يلزم الرفع، فمصحوب أل: مبتدأ وخبره صفة، مصحوب أل ما باله؟ صفةٌ، يلزم الرفع: خبرٌ ثانٍ لمصحوب، مصحوب أل صفة يلزم الرفع.

وظاهرٌ من هذا الحل: أنّ الباء في قوله: (يلزَمُ أو تلزمُ بالرَّفْعِ) حرف جرٍ زائد، والمعنى يلزم الرفع أو تلزم الرفع، وقوله في آخر البيت: (يلزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ)، (لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ) هذا ردٌ لقول مَن؟ لقول المازني، طبعًا فيه يعني ردٌ شديد على المازني.

يقول القول الذي قاله المازني هنا بعيدٌ عن المعرفة والعلم، وهذا صحيح لما شرحناه قبل قليل، ولكن لو قال: قوله ضعيف أو مردود يعني لكان أفضل، لكن القافية اضطرته إلى ذلك، وهذا مما اختلفت فيه النسخ إلا أنّ اختلافها هنا سهل،

فبعضها مصحوبُ بالرفع، وبعضها مصحوبَ بالنصب، وهذا البيت من أكثر الأبيات التي اختلف الشراح في إعرابه، اختلفوا اختلافًا كبيرًا، والذي قلناه هو الراجح الواضح في البيت، والله أعلم.

ونحن عندما أعربنا "أيها الرجلُ" ماذا قلنا في إعراب الرجلُ؟ قلنا المشهور عند النحويين أنه صفة نعت، وقلنا المشهور عند النحويين لأنهم في هذا الباب (باب النداء) يقولون إنه نعت، كما يذكر سيبويه وغيره، إلا أنهم عندما يتكلمون في أبواب التوابع في باب النعت وفي باب عطف البيان يفصّلون، كما شرحنا ذلك ودرسناه في شرح أبواب التوابع، فيقولون: إنّ النعت الصفة إنما تكون بالمشتق، أو ما هو في معنى المشتق، وإنّ عطف البيان إنما يكون بالجامد.

فالنعت وعطف البيان كلاهما صفة نعت، إلا أنّ النعت صفةٌ بالمشتق، وعطف البيان صفةٌ بالجامد.

وبناءً على ذلك نقول: إنّ التحقيق أنْ يُقال في صفة أي عند النداء في قولك: "يا أيها الرجلُ" أو "يا أيها الطالبُ" أنْ يُقال إنْ كان هذا التابع مشتقًا فهو نعت صفة، كقولك: "يا أيها الطالبُ، يا أيها الجالسُ، يا أيها الراكضُ، يا أيها السامعُ، يا أيها المضروبُ، يا أيها الحسنُ، يا أيها الأفضلُ، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [الكافرون:١]"، هذه صفات نعوت؛ لأنها مشتقات.

وإنْ كان التابع اسمًا جامدًا فهو عطف بيان، كقولك: "يا أيها الرجلُ، يا أيتها المرأةُ" ونحو ذلك، وهذا التفصيل حسن بل يكاد يكون لازمًا لما عرفناه من الفرق بين النعت وعطف البيان، هذا البيت الأول.

وأما البيت الثاني فقال فيه ابن مالك:

وَأَيُّ هـــــذَا أَيُّهَـــا الَّـــــذِي وَرَدْ   وَوَصْـــفُ أَيٍ بِسِـــوَى هـــذَا يُـــرَدُّ

يعني أنّ نداء أيٍ الذي ورد فيه في اللغة ثلاثة أساليب: أسلوبان مذكوران في هذا البيت، والأسلوب الثالث في البيت الذي قبله، وقد ذكرناها من قبل، وذكرها ابن مالك في البيتين:

- **الأسلوب الأول:** "يا أيها الرجلُ"، فأيٌّ هنا وصفت بماذا؟ "يا أيها الرجلُ" وصفت باسم جنسٍ محلًا بأل، وسبق الكلام على ذلك وعلى إعرابها، وشواهد "يا أيها الرجلُ" كثيرةٌ جدًّا لا يحتاج أنْ نذكر شيئًا منها، وقد ذكرناها من قبل.

- **الأسلوب الثاني:** "يا أي هذا تعال"، فأيٌّ هنا وصفت بماذا؟ "يا أي هذا تعال" وصفت باسم إشارة وهذا مسموع، قال الشاعر:

أي هـــذان كـــلاً زادَكُمـــا ودعـــاني واغـــلاً فـــيمن وغـــل

ولك هنا أنْ تقول: "يا أي هذا الرجلُ تعال"، فالرجل هنا تابعٌ لاسم الإشارة أم تابعٌ لأي؟ تابعٌ لاسم الإشارة فما لنا علاقة به هنا، وهذا مسموع كقول الشاعر:

ألا أي هـذا البـاخع الوجـد نفسـه لشـيءٍ نحتـه عـن يديـه المقـادر

- **الأسلوب الثالث في نداء أيٍ:** "يا أيها الذي جلس تعال"، فأيٍ هنا وصفت بماذا؟ باسمٍ موصولٍ محلًا بأل، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ﴾ [الحجر:٦].

ثم قال ابن مالكرَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَوَصْفُ أَيٍ بِسِوَى هذَا يُرَدُّ**)، يعني أنّ أيًا في النداء لا توصف بغير ما ذكرنا، فلا يُقال: "يا أيها رجلُ تعال" أو "يا أيها محمدُ تعال" أو "يا أيها مَن جلس تعال"، أو "يا أيها أخي تعال" لا يُقال ذلك، **وإنما توصف بثلاثة أشياء:**

- **الأول:** اسم الجنس المحلى بأل، وحينئذٍ يجوز لك أنْ تقول: "يا أيها الرجلُ" أو "يا أيها الرجلان" أو "يا أيها الرجال" مفرد، مثنى، جمع، وأيٌّ في

الجميع تلزم لفظًا واحدًا، فإنْ أنثت الصفة فالمختار والأكثر أنْ تؤنث أي، فتقول: "يا أيتها المرأةُ، ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾ [الفجر:٢٧]".

- **والأمر الثاني مما توصف به أي:** قلنا اسم الإشارة، فلك أنْ تقول: "يا أي هذا ذا تعال" أو "يا أي هؤلاءِ تعالوا" أو "يا أيتها ذي تعالي" أو "يا أي هذان تعالا".

- **والأمر الثالث مما توصف به أي:** الاسم الموصول المحلى بأل، فلك أنْ تقول: "يا أيها الذي جلس" أو "يا أيها اللذان جلسا"، أو "يا أيها الذين جلسوا"، وتقول في التثنية: "يا أيتها التي جلست" أو "يا أيتها اللتان جلستا" أو "يا أيتها اللاتي جلسن"، هذا آخر الكلام على ما تيسر من أبيات هذا الفصل، ليبقى بيتان من هذا الفصل نشرحهما إنْ شاء الله تعالى في الدرس القادم، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن والتسعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في ليلة الإثنين الثاني عشر من شهر المحرم من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن والتسعين من دروس شرح [ألفية] ابن مالك.

وكنا وما زلنا في أبواب النداء، وقد شرحنا منها الباب الأول الذي سماه باب النداء، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الباب الثاني الذي قال عنه: (فصلٌ)، وجعله فصلًا خاصًا بأحكام تابع المنادى المبني، وقد قرأناه من قبل وشرحنا خمسةً من أبياته، وبقي منها بيتان نشرحهما إنْ شاء الله تعالى في هذا الدرس، ونبدأ بقراءتهما قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍ فِي الصِّفَهْ ... إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ المَعْرِفَهْ
فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الاوسِ يَنْتَصِبْ ... ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلاً تُصِبْ

فهذان بيتان ذكر فيهما رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألتين مسألتين تتعلقان بتابع المنادى؛ لأنّ

الفصل -كما عرفنا- في بيان أحكام تابع المنادى:

- **المسألة الأولى**: هي نداء اسم الإشارة، وإذا أردت أنْ تنادي اسم الإشارة فلندائه حالتان:

- **الحالة الأولى**: أنْ تقصد نداء اسم الإشارة، فتقول: "يا هذا اجلس"، و"يا هؤلاء تعالوا"، فإذا قلت: "يا هذا" وعرف المشار إليه، فمعنى ذلك أنّ النداء متوجهٌ إلى اسم الإشارة، فإذا كان الأمر كذلك فيجوز أنْ تتبع اسم الإشارة بتابعٍ كأنْ تقول: "يا هذا الرجلُ تعال"، ويجوز أنْ تقول: "يا هذا تعال"؛ لأنك تشير إليه.

فإذا كان الأمر كذلك فإنّ النداء -كما قلنا- متجهٌ إلى اسم الإشارة فهو من النوع الأول من المنادى وهو المعرفة المفردة، فيكون من المنادى المبني، وتابعه وهو "الرجل" في قولك: "يا هذا الرجلُ تعال"، أو في قولك: "يا هذا الطالبُ تعال"، أو "يا هذا الجالس قم"، تابعه يجوز فيه الرفع والنصب لما ذكرنا من قبل من أنّ النعت إذا كان فيه (أل) جاز فيه الرفع والنصب.

فإذا كان هذا التابع مشتقًا فهو نعت، كقولك: "يا هذا الجالسُ قم"، و"يا هذا الطالبُ تعال"، و"يا هذا النائمُ استيقظ"، وإذا كان التابع جامدًا فهو بدل أو عطف بيان، كقولك: "يا هذا الرجلُ تعال"، و"يا هذه المرأةُ تعالي" ونحو ذلك، فهذه الحالة الأولى لنداء اسم الإشارة أنْ يكون النداء متجهًا إلى اسم الإشارة نفسه.

- **الحالة الثانية**: أنْ تقصد بالنداء تابع اسم الإشارة، أنْ تريد أنْ تنادي الرجل، فتقول: "يا هذا الرجل تعال"، "يا هذا الرجلُ تعال" بحيث لو لم تقل: الرجل لما عرف المراد، وهذا الأمر يعود إلى المعنى لا شك إلى القرائن إلى الحال، فإذا كان النداء متجهًا إلى تابع المنادى أنت تريد أنْ تنادي الرجل، ثم سبَقت هذا فهذا

حينئذٍ صارت صلة صلةً توصلك إلى المنادى الحقيقي.

فحينئذٍ يكون قولك: "يا هذا الرجلُ" كقولك السابق: "يا أيها الرجلُ"، يعني يصير اسم الإشارة كأي، صلة إلى المنادى والمنادى في الحقيقة ما بعده، وإنْ كنا نقول في الإعراب: "يا هذا الرجلُ" هذا: هو المنادى وهو مبني، والرجل: تابع، إلا أنّ هذا التابع حينئذٍ على هذا المعنى يكون كتابع أي، **وتابع أي-كما سبق في الدرس الماضي- يجب فيه أمران:**

- **الأول**: الذكر، فلا يجوز حينئذٍ أنْ تحذفه؛ لأنه المقصود بالنداء وهو موضح المعنى.

- **والأمر الثاني**: الرفع، ولا يجوز فيه النصب؛ لأنه هو المسموح حينئذ.

والفرق بين الحالتين اللتين ذكرتهما الآن: أنك إذا قلت: "يا هذا الرجلُ تعال"، فإذا كنت تريد نداء اسم الإشارة فمعنى ذلك أنّ المشار إليه عرف قبل قولك: الرجل، "يا هذا الرجل تعال"، فإذا عرف المشار إليه من قولك: "هذا" فمعنى ذلك أنّ الإشارة متجهة إلى هذا، كأنْ مثلًا أقول: "يا هذا الرجلُ انتبه"، عرفتم المراد من قولي هذا أو من قولي الرجل؟ هذا أو أضع عليه يدي، أو بأي قرينةٍ أخرى تبين اسم الإشارة هذا.

إذًا فكلمة الرجل بعد ذلك هي زيادة في المعنى، أما المعنى المراد فقد فهم من قولي: "يا هذا"، فالنداء متجهٌ إلى هذا، فالرجل حينئذٍ يأخذ حكم التابع نعتًا أو بدلًا أو عطف بيان، أما إذا لم يتبين المشار إليه حتى أقول: "الرجل"، كأنْ أقول لكم: "يا هذا" ما تعرفوا مَن أريد، حتى أقول: "يا هذا الطفلُ أهلًا وسهلًا"، فعرفتم المشار إليه بقولي: "يا هذا" أو "بالطفل"؟ بالطفل.

إذًا فالنداء متجه في الحقيقة إلى هذا أم إلى كلمة الطفل؟ إلى كلمة الطفل، فهذا

الذي نعنيه بالفرق بين المعنيين، والعبارة واحدة لكن المعنى يختلف والإعراب- كما تعرفون- وليد المعنى ومرتبطٌ بالمعنى:

- **فالمعنى الأول:** النداء متجهٌ إلى اسم الإشارة، وما بعده تابعٌ كالتوابع يجوز فيه الوجهان الرفع والنصب.

- **والمعنى الثاني:** النداء اتجه في الحقيقة إلى التابع إلى الرجل، فصار كأسلوب "يا أيها الرجلُ"؛ لأنّ أسلوب "يا أيها الرجل" المراد على كل حال هو التابع، أما أي فهو صلة على كل المعاني لا يمكن أنْ يتبين ما أريد إذا قلت: "يا أيها" إلا بما بعده: "يا أيها الجالس، يا أيها الراكض، يا أيها المصلي"، ما يتبين إلا بالتابع.

فهذه هي المسألة الأولى التي بيَّنها البيت الأول وهو قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيَ فِي الصِّفَهْ**)، (**وَذُو إِشَارَةٍ**) يعني: اسم الإشارة، (**كَأَيٍ**) يعني: كأيٍ المناداة المذكورة في البيت السابق الذي شرحناه في الدرس الماضي، (**فِي الصِّفَهْ**) يعني: في حكم التابع بعده.

متى يكون اسم الإشارة كأيٍ؟ قال: (**إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ المَعْرِفَهْ**)، يعني إنْ عرف المراد باسم الإشارة فهي المناداة حقيقةً، وما بعدها تابع من التوابع، وإنْ لم يعرف المراد إلا بالتابع، فالتابع حينئذٍ كتابع أي؛ لأنّ التعريف حينئذٍ يعني معرفة المعنى لم يقع إلا بالتابع.

- **والمسألة الثانية التي ذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:** هي حكم المنادى في نحو قولك: "يا سعدُ سعد الأوس تعال" هذا أسلوب، يعني تستطيع أنْ تصوغ عليه ما شئت، تقول: "يا محمدُ محمد الخير أهلًا وسهلًا بك" وهكذا.

ومنه قول الشاعر:

أيَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِيِّنَ الْغَطَارِفِ

فهو أسلوبٌ مستعملٌ بكثرة عند العرب، ومنه قول جرير يهجو عمر بن لجأٍ التيمي فيقول:

يــا تَــيمَ تَــيمَ عَــدِيٍّ لا أَبَــا لَكُــمُ لا يُلقيـــنَّكُمُ في سَـــوءَةٍ عُمَـــرُ

يقول: لا يغضبني عمر فأهجوكم هجاءً يسوئكم، فقال: (**يا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ**)، ومن ذلك قول عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لغلام عنده اسمه زيد قال:

يــا زَيْــدُ زَيْــدَ الْــيَعْمَلاَتِ الــذُّبَّلِ تَطَـــاوَلَ اللَّيْـــلُ عَلَيْـــكَ فَـــانْزِلِ

فهذا أسلوب، والكلام الكلام على إعراب الاسم الأول في نحو قولك: "يا سعدُ سعدَ الأوس"، فإنّ الأول "يا سعد" يجوز فيه الرفع والنصب يا سعدُ ويا سعدَ، وأما الثاني "سعد الأوس" فليس فيه إلا النصب، أما الثاني سعد الأوس فليس فيه على النصب على القياس؛ لأنه منادًى مضاف، فهذا على القياس لا إشكال فيه، ولكن الأول يا سعد العرب تقول فيه: يا سعدُ ويا سعدَ.

إذًا فقد خالف القياس السابق الذي قلناه من قبل، قلنا: إنّ المنادى إذا كان معرفةً مفردًا بني على الضم، فعندما قالت العرب: يا سعدُ ويا سعدَ هنا احتاج النحويون إلى أنْ يفردوا هذه المسألة بالبحث ويتكلموا عليها، فقلنا يجب في الثاني النصب، وأما الأول فيجوز فيه الضم، ويجوز فيه النصب.

نبدأ بالضم إذا ضممنا الأول ماذا نقول؟ "يا سعدُ سعدَ الأوس"، وهذا لا إشكال فيه؛ لأنّ الاسمين على القياس: فالأول: يا سعدُ مبنيٌ على الضم؛ لأنه معرفةٌ مفرد، والثاني: سعدَ الأوس بالنصب؛ لأنه منادى مضاف، فهذا لا إشكال فيه، الإشكال في الوجه الثاني الجائز وهو النصب.

فعلى نصب الأول نقول: "يا سعدَ سعدَ الأوس"، فكيف نخرِج النصب

حينئذٍ؟ يا سعدَ مع أنه معرفة مفرد؟ في تخريجه في هذا الأسلوب قولان للنحويين:

- **القول الأول:** أنّ أصله "يا سعدَ الأوس سعدَ الأوس تعال"، ثم حذف المضاف إليه الأول أو الثاني؟ ثم حذف المضاف إليه الأول لدلالة الثاني عليه، وبقي المضاف على لفظه، فقيل: "يا سعدَ"، ثم حذفنا المضاف إليه وأكملنا الكلام "سعد الأوس"، وهذا قول المبرد وهذا واضح.

- **أما القول الثاني:** فهو قول سيبويه قال: إنّ أصله أيضًا "يا سعد الأوس سعد الأوس"، نفس التقدير، لكن ما الذي حدث عند سيبويه؟ قال: فحذف المضاف إليه الثاني لدلالة الأول عليه، فصار الكلام "يا سعدَ الأوس سعدَ"، ثم قُدِم الباقي من الثاني وهو "سعدَ" قدم وأقحم بين المضاف والمضاف إليه، فقيل: "يا سعدَ"، ثم أتينا بالمتأخر وقدمناه "سعدَ"، ثم كملنا "الأوس" على قول سيبويه يكون الأسلوب من أساليب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا يضعف تخريجه؛ لأنّ الفصل بين والمضاف إليه من الأمور التي لا يلجأ إليها إلا في أضيق الحدود.

فهذا يضعف قول سيبويه ولكن يقويه أنّ الحذف كان من الأول أم من الثاني؟ كان من الثاني لدلالة الأول عليه، وهذه طريقة الحذف إعرابية، إذا أردت أنْ تحذف [@٢٠:٠٥] إعرابية فإنك تحذف من التالي لدلالة الأول عليه، يكون الأمر قد ذُكِر ومر وعرف، ثم إذا ذكر مرةً ثانية يُحذف لدلالة السابق عليه، وهذا الذي أراده سيبويه من كل هذه اللفة، أراد أنْ يجعل الحذف على طريقة إعرابية، أنّ المحذوف من الثاني لدلالة الأول عليه.

أما على قول المبرد-وقد عرفناه- فيقويه أنه لا فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه، ويقويه أنه لا تقديم فيه ولا تأخير، لكن يضعفه أنّ الحذف فيه حدث على غير الطريقة المعروفة في العربية، وهو أنّ الحذف كان في الأول لدلالة

التالي عليه، ومع ذلك نقول: نعم، لا شك أنّ الحذف في العربية طريقته السالكة اللاحبة المتلئبة المعروفة الكثيرة المشهورة أنّ الحذف يكون من الثاني لدلالة السابق عليه، إلا أنه جاء في عدة مواضع باتفاق جاء الحذف من الأول لدلالة الثاني.

فهذه الطريقة متفق على وجودها، وهذه الطريقة متفقٌ على وجودها أيضًا في العربية، إلا أنّ طريقة سيبويه في الحذف-يعني أنّ الحذف يكون من الثاني لدلالة الأول عليه- هو الطريقة المعروفة الأكثر في العربية.

فعلى ذلك لا يكون قول المبرد ضعيفًا جدًّا، يكون ضعيفًا جدًّا لو لم يكن له نظير أبدًا فيُضعف بعدم النظير، أي تخريج يذكر وليس له نظائر في العربية فهذا ضعيف مردود، لكن له نظائر لكنها أقل من نظائر تخريج سيبويه، **والخلاصة**: أنّ في هذا الأسلوب عند النصب تخريجان:

- **أحدهما** للمبرد وتابعه علماء.

- **والآخر** لسيبويه وتابعه علماء وكلا القولين له مضعفٌ وله مقوٍ.

وهذه المسألة الثانية هي التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثاني وهو الأخير في هذا الفصل، حين قال:

فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الاوسِ يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلاً تُصِبْ

يقول: في قولك: "يا سعدُ سعدَ الأوس" الثاني ينتصب، الثاني منصوب، والأول؟ الأول ضمه أو افتحه تصب، فهذا ما يتعلق بهذا الفصل.

نتقل إلى الباب التالي وهو أيضًا بابٌ من أبواب النداء، وسماه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

عقده في ثلاثة أبيات قال فيها:

٥٩٢.وَاجْعَل مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا كَعَبْـدِ عَبْـدِي عَبْـدَ عَبْـدَا عَبْـدِيَا

٥٩٣.وَفَتْحٌ أو كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّ فِـي يَـا ابْـنَ أمَّ يَـا ابْـنَ عَـمَّ لاَ مَفَـرّ

٥٩٤.وَفِي النِّدَا «أَبَتِ» «أَمَّتِ» عَرَض وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَض

هذا الفصل تكلم فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألة من مسائل النداء: **وهي حكم الاسم المنادى إذا أضيف إلى ياء المتكلم**، فإنْ قلت: ولماذا خصوه بحكم ومسألة؟ أين المضاف إلى غير ياء المتكلم المضاف إلى كاف الخطاب هاء الغيبة والأسماء المناداة المضافة الأخرى؟

فالجواب عن ذلك: أنّ ياء المتكلم لها خاصية تختص بها عن بقية الضمائر، وهي أنها توجب كسر ما قبلها أيًا كان اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، فلهذا لو دخلت على اسمٍ كسرت آخره، في الجر: "قرأت في كتابي"، أو الرفع: "هذا كتابي"، أو النصب "قرأت كتابي"، وكذلك الحرف تقول: "الكتابُ لي".

فإذا دخلت على الفعل فإنّ الفعل -كما تعرفون- لا يقبل الجر؛ لأنّ الجر من خصائص الأسماء، وياء المتكلم توجب كسر ما قبلها فحدث إشكال، فحله العرب بنون الوقاية، جعلوا نونًا بين هذين المتشاكسين، فالنون تحملت الكسر فرضيت ياء المتكلم، وسلم الفعل بها من الكسر فرضي الفعل.

فلهذا إذا اتصل المنادى بياء المتكلم فهو أيضًا يكتسب أحكامًا تختص به، ذكرها النحويون في هذا الباب، والاسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم على ثلاثة أنواع:

- **الأول**: أنْ يكون آخره معتلًا، وإنْ شئتم الدقة نقول: أنْ يكون آخره حرف

مد، كقولك مثلًا: "يا قاضي"، و"يا فتى"، فآخر المنادى هنا حرف مد، فما الحكم؟ الحكم وجوب ثبات ياء المتكلم مفتوحةً، وجوب ثبات ياء المتكلم ما يجب أنْ تُحذف مفتوحةً فلا تُسكن، فتقول في: "يا فتى" إذا أضفته إلى ياء المتكلم "يا فتاي تعال" و"يا قاضي" "يا قاضي تعال"، وإذا قلت: "يا مسلمون"، ثم أضفته إلى ياء المتكلم فالإضافة ستحذف النون، فما الذي يلتقي؟ تلتقي الواو علامة الرفع بياء المتكلم وكلاهما ساكن.

فما الذي يحدث؟ الذي يحدث أنّ الواو علامة الإعراب تُقلب إلى ياء، وياء المتكلم تُفتح، فيزول الساكنان، فتقول: "يا مسلميَ"، "يا مسلميَ اتحدوا".

إذًا فالنوع الأول أو الحالة الأولى أنْ يكون الاسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم مختومًا بحرف مد، فيجب حينئذٍ في ياء المتكلم أنْ تثبت وأنْ تُفتح.

- الحالة الثانية.

الطالب: [@٢٩:٤١].

الشيخ: نعم؟ قلنا: "يا فتى يا فتاي تعال، يا فتاي أقبل".

- **الحالة الثانية:** أنْ يكون آخره حرفًا صحيحًا، كأنْ تقول مثلًا: "يا صديق، يا بحر، ﴿يَـٰعِبَادِىَ﴾ " آخره حرفٌ صحيح، وهذا الذي أشار إليه ابن مالك في البيت عندما قال: (**وَاجْعَل مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا**)، (**وَاجْعَل مُنَادًى صَحَّ**) يعني: صح آخره يعني آخره حرفٌ صحيح، وتعرفون دائمًا أنّ الشبيه بالصحيح له حكم الصحيح.

الاسم إما أنْ يكون معتل الآخر، وإما أنْ يكون صحيح الآخر، وإما أنْ يكون شبيهًا بالصحيح، ما المراد بالشبيه بالصحيح؟ اسم شبيه بالصحيح هو المختوم بحرف علةٍ قبله سكون، يعني ليس مختومًا بحرف مد، وإنما مختوم بحرف علة

قبله سكون، كقولك مثلًا: "يا ظبْي"، "يا ظبْيُ" مختوم بياء والياء قبلها ساكن، أو صفو "يا صفْو" مختوم بواو وقبلها سكون، الشبيه بالصحيح دائمًا حكمه حكم الصحيح.

وحكم هذا النوع إذا ناديته وأضفته إلى ياء المتكلم أنه يجوز فيه ستة أوجه، ما شاء الله! كلما كثر الشيء عند العرب كثرت أوجهه، يجوز فيه ستة أوجه:

- **الوجه الأول**: أنْ تقول: "يا صديقِ تعال" تحذف ياء المتكلم وتكسر ما قبلها، "يا صديقِ تعال"، "يا زميلِ تعال"، "يا عبدِ تعال"، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦]، يقولون: إنّ هذا الوجه هو الأكثر في كلام العرب أنْ تحذف الياء وتكسر الأخير، فإذا ناديت ربك تقول له: "يا ربِ إني أستغفرك"، وهذا هو الأكثر في كلام العرب.

- **الوجه الثاني الجائز**: إثبات الياء ساكنة، "يا صديقيْ تعال"، "يا ربيْ إني أستغفرك"، وهذا وجهٌ جائز، وهو بعد الأول في كثرة الاستعمال، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف:٦٨].

- **الوجه الثالث**: إثبات الياء مفتوحةً، تثبت الياء وتفتحها تقول: "يا صديقيَ تعال"، "يا ربيَ إني أستغفرك"، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر:٥٣].

- **الوجه الرابع**: حذف الياء وجعل الضم على آخر المنادى، فتقول: "يا ربُ إني أستغفرك"، "يا صديقُ تعال" وأنت تنادي صديقك لا تنادي أي صديق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾ [يوسف:٣٣]، هذا على المشهور، وفي قراءة: قال ربُ السجن أحب إليَّ، ومن ذلك قوله تعالى: وقل ربي أحكم بالحق على المشهور وفي قراءة وقل ربُ أحكم بالحق.

- **الوجه الخامس:** قلب الياء ألفًا وإثباتها، فتقول: "يا صديقا تعال، يا ربا اغفر لي"، قال تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ [الزمر:٥٦].

- **الوجه السادس:** قلب الياء ألفًا وحذفها، فتقول: "يا صديقَ تعال" حذفت الألف وبقيت الفتحة قبلها، "يا صديقَ تعال" "يا ربَ إني أستغفرك"، قال الشاعر: قلب الياء ألفًا وحذفها، تقلب الياء ألفًا "يا صديقا"، ثم تحذف الألف فتبقى الفتحة "يا صديقَ تعال"، قال الشاعر:

وَلَسْتُ بَراجِعٍ ما فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوَ انِّي

يعني: ولست براجعٍ ما فات مني بقولي: يا لهفَ ولا بقولي: يا ليتَ، ولا بقولي: لَوَ إنِّي، ففتح كما ترون، وعلى ذلك تقول: "يا ربِ إني، يا ربيْ إني، يا ربيَ إني، ويا ربا إني، ويا ربَ إني، ويا ربُ إني"، وتقول في الظبي: "يا ظبيِ قف، ويا ظبيْ قف، ويا ظبييا قف، ويا ظبيَ قف، ويا ظبيْ قف، ويا ظبيُ قف"، كل ذلك جائز على هذا الترتيب، الأكثر والأحسن الحذف مع الكسر "يا ربِ إني"، وبعده إثبات الياء ساكنة "يا ربيْ إني"، وبعده إثبات الياء مفتوحة "يا ربيَ إني"، وبعدها قلبها ألفًا "يا ربا إني"، بل قبل ذلك حذفها وضم آخر المنادى "يا ربُ إني"، ثم قلبها ألفًا "يا ربا إني"، وفي الأخير حذف الألف "يا رب إني".

- **الحالة الثالثة للاسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:** أنْ يكون المنادى الأب أو الأم، ولا شك أنّ ندائهما أكثر من نداء غيرهما، فلهذا سيجوز فيهما أكثر من غيرهما، فيجوز فيه عشرة أوجه، عشر لغات اللغات الستة السابقة كلها طبعًا ستجوز فيها، تقول: "يا أبِ تعال، يا أبيِ تعال، يا أبيَ تعال، يا أبُ تعال، يا أبا تعال، يا أبَ تعال".

واللغة السابعة: أنْ تقلب الياء تاءً مكسورة، فتقول: ﴿يَـٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن

﴿يَمَسَّكَ عَذَابٌ﴾ [مريم:٤٥]، ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي﴾ تقلب الياء تاءً مكسورة ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي﴾، "يا أمتِ إني"، وهذه لغةٌ كثيرة وواردة في الآيات القرآنية ومشهورة، خاصةً في قصة إبراهيم مع أبيه.

اللغة الثامنة: قلب الياء تاءً مفتوحة، فتقول: "يا أبتَ إني، يا أمتَ إني"، وهذه أقل من اللغة السابقة.

اللغة التاسعة: قلب الياء تاءً مع زيادة ألف، تقلب الياء تاء وتجعل بعدها ألفًا، فتقول: "يا أبتا إني، ويا أمتا إني"، كل ذلك عليه أمثلةٌ وشواهد كثيرة، كقول الشاعر بل الراجز:

تقول بنتي قد أتى أناكا ... يا أبتا علك أو عساكا

كثير.

اللغة العاشرة وهي الأخيرة: هي قلب الياء تاءً وجعل البناء عليها، يعني تاء مضمومة، تقول: "يا أبتُ إني، و"يا أمتُ إني"، هذه عشر لغات أو نقول عشرة أوجه جائزةٌ في نداء الأب والأم خاصةً.

وأما قولهم: "يا أبتَي" بقلب الياء تاءً وإثبات الياء، قلب الياء تاءً "يا أبتَ" وإثبات الياء بعدها "يا أبتي"، يقولون: بالجمع بين العوض والمعوض، في اللغة المشهورة "يا أبتِ إني" التاء من أين أتت؟ من الياء، يعني عوض عن الياء، فإذا قلت: "يا أبتِ إني"؛ لا إشكال لأنّ التاء عوض عن الياء مقلوبة من الياء لا إشكال، فإذا قلت: "يا أبتي" فالتاء عوض عن الياء والياء نفسها موجودة، والقاعدة تقول: لا يُجمع بين العوض والمعوض، يعني ما يمكن أنْ يكون في نائب مدير يعمل ويقوم بمهام المدير والمدير موجود، هذا ما يكون لا عقلًا ولا لغةً ولا شرعًا، العوض والمعوض ما يجتمعان.

فلهذا لم تقل العرب: "يا أبتي" إلا ما جاء في ضرورة الشعر، جاء قليلًا في ضرورة الشعر كقول الشاعر:

أيــا أبتــي لا زلــت فينــا فإننــا لنــا ... أمــلٌ في العــيش مــا دمــت عائشــا

تقولها البنت لأبيها الظاهر للحطيئة أو للأعشى، ومذهب البصريين أنّ هذا- كما قلنا- من ضرائر الشعر يعني لا يكون إلا في ضرورة الشعر، وذلك بسبب الجمع بين العوض والمعوض، وأما الكوفيون فأجازوه في النثر، فالكوفيون هنا مثلًا يقرون ويعترفون بأنه لم يرد عن العرب في النثر، هم لا يخالفون في ذلك يقولون العرب لم تقل ذلك في النثر، وإنما قالوه في الشعر، ثم إنهم جوَزه في النثر على قاعدتهم وهو القياس على القليل، وقياس النثر على الشعر.

الطالب: [@٤٣:٥٠].

الشيخ: هذا قاعدتهم، وأما البصريون فإنهم لا يقيسون النثر على الشعر، ولا يقيسون على القليل ما دام ذلك مخالفًا للقياس، البصريون ينظرون للقياس (قياس المسألة) إنْ كان المسموع موافقًا للقياس لم يضر قليلًا كان أو كثيرًا بما أنه موافق للقياس، وإذا كان مخالفًا للقياس نظروا إلى كثرته فقاسوا عليه، وإلى قلته فلم يقيسوا عليه، وفرَّقوا حينئذٍ بين الشعر والنثر.

فالأمر إذا كان واردًا على القياس يكفي لجواز المسألة السماع القليل ولو كان في الشعر، وإذا كان مخالفًا للقياس توقفوا وتشددوا فيه، يعني لو كان الآتي عن العرب كثيرًا جدًّا وكله واردٌ على طريقةٍ واحدة، ثم ورد قليلٌ مخالفٌ لهذا الكثير، حينئذٍ يتشددون وينظرون في هذا القليل هل هو في الشعر فقط؟ فيجعلونه في الشعر ولا يجيزونه في النثر، هل هو مخالفٌ للقياس؟ فلا يجيزون القياس عليه وهكذا.

يعني مثلًا النسب إلى فعولة كيف ننسب إلى فعولة مثل قبيلة شنوءة؟ باتفاق

البصريين أنّ النسب إليها بحذف الواو، فيُقال في فعولة: فعلي، شنوءة شنئي، يعني بحذف الواو والقياس في النسب أنْ يغير شيئًا من المنسوب إليه أم ألا يغير شيئًا في المنسوب إليه؟ القياس ألا يغير شيئًا في المنسوب إليه، ولم يُسمع عن العرب في النسب إلى فعولة إلا شنوءة وشنئي هذا المسموع الوحيد فقط لم يُسمع غيره، فهذا مسموعٌ قليل لم يضاد كثيرًا.

يعني لم يأتِ كثيرٌ عن العرب وهو مضادٌ له، وإنما لم يرد عن العرب إلا هذا القليل، فيُقاس عليه ما في إشكال، هنا لا ما في إشكال من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى أيضًا هو لا يخالف القياس، كيف لا يخالف القياس؟ لأنّ فعولة أخت فعيلة وفُعيلة، والنسب إلى فعيلة وفُعيلة بحذف الياء، فيُقال مثلًا في قبيلة فعيلة قبلي وفي فُعيلة جُهني، ففعيلة وفُعيلة أمرهما معروف وعليه أدلة وشواهد بحذف الياء.

ثم جاءت فعولة فقياسها أنْ تكون كأختيها أم لا؟ قياسها أنْ تكون كأختيها، فجاء هذا المسموع القليل يكفي لإثبات أنها على القياس، كيف وهو السماع الوحيد الذي لم يخالف الكثير، فلهذا البصريون لا يمنعون القياس على القليل دائمًا، وإنما يمنعونه إذا خالف الكثير، أو يمنعونه إذا خالف القياس.

الطالب: [٤٠:٤٧@].

الشيخ: القياس، نعم قياس باب أصل، نعم القياس في الأصل أنه على الأكثر؛ لأنّ اللغة أمرٌ اجتماعي، اللغة في أصلها أمرٌ اجتماعيٌ ليست أحكامًا شرعية يكفي فيها النص الواحد، الأمور الشرعية يكفي فيها النص الواحد لإثبات حرام أو حلال؛ لأنّ ما فيها أبيض وأسود يا حلال يا حرام، يا مباح يا غير مباح.

فالدليل الواحد من المشرع يكفي، لكن الأمور الاجتماعية ما يكفي فيها الواحد ولا الاثنين ولا الخمسة ولا العشرة، يعني ما يصح مثلًا أنْ تصدر حكمًا

اجتماعيًا عامًا لوجود قلائل يفعلونه، لا تقل مثلًا: السعودي انكسار؛ لأنك تعرف خمسة سبعة عشرة من السعودي انكسارًا ما يصلح، وإنما الحكم على الأكثر، الحكم الذي يجري على الأكثر، وهؤلاء القليل لهم حكم خاص ما يخالف الحكم الأكثر وهكذا.

هكذا اللغة اللغة فيها أشياء جاءت على الأكثر، يعني آلاف الشواهد من القرآن من السنَّة من كلام العرب شعرًا ونثرًا كلها جاءت على طريقةٍ واحدة، ثم جاءنا شاهد أو اثنين أو ثلاثة أو خمسة خالفت هذا الكثير، فنقول: هذا المسموع عن العين والرأس، المسموع عن العين والرأس؛ لأنه مسموع، لكن لا نقيس عليه.

مثلًا: لو قلنا مثلًا: استبان واستقام، لا بد أنْ تقلب الواو إلى ألف استقام هذا من قام يقوم واو أصله استقوم، فلا بد أنْ تقلب الواو ألفًا هذا الحكم استقام واستبان، ثم قالت العرب: استحوذ، وجاء في القرآن ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ﴾، قياسه: أنْ تُقلب الواو ألفًا فيُقال: استحاذ، لكن ورد هذا عن العرب استحوذ، فهذا العين والرأس مقبول، لكن ما نقيس عليه، يعني ما نقول: يجوز لك أنْ تقول: استقوم واستبين، وإنما الذي ورد عن العين والرأس وما سواه يبقى على القياس وهكذا، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس التاسع والتسعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة ليلة الإثنين التاسع عشر من شهر المحرم من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع والتسعين من شرح [ألفية] ابن مالك -عليه رحمة الله-.

ولا زلنا نتكلم على أبواب النداء، فقد توقفنا عند الباب الذي سماه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ**)، وقلنا في الدرس الماضي إنّ **المنادى المضاف إلى ياء المتكلم على ثلاثة أنواع:**

- **النوع الأول**: أنْ يكون آخره معتلًا، نريد أنْ يكون آخره حرف مد، والحكم فيه: أنه يجب ثبات ياء المتكلم بعده مفتوحةً، فتقول: "هذا فتايَ يا رجل" أو "يا فتايَ اقبل".

- **والنوع الثاني**: أنْ يكون آخره حرفًا صحيحًا أو حرفًا شبيهًا بالصحيح، وذكرنا أنه يجوز فيه ستة أوجه أفضلها وأكثرها: حذف ياء المتكلم وكسر ما قبلها،

كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦].

- والثاني: إثبات الياء ساكنة كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ [الزخرف:٦٨].

- والوجه الثالث: إثبات الياء مفتوحة، كقوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [الزمر:٥٣].

- والوجه الرابع: حذف الياء وجعل الضم على الآخر، كقراءة ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف:٣٣].

- الوجه الخامس: قلب الياء ألفًا وإثباتها، نحو: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾[الزمر:٥٦].

- والوجه السادس: قلب الياء ألفًا وحذفها، كقول الشاعر:

وَلَسْتُ بَرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوَ انِّي

- والنوع الثالث من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: أنْ يكون الأب أو الأم، فيجوز فيه حينئذ عشرة أوجه الستة السابقة، فتقول: "يا أبي تعال" و"يا أبِ تعال" و"يا أبيَ تعال"، و"يا أبُ تعال"، و"يا أبا تعال" و"يا أبْ تعال"، **والوجه السابع**: أنْ تقلب الياء تاءً مكسورة "يا أبتِ تعال"، "يا أمتِ تعالي".

- الوجه الثامن: أنْ تقلب الياء تاءً مفتوحة، بل أنْ تقلب الياء تاءً مفتوحة، تقول: "يا أبتَ تعال" و"يا أمتَ تعالي".

- الوجه التاسع: أنْ تقلب الياء تاءً، وتثبت بعدها الألف، فتقول: "يا أبتا ويا أمتا".

- الوجه العاشر: أنْ تقلب الياء تاءً وتجعل البناء على الضم عليها، فتقول: "يا

أبتُ تعال، ويا أمتُ تعالي".

كل ذلك ذكرناه في الدرس الماضي، ثم إنّ النَّاس لكثرة نداء هذين الاسمين أكثروا التصرف، كما أنّ العرب -كما رأيتم- أكثروا التصرف حتى أوصلوها إلى عشرة أوجه، والنَّاس بعد ذلك -أقصد العامة- تصرفوا فيها تصرفًا كثيرًا يختلف من مكانٍ إلى مكان، وربما يختلف من زمانٍ إلى زمان بألفاظٍ كثيرة، كلها في الحقيقة هي تحريفات يسيرةٌ أو شديدة لشيءٍ من هذه الأوجه المذكورة.

وأما الذي لم نذكره في الدرس الماضي وهو الباقي في هذا الباب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: فهو حكم المنادى إذا كان مضافًا إلى اسمٍ مضافٍ إلى ياء المتكلم، ليس مضافًا إلى الياء مباشرة، وإنما هو مضافٌ إلى اسمٍ وهذا الاسم مضافٌ إلى ياء المتكلم، كأنْ تقول: "يا ابن أخي"، "يا ابن خالي"، "يا صديق جاري"، "يا مستعير كتابي"، فالآن ناديت اسمًا هذا الاسم لم يضف لياء المتكلم، ولكنه مضافٌ إلى اسمٍ وهذا الاسم مضافٌ إلى ياء المتكلم فما حكم الياء في النداء حينئذٍ؟

فالجواب: النداء حينئذٍ لا يجوز فيه إلا وجهٌ واحد إجمالًا أو وجهان تفصيلًا وهو إثبات الياء، لا يجوز فيه إلا إثبات الياء ساكنةً أو مفتوحةً، تقول: "يا ابن أخيْ أقبل، يا صديق جاريْ تفضل، يا مستعير كتابيْ ارجع كتابي"، أو تقول: "يا ابن أخيَ تعال، يا صديقَ جاري تفضل، والإسكان كما عرفنا من قبل أكثر من فتح الياء.

هذا الحكم إلا في قولهم: "يا ابن أم" و"يا ابن عم"، في هاتين اللفظتين لكثرة استعمالهما حذفت العرب ياء المتكلم، **ثم إنهم أجازوا فيه وجهين بعد حذف الياء:**

- **الأول**: كسر ما قبلها وهو الأكثر والأحسن، تقول: "يا ابن أمِ تعال، يا ابن أمِ لا ترفع صوتك، يا ابن عمِ تفضل".

- **والوجه الثاني**: بعد حذف الياء فتح ما قبلها، فتقول: "يا ابن أمَ تعال، يا ابن عمَ تفضل".

وبالوجهين قرئ قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن هارون لأخيه موسى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه:٩٤]، قراءةٌ سبعية، وفي قراءةٍ سبعيةٍ أخرى ﴿قَالَ يَبْنَؤُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾.

وأما ثبات الياء وإنْ شئت قلت: ثبوت الياء في "يا ابن أمي، ويا ابن عمي" فإنّ القياس يجيزه إلا أنه لم يُسمع عن العرب إلا في الشعر، فلذا عده بعض النحويين من ضرورات الشعر، وبعضهم أجازه قياسًا لا سماعًا، ومن ذلك قول الشاعر:

يا ابْنَ أُمي ويا شقيقَ نفسي ... أنت خليتني لدهرٍ شديدِ

وكقول الآخر: (**يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي**)، (**يا ابنة عمّا**) أثبت الياء ولكنه قلبها ألفًا، وعرفنا أنّ هذا جائزٌ فيها، وابن مالك -كما سبق- ذكَر في الباب ثلاثة أبيات، **فقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

فذكَر في هذا البيت لغات الاسم الصحيح الآخر ومثَّل له، ولكنه لم يذكر فيه إلا خمسة أوجه -كما رأيتم- والوجه السادس لم يذكره وهو يا عبدُ.

ثم قال:

وَفَتْحٌ أو كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّ ... فِي يَا ابْنَ أَمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لاَ مَفَرّ

يقول في هاتين اللفظتين: (**يَا ابْنَ أَمَّ**) و(**يَا ابْنَ عَمَّ**) (**حَذْفُ اليَا اسْتَمَرّ**)، يعني

هو المطرد المسموع مع الفتح أو الكسر، وقد عرفنا من قبل أنّ الفتح والكسر بعد حذف الياء جائزان، لكن ما الأحسن منهما والأكثر الفتح أم الكسر؟ الكسر، "يَا ابْنَ أمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لا تفعل كذا"، فلهذا انتقد بعضهم هذا البيت، وقال: كان الأحسن بابن مالك أنْ يقول: وكسرٌ أو فتحٌ، فيقدم الكسر على الفتح تنبيهًا على أنه الأحسن وأنه المقدم.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَفِـي النِّـدَا «أَبَـتِ» «أَمَّـتِ» عَـرَض وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِـوَض

تكلم على نداء الأب والأم، وذكَر شيئًا من الأوجه الجائزة فيهما، وقد أوصلناها من قبل إلى عشرة أوجه، وهنا -كما رأيتم- ذكَر وجهين، وقوله في آخر البيت: (وَمِنَ اليَا التَّا عِوَض)، يقول: التاء في قولهم: "يا أبتِ، يا أمتِ" عوض من الياء في "يا أبي، يا أمي"، وهذا واضح، فهذا آخر الكلام في هذا الباب.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاء

ذكَر فيه ثلاثة أبياتٍ أيضًا قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٥٩٥. وَفُـلُ بَعْـضُ مَـا يُخَـصُّ بِالنِّـدَا لُؤمَـانُ نَومَـانُ كَـذَا وَاطَّـرَدَا
٥٩٦. فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ وَالأَمْـرُ هكَـذَا مِـنَ الثُّلاَثِـي
٥٩٧. وَشَـاعَ فِـي سَـبِّ الـذُّكُورِ فُعَـلُ وَلاَ تَقِـسْ وَجُـرَّ فِـي الشِّـعْرِ فُـلُ

ذكَر في هذا الباب شيئًا من الأسماء التي لا تُستعمل إلا في النداء، وقد جعلها ثلاثة أقسام:

- فالقسم الأول من الأسماء التي لا تُستعمل إلا في النداء: هي أسماءٌ مسموعة لا تستعملها العرب إلا في النداء، ومن ذلك قولهم: "يا فلُ" و"يا فلُةُ"، وهما

كنايتان عن نكرة بمعنى يا رجل ويا امرأة، لو رأيت رجلًا لا تعرف اسمه فتقول: "يا فلُ تعال"، ولو رأيت امرأةً لا تعرف اسمها، أو أردت أنْ تحقر ولا تعظم فتجعله كالنكرة فتقول: "يا فلُ تعال" أو "يا فلةُ تعالي"، فهما كنايتان عن نكرة أو ما هو كالنكرة.

أما لو كان المنادى معرفة تعرفه أنّ هذا محمد وهذا علي وهذه هند تعرف اسمه، ولكن أردت أنْ تكني عنه فإنك تقول له: يا فلان ويا فلانةُ، "يا فلانُ تعال" و"يا فلانةُ تعالي"، فقولهم: "يا فلان ويا فلانة" كنايتان عن معرفة، وقولهم: "يا فلُ ويا فلةُ" كنايتان عن نكرة، ومن الأسماء المسموعة التي لا تُستعمل إلا في النداء قولهم: "يا لؤمان" في نداء الرجل الكثير اللؤم "يا لؤمان ماذا فعلت؟"، وكذلك قولهم: "يا نومان" للرجل الكثير النوم، "يا نومان استيقظ".

فهذه الأسماء لا تُستعمل إلا في النداء، إلا أنّ كلمة "فل" "يا فلُ" جاءت في ضرورة الشعر في غير نداء، جاءت مجرورةً في قول الشاعر:

تَضِلُّ منهُ إِبِلِي بالْهَوْجَلِ ... في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ

فكما ترون استعمله مجرورًا ولم يستعمله منادى، فقال بعض النحويين: هذا من ضرورة الشعر، وقال بعضهم: بل أراد أمسك فلانًا عن فلانٍ، ثم حذف النون والألف، وكلاهما ضرورة إنْ قلنا بالأول أو بالثاني فكلاهما ضرورة.

- **والنوع الثاني من الأسماء التي لا تُستعمل إلا في النداء لازمت النداء:** سب الأنثى عند ندائها على وزن فعالِ مبنيًا على الكسر، فإنّ العرب إذا أرادت أنْ تسب الأنثى وتناديها نادتها من فعلها على وزن فعالِ، فلو أرادت أنْ تناديها بالخبث قالت لها: "يا خباثِ ماذا فعلتي؟"، وإنْ قلت: "يا خبيثةُ"، فهذا نداءٌ عام لكنه لا يلزم النداء.

قد تقول: "يا خبيثةُ" أو تقول: "جاءت خبيثةٌ" أو "رأيت خبيثةً" أو "مررت بخبيثةٍ"، يعني لا تلزم النداء، لكن الذي يلزم النداء هو سب الأنثى على وزن فعالِ "يا خباثِ ماذا فعلتي؟"، أو تسبها بالفسق "يا فساقِ"، أو "يا لكاعِ"، أو "يا غدارِ"، أو "يا سراقِ" أو "يا كذابِ"، ونحو ذلك.

فهذا أسلوب من أساليب العرب إذا أرادت أنْ تسب الأنثى من فعلها نادتها من فعلها على وزن فعالِ مبنيًا على الكسر، وقد جاء وزن فعالِ لسب الأنثى قليلًا في غير النداء، وهذا أيضًا من ضرورة الشعر، كقول الحطيئة:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوِي ... إلى بيتٍ قعيدتُهُ لكاعِ

لو جاء على القياس لكان يقول: إلى بيتٍ قعيدته لكعة، ما يأتي بها على وزن فعالِ لكنه قال ذلك لضرورة الشعر لكي يستقيم البيت.

- النوع الثالث من الأسماء التي لازمت النداء ولا تُستعمل إلا في النداء: سب الذكور عند ندائها على وزن فُعَل، أيضًا العرب من أساليبها أنها إذا أرادت أنْ تسب الذكر سبته من فعله على وزن فُعَل، فقالت له: "يا لُكَع" أو "يا فُسَق"، أو "يا غُدَر" و"يا سُرَق"، و"يا كُذَب إن كلامك كله كذب" تأخذ من فعله على وزن فُعَل، حينئذٍ يلزم النداء، ومع ذلك فإنّ فُعَل في سب الذكور قد جاء قليلًا في غير الشعر، ومن ذلك الحديث المروي بهذه الرواية وفيه: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدَ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا لُكَعُ ابْنُ لكع**».

والخلاصة: أنّ العرب ألزمت بعض الأسماء أسلوب النداء، فلا تستعملها إلا في النداء وهي على ثلاثة أنواع.

الباب التالي هو باب الاستغاثة، وعقده ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا في ثلاثة أبيات، قال فيها:

٥٩٨. إِذَا اسْتُغِيْثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا ... بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَى
٥٩٩. وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَى ذلِكَ بِالكَسْرِ ائْتِيَا
٦٠٠. وَلامُ مَا اسْتُغِيْثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ... وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

تكلم في هذا الباب رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أسلوب الاستغاثة، وأسلوب الاستغاثة من أساليب النداء، فلهذا ذكره بعد النداء، وسيذكر بعده أيضًا عدة أساليب كلها تدخل في أساليب النداء كالنُدبة والترخيم، وتعريف الاستغاثة عند النحويين عندما نقول: تعريف الاستغاثة أي عندنا معاشر النحويين، وليست عند اللغويين أو عند المفسرين أو عند أهل العقيدة، فكل علماء لهم اصطلاحهم.

فتعريف الاستغاثة: هو نداءٌ يوجه لمن يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة بأسلوبٍ معين سيأتي بيانه، والاستغاثة تكون بعد وقوع الشدة بعد أنْ تقع الشدة تستغيث، وتكون قبل وقوع الشدة، يعني قبل أنْ تقع تستغيث؛ لكي يدفعها ولا تقع، كل ذلك جائزٌ في اللغة.

فالاستغاثة في النحو هي الاستغاثة اللغوية، لكنها مربوطةٌ بأسلوبٍ معين، الاستغاثة اللغوية وهي مجرد طلب الغوث كلًا بحسبه فيما يقدر عليه، لكن بأسلوبٍ معين وهو الأسلوب الذي سيأتي، **فأسلوب الاستغاثة يتكون من ثلاثة أركان:**

- **الأول:** حرف النداء والاستغاثة، وهو ياء خاصةً ولا يجوز حذفها حينئذ، وهو الحرف ياء خاصةً، نعرف أنّ حروف النداء متعددة، لكن الذي يُستعمل في أسلوب الاستغاثة هو حرف ياء فقط، ولا يجوز حذفه حينئذٍ.

- **الركن الثاني:** المستغاث به مجرورًا باللام المفتوحة.

- **والركن الثالث:** المستغاث له مجرورًا باللام المكسورة، نحو قول

عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: **"يا لله لِلمسلمين"**، فحرف النداء والاستغاثة ياء، والمستغاث به لفظ الجلالة مجرورًا باللام المفتوحة لله، والمستغاث له المسلمون مجرورًا باللام المكسورة للمسلمين.

فالاستغاثة لا تكون إلا بهذا الأسلوب المعين، فلو قال قائل: "استغثت بمحمدٍ" أو "استغثت بالله"، هذا لا يدخل في أسلوب الاستغاثة عند النحويين وإنما هي استغاثةٌ لغوية، أما الاستغاثة في اصطلاح النحويين فهي الاستغاثة التي تكون بهذا الأسلوب المعين.

ومن أمثلتها أنْ تقول: "يا لزيدٍ لمحمدٍ"، تستغيث بزيد من أجل محمد، يعني تنادي زيدًا لكي يغيث ويساعد محمدًا، إذا قلت: "يا لزيدٍ لمحمدٍ"، كأنك قلت: "يا زيد أغث محمدًا"، فلهذا نقول: إنّ أسلوب الاستغاثة من أساليب النداء؛ لأنّ المستغاث به في الحقيقة منادى، "يا لزيدٍ لمحمدٍ" أي: يا زيد، "يا لله للمسلمين" أي: يا الله أغث المسلمين.

وتقول: "يا لخالدٍ لهندٍ"، وتقول: "يا للمدير للمشروع"، يعني يا أيها المدير أغث المشروع، أدرك المشروع، ساعد المشروع، وتقول: "يا لناس للمظلوم"، وتقول: "يا لرجال للمرأة المظلومة"، وتقول: "يا للمعلمين للطلاب"، وتقول: "يا لله لأهل سوريا"، وتقول: "يا لربي لوطني".

يا، ثم تأتي بالمستغاث به مجرورًا باللام المفتوحة، ثم تأتي بالمستغاث له مجرورًا باللام المكسورة، ويجوز في هذا الأسلوب أنْ تستغيث بغيرك لنفسك، فتقول: "يا لزيدٍ لي"، يعني يا زيد أغثني أدركني ساعدني، "يا لأخي لي"، ويجوز في هذا الأسلوب أنْ تستغيث بنفسك لغيرك، فتقول: "يا لي لزيدٍ"، "يا لي لأخي"، تنادي نفسك لمساعدة أخيك.

وتقول: "يا لك لهندٍ"، استغاثة بك لمساعدة هند، "يا له لهندٍ" كذلك، ويجوز أنْ تقول: "يا لك لي"، فتجعل المستغاث به والمستغاث له ضميرين، "يا لك لي"، يعني يا أنت ساعدني وأعني وأغثني، أو تقول: "يا له لي" وهكذا، ويجوز في هذا الأسلوب أنْ تقول: "يا لزيدٍ لزيدٍ"، وأنت تعني بهما رجلًا واحدًا، تخاطب زيدًا وتقول له: "يا لزيدٍ لزيدٍ".

والمعنى حينئذٍ أدعوك يا زيد لتنصف من نفسك، والشواهد على ذلك كثيرةٌ في كلام العرب قديمًا وحديثًا، قال الشاعر:

تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَأَزعَجوني ... فَيا لِلَّهِ لِلواشي المُطاع

وقال الآخر:

يا لَلرِّجالِ لِيَوم الأربَعاءِ أَما ... يَنفَكُّ يبعث لي بَعدَ النُهى طَرَبا

وقال الآخر المحدث:

يا للرجال للوة مكلومة ... بمخالب الأعداء والأبناء

بعد ذلك نقول: قولنا إنّ المستغاث به في أسلوب الاستغاثة يجر بلامٍ مفتوحة، هذا هو الأصل، ولكنه يجر بلامٍ مكسورةٍ في حالتين:

- **الأولى**: إذا كان المستغاث به ياء المتكلم، يا لي لزيدٍ، فيجب حينئذٍ أنْ يُجر بلامٍ مكسورة، لماذا يا إخوان؟ لأنّ ياء المتكلم تكسر ما قبلها، فهذا الحكم معروف، إذًا ما أتينا بجديد، لكن نبهنا إليه، إذا كان المستغاث به ياء المتكلم فيُجر حينئذٍ بلامٍ مكسورة.

وبعض النحويين يمنع وقوع ياء المتكلم مستغاثًا به وبعضهم يجيزه؛ والسبب في ذلك أنّ الذي ورد من ذلك أو جاء من ذلك يحملونه على أنه مستغاثٌ له، وأنّ المستغاث به محذوف، يقولون: إنّ المعنى على ذلك، ولكن القياس لا يمنع من

ذلك، القياس لا يمنع أنْ تنادي نفسك لإغاثة غيرك، كأنْ تقول: "يا نفسُ ساعدي أخي"، ليس هناك مانع من ذلك في النداء الحقيقي، وكذلك في الاستغاثة؛ لأننا عرفنا أنّ الاستغاثة في الأصل نداء "يا لي لزيدٍ"، يعني يا نفسُ ساعدي زيدًا.

- **والحالة الثانية:** التي يُجر فيها المستغاث به باللام المكسورة، إذا كان المستغاث به معطوفًا من دون تكرير يا، نحو: "يا لزيدٍ ولعمروٍ لبكرٍ"، "يا لزيدٍ ولعمروٍ لبكرٍ"، معنى ذلك أنك ناديت اثنين لكي يساعدوا بكرًا، "يا لزيدٍ ولعمروٍ"، فإذا عطفت على المستغاث به عطفت من دون تكرير يا، حينئذٍ تكسر اللام فتقول: "يا لَزيدٍ"، هذه مفتوحة ما لنا علاقة بها، ثم في المعطوف تقول: "ولِعمروٍ" لعمروٍ هذا كله مستغاث به، ثم تقول: "لبكرٍ"، كأنك قلت: يا زيد ويا عمرو أغيثا بكرًا.

أما إذا كان المعطوف بتكرير ياء، فالحكم واحد، يعني مع الأول والثاني كلاهما تكون اللام مفتوحة، تقول: "يا لزيدٍ ويا لعمروٍ لبكرٍ"، وهذا في الحقيقة كان لا يحتاج إلى تنبيه؛ لأنك إذا كررت ياء فهي استغاثةٌ مستقلة، حكمها حكم الاستغاثة الأولى، فهذا ما يتعلق بالمستغاث به الذي يُجر باللام المفتوحة إلا في موضعين.

الطالب: [@٣٥:٤٢].

الشيخ: وجوبًا، كل كلامنا على الوجوب، وأما المستغاث له فإنه يُجر -كما ذكرنا- باللام المكسورة، إلا إذا كان ضميرًا غير ياء المتكلم فإنه يجر باللام المفتوحة، نحو: "يا لَزيدٍ لك"، أو تقول: "أخي يا لمحمدٍ له"، أو تقول: "أهل فلسطين يا لله لهم"، أو تقول: "أنت محتاجٌ يا لله لك"، والعلة في ذلك: أنّ الضمائر إنما تجر باللام المفتوحة إلا ما كان من ياء المتكلم، فهذا أيضًا كان لا يحتاج إلى تنبيه وإنما فقط ذكَرنا به.

فبعد أنْ لخصنا شيئًا من أحكام الاستغاثة نعود إلى كلام ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأبياته الثلاثة التي قال فيها:

إِذَا اسْتُغِيْثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا ... بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَى

ماذا يقول؟ يقول: إذا استغيث باسمٍ منادى فإنك تجره بلامٍ مفتوحة، ثم مثَّل على ذلك بقوله: (**يَا لَلْمُرْتَضَى**)، **لكن يؤخذ من بيته فوائد:**

- **منها:** أنّ المستغاث به منادى؛ لأنه قال: (**إِذَا اسْتُغِيْثَ اسْمٌ مُنَادًى**)، فهو منادى.

- **ومنها:** أنّ المستغاث به يصح أنْ يكون بأل ومن دون أل، تقول: "يا لزيدٍ" وتقول: "يا لرجل لعمروٍ"، ومثاله: (**يَا لَلْمُرْتَضَى**)، وقد عرفنا في أحكام النداء من قبل أنه لا يجوز أنْ يباشر حرف النداء ما فيه أل، ما تقول: "يا الرجل"، وإنَّما إما أنْ تحذف أل فتقول: "يا رجل"، أو أنْ تأتي بصلة وهي أي، تقول: "يا أيها الرجل"، لكن في الاستغاثة يجوز أنْ تأتي بأل، والسبب في ذلك وجود الفاصل وهو اللام حرف الجر اللام.

- **ومن الفوائد من البيت:** أنه قال في حكم المستغاث به: قال: (**إِذَا اسْتُغِيْثَ اسْمٌ مُنَادًى**) فما حكمه؟ (**خُفِضَا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا**)، خفض يعني جر، فحكم عليه بالإعراب أم بالبناء؟ فحكم عليه بالإعراب، المستغاث به وإنْ كان منادًى إلا أنه في الاستغاثة دائمًا معرب، وستأتي كيفية إعرابه إنْ شاء الله.

- **ومن الفوائد في هذا البيت:** أنه قال: (**إِذَا اسْتُغِيْثَ اسْمٌ**)، ولم يقل: إذا استغيث باسمٍ، فالاستغاثة في اللغة تتعدى بنفسها في الأكثر، تقول: "استغثت زيدًا، استغثت الله، استغاثني زيدٌ فأغثته"، ويجوز أنْ تتعدى بالباء تقول: "استغثت بالله، واستغثت بزيد واستغاث بي"، قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ [الأنفال:٩]

على الكثير، وابن مالك استعمل الكثير فقال: (إِذَا اسْتُغِيْثَ اسْمٌ)، ولو قال: إذا استغيث باسمٍ لجاز على الوجه الآخر.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذلِكَ بِالكَسْرِ ائْتِيَا

يقول: إنْ عطفت على المستغاث به فلك حالتان:

- **الحالة الأولى**: إنْ عطفت بتكرير ياء لم يتغير الحكم، وهو أنك تجر باللام المفتوحة، نحو: "يا لزيدٍ ويا لعمروٍ لبكرٍ"، قال الشاعر:

يـا لَقَـوْمِي ويَـا لأمثـال قـومي لِأنـاسِ عُتُـوهم في ازديـاد

- **والحالة الثانية**: إنْ عطفت من دون تكرير ياء، فإنك تجر باللام المكسورة لا المفتوحة، نحو: "يا لزيدٍ ولعمروٍ لبكرٍ"، قال الشاعر:

يبكيـك نـاءٍ بعيـد الـدار مغتـربُ يـا للكهـول وللشّـبّان للعجـب

وقوله في الشطر الثاني: (وَفِي سِوَى ذلِكَ بِالكَسْرِ ائْتِيَا)، يعني اجعل اللام مكسورةً في غير ما ذكر من قبل، المذكور من قبل يكون مجرورًا باللام المفتوحة، وما سوى ذلك في أسلوب الاستغاثة فإنه يُجر باللام المكسورة، **وهذا يشمل شيئين:**

- **الأول**: المستغاث له فإنه يُجر بلامٍ مكسورة، كقولك: "يا لزيدٍ لعمروٍ"، وذكرنا أنّ المستغاث له إذا كان ضميرًا غير ياء المتكلم فإنه يجر باللام المفتوحة.

- **والحالة الثانية التي يشملها هذا البيت**: إذا عطفت على المستغاث به دون تكرير ياء، وسبق هذا بأمثلته.

فالخلاصة: الخلاصة أنّ المستغاث به يجر بلامٍ مفتوحة، إلا إذا كان ياء المتكلم أو عطفت دون تكرير ياء، فإنك تجر باللام المكسورة، وأما المستغاث

به فإنه يُجر بلامٍ مكسورة، إلا إذا كان ضميرًا غير ياء المتكلم فإنه يُجر بلامٍ مفتوحة.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلاَمُ مَا اسْتُغِيْثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَلاَمُ مَا اسْتُغِيْثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ**)، يقول: يجوز في المستغاث به أنْ تحذف منه اللام اللام التي قبله التي تجره تحذفها، وتضع عوضًا منها ألفًا في آخر المستغاث به، تقول: "يا زيدا لمحمدٍ"، الأسلوب الأول "يا لزيدٍ" حذفنا اللام ووضعنا مكانها ألفًا في الأخير "يا زيدا لمحمدٍ"، هذا أسلوبٌ ثانٍ من أساليب الاستغاثة، وتقول: "يا ربا لأهل سوريا"، قال الشاعر:

يا يزيدا لآملٍ نيل عزٍ وغنًى بعد فاقةٍ وهوان

وقال الآخر:

فَيا عَجبًا لِلقاتِلاَتِ الضَّعائفِ ضَعائِفُ يَقْتُلْنَ الرِّجالَ بِلاَ دَمِ

(**فَيا عَجبًا**) هي الأصل فيا للعجب، فقال: (**يا عَجبًا لِلقاتِلاَتِ الضَّعائفِ**)، وقوله: (**أَلِفْ**) في البيت ما إعرابها؟ (**وَلاَمُ مَا اسْتُغِيْثَ**) ما بالها؟ (**عَاقَبَتْ أَلِفْ**)، طبعًا الألف ساكنة من أجل البيت؛ لأنّ البيت هنا مقيد يعني مسكن الآخر، فلو كان مطلقًا يعني تظهر عليه الحركة لتبين هو مرفوع أم منصوب، لكنه مقيد مسكن فهل هو مرفوعٌ أم منصوبٌ أم يجوز فيه الوجهان؟ منصوب، منصوب على معنى لام ما استغيث عاقبت هي ألفًا، نعم هذا معنًى صحيح، فتكون مفعولًا به، ويجوز أنْ تكون فاعلًا على معنى ولام ما استغيث عاقبتها ألفٌ، فكلاهما محتمل وصحيحٌ في المعنى؛ لأنهم ينصون على أنّ اللام قبل المستغاث به والألف بعده يتعاقبان.

الطالب: [@٤٧:٥٣].

الشيخ: يتعاقبان، فبما أنهما يتعاقبان يعني يتفاعلان، إذًا فكلاهما فاعل ومفعول، إذا قلت: "ضاربت زيدًا أو قاتلت زيدًا أو خاصمت زيدًا"، فتقول في الإعراب: الفاعل التاء وزيدًا مفعولٌ به، لكن في المعنى كلاهما فاعل ومفعول، لأنّ كلاهما قاتل وقُتل.

الطالب: [@٤٨:٣١].

الشيخ لا، أما كونه تمييزًا لا لا يستقيم.

فعلى ذلك ذكر ابن مالك للاستغاثة أسلوبين: "يا لزيدٍ لعمروٍ" و"يا زيدا لعمروٍ"، وهناك وجهٌ ثالث في الاستغاثة قليل الاستعمال لم يذكره ابن مالك ربما لقلته وهو أنْ تُعامل المستغاث به معاملة المنادى، نحو: "يا زيدُ لعمروٍ" يعني يا زيدُ أغث ساعد أعن عمرًا، قال الشاعر:

ألا يـــا قـــوم للعجـــب العجيـــب ... وللغفـــلات تعـــرض للأريـــب

وقال الآخر:

تركنـــا قومنـــا مـــن حـــرب عـــام ... ألا يـــا قـــوم للأمـــر الشـــتات

فالمستغاث به عُمِل -كما ترون- معاملة المنادى، والشطر الثاني من البيت وهو قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِف**)، يقول: المتعجب منه حكمه حكم المستغاث به، إذا ناديت المتعجب منه عند التعجب فإنّ حكمه حينئذٍ حكم المستغاث به، تقول: "يا لزيدٍ" ماذا تفعل إذا تعجبت منه ومن عمله؟ "يا لزيدٍ ما تفعل!"، إذا تعجبت من الداهية التي نزلت أو المصيبة تقول: "يا للداهية!" "يا للمصيبة!" "يا للعجب!"، "يا للكارثة!"، تقول: "يا للاختبار ما أسهله!"، "يا للأمطار ما أقوى جريانها!"، وتقول ذلك أيضًا في نداء الضمير، فأقول متعجبًا منك: "يا لك من رجل!"، "يا له من رجل!"، وهذا كثيرٌ جدًّا في كلام العرب.

ومن ذلك قول امرؤ القيس في معلقته المشهورة:

يـا لـكَ مـن ليـلْ كـأنَّ نجومـهُ   بكـل مغـار الفتـل شـدت بيـذبلِ

يتعجب منه، وإذا قلنا: إنّ نداء المتعجب منه كنداء المستغاث به وقد أجزنا في المستغاث به أنْ نحذف اللام ونأتي بالألف وكذلك في المتعجب منه يجوز فيه أنْ تقول: "يا زيدا ما تفعل!"، وأنْ تقول: "يا عجبا لزيدٍ!"، أو "يا عجبا لك"، قال الشاعر:

يـا عجبـا مـن هـذه الفليقـه   هـل تـذهبن القوبـاء الريقـه

تعرفون معنى البيتين:

يـا عجبـا لهـذه الفليقـه   هـل تـذهبن القوبـاء الريقـه

هل تعرفون القوباء؟

الطالب: [@٥٢:٢٣].

الشيخ: لا، لا، هذا مرض جلدي يسميه النَّاس الآن بالحزازة مثل الحساسية كذا تكون دائرة كأنها تأكل شيئًا من الجلد، فقيل لهذا الأعرابي إنّ علاجها أنْ تضع عليها شيئًا من ريقك في الصباح عندما تستيقظ وتذهب، هذا أمر معروف حتى الآن عند النَّاس عند الحزازة هذه تضع عليها شيئًا من الريق في الصباح، فيستغرب يقول: **(هل تذهبن القوباء الريقه)**.

الطالب: [@٥٣:٠٧].

الشيخ: **(يا عجبا من هذه الفليقه)**، فليقة: يعني الأمر المفلوق عجيب، الفليقة باللام، **(هل تذهبن القوباء الريقه)**، وفي رواية: **(هل تغلبن القوباء الريقه)**، ونداء التعجب عندما تنادي في التعجب **نداء التعجب له سببان:**

- **السبب الأول:** أنْ يرى الإنسان أمرًا عظيمًا عجيبًا غريبًا، فينادي جنسه كأنْ

تتعجب مثلًا من العشب من كثرته أو من جماله، فتقول: "يا للعشبَ!"، "يا للربيع!"، "يا للماء!"، "يا للدواهي!"، "يا للمصيبة" وهكذا.

- **والسبب الثاني**: أنْ يرى الإنسان أمرًا عظيمًا فينادي مَن له علاقةٌ به، لا ينادي هو هذا الأمر العظيم وإنما ينادي مَن له علاقة به، كأنْ يقول: "يا العلماء!"، عندما يرى أمرًا ينبغي أنْ يتصدوا له أو يبينوا الحكم فيه أو نحو ذلك، أو تقول: "يا لأهل العقول!"، أو "يا لأرباب المروءة والنجدة!"، أو تقول: "يا للعرب!"، هذا كله من نداء التعجب.

❖ ونختتم الكلام على باب الاستغاثة بذكر بعض الفوائد المهمة:

- **فمن هذه الفوائد**: أنّ أسلوب الاستغاثة قد يأتي للمستغاث منه، نحن قلنا الاستغاثة تستغيث بشيء لشيء، تقول: "يا لزيدٍ لعمروٍ"، يعني يا زيد أغث ساعد أدرك عمرًا، لكن قد يأتي أسلوب الاستغاثة للاستغاثة من شيء، وحينئذٍ يُجر بمن لا باللام، كقولك: "يا لزيدٍ من عمروٍ"، المعنى يعني يا زيد أغثني من عمرو، فعمرو حينئذٍ ليس مستغاثًا له وإنما هو مستغاثٌ منه.

قال الشاعر:

يَـا لَلرِّجَـالِ ذَوِي الألبـابِ مِـنْ نَفَـرٍ ... لا يَبْـرَحُ السَّـفَهُ المُـرْدِي لَهُـمْ دِيْنَـا

يستغيث بهم من هؤلاء النفر.

- **ومن الفوائد أيضًا**: أنّ المستغاث له إذا كان معلومًا، فيجوز حذفه على القاعدة كل معلوم يجوز حذفه، كقول الشاعر:

يـا لَقَـوْمي! مَـنْ لِلْعُـلاَ والْمَسـاعِي؟ ... يـا لَقَـوْمي! مَـنْ لِلنَّـدَى والسَّـماحِ؟

فهو الآن ينادي (**يا لَقَوْمي**)، لكن ما يذكر مستغاثًا له.

- **والفائدة الأخيرة في هذا الباب** عن كيفية إعراب أسلوب الاستغاثة، وأنا

أتوقع أنكم ستسألون عن ذلك كيف نعرب مثل هذا الأسلوب "يا لله للمسلمين"، "يا لزيدٍ لعمروٍ"، فنقول: وقد ذكرنا إنّ المستغاث به معربٌ على كل حال في الاستغاثة؛ لأنك تقول: "يا لزيدٍ"، فتجره بكسرتين فهو معربٌ على كل حال وليس كالمنادى الذي يُبنى في حالة ويُنصب في حالة، يُبنى يعني يكون مبنيًا لا معربًا، ويُنصب أنْ يكون معربًا حكمه النصب.

أما في أسلوب الاستغاثة فإنّ المستغاث به دائمًا معرب، وإعرابه بهذه الطريقة "يا لزيدٍ لعمروٍ"، يا: حرف نداءٍ واستغاثة لا محل له من الإعراب مبنيٌ على السكون، لزيدٍ: اللام اللام فيها للنحويين أربعة مذاهب أظهرها وأوضحها أنه حرف جرٍ زائد، فقولك: "يا لزيدٍ" كقولك: "يا زيد" فاللام زائدة، وعلى ذلك نقول: اللام حرف جرٍ زائد مبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيدٍ: منادًى ولا معرب؟ قلنا: معرب اتفقنا على أنه معرب ليس مبنيًا، والمنادى ما حكمه الإعرابي؟ الرفع أم النصب أم الجر؟ النصب.

إذًا نقول في إعراب زيدٍ: منادًى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، ولا يخفى على شريف علمكم أنّ حرف الجر الزائد يؤثر في اللفظ ولا يؤثر في الإعراب، فإذا قلت: "هل جاء من رجلٍ؟"، فرجلٍ فاعل مرفوع محلًا مجرور لفظًا، وإذا قلت: "هل رأيت من رجلٍ؟"، فرجلٍ: مفعولٌ به منصوبٌ محلًا مجرورٌ لفظًا، ونبهنا على ذلك في أكثر من مرة، ولهذا أعربنا الإعراب الذي سمعتموه.

وقوله: "لعمروٍ": اللام حرف جرٍ أصلي مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وعمروٍ: اسمٌ مجرور وعلامة جره الكسرة، ونحو ذلك لو قلت: "يا لعبد الله لعمروٍ"، الإعراب نفسه؛ لأنّ زيد وعبد الله في أسلوب الاستغاثة كلاهما معرب، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس المائة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وفي هذه الليلة ليلة الإثنين السادس والعشرين من شهر المحرم من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، لنعقد في هذا الجامع جامع الراجحي في مدينة الرياض بحي الجزيرة الدرس المئة، وإنْ شئتم المتم المئة، وإنْ شئتم المكمل المئة من دروس شرح [ألفية] ابن مالك-عليه رحمة الله-.

فنحمد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ونثني عليه الخير كله أنْ أتم الدروس إلى المئة، ونسأله عَزَّوَجَلَّ حسن التمام والقبول، إنه على كل شيءٍ قدير، أما شرح [الألفية] فقد توقفنا عند

باب الندبة

وقد نظمه ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سبعة أبيات نبدأ بقراءتها، ثم نشرحها إنْ شاء الله تعالى.

قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٠١. مَا لِلمُنَادَى اجْعَل لِمَنْدُوبِ وَمَا نُكِّـرَ لَـمْ يُنْـدَبْ وَلاَ مَـا أُبْهِمَـا

٦٠٢. وَيُنْدَبُ المَوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ ... كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ
٦٠٣. وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلهُ بِالأَلِفْ ... مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
٦٠٤. كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أَو غَيْرِهَا نِلتَ الأَمَلْ
٦٠٥. وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَولِهِ مُجَانِسًا ... إِنْ يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا
٦٠٦. وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ ... وَإِنْ تَشَأْ فَالمَدَّ وَالهَا لاَ تَزِدْ
٦٠٧. وَقَائِلٌ وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا ... مَنْ فِي النِّدَا اليَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

هذا الباب هو

باب الندبة وهو في الحقيقة من أبواب النداء، ولذا ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد النداء، وابن مالك شرع مباشرةً -كما سمعتم- في أحكام المندوب، ولم يُعرِّف لنا الندبة ولا المندوب، فدعونا نبدأ بالكلام على تعريف المندوب.

المندوب شيئان وهما:

- **المتفجع عليه.**
- **والمتوجع منه.**

هذا هو المندوب، المندوب هو المتفجع عليه كقولك: "وازيد" أو "وازيدا" أو "وازيداه"، والمتوجع منه كقولك: "واضهر" أو "واضهرا" أو "واضهراه"، فالمندوب هو المتفجع عليه إظهار الحزن عليه، أو المتوجع منه أي المتألم منه.

فالندبة على ذلك الندبة هي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، ولذلك كانت -كما قلنا- من أبواب النداء، فالمندوب في الحقيقة إذًا منادى، **إلا أنّ المندوب يختلف عن المنادى في شيئين فقط:**

- **الأول:** أنه لا يُستعمل مع المندوب من أحرف النداء إلا حرفان، الأول: "وا" "وازيد" وهو الأصل والأكثر، والحرف الثاني ياء بشرط أمن اللبس أي أمن

التباس الندبة بالنداء، يعني أنْ يُعلم أنك تندب ولا تنادي نداءً معتادًا، فهذا الأمر الأول الذي يختلف فيه المندوب عن المنادى.

- **الأمر الثاني**: أنّ المندوب يجوز فيه أنْ تزيد في آخره ألفًا، فلك أنْ تقول عند ندبة زيد: "وازيدُ غفر الله لك" "وازيدُ" تبني على الضم كالمنادى، ولك أنْ تزيد ألفًا في آخره فتقول: "وازيدا غفر الله لك"، ويجوز أنْ تزيد بعد الألف هاءً يسمونها هاء السكت وهذا خاصٌ بحالة الوقف دون الوصل، فتقول في ندبة زيد "وازيد" أو "وازيدا" أو "وازيداه" عند الوقف.

فهذان الأمران اللذان يختلف فيهما المندوب عن المنادى، وما سوى ذلك فإنّ الأحكام أحكام المندوب والمنادى سواء، فلهذا نعود إلى أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونشرحها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذه الأبيات: (**مَا لِلمُنَادَى اجْعَل لِمَنْدُوبٍ**)، يقول: إنّ حكم المندوب مثل حكم المنادى، يعني أنه يُبنى كما يُبنى المنادى إذا كان مفردًا معرفة، ويُنصب كما يُنصب المنادى فيما سوى ذلك، فتقول: "وازيدُ" "واظهرُ"، تقول: "واأميرَ المؤمنين" فتنصب، أو "واعبدَ الملك" فتنصب.

إذًا فتبني وتنصب المندوب كما تفعل ذلك مع المنادى؛ لأنّ أحكامهما سواء.

ثم قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

**وَمَـــا..............................	نُكِّـــرَ لَـــمْ يُنْـــدَبْ وَلاَ مَـــا أُبْهِمَـــا**
**وَيُنْـــدَبُ المَوصُـــولُ بِالَّـــذِي اشْـــتَهَرْ	كَبِئْـــرَ زَمْـــزَم يَلِـــي وَا مَـــنْ حَفَـــرْ**

ذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما تجوز ندبته وما لا تجوز ندبته، فليس كل منادًى يجوز أنْ تندبه، فذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يُندب الاسم النكرة ولا الاسم المعرفة المبهم، **فذكر اسمين لا يُندبان:**

- **الأول:** الاسم النكرة، الأسماء المنكرة لا تُندب، لا تندب رجلًا منكرًا، لا تعينه فتقول: "وارجل"؛ لأنّ هذا ينافي الغرض من الندبة، الندبة أنْ تتفجع على معين، هل تتفجع على غير معين؟ لا يكاد يتصور ذلك، فلهذا لا تُندب النكرة، وهذا هو قول ابن مالك: (**وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ**).

- **والثاني:** الذي لا يُندب هو الاسم المعرفة المبهم، معرفة ومبهم، الاسم المعرفة المبهم هذا يطلقونه على نوعين من المعارف وهما: أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فأسماء الإشارة لا تُندب؛ لأنها مبهمة هذا، هؤلاء، الاسم مبهم لا يتعرف إلا من خارجه، هو يتعرف لكن لا يتعرف بلفظه كالعلم مثلًا، وإنَّما يتعرف من خارجه بالحضور بالإشارة هذا، وإلا هو في الأصل فيه إبهام ولا يتعرف إلا من خارجه.

فلهذا قالوا أيضًا: لا يُندب لعدم التعيين، لا تقول: "واهذا"، لا تقول: "واهؤلاءَ"، وهذا هو قول ابن مالك: (**وَلاَ مَا أُبْهِمَا**)، والثاني الذي لا يُندب قلنا من الأسماء المبهمة الأسماء الموصولة، الاسم الموصول أيضًا في حقيقته مبهم "الذي، من، التي"، هو يتعرف ولكنه يتعرف من خارجه أيضًا يتعرف بصلته.

فالأسماء الموصولة أيضًا لا تُندب، لا تقول مثلًا: "وا الذي أحبه"، أو تقول: "وا مَن أحبه"، إلا أنهم استثنوا الموصول الخالي من (أل) إذا اشتهر بصلته، الموصول الخالي من (أل) يعني ليست فيه (أل)، مثل: "مَن"، إذا كان مشهورًا بصلته، يعني صلته لا تطلق إلا على معين، كقولهم: "وا مَن حفر بئر زمزم"، الذي حفر بئر زمزم معين ومعروف.

إذًا فقولك: "وا مَن حفر بئر زمزم"؛ جائز لأنه في قوة قولك: "وا عبدَ المطلب" وهو جد النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، بخلاف قولك: "وا مَن أحبه"، كلمة أحبه هذه لا تتعين لا تطلق على معين، قد تطلقه على أي إنسان تحبه.

إذًا لا يُستثنى من الأسماء المبهمة إلا الموصول الخالي من (أل) إذا اشتهر بصلته، وهذا هو قول ابن مالك:

وَيُنْدَبُ المَوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ　　　كَبِئْرَ زَمْزَم يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ

يعني (**وَا مَنْ حَفَرْ**)، ثم تأتي بعدها تليها بقولك: "بئر زمزم"، "وا مَن حفر بئر زمزم"، والخلاصة فيما يُندب وما لا يُندب: **أنّ الأسماء التي تُندب ثلاثة:**

- **الأول**: العلم.

- **والثاني**: المضاف إلى معرفة.

- **والثالث**: الموصول الخالي من (أل) المشتهر بصلته.

فهذه الأسماء التي تُندب؛ لأنّ مسمياتها متعينةٌ بها، وما سوى ذلك لا يُندب، ما سوى ذلك ماذا يشمل؟ يشمل النكرات، ويشمل المعارف التي لم يذكرها وهي الضمائر ما تُندب، وأسماء الإشارة لا تُندب، والمحلى بأل لا يُندب والموصول إذا لم يكن خاليًا من (أل) مشتهرًا بصلته.

ثم قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلهُ بِالأَلِفْ　　　مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
كَذَاكَ تَنْوِيْنُ الَّذِي بِهِ كَمَل　　　مِنْ صِلَةٍ أَو غَيْرِهَا نِلتَ الأَمَل

ذكَر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ المندوب يجوز أنْ تليه ألف يسمونها ألف الندبة، وسيذكر في بيتٍ قادم أنه يجوز أيضًا في الوقف أنْ تزيد بعد الألف هاءً يسمونها هاء السكت، فلهذا تقول: في قولك: "زيد" "وا زيدُ" تعاله معاملة النداء، أو تزيد ألفًا بعد آخره فتقول: "وا زيدا"، ولك عند الوقف أنْ تقول: "وا زيداه"، هذا في المتفجع عليه.

وفي المتوجع منه كالظهر لك أنْ تقول: "وا ظهرُ"، ولك أنْ تزيد ألفًا بعد آخره

فتقول: "وا ظهرا"، ولك أنْ تزيد هاء السكت عند الوقف فتقول: "وا ظهراه"، وكذلك في ندبة عبد الملك إنسان اسمه عبد الملك، لك أنْ تقول: "وا عبد الملك" كالمنادى، ولك أنْ تزيد ألفًا في آخره فتقول: "وا عبد الملكا"، ولك أنْ تزيد هاءً عند الوقف فتقول: "وا عبد الملكاه"، وكذلك في ندبة أمير المؤمنين لك أنْ تقول: "وا أمير المؤمنين، أو "وا أمير المؤمنينا" أو "أمير المؤمنيناه"، كل ذلك جائز، وهذا قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلهُ بِالأَلِفْ**).

ثم بعد ذلك ذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يُحذف من أجل هذه الألف التي تُزاد بعد آخر المندوب شيئان:

- **الأول**: الألف إذا وقعت في آخر الاسم المندوب، فرق بين قولنا: في آخر وبعد آخر، إذا كان آخر الاسم المندوب ألفًا كقولنا: "موسى وليلى"، ثم أضفت بعده ألف الندبة، طبعًا سيجتمع ألفان وهما ساكنان فسنحذف الأولى، فكيف تندب موسى؟ ستقول إما أنْ تقول: "وا موسى" على الأصل، وإما أنْ تأتي بألف الندبة "وا موسا" واللفظ واحد، أو تأتي بالهاء عند الوقف "وا موساه"، أما قولنا: "وا موساه"، فهذا بسين وبعدها ألف واقفة وبعدها هاء، والوجه الأول: عندما تقول: "وا موسى" كما تقول: "وا زيدُ"، فكيف نكتب الألف؟ نائمة أو بطة أو مقصورة؛ لأنها موسى، ثم بنيته على الضم المقدر.

لو أتيت بألف الندبة واجتمعت مع ألف موسى وحذفت ألف موسى، فقلت: "وا موسا" فتكتب الألف واقفة، وكذلك ليلى تقول: "يا ليلى"، تقول: "وا ليلى" أو "وا ليلا"، وهذا هو قول ابن مالك: (**مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ**)، (**مَتْلُوُّهَا**) يعني: الذي تليه وهو آخر الاسم المندوب، (**إِنْ كَانَ مِثْلَهَا**) يعني: إنْ كان ألفًا فإنه يُحذف يعني للالتقاء الساكنين.

- **والأمر الثاني الذي يُحذف لهذه الألف ألف الندبة**: التنوين، إذا كان في آخر

المندوب تنوينًا فإنه يُحذف للعلة السابقة وهو التقاء الساكنين؛ لأنّ ألف الندبة ألف وهي ساكنة، والتنوين -كما تعرفون- نونٌ ساكنة فيُحذف التنوين، مثال ذلك أنْ تندب صديق زيد، فماذا تقول في ندبته؟

- **على الصورة الأولى:** "وا صديقَ زيدٍ".

- **وعلى الصورة الثانية:** "وا صديق زيدا".

فتحذف التنوين وتأتي بالألف، وعند الوقف لا يجوز أنْ تقول: "وا صديق زيداه"، وهذا هو قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَـــذَاكَ تَنْـــوِيْنُ الَّـــذِي بِـــهِ كَمَـــل   مِـــنْ صِـــلَةٍ أَو غَيْرِهَـــا نِلــتَ الأَمَــل

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**تَنْوِيْنُ الَّذِي بِهِ كَمَل مِنْ صِلَةٍ أَو غَيْرِهَا**)، أما التنوين الذي في الصلة فكقولك، التنوين الذي في الصلة يعني أي صلة؟ صلة الموصول كقولك: "وا مَن حفر بئر زمزم"، الموصول مَن، وصلة الموصول: حفر بئر زمزمٍ، والصلة فيها تنوين زمزمٍ، فعندما تأتي بالألف تحذف التنوين، فتقول: "وا مَن حفر بئر زمزمٍ" على الصورة الأولى، وعلى الثانية مع الألف "وا مَن حفر بئر زمزما"، ولك عند الوقف "زمزماه"، هذا التنوين الذي في الصلة.

قال: (**فِي صِلَةٍ أَو غَيْرِهَا**)، التنوين الذي في غير الصلة كالتنوين الذي في المضاف إليه، كمثالنا السابق "صديق زيدٍ" فتقول في ندبته: "وا صديق زيدٍ" أو "وا صديق زيدا" أو "زيداه"، ثم ختم البيت بقوله: (**نِلتَ الأَمَل**)، ما علاقة ذلك بالباب؟ لا علاقة له بالباب، هذا يسمونه حشو لإكمال البيت، والحشو في [ألفية] ابن مالك قليلٌ جدًّا، وهذا مما تميزت به الألفية هذا منه، هذا حشو لا علاقة له بالنحو ولا بالبيت ولا بالباب فقط لإكمال البيت.

الطالب: [@٢٢:٤٥].

الشيخ: هو لا بأس طبعًا، لكن لو وضع في حكم النحويين أفضل، ويدعو لك إنْ شاء الله في قلبه؛ لأنك ستحفظ أنت، يعني لو أكثر الحشو لزادت الألفية عن ألف بيت فستحفظ أكثر وهكذا، لكن اختصر ثلاثة آلاف بيت-وهي أصل الألفية- في ألف بيت، ومن قبل اختصر النحو كله في ثلاثة آلاف بيت، ثم اختصره في ألف بيت.

فلهذا ما يمكن أنْ يأتي بحشو، بخلاف مثلًا [ألفية] ابن معطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد ذكرنا ذلك من قبل، ألفية ابن معطي أسهل من حيث اللفظ من ألفية ابن مالك قليلًا، لكن أحكامها قليلة وفيها حشو، فلهذا الفائدة ليست كبيرة منها، فلهذا تركت واتجه النحويون بعد ذلك إلى ألفية ابن مالك.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والفتح حَتْمًا أَولِهِ مُجَانِسًا ... إِنْ يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْم لاَبِسَا

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنك إذا زدت الألف بعد المندوب، والألف-كما نعرف جميعًا- يجب أنْ يكون ما قبلها مفتوحًا، فهذا حكم المندوب تفتح ما قبل الألف أيًا ما كان الذي قبل الألف، فأنت تقول مثلًا في ندبة زيد: "وا زيدُ غفر الله لك"، فإذا أتيت بالألف تقول: "وا زيدا"، أين ذهبت الضمة؟ غطتها الفتحة المجلوبة لمناسبة الألف.

فلهذا سيأتي في طريقة الإعراب عندما نعرب نقول: "وا زيدا"، سنقول: منادًى مندوب مبنيٌ على الضم المقدر، إذًا فالألف لا بُدَّ أنْ تفتح ما قبلها وتغطي كل شيء، حتى كما رأيتم مثلًا "وا مَن حفر بئر زمزمٍ" قلنا: "زمزمَا" أذهبت التنوين وأذهبت الكسرة وفتح ما قبل الألف، هذا حكم الألف إذا زيدت، وهذا واضح ومعروف لا داعي إلى أنْ ينص عليه.

لكنه قال:

وَالشَّــكْلَ حَتْمًــا أَوْلِــهِ مُجَانِسًــا ... إِنْ يَكُــنِ الفَــتْحُ بِــوَهْمٍ لاَبِسَــا

يقول: إذا أتيت بالألف، ثم فتحت ما قبله، فأدي ذلك إلى لبس فيجب حينئذٍ أنْ تبقي الحركة التي قبل الألف على حالها لا تغيرها، تبقيها كما كانت ضمة أو كسرة، والألف ألف الندبة ستنقلب حينئذٍ إلى واو إنْ كان ما قبلها مضمومًا، أو تنقلب إلى ياء إنْ كان ما قبلها مكسورًا؛ لأنّ اللبس في اللغة مدفوع.

فنحو: "زيد وظهر، تقول: "وا زيدا، وا ظهرا" لا لبس، ما التبس بشيءٍ آخر، وكذلك أم زيد وعبد الملك، تقول: "وا عبد الملكا، وأم زيدا" لا لبس، أمي وقلمي، تقول: "وا أما" أو "وا أميا" كما سيأتي في آخر الأبيات في ندبة المضاف إلى ياء المتكلم لا لبس.

لو أردت أنْ تندب أمك أي تخاطب المخاطب وتندب أمه أمك، كيف تندب له؟ اندب أمك، أمك يعني أمك المضافة إلى كاف المخاطب يعني أم المخاطب ليست أمك أنت، كيف تندب أم المخاطب أمك؟ نطبق إما أنْ تقول: "وا أمك" "وا أمكَ" بالفتحة بالفتح ما في إشكال، فإذا أتيت بالألف وهذا كان كله على زيادة الألف أو الهاء، الألف والهاء حكمهما واحد، ستقول: "وا أمكا"، لا لبس، تقول للمخاطب: "وا أمكا" لا لبس، حتى الآن لا لبس ما في لبس.

لكن اندب أم المخاطبة أمكِ، اندب أم المخاطبة لو بقينا على الأصل وأتينا بألف وفتحنا ما قبل الألف سنقول في ندبة أمكِ "وا أمكَا" ألف والألف تفتح ما قبلها "وا أمكَا"، وحينئذٍ حدث لبس مع ندبة "أمكا" للمذكر، فوجب إبقاء كسرة الكاف "أمكِ" يجب أنْ تبقى هذه الكسرة؛ لأنّ قلبها فتحة يسبب اللبس، فيجب إبقاء كسرة الكاف، وقلب الألف بعدها ياءً، فتقول: "وا أمكِي"، وإنْ لم تأتِ بهاء السكت تقول: "وا أمكِي".

اندب أم الغائبة أمها، ستقول: "وا أمهَا"، إنْ أتيت بالألف هي أمها مختومة بألف، هات ألف الندبة "وا أمها"، سيجتمع ألفان تحذف الألف الأولى "وا أمها"، أو تأتي بهاء السكت فتقول: "وا أمهاه" لا إشكال لا لبس هنا ما في إشكال، لكن اندب أم الغائب أمه جاك فلان وقال: "محمد ماتت أمه"، كيف تندب؟ إنْ بقيت على الأصل وأتيت بالألف، ثم فتحت ما قبلها أمهُ ستقول: "وا أمهَا"، وإنْ أتيت بهاء السكت "وأمهاه"، فالتبس بالغائبة.

فوجب حينئذٍ إبقاء ضمة هاء الغائب وتقلب الألف ألف الندبة واوًا، فتقول: "وا أمهو"، وإنْ حذفت الهاء تقول: "وأمهُ"، فهذا ما يتعلق بشرح هذا البيت، وكل ذلك من حرص العربية على أنْ يكون اللفظ خادمًا للمعنى ودافعًا لأي لبس.

فهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَولِهِ مُجَانِسًا ... إِنْ يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا

إذًا ماذا يريد بقوله: (وَالشَّكْلَ)؟ يريد الحركة، الحركة يقول: الحركة يتحتم أنْ توليها ما يجانسها إنْ كان قلبها فتحًا يلبس بل تبقها ضمةً وتقلب الألف واوًا، أو تبقيها كسرةً وتقلب الألف بعدها ياءً.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ ... وَإِنْ تَشَأْ فَالمَدَّ وَالهَا لاَ تَزِدْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا جعلت في آخر المندوب ألفًا فيجوز لك عند الوقف عليه أنْ تزيد بعده هاءً، تُسمى هاء السكت، **والفائدة من هاء السكت**: أنها تبين الألف الذي قبلها؛ لأنّ الألف حرفٌ مبخوت ضعيف، نحو: "وا زيدا" تقول: "وا زيداه"، "وا عبد الملكا" تقول: "وا عبد الملكاه"، وفهم من قوله في البيت: (وَوَاقِفًا)، أنّ زيادة الهاء لا تجوز إلا عند الوقف ولا تجوز عند الوصول، لا يجوز أنْ تقول: "وا زيداه

غفر الله لك"، وإنما تقول: "وا زيدا غفر الله لك"، وهاء السكت-كما هو معروف- هاءٌ ساكنة.

يقول: ما الفرق بين هذه الصور، سواءً الصورة الأولى "وا زيدُ" أو الثانية "وا زيدا" أو الثالثة "وا زيداه؟ أما الأولى فهي الندبة المعتادة، وأما زيادة الألف فيدل على زيادة التفجع أو التوجع، وأما الهاء فلا تدل على زيادةٍ في التوجع أو التفجع، ولكن يؤتى بها لتبيين الألف كما قلنا.

وفهم من قوله: (إِنْ تُرِدْ) أنّ زيادة هاء السكت عند الوقف جائزةٌ لا واجبة، يجوز لك في الوقف أنْ تقول: "وا زيداه" جائز، وعلى ذلك يكون للمندوب عند الوصل كم صورة؟ صورتان: "وا زيدُ وا زيدا"، وعند الوقف ثلاث صور بإضافة هاء السكت الزائدة "وا زيداه".

ثم ختم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأبيات في هذا الباب (باب الندبة) بقوله:

وَقَائِلٌ وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا مَنْ فِي النِّدَا اليَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

تكلم في هذا البيت على ندبة الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، كقولك: "أمي، صديقي، زميلي، أخي" ونحو ذلك، وقد سبق لنا في باب النداء عندما تكلمنا على نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم أنْ قلنا في ندائه كم وجه؟ **ستة أوجه:**

- **الوجه الأول:** "يا صديقِ تعال" بحذف ياء المتكلم وكسر ما قبلها ما في ياء.

- **الوجه الثاني:** "يا صديقُ تعال" بحذف الياء وجعل الضم على آخر المنادى "يا صديقُ تعال"، أي أنّ الياء ليست موجودة أيضًا.

- **والوجه الثالث:** "يا صديقَ تعال" بقلب الياء ألفًا وحذفها، أيضًا ما في ياء المنقلبة إلى ألف.

- **والوجه الرابع:** "يا صديقا تعال" بقلب الياء ألفًا "يا صديقا تعال"، هذه

أربعة أوجه، عند ندبة الاسم المضاف إلى ياء المتكلم على هذه الأوجه الأربعة نقول: "وا صديقا"؛ لأنّ الاسم المضاف إلى المتكلم في هذه الأوجه ليس فيها ياء، فتقول: "وا صديقا"، الوجه الأول والثاني والثالث ما فيها ياء، والوجه الرابع "يا صديقا" فيها ألف، لكن ستلتقي بألف الندبة، فستُحذف الألف الأولى، فيكون اللفظ واحدًا "وا صديقا".

- **الوجه الخامس من الأوجه في نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم:** "يا صديقيَ تعال" بإثبات الياء وفتحها "يا صديقيَ تعال"، وعند ندبته على هذا الوجه تقول: "وا صديقيَ"؛ لأنك تندب صديقيَ بياءٍ ثابتةٍ مفتوحة، فليس لك إلا أنْ تقول: "وا صديقيَ".

- **الوجه السادس في ندائه:** أنْ تقول: "يا صديقيْ تعال" بإثبات الياء ساكنةً، فكيف نندبه حينئذٍ؟ "يا صديقيْ تعال"، إذا ندبناه سنضيف الألف، طبعًا إذا ندبناه من دون ألف "وا صديقي" هذا لا إشكال فيه، لكن لو أضفت الألف ستأتي الألف ساكنةً والياء على هذا الوجه ثابتةٌ ساكنة سيلتقي ساكنان، فكيف نتخلص من التقاء الساكنين هنا؟ **لك وجهان:**

- إما أنْ تتخلص بتحريك الياء بفتح الياء، فتقول: "وا صديقيَ".

- وإما تتخلص بحذف الياء فتقول: "وا صديقَ" كلاهما جائز هنا.

والخلاصة: أنّ ندبة الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يجري على القياس في جميع الأوجه، إلا على وجه إثبات الياء ساكنةً "يا صديقيْ"، فهذا هو الذي يحتاج إلى تنبيه، وأنّ لك في الياء حينئذٍ إثباتها مفتوحةً "وا صديقيَ" أو حذفها.

فلهذا لم ينبه ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلا على هذا الوجه وترك البواقي؛ لأنها على القياس، فقال:

وَقَائِــــــلٌ وَاعَبْـــــدِيَا وَاعَبْـــــدَا   مَـنْ فِـي النِّـدَا اليَـا ذَا سُـكُونٍ أَبْـدَى

يقول: مَن سكَّن ياء المتكلم عند نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم فقال: "يا عبدي تعال"، **جاز له في ندبته وجهان:**

- **"وا عبديَ" بإثبات الياء مفتوحةً.**

- **وا عبدَ" بحذفها.**

فهذا ما يتعلق بشرح الأبيات، ليبقى لنا بعد ذلك بعض الملحوظات المهمة المتعلقة بهذا الباب:

- **الملحوظة الأولى:** في طريقة إعراب المندوب كيف نعرب المندوب؟ على الصورة الأولى: "وا زيدُ" ماذا نقول في إعراب "وا" حرف نداءٍ وندبة، ما باله؟ مبنيٌ على السكون لا محل له من الإعراب، يُعرب كالحروف تبين نوعه حرف نداءٍ وندبة، حركته مبنيٌ على السكون، حكمه الإعرابي لا محل له من الإعراب، زيدُ: منادًى مندوب مبنيٌ على الضم في محل نصب، وإنْ شئت أنْ تقول: مبنيٌ على الضم الظاهر فلا بأس.

الصورة الثانية بإثبات الألف ألف الندبة: "وا زيدا"، وا: كإعرابها السابق، زيدا: منادًى مندوب مبنيٌ على الضم المقدر منع من ظهوره فتحة مناسبة الألف هي التي غطتها ومنعتها من الظهور فتحة مناسبة ألف الندبة، وألف الندبة ما إعرابها؟ اعلموا أنها حرف وباقي الإعراب عليكم، إذا علمتم أنها حرف معنى ذلك أنكم ستعربون إعراب الحروف:

- **أولًا:** نبين نوعها.

الطالب: حرف.

الشيخ: إي، حرف ماذا؟ حرف ندبة مبنيٌ على السكون لا محل له من الإعراب.

الصورة الثالثة: "وا زيداه" كالإعراب السابق بقي الهاء هي هاء سكت حرف، إذًا نقول في إعرابه: حرف سكت مبنيٌ على السكون لا محل له من الإعراب، وإذا قلت: "وا عبدَ الملكِ" فتقول في الإعراب: وا حرف نداءٍ وندبة، عبدَ: منادًى مندوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والملكِ: مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، وعلى الوجه الثاني: "وا عبد الملكاه": عبد كإعرابه السابق، الملك: مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها فتحة مناسبة ألف الندبة، وألف الندبة وهاء السكت كإعرابهما السابق.

ملحوظةٌ أخرى: التفجع هو إظهار الحزن، ويكون على غيرك ويكون على نفسك، يكون على غيرك وهذا هو الأكثر كقولك: "وا زيدا"، كقول جرير في رثاء عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حُمّلْتَ أمراً عَظِيماً فاصْطَبَرْتَ لَهُ ... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ الله، يا عُمَرَا

(**يا عُمَرَا**) ندب بأي حرف؟ بياء لعدم اللبس؛ لأنه في رثائه لا يناديه وإنما يندبه، فقال: (**يا عُمَرَا**)، ويكون بإظهار حزنك على نفسك عندما تُخبر بأمرٍ محزن يحزنك يمكن أنْ تنادي نفسك لإظهار هذا التفجع، كقول عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عندما أخبر بنزول الجدب في جزيرة العرب فقال: "وا عمرا، وا عمرا" لإظهار حزنه، وأما المتوجع منه أي المتألم منه فإنه قد يكون محل الألم، تتوجع من محل الألم نفسه فتقول: "وا ظهرا" "وا رأسا"، "وا رجلا"، ومنه قول مجنون ليلى:

فواكبدا من حب مَن لا يحبني ... ومن عبراتٍ مالهنَ فناء

نعوذ بالله من حاله، وقد يكون التوجع من سبب الألم لا من محله، نحو: "وا

مصيبتاه، وا سفراه"، ومنه قول ابن قيس الرقيات:

تبكيهم الدهماء مُعوِلةً وتقول سلمى: وارزِيَّتِيَه

فهذا تنبيه إلى معنى التفجع والتوجع.

بقي في الباب ملحوظةٌ أخيرة تتعلق بهاء السكت، فهاء السكت-كما قلنا وكما هو معروف- هي هاءٌ ساكنة تلحق الاسم عند الوقف دون الوصل هذا حكمها، ولكن يجوز في ضرورة الشعر أنْ تثبت هاء السكت في الوصل وأنْ تُحرك بضمٍ في الأكثر، أو بكسرٍ على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أو بالفتح للتخفيف.

فمن ذلك قول الراجز:

ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه

يرثي عمرو بن الزبير، ومن ذلك قول الراجز الآخر:

واه مرحباه بحمار ناجية إذا أتى قربته للسانية

ومن ذلك قول مجنون ليلى:

فناديت يا رباه أول سؤلتي لنفسي ليلى ثم أنت حسيبها

ومن ذلك قول الحطيئة:

فقلت هيا رباه ضيفٌ ولا قرًى بحقك لا تحرمه تالليلة اللحما

وقد فعل ذلك أبو الطيب المتنبي في قوله:

واحر قلباه ممن قلبه شبم ومَن بجسمي وحالي عنده درم

فهذا ما يتعلق بهذا الباب وهو بابٌ لطيف وجميل، ومثاله المشهور قولهم: "وا إسلاماه" فهو أيضًا داخلٌ في المتفجع عليه "وا إسلاماه"، كذلك "وا معتصماه" لإظهار تفجعها، لا للتفجع عليه كما قلنا قبل قليل التفجع قد يكون بإظهار حزنك على غيرك أو بإظهار حزنك أنت، فهذا من إظهار الحزن حزن

الإنسان "وا معتصماه"؛ لأنها لا ترثيه، كقول عمر: "وا عمراه" لا يرثي نفسه، وإنما يظهر حزنه.

هناك فقط بعض الشواهد نختم بها:

من ذلك قول الشاعر:

يَا لَهْفَ نَفْسِيَ أَنْ كَانَتْ أُمُورُكُمُ شَتَّى ... وَأُحْكِمَ أَمْرُ النَّاسِ فَاجْتَمَعَا

قال: (**يَا لَهْفَ نَفْسِيَ**) على الصورة الأولى أو الثانية أو الثالثة؟ الأولى ما أتى بالألف، ومن ذلك قوله:

فما كعب ابن مامة وابن أروى ... بأجود منك يا عمر الجوادا

على أي صورة؟ الأولى.

الطالب: [٤٨:٥٠@].

الشيخ: الثانية، نعم الذي أظهر أنها الثانية؛ لأنه جعل الصفة والموصوف شيئًا واحدًا (**يا عمر الجوادا**)، ويمكن أنْ يُقال إنها من الصورة الأولى (**يا عمر**) والجواد نعته، وقد سبق الكلام على أحكام توابع المنادى المبني فإذا كان فيه (أل) أي التابع فيه (أل) جاز فيه الرفع والنصب وسبق ذلك.

ومن ذلك قوله:

فوا أسفا إنْ كان سعيي باطلًا ... ووا حزنا إنْ كان حجي ناقصا

في موضعين.

ومن ذلك قول الشاعر القديم:

واضيعة الناس والدين الحنيف ... وما تلقاه من حادثات الدهر بغداد

قتلٌ وهتكٌ وأحداثٌ يشيب لها ... رأس الوليد وتعذيبٌ وأصفاد

فما أشبه الليلة بالبارحة!

أريد أنْ تندبوا لي أحرار العالم، مَن يندب؟ اتفضل يا أخي، اندب لي أحرار العالم ماذا تقول؟

الطالب: [@٥٠:١٣].

الشيخ: ارفع صوتك أحرار العالم اندب لي هذه العبارة ماذا تقول؟

الطالب: [@٥٠:٢٣].

الشيخ: أحرار العالم لا تغير شيئًا أحرار العالم اجعل قبلها وا فقط.

الطالب: [@٥٠:٣١-٥٠:٣٣].

الشيخ: بس وا أحرار العالم، واجعلها على حكم المنادى ستبني على الضم أو تنصب؟ تنصب لأنه مضاف "وا أحرارَ العالم" على الصورة الأولى، على الصورة الثانية أضف ألفًا في الأخير في آخر المندوب يعني بعد العالم "وا أحرار العالما"، وعند الوقف تزيد هاءً فتقول: "وا أحرار العالماه"، كل ذلك جائز، غلاء الأسعار مَن يندبها لنا؟ اتفضل.

الطالب: [@٥١:١٥].

الشيخ: كيف، نحن ندبناها وانتهينا لكن أنت اندبها لغويًا.

الطالب: وا غلاء الأسعار.

الشيخ: نعم: وا غلاء الأسعار، الصورة الثانية.

الطالب: وا غلاء الأسعارا.

الشيخ: نعم، وعند الوقف "وا غلاء الأسعاراه"، بلدي اتفضل.

الطالب: وا بلدي.

الشيخ: وا بلدي أو بإضافة الألف "وا بلدا" يجوز، وجهٌ آخر أيضًا يجوز بإثبات الياء.

الطالب: [٥١:٤٩-٥١:٥١@].

الشيخ: وا بلديَ، أثبت الياء مفتوحةً "وا بلديَ"، سيارتك أي سيارة المخاطب مَن يندبها لنا؟ سيارتك مَن يندب سيارتك؟

الطالب: وا سيارتك.

الشيخ: "وا سيارتكَ" أو "وا سيارتكا"، سيارتكِ.

الطالب: وا سيارتكِ.

الشيخ: وا سيارتكِ، أحسنت نعم جيد، أبو أبو الغائب، أبو مَن يفعل غيرك اتفضل "وا".

الطالب: "وا أبو".

الشيخ: "وا أبو" هذه الصورة الأولى، "وا أبوه" هذه الصورة الأولى، أضف ألفًا في آخر المندوب، لا لا آسف آسف الصورة الأولى أعد الصورة الأولى.

الطالب: وا أبوه.

الشيخ: لا.

الطالب: وا أباه.

الشيخ: أحسنت "وا أباه".

الطالب: [٥٣:٠٧@]

الشيخ: "وا أباه" بالنصب؛ لأنه مضاف ومضاف إليه أبوه، فلهذا تنصب تقول: "وا أباه".

الطالب: [@٥٣:١٧]

الشيخ: إي، نعم في هاء، هاء.

الطالب: [@٥٣:٢٠].

الشيخ: هذا هاء الضمير "وا أباه".

الطالب: وا أباه.

الشيخ: أضف ألفًا بعد المندوب.

الطالب: وا أباها.

الشيخ: وا أباها، أنت تندب الآن أب مذكر أم مؤنث؟

الطالب: مذكر.

الشيخ: طيب، وإذا قلت "وا أباها" ألا يلتبس بالمؤنث؟

الطالب: وا أباهُ

الشيخ: وا أباهُ عند الوقف، "وا أباهُ"، أو تأتي بهاء السكت "وا أباه"، إما وا أباهُ أو وا أباه.

الطالب: [@٥٤:٠٠-٥٤:٠٤].

الشيخ: الهاء الساكنة هذه الصورة الأولى من دون زيادة ألف "وا أباهْ"، أو تأتي بألف لكن الألف ستحدث لبسًا فنقلب الألف واوًا ونبقي الضمة "وا أباهُ" لك الوجهان، هذا بسبب الإلباس.

الطالب: [٥٤:٢٤-٥٤:٢٥@].

الشيخ: يقول: جلس مجموعةٌ من العلماء يتدارسون باب التمرين في اللغة، التمرين يعني تأتي بكلمات لا معاني لها فقط من أجل التمرين على الصياغة، كأنْ تقول مثلًا: هات من ضرب على وزن جعفر، ضرب اجعله على وزن جعفر تقول: "ضربب"، اجعله على وزن فرزدق "فربرب"، هذا فقط من باب التمرين، فمر بهم جاهل، فقال: إنهم يسحرون الوادي، فذهب فأخبر الوالي، فجاء فأخذهم جميعًا إلى السجن.

هذا ما يتعلق، والقصص في ذلك كثيرة يقول إمام من الأئمة أظنه النحاس صاحب [إعراب القرآن] و[معاني القرآن] معروف، وقف عند الوادي أيضًا يأتي ببعض هذه التمرينات فرآه جاهل، فظنه يسحر الوادي، يقول: فرماه في الوادي فمات رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يذكرون ذلك في قصة وفاته، فويلٌ للشجي من الخلي، وويل للعالم من الجاهل، فلهذا نقف، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

محتويات الكتاب